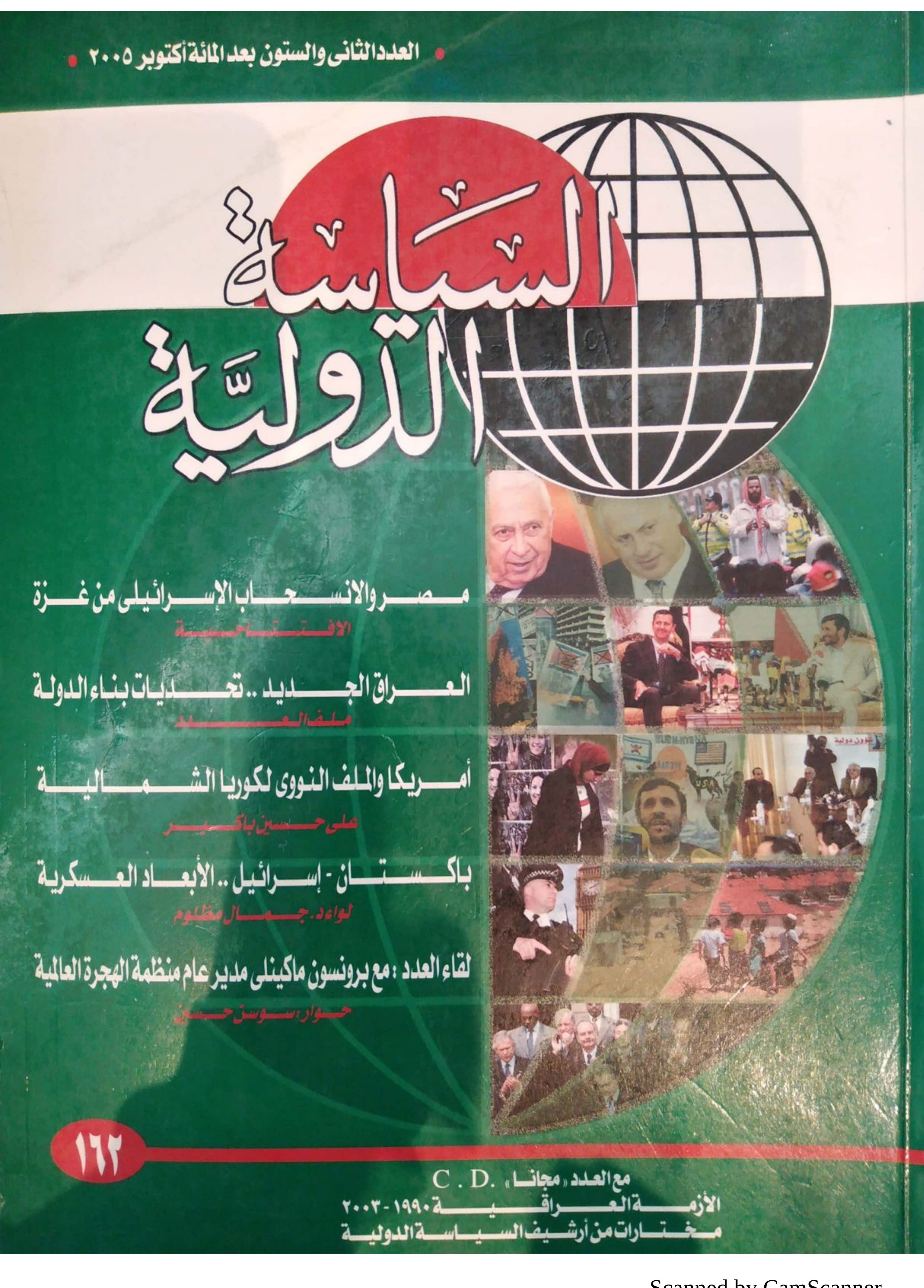

العدد الثانى والستون بعد المائة أكتوبر ٢٠٠٥
السياسة الدولية
مصر والانسحاب الإسرائيلى من غزة
الافتتاحية
العراق الجديد .. تحديات بناء الدولة
ملف العدد
أمريكا والملف النووى لكوريا الشمالية
على حسين باكير
باكستان - إسرائيل .. الأبعاد العسكرية
لواء د. جمال مظلوم
لقاء العدد : مع برونسون ماكينلى مدير عام منظمة الهجرة العالمية
حوار / سوسن حسين
١٦٢
مع العدد «مجانا» C . D.
الأزمة العراقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣
مختارات من أرشيف السياسة الدولية



١٦٢

السنة الحادية
والأربعون
أكتوبر ٢٠٠٥





المحتويات

١٦٢

السنة الحادية والأربعون
العدد الثانى والستون بعد المائة
أكتوبر ٢٠٠٥

إفريقيا .. التنمية والاستقرار :

مصر والانسحاب الإسرائيلى من غزة

رغم ما أحاط بعملية الانسحاب الإسرائيلى من غزة من ملابسات وتداخلات ومواقف متباينة، فقد تمت بنجاح، وقامت إسرائيل بسحب قواتها من قطاع غزة وإخلائه من المستوطنين، إضافة إلى أربع مستوطنات فى الضفة الغربية. ولم تحل الانتقادات والتحفظات التى واجهتها خطة الانسحاب دون تنفيذها، الأمر الذى يحمل دلالات مهمة بشأن استخلاص العبر والدروس المستفادة من هذه الخطوة.

أول ما يمكن الإشارة إليه، فى هذا الخصوص، أنه ما من خطة أو فكرة أو مشروع إلا ووجه بانتقاد وتحفظ، بل ربما رفض طرف أو أكثر، إذ لا يوجد "إجماع" فى التفاعلات السياسية، خاصة فى نطاق العلاقات الدولية. فنتيجة تباين المصالح والمواقع، تتباين بدورها الأهداف والمواقف، وينظر كل طرف إلى الظاهرة الواحدة من زاوية مغايرة، فتتعدد الرؤى بتعدد الزوايا. لكن تظل فرص التوصل إلى صيغ مرضية للجميع - أو حد أدنى من التوافق - قائمة وغير مستحيلة مهما يكن اتساع المسافات بين مواقف الأطراف.

ويعنى هذا بدوره أنه لا ينبغى لدولة، أو طرف فى قضية ما، أن يطمع فى تحقيق كل مآربه، وأن يحصل على جميع مطالبه غير منقوصة. ففضلا عما يتسم به مثل هذا التصور أو التمنى من غرور وعنجهية، ينم قبل ذلك عن عدم منطقية وسوء تقدير لطبائع الأمور.

العبرة الثانية فى الانسحاب الإسرائيلى من غزة هى أن حقوق الشعوب لا تضيع، مهما تكن بعيدة أو عسيرة على المنال، ومهما بدا الأمر أقرب إلى الاستحالة منه إلى الواقع. والمتابع لتطورات القضية الفلسطينية، منذ بدايتها وحتى الآن، يدرك جيدا هذه العبرة المهمة، فالمثابرة والصبر وامتلاك النفس الطويل وإدارة التعامل مع هذه القضايا - سواء إجمالا أو فى مكوناتها الجزئية - شروط أساسية لابد من توافرها، حتى تتحقق النتائج ويحصل أصحاب الحقوق على حقوقهم أو حتى على جزء منها.

العبرة الثالثة: إن التعامل مع طرف خارجي - أيا كان سواء دولة جارة أو دولة احتلال أو دولة كبرى فى العالم- يتطلب - قبل أى شرط آخر- وجود تماسك داخلى. فقوة البيت من الداخل هى أساس صموده أمام أى محاولات لهدمه أو تقويضه، وما لم يكن الداخل الفلسطينى قد شهد عملية ترتيب واستعادة للتماسك والترابط بين أوصاله، لما نجح الفلسطينيون فى المرور بعملية الانسحاب إلى بر الأمان.

العبرة الأخيرة: إن معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى بصفة عامة، والشق الفلسطينى منها بصفة خاصة، لا يمكن أن تستقيم بحذف أو استبعاد رقم أساسى منها. فكما أن الانسحاب أو أى خطوة تحدث فى مجريات القضية غير واردة دون حضور وموافقة ومشاركة إسرائيلية وفلسطينية كاملة، فإن الدور المصرى لا يمكن حذفه من المعادلة، تماما كما لا يقبل القسمة على اثنين.

إن خطوة الانسحاب الإسرائيلى من غزة تشير إلى إدراك الأطراف المشاركة فيها والمعنية بها تلك العبر والدروس، ولو بدرجات متفاوتة. فالفلسطينيون لم يتعاملوا مع خطة شارون للانسحاب، باعتبارها شرا محضا، وإنما كطرح قائم تدعو الظروف والبيئة المحيطة إلى التعامل معه والعمل على تعظيم إيجابياته، كما وضح تفهمهم لوجهة النظر المصرية بشأن إصلاح وترتيب البيت الفلسطينى أولا. ومن جانبه، أدرك رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون أنه من غير الممكن استبعاد مصر أو حذفها من المعادلة. فمنذ طرح فكرة الانسحاب الأحادى فى ديسمبر ٢٠٠٣ وحتى أشهر قليلة مضت، لم يكن شارون يقبل بوجود دور مصرى بأى شكل، معتبرا أن القاهرة منحازة تلقائيا للفلسطينيين، وأن مشاركتها لن تفيد إسرائيل بشىء. بيد أن واقع الحال والتطورات على الأرض وضعت أمامه حقائق لم يستطع التعامى عنها، فاكتشف بنفسه أنه من غير الوارد بحال أن ينجح فى تطبيق الانسحاب دون مشاركة مصرية فاعلة، بل ودون تشاور مسبق مع القاهرة فى كل جزئيات الخطة ومراحلها وآليات تنفيذها.

وليس من المستغرب أن مصر -كعادتها- كانت الأبعد نظرا والأكثر شمولية فى رؤيتها لخطة الانسحاب بفوائدها ومحاذيرها، فالموقف المصرى من الخطة قام من البداية على أساس عدم تضييع أى فرصة لاستعادة الفلسطينيين أرضا مهما تكن مساحتها. وأنه بغض النظر عن أهداف شارون من الخطة ونواياه وراءها، لا ينبغى رفض الخطة كلية أو مبدأ الانسحاب، استنادا إلى تلك النوايا، حتى وإن كان بعضها معلنا.

ولعل القارئ يتذكر أن مصر كانت -ولا تزال- متحمسة بشدة للخطة السابقة الأكثر شمولا وتوازنا، أى "خريطة الطريق" وتعتبرها الإطار الأكثر صلاحية لاستكمال مسيرة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لذلك، تمسكت القاهرة - وهى تحدد موقفها من خطة الانسحاب الأحادى - بأن تكون جزءا من "خريطة الطريق" وليست منعزلة عنها.

أى أن الموقف المصرى تعامل مع خطة شارون من البداية بنهج واقعى يبحث عن مصالح الفلسطينيين وعن السلام والاستقرار فى نطاق الأسس المشروعة المتفق عليها، والتى لا تنتقص من تلك الحقوق أو تجور عليها. من هنا، جاء تقبل القاهرة لخطة شارون ثم المشاركة الفعلية فى تنفيذها إعمالا لهذه السياسة المصرية الثابتة، وذلك بعد أن وضح جليا حجم العقبات التى تواجه "خريطة الطريق" بما يجعل التمترس حولها بلا عائد. فقد أسهمت عدة عوامل وتطورات فى تراجع فرص تنفيذ "خريطة الطريق" فى المدى القريب، أبرز هذه العوامل :

* عدم مساندة الإدارة الأمريكية لعملية تنفيذ "الخريطة" بشكل فعلى، إذ لم تمارس واشنطن أى ضغط حقيقى على تل أبيب لدفعها إلى المضى قدما فى هذا الاتجاه.

* غياب الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات، فقد خلفت وفاته فراغا سياسيا كبيرا، سواء على المستوى الداخلى الفلسطينى أو خارجيا فى نطاق تعامل الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية مع الوضع القائم، وكانت "خريطة الطريق" من أهم الملفات التى تأثرت سلبا بشدة بغياب عرفات.

* استمرار بعض عمليات المقاومة الفلسطينية، الأمر الذى دفع شارون إلى التذرع بتلك العمليات من أجل تأجيل تنفيذ الخريطة إلى أجل غير مسمى، قبل أن ينحيها جانبا تماما.

فى ضوء تلك التطورات، لم يكن من المتاح لأى طرف التمسك بالوقوف وراء "خريطة الطريق" وتجاهل تلك المعطيات الجديدة، خصوصا أن بنود "الخريطة" ذاتها كانت قد خضعت لجملة من التعديلات والتحفظات الإسرائيلية التى تكاد تفرغ الخطة من مضمونها. لذلك، جاء الموقف المصرى من خطة شارون لفك الارتباط أو الانسحاب الأحادى من غزة مراعيا تلك الاعتبارات جميعا، كما أخذت القاهرة بعين الاعتبار الوضع الفلسطينى على الأرض، ومدى المعاناة التى يعيشها الفلسطينيون فى قطاع غزة جراء الاجتياحات الإسرائيلية المتتالية والممارسات الوحشية التى تصحبها، فضلا عن عمليات التصفية المتكررة لقيادات ورموز القوى الوطنية الفلسطينية.

وإذا كان شارون، باعتباره فى قلب العملية برمتها، قد تراجع عن موقفه السابق بالتحفظ على الدور المصرى فى الانسحاب، فليس من المستغرب أن تبدى دوائر إسرائيلية أخرى، سياسية وإعلامية، تساؤلات حول حقيقة الدور المصرى والأهداف التى تبتغيها القاهرة من مشاركتها فى خطة الانسحاب، بل ذهبت بعض الآراء فى إسرائيل إلى التشكيك، ليس فقط فى قدرة المصريين على حفظ الأمن على الحدود مع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلى، وإنما أيضا فى حرص القاهرة على ذلك، مما يحمل اتهاما ضمنيا لمصر، أو على الأقل تحذيرا مسبقا من أن العناصر العسكرية المصرية التى تم نشرها فى محور صلاح الدين "فيلادلفيا" قد يتغاضون عن عمليات تسلل محتملة لمسلحين، أو لأسلحة تستخدم من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل.

وهذه المزاعم التى ترددت لدى بعض الأوساط الإسرائيلية -المتشككة بطبيعتها- مردود عليها، إذ لو لم تكن مصر حريصة على إنجاح خطة الانسحاب واستقرار الأوضاع بعدها، لما قبلت المشاركة فيها من البداية، فهى خطة إسرائيلية بالأساس، ولإسرائيل المصلحة الكبرى فيها من وجهة رئيس وزرائها أرييل شارون. وبالتالى، فإن المتضرر الأكبر من عدم تنفيذ الخطة أو فشلها سيكون إسرائيل التى إما لن تخرج أصلا من غزة وتستمر فى تحمل تبعات أثقلت كاهلها باعتراف المسئولين الإسرائيليين أنفسهم، أو أنها ستخرج منه ثم تتعرض مجددا لعمليات المقاومة، مما سيضطرها بالضرورة - فى وقت لاحق - إلى العودة مجددا إلى قطاع غزة بعد أن تكون تلك العمليات قد أنهكتها.

كذلك، يتجاهل هؤلاء أن القضية الفلسطينية هى قضية الوطن العربى ككل، ومصر فى القلب منه، لذا فإن حسابات مصر ومواقفها ليست موجهة ضد إسرائيل، وإنما تبحث دائما عن مصلحة الفلسطينيين وعن سلام المنطقة واستقرارها. وكما سبقت الإشارة، فإن استعادة الفلسطينيين أى جزء من أراضيهم يعد بذاته مكسبا وفرصة لا يجوز تضييعها، والقاهرة حريصة على أن تكون خطة فك الارتباك نموذجا ناجحا ومثالا يمكن القياس عليه وتكراره مستقبلا، وبالتالى فإن نجاح الانسحاب واستقرار الأوضاع بعده يمثل أهمية كبيرة فى الرؤية المصرية بالنظر إلى المستقبل.

إضافة إلى هذه الاعتبارات الخاصة بالقضية الفلسطينية ذاتها والسياسة المصرية تجاهها، تجب الإشارة إلى أن ثمة مصالح مصرية مباشرة فى نجاح خطة الانسحاب الإسرائيلى من غزة، فسواد الأمن والهدوء قطاع غزة والمناطق الفلسطينية كلها ينعكس بالضرورة على الجبهة الشرقية لمصر، بينما من شأن عدم الاستقرار أو توتر الأوضاع، خصوصا بين الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية وبعضها بعضا، أن يجعل القاهرة فى حالة قلق، خصوصا فى ظل تلاصق الحدود الذى كما قد يسمح بتسلل مسلحين أو أسلحة إلى الجانب الإسرائيلى أو الفلسطينى، فلربما يستخدم أيضا فى وقت لاحق فى الاتجاه العكسى، أى إلى داخل مصر.

وهناك أيضا المصالح الاقتصادية، فلمصر علاقات اقتصادية قوية مع الفلسطينيين فى قطاع غزة، خاصة فى مجال التبادل التجارى، ويشهد معدل التبادل التجارى تزايدا مستمرا بين الجانبين.

كما انتقل التعاون المصرى - الفلسطينى إلى مجال البترول والغاز، حيث اتفق الجانبان مؤخرا على توصيل الغاز المصرى إلى المناطق الفلسطينية، ومد خط أنابيب لهذا الغرض.

الأهم من كل هذا، أن الحضور المصرى الفاعل فى عملية الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة يصب - فى التحليل الأخير- فى اتجاه تدعيم الدور الإقليمى لمصر، وتأكيد محوريته فى أية تطورات تجرى فى المنطقة، خاصة فيما يتصل بالصراع العربى- الإسرائيلى. لذا، ليس من الوارد أن تسعى القاهرة إلى لعب دور المفسد أو حتى اللامبالى بنجاح أو فشل عملية انخرطت فيها من البداية، وتعد طرفا أساسيا فيها. وأخيرا، يجب تأكيد أن مصر كانت - وستظل دائما - بعيدة عن هذه النظريات التآمرية التى اعتاد الإسرائيليون على ترديدها، بل وتصديقها.

ولما كانت خطة الانسحاب قد تمت بنجاح بفضل التآزر المصرى - الفلسطينى، فعلى الجانب الإسرائيلى بدوره أن يثبت حسن نواياه، وأن ينطلق من خطة فك الارتباط إلى مراحل أخرى أكثر تقدما فى التسوية السلمية، وذلك بتقديم حلول عملية مقبولة لمشكلات المعابر والميناء والمطار، وهى مسائل لو لم تحل لأصبح الانسحاب الإسرائيلى بلا مضمون، ولتحولت غزة إلى سجن كبير يحرسه الفلسطينيون لحساب إسرائيل، وهو أمر غير مقبول بالمرة، ولن يسمح الفلسطينيون بحدوثه، إذ لن يلعبوا هذا الدور لحساب إسرائيل، **كما أنه ليس من المحتمل بأى شكل أن تقبل القاهرة أن يكون هذا هو ما ستئول إليه الأوضاع فى غزة بعد الانسحاب، وعلى إسرائيل أن تعى هذا جيدا إذا أرادت بالفعل لعملية السلام أن تستمر.**

حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة

د. محمود السيد حسن داود

أستاذ القانون الدولى العام المساعد

بكلية الشريعة والقانون بدمنهور - جامعة الأزهر

لاشك فى أن مشكلة اللاجئين مشكلة قديمة، لأنها لازمت الاضطهاد والتعذيب والقهر الذى كان يمارسه الإنسان ضد أخيه الإنسان منذ العصور الأولى، لكنها تفاقمت وازدادت خطورتها فى عالمنا المعاصر الذى عانى الويلات والأهوال من جراء الحروب، خاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترتب على ذلك إيجاد الكثير من اللاجئين الذين يطلبون ملجأ ومكانا آمنا، إما داخل حدود بلادهم فى مكان ذى حرمة أو حصانة خاصة "الملجأ الداخلى"، وإما لدى الدول الأخرى المجاورة غير الدولة التى يضطهد فيها اللاجئ "الملجأ الخارجى".

وتاريخ الحماية الدولية للاجئين يبدأ فى عهد عصبة الأمم، بإنشاء "اللجنة العليا للاجئين" عام ١٩٢١ لدراسة شئون اللاجئين الروس، وكفالة الحد الأدنى من حقوقهم فى الدول المضيفة(١)، وإن انطلقت هذه البداية أصلا لحل مشاكل اللاجئين الأوروبيين، إلا أنها اكتسبت فيما بعد صفة العالمية، وذلك بانتقال مركز الثقل فى مشكلة اللاجئين إلى القارة الأفريقية ودول العالم الثالث، فتوالت بعد ذلك الجهود الدولية من أجل رعاية اللاجئين بصفة عامة، فأنشئت المنظمة الدولية للاجئين بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧، ثم توجت هذه الجهود بإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين التى حلت محل المنظمة السابقة، وذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٥٠، على أساس أنها جهاز فرعى للجمعية العامة، وفى ضوء م ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وهى تعمل حتى اليوم فى رعاية اللاجئين وحمايتهم أثناء السلم وفى النزاعات المسلحة.

ولعله من أدق مسائل الحماية الدولية للاجئين، مسألة الحماية الخاصة بهم أثناء النزاعات المسلحة، والقانون الدولى الإنسانى، وإن لم يهتم بمفهوم وأوضاع اللاجئين كثيرا، بل ولم يستعمل هذا المصطلح إلا نادرا، حيث ترك ذلك لفرع "القانون الدولى للاجئين"، إلا أنه لم يهمل بيان الحماية اللازمة لهم أثناء النزاعات المسلحة حينما يوجدون فى قبضة أحد أطراف النزاع، وإن كان ذلك فى نصوص قليلة أو نادرة.

ولأهمية هذا الموضوع "حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة" فإننا سنحاول علاجه من خلال هذين المبحثين: المبحث الأول: مفهوم اللاجئين (المستحقين للحماية إبان النزاعات المسلحة)، والمبحث الثانى: مضمون الحماية الدولية للاجئين إبان النزاعات المسلحة.

المبحث الأول

مفهوم اللاجئين

(المستحقين للحماية إبان النزاعات المسلحة)

لاشك أن بيان مفهوم اللاجئين يمثل أهمية كبرى فى بداية هذا البحث، لأن إضفاء وصف "لاجئ" على أحد الأشخاص قد يكون فى بعض الأحيان بالنسبة له مسألة حياة أو موت، لأن عدم اعتباره لاجئا، عندما يفر من دولته إلى دولة أخرى، قد يؤدى به إلى عدم الإفلات من قبضة دولته التى تطارده، وقد تحكم عليه فى النهاية بالإعدام.

والذى يهمنا هنا فى بيان مفهوم اللاجئين، على وجه التحديد،

1- JAEGER Gilbert: On The history of the international protection of refugees, RICR, September 2001, n843., v83., P.727, 729.

هو وجهة نظر القانون الدولى الإنسانى، لأنه فرع القانون الدولى العام الذى يحكم النزاعات المسلحة(٢)، والقانون الدولى الإنسانى بمعناه الضيق لم يتضمن فى تعريف اللاجئين إلا قولا مبهما وفضفاضا، بل ولم يستخدم هذا المصطلح إلا نادرا(٣)، وأهم مثل على ذلك ما ورد فى م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين فى وقت الحرب، ومع أنها تكاد أن تكون هى المادة الوحيدة فى هذه الاتفاقيات الخاصة باللاجئين إلا أنها لم تذكر فى تعريف اللاجئين إلا عنصرا واحدا هو "عدم التمتع بحماية أية حكومة"، وعرفت على ذلك اللاجئين بأنهم ".. الذين لا يتمتعون فى الواقع بحماية أية حكومة .." وبذلك يتسع مفهوم اللاجئ اتساعا كبيرا يخالف ما حاولت أن تصل إليه الوثائق الأخرى الخاصة باللاجئين فيما بعد(٤). وسدا لهذه الثغرة فى القانون الدولى الإنسانى، كانت م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧، والملحق باتفاقيات جنيف ١٩٤٩ أكثر دقة، حيث أحالت فى تعريف اللاجئين الذين يتمتعون بالحماية الدولية أثناء النزاعات المسلحة إلى الوثائق الدولية المتعلقة بموضوع اللاجئين، وكذلك إلى التشريع الوطنى للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة، حيث ورد بها "..من اللاجئين بمفهوم المواثيق الدولية المتعلقة بالموضوع والتى قبلتها الأطراف المعنية أو بمفهوم التشريع الوطنى للدولة المضيفة او لدولة الإقامة"، وبذلك يستقى القانون الدولى الإنسانى تعريف اللاجئين من الوثائق الخاصة بهم أو ما يعرف بالقانون الدولى للاجئين(٥)، هذا فضلا عن أن كل طرف فى النزاع يجب أن يكون ملزما باحترام القرارات المانحة لصفة "لاجئ"والمتخذة من قبل الطرف الآخر(٦).

ولعل المراد من وثائق القانون الدولى للاجئين التى تمت

٢- لقد لخص البعض أحكام القانون الدولى الإنسانى الحاكمة لكل النزاعات المسلحة فى ست نقاط، هى:

- les personnes qui ne participent pas, ou ne participent plus, aux hostilites, tels les bléssées, les malades, les prisonniers et les civiles, seront respecteeset et protégées en toutes circonstances.

- les civiles doivent etre traités humainement, sont, en particulier, interdites les atteintes à leur vie, toutes formes de torture et de mauvais traitement, la prise d'otage, les condamnations prononcées sans un procés équitable.

- les forces armées doivent toujours faire la distinction entre les personnes civiles et les biens civiles d'une part, et les combattants et objectifs militaires d'qutre part. Il est interdit d'attaquer les personnes et les biens civils. Toutes les mesures de precaution seront prises pour épargner la population civile.

- il est interdit d'attaquer ou de détruire les biens indispensables à la survie de la population civile (par exemple, les denrees alimentaires, les récoltes, les bétails..). Il est interdit d'utiliser la famine comme une arme de guerre.

- les blessées et les malades seront recueillies et soignées; les hopitaux, les ambulances et les personnels medicaux et religieux seront respectes et protégés; l'embleme de la Croix Rouge ou du Croiassant Rouge, symbole de cette protection sera respécté en toutes circonstances, et tout abus sera puni.

- les parties en conflit ont le devoir d accépter les opérations de secours de caractere humanitaire, impartial et non discriminatoire en faveur de la population civile, le personnel des agences de secours sera respecté et protege.

- LAVOYER Jean-Philippe: Refugiés et Personnes Déplacees, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, p.185-186.

3- LAVOYER Jean-Philippe: Refugiés et Personnes Deplacées, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, p.188.

4- M.UHLER Oscar, Henri COURSIER, et d'autres: commentaire IV, La convention de Genéve, relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P284.

- F.Wenger Claude, et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers , Geneve 1986, P. 871.

٥- ولاشك أن العلاقة بين القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى للاجئين وطيدة وعميقة. فيما يخص العلاقة بين القانونين، يراجع: أ. جوفيتشا باتر نوجيتش، أفكار حول العلاقة بين القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى للاجئين .. تعزيزهما ونشرهما، المجلة الدولية للصليب الأحمر، يوليو- اغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص ١٥٧-١٦٦، كما يراجع:

- LAVOYER Jean-Philippe: Refugiés et Personnes Dèplacees, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, p.185,

- JAQUEMET Stephane: The cross-fertilization of international humanitarian law and international refugee law, RICR, n. 843, September 2001, V.83, P.651.

- BRETT Rachel and LESTER Eve: Refugee law and international humanitarian law: Parallels, Lessons and looking ahead, A non governmental organization s view, RICR, n. 843, September 2001, V83., P713.

6- KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des Camps des Refugiés, Etudes et essais sur le Droit International Humanitaire et sur les principes de la Croix-Rouge, Genéve La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers, P.390.

الإحالة إليها فى تعريف اللاجئين أن تشمل كل عمل رسمى معتمد من مجموعة من الدول أو من منظمات دولية بصرف النظر عن طابعه القسرى أو غيره، وهذا ينطبق على المعاهدات والتصريحات والبروتوكولات والقرارات والتوصيات والإعلانات، فكل هذا يعد أعمالا داخلة فى الوثائق الدولية التى تخص اللاجئين(٧).

مفهوم اللاجئين فى ضوء الوثائق الدولية :

والمفهوم الخاص باللاجئين فى الوثائق الدولية، فوق أنه يوقفنا على المفهوم الذى تبناه القانون الدولى الإنسانى، فإنه تزداد أهميته أيضا، إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن القوانين الداخلية غالبا ما تستلهم تعريف اللاجئ من هذه الوثائق، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يوجد اختلاف بين تعريف اللاجئ فى الوثائق الدولية وتعريفه فى الوثائق الداخلية، ويرجع ذلك إما لأن الدولة ليست طرفا فى هذه الوثيقة الدولية التى تتضمن التعريف، وإما لأن التعريف المعتمد فى تشريع هذه الدولة الوطنى أشمل وأوسع من تعريف الوثائق التى هى طرف فيها، وفى هذه الحالة يكون التعريف الوطنى هو السائد لأنه أكثر توافقا مع مصلحة اللاجئين(٨). ومن يمعن النظر فى الوثائق الدولية التى تعرضت لتعريف اللاجئين، يستطع أن يقرر بأن تعريف اللاجئين قد مر بأطوار متعددة، اتسع فيها التعريف شيئا فشيئا، حتى وصل إلى حالته الراهنة وهذه الأطوار أو تلك المراحل هى:

- مرحلة التقيد بالمكان والزمان والسبب :

وهذه هى المرحلة الأولى حين كانت تتبع الوثائق الدولية فى تعريف اللاجئين معيارا طائفيا، بمعنى أن كل وثيقة كانت تتعلق بطائفة معينة من اللاجئين يتم تحديدها على أساس قومى أو إقليمى، كاتفاق ٥ يوليو ١٩٢٢ الخاص باللاجئين الروس، واتفاق ١٢ مايو ١٩٢٦ الخاص باللاجئين الروس والأرمن، واتفاق ٣٠ يونيو ١٩٢٨ الخاص باللاجئين الآشوريين والكلدانيين والأتراك(٩).

وقد أشارت إلى هذا القيد المكانى أو الجغرافى والقيد الزمانى أيضا اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، والمعتمدة فى ٢٨ يوليو ١٩٥١، حيث عرفت اللاجئ فى م١/أ بأنه:

١- كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات ١٢ مايو ١٩٢٦، و٣٠ يونيو ١٩٢٨، أو بمقتضى اتفاقيتى ٢٨ أكتوبر ١٩٣٣، و١٠ فبراير ١٩٣٨، وبروتوكول ١٤ سبتمبر ١٩٣٩، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين.

٢- كل شخص يوجد بنتيجة أحداث وقعت قبل ١ يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته(١٠)، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.

ولعله من الواضح أن القيد الزمانى فى تعريف اللاجئين يفاد من عبارة "أحداث وقعت قبل ١ يناير ١٩٥١"، والتى فسرتها نفس الاتفاقية بأنها تعنى: (أ) إما أحداث وقعت فى أوروبا فقط قبل ١ يناير ١٩٥١، (ب) وإما أحداث وقعت فى أوروبا أو غيرها قبل ١ يناير ١٩٥١، وعلى كل دولة متعاقدة أن تعلن، وهى توقع هذه الاتفاقية أو تصدق عليها أو تنضم إليها، بأى من هذين المعنيين ستأخذ على صعيد الالتزامات التى تلقيها عليها هذه الاتفاقية، وهذا يشير إلى أن الدولة المتعاقدة تستطيع أن تضع قيدا مكانيا أو جغرافيا لتحديد وصف "لاجئ" من جهتها، وذلك إذا ما اختارت المعنى الأول للعبارة، وهو أن يكون اللجوء قد تم نتيجة أحداث وقعت فى أوروبا فقط.

كما يتضح من هذا التعريف أيضا التقيد بسبب واحد للجوء، وهو خوف الاضطهاد الذى له ما يبرره من أجل الدين أو العرق أو الجنسية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو من أجل آرائه السياسية.

7- F. WEGNER Claude, et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Genéve, 1986, P. 873, - CICR, Projets de Protocoles additionnels aux Conventions de Genéve du 12 aout 1949, Commentaires, Genéve, Octobre 1973, P.83.

- KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des Camps des Refugiés, Etudes et essais sur le Droit International Humanitaire et sur les principes de la Croix-Rouge, Genéve, La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers, P.390.

كما يراجع: فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٤.

8- F. WEGNER Claude, et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.875.

٩- يراجع فى ذلك:

- REALE Egidio: Le Droit d'Asile, Recueil des cours 1938-1, Tome 63, P.562.

- كما يراجع: د. برهان أمر الله، النظرية العامة لحق الملجأ فى القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص ٨٨-٨٩.

١٠- إذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، فإن عبارة "بلد جنسيته" تعنى كلا من البلدين اللذين يحمل جنسيتها، ولا يعتبر محروما من حماية بلد جنسيتيهما إذا كان دون أى سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدين اللذين يحمل جنسيتيهما، م ١ /أ - ٢ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١.

- مرحلة التحرر من قيد المكان والزمان :

وبعد أن أحاطت اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، الخاصة بوضع اللاجئين، تعريف اللاجئين بالقيود السابقة، ترتب على ذلك وجود تفرقة تعسفية بين نوعين من اللاجئين، أحدهما: اللاجئون قبل ١ يناير ١٩٥١ وفى نطاق أوروبا، وثانيهما: اللاجئون بعد ١يناير ١٩٥١ داخل أو خارج نطاق أوروبا، وهم يوجدون فى نفس ظروف النوع الأول وربما أشد.

وأمام هذا، ظهرت الحاجة الملحة إلى إلغاء قيد الزمان والمكان، فحرصت الأمم المتحدة على التوصل إلى وثيقة أخرى تعالج هذا الوضع، وكان ذلك ممثلا فى البروتوكول الخاص باللاجئين لعام ١٩٦٧، وتم فيه بالفعل إلغاء هذين القيدين(١١).

وباعتماد هذا البروتوكول، يكون القانون الدولى للاجئين قد سجل تقدما ملحوظا فى تعريف اللاجئين، حيث تضمن أن كلمة "لاجئ" تعنى: "..كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد فى م ١ من الاتفاقية كما لو لم ترد فى الفقرة ٣ من الفرع (ألف)" منها الكلمات: "نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١" وكلمات "بنتيجة مثل هذه الأحداث"(١٢). وبذلك يكون البروتوكول قد اعتمد التعريف الوارد فى اتفاقية ١٩٥١ متحررا من القيد المكانى، حيث لم يربط هؤلاء اللاجئين بأوروبا أو غيرها، ومن القيد الزمانى أيضا، حيث ركز على حذف عبارة "نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١".

- مرحلة التوسع فى سبب اللجوء :

ومع أن بروتوكول عام ١٩٦٧ أجهز صراحة على القيد الزمانى والمكانى فى تعريف اللاجئين، إلا أنه أبقى على السبب الوحيد للجوء وهو الاضطهاد بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك كما هو واضح من التعريف فى المرحلتين السابقتين، لكن الممارسة العملية التى تقوم بها المفوضة العليا لشئون اللاجئين قد أشارت إلى ضرورة توسيع مفهوم اللاجئين، وتمديد الحماية الدولية لبعض الأشخاص الذين تتوافر لهم أسباب للجوء مشابهة لسبب الاضطهاد من أجل الدين أو الجنس أو غير ذلك(١٣). وبناء على بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى واللجنة التنفيذية للمفوضية العليا، قررت تمديد الحماية إلى: "الأشخاص المجبرين على البحث عن ملجأ خارج بلادهم الأصلية، أو بلد الجنسية، بسبب العدوان الخارجى، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التى تضع النظام العام فى خطر، فى كل أو بعض هذه البلاد".

وبناء على ذلك، فإن المفوضية العليا لشئون اللاجئين قد أضافت توسعا جديدا بخصوص سبب اللجوء، حيث لم تقصر اللجوء فقط على سبب الاضطهاد، وإنما أضافت فئة أخرى، هى فئة الأشخاص الذين يفرون من بلادهم بسبب النزاع المسلح، والممثل فى عدوان خارجى، أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث واضطرابات تضع النظام العام للبلد -كله أو بعضه- فى خطر(١٤).

وقد سايرت بعد ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين فى إفريقيا لعام ١٩٦٩، فى تعريف اللاجئين، ما سار عليه العمل فى المفوضية العليا لشئون اللاجئين، حيث أضافت إلى فئة الأشخاص اللاجئين بسب الاضطهاد فئة أخرى توجد فى ظروف مشابهة وتشمل: "كل شخص يضطر بسبب عدوان خارجى أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخل بصورة خطيرة بالنظام العام فى دولة أصله أو جنسيته، سواء فى جزء منها أو فى كامل الإقليم -يضطر إلى مغادرة بلده الأصلى أو مكان إقامته المعتادة، من أجل طلب الملجأ

11- PILLOUD Claude et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Genéve 1986, P. 875.

١٢- م ١ / ٢ من البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧.

١٣- لقد أشارت إلى هذا التوسع الممارسة العملية للمفوضية العليا لشئون اللاجئين، أما بالنسبة لنظامها الأساسى، فإنه فى تعريف اللاجئين يقترب فى عباراته من تعريف اتفاقية ١٩٥١، لكنه يحتوى على مضمون مماثل لتعريف بروتوكول عام ١٩٦٧، أما اقترابه من عبارات اتفاقية ١٩٥١ فلأنه يعرف اللاجئ بأنه "كل شخص نتيجة لأحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له أسباب معقولة من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية- يكون موجودا خارج دولة جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف فى التمتع بحماية دولته، أو يكون خارج دولته بعد إقامته المعتادة إذا كان عديم الجنسية، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف -أو لأسباب أخرى غير مسائل الارتياح الشخصى- أن يعود إلى البلد المذكور".

وأما أنه يحتوى على مضمون مماثل لبروتوكول عام ١٩٦٧، فلخلوه من القيد المكانى وعدم حصر اللاجئين بالوجود فى أوروبا أو غيرها من ناحية، ولرفع القيد الزمانى بمقتضى الفقرة (ب) من نفس المادة من ناحية أخرى، والتى تنص على أنه يعتبر لاجئا: "أى شخص أخر يوجد خارج إقليم دولة جنسيته، أو إذا كان عديم الجنسية خارج دولة إقامته المعتادة سابقا، بسبب أنه يخاف -أو كان خائفا- لأسباب معقولة من الاضطهاد الراجع إلى عنصره أو ديانته أو جنسيته، أو رأيه السياسى، ولا يستطيع، أو بسبب هذا الخوف لا يرغب فى التمتع بحماية حكومة دولة جنسيته، أو إذا كان عديم الجنسية- العودة إلى الدولة التى كانت فيها إقامته المعتادة".

بل إن هذا التعريف يتميز على ما سبقه من تعريفات، لأنه يوفر الحماية لجميع الأشخاص الذين يشملهم بصرف النظر عما إذا كانت الدولة التى يوجدون على إقليمها طرفا فى اتفاقية ١٩٥١ أم لا، أو بروتوكول ١٩٦٧ من عدمه، وبصرف النظر كذلك عما إذا كانت الدولة قد اعترفت لهم بصفة لاجئين طبقا لإحدى الوثيقتين المذكورتين من عدمه أيضا. يراجع: د. برهان أمر الله، النظرية العامة لحق الملجأ فى القانون الدولى المعاصر، ص٩٤.

14- PILLOUD Claude: et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Genéve, 1986, P. 876.

فى مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته"(١٥).

وقـد أكـد هذه الوجـهـة، أيضـا، الملحق بمبـادئ "بانجوك Bangkok" الذى اعتمدته اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا عام ١٩٧٠، والذى نص على تمديد حماية اللاجئين إلى "كل شخص -بسبب سيطرة أجنبية أو عدوان خارجى أو احتلال- غادر مكان إقامته المعتادة، أو كان متواجدا خارج هذا المكان ويريد العودة إليه، ولكنه ممنوع من قبل الحكومة أو السلطات التى يتبعها مكان إقامتهم المعتاد"(١٦).

وهكذا، يشير هذا التطور فى تعريف اللاجئين، والذى سعت إليه المفوضية العليا لشئون اللاجئين، ثم أكدته بعد ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩، وملحق مبادئ بانجوك ١٩٧٠، إلى أفول النظرة الاستعمارية التى سادت القارة الأوروبية وقت عقد اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، كما يشير أيضا إلى أن مفهوم اللاجئين يجب أن يبنى على أساس موضوعى، ولا ينظر إليه نظرة سياسية فقط، بل يجب أن تكون النظرة إليه نظرة إنسانية. كما يجب ألا يتقيد اللجوء بسبب معين كالاضطهاد السياسى أو الاحتلال الأجنبى أو غير ذلك.

المبحث الثانى
مضمون الحماية الدولية للاجئين إبان النزاعات المسلحة

وبعد أن وقفنا على مفهوم اللاجئين فإن المشاكل تثور إذا ما وجد هؤلاء اللاجئون وفقا لهذا المفهوم، ومنحتهم إحدى الدول حق الملجأ، ثم خاضت بعد ذلك نزاعا مسلحا، خاصة مع دولتهم الأصلية، فإن السؤال الذى يثور عندئذ يكون حول كيفية معاملة دولة الملجأ لهؤلاء اللاجئين فى ضوء القانون الدولى الإنسانى، وهل ستعاملهم على أساس أنهم أجانب أعداء لمجرد أنهم كانوا يتبعون دولة معادية، أم أنه ستكون لهم حماية خاصة لأنه لم تعد لهم علاقة بدولتهم الأصلية، بل وفقدوا حماية أية دولة أخرى؟.

وفى بيان ذلك، نستطيع أن نقول إن القانون الدولى الإنسانى، وإن أحال فى تعريف اللاجئين إلى الوثائق الدولية المتعلقة بهم - كما سبق بيانه- فإنه لم يهملهم من ناحية تقرير الحماية لهم حينما يوجدون فى قبضة أحد أطراف النزاع(١٧).

ويكمن مضمون هذه الحماية الدولية للاجئين أثناء النزاع المسلح بصفة خاصة فى م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، وكذلك فى م ٧٣ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة، المعتمد عام ١٩٧٧، والملحق باتفاقيات جنيف ١٩٤٩.

حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة فى نطاق م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩:

على الرغم من أن اللجوء فكرة قديمة، وأن اللاجئين موجودون طوال التاريخ، وأن مشاكلهم لازمت وعاصرت الاضطهاد والقهر فى كل عصر، إلا أن الوعى بمسئولية المجتمع الدولى لتوفير الحماية لهم وإيجاد حلول لمشكلاتهم لم يبدأ إلا فى عصر عصبة الأمم، وتعيين "د. فريد جوف نانسن" كأول مفوض سام للاجئين الروس عام ١٩٢١(١٨).

لكن الحماية فى البداية كانت حماية مقيدة بفئات معينة وبأوضاع وأوقات معينة، وظلت تتسع شيئا فشيئا حتى قامت الحرب العالمية الثانية، وفيها ارتفع عدد اللاجئين لدرجة تفوق الحصر على أقاليم الدول المتحاربة، لدرجة أن أخذت التشريعات الداخلية لهذه الدول هذه الحالة فى الاعتبار، وتضمنت نصوصا تعفى هؤلاء اللاجئين من الإجراءات المتخذة ضد الأجانب الأعداء، وكان ذلك بصفة خاصة فى تشريعات بعض الدول الأنجلوسكسونية التى ارتفع فيها عدد اللاجئين، بل وعهدت هذه الدول للمحاكم المنتشرة على إقليمها بدراسة هذه الحالات، من أجل التمييز الصحيح بين الأجانب الأعداء "الأعداء الحقيقيون" واللاجئين الذين هم أصلا من بلد العدو "الأعداء غير الحقيقيين"، وكانت هذه الفئة الأخيرة هى التى كانت تحظى برعاية كثيرة تفوق بكثير حالة الفئة الأخرى(١٩).

وعندما تم عقد المؤتمر الدبلوماسى لتطوير القانون الدولى الإنسانى، والذى تمخضت عنه اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، أخذ فى الاعتبار كل هذه الجهود، بالإضافة إلى الملاحظات التى صاغتها المنظمة الدولية للاجئين. وبناء على هذا كله، اعتمد المؤتمر مادة خاصة لحماية اللاجئين فى الاتفاقية الرابعة(٢٠)، وكانت هذه

١٥- م ١ / ٢ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بمشاكل اللاجئين لعام ١٩٦٩، ويراجع: فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، يوليو- أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢١.

- PILLOUD Claude et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.877.

١٦- م١ من ملحق عام ١٩٧٠ الذى اعتمدته اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا.

17- LAVOYER Jean-Philippe: Refugies et Personnes Deplacées, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, p.189.

18- FELLER Erika: International refugee protection 50Years on : The protection challenges of the past, present and future, RICR, September 2001, n. 843, v. 83, P.584.

19- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres: Commentaire IV La Convention de Geneve relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre, Genéve, CICR, 1956, P. 283-284.

- R.M.W.KEMPNER : The enemy alien problem in the present War, American Journal of International Law, 1940, p.443.

20- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Genéve relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.284.

المادة هى م ٤٤ التى نصت على ما يلى: "عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين الذين لا يتمتعون فى الواقع بحماية أية حكومة، كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية".

وبناء على ذلك، فإن دراسة وضع الأجنبى العدو يجب ألا تبنى فقط على ضوء التبعية القانونية التى كان يتمتع بها، ولذا تدعو الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين الأطراف المتحاربة من خلال هذا النص إلى أن يأخذوا فى اعتبارهم مجموع الظروف الأخرى، والتى يمكن تسميتها بـ "التبعية الروحية "L appartenance spirituelle للشخص المحمى، والتى تربطه بدولة الملجأ، وهذا ما يفرق بين اللاجئين والرعايا الأجانب. فالرعايا الأجانب إذا كانوا مرتبطين بدولتهم ويتمتعون بحماية حكومتهم، فإنهم فى حالة النزاع المسلح بين دولتهم والدولة التى يقيمون على إقليمها، يمكن أن يمثلوا خطرا على أمن دولة الإقامة، وبالتالى فإنه لا تكون لهم حماية أو لا يستحقون حماية اللاجئين. أما فى المقابل بالنسبة للاجئين، فإن وضعهم يفترض أنهم خصوم للنظام السياسى فى دولتهم الأصلية، وليست لديهم أية مصلحة فى محاباته، بأى صفة كانت، بل إن مصلحتهم الحقيقية تكون مع هذه الدولة التى منحتهم حق الملجأ، وبالتالى فإنهم لن يمثلوا شيئا من الخطر عليها، ويستحقون بذلك الحماية(٢١).

لكن الحماية التى وردت فى م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة، وإن كانت لا تتضمن أحكاما تفصيلية، فإننا نرى أن انتفاء صفة العداوة الحقيقية عن هؤلاء اللاجئين، والذى كانت تهدف إليه هذه المادة، يشير إلى إمكانية إفادة هؤلاء اللاجئين من كل الأحكام المناسبة الخاصة بحماية المدنيين(٢٢)، كما يعطى للأطراف المتحاربة إمكانية تطبيق هذه المادة بصفة أكثر إنسانية، حتى يستفيد اللاجئون بالحد الأقصى من المصادر التى تتضمن حمايتهم (٢٣)، ولعل هذا هو السر فى معالجة وضع اللاجئين فى الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاع المسلح. وأحكام الحماية الخاصة بالمدنيين التى يمكن أن يفاد منها اللاجئون كثيرة ومتعددة، سنرجئ الحديث عنها للمبحث الثانى الخاص بحماية اللاجئين فى ضوء البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، لكننا سنركز على هذين الحكمين الواردين فى الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين، لكونهما مناسبين لحماية اللاجئين، وهما:

- حظر نقل الشخص إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد.

وهذا ما ركزت عليه م ٤٥، الفقرة الرابعة من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩ بقولها: "لا يجوز نقل أى شخص محمى فى أى حال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية" وهذا يعنى الحظر المطلق لكل حالات النقل أو الترحيل إذا كان هناك مجرد شك فى أن الأشخاص المحميين المنقولين سيكونون محلا للاضطهاد أو التمييز(٢٤). وفى حالة عدم الشك المطلق فقد أفادت الفقرة الثالثة من نفس المادة أنه يشترط فى الدولة، المنقول إليها هؤلاء الأشخاص، أن تكون طرفا فى الاتفاقية، وأن تكون راغبة فى تطبيقها وقادرة على ذلك(٢٥).

- منع دولة الاحتلال من القبض على الأشخاص الذين لجأوا إلى الأراضى المحتلة ولو كانوا من رعاياها.

وقد ركزت على هذا الحكم م ٧٠، الفقرة الثانية بقولها: "لا يجوز القبض على رعايا دولة الاحتلال الذين لجأوا قبل بدء النزاع إلى الأراضى المحتلة، أو محاكمتهم أو إدانتهم أو إبعادهم عن الأراضى المحتلة إلا بسبب مخالفات اقترفوها بعد بدء الأعمال العدائية، أو بسبب مخالفات للقانون العام اقترفوها قبل بدء الأعمال العدائية وتبرر تسليم المتهمين إلى حكومتهم فى وقت

٢١- لكن منح اللاجئين هنا هذه الحماية لا ينشئ لهم حقا مطلقا فى الإعفاء من إجراءات الأمن، لأن صفة اللاجئ لا تمنح بمفردها حق الحصانة، ولا تمنع من اللجوء إلى إجراءات الأمن الداخلية، لأنه يمكن أن يوجد بين اللاجئين من تنسب له بعض الإدانات أو التصرفات السيئة المجرمة، والتى يمكن أن تحدث خطرا على أمن الدولة، وبالتالى فإنها يكون لها حق اللجوء إلى إجراءات المراقبة الضرورية فى نفس الحدود وبنفس الشروط اللازمة لكل الأشخاص المحميين بهذه الاتفاقية. يراجع فى ذلك:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres: Commentaire IV, La Convention de Geneve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.285.

22- F.Wenger Claude, et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.871.

23- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'utres: Commentaire IV, La Convention de Geneve, relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.285.

24- LAVOYER Jean-Philippe: Refugies et Personnes Deplacees, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, p.189.

فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٥. ولقد أشارت م ٢٧ الفقرة الثالثة إلى ضرورة ألا يكون هؤلاء الأشخاص محلا للتمييز بقولها: "ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة أطراف النزاع الذين يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون أى تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية". ويراجع:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV La Convention de Genéve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.222.

25- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Genéve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.290.

السلم طبقا لقانون الدولة المحتلة أراضيها".

ويقترب هذا النص من نص م ٤٤ من نفس الاتفاقية، فإذا كان نص م ٤٤ يحكم العلاقات بين اللاجئين وسلطات الدولة المضيفة أو دولة الملجأ، فإن هذا النص يحكم العلاقات بين اللاجئين وبلدهم الأصلى، الذى أصبح سلطة احتلال، والحماية التى يتضمنها هذا النص هى الحظر على سلطة الاحتلال الذى يشمل حظر القبض والمحاكمة والإدانة أو الإبعاد عن الأراضى المحتلة، ولو كانوا هؤلاء من رعاياها مادامـوا لجـأوا إلى الأراضى المحتلة قبل بدء النزاع (٢٦) ولا يستثنى من هذا الحكم إلا حالتان هما: حالة اللاجئين الذين ارتكبوا مخالفات وأصبحوا مسئولين عنها قبل بدء الأعمال العدوانية، وحالة رعايا دولة الاحتلال الذين ارتكبوا قبل بدء العمال العدائية مخالفات للقانون العام، وقد لجأوا إلى دولة الاحتلال لتفادى العقاب اللازم لهم، ففى هذه الحالات يجوز لدولة الأصل (سلطة الاحتلال) أن تعيدهم إليها من أجل محاكمتهم، لكن ذلك كله بشرط أن يكون تشريع الدولة المحتلة يسمح بتسليم هؤلاء المتهمين إلى حكومتهم فى وقت السلم.

حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة فى نطاق م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ :

من مراجعة النصوص الخاصة بالأشخاص المحميين فى الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، خاصة النص الخاص بحماية اللاجئين -الذى وقفنا عليه فى المبحث السابق- يتبين أنها تعتمد فى تحديد هؤلاء الأشخاص على أساس فكرة الجنسية أو الرعوية (٢٧)، وهذا الأساس لم يأخذ فى اعتباره أوضاع اللاجئين، لأنهم لم يعودوا متمتعين بحماية الدولة التى كانوا يتبعونها، وقد لاحظ ذلك البعض عند اعتماد الاتفاقية الرابعة لجنيف، حيث بين أن فكرة الرعايا لا تغطى كل الحالات، وبصفة خاصة هؤلاء الذين فروا من بلادهم، والذين لم يعودوا معتبرين كرعايا لهم أو أنهم لم يعتبروا أنفسهم كذلك. لكن رغم هذه الملحوظات، فقد تم اعتماد هذه النصوص كذلك، على أساس أن السلطة التى يوجد فى قبضتها هؤلاء الأشخاص هى التى تقرر ما إذا كان هؤلاء الأشخاص معتبرين أو غير معتبرين كرعايا للدولة التى فروا منها، وبمعنى آخر كأشخاص محميين أو غير محميين(٢٨).

وعندما أتيحت فرصة مراجعة القانون الدولى الإنسانى من أجل تأكيده وتطويره فى المؤتمر الدبلوماسى الذى عقد فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧بجنيف، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مشروع مادة جديدة تخص اللاجئين ضمن مشروع البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف ١٩٤٩، وقد ورد مشروع هذه المادة فى م ٦٤ من مشروع البروتوكول الأول. ولأن النص الوارد فى اتفاقية جنيف يعد غير كاف بالنسبة للاجئين، خاصة عند اجتياح دولة الملجأ بقوات دولة الأصل للاجئين، فقد دعا هذا كله إلى اعتماد مشروع المادة الجديدة مضافا إليه بعض التعديلات اليسيرة ليصبح بعد ذلك فى المشروع المعتمد هو نص م ٧٣ التى تتضمن ما يلى:

"تكفل الحماية وفقا لمدلول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك فى جميع الظروف ودونما أى تمييز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون - قبل بدء العمليات العدائية- ممن لا ينتمون إلى أية دولة أو من اللاجئين بمفهوم المواثيق الدولية المتعلقة بالموضوع، والتى قبلتها الأطراف المعنية(٢٩)، أو بمفهوم التشريع الوطنى للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة".

والمدقق فى هذا النص يستطيع أن يقرر بأنه يتضمن صراحة حماية عامة للاجئين باعتبارهم مدنيين فى ضوء الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، وإن اشتركت م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف مع

26- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres: Commentaire IV, La Convention de Genéve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P. 375-376.

وأيضا: فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٣.

M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres: Commentaire IV, La Convention de Geneve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.376-377.

٢٧- ومن هذه النصوص م ٤ / ١، ٢ والتى تحدد هؤلاء الأشخاص المحميين بقولها: "الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم فى لحظة ما وبأى شكل كان فى حالة قيام نزاع أو احتلال تحت سلطة طرف فى النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها. لا تحمى الاتفاقية رعايا الدولة غير المرتبطين بها، أما رعايا الدولة المحايدة الموجودون فى أراضى دولة محاربة ورعايا الدولة المحاربة، فإنهم لا يعتبرون أشخاصا محميين ما دامت الدولة التى ينتمون إليها ممثلة تمثيلا دبلوماسيا عاديا فى الدولة التى يقعون تحت سلطتها" وكذلك م ٤٤ التى تنص على: "عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين الذين لا يتمتعون فى الواقع بحماية أية حكومة، كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية".

28- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Geneve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P. 53.

- F.WENGER Claude, et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.872.

٢٩- جملة "والتى قبلتها الأطراف المعنية" هى الجملة التى تمت إضافتها إلى مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص هذه المادة، وتهدف هذه الإضافة إلى بيان أن الوثائق الدولية الخاصة بعديمى الجنسية لا تنطبق إلا على الدول التى وافقت عليها، بمعنى أن هذه الدول تكون أطرافا فيها كالمعاهدات، أو تعترف لها بطابع إجبارى كبعض القرارات. يراجع:

- F.WENGER Claude, et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.873.

هذا النص فى هذه الحماية إلا أن هذا النص أكثر وضوحا وصراحة، حيث تضمن عبارة: "تكفل الحماية وفقا لمدلول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك فى جميع الظروف ..."، هذا بالإضافة إلى أحكام الحماية الخاصة التى حملتها هذه المادة، ونبين ذلك فيما يلى:

الحماية العامة للاجئين باعتبارهم مدنيين :

لقد أحالت المادة ٧٣ من البروتوكول الأول فى حماية اللاجئين إلى أحكام الحماية الواردة فى الاتفاقية الرابعة لجنيف الخاصة بحماية المدنيين، خاصة البابين الأول والثالث منها، وهذه الأحكام منها ما يطبقها كل أطراف النزاع على المدنيين دون النظر إلى جنسيتهم بما فيهم الدولة الذين هم من رعاياها، ومنها ما يطبق على المدنيين، فقط من قبل السلطة التى يوجدون فى قبضتها، وليسوا من رعاياها، وقد أفاد اللاجئون من كل هذه القواعد(٣٠)، وسنختار فيما يلى أهم قواعد الحماية الدولية للمدنيين أثناء النزاع المسلح، والتى تناسب اللاجئين، ومن ثم ينبغى تطبيقها عليهم.

١- القواعد التى تناسب اللاجئين وتطبق عليهم من كل أطراف النزاع بما فيهم الدولة التى هم من رعاياها:

أ- الحماية العامة من آثار الأعمال العدوانية :

فلقد تضمنت الاتفاقية الرابعة حماية المدنيين، ويستفيد معهم اللاجئون من كل آثار الأعمال العدوانية، بمن فيهم الجرحى والمرضى والغرقى والأطفال والنساء وكل ما يدخل تحت وصف "مدنيين"، حيث ورد بها "يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين. وبقدر ما تسمح به المقتضيات العسكرية، يسهل كل طرف من أطراف النزاع الإجراءات التى تتخذ للبحث عن القتلى أو الجرحى، ولمعاونة الغرقى وغيرهم من الأشخاص المعرضين لخطر كبير ولحمايتهم من السلب وسوء المعاملة"(٣١).

كما تضمنت الاتفاقية بخصوص إجلاء ونقل الجرحى والعجزة والمرضى وأمثالهم، أن يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقلهم من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال الدين وأفراد الخدمات والمهمات الطبية إلى هذه المناطق(٣٢).

وبخصوص التدابير الخاصة بالأطفال، ألزمت الاتفاقية أطراف النزاع باتخاذ التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم وممارسة دينهم وتعليمهم فى جميع الأحوال، ويعهد بأمر تعليمهم، إذا أمكن، إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها، وأن يسهل إيواء هؤلاء الأطراف فى بلد محايد طوال مدة النزاع، وأن يتم اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان التحقق من هوية جميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر عن طريق عمل لوحة لتحقيق الهوية أو بأى وسيلة أخرى(٣٣).

ولقد ركز البروتوكول الأول ١٩٧٧ على حماية المدنيين أيضا، ومعهم اللاجئون، من آثار الأعمال العدوانية، ومن أهم ما تضمنه فى ذلك:

- قاعدة التمييز بين المدنيين والمقاتلين: حيث يجب أن تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأعيان العسكرية، ومن ثم يجب توجيه العمليات الحربية ضد الأهداف العسكرية دون غيرها وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية(٣٤).

- قاعدة الحماية من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية: بألا يكونوا محلا للهجوم، وألا توجه إليهم أعمال العنف أو التهديد به الرامية إلى بث الذعر بين السكان المدنيين، وأن تحظر بالنسبة لهم الهجمات العشوائية وهجمات الردع، وألا يتم التوسل بوجودهم أو تحركاتهم فى حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية، ولا سيما محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية(٣٥).

- قاعدة الاحتياطات أثناء الهجوم: حيث يجب على من يخطط

30- F.WENGER Claude, et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949 relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.871.

٣١- م ١٦ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت النزاع المسلح. ويراجع: فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٥-١٢٦، وأيضا:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Genéve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Genéve, CICR, 1956, P.143-148.

٣٢- م ١٧ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت النزاع المسلح. ويراجع:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Genéve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.148-151.

٣٣- م ٢٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت النزاع المسلح. ويراجع:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Genéve relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Genéve, CICR, 1956, P.199-205.

٣٤- م ٤٨ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة، ويراجع:

- PILLOUD Claude, DE PREUX Jean et d'autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.607-611.

٣٥- م ٥١ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة. ويراجع : =

لهجوم أن يبذل ما فى طاقته لجعل الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أهدافا مدنية، وأن يتخذ جميع الاحتياطات لتجنب خسائر فى أرواح المدنيين ولو بصفة عرضية، وأن يلغى أو يعلق أى هجوم إذا تبين أن الهدف ليس هدفا عسكريا، وأن يوجه إنذارا مسبقا وبوسائل مجدية فى حالة الهجمات التى قد تمس السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك(٣٦).

– قاعدة حماية النساء: حيث يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، لا سيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، كما تعطى الأولوية الخاصة لأولات الأحمال أو أمهات صغار الأطفال، خاصة تجنب الحكم عليهن بالإعدام بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح (٣٧).

– قاعدة حماية الأطفال: حيث يجب أن يكون الأطفال موضع حماية خاصة، وأن تتخذ التدابير التى تكفل عدم اشتراكهم إذا لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة فى الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وإذا تم اشتراكهم فى الأعمال العدائية ووقعوا فى قبضة الخصم فإنهم يستفيدون من هذه الحماية الخاصة، سواء كانوا أو لم يكونوا أسرى حرب، وفى حالة القبض عليهم يجب وضعهم فى أماكن منفصلة عن أماكن البالغين، باستثناء حالات الأسر التى تعد لها أماكن للإقامة كوحدات عائلية، ولا يجوز الحكم عليهم بالإعدام لجريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ما دام عمرهم لا يتجاوز الثامنة عشرة(٣٨).

كما يجب على أطراف النزاع ألا يقوموا بتدبير إجلاء الأطفال إلى بلد أجنبى، إلا إجلاء مؤقتا، ولأسباب قهرية تتعلق بصحة الطفل أو بسلامته فى إقليم محتل. وفى هذه الحالة، يقتضى الأمر الحصول على موافقة مكتوبة على هذا الإجلاء من أوليائهم أو المسئولين عنهم، وإذا تم الإجلاء ينبغى تزويد الأطفال بالتعليم اللازم لهم، وإعداد بطاقة لهم تسهل عودتهم إلى أسرهم وأوطانهم(٧٧).

ب- الحق فى وجود مواقع آمنة فى المناطق المحمية:

فلقد أشارت الاتفاقية الرابعة وكذلك البروتوكول الأول ١٩٧٧ إلى ضرورة وجود مناطق آمنة يفاد منها اللاجئون كالمدنيين تماما، ومن القواعد الواردة فى ذلك:

– قاعدة إنشاء مناطق أمان أو مناطق استشفاء: حيث يجوز لأطراف النزاع أن تنشئ مناطق ومواقع استشفاء، وأن تعقد اتفاقات فيما بينها للاعتراف المتبادل بهذه المناطق(٣٩).

– قاعدة إنشاء المناطق المحيدة: حيث يجوز لأحد أطراف النزاع أن يقترح على الطرف الآخر إنشاء مناطق محيدة فى الإقليم الذى يجرى فيه القتال بقصد حماية الجرحى والمرضى والذين لا يشتركون فى الأعمال العدائية، ولا يقومون بأى عمل له طابع عسكرى فى هذه المناطق(٤٠).

– قاعدة المواقع المجردة من وسائل الدفاع: حيث يجوز

=- KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des Camps des Refugies, Etudes et essais sur le Droit International Humanitaire et sur les principes de la Croix-Rouge, Genéve, La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers, P.391.

٣٦- م ٥٧ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة. ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Genéve, 1986, P.695-708.

٣٧- م ٧٦ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة. ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.915-920.

٣٨- م ٧٧ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة. ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.921-939.

٣٩- م ٧٨ من البروتوكول الأول ١٩٧٧. ويراجع: فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو – أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٦. ويلاحظ أن البطاقات التى يتم إعدادها للأطفال ينبغى أن تتضمن البيانات التالية: اسم ولقب الطفل، ونوعه ومحل وتاريخ ميلاده، واسم الأب واسم الأم واسم اقرب الناس إليه، وجنسيته ولغته، وعنوان عائلته ورقم هويته، وحالته الصحية وفصيلة دمه، والملامح المميزة له، وتاريخ ومكان العثور عليه، وديانته وعنوانه فى الدولة المضيفة، وتاريخ مكان وملابسات الوفاة إن حدثت. ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949 relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.939.

٤٠- م ١٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤ . ويراجع:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Genéve, relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.129-138. BUGNION Francois : Le Comite International de la Croix-Rouge et La Protection des Victimes de la Guerre, Cicr, Geneve, 1994, P. 879- PRADELLE Paul de LA : La Conference diplomatique et les Nouvelles Conventions de Genéve du 12 Aout 1949, Paris 1951, P.186-192.

لأطراف النزاع أن تعلن مكانا خاليا من وسائل الدفاع، ويحظر بالتالى مهاجمة هذه الأماكن، ما دام قد تم تحديدها بدقة فى الإعلان الخاص بذلك(٤١).

– قاعدة المواقع منزوعة السلاح: يمكن لأطراف النزاع أن يتفقوا على وجود مناطق منزوعة السلاح، على أن تحدد هذه المناطق بدقة، وأن توضع عليها من العلامات التى تميزها للطرف الآخر، وفى هذه الحالة يحظر على كل أطراف النزاع مد العمليات العسكرية إليها، أو استخدامها استخداما يتصل بإدارة العمليات العسكرية(٤٢).

جـ- حق الأسرة فى معرفة مصير أعضائها:

ومن القواعد التى يفاد منها اللاجئون كذلك فى هذا الخصوص ما يلى:

– قاعدة إرسال وتلقى الأخبار العائلية: حيث يسمح لكل شخص مقيم على أراضى أحد أطراف النزاع بإبلاغ عائلته بأخباره وتلقى أخبارهم، وإذا تعذر تبادل المراسلات بالبريد العادى، وجب على أطراف النزاع أن تلجأ إلى وسيط محايد وعلى الأخص الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر(٤٤)، ومما يدخل فى هذه القاعدة أيضا حق كل أسرة فى معرفة مصير أفرادها(٤٥).

– قاعدة جمع شمل العائلات المشتتة: حيث يجب على أطراف النزاع أن تيسر قدر الإمكان جمع شمل الأسر التى شتتت نتيجة لأعمال المنازعات المسلحة، بل وتشجع كل المنظمات الإنسانية التى تعمل وتساعد فى إنجاح هذه المهمة(٤٦).

د- حق الإفادة من أعمال الإغاثة :

ومن الأحكام التى تناسب اللاجئين أيضا، ويمكن تطبيقها عليهم فى هذا الخصوص ما يلى:

– قاعدة التموين والإمداد بالحاجات الجوهرية: ومن ذلك أن يكفل أطراف النزاع مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة ورسالات الأغذية الضرورية، وللدولة، التى ترخص بمرور هذه الرسالات، أن تشترط توزيع هذه الرسالات على المستفيدين تحت إشراف محلى من قبل الدولة الحامية. ومن واجب دولة الاحتلال أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضى المحتلة غير كافية، وأن تؤمن بغاية ما تملك من إمكانات وبدون أى تمييز مجحف توفير الكساء والفراش ووسائل الإيواء وغيرها من المدد الجوهرى لبقاء سكان الأقاليم المحتلة على قيد الحياة(٤٧).

– الإغاثة الجماعية: حيث يجب على دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة سكان الأراضى المحتلة، وتوفر لهم التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها، ولا تعتبر أعمال الغوث تدخلا فى النزاع المسلح ولا أعمالا غير ودية، وتعطى الأولوية لدى توزيع إرساليات الغوث للأطفال وأولات الأحمال وحالات الوضع والمراضع الذين هم أهل لأن يلقوا معاملة خاصة وفقا للقانون الدولى الإنسانى(٤٨).

٤١- م ١٥ من الاتفاقية الرابعة لجنيف. ١٩٤٩، ويراجع:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV La Convention de Geneve, relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.138-143. BUGNION Francois : Le Comite International de la Croix-Rouge et La Protection des Victimes de La Guerre, Cicr, Geneve, 1994, P. .880,
- SANDOZ Yves : Localites et Zones Sous Protection Speciale, Quatre etudes du Droit International Humanitaire, Collection Etudes et Perspectives, Institut Henry-Dunant, Geneve 1985, P.41.

– فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو – أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٦.

٤٢- يشترط فى المواقع المجردة من وسائل الدفاع: أن يتم إجلاء القوات المسلحة وكذلك الأسلحة المتحركة والمعدات العسكرية المتحركة عنه، وألا تستخدم المنشآت العسكرية الثابتة استخداما عدائيا، وألا يجرى أى نشاط دعما للعمليات العسكرية. م ٥٩ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة.

٤٣- يشترط فى المناطق منزوعة السلاح: أن يتم إجلاء القوات المسلحة وكذلك الأسلحة المتحركة والمعدات العسكرية المتحركة عنها ، وألا تستخدم المنشآت العسكرية الثابتة استخداما عدائيا، والا ترتكب أية أعمال عدائية من قبل السلطات أو السكان، وأن يتوقف أى نشاط يتصل بالمجهود الحربى. م ٦٠ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة.

٤٤- م ٢٥ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩. ويراجع:

- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Geneve, relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956, P.205-210.

٤٥- م ٣٢ من البرتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة ١٩٧٧ ، ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.345-349.

٤٦- م ٢٦ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، وأيضا م ٧٤ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة ١٩٧٧ . ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.881-884.

٤٧- م ٢٣ و ٥٥ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، وأيضا م ٦٩ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة ١٩٧٧.

٤٨- م ٥٩ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، م ٧٠ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة ١٩٧٧.

هـ- الضمانات الأساسية :

ومما يفاد منه اللاجئون أيضا ضمان الحد الأدنى للمعاملة الإنسانية وضمانات المعاملة القضائية، كما يلى:

- ضمان الحد الأدنى فى المعاملة الإنسانية: حيث يعامل معاملة إنسانية فى كافة الأحوال الأشخاص الذين يقعون فى قبضة أحد أطراف النزاع، دون أى تمييز مجحف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو غير ذلك(٤٩).ومما يدخل فى ضمان الحد الأدنى للمعاملة الإنسانية أن تحظر حالا واستقبالا فى أى مكان وزمان ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص وصحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وبوجه خاص القتل والتعذيب بشتى صوره، وأن يحظر أيضا انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والحاطة من قدره، وأخذ الرهائن، والتهديد بارتكاب أى من الأفعال السابقة(٥٠).

- ضمانات التقاضى والمحاكمة: حيث يجب أن يبلغ بصفة عاجلة كل شخص يقبض عليه بأسباب ذلك القبض، ولا يجوز تنفيذ أى عقوبة إلا بناء على حكم صادر من محكمة مختصة محايدة تشكل تشكيلا قانونيا، وتلتزم بالإجراءات القضائية المرعية، وأهمها(٥١):

١- إعلان المتهم بتفاصيل الجريمة المنسوبة إليه، وأن يكفل له حق الدفاع.

٢- إدانة الشخص على أساس المسئولية الجنائية الفردية فقط.

٣- لا يدان أى شخص على أساس الإتيان بفعل لا يمثل جريمة طبقا للقانون الوطنى أو الدولى وقت اقتراف الفعل، كما لا يجوز توقيع عقوبة أشد من العقوبة السارية وقت ارتكاب الجريمة.

٤- يعتبر المتهم بريئا حتى تثبت إدانته.

٥- الحق فى المحاكمة حضوريا.

٦- لا يرغم أى شخص على الإدلاء بشهادة على نفسه أو على الاعتراف بأنه مذنب.

٧- حق المتهم فى مناقشة شهود الإثبات أو تكليف غيره بمناقشتهم، وكذا شهود النفى.

٨- عدم إقامة دعوى ضد شخص أو توقيع عقوبة عليه لجريمة سبق أن صدر بشأنها حكم نهائى طبقا للقانون ذاته المعمول به لدى الطرف الذى يبرئ أو يدين هذا الشخص.

٩- الحق فى النطق بالحكم علنا.

١٠- تنبيه الشخص الذى يصدر ضده حكم إلى الإجراءات القضائية التى يمكنه الالتجاء إليها، وإلى المدد الزمنية التى يمكنه خلالها اتخاذ هذه الإجراءات.

الأحكام الخاصة التى أضافتها م ٧٣ فى حماية اللاجئين إلى الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩:

وبالإضافة إلى الأحكام العامة التى تضمنتها م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧، والتى أشارت فيها إلى اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين، فإنه من مراجعة هذه المادة نستطيع أن نستخرج بعض الأحكام الأخرى، والتى تعد إضافات جديدة لهذه المادة بخصوص حماية اللاجئين، ومن أهم هذه الأمور التى أضافتها هذه المادة ما يلى:

- اتساع دائرة الأشخاص المحميين الوارد ذكرهم فى م ٤ من اتفاقية جنيف الرابعة ليضم إليهم اللاجئون:

فلقد تم تحديد الأشخاص المحميين باتفاقية جنيف الرابعة فى م ٤ بالنص على أن "الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم فى لحظة ما، وبأى شكل كان، فى حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف فى النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها".

وقد أخرج النص من فئة هذه الأشخاص المحمية ثلاثة أنواع هى: رعايا الدولة غير المرتبطة بهذه الاتفاقية، ورعايا الدولة المحايدة أو المحاربة مادامت هذه الدولة أو تلك ممثلة تمثيلا

٤٩- م ١/٧٥ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية ١٩٧٧، ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.890-895.

٥٠- م ٢/٧٥ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية ١٩٧٧ . ويراجع:

- KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des Camps des Refugiés, Etudes et essais sur le Droit International Humanitaire et sur les Principes de la Croix-Rouge, Geneve, La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers, P.391.

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Genéve, 1986, P.896-899.

٥١- م ٣/٧٥و٤ من البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية ١٩٧٧ . ويراجع:

- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.899-909 - CICR, Projets de Protocoles additionnels aux Conventions de Geneve du 12 aout 1949, Commentaires, Geneve Octobre 1973, P.145- M.UHLER Oscar, COURSIER Henri, et d'autres : Commentaire IV, La Convention de Geneve Relative a la protection des personnes civiles en temps de guerre, Genéve, CICR, 1956, P.549-551.

دبلوماسيا عاديا لدى الدولة التى يقعون تحت سلطتها، وكذلك الأشخاص المحميون بموجب اتفاقيات جنيف الثلاث الأخرى ١٩٤٩(٥٢).

والمتأمل فى م ١/٤، التى سبق إثبات نصها، يجد أنها لا تتضمن صراحة ذكر اللاجئين باعتبارهم أشخاصا محميين، ولكن عندما ذكرت م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ أن اللاجئين ينبغى حمايتهم وفقا لأحكام الاتفاقية الرابعة، خاصة البابين الأول والثالث منها، فإن ذلك يعنى أن هذه المادة تضيف للأشخاص المحميين والمذكورين فى المادة الرابعة من اتفاقية جنيف اللاجئين بمفهوم المواثيق الدولية المتعلقة بموضوع اللاجئين، كما تهدف م ٧٣ أيضا إلى حذف القيد الوارد فى م ٤ من اتفاقية جنيف الرابعة، وهو أن يكون الأشخاص المحميون ليسوا من رعايا السلطة التى يوجدون فى قبضتها، وذلك لأن اللاجئين يستفيدون من أحكام الحماية المتوافرة فى الاتفاقية الرابعة بصرف النظر عن جنسيتهم، وبصرف النظر كذلك عن الطرف الذى يوجد فى قبضته.

وعلى ذلك، فإن م ٧٣ تضيف إلى الفئات المحمية بالاتفاقية الرابعة فئة اللاجئين، وبصفة خاصة نوعان من هذه الفئة هما(٥٣):

- اللاجئون من رعايا الدولة غير المرتبطة بالاتفاقية الرابعة، إذ لم تكن تشملهم الاتفاقية من قبل طبقا للمادة ٢/٤ منها.

- اللاجئون من رعايا الدولة المحايدة التى تربطها علاقات دبلوماسية مع الدولة التى يوجد فى أراضيها هؤلاء اللاجئون، إذا لم تكن تشملهم الاتفاقية من قبل طبقا للمادة ٢/٤ منها.

- التسوية فى الحماية بين الأشخاص اللاجئين والأشخاص عديمى الجنسية :

فلقد سوت م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ أيضا فى الحماية بين الأشخاص عديمى الجنسية الذين لا ينتمون إلى أية دولة (٥٤)، وبين اللاجئين. وعلى ذلك، فإن الاتفاقية الرابعة لجنيف، خاصة م ٤٤ منها، لم تصرح بحماية هذه الفئة "عديمى الجنسية" إلا أنها بنص م ٧٣ من البروتوكول الأول أصبحت من الفئات المحمية بل والمساوية للاجئين فى الحماية، وبالتالى فإنهم يفادون من اتفاقية جنيف أيضا ما داموا يعدون كعديمى الجنسية فى ضوء الوثائق الدولية المناسبة والموافق عليها من الأطراف المعنية أو من التشريع الوطنى للدولة المضيفة أو دولة الإقامة(٥٥).

وعلى ذلك، فإن م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ قد سوت فى الحماية بين اللاجئين، والأشخاص الذين لا ينتمون إلى أية دولة "عديمى الجنسية" دون أى تمييز مجحف بين أفراد هاتين الفئتين، لكن هذه المادة قد أضافت قيدا فى حماية هؤلاء الأشخاص، هو ضرورة اعتبارهم كذلك قبل بدء العمليات العدائية، ويعنى هذا القيد استبعاد الأشخاص الفارين أثناء النزاع، لكنه لا يمنع من التمتع بالضمانات الأساسية التى يتمتع بها الشخص الإنسانى أثناء النزاع، ولا من التمتع بالحماية العامة للمدنيين من أخطار الأعمال العدوانية ونتائجها(٥٦).

- التأكيد على الإفادة من أحكام الاتفاقية الرابعة لجنيف وإمكانية تفسيرها بالطريقة المثلى للاجئين:

لقد تم التأكيد على ذلك فى صدر م ٧٣ من البروتوكول الأول، ولعل فى ذلك إشارة إلى تأمين حماية اللاجئين بأحسن صورة ممكنة، كما تشير أيضا إلى إمكانية تفسير وشرح كل مادة فى الاتفاقية الرابعة بالطريقة المثلى للاجئين (٥٧). وعلى سبيل المثال، فإن م ٢/٤٠ تنص على أنه "لا يجوز إرغام الأشخاص المحميين، إذا كانوا من جنسية الخصم، إلا على الأعمال اللازمة عادة لتأمين تغذية البشر، وإيوائهم وملابسهم ونقلهم وصحتهم دون أن تكون لها علاقة مباشرة بسير العمليات الحربية"، وعلى الرغم من أن هذا

٥٢- م ٤ فقرة ٢، ٣ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، ويلاحظ أن اللاجئين من رعايا الدولة المحايدة يكونون متمتعين بالحماية فى ظل الاتفاقية الرابعة عند غيبة الدبلوماسية العادية بين بلدهم والبلد المحارب، أما فى ظل الدبلوماسية فإنهم يتمتعون بحمايتها، وإن كانت م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ تساند الحماية لهم حتى عندما تكون الدبلوماسية موجودة. يراجع فى ذلك:

- LAVOYER Jean-Philippe, Refugiés et Personnes Deplacees, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, p.189 .

٥٣- فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص ١٢٤-١٢٥.

٥٤- بخصوص عديم الجنسية، يراجع:

- FRANCOIS J.-P.-A.: Le PROBLEME Des Apatrides, Recueil des Cours 1936-III Tome 53, P.283-372.

55- Claude PILLOUD et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Genéve du 12 aout 1949, relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P. 878, - KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des Camps de Refugies, Etudes et essais sur le droit international Humanitaire et sur les Principes de la Croix-Rouge, Genéve, La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers, P.391.

كما يراجع: فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٤.

56- KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des Camps de Refugies, Etudes et essais sur le Droit International Humanitaire et sur les Principes de la Croix-Rouge, Geneve, La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers, P.390-391.

57- PILLOUD Claude et d'autres : Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Geneve du 12 aout 1949 relatif a la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers, Geneve, 1986, P.879.

النص يقيد الأشخاص المحميين بكونهم "من جنسية الخصم" إلا أن اللاجئين يفادون من هذا النص وإن لم يتوافر فيهم هذا القيد.

- مدى إمكانية تطبيق قواعد الحماية على اللاجئين عند اختلاطهم بالمقاتلين :

وإذا كانت هذه هى قواعد الحماية التى تتضمنها م ٧٣ من البروتوكول الأول بخصوص اللاجئين، فإن المسالة التى يمكن أن تثار هنا هى: مدى إمكانية تطبيق هذه القواعد عند وجود بعض المقاتلين داخل مجموعات أو مخيمات اللاجئين. وفى بيان ذلك، ينبغى أن نشير إلى أن القانون الدولى الإنسانى قد اهتم بتحديد موضع مخيمات اللاجئين، وحرص على أن تكون بعيدة عن أماكن المقاتلين أو أعمال القتال، حتى لا يصيبها ما يصيب الأماكن القتالية أو العسكرية، وقد ألزم أطراف النزاع جميعا فى هذا الخصوص بما يلى(٥٨):

أ- السعى جاهدة إلى نقل ما تحت سيطرتها من السكان المدنيين والأفراد المدنيين والأعيان المدنية بعيدا عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية.

ب- تجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها.

جـ- اتخاذ الاحتياطات الأخرى اللازمة لحماية ما تحت سيطرتها من سكان مدنيين وأفراد وأعيان مدنية من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية.

ورغم هذه الإجراءات الاحتياطية، فإن أطراف النزاع يضعون أحيانا الأهداف العسكرية أو التجمعات المسلحة عن قصد قريبة من المدنيين أو الأشخاص المحميين، بحيث يمكن الخلط بينهم، ولاشك أن ذلك مخالف للقانون الدولى الإنسانى، لكن ذلك لا يحرم اللاجئين من الحماية، وتبقى الهجمات، غير المميزة التى تطلق بوضوح، وتضرب أو تصيب بالأحرى المدنيين أو اللاجئين، محرمة، طبقا للمادة ٥١ وأيضا المادة ٥٧ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ . وتطبيقا لذلك، فإن المفوضية العليا لشئون اللاجئين قد ركزت على فصل أو عزل العناصر المسلحة من أجل الحفاظ على الطابع المدنى للاجئين، وقد أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن القانون الدولى الإنسانى ينص على ضرورة نزع سلاح هؤلاء الأفراد واحتجازهم، وبالتالى تلتزم الدولة المضيفة بعزل المقاتلين وغيرهم من العناصر المسلحة عن اللاجئين، ونزع سلاحهم واحتجازهم وإمدادهم بالغذاء والملبس ومواد الإغاثة التى تتطلبها المعايير الإنسانية(٥٩).

وحتى لا يحدث خلط بين اللاجئين والمقاتلين، فإن الخطوط المرشدة للمفوضية العليا لشئون اللاجئين حول المعايير المتعلقة باحتجاز طالبى اللجوء، والصادرة فى ١٠ فبراير ١٩٩٩، تحدد أن مفهوم الاحتجاز من منظور الحماية الدولية للاجئين، يتضمن الاحتجاز فى مخيمات مغلقة للاجئين، ومما تتضمنه هذه الخطوط المرشدة ما يلى: "لأغراض هذه الخطوط المرشدة فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين تعتبر الاحتجاز: حبسا فى موقع مقيد أو محدد على نحو ضيق، بما يضم ذلك السجون، والمخيمات المغلقة، ومنشآت الاحتجاز أو مناطق العبور بالمطارات، حيث تقيد تماما حرية الانتقال، حيث الفرصة الوحيدة لترك هذه المنطقة المحدودة هى مغادرة الإقليم"(٦٠).

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنه إذا كان اللاجئون قد فروا إلى بلد ليس طرفا فى نزاع دولى، وإنما كان يعانى نزاعا داخليا، فإنهم فى هذه الحالة يكونون محميين بالمادة الثالثة المشتركة فى اتفاقيات جنيف، والبروتوكول الثانى الملحق بها عام ١٩٧٧، على اعتبار أنهم يتمتعون بأحكام الحماية المناسبة لهم، والتى يمنحها القانون الدولى الإنسانى للمدنيين، وهم جديرون بهذه الحماية أيضا، لأنهم ربما يكونون ضحايا وضعين شديدين، أحدهما فى بلدهما، والثانى فى بلد الملجأ الذى يعانى من النزاع الداخلى(٦١). ومن القواعد التى يمكن الإفادة منها فى هذه الحالة، قواعد الحماية من الأعمال العدوانية، كحظر الهجوم عليهم، وحظر تجويعهم، وحظر الأمر بترحيلهم ما لم يكن ذلك لأسباب أمنية أو لأسباب عسكرية ملحة، وحظر استخدام الأسلحة ذات الآثار

٥٨- م ٥٨ من البروتوكول الأول ١٩٧٧ الخاص بالنزاعات الدولية.

59- BRETT Rachel and LESTER Eve, Refugee law and international humanitarian law : Parallels, Lessons and looking ahead, A non governmental organization s view, RICR, n. 843, September 2001, V.83, P.713-716-717.

وفى جهود المفوضية العليا لشئون اللاجئين، وجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى حماية اللاجئين يراجع بصفة عامة:

SCHREYER Thierry : L'Action de l Agence Centralde Recherches du CICR dans les Balkans durant la crise des refugies Kosovars, RICR, Mars 2000, Volume 82, n.837, P.49-64. - P. FORSYTHE David: Humanitarian protection: The International Committee of the Red Cross and the United Nations High Commissioner for Refugees, RICR, n. 843, September 2001, V.83., P.675-696. YOUNG Kirsten: UNHCR and ICRC in the former Yugoslavia : Bosnia Herzegovina, RICR, n. 843, September 2001, V.83., P.781-805.

60- BRETT Rachel and LESTER Eve, Refugee law and international humanitarian law : Parallels, Lessons and looking ahead, A non governmental organization s view, RICR, n. 843, September 2001, V.83, P.719-720, - KRILL Fracoise: The ICRC's policy on refugees and internally displaced civilians, RICR, September 2001, N. 843, V.83, P.619.

61- LAVOYER Jean-Philippe: Refugies et Personnes Deplacees, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril 1995, P.189.

- ويراجع ايضا: فرانسواز كريل، اعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو-اغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١٢٧.

العشوائية كالأسلحة الكيماوية وغير ذلك، وكذلك قواعد الحماية من تجاوز السلطة، كحظر القتل والتعذيب والتهديد بهتك العرض، والإكراه على الدعارة، والسلب والنهب، وأخذ الرهائن، والحرص على معاملتهم معاملة إنسانية، واحترام المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية، وتمتعهم بالضمانات القضائية، وغير ذلك مما يتضمنه البروتوكول الثانى ١٩٧٧، والمادة الثالثة المشتركة فى اتفاقيات جنيف ١٩٤٩(٦٢).

الخاتمة :

لقد مر مفهوم اللاجئين فى الوثائق الدولية بمراحل متعددة، أولاها مرحلة التقيد بالمكان والزمان والسبب، وقد مثلت بوضوح هذه المرحلة، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥، حيث عرفت اللاجئين بأنهم ".. كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل ١ يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية هذا البلد ..". وأما المرحلة الثانية، فهى مرحلة التحرر من قيد الزمان والمكان، وقد مثلها بوضوح البروتوكول الخاص باللاجئين لعام ١٩٦٧، والذى تضمن أن اللاجئين هم: كل شخص ينطبق عليهم التعريف السابق مع إلغاء جملة "بنتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١" وجملة "بنتيجة مثل هذه الأحداث". وأما المرحلة الثالثة والأخيرة، فهى مرحلة التوسع فى سبب اللجوء، وقد مثلتها بوضوح اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين فى إفريقيا ١٩٦٩، حيث أضافت إلى سبب الاضطهاد سببا آخر، هو العدوان الخارجى أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التى تضع النظام العام فى خطر فى كل أو بعض هذه البلاد.

– وأما عن مضمون الحماية الدولية للاجئين، فإن القانون الدولى الإنسانى، وإن أحال فى تعريف اللاجئين إلى الوثائق الدولية فى هذا الشأن، فإنه لم يهملهم من ناحية تقرير الحماية لهم حينما يوجدون فى قبضة أحد أطراف النزاع، وقد وردت الإشارة إلى هذه الحماية فى نص م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف ١٩٤٩، ونص م ٧٣ من البروتوكول الأول ١٩٧٧.

– أما نص م ٤٤ من الاتفاقية الرابعة لجنيف، فقد تضمن ضرورة ألا يعامل اللاجئون كأجانب أعداء لمجرد أنهم كانوا يتبعون بجنسيتهم الدولة المعادية، وانتفاء صفة العداوة الحقيقية عن هؤلاء اللاجئين يشير إلى إمكانية إفادة هؤلاء اللاجئين من كل الأحكام المناسبة الخاصة بالمدنيين، كما يعطى للأطراف المتحاربة إمكانية تطبيق هذه المادة بصفة أكثر إنسانية، ولعل هذا هو السر فى معالجة وضع اللاجئين فى الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين ١٩٤٩.

– أما نص م ٧٣ من البروتوكول الأول الخاص بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، فإنه تضمن حماية عامة للاجئين باعتبارهم مدنيين، وذلك فى ضوء البابين الأول والثالث بصفة خاصة من اتفاقية جنيف الرابعة، كالحماية العامة من آثار الأعمال العدوانية، والحق فى وجود مواقع آمنة لهم، وحق الأسرة فى معرفة مصير أعضائها، وحق الإفادة من أعمال الإغاثة، والإفادة من الضمانات الأساسية، هذا بالإضافة إلى الأحكام الخاصة التى أضافتها م ٧٣ من البروتوكول الأول، كالتسوية فى الحماية بين اللاجئين وعديمى الجنسية، والتأكيد على الإفادة من الاتفاقية الرابعة وإمكانية تفسيرها بالطريقة المثلى للاجئين.

وحتى لا تنتهك الحماية الدولية للاجئين، حرص القانون الدولى الإنسانى على تحديد مخيمات اللاجئين بعيدا عن أماكن المقاتلين وأعمال القتال، حتى لا يتم الخلط بين اللاجئين والمقاتلين. وإذا تم الخلط، فإن الهجمات غير المميزة التى تطلق بوضوح وتضرب أو تصيب المدنيين أو اللاجئين، فإنها تبقى محرمة طبقا للمادتين ٥١و٥٧ من البروتوكول الأول ١٩٧٧.

ويتضح لنا، بناء على كل ما تقدم، أن القانون الدولى الإنسانى لم يهمل الحماية الدولية للاجئين عندما يقعوا فى قبضة أطراف النزاع، وعالجها، وإن كانت بنصوص محدودة وقليلة للغاية، ولكن مع قلتها فإننا نوقن بأن المشكلة ليست مشكلة نصوص، وإنما المشكلة تكمن فى احترام الدول للقانون الدولى الإنسانى بصفة عامة، واحترام حماية اللاجئين بصفة خاصة، وفى وجود الإرادة الصادقة لتنفيذها على النحو اللائق بالإنسان وآدميته، وذلك من قبل الدول التى يوجد بها اللاجئون، خاصة أنهم يحتاجون إلى عناية خاصة، ولديهم حاجات ربما تفوق حاجات المدنيين بصفة عامة.

ولذا فإن، جهود المجتمع الدولى يجب أن تتركز حول تحسين تنفيذ القانون الدولى الإنسانى من قبل كل أطراف النزاع المسلح، وذلك للمساهمة فى احترام اللاجئين وحمايتهم وحصرهم وتقليل عددهم.

62- PLATTNER Denise: La Protection des Personnes Deplaceés lors d'un conflit arme non - international, Extrait de RICR, Novembre-Decembre 1992, P.595-596.

فرانسواز كريل، اعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو – أغسطس ١٩٨٨ ، السنة الأولى، العدد الثانى، ص ١٢٧.

مراجع البحث

أولا - المراجع العربية :

- د. أبو الخير أحمد عطية، الحماية القانونية للاجئ فى القانون الدولى، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.

- د. أحمد الرشيدى، الحق فى طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان، دراسة فى ضوء المواثيق الدولية وفى بعض الدساتير والتشريعات العربية، ندوة الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٦.

- د. برهان أمر الله، النظرية العامة لحق الملجأ فى القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

- جان-بيير هوكى، الحماية بالعمل، المجلة الدولية للصليب الأحمر، يوليو- أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى، ص١١٧.

- جوفيتشا باتر نوجيتش، أفكار حول العلاقة بين القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى للاجئين: تعزيزهما ونشرهما، المجلة الدولية للصليب الأحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى.

- د. حازم حسن جمعة، مفهوم اللاجئين فى المعاهدات الدولية والإقليمية، ندوة الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٦.

- د. حافظ العلوى، مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ندوة الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٦.

- روبرت ك.جولدمان، تدوين القواعد الدولية المتعلقة بالأشخاص النازحين داخليا، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣٢٤، ١٩٩٨.

- زهير الشلى، مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فى البلدان العربية، خمسون سنة من العمل الإنسانى، مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، المعهد العربى لحقوق الإنسان، إشراف زهير الشلى، ومساعدة عبد الكريم غول، بمناسبة العيد الخمسين لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ط الأولى، ٢٠٠١.

- د. على صادق أبو هيف، الالتجاء للسفارات والدول الأجنبية، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٢٢ عام ١٩٦٦.

- فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الحمر، يوليو - أغسطس ١٩٨٨، السنة الأولى، العدد الثانى.

- أ. مصطفى كامل إسماعيل، إبعاد الأجانب، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الرابع، عام ١٩٤٨.

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين، جنيف، يناير ١٩٩٢.

- هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، إشراف هيثم مناع، ط الأولى، ٢٠٠٣، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانيا - المراجع الأجنبية :

- CICR, Projets de Protocoles additionnels aux Conventions de Gèneve du 12 aout 1949, Commentaires, Géneve, Octobre 1973.

- CICR: Personnes déplacées a l'interieur de leur pays: mandat et role du comité international de la Croix-Rouge, RICR, 2000, N838.

- F.Wenger Claude, et autres: Commentaire du Protocole additionnel aux conventions de Géneve du 12 aout 1949, relatif à la protection des victimes des conflits armes internationaux (protocole 1), CICR, Martinus Nijhoff Publishers , Geneve, 1986.

- P. Forsythe David: Humanitarian protection : The International Committee of the red Cross and the United Nations High Commissioner for Refugees, RICR, n. 843, September 2001, V83.

- PLATTNER Denise: La protection des personnes deplacées lors d'un conflit arme non international, Extrait de RICR, Novembre-Decembre, 1992.

- REALE Egidio: Le Droit d'Asile, Recueil des cours 1938-1, Tome 63.

- FELLER Erika: International refugee protection 50Years on: The protection challenges of the past, present and future, RICR, September 2001, n. 843, v83.

- Bugnion Francois: Le Comite International de la Croix-Rouge et La Protection des Victimes de la guerre, Cicr, Geneve, 1994.

- KRILL Fracoise: The ICRC's policy on refugees and internally displaced civilians, RICR, September 2001, N. 843, V83.

- JAEGER Gilbert: On The history of the international protection of refugees, RICR, September 2001, n. 843, v83.

- GOEDHART: The Problem of refugees, Recueil des cours, 1953 Tome 1.

- LAVOYER Jean-Philippe: Refugiés et Personnes Deplacées, Droit International Humanitaire et Role du CICR, Extrait de RICR, Mars-Avril, 1995.

-FRANCOIS J.-P.-A.: Le PROBLEME Des Apatrides, Recueil des Cours 1936-III, Tome, 53.

- QINTANA Juan Jose: Les Violations de Droit International Humanitaire et Leur Repression' le Tribunal Penal International pour l'ex-Yougoslavie, RICR, Mai-Juin 1994, No 807.

- YOUNG Kirsten: UNHCR and ICRC in the former Yugoslavia : Bosnia Herzegovina, RICR, n. 843, September 2001, V83.

- BEDJAOUI Mohammed et d'autres: article 1 et 2, La Charte des Nations Unies, Commentaire article par article sous la direction de Jean-Pierre COT et Alain PELLET, Preface de Javier PEREZ de CUELLAR, 2e Edition, Economica Paris, 1991.

- M.UHLER Oscar, Henri COURSIER, et d'autres: Commentaire IV, La Convention de Genéve, relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre, Geneve, CICR, 1956.

- De LA PRADELLE Paul: La Conference Diplomatique et les Nouvelles Conventions de Genéve du 12 Aout 1949, Paris, 1951.

- GERBET Pierre: Le Réve d'un Ordre Mondial de la SDN à l'ONU, Imprimerie Nationale, Editions , Paris, 1996.

- BRETT Rachel and LESTER Eve , Refugee law and international humanitarian law: Parallels, Lessons and looking ahead, A non governmental organization's view, RICR, n. 843, September 2001, V83.

- GOY Raymond: La Jurisprudence Française sur la qualite du refugié, AFDI, 1961-VII.

- KOSIRNIK Rene, Droit International Humanitaire et Protection des camps des refugiés, Etudes et essais sur le Droit International Humanitaire et sur les principes de la Croix-Rouge, Genéve, La Haye, CICR, Martinus Nijhoff Publishers.

- KEMPNER R.M.W: The enemy alien problem in the present War, American Journal of International Law, 1940.

- JAQUEMET Stephane: The cross-fertilization of international humanitarian law and international refugee law, RICR, n. 843, September 2001, V83.

- SCHREYER Thierry: L'Action de l'Agence Central de Recherches du CICR dans les Balkans durant la crise des refugies Kosovars, RICR, Mars 2000, Volume 82, No. 837.

- SANDOZ Yves: Localites et Zones sous protection speciale, Quatre études du Droit International Humanitaire, Collection Etudes et Perspectives, Institut Henry-Dunant, Genéve, 1985, P.41.

التفاعل بين الإسلام والعروبة والاشتراكية في الجزائر (١٩٥٤ - ١٩٩٢)

■ د. وليد محمود عبد الناصر

كاتب وباحث مصرى

نتحدث هنا عن دور الإسلام فى سياسات الجزائر المعاصرة منذ الاستقلال عام ١٩٦٢ وحتى أول انتخابات نيابية تعددية بها فى مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضى، وعن توظيف الدين من قبل الدولة وجبهة التحرير الوطنى التى احتكرت الحياة السياسية من الاستقلال وحتى نهاية عقد الثمانينيات، وأخذت على عاتقها مهمة إعادة تفسير الإسلام بما يتناسب مع توجهاتها وسياساتها فى مختلف المراحل خلال تلك الفترة خاصة التوجهات الاشتراكية، واستخدامها للتعريب كسبيل لتأكيد الأصالة العربية والإسلامية للدولة. كما نتعرض هنا لمحاولات المعارضة النيل من مشروعية الحكم خلال تلك الفترة عبر الدفع بآراء مبنية على اعتبارات دينية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قصر الدراسة على الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٩٢ قصد منه الحفاظ على الوحدة الموضوعية للمسألة محل البحث، حيث إن هذه الفترة بالرغم من شمولها لفترات فرعية هى فترة الثورة الجزائرية ذاتها (١٩٥٤-١٩٦٢)، وفترة حكم الرئيس احمد بن بيلا (١٩٦٢-١٩٦٥)، وفترة حكم الرئيس هوارى بومدين (١٩٦٥-١٩٧٨)، وأخيرا فترة حكم الرئيس الشاذلى بن جديد (١٩٧٨-١٩٩٢)، فإنها تشكل كلا متكاملا من جهة أنها فترة الثورة، بشرعيتها وتحولاتها الفكرية والسياسية، وبالاختلافات فيما بين رؤسائها مع وحدة مستقرة نسبيا لمرجعياتها المتصلة بالعناصر الثلاثة المشكلة لهذه الدراسة: الإسلام والعروبة والاشتراكية. ولا يعنى هذا بأى حال من الأحوال أن الفترة اللاحقة لذلك أى من ١٩٩٢ إلى اليوم- لم تشهد تفاعلات فيما بين تلك العناصر الثلاثة، ولكن الإطار كان مختلفا نوعيا بعد انتخابات ١٩٩٢، وخروج الرئيس بن جديد من السلطة، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما أعقب ذلك من تطورات سياسية تمخض عنها فى نهاية المطاف الوضع السياسى الراهن. ولكن ذلك لا يمنع من تكريس جزء موجز قبل خاتمة هذه الدراسة للتعرض للفترة من ١٩٩٢ إلى اليوم. وقبل البدء فى تناول الفترة محل الدراسة لا يسعنا تجاهل دور الإسلام فى السياسة والثقافة السياسية الجزائرية خلال الفترة من ثلاثينيات القرن العشرين حتى ظهور جبهة التحرير الوطنى الجزائرية، باعتبارها التنظيم السياسى الأكثر تنظيما وتعبيرا عن التطلعات الوطنية للشعب الجزائرى حتى اندلاع الثورة الجزائرية فى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين.

فبحلول العقد الثالث من القرن العشرين، بدا الدين -والإسلام تحديدا- هو اللغة الوحيدة التى تشترك فيها الغالبية الساحقة من الشعب الجزائرى والوسيلة السياسية الوحيدة للتعبير الجماعى عن الذات فى مواجهة الاحتلال الفرنسى(١). وبحلول الفترة محل الدراسة، كانت قيادة المجتمع الجزائرى تنتقل من الطرق الصوفية فى الأقاليم والريف، والتى اتسم دورها بالتراجع والتصارع فيما بينها واكتسبت طابعا قبليا بعض الشىء، إلى قيادات جديدة ممثلة فى العلماء من رجال الدين الذين كانت لديهم رؤية ما لإصلاح الإسلام وتقديمه كسلاح ثقافى فى وجه الاستعمار بدلا من الانغماس المباشر فى أنشطة ذات طابع سياسى(٢).

وقد تأسست "جمعية العلماء المسلمين" فى الجزائر عام ١٩٣١

1- Jean Claud Vatin,"Resistance & State Power in Algeria",in Islam & Power.ed. Jean Qudsi & Ali Dessouki (London :Croomhelm; 1981), p.123.

٢- محمد الميلى، "الجزائر والمسألة الثقافية"، المستقبل العربى، العدد٤٥، نوفمبر ١٩٨٢، ص٤١.

بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس، وربطت بين الإصلاح الدينى وأهمية اللغة العربية بشكل جعل العلاقة بين الأمرين تبدو عضوية. وبخلاف الدور الذى لعبه رجال الدين فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى، فإن العلماء المسلمين فى الجزائر كانوا يدفعون باتجاه الفكرة الوطنية، وسعوا لإثبات وجود أمة جزائرية سابقة على الاحتلال الفرنسى، وان هناك وطنية جزائرية تحتوى على الإسلام والعروبة كمكونيها الأساسيين(٣). وقد لعب الإسلام والعروبة دورهما البارز فى تحقيق الاندماج الوطنى، ليس فقط داخل الجزائر بل كان لهما تأثيرهما على الجزائريين المقيمين فى فرنسا مما عزز انتماءهم العربى والإسلامى. وبالتالى، فقد قدم العلماء للشعب صورة مبسطة وجديدة لهذا الكيان الكبير "الأمة"(٤). وطبقا لرؤية بن باديس وأصحابه، فقد كانت أسس المقاومة للثقافة والقيم الغربية ثلاثة: العقيدة الدينية، اللغة العربية، والهوية الوطنية. وبالرغم من أن حركته لم تؤد إلى الهزيمة النهائية للفرنسيين، فإنها لعبت دورا مهما ومؤثرا فى إعادة بناء هوية وشخصية أصيلة ترتكز على المبادئ العربية والإسلامية، وقد ظهر ذلك جليا عندما أعلن العلماء أن أى جزائرى يقبل الجنسية الفرنسية سيتم طرده خارج دائرة المنتمين للأمة الإسلامية، ونتج عن ذلك تقلص عدد الجزائريين الذين قبلوا الحصول على الجنسية الفرنسية إلى عدة آلاف فقط(٥). أما الإسهام الثانى الأساسى لجمعية العلماء المسلمين بالجزائر، فكان جهودهم فى مجال القيام بمراجعة عقائدية وفكرية للمفاهيم الإسلامية دون الإخلال بالقواعد الشرعية والفقهية للقيام بهذه المراجعة والإصلاح، وقد هدف العلماء من وراء ذلك إلى تطهير العقيدة الإسلامية مما لحق بها من خرافات. وكان عليهم فى هذا السياق مواجهة الطرق الصوفية التى اتسمت مواقفها بالسلبية تجاه الاحتلال الفرنسى، كما كان على العلماء مواجهة القادة المحافظين "للمرابطين" من سكان المناطق القبلية والصحراوية، وأخيرا كان عليهم مواجهة "الإسلام الرسمى" الذى سعت فرنسا لترويجه وممارسته، والذى اتبعه التقليديون من صفوف المسلمين الجزائريين(٦). وقام العلماء بإقامة نسق جديد من القيم الإسلامية التى كانت مرنة بما يكفى للاستجابة لاحتياجات المجتمع اليومية من جهة، وللتكيف مع ما يشهده العالم من تطور وتحديث من جهة أخرى(٧). كما اكتسبت الجمعية فى حياة مؤسسها بن باديس منحى تقدميا عندما وصف بن باديس الشيوعية بأنها خميرة الأرض وعندما كانت دعوته هى "اللهم اجعلنا فى الدنيا من أهل اليسار وفى الآخرة من أهل اليمين".

وكان وجه آخر أكثر تسييسا من جمعية العلماء المسلمين قد برز فى المجتمع الجزائرى قبل عام ١٩٦٢، وبدا متأثرا بالإسلام والعروبة وهو "مصالى حاج". ففى عام ١٩٢٦، أسس "مصالى حاج" منظمة "نجمة شمال إفريقيا" التى طالبت بالتعليم الإجبارى للغة العربية فى كافة المدارس بالجزائر. وبالرغم من أن "مصالى حاج" بدأ حياته السياسية شيوعيا، إلا أنه تحول لاحقا إلى وجهة عربية إسلامية. وبخلاف بقية الشيوعيين، فقد آمن بوجود هوية وشخصية متميزة ومستقلة له ولرفاقه من أبناء الجزائر. لقد تحدث عن تنظيمه كتنظيم عمالى، ولكن فقط للعمال المسلمين(٨). وقد تأثر "مصالى حاج" كثيرا بالتوجهات العامة عن القومية العربية والإسلامية التى كان قد صاغها المفكر اللبنانى الإسلامى الأمير "شكيب ارسلان". وفى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، أسس "مصالى حاج" حزب الشعب الذى جذب الى صفوفه بعض رجال الدين المسلمين مثل "بلقاسم البيداورى" و"محمد الجيلالى"، مما زاد من أهمية المكون الإسلامى للحزب(٩). وطبقا لرواية الرئيس الجزائرى الأسبق "أحمد بن بيلا"، فإن حزب الشعب جذب أيضا إلى صفوفه الشباب الجزائرى الوطنى المتحمس، خاصة ممن كانوا يدرسون فى ما كان يسمى "المدارس القرآنية" حيث كان طلاب هذه المدارس يعتبرون أنفسهم ١٠٠٪ عربا ومسلمين(١٠).

وقد دافع الحزب عن المرجعية العربية والإسلامية للجزائر فى مواجهة دوائر راديكالية من المثقفين والشباب الجزائريين، خاصة من البربر، فى نهاية الثلاثينيات، وكان الحزب مدعوما فى ذلك بحملة من بعض رجال الدين الذين اتهموا الحركة البربرية بالرجعية وتقسيم الشعب(١١).

إلا أننا نعود إلى القول إن ما سبق هو مجرد مقدمة لهذه الدراسة، وإن ما يعنينا بالأساس هو دور الإسلام والعروبة والاشتراكية وتفاعلها فى السياسة الجزائرية فى الحقبة التى احتكرت فيها جبهة التحرير الوطنى (FLN) العمل السياسى الشرعى هناك، أى من عام ١٩٦٢ وحتى إدخال التعدد الحزبى قبل انتخابات ١٩٩٢ التى لم تكتمل. إلا أن العلاقة بين ما سبق عام ١٩٥٤ من دور لهذه الهويات الثلاث فى السياسة الجزائرية وما تلى ذلك هى علاقة عضوية.

فجمعية العلماء المسلمين التى أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ساهمت فى تشكيل عقول آلاف الجزائريين الذين كانوا فيما بعد قادة وكوادر جبهة التحرير الوطنى فى حرب التحرير، وذلك من جهة الربط المطلق بين الإسلام والعروبة وإدماج بعد اجتماعى فى التوجه الإسلامى. ومن خلال تعليم هؤلاء الشباب قيم الإسلام والجذور الثقافية لبلدهم وهويتهم، شكلت جمعية العلماء هوية وطنية ذات مناعة قوية تجاه محاولات المحتل لفرض اللغة

٣- عبدالله هدية ومحمد مهنا، تجربة التنمية والتحديث فى الجزائر، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩) ص١٧.

4- Vatin, op.cit., pp. 130-132.

٥- هدية ومهنا، مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٠.

6- Vatin, op.cit., pp. 130.

٧- المصدر السابق، ص١٢٣.

٨- هدية ومهنا، مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٠.

٩- محمد الميلى، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

١٠- روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بيلا، ترجمة العفيف الاخضر، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٠) ص٣٧.

١١- محمد حربى، "القومية الجزائرية والقومية البربرية"، السياسة الدولية، العدد ٦٢، اكتوبر ١٩٨٠، ص٢٣٨.

الفرنسية، وإذابة الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائرى، وايجاد نوع من الوحدة الوطنية بين مختلف القوى الاجتماعية للشعب الجزائرى(١٢). وبالتالى لم يكن من المستغرب أن ينضم العديد من رجال الدين لصفوف جبهة التحرير الوطنى لاحقا. أما بالنسبة للعلاقة بين حزب "الشعب" وجبهة التحرير الوطنى، فالعلاقة مباشرة، حيث إن كلا من الرئيس الأسبق أحمد بن بيلا ورئيس البرلمان الأسبق رابح بيطاط كان يقود تنظيما خاصا داخل حزب الشعب بقيادة مصالى حاج(١٣). ونقرأ فى كتابات الرئيس بن بيلا قصة تجنيده من قبل طالب فى مدرسة قرآنية اسمه عبد القادر بركة لينضم إلى هذا التنظيم الخاص لحزب الشعب، وكشف أيضا عن أن دوافع وأهداف هذا التنظيم الخاص تحركت بشكل متزايد لتصبح مناقضة لتوجهات مصالى حاج نفسه عندما أصبح الأخير -بحسب رواية بن بيلا- معنيا بلعبة الانتخابات فى ظل الاحتلال، فى حين كان أعضاء التنظيم الخاص معنيين بالثورة. ووصف بن بيلا حالة مصالى حاج فى هذه المرحلة بالإفلاس السياسى، وبالتالى أنشأ بن بيلا وبيطاط وآخرون "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" التى بدأت الإعداد لثورة ١٩٥٤، ولعبت دورا قياديا داخل جبهة التحرير الوطنى(١٤).

ولاحقا، صار بن بيلا أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال، كما صار بيطاط رئيسا للبرلمان فى عهد بومدين.

وإذا انتقلنا من تأثير المؤسسات السياسية والثقافية السابقة لعام ١٩٥٤ على جبهة التحرير الوطنى من حيث انتقال الأفراد والكوادر والقيادات من الأولى إلى الثانية، إلى التأثير الأيديولوجى للأولى على الثانية، فسنجد أن العناصر التى شكلت جبهة التحرير الوطنى -سواء كانت يسارية أو يمينية فى تكوينها الفكرى- أدمجت فى برامج الجبهة المتتالية مبادئ جمعية العلماء المسلمين بشأن إصلاح الخطاب الدينى، بل واستعانوا بالنصوص التى اعتمدها رجال الدين الاصلاحيون فى هذا الشأن(١٥). وبحلول عام ١٩٦٢ -عام الاستقلال- كان واضحا أن رجال الدين قد خسروا الكثير على الصعيد السياسى، ولكنهم لم يخسروا بالقدر نفسه على الصعيد الأيديولوجى. واستمرت شرعية دور رجال الدين مستمدة من إعادة تفسيرهم للإسلام بشكل إصلاحى احيانا وتقدمى أحيانا أخرى، وكذلك ربطهم الإسلام بالعروبة بشكل غير قابل للانفصام. ويرجع الفضل لعملية إعادة التفسير تلك فى منح الشرعية للعديد من سياسات جبهة التحرير الوطنى التحديثية عندما تولت الجبهة الحكم عقب الاستقلال. وبشكل أكثر تحديدا، فإن برنامج "طرابلس" لعام ١٩٦٢ والدساتير والمواثيق الوطنية الجزائرية التالية فى عهود الرؤساء أحمد بن بيلا وبومدين والشاذلى بن جديد وصفا الجزائر بأنها دولة إسلامية(١٦).

وكما يمكن لنا أن نستنتج مما سبق، فانه لا "إسلام" حزب الشعب ولا "إسلام" جمعية العلماء المسلمين كان تقدميا بما يكفى ليلبى الطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات التوجه اليسارى لجبهة التحرير الوطنى، خاصة فى عقديها الاولين بعد الاستقلال. وبالتالى، تولدت الحاجة لتفسير ثورى جديد للإسلام لإضفاء الشرعية على التوجهات الاشتراكية لجبهة التحرير الوطنى بعد الاستقلال فى عين شعب مؤمن بقوة وعمق الإسلام، ولكنه كان يعلم القليل عن الاشتراكية، باستثناء الفئات المثقفة. وقد جمعت جبهة التحرير الوطنى بين برنامج اشتراكى علمانى وعناصر برنامج إسلامى، وكان يجب تطوير علاقة عضوية بين المكونين حتى يصبح هناك برنامج موحد منسجم مع ذاته ومقنع للشعب. فالدولة بقيادة جبهة التحرير الوطنى حاولت دائما توظيف الإسلام كأيديولوجية نضالية وكفاحية قادرة على مواجهة أعداء ومنافسين داخليين وخارجيين، سواء الناتجة عن تأثيرات غربية ليبرالية أو شرقية ماركسية(١٧). فالإسلام بالنسبة لجبهة التحرير الوطنى قدم نفسه كأيديولوجية ديناميكية قادرة على توفير سبيل أصيل للتحديث وسلاح ضد التوجهات القدرية ذات الطابع السلبى فيما يتعلق بالسياسة، والتى تبنتها الطرق الصوفية المنتشرة بالجزائر فى تلك الفترة. وقد استخدمت الدعاية للاشتراكية فى الفترة التالية للاستقلال وحتى الثمانينيات عنصرين، الأول: إن الاشتراكية التى يتم الترويج لها بواسطة جبهة التحرير الوطنى لم تكن مختلفة كثيرا عن الجماعية البدوية التى كانت منتشرة فى صدر الإسلام، كما لم تكن مختلفة عن تقاليد التعاون التقليدية المعروفة باسم "التعويزة" فى قرى شمال افريقيا. أما العنصر الثانى فهو أن المجتمع المسلم بكل قيوده وجماعيته والأخوة التى تتصف بها العلاقة بين أبنائه يسهل عليه تقبل الإخاء والمساواة التى تجسدت فى الدعوة الاشتراكية للجبهة(١٨).

وقد بدأت الخطوات العملية بعد استقلال الجزائر لربط الإسلام والاشتراكية عندما علق وزير "الحبوس" (الأملاك الدينية) على آراء للرئيس المصرى الراحل جمال عبدالناصر، تحدث فيها عن العناصر الاشتراكية فى الإسلام بالقول إن الإسلام بأكمله هو دين اشتراكى لأنه دين العدالة والإنصاف. أما الخطوة الثانية على الصعيد العملى فجاءت أيضا عبر وزارة "الحبوس" عندما بدأت فى إصدار دورية باللغة العربية باسم "المعرفة" حيث تم من خلالها رسميا الدعوة إلى ما سمى "الاشتراكية الإسلامية". فالإسلام لم يعد مجرد دين يستوعب الاشتراكية، بل أصبح الإسلام والاشتراكية يعبران عن نفس المضمون(١٩). وقد تصاعدت هذه الحملة لربط الإسلام

١٢- محمد الميلى، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

13- Vatin, op.cit., p.45.

١٤- ميرل، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

15- Vatin, op.cit., p.133.

١٦- المصدر السابق، ص١٤١.

17- Raymond Vallin,"Muslim Socialism in Algeria", In Man, State & Society in the Contemporary Maghreb, I.William Zartmann (USA: Praeger Publisher,1973), p.55.

١٨- المصدر السابق، ص٥١.

١٩- المصدر السابق، ص٥١.

والاشتراكية وربط الاثنين معا بالعروبة، ووصلت إلى ذروتها عندما أعلن الرئيس أحمد بن بيلا فى خطاب عام له أنه "إذا كان العالم بأسره مبهورا باشتراكية كارل ماركس، فإننا فخورون باشتراكية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. فى الاتحاد السوفيتى يمكن ان يسخروا من الأديان، ولكننا هنا فى الجزائر انتصرنا بسبب ديننا وسوف ننتصر فى المستقبل فقط من خلال الإسلام وبه". وبالرغم من التأكيد المستمر فى هذه العبارة للرئيس بن بيلا على الخيار الاشتراكى، فانها بالمقابل تضمنت توضيحا "للفوارق الموجودة بين الماركسية من جهة والاشتراكية الإسلامية الجزائرية من جهة أخرى"(٢٠). وجاء هذا الموقف الفكرى والسياسى عقب ظهور نتائج انتخابات سبتمبر ١٩٦٤، التى أظهرت تراجع شعبية سلطة جبهة التحرير الوطنى، ونتج عنها ابتعاد الجبهة عن الشيوعيين واستبعادهم من مناصبهم الحكومية الرئيسية.

وعقب ذلك بعشر سنوات، ظهر الرئيس الراحل هوارى بومدين بما يوحى بأنه نجح فى التعامل مع المعارضة الدينية التقليدية، وبالتالى بدا أكثر مباشرة فى تأكيده على الخيار الاشتراكى وعلى ملازمته للإسلام. فقال بومدين "إن قوانين الاشتراكية هى نفسها فى كل مكان، ولكن فى الممارسة، فإن هذه القوانين يجب أن تأخذ فى الاعتبار الإرث الثقافى والظروف الاجتماعية والسياق التاريخى لكل دولة تطبق فيها هذه القوانين. وبالتالى على الاشتراكية أن تتأقلم مع الظروف المحلية للجزائر العربية والإسلامية"(٢١). وكما رأى بن بيلا فى الاشتراكية إزالة لكل التمايزات والامتيازات، فإن بومدين رأى فى الاشتراكية الحل لمأساة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والمسألتان تمثلان بعدين للاشتراكية، ولكنهما أيضا منعكسان فى جوهر الإسلام الذى أدرك خطورة الاستغلال والامتيازات وكافحهما.

وخلال النقاش الواسع الذى دار حول الميثاق الوطنى لعام ١٩٧٦ فى عهد الرئيس بومدين ثم حول الميثاق الوطنى لعام ١٩٨٦ فى عهد الرئيس بن جديد، كان هناك تركيز كبير على العلاقة بين الإسلام والاشتراكية. وجاء ميثاق ١٩٧٦ ليعلن أن الشعب الجزائرى شعب عربى مسلم، وأن الاشتراكية ليست دينا جديدا وإنما هى سلاح استراتيجى ونظرى. وتشابه ذلك مع ما خلص إليه ميثاق ١٩٨٦ باستثناء أنه تحدث عن الاشتراكية كمنهج تحليلى وتحدث عن ارتباطها بالحرية والديمقراطية السياسية، وفى الحالتين تم منح الفرصة لكافة التيارات الدينية لتعبر عن رؤيتها لطبيعة العودة إلى الإسلام كما تراه، وكان صوت التيارات الإسلامية المحافظة والأصولية أعلى وأقوى وأكثر تأثيرا فى الحالة الثانية عنها فى الحالة الأولى. ولكن تيارات وأصواتا دينية أخرى منحت الفرصة للتعبير عن موقف يدعو إلى نظام ذى توجه اشتراكى وتؤيد تفسيرا للإسلام أقرب للاشتراكية(٢٢). ففى عام ١٩٧٦ وخلال الحوار الواسع حول الميثاق الوطنى فى الريف الجزائرى، أعرب فلاح جزائرى عن قناعته الكاملة -وهو المستفيد من مشروع القرى الاشتراكية الذى تحقق فى جزائر بن بيلا وبومدين- بهوية اسلامية واعتبر أن هذه القناعة متسقة مع التحولات الاشتراكية التى كانت تمر بها الجزائر حينذاك. وفى بساطة وطلاقة فى آن واحد، ذكر الفلاح الجزائرى أن الاشتراكية بالنسبة له تعنى له أن المحتاجين لن يكونوا فى وضع الحاجة وأن البشر يجب أن يعملوا من أجل بقية البشر وليس فقط من أجل أنفسهم، وأن هذه العناصر هى نفسها عناصر موجودة فى الرسالة الإسلامية(٢٣).

وأدت هذه النقاشات فى العهود الثلاثة المختلفة إلى إيجاد قاعدة قوية للمؤمنين فى وجود علاقة عضوية بين الإسلام والاشتراكية، وتزامن ذلك لدى قطاعات منهم أيضا مع رسوخ قناعة بوجود علاقة عضوية بين الإسلام والعروبة، وإن لم تكن القاعدة متطابقة فى الحالتين. ومثلت هذه القاعدة منطلق الدعم للدساتير والمواثيق المتتالية فى عهد جبهة التحرير الوطنى ولسياسات الرؤساء الثلاثة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، حيث إنه فى حالة الرئيس بن جديد، كانت عناصر إسلامية تقليدية وسلفية وقريبة من فكر جماعة الاخوان المسلمين قد وصلت إلى مناصب مؤثرة فى جبهة التحرير الوطنى، ونجحت تدريجيا فى تقليل المكون الاشتراكى فى أيديولوجية الجبهة مع تصاعد تفسير تقليدى للإسلام والاحتفاظ بالدعم لخيار التعريب الذى بدأه الرئيس بن بيلا ودفع به الرئيس بومدين للأمام، وتابعه الرئيس بن جديد. ويتصل هذا بجذور الرئيس بن جديد الريفية التقليدية وخلفيته العسكرية الطويلة فى مؤسسة جيش جبهة التحرير الوطنى، والذى قرر أن مهمته الرئيسية هى إعادة الجزائر إلى حالة الوحدة الوطنية التى كانت عليها خلال حرب التحرير، والتى رأى بن جديد أن سنوات التحول للاشتراكية قد أثرت عليها سلبا من خلال انقسام الجزائريين إلى مؤيد للاشتراكية ومعارض لها. وفى ديسمبر ١٩٨٢، اعلن الرئيس بن جديد أنه يرى فى الإسلام جوهر الوحدة الوطنية الجزائرية وهاجم من سماهم "اليساريين المتطرفين" الذين يحاولون فرض أيديولوجية مستوردة ويتلقون أوامرهم من خارج الجزائر وليس من داخلها. وقد ذهب بن جديد إلى أبعد من ذلك فى إعادة تأكيد عرفان جبهة التحرير الوطنى التاريخى تجاه الإسلام منذ عهد بن بيلا باعتباره الحصن الذى حمى الثورة الجزائرية، وأشار إلى القرآن باعتباره كان ويستمر أساس عقيدة وأيديولوجية الثورة، مذكرا الجزائريين بالمعركة التاريخية التى خاضتها جبهة التحرير الوطنى ضد من سماهم المتطرفين والمتعصبين الذين حاولوا أن يعيدوا الشعب الجزائرى إلى قيود القرون الوسطى والحيلولة بين هذا الشعب وتحقيق مهام هذا التحديث. وقد اتهم الرئيس بن جديد هؤلاء بتحريف نصوص القرآن لخدمة من سماهم أعداء الجزائر(٢٤). وبالتالى لم يفرق بن

٢٠- المصدر السابق ص٥٨-٥٩.

٢١- لطفى الخولى، عن الثورة وفى الثورة وبالثورة: حوار مع هوارى بومدين، (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص١١٨.

٢٢- حسين شعلان واخرون، "هكذا ناقش شعب الكفاح الوطنى المسلح الاشتراكية"، الطليعة، يوليو ١٩٧٦، ص١٦٩.

- انظر ايضا: جبهة التحرير الوطنى، الميثاق الوطنى (الجزائر: مطبعة المعهد التربوى الوطنى، ١٩٨٦).

٢٣- الخولى، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

٢٤- الشرق الاوسط، العدد ١٤٦٨، ص١.

جديد بين المتطرفين اليساريين والمتطرفين الدينيين ذوى التوجهات اليمينية فى اتهام الجانبين بالعمل لصالح قوى أجنبية وبالعمل ضد الإسلام وضد الجزائر وضد الجوهر الحقيقى للإسلام.

وسواء فى السنوات الأولى عقب الاستقلال أو فى عام ١٩٧٦، حاولت جبهة التحرير الوطنى والكتاب والمنظمات المؤيدة لها إعادة تفسير الإسلام، كدين وكتاريخ للأمة وكحضارة، فى اتجاه ثورى وتقدمى يمكن ربطه بالسياسات الاشتراكية للدولة التى كانت تقودها جبهة التحرير الوطنى.

وقد أشرت من قبل إلى وزير الأوقاف الدينية عام ١٩٦٤، والذى وصف الإسلام بأنه دين اشتراكى لأنه دين العدالة والإنصاف، ولكن هذا الوصف العام لم يكن كافيا أو مقنعا على ما يبدو. لذا، بدأت حملة واسعة لتفسير الإسلام فى اتجاه يتواءم مع الاشتراكية، وبدأت هذه الحملة بجريدة "الشعب" الرسمية الناطقة باللغة العربية التى وصفت الرسول محمدا (عليه الصلاة والسلام) بأنه داعية ثورة الفقراء ضد الأغنياء وأنه "ألقى بإقطاعيى قريش إلى حمام تركى". وتم وصف إسلام القرن السابع الميلادى بأنه حركة ثورية نجحت فى تعبئة الجماهير الشرقية المقموعة حينذاك من الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، إلا أن تلك الحركة تحولت بمرور الوقت إلى حركة برجوازية ذات طبيعة رجعية فى ظل حكم العثمانيين والمرابطين فى المغرب. ولم يعد النموذج الذى يحتذى به للفرد هو العامل كما فى صدر الإسلام بل الوجهاء والأعيان (مثل التجار والموظفين والأطباء) بينما طبقا للإسلام الحقيقى ودائما -حسب جريدة "الشعب"- فإن هؤلاء الوجهاء والأعيان بالإضافة إلى البرجوازية يجب أن يكونوا أول من يتم إجباره على الالتزام بتعاليم الإسلام التى تؤدى لتحقيق العدالة والمساواة، وإلا تعرضوا للإبعاد والتهميش(٢٥). واعتبرت جبهة التحرير الوطنى تفسيرها للإسلام بمثابة إحياء للإسلام المعادى للبرجوازية، إسلام المدينة المنورة، حيث الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخلفاؤه من بعده حاربوا "أوليجاركية" مكة، وهو ايضا إسلام ابى ذر الغفارى الصحابى الجليل الذى قدمته دورية المعرفة عام ١٩٦٣ باعتباره أبا الاشتراكية والمحرض على الصراع الطبقى(٢٦).

أما الميثاق الوطنى لعام ١٩٧٦، فقد قدم تفسيرا أكثر ثورية وتماسكا وشمولا للإسلام باعتباره تاريخا وحضارة، فالميثاق كرر التعبير عن وفاء جبهة التحرير الوطنى للإسلام، باعتباره المكون الرئيسى للشخصية الوطنية الجزائرية والتى أحيت فى نفوس الجزائريين -الذين اعتنقوا الإسلام فى عصور كانت هى نفسها عصور الظلام للغرب- روح النضال والجهاد، وخلطت هذه الروح بقيم العدالة والمساواة وقدمت للجزائريين الطاقة الروحية اللازمة لتحقيق النصر. ثم انتقل الميثاق لتفسير أسباب انهيار العالم الإسلامى، ليس من منطلق أخلاقى بل من منطلق تحليل مادى واقتصادى واجتماعى(٢٧). وعلى نفس النهج، رأى الميثاق فى أى محاولة لتغيير العقلية الخرافية التى خلفتها عصور الظلام فى التاريخ الإسلامى بدون البدء فى تغيير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بمثابة عملية أخلاقية نظرية بلا فائدة ترجى، لان العقلية الخرافية التى مازالت أسيرة الماضى هى نتيجة وليس سببا لما واجه العالم الإسلامى من تدهور، أما الوسيلة الوحيدة التى رآها الميثاق لتحقيق الإحياء فتكمن فى تجاوز مرحلة النزعة الإصلاحية إلى مرحلة الثورة الاجتماعية. ورأى الميثاق ان تلك الثورة متسقة مع المنظور التاريخى للإسلام الذى لم يعتمد يوما على مصالح خاصة او اى سلطة دينية او مدنية على الأرض، وبالتالى انكر الميثاق على الإقطاع والرأسمالية الحق فى استغلال الإسلام ومبادئه لتحقيق مصالحهما واستخدامها كمبرر لأفعالهما. فالإسلام الحقيقى -طبقا لميثاق ١٩٧٦- يرفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ويدعو فى كل العصور للمساواة بين البشر(٢٨).

ولم يكتف الميثاق الوطنى لعام ١٩٧٦ بأن يعكس ايمان الجزائر تحت حكم جبهة التحرير الوطنى بتشابه ظروف دول العالم الثالث ومصيرها وضرورة تضامنها، بل سعى لربط هذا الإيمان على المستوى النظرى بالإسلام، حيث رأى أن الشعوب الإسلامية تشترك فى مصير واحد مع بقية العالم الثالث، لذا عليهم أن يعوا الإنجازات الإيجابية لبقية شعوب العالم الثالث على المستويين الروحى والثقافى مع إدماج ذلك فى حياتهم المعاصرة أخذا فى الاعتبار القيم الحديثة والتغييرات الجارية، وأى محاولة لإعادة تشكيل الفكر الإسلامى يجب أن تقود إلى تغيير جذرى فى البنية التحتية المجتمعية، وبالتالى دعا الميثاق الوطنى شعوب المسلمين لعهد التحولات الاجتماعية التى تطيح بالاقطاع والاستبداد والجهل الذى سيتحقق فقط عبر الخيار الاشتراكى الذى سيؤدى إلى تحقيق كل ما دعا إليه الإسلام(٢٩).

وكان يمكن ان تكون هذه المحاولات الأيديولوجية لربط الإسلام والاشتراكية والعروبة والتقاليد المحلية عديمة الجدوى -ربما باستثناء فى فئة المثقفين- لو أنها اقتصرت على تحليلات ذات طابع تاريخى أو دوجماطيقى، إلا أن جبهة التحرير الوطنى كانت فى حاجة إلى تحويل هذه المحاولات إلى مستوى مفهوم للشعب الجزائرى ومواطنه العادى حتى يستطيع الحصول على مبرر إسلامى لسياساتها وقراراتها وأفعالها التى تمس شئون الحياة اليومية للمواطنين، سواء كانت شئونا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

فعلى الصعيد السياسى، لم يكن على جبهة التحرير الوطنى أن تبذل جهودا كبيرة لإقناع الشعب بأن السيادة له وبأنه مصدر السلطات؛ ففى الإرث العربى الإسلامى الجزائرى، كان الشيخ عبد الحميد بن باديس -مؤسس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر- هو أول من دافع عن هذا المفهوم وبرره من الوجهة الشرعية الإسلامية، ولم يكن أحد ليتهم بن باديس بأنه مخالف للإسلام، كما ان جبهة التحرير الوطنى لم تدع أى فرصة تمر دون أن تعلن

25- Vallin, op.cit., p.51.

٢٦- المصدر السابق، ص٥١.

٢٧- جبهة التحرير الوطنى، الميثاق الوطنى (الجزائر: مطبعة المعهد التربوى الوطنى، ١٩٧٦)، ص٢٥-٢٧.

٢٨- المصدر السابق، ص ٢٥-٢٧.

٢٩- المصدر السابق، ص ٢٥-٢٧.

أنها الوريث الشرعى لفكر بن باديس. وطبقا للأخير، فإن الشعب هو مصدر السلطة ومن حقه شرعا تعيين وخلع الحكام، كما اعتبر بن باديس ان الحكومة المستبدة هى بمثابة وباء يجب محاربته بكل قوة، ودعا إلى سيادة قوانين توضع بواسطة البشر أو ممثليهم ولتحقيق مصالحهم، معتبرا ذلك جزءا من الشريعة الإسلامية، ورافضا المفهوم التقليدى القائل إن الشريعة الإسلامية مكتملة القوانين وليست فى حاجة إلى قوانين إضافية أو مكملة. كما أن بن باديس أعاد تأكيد مفاهيم فقهية اسلامية قديمة بأن الناس سواء أمام القانون فى ظل الدولة الإسلامية، ويجب أن يكون بينهم تضامن أخوى، وأن الحاكم يجب اختياره بواسطة المحكومين -مع تنوع سبل تحقيق ذلك- وهو يتمتع بسلطات واسعة ولكن يمكن أن يقيده رأى أى مواطن متفقه فى الدين، كما أن قراراته يجب أن تخضع للشورى مع ممثلى الأمة وخبراء فى الفقه والقانون(٣٠).
وخرجت جبهة التحرير الوطنى لتعلن انها تترجم هذه المبادئ إلى واقع عبر الانتخابات الرئاسية التى نظمتها فى اعوام ١٩٦٣ و١٩٧٦ و١٩٧٩ و١٩٨٥، كما انها ذكرت ان الشورى تمارس عبر عملية صنع القرار فى المكتب السياسى للجبهة والجمعية الوطنية الشعبية (البرلمان) التى بدأت بالتعيين ثم تحولت لتكون بالانتخاب.
ودفعت جبهة التحرير الوطنى باتجاه مقولة بعض الفقهاء التقليديين بأن تعدد الأحزاب مناقض للإسلام، حتى تبرر نظرية الحزب الوحد المفترض انه قادر على انجاز مهام التحرر الوطنى والتنمية الاقتصادية والثورة الاشتراكية. ولم تكن حجج جبهة التحرير الوطنى مختلفة كثيرا عن حجج الفقهاء التقليديين، فالحجة الاولى كانت ان التعدد الحزبى عامل تجزئة للوحدة الوطنية التى يحتاج اليها المجتمع لتحقيق اعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، والحجة الثانية كانت ان التعدد الحزبى يفتح الباب امام النفوذ والتدخل الأجنبى(٣١). وجاءت الخطوات العملية فى هذا الاتجاه من جانب جبهة التحرير الوطنى، ممثلة فى اعلان حظر نشاط الحزب الشيوعى الجزائرى فى خريف ١٩٦٢، وهو الحزب الوحيد القائم فى الجزائر حينذاك بجانب جبهة التحرير الوطنى، وتزامن ذلك مع اعلان الجبهة أن حل الحزب لا يعنى معاداة الماركسية كإطار نظرى ومنهج للتحليل. وأعلنت الجبهة تبنى مفهومين وصفتهما بالثورية والإسلامية فى آن واحد، هما: العمل الجماعى والقيادة الجماعية على مختلف مستويات السلطة، والمساواة فيما بين الافراد امام القانون(٣٢).

وفى سياق مفهوم جبهة التحرير الوطنى للسيادة، يمكن الاشارة إلى التعاون الجماعى القائم فيما بين سكان كل قرية فيما يعرف تقليديا بنظام "التعويزة". أما فى مجال العمل النظرى لتبرير الملكية العامة والتأميم من منظور إسلامى، فقد استعانت جبهة التحرير الوطنى -خاصة فى السنوات الاولى- بمفكرين مصريين(٣٣). فنجد على سبيل المثال فى عدد اغسطس من دورية "المعرفة" الرسمية الإسلامية مقالا للدكتور احمد عبده الشرباصى، يوضح فيه ان الإسلام يحمى الثروة الخاصة ولا يعارضها ما دام قد تم اكتسابها بوسائل شرعية، وان الإسلام يحث على العمل والانتاج والملكية. إلا ان الدكتور الشرباصى يقف هنا ليؤكد أن هناك حدودا للملكية، والذى يحدد تلك الحدود هى الدولة بحسب المصالح المرسلة للأمة. ويسترسل فى هذا الاتجاه ليؤكد أن المالك يجب ألا يكون مسرفا واعتبر ان الملكيات الكبيرة التى تقوم على أساس استغلال الآخرين او تهديد حياتهم مخالفة لتعاليم الإسلام، ويجب حظرها لان الإسلام لا يقبل بسيطرة رأس المال أو بتقسيم المجتمع إلى من يملكون ومن لا يملكون(٣٤). إلا أن ما ذكره الدكتور الشرباصى لا يبرر الاستيلاء على ممتلكات الطبقة الوسطى بواسطة الدولة على أساس اسلامى، وهو ما كان يجرى حينذاك فى الجزائر إلى درجة وصلت إلى تأميم الفنادق والمطاعم(٣٥). لذا، وفى عدد تال من دورية "المعرفة" فى نفس العام (١٩٦٣)، يكتب المفكر الإسلامى المصرى أيضا الدكتور البهى الخولى مقالا فيه رؤية أكثر راديكالية، بحيث يمنح الدولة الحق فى تأميم ما تراه من الممتلكات الخاصة اذا كان هذا يؤدى لخدمة عامة للمجتمع، مع قيد واحد على الدولة هو ضمان تمتع كل مواطن باحتياجات ومتطلبات الحياة والمعيشة الكريمة له ولأسرته. وهذه رؤية يصعب تبريرها من منظور إسلامى، إلا أن الدكتور الخولى بررها على أساس أن كافة ثروات الارض هى ملك لله تعالى، وان البشر مستخلفون للانتفاع بها، ولذا فان دولة الشعب يحق لها أن تأخذ من هذه الثروات والأملاك ما يلزم لتوفير سبل الحياة الكريمة لمواطنيها وللإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والدفاع عن الدولة وغير ذلك(٣٦). وقد ظهرت هذه الآراء فى الصحافة الرسمية لجبهة التحرير الوطنى وحكومتها، كما امتدت إلى المنظمات النوعية الأخرى بهدف نشر هذه الافكار وتعزيز مصداقيتها(٣٧). ففى يونيو ١٩٦٣، نشر الاتحاد الوطنى للطلبة فى دوريته افتتاحية تبرر حملة التأميمات الواسعة التى كانت تقوم بها الحكومة حينذاك على أساس الحديث النبوى الشريف القائل ان "الناس شركاء فى ثلاث: الماء والكلأ والنار" واعتبرت الافتتاحية هذا الحديث لا يبرر فقط بل يحتم ويوجب شرعا تأميم بعض السلع الأساسية الضرورية لحياة كافة ابناء المجتمع. وفيما يتعلق بالملكية الخاصة، اوضحت الافتتاحية ان الإسلام يحرم الجشع والطمع، واعتبرت ان "الحبوس" هو شكل من اشكال التأميم لأغراض دينية، وأعطت مثلا على ذلك بالخليفة الراشد الثانى عمر بن الخطاب -رضى الله عنه - الذى رفض ان يوزع

٣٠- وحيد عبد المجيد، "عبدالحميد بن باديس"، الموقف العربى، ص١٢٩.

31- Vallin, op.cit., p.51.

٣٢- ميرل، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

33- Vallin, op.cit., p.54.

٣٤- المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

٣٥- المصدر السابق، ص٥١.

٣٦- المصدر السابق، ص٥٤.

٣٧- المصدر السابق، ص٥٤.

الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بعد إلحاقه الهزيمة بالإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية على الأفراد المسلمين واعتبرها ملكية عامة للدولة(٣٨). ومن جانبها، نشرت دورية الاتحاد العام للعمال الجزائريين مقالا لم تكتف فيه بتبرير التأميم والملكية من منظور إسلامى، بل ذهبت إلى حد اتهام أى برجوازى بأنه غير مسلم، لأن البرجوازى يحيا حياة مترفة تتناقض مع ما أمر به القرآن الكريم، ودافع المقال عن مصادرة أى ممتلكات تم اكتسابها بشكل غير شرعى لأن هذا هو ما أمر به الإسلام(٣٩).

ويمكن للباحث إيجاد مبرر لهذا التطرف فى إظهار وجود تناقض بين الإسلام والبرجوازية من منظور فكر الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين عبر الإشارة الى الانتماء الاشتراكى القوى والمتجذر للطبقة العاملة الجزائرية، خاصة تحت قيادة "مصالى حاج" وهو انتماء انصهر فى هوية عربية/ إسلامية قوية، ووعى متقدم بالعلاقة الثلاثية بين هذه المكونات بفضل دور بعض تجمعات رجال الدين وبعض جهود منفردة لرجال دين بعينهم مثل الشيخ عبد الحميد بن باديس.

وخلال الحوار ذى البعد الدينى الذى دار حول الميثاق الوطنى لعام ١٩٧٦، وتحديدا خلال أحد المؤتمرات الشعبية التى عقدت لمناقشة مشروع الميثاق تمهيدا لإقراره، قام أحد القيادات العمالية المثقفة -واسمه على بوماجيت- وقدم تصورا شاملا من منظوره للعلاقة بين الإسلام والاشتراكية. فقد رأى فى الإسلام دعوة للعلم والإبداع وتسخيرهما لخدمة مصالح الأمة وللدفاع عن الفقراء والمستضعفين واليتامى وأبناء السبيل وعن الكرامة الإنسانية وللجهاد ضد كافة اشكال الاستغلال. ولم تنفصل القاعدة الذهبية التى انطلق منها عن توجهات ورؤى ومنطلقات ظهرت قبل ذلك فى عهد الرئيس بن بيلا عند الحديث عن موقف الإسلام من الملكية ومن مسألة التأميم. وتشترك الرؤيتان فى القول إن الله يملك الكون بمن فيه وما فيه من موارد خلقها الله لتكون إرثا مشتركا ومصدرا للانتفاع لكل البشر وليس لمصلحة مجموعة محدودة منهم تهدر هذه الموارد لتلبية رغباتها الأنانية والفردية. فبالنسبة لعلى، فإن الاشتراكية تمد الإسلام بحركية علمية وإطار للتحرك الاقتصادى والاجتماعى(٤٠).

وعلى الصعيد الاجتماعى، نجد ثلاث قضايا هى: تنظيم الأسرة، تحرير المرأة، التربية والأخلاق. أما فيما يتعلق بمسألة تحرير المرأة، فإننا نجد فى السنوات الأولى بعد الاستقلال أن مجلة "الشباب" -الناطقة باسم منظمة الشباب التابعة لجبهة التحرير الوطنى- تعلن أن "الثورة لن تقبل إخضاع المرأة سواء باسم التقاليد أو باسم تفسيرات محرفة للإسلام، وأن ما فيه مصلحة للطبقة العاملة فهو أخلاقى وما هو معاد لمصالحها فهو غير أخلاقى". وأتى هذا الإعلان فى إطار حملة لجبهة التحرير الوطنى تهدف الى تحرير المرأة، ليس من خلال مخاطبة الدوائر التقليدية ورجال الدين، ولكن من خلال نشاط المنظمات الوطنية وأعضائها، وكذلك من خلال تقوية الاتحاد العام للمرأة الجزائرية وتعزيز دوره. وهدفت الحملة الى القضاء على الزواج المفروض على المرأة، وعلى تشجيع تعليم وعمل المرأة، رغم أن بعض كوادر منظمة الشباب التابعة للجبهة ركزت على مطالب مختلفة مثل توسيع التعليم المختلط بين الشباب والفتيات وتخفيض قيمة المهر. وفى العام الدراسى ١٩٦٤/١٩٦٥، أظهر إحصاء رسمى أن هناك ٦٠٠ ألف فتاة مسجلة بالمدارس(٤١). وبالرغم من ذلك، فإنه عقب هذا التاريخ باثنى عشر عاما تقريبا، بقى تعليم الفتيات أقل من تعليم الفتيان فى نسبته، كما أنه ظل محصورا بشكل رئيسى فى المراكز الحضرية، وتشابهت الصورة ايضا فى ميدان عمل الفتيات. ويمكن اعتبار هذا الواقع عام ١٩٧٦ نوعا من الفشل، أخذا فى الاعتبار أن جبهة التحرير الوطنى توافرت لها ميزة قيادة حرب التحرير الوطنية، حيث ظهرت بطولات عديدة لسيدات وفتيات جزائريات مقاتلات. وقد ظهر هذا الفشل جليا عندما قامت مظاهرات نسائية ضخمة فى ديسمبر ١٩٨١ تطالب بحقوق المرأة الجزائرية، وتم اعتقال ١٠ سيدات من المتظاهرات(٤٢).

ومنذ وقت مبكر، قدمت جبهة التحرير الوطنى تفسيرا اشتراكيا لمواقف القوى المناهضة لتحرير المرأة، فلم يكن الدين الإسلامى -حسب رأيها- هو الذى يعيق تعزيز أوضاع المرأة، وإنما عقليات متحيزة ومغرورة نتيجة سيادة الفكر الإقطاعى. واعتبرت جبهة التحرير الوطنى أن وجود المرأة فى المنزل وعدم خروجها للتعليم والعمل هو نوع من التغريب لشخصية المرأة فى ظل النظام الرأسمالى، وأكدت على ضرورة دعم وضع المرأة دون انتهاك المبادئ والقيم والأخلاقيات الإسلامية. وبالرغم من أن الثورة الجزائرية أعطت فى العقدين الأولين للاستقلال المرأة حقوقا سياسية ونجحت فى بلورة الطموحات الاجتماعية للنساء الجزائريات، فإنها فشلت فى تمرير قانون للأحوال الشخصية يحدد سقفا أعلى للمهور، ويحد من ظاهرتى الطلاق بقرار منفرد من الرجل وتعدد الزوجات، وذلك بسبب استمرار المعارضة القوية لهذه الإجراءات من جانب الدوائر التقليدية التى تبنت تفسيرات محافظة للنصوص الدينية(٤٣). وحدث الأمر نفسه مع برامج تنظيم الأسرة التى ووجهت بمعارضة فعالة ونشيطة على أرضية إسلامية تقليدية، إلا أن برامج تنظيم الأسرة حققت نجاحا أكبر نسبيا فى صفوف المرأة المتعلمة والمرأة العاملة فى المناطق الحضرية، كما امتدت تأثيراتها أحيانا لنسبة لا بأس بها من نساء الطبقة الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، وهما فئتان تتصفان بالالتزام الدينى الإسلامى بصفة عامة. وحدث هذا التقدم النسبى بالرغم من المعارضة التى لقيتها هذه البرامج من البرجوازية الريفية التى حاولت توظيف التفسيرات التقليدية للاسلام، وكذلك استخدام

٣٨- المصدر السابق، ص٥٢.

٣٩- المصدر السابق، ص٥٢.

٤٠- شعلان، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

41- Vallin, op.cit., p.61.

٤٢- "شهريات السياسة الدولية"، السياسة الدولية، العدد ٦٨، أبريل ١٩٨٢، ص٢٣٢.

43- Vallin, op.cit., p.61.

مفهوم الأسرة الممتدة Extended Family ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف، وذلك لمواجهة دعوات تنظيم الأسرة وإفشالها(٤٤). وخلال أحد المؤتمرات الوطنية التى عقدت لمناقشة ميثاق عام ١٩٧٦، وقف أحد مثقفى الطبقة العاملة الجزائرية ليؤكد أن الإسلام دعم حرية وحقوق المرأة ودعا للحفاظ عليها(٤٥).

أما فيما يتعلق بمسألة الأخلاق بشكل عام، فنجد أنه فى يوليو ١٩٦٥ -أى بعد شهر واحد من وصول الرئيس الراحل هوارى بومدين للسلطة عبر انقلاب عسكرى أطاح بالرئيس أحمد بن بيلا- أكد بومدين على أهمية بناء دولة تقوم على الأخلاق والالتزام الاجتماعى الحقيقى النابع من الإسلام، وأكد عزمه إضفاء طابع أخلاقى على كافة المؤسسات الجزائرية وممارساتها. ويجب هنا التنويه الى أن الرئيس بومدين كان هو نفسه خريجا من الأزهر الشريف. ويعد أحد جوانب البعد الأخلاقى الذى أشار إليه بومدين ويتسق مع القواعد الإسلامية هو صدور تشريع يحظر تملك المسئولين والموظفين فى الحكومة والقطاع العام وحزب جبهة التحرير الوطنى لأية أملاك أو قيامهم بأى نشاط بما يتعارض مع طبيعة وظائفهم ومناصبهم ماداموا باقين فيها. وأعلن الرئيس بومدين أنه على كل من يرغب فى اقتناء املاك خاصة أو القيام بنشاط ذى طابع تجارى مدر للربح أن يترك وظيفته فى مؤسسات الدولة والثورة وأن ينتقل الى القطاع الخاص. وقد حققت حملة الرئيس بومدين تلك نجاحا محدودا فى ضوء بدء حملة جديدة مماثلة للأولى فى الأهداف بمجرد تولى الرئيس الثالث الشاذلى بن جديد للحكم عام ١٩٧٩ تحت شعار استعادة الأخلاق. وقد هدفت الحملة الجديدة الى ما سمته تطهير أخلاقيات الطبقة السياسية والتكنوقراطية، التى بدت فى ذلك الوقت الأكثر تغريبا فى صفوف الشعب الجزائرى، وحرص الرئيس بن جديد على إظهار أن الدولة تطبق أحكام القرآن الكريم والشريعة الإسلامية على العاملين فيها. ويجب فهم ذلك التوجه فى ضوء تقارب بن جديد مع عناصر ذات توجه إسلامى محافظ داخل جبهة التحرير الوطنى، فى مقدمتها محمد الشريف مساعديه الذى صار فيما بعد أمينا عاما للجبهة، كما أن هذه الحملة كانت تمهيدا للميثاق الوطنى الجديد الذى اقترحه بن جديد وأقر عام ١٩٨٦، وتضمن الإشارة الى الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع للمرة الأولى منذ انتصار الثورة الجزائرية(٤٦).

ولدينا بعد ذلك موضوع التعليم، فقد تم النظر منذ انتصار الثورة الجزائرية الى إصلاح التعليم كجزء من ثورة ثقافية تهدف لإعادة صياغة الشخصية الجزائرية من خلال إحياء الإرث الثقافى للشعب الجزائرى ممثلا فى الإرث العربى الاسلامى، ولكن بما يتسق مع ما سمى حينذاك "بالأخلاق الاشتراكية"(٤٧). وبحلول عام ١٩٧٧، كانت كافة المدارس القرآنية والإسلامية والكتاتيب قد أدمجت فى نظام التعليم الوطنى، ولم يتبق إلا مدارس قليلة مستقلة فى بعض مناطق الريف. ولكن هذا لم يكن كافيا لاتساق التعليم الوطنى نفسه مع النمط والنظام الفرنسى، بحيث كان ينتج عقليات ومنهجيات غربية أكثر منها إسلامية. ومن جهة أخرى، قررت الدولة إيجاد مؤسسات تمنح شهادات معادلة للشهادات الجامعية وتكون مخولة بمهمة تدريب الأئمة والدعاة. وبدأت عشر من هذه المؤسسات عملها بالفعل بهدف تخريج ٥٠٠ إمام وداعية، وذلك كخطوة أولى هدفت فى نهاية المطاف الى أن يكون كافة الأئمة فى الجزائر متخرجين من هذه المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة. وفى عهد الرئيس بن جديد ايضا، بدأت بعض المؤسسات الخاصة -التى تلقت تمويلا من مؤسسات وأفراد بالسعودية وغيرها من دول الخليج- فى عملها لتدريب الوعاظ والأئمة بمنحى إسلامى تقليدى محافظ كان له تأثيره لاحقا -ضمن عوامل أخرى- على توسيع القاعدة الشعبية للفكر السلفى، وهو ما تجسد فى جبهة الإنقاذ الإسلامية وما حققته من نجاح فى الجولة الأولى من انتخابات ١٩٩٢ قبل إلغاء نتائجها(٤٨).

واذا انتقلنا الى قضية التعريب، وهى قضية مركزية فى الجزائر منذ حرب التحرير وحتى الآن فى ضوء حملة الفرنسة الشرسة التى شنها الاحتلال الفرنسى فى الجزائر طيلة سنوات الاحتلال الطويلة، فسنجد أن هذه الحملة لاقت عقب الاستقلال، سواء فى عهد الرئيس بن بيلا أو خاصة فى عهد الرئيس بومدين، عداء قويا ولافتا للنظر من اليسار الجزائرى الذى اتهم الساعين للتعريب بأنهم متطرفون يسعون للعودة بالجزائر الى القرون الوسطى. وتراوحت مواقف اليسار الجزائرى بين التساؤل بسخرية عن العلاقة بين الاشتراكية والعروبة فى وقت كانت قيادة الثورة فيه تروج للعلاقة الثلاثية الأبعاد بين الاشتراكية والعروبة والإسلام، وبين اتهام بن بيلا بخيانة الثورة الاشتراكية من اجل أوهام وأساطير قومية لا أساس لها، إلا أن التيار التعريبى كان هو الغالب فى جبهة التحرير الوطنى، ونجح الرئيس بن بيلا فى الحصول على تأييد شعبى جارف لأول دستور للجزائر عام ١٩٦٣، اعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة للجزائر، وذلك بالرغم من اعتراضات حادة من أعضاء يساريين -خاصة بربرا- فى مجلس قيادة الثورة فى مقدمتهم حسين آية أحمد. وتحدث آية أحمد وآخرون عن ديكتاتورية بن بيلا التى فرضت التعريب

٤٤- خيرى عزيز، التجربة الجزائرية فى التنمية والتحديث (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٨)، ص٩٧.

٤٥- شعلان، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

٤٦- الخولى، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

- انظر ايضا: حوارات شخصية مع الباحث التونسى المتخصص فى الشئون الجزائرية، رياض الصيداوى، جنيف، يوليو ١٩٩٩.

Jean Claud Vatin. "Revival in the Maghreb", Islamic Resurgence in the Arab World, ed. Ali E. Hilal Dessouki (New York: Praeger;1982), p. 238.

٤٧- محمد الميلى، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

- انظر ايضا: حوارات شخصية مع الباحث التونسى، رياض الصيداوى، مصدر سبق ذكره.

48- Vatin. "Revival in the Maghreb", op.cit., p. 237.

قسرا(٤٩). إلا أن الرئيس بومدين كان اكثر حرصا من سلفه على التعريب فى الجزائر والإسراع بإنجازه، فقد اعتبر بومدين أن الجزائر بلد عربى ليس لأنه اختار ذلك سياسيا ولا لرغبة شخصية من قيادة، ولكن ببساطة لأن هذا هو الواقع والتاريخ، وحياة أهله، وحضارتهم ومصيرهم ومصلحتهم. وبالنسبة لبومدين، لم يصبح الجزائريون عربا بعد الثورة، بل انهم كانوا دائما عربا وتمتد جذورهم فى أعماق الحضارة العربية الإسلامية لأكثر من ١٤ قرنا. وبحلول عام ١٩٧٦، كان الميثاق الوطنى قد حسم مسألة التعريب بالتأكيد على أن اللغة العربية هى مكون غير قابل للاستغناء عنه فى الهوية الثقافية للشعب الجزائرى، وان استخدامها ونشرها مهمة رئيسية تواجه المجتمع الجزائرى. وأعلن الميثاق أن التعريب تم حسمه كخيار وأنه لن يسمح بأى نقاش تال حول هذا الموضوع(٥٠)، وهو أمر لم يتحقق من الناحية العملية لأنه -كما ثبت دائما- لا يمكن وأد الآراء والتوجهات عبر قرارات سياسية، فقد تجدد الجدال حول هذه المسألة فى العديد من المناسبات بعد رحيل الرئيس بومدين.

وفى الواقع، فان محاولة الربط بين العروبة والاشتراكية تستدعى العودة للتفحص فى جزائر ما بعد الاستقلال، حيث كان التباين بين اللغتين العربية والفرنسية يعكس تمايزا اجتماعيا، فاللغة الفرنسية هى لغة القلة المميزة والمنتمية للطبقة البرجوازية ولطبقة ملاك الأراضى، وطغت اللغة الفرنسية ثقافيا على اللغة العربية التى كان يتحدث بها أبناء الشرائح الدنيا والوسطى من المجتمع، مما أكمل دائرة جهنمية مغلقة من الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقلة من المجتمع على بقية شرائحه(٥١). وعلى الصعيد العملى، بدأ التعريب بشكل تدريجى عبر تعريب المناهج الدراسية، بدءا بمؤسسات التعليم الابتدائى فى أول عامين دراسيين، مع إضافة اللغة العربية كمادة دراسية لبقية فصول المرحلة الابتدائية، مع تخفيض ساعات تدريس اللغة الفرنسية بهذه المرحلة. وفى فترة لاحقة، تم تعريب مواد أخرى فى المناهج الدراسية(٥٢). كذلك تمت إقامة مؤسسات تعليمية معربة تمنح شهادات بكالوريوس للدراسة باللغة العربية فى تخصصات التاريخ والآداب والقانون. وشكل ما تقدم تطورا على مستوى الشكل والإجراءات، أما من حيث المضمون، فقد بدأت المدارس ثم الجامعات الجزائرية برامج لتحقيق وتفسير أعمال تراثية عربية وإسلامية.

ولاحقا، انتقلت حملة التعريب إلى الجهاز الإدارى للدولة، وأصبحت اللغة العربية وسيلة كل المعاملات الإدارية للحكومة(٥٣). وبحلول عام ١٩٧٦، اصبح إجباريا على كافة موظفى الإدارة تعلم اللغة العربية، واصبح من مسوغات التعيين فى الحكومة والترقية بها النجاح فى اجتياز اختبار للغة العربية. وقبل هذا التاريخ، وتحديدا فى عام ١٩٦٩، اصبح كل وزير ملزما بتشكيل مكتب فى وزارته لترجمة كافة المكاتبات الى اللغة العربية، كما لعبت الإذاعة والتليفزيون والصحافة دورا مهما فى نشر اللغة العربية. وبحلول عام ١٩٧٥، بدأ التليفزيون بث كافة برامجه باللغة العربية(٥٤).

والثابت ان تعريب التعليم أخذ بحكمة فى الاعتبار ضرورة التركيز بشكل اكبر على الريف الجزائرى وعلى الأقاليم الجنوبية الجزائرية، وهما اللذان عانا أكثر من غيرهما من حملة الفرنسة زمن الاحتلال(٥٥). وفى المحصلة النهائية، نجح التعريب فى التأثير على إحساس الشعب الجزائرى بهويته وثقافته.

وإذا عدنا الآن الى موضوع العلاقة بين الإسلام والاشتراكية عقب انتصار الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢، فسنجد انه خلال فترة حكم الرئيس بن بيلا ظهر عضو مجلس قيادة الثورة وأمين عام جبهة التحرير الوطنى بن خيضر ليتصدى الى ما وصفه بالمغالاة فى الربط بين الإسلام والاشتراكية، وجعل الأول تابعا للثانية، وما ادى له ذلك من طمس لحقيقة الإسلام وتهميش دور الدين لحساب أيديولوجية سائدة جديدة هى الاشتراكية. وتعرض بن خيضر للاتهام بأنه يقوم بتجميع قوى ثورة مضادة هى القوى المحافظة - بما فى ذلك داخل حزب جبهة التحرير الوطنى- تحت شعارات إسلامية. وصدر هذا الاتهام من قيادات جبهة التحرير الوطنى الذين اتهموه أيضا بمحاولة تفكيك وحدة الحزب تمهيدا لتفتيته بعد ذلك -وبالتالى- حسب رأيهم- الإطاحة بالثورة ذاتها. وقد اضطر بن خيضر فى نهاية الأمر الى الاستقالة كأمين عام لجبهة التحرير الوطنى وكعضو بالمكتب السياسى للحزب(٥٦). وخلال ما تبقى من عهد الرئيس الأسبق احمد بن بيلا، كان هناك شعور متزايد لدى عدد من قيادات الثورة ورجال الدين وكبار السياسيين بأن دور الدين يعانى من التراجع على الساحة الاجتماعية بالرغم من بناء مساجد جديدة، وأن الدين يتم توظيفه لأغراض سياسية. واتصل ما سبق بالاتهام المتصاعد الموجه الى بن بيلا بأنه انصاع لمستشاريه الشيوعيين فى الداخل ولحلفائه الشيوعيين فى الخارج، خاصة جيفارا وغيره، وأيضا الاتهام بأنه جلب مستشارين تروتسكيين من عبر العالم(٥٧). وللتعبير عن هذا الاتجاه، نجد فى نهاية عهد بن بيلا ان الصحيفة الناطقة باللغة العربية باسم "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" -التى يعتقد أنها كانت متعاطفة مع بن خيضر وكانت أيضا منذ انتصار الثورة إحدى أهم

٤٩- وحيد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

50- Maria A. Maciochi, “An Interview With Ben Bella”, Man, State & Socity in the Contemporary Maghreb, op.cit., p. 125.

٥١- ميرل، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

٥٢- المصدر السابق، ص١٦٦.

٥٣- الخولى، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

٥٤- هدية ومهنا، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

٥٥- المصدر السابق، ص٥٥.

٥٦- "الموقف فى الجزائر"، الموقف العربى، العدد الأول، يناير ١٩٧٧، ص١٨١.

٥٧- هدية ومهنا، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

الصحف المعبرة عن اتجاه الربط العضوى بين الإسلام والاشتراكية- قد تعرضت لتعليق إصدارها بعد ان كرست افتتاحيتها للدفاع عن الإسلام هذه المرة بدون ربط بينه وبين الاشتراكية(٥٨).

وأعقب ذلك استقالة الوزير الإصلاحى "مدنى" من وزارة الحبوس (الأوقاف) والذى كان يتبنى موقفا معتدلا وحريصا بشأن المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى الربط بين الإسلام والاشتراكية(٥٩)، ثم تم اعتقال الكثير من أصحاب التوجهات الإصلاحية الذين تم تصنيفهم باعتبارهم جزءا من الثورة المضادة وذلك لمجرد إبدائهم ملاحظات تتسم بالاعتدال وعدم الانجراف وراء ربط الإسلام بالاشتراكية بشكل مطلق، وبالتالى وصموا بالرجعية والتهادن وغير ذلك(٦٠) .وكان كل ذلك مقدمات طبيعية لانقلاب ١٩ يونيو ١٩٦٥ الذى تم تحت قيادة وزير الدفاع هوارى بومدين، واطاح بالرئيس بن بيلا وجاء الى السلطة بومدين لتبدأ حقبة جديدة.

وفى حديث صحفى له عام ١٩٦٦، أجاب الرئيس الراحل بومدين على سؤال بشأن سبب قيامه بالانقلاب على بن بيلا، موضحا ان الفكرة جاءت الى ذهنه عقب رؤيته لمئات الآلاف من الجزائريين يسيرون فى جنازة الشيخ بشير الابراهيمى، الذى كان فى عهد بن بيلا زعيما لجمعية علماء المسلمين، والذى اتسمت مواقفه بالمحافظة والتحفظ على طرح بين بيلا بالربط المطلق بين الإسلام والاشتراكية (تجدر الإشارة هنا الى ان الإبراهيمى اختلف فى مواقفه تلك عن الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس الجمعية وقائدها التاريخى والذى كان متعاطفا مع علاقة ما بين الإسلام والاشتراكية فيما يتعلق بالسياسية والاقتصاد والمجتمع). وقد وضع الرئيس الأسبق بن بيلا الشيخ الإبراهيمى رهن الإقامة الجبرية فى الفترة السابقة على وفاته. وقد فسر الرئيس بومدين هذه المشاركة الواسعة للجزائريين فى جنازة الشيخ الابراهيمى بأنها كانت بمثابة تصويت من تلك الجموع من أبناء الشعب الجزائرى الذين أرادوا الإعلان عن رفضهم "الحداثة" التى أتى بها بن بيلا، فقد كانوا يتوقون الى ماض محافظ بعد ما رأوا تواضع ما حققه لهم "الحاضر الثورى"(٦١). وبالرغم من تفهمنا لهذا التفسير من الرئيس الراحل بومدين فى ضوء كونه شخصيا خريجا من الأزهر الشريف ومعروفا بتدينه وتمسكه بالعقائد الإسلامية(٦٢)، إلا ان هناك تفسيرات لظاهرة المشاركة الواسعة تلك فى جنازة الشيخ الإبراهيمى، سارت فى اتجاه مختلف عن السبب الذى أورده الرئيس بومدين فى حديثه هذا. الاتجاه الأول فى تفسير هذا الحدث كان من جانب تيارات أصولية سلفية إسلامية رأت ان جنازة الشيخ الإبراهيمى كانت فرصة للجماهير للتعبير عن رفضها للشعارات غير الإسلامية التى بدأت الثورة الجزائرية بعد انتصارها فى تبنيها ورفعها، وبالتالى جاءت المشاركة الشعبية الواسعة فى الجنازة لتؤكد تمسك الشعب بالحفاظ على أصالته وإرثه العربى الإسلامى(٦٣). ويتهم أصحاب هذا الرأى انقلاب الرئيس بومدين بأنه أجهض طموحات الشعب تلك من خلال فرض ما سموه "دكتاتورية عسكرية"(٦٤). أما الاتجاه الثانى فى التفسير، فيستند الى ما ذكره الرئيس بومدين نفسه عقب حديثه الأول بثمانى سنوات -أى فى عام ١٩٧٤- عندما ذكر فى تبريره للانقلاب على بن بيلا ان الشعب بدأ يتولد لديه انطباع سلبى عن الاشتراكية، وبدأ يفقد الثقة فيها والاقتناع بها لسبب بسيط هو ان القطاعات الصناعية والمالية التى كان من المفترض انها قطاعات اشتراكية كانت من الناحية الفعلية ومن ناحية تمويلها متروكة -فى عهد بن بيلا- فى ايدى مؤسسات غربية رأسمالية مالية، وهو الأمر الذى أدى بهذه العلاقة غير المقدسة لأن تقود إلى انهيار القطاعات الأساسية فى الاقتصاد، والتى من المفترض انها تقود التحول نحو الاشتراكية. وفى المحصلة النهائية، اعتبر الرئيس الراحل بومدين ان مهمته هى ان يوضح لجماهير الشعب ان الأزمة لم تكمن فى الاشتراكية ذاتها ولكن فى العلاقة غير المقدسة، والتى لم يعرف بها الشعب فى عهد بن بيلا بين ما سمى بالاشتراكية حينذاك وبين الرأسمالية الغربية(٦٥). أما الاتجاه الثالث فى تفسير المشاركة الواسعة فى جنازة الشيخ بشير الإبراهيمى فيرى ان الرئيس بن بيلا لم يكن ابدا إنسانا ملحدا، بالرغم من إقرار الرئيس بن بيلا لاحقا وعقب اخراج الرئيس الأسبق بن جديد له من الإقامة الجبرية التى فرضها عليه الرئيس بومدين عقب انقلاب ١٩ يونيو ١٩٦٥ بأن الوعى بالإسلام الحضارى لم يكن على المستوى المطلوب خلال سنوات حكمه للجزائر، حيث ان الكثيرين من أصدقاء بن بيلا، -بمن فى ذلك الغربيون منهم- قدموا أدلة على انه كان مؤمنا حقيقيا ومتعمقا فى الإسلام دون تعصب، وانه كان يمارس الصلاة والصيام بانتظام ولكنه كان أيضا مؤمنا بالاشتراكية دون ان يرى تناقضا فى ذلك. وفى مذكراته التى تم تهريبها من مقر إقامته الجبرية ونشرت فى الخارج، أكد بن بيلا على إيمانه بالتراث الإسلامى ولكنه رأى ان الاشتراكية اقرب للانسجام مع جزائر عربى إسلامى منها مع جزائر مغتربة ومستغربة(٦٦).

أما خلال حكم الرئيس الأسبق الشاذلى بن جديد، فان

٥٨- محمد الميلى، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

٥٩- محمد حربى، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.

٦٠- الخولى، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

61- Vallin, op.cit.,p. 58

٦٢- فتحى عبد العزيز، الخمينى: الحل الاسلامى والبديل، (القاهرة: دار المختار الاسلامى، ١٩٧٩) ص١١.

٦٣- المصدر السابق، ص ١١-١٢.

٦٤- الخولى، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

٦٥- ميرل، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

- انظر ايضا: احمد بن بيلا "النسب اللعين: تكون نظام"، حوار، العدد الفصلى الرابع، ١٩٨٥.

٦٦- حوارات شخصية مع رياض صيداوى، مصدر سبق ذكره.

التناقض بدأ يظهر باطراد بين من يتمسكون بالمنجزات الاشتراكية لحقبتى الرئيسين بن بيلا وبومدين وبين من يطالبون بتبنى انفتاح اقتصادى -ثم سياسى- نحو الغرب، واتهم الأولون الآخرين باتخاذ سياسة الانفتاح بشقيه لتدمير كل ما حققته الثورة الجزائرية من مكاسب وما قدمه الشعب من تضحيات. وكما كان الحال فى زمن الرئيس بن بيلا، فقد اتقسم اليسار الجزائرى الى يسار خارج النظام يرى تناقضا بين الإسلام والاشتراكية سواء تمثل ذلك فى جبهة القوات الاشتراكية بزعامة حسين آية احمد التى تعبر أساسا عن البربر أو قطاع من الشيوعيين الجزائريين او قيادات للحركة النسوية، وبين يسار داخل جبهة التحرير الوطنى مثله صالح يحياوى عضو المكتب السياسى لجبهة التحرير الوطنى وأحد اقوى مرشحيه مع الرئيس الحالى عبد العزيز بوتفليقه - لخلافة الرئيس بومدين بعد وفاته- وهم من رأوا فى العلاقة العضوية بين الإسلام والاشتراكية والتعريب علاقة يعضد كل طرف فيها الآخر، وتضمن الاستمرارية على نهج بومدين. وقد وجد تيار ثالث داخل جبهة التحرير الوطنى ومقرب من الرئيس بن جديد ممثلا فى محمد الشريف مساعديه كان قد حقق تقاربا فكريا -إن لم يكن سياسيا- مع فصائل الإسلام السياسى الأصولى والسلفى الصاعدة حينذاك فى الجزائر، وبالتالى سعى الى فك الارتباط بين الإسلام والاشتراكية واقترب من أطروحات الشيخ بشير الإبراهيمى، وقال إن الإسلام كامل فى حد ذاته ولا يحتاج الى الاستعارة من أيديولوجيات أخرى. إلا ان نفس هذا التيار دفع باتجاه الانفتاح الاقتصادى والسياسى الداخلى والتقارب مع الغرب خارجيا. وقد وضح اتجاه الرئيس الأسبق الشاذلى بن جديد الى التقارب مع الغرب والانفتاح الاقتصادى والسياسى الداخلى(٦٧). ووضع بن جديد خياره هذا فى البداية على حساب الهوية العربية والإسلامية للجزائر، عندما أعلن عن تحويل يوم العطلة الأسبوعية فى الجزائر الى يوم الأحد بدلا من الجمعة، إلا انه سرعان ما اضطر للتراجع عن قراره هذا بعد ظهور بوادر غضب شعبى من قراره، سواء فى شكل مقالات صحفية او غير ذلك(٦٨). إلا ان هذا التراجع كان تكتيكيا، حيث ان التيار الموجود داخل جبهة التحرير الوطنى، والساعى للجمع بين الإسلام والاشتراكية، قد لحقت به ضربة مؤثرة عندما نجحت التيارات التغريبية والإسلامية السلفية -كل لأهدافه الخاصة- فى الحيلولة دون إعادة انتخاب صالح يحياوى فى عضوية المكتب السياسى لجبهة التحرير الوطنى فى الانتخابات التى جرت فى يوليو ١٩٨١(٦٩). وقد أظهرت هذه الصراعات من اجل السلطة داخل جبهة التحرير الوطنى بما لا يدع مجالا للشك ان الإسلام تم استخدامه كسلاح سياسى أكثر منه كقناعة عقائدية فى إطار هذه الصراعات.

إلا انه كان هناك نوع اخر من توظيف الإسلام فى الصراعات من اجل السلطة، وهذه المرة لم تكن هذه الصراعات داخل جبهة التحرير الوطنى، وانما بينها وبين خصومها السياسيين خاصة الذين رفعوا لافتات إسلامية. فعقب الاستقلال عام ١٩٦٢، سعت الدولة -التى كانت تقودها جبهة التحرير الوطنى- الى السيطرة على الأنشطة الدينية للحيلولة دون نمو أى جماعات مستقلة عن سلطة الدولة وتستند إلى شعارات إسلامية(٧٠). وأدى هذا الى محاولة القيام بما سمى "تأميم الإسلام" وهو الأمر الذى انعكس فى شكل عدة خطوات عملية. فقد بدأت بالسيطرة على المساجد والمدارس القرآنية والمؤسسة الدينية الرسمية، والسعى للحد من تأثير الجماعات الدينية المستقلة. كذلك بدأت عملية تعيين القضاة الشرعيين والمفتى فى العاصمة والولايات من قبل الحكومة المركزية، كما تم إنشاء مجلس أعلى للشئون الإسلامية -فى تقليد للتجربة المصرية فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر- وتم فرض نوع من السيطرة والرقابة غير المباشرة على الطرق الصوفية واحتفالاتها وكذلك على مختلف المناسبات والأعياد والموالد الدينية. وفى إطار تبنى مفهوم "دين الدولة الرسمى" هذا، سعت الدولة ومؤسساتها لصياغة وفرض معايير ومحددات وهياكل سياسية جديدة للترويج لنمو وتطوير أنماط أيديولوجية ومؤسسات اجتماعية. وبالرغم من هذه الجهود من قبل مؤسسات الدولة، فقد برزت دلائل تشير إلى ان التفسير الرسمى للدين لم يكن دائما مقبولا على الصعيد الشعبى، وهو أمر مثل استمرارا تاريخيا لتقليد جزائرى برز فى القرن الثامن عشر عندما تحدت القيادات الدينية المستقلة خارج المدن السلطة المركزية(٧١).

وفى جزائر ما بعد الاستقلال، تم توظيف الإسلام أحيانا من قبل المعارضة لمجادلة أو نقد بعض جوانب سياسات النظام السياسى. وفى وقت مبكر من عام ١٩٦٣، كان هناك نقد جدى وحاد للتفسيرات الاشتراكية للإسلام التى تبنتها جبهة التحرير الوطنى فى تلك الفترة. ورأى المنتقدون لهذه التفسيرات ان الإسلام لم يقرر المساواة بين البشر، بل انه أسس هرمية اجتماعية، واستندوا فى ذلك الى نصوص مقدسة لدعم وجهة نظرهم تلك، خاصة الآية القرآنية التى تشير الى ان الله خلق الناس بعضهم فوق بعض درجات. وبرر هؤلاء تفسيرهم لهذه الآية بأن بعض البشر يجب ان يقوم بخدمة البعض الآخر. وكان استنتاجهم من ذلك ان الإسلام ابعد ما يكون عن الدعوة الى مجتمع لا طبقى وإلى إزالة كافة أشكال الاستغلال(٧٢). وكان هذا التوجه يمينيا ومحافظا بدرجة مغالى فيها، واعتمد على تفسيرات مغالية فى المحافظة للآيات القرآنية. أما الانتقادات الأخرى، فجاءت من رجال دين اكثر اعتدالا وغير معادين بالضرورة للتوجهات الاشتراكية، فرجل الدين "مالك بن على" الذى كان أحد الرموز الدينية المبشرة

٦٧- جهاد عودة، "الجزائر بعد بومدين"، الموقف العربى، العدد ٢٥، مايو ١٩٧٩، ص ٢٦-٢٧.

٦٨- "ماذا يحدث فى الجزائر؟"، ترجمة كرم شلبى، الموقف العربى، العدد ٢٦، يونيو ١٩٧٩، ص ١٨٦-١٨٧.

- انظر ايضا: حوارات شخصية مع رياض صيداوى، مصدر سبق ذكره.

69- Vatin, "Religious Resistance & State Power in Algeria", op.cit., p.120.

٧٠- المصدر السابق، ص١٢٠.

71- Vallin, op.cit., p. 57

٧٢- المصدر السابق، ص٥٤.

بالتوجهات الاشتراكية للدولة الوليدة وعلاقتها الحميمة بالإسلام، وجد نفسه مضطرا الى إدانة ما وصفه بالربط بين الإسلام والماركسية تحت مسمى الربط بين الإسلام والاشتراكية، وحذر الشعب الجزائرى من الأيديولوجيات الأجنبية المستوردة التى تحاول ان تحل محل التطلعات المشروعة للشعب الجزائرى. إلا انه فى نفس الوقت، دعا بن على الى اسلام حديث وليس دوجماطيقيا، إسلام يكون عالميا فى نظرته ويسعى للتجديد الحضارى للامة(٧٣). اما الشيخ بشير الإبراهيمى الرئيس السابق لجمعية علماء المسلمين، فقبل وفاته وجه انتقادات حادة من مواقع محافظة عندما هدد بأن الجزائر تتجه نحو حرب أهلية، واعتبر ان البلاد تعيش أزمة، لان الشعب يسعى للوحدة والسلام والرخاء، وهى أمور يحقق نقيضها -حسب رأى الابراهيمى - الربط العضوى بين الإسلام والاشتراكية(٧٤).

أما عن المعارضة التى رفعت شعارات إسلامية تقليدية، فلم ترفع صوتا خلال حكم الرئيس بومدين، سوى بشكل غير مباشر خلال الحوار حول الميثاق الوطنى عام ١٩٧٦ كما سبق ان أشرنا(٧٥). أما فى عهد الرئيس الأسبق بن جديد، فقد بدأت الجماعات الإسلامية السلفية فى بناء المساجد والزوايا داخل الجامعات، وذلك أسوة بما تم سابقا فى الجامعات المصرية فى فترة ما بعد مايو ١٩٧١(٧٦). وفى احدى الحالات، وتحديدا فى كلية الحقوق بجامعة الجزائر، احتل طلاب تابعون للجماعة الإسلامية السلفية قاعة المحاضرات الرئيسية وقرروا تحويلها الى مسجد، ولم يجرؤ أحد على تغيير الأمر او إعادتها الى قاعة محاضرات مما فرض نوعا من السلطة الفعلية للجماعات الإسلامية السلفية(٧٧). وقد ارجع البعض هذا النمو فى نفوذ هذه الجماعات الى تأثير اساتذة جامعيين ورجال دين مصريين انتقلوا الى الجزائر خلال عهد الرئيس بن جديد، بمن فيهم المرحوم الشيخ محمد الغزالى. واتصل بهذه الظاهرة ظهور علامات متزايدة على التدين: أعداد متزايدة من الشباب تتجه للمساجد لأداء الصلاة وتلقى دروسا دينية، أعداد متزايدة من الفتيات يرتدين الحجاب، المزيد من المساجد الأهلية التى يتم بناؤها، والمزيد من الالتزام بالتقاليد الإسلامية سواء فى الحضر او الريف، كل لأسبابه الخاصة(٧٨). ففى الريف، لم تلب الثورة الزراعية الاشتراكية تطلعات الجماهير ولم ترق الى وعود الرئيس الراحل بومدين عندما بدأ هذه الثورة فى مطلع السبعينيات. ففى عام ١٩٧٧، لم تزد الإنتاجية فى القطاع الزراعى ولم تصل حتى الى الإنتاجية الموجودة فى القطاع الصناعى(٧٩).

وجاء ذلك بعد ما يقرب من عقد كامل من أحداث ١٩٦٨، حيث اندلعت قلاقل فى المناطق الساحلية فى "مستغانم" ورعتها الطريقة العلوية الصوفية التى اعتبرت انها تعبر عن عدم رضا شعبى عما سمى بالثورة الاشتراكية. وقد ردت السلطات على ذلك عبر مقالات فى صحيفة "المجاهد" الرسمية المعبرة عن جبهة التحرير الوطنى، اتهمت العناصر الساخطة فى المجتمع بمحاولة دفع الجزائر للخلف الى العصور الوسطى. ومن اللافت للنظر ان نفس هذه الاتهامات تكررت بعد ذلك بعقد كامل، بل انها تكررت على لسان الرئيس بن جديد بعد عامين من توليه الحكم. وقد حاولت بعض الحركات الريفية المناهضة لتلك الثورة الزراعية رفع صور الإمام بن باديس وشعاراته لتبرير معارضتها لما سمته "الإسلام الرسمى"، إلا ان الحكم رد بأنه يعتبر نفسه الوريث الشرعى لتراث بن باديس ودعوته، واتهم دعوات المعارضة التى مصدرها الريف الجزائرى بأنها محاولة للعودة الى تبنى الخرافات، بل اتهمتها بأنها "جاهلية" جديدة قادمة من بعض الطرق الصوفية التى تحاول الترويج لتقديس الأولياء(٨٠). ومن اللافت للنظر ان نفس هذه الاتهامات هى التى وجهتها الحركات الإسلامية السلفية المتشددة فى عهد الرئيس بن جديد الى الحكم الجزائرى ومشروعه الفكرى وجبهة التحرير الوطنى وسعيها للربط بين الإسلام والاشتراكية.

أما فى المناطق الحضرية، فقد تعرض "الإسلام الإصلاحى" الذى تبنته الدولة لانتقادات تتهمه بأنه ساعد فى حماية وتقنين ممارسات تؤدى بالجزائر للتخلى عن المبادئ الدينية الإسلامية، فالتغريب -من وجهة نظر هؤلاء- لم يقتصر على العلوم الطبيعية والرياضيات ومنتجات التكنولوجيا الحديثة، وإنما ارتبط بتغريب فى القيم والأخلاق والسلوكيات، بدا ظاهرا فى المناطق الحضرية، وكذلك تغريب فى مسلك النخب الحاكمة. فقد شملت الانتقادات الحضرية من مواقع إسلامية لإسلام الدولة رؤية فجوة بين الأيديولوجية الرسمية، والخطاب الحكومى والحزبى الخاص بجبهة التحرير الوطنى سعى لإبراز الأسلمة والتعريب بينما التطورات على ارض الواقع تشير الى انتشار عادات وممارسات تقلد الغرب ونموذجه. وبدأ هؤلاء المنتقدون التشكيك فى مدى الانسجام والتوافق بين الإسلام والتنظيم الاجتماعى الحديث الذى يقود الى تبنى تقاليد غربية، بل وبدأوا يشككون فى الشرعية الدينية للنظام السياسى. وسيكون من العبث تجاهل تحليل الجذور الاقتصادية والاجتماعية لهذه الانتقادات ذات لغة الخطاب الدينى لتجربة جبهة التحرير الوطنى من جانب الحضر الجزائرى؛ فقطاع من البرجوازية الصغيرة فى الحضر الجزائرى كان يشعر بالحرمان من المكاسب المادية لجهود التحديث ولم يجد وسيلة للتعبير عن سخطه سوى من خلال لغة الخطاب الإسلامى التى تفهمها الجماهير. وانطبق الأمر نفسه على الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى فى الحضر، خاصة العاطلين عن العمل وأنصاف

73- Vatin,"Resistance & State Power in Algeria", op.cit., p. 136.

74- Vatin. "Revival in the Maghreb", op.cit., p. 236.

٧٥- "الجزائر: القضايا الكبرى فى الداخل والخارج"، الموقف العربى، العدد ٨، نوفمبر ١٩٧٧، ص١٧.

٧٦- حوارات شخصية مع رياض صيداوى، مصدر سبق ذكره.

٧٧- المصدر السابق.

٧٨- المصدر السابق.

٧٩- الاهرام، العدد ٣٥٠٥١، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢، ص٤.

٨٠- اذاعة "بى. بى. سى" الناطقة بالعربية، نشرة الخامسة مساء، ١١ ديسمبر ١٩٨٢.

الموظفين، ومما يسمى فى الأدبيات الماركسية بالطبقة شبه البروليتارية. إلا ان الدلائل تشير الى ان تلك الانتقادات للنظام الحاكم -سواء فى الريف او فى الحضر- لم تتحول الى معارضة منظمة خلال تلك الحقبة(٨١). وفى المقابل، أكدت الدلائل ان النزعة الجهادية -اى التى تتجه للعنف او العمل المسلح -تتزايد فى صفوف جماعات الإسلام السياسى ذات التوجه السلفى. وكان فعل جبهة التحرير الوطنى -خاصة التيار الوفى لتراث الجبهة- هو سلسلة من المقالات فى صحيفة الحزب "المجاهد" التى هاجمت الجماعات الإسلامية فى الجامعات الجزائرية، واتهمتها بتنظيم أنشطة إرهابية وحذرتها بأنها ستواجه بعواقب وخيمة اذا ما استمرت فى مسعاها للنيل من شرعية النظام الجزائرى. وجاءت آخر هذه المقالات بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٨١، وبعد ذلك باثنى عشر يوما فقط، تعرض ٢٣ سلفيا إسلاميا للمحاكمة امام محكمة امن الدولة العليا بالجزائر العاصمة بتهمة تشكيل تنظيم سرى يعمل ضد الحكم ويقوم بتوزيع منشورات معادية للحكومة ويسعى لتنظيم مظاهرات معادية لها. وكان معظم المتهمين أئمة مساجد من صغار السن فى عدد من أحياء الجزائر العاصمة، كما تضمنت التهم الموجهة لهم التحريض على مصادمات دارت فى نوفمبر١٩٨١ بجامعة الجزائر بين الجماعات الطلابية الإسلامية السلفية وجماعات أخرى(٨٢).

ما بعد ١٩٩٢ :

خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى اليوم، جرت فى النهر مياه كثيرة - كما قال فلاسفة الإغريق - فيما يتعلق بالنظام السياسى فى الجزائر أو بظروف هذا البلد السياسية والاجتماعية والثقافية: من عدم استكمال انتخابات ١٩٩٢، وإلغاء نتائج مرحلتها الأولى، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى خروج الرئيس بن جديد من السلطة، ثم تولى الجيش المسئولية فتولى مجلس رئاسى ثلاثى أفضى إلى تولية أحد القيادات التاريخية للثورة الجزائرية محمد بو ضياف ثم تعرضه للاغتيال الذى لم يكشف عن أسراره حتى الآن، ثم عودة الجيش (جيش التحرير الوطنى) إلى سدة الحكم من جديد، ثم تولى الرئيس الأمين زروال قادما من خلفية الجيش، وأخيرا انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ثم إعادة انتخابه لمقعد الرئاسة. وتخللت هذه الحقبة فترات فرعية، وكان محور الاهتمام هو موقع التيارات الإسلامية على اختلاف أطيافها من العملية السياسية ثم ما ارتبط بذلك من تحول بعضها إلى ممارسة العنف السياسى والدخول فى مواجهات مع الحكومة والجيش بل وفى حالات عديدة مع فئات من الشعب الجزائرى، ثم محاولات تطبيع الأوضاع عبر العفو الرئاسى خلال ولاية الرئيس بوتفليقة الأولى، وهو الذى شغل منصب وزير الخارجية فى عهدى الرئيسين السابقين بن بيلا وبومدين، وإدماج الأحزاب الإسلامية التى لم تنحز لخيار العنف، وأخيرا السعى لإقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذى تم التصويت عليه فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، والذى ينظر إليه البعض باعتباره استكمالا لخطوات سابقة لتطبيع الوضع السياسى بينما ينظر إليه البعض الآخر باعتباره وسيلة لاستبعاد التيارات الإسلامية التى لم تتبن العنف، ومارست العملية السياسية، واحترمت قواعد اللعبة بها من خلال دعوته لحظر النشاط السياسى عن الدعاة للجهاد، خاصة ان هذا النص الذى بدا أنه يستهدف قادة سياسيين تباين مع نص العفو الرئاسى السابق للرئيس بوتفليقة عن المسلحين الذين شاركوا فى عمليات مسلحة وتحولوا إلى دعاة للمشروع الوطنى للرئيس بوتفليقة. ولا شك فى أن ما ميز السنوات الأخيرة أيضا إصرار القيادة السياسية الجزائرية على الحصول على اعتذار تاريخى فرنسى عما ارتكب من جرائم إبان الاحتلال الفرنسى للجزائر، وهو أمر لم تستوعبه فرنسا بعد. كذلك برز الحرص الجزائرى التقليدى على الاستقلالية سواء من خلال عدم دخول الجزائر لمنظمة الفرانكوفونية الدولية، أو استمرار الحرص على استقلالية وقومية المواقف مثل عدم التطرق لأى شكل من أشكال التطبيع الرسمى أو غير الرسمى مع إسرائيل بخلاف دول عربية مجاورة لها.

إلا انه فيما يخص موضوع دراستنا هنا، والخاص بالتفاعل المتبادل بين العروبة والإسلام والاشتراكية، فان الأمر قد تغير فلم تعد جبهة التحرير الوطنى هى الحزب الحاكم كما كانت بعد انتصار الثورة وحتى عام ١٩٩٢، بل تعرضت الجبهة لانشقاقات داخلها، كذلك تراجع الحديث عن الاشتراكية فى الجزائر وإن كان بدرجة أقل من تراجعه فى دول عربية أخرى- وبدأت منذ سنوات خطوات خصخصة وتحرير للنشاط الاقتصادى، وانطلق المجتمع المدنى من عقاله ليفرض نفسه فى المعادلة، ولتصبح مسائل الحريات السياسية والديمقراطية والحرب ضد الإرهاب والإصلاح السياسى والاقتصادى هى القضايا الطاغية، وعاد إلى الواجهة من جديد الجدل بين مؤيدى عروبة الجزائر والمتحفظين على الطرح العروبى، من منطلق أن الانتماء العربى لم يحقق نفعا للجزائر، أو على أساس أن الالتحاق بالغرب المتقدم يتطلب تبنى اللغات الأجنبية فى التعليم وغيره. ولا شك فى أن وجود الرئيس بوتفليقة -وهو أحد القيادات التاريخية للثورة الجزائرية- قد ساهم فى إعادة نوع من التوازن للعلاقة بين العروبة والإسلام والتحديث. إلا انه بالنسبة للإسلام على وجه الخصوص، فقد أثرت أحداث العنف السياسى من جانب بعض تنظيمات الإسلام السياسى منذ مطلع التسعينيات سلبا بعض الشىء فى التعاطى معه كهوية، وغلب التعامل معه كأيديولوجية لتيارات سياسية، وهو الأمر الذى جعل موضوع الإسلام مطروحا بقوة على ساحة الجدل والحوار السياسى الدائر، وبات التنافس محموما والنقاش حارا بين التيارات الإسلامية داخل النظام السياسى وخارجه، وبين كل من المتحفظين على التعريب من جهة والمدافعين عن الاشتراكية سواء اشتراكية يسارية مثل حزب العمال بزعامة لويزا حنان أو اشتراكية مخلوطة بالقومية البربرية مثل جبهة القوات الاشتراكية بزعامة حسين آية احمد- وبدا وكأن هناك تعارضا لا رأب له بين الإسلام والاشتراكية بوجهها العلمانى. وفى خضم ذلك، ظهرت محاولات لإحياء تجسير الهوة بين الإسلام والعروبة والاشتراكية. ولم يكن من الغريب أن يكون أبرزها جهود الرئيس الأسبق احمد بن بيلا وحركته السياسية، وهو الذى خرج من الإقامة الجبرية، وهو يملك رؤية جديدة غلب عليها فكر إسلامى مستنير، ولا يرى

٨١- "شهريات السياسة الدولية"، السياسة الدولية، العدد ٦٩، يوليو ١٩٨٢، ص٢٦٦.

٨٢- حوارات شخصية مع رياض صيداوى، مصدر سبق ذكره.

فى العروبة أو الاشتراكية نقيضا للإسلام، بل يرى فى العناصر الثلاثة عناصر إثراء وتعضيد متبادل. وكذلك أدمج فى هذه الرؤى روافد الفكر الإنسانى والعالم ثالثى المناهضة للهيمنة والغزو الثقافى. ومن المهم أن نذكر هنا أيضا أن وجود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رأس السلطة فى الجزائر ساهم فى الاستمرار -دون إفراط أو تفريط- فى العروبة من جهة، والسعى فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى والاستفادة من معطياته لصالح التنمية فى الجزائر من جهة ثانية، والعمل على إزالة الاحتقان السياسى الداخلى والمواجهة بين الإسلاميين ومن هم غير ذلك على الصعيد الداخلى من خلال إجراءات انفراج سياسى وعفو عن قيادات من جبهة الإنقاذ الإسلامية، وفتح باب العفو أمام مقاتلى الجماعات الإسلامية المسلحة، والحرب ضد الفساد وإدماج قوى سياسية إسلامية قبلت بقواعد اللعبة فى العملية السياسية من جهة ثالثة.

خاتمة :

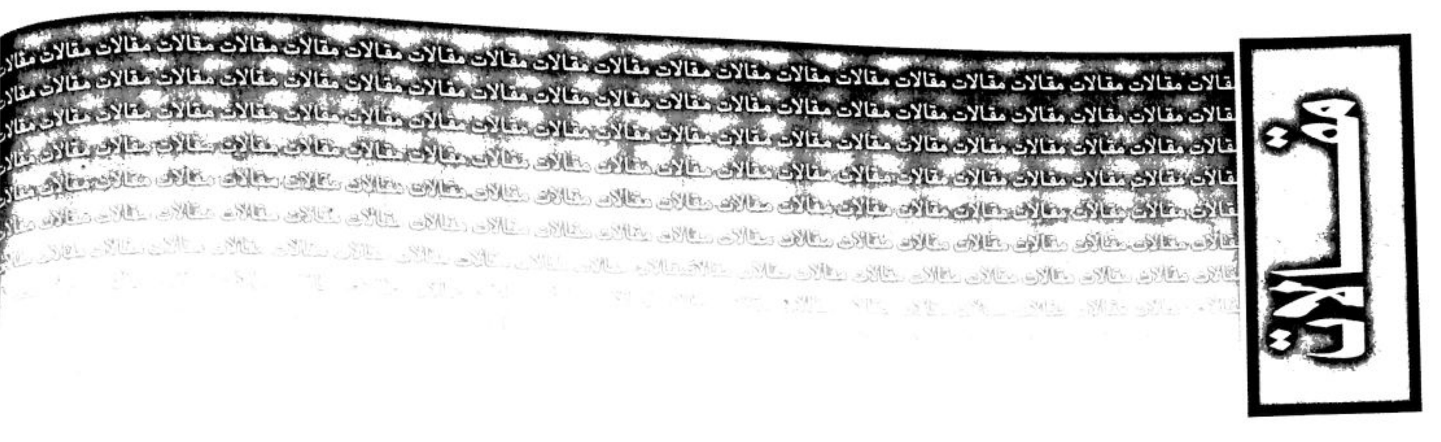
لا شك فى أن مسعى جبهة التحرير الوطنى لطرح إسلام دولة تقدمى -أو على الأقل إصلاحى- قد خضع لتحديات كبيرة داخل الجبهة وخارجها خلال حقبتى حكم الرئيس بن بيلا والرئيس بومدين، ولكن التحول المهم داخل التيار المسيطر داخل الجبهة جاء بشكل تدريجى ومتزايد فى عهد الرئيس بن جديد نظرا لطبيعته الشخصية المحافظة وخلفيته العسكرية التقليدية، ودفعه بشخصيات قريبة من التوجهات الإسلامية السلفية الى مواقع الصدارة فى الدولة وجبهة التحرير الوطنى، وسعى هذه الشخصيات بدورها للتقارب مع التيارات الإسلامية السلفية بل وتشجيعها. وأدى الأمر فى النهاية الى الإطاحة من الناحية الفعلية بحكم جبهة التحرير الوطنى - وذلك بالشكل التقليدى لحكم الجبهة - بعد ثلاثة عقود من الاستقلال، أى بحلول عام ١٩٩٢، حيث حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ -ممثلة لأحد تنويعات التيار السلفى- نجاحا باهرا فى الجولة الأولى من الانتخابات النيابية، وتحرك الجيش الجزائرى (جيش التحرير الوطنى) للحفاظ على ما اعتبره إرث الثورة الجزائرية، وإن كان هذا الجيش قد اختلف عن الجيش الذى قام بالثورة وانتصر بها، واكتملت سلسلة التطورات تلك باستقالة الرئيس الشاذلى بن جديد طوعا او مضطرا.

وهكذا انتهت حقبة مهمة من تاريخ جزائر ما بعد الثورة، تفاعلت فيها الدولة والحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطنى) مع كل من العروبة والإسلام والاشتراكية وتفاعلت هذه العناصر مع بعضها بعضا وأخرجت لنا ما تناولناه فيما سبق برؤية نقدية وتحليلية.

وقد تداخلت عوامل عديدة فى هذه المعادلة، كان منها التأثير العام لصعود التيارات الإسلامية السلفية فى المنطقة، خاصة هذا التأثير القادم من مصر او من السعودية وبعض دول الخليج الأخرى، كما جاء -بالتأكيد- ضمن تداعيات وتفاعلات الثورة الإيرانية، واستخدمت كل هذه العوامل فى عملية الشد والجذب بين مختلف مكونات السلطة وفيما بينها وبين قوى المعارضة بكافة أطيافها. كما تدخل فى المعادلة تحدى تحقيق التحديث بدون التغريب وهى معادلة صعبة، ليس فقط فى الحالة الجزائرية وانما فى مجمل دول المنطقة ذات الظروف المشابهة. وبدا الصراع بين نظام حياة غربى وآخر مفترض انه عربى/إسلامى يتسم بالأصالة -خاصة فى المناطق الحضرية- هو الأساسى وتوارى وراءه الحديث عن تباينات فى البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تجاهلت الجبهة خاصة خلال عهد الرئيس بن جديد - وتحديدا بدءا من عام ١٩٨٤- ان الأخلاق والقيم ليست شيئا قائما بذاته ومستقلا عن الواقع الاجتماعى، ومضت فى الدعوة الى حملة لنشر الأخلاق ووقف التغريب خاصة لدى النخبة السياسية والثقافية والتكنوقراط والبيروقراط، من خلال العودة الى الأخلاق الإسلامية بدون صياغة طرح فكرى متكامل ومتميز عما تدعو إليه الجماعات الإسلامية السلفية. ويوجد عنصر اخر متداخل فى تلك المعادلة، هو العلاقة التى ربطت الاقتصاد الجزائرى بالنظام الرأسمالى العالمى طوال العقود الثلاثة المشار إليه، بالرغم من الشعارات المغالية فى ثورتها التى رفعت -خاصة فى حقبتى الرئيسين بن بيلا وبومدين- والتى لم تترجم دائما الى واقع ولم تحقق فى هذه الحالات بالضرورة النجاح المرجو منها أو المبشر به، وأدت هذه العلاقة بالضرورة وفى ظل تزايدها المطرد عقب طفرة النفط فى السبعينيات الى تسريع غير إرادى لعجلة التغريب، ليس فقط على الصعيد التكنولوجى، ولكن أيضا على المستوى الثقافى. ويوجد عنصر إضافى يتعين علينا الانتباه إليه، هو فقدان ثقة الطبقات الوسطى والشرائح الدنيا منها فى المشروع الفكرى ونموذج الجمع بين التحديث والأصالة الذى طرحته جبهة التحرير الوطنى وتضاؤل مصداقية هذا النموذج.

ولا شك ان توقف الجبهة عن السعى لإحكام الربط النظرى والمنهجى والعملى بين الإسلام والاشتراكية وبناء تجربة ذات خصوصية جزائرية، قد يفسر على انه فشل او تراجع او اختراق للجبهة من أصحاب نموذج منافس او بديل، وكان من شأن النجاح فى انتاج مثل هذا النموذج وإحكام هذه العلاقة بشكل دائم، على الأقل على مستوى المبادئ العامة، ان تكون له تداعيات مهمة ليس فقط للجزائر بل أن يشكل إسهاما له قيمته فى محاولة المسلمين تحقيق نهضتهم. وفى المحصلة النهائية، فلم تنجح الجبهة فى إقناع قطاعات من الشعب بأن الاشتراكية تنبع من تقاليد الجزائر وتنسجم مع هويتها العربية والإسلامية، وأنها ليست أيديولوجية مستوردة مفروضة على الشعب، كما ان حملات التعريب ووجهت بمن يرى فيها عائقا أمام انفتاح الجزائر على الحداثة ووثبتها المطلوبة نحو التحديث. إلا ان التحرك نحو التعددية السياسية والديمقراطية كان خطوة مهمة فى اتجاه ان تكون الخيارات للشعب ولقراراته وإرادته. إلا ان دور التيارات الإسلامية المسيسة ظل له تأثيره فى تحديد كيفية مسار ومسيرة السياسة الجزائرية، وتأثر ذلك بمدى ما حظيت به هذه التيارات من شعبية فى صفوف الشعب الجزائرى، سواء منها من دخل فى حدود النظام السياسى او من بقى خارجه او حتى ضده، ومع كل ما بين تلك التيارات من تباينات -واحيانا تناقضات- فكرية وسياسية او أفكار لا تتسق فيما بينها أحيانا او فضفاضة وغامضة أحيانا أخرى او عدم تقديم حلول محددة للمشكلات التى واجهها الشعب الجزائرى منذ عام ١٩٩٢ أحيانا ثالثة، او عدم وجود برنامج شامل ومتكامل يحمل رؤية لمستقبل الجزائر أحيانا رابعة.

وفى نهاية الأمر، بقى "إسلام الدولة"، سواء كان تقدميا او إصلاحيا او تقليديا، محافظا، وبقى "إسلام" التيارات السلفية محافظا او متشددا او عنيفا او مسلحا.



نحو مساهمة فى النظرية السياسية: أسس البحث المنهجية ومستويات الحركة السياسية

د. محمد عبد الشفيع عيسى

نحاول أن نقدم فى هذه الدراسة معالم أولية لنظرية مقترحة فى الحركة السياسية(١)، ويمكن لنا أن نطلق على مثل هذه النظرية مؤقتا مسمى (النظرية الحركية الاجتماعية)، فمنطلق هذه النظرية هو الحركة، الحركة السياسية فى المجتمع الإنسانى، وإن كانت حركة جدلية وليست خطية.

ومن منطلق الجدل الاجتماعى، يدخل عامل الإرادة الإنسانية - الاجتماعية المعقدة فى الاعتبار، كما سنرى. ومن المهم، بداية، أن نلاحظ أن فحوى الحركة الجدلية هو الاندفاع بعامل الصراع أو التناقض، والترابط بين ماهو داخلى وماهو خارجى، بالإضافة إلى الصيرورة عبر الزمن، حيث إنه لكل كائن سياسى بداية ونهاية.

وعلى أساس ماسبق، يمكن ان نحدد العناصر الرئيسية للمنهجية المقترحة للبحث فى النظرية السياسية فى النقاط المحورية التالية:

١- التأكيد على عنصر الحركة، أى النظر إلى الواقع السياسى باعتباره واقعا يخضع لعملية التغير المستمر، وأن هذا التغير قد يشتمل على التطور نحو الأفضل، فنسميه التطور الارتقائى، أو قد يتضمن نوعا من التدهور فيعبر عنه بالتحلل السياسى.

٢- الحركة السياسية تنبع من حقيقة الانقسام والصراع فى المجتمع، سواء كان هذا المجتمع محليا أو وطنيا أو عالميا، ويعبر عن ذلك بقانون (التناقض فى داخل الوحدة). ومن هنا، فإن الأفعال السياسية ذات طابع صراعى بالضرورة.

٣- إن الحركة السياسية - من خلال التناقضات الاجتماعية - هى حركة تتم فى التاريخ، وهو ما يعنى أخذ عامل الزمن فى الاعتبار، بمعنى أن الكيان السياسى يمر بلحظة النشأة أو الميلاد ولحظات الحياة المطردة ثم لحظة الموت أو الفناء. وعلى ذلك، فإنه يجب البحث فى الكائنات السياسية، بما فى ذلك الدولة والسلطة والكيان السياسى العام، على أن لها بداية ونهاية، ويعبر عن ذلك بقانون التغير المستمر أو الصيرورة.

٤- التفاعل بين العاملين الداخلى والخارجى فى الحياة السياسية، إذ يلاحظ أن هناك تفاعلا متبادلا دائما بين هذين الجانبين، مع تغلب أحدهما على الآخر فى لحظة معينة. وعلى سبيل المثال، فإن العامل الأهم فى التطور السياسى للبلدان المسماة بالنامية والمتخلفة اقتصاديا - منذ دخول الاستعمار- هو العامل الخارجى، من خلال العلاقة العامة للهيمنة /الخضوع. ويمكن أن يعبر عن ذلك التفاعل بقانون الترابط.

٥- الفهم الحقيقى للظاهرة السياسية

(*) أستاذ بمعهد التخطيط القومى، دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية.

يبدأ من الأرضية الاقتصادية - الاجتماعية، أو ما قد يسمى بالتكوين الاقتصادى - الاجتماعى. ونستطيع أن نعبر عن ذلك بقانون (أولوية العامل الاجتماعى على السياسى).

٦- فى ضوء ما سبق، يجب أن يتم البحث فى النظام السياسى بالتحديد على مستويين:

أ- البحث فى إطار الحركة السياسية، حيث يتم تناول أثر التكوينات الاقتصادية الاجتماعية فى علاقتها بالعامل الخارجى. وينصرف ذلك التناول إلى عملية نشوء الدولة أو الكيان السياسى وإلى نشاط السلطة السياسية، من حول صراع الإرادات الاجتماعية.

ب- بحث النظام السياسى "فى حد ذاته"، ونقصد بذلك بحث الجانب التنظيمى (أو المؤسسى) والعامل القيادى، بالإضافة إلى بحث الأبعاد الحركية المختلفة لعلاقة الحكم فى النظام السياسى.

٧- إن النظرية السياسية ليست خالية من القيم الأيديولوجية Value-free وإنما على العكس، "محملة بالقيم" بكل تأكيد. - وعلى سبيل التخصيص، فإن عالم السياسة الأمريكى دايفيد إيستون، كأحد الرواد الكبار للمدرسة السلوكية- النظمية فى العلوم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، التى قامت على محاولة بناء نظرية سياسية مؤسسة على التجريب وعلى منهجية البحث "الإمبيريقى" الخالص، كنظرية مجردة من التحيزات العقائدية، كما يقال - جاءت نظريته محملة بقيمة فكرية مشحونة بالدلالات الأيديولوجية يعبر عنها بمفهوم "النظام".

وفى مواجهة "المحاولة النظرية السياسية" النظمية لإيستون وأضرابه، وقرينتها البنائية الوظيفية، قبل أن يتدفق سيل (المابعدية - Post: بعد السلوكية، بعد الحداثية ... إلخ)، قامت محاولات أخرى لبناء نظرية سياسية تأثرا بالفكر السياسى الغربى ذى المسحة الليبرالية والذى وجد له انعكاسا فى البناء النظرى لعالم السياسة الأمريكى جون رولز مؤسسا لإياه على قيمة (العدل) فى محاولة لتجاوز قيمة (المنفعة) القديمة عند بنثام وجون ستيوارت مل.

وربما تأثر بهذا التوجه عالم السياسة العربى المرحوم حامد ربيع، إذ حاول، من خلال محاضراته عن (التحليل السياسى) لأقسام الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى الستينيات والسبعينيات، أن يقيم هيكل بناء نظرية سياسية حول القيم السياسية، مؤكدا أن النظريات إنما تتباين حسب تصورها المعين لهرمية القيم السياسية، فالماركسية مثلا أعطت الأولوية فى ذلك الهرم لقيمة العدل، باعتبارها القيمة العليا، بينما أكدت النظرية الليبرالية قيمة(الحرية) وركز جان جاك روسو بالذات على قيمة (المساواة والإخاء).

ونحن أيضا حينما ندعو إلى تأسيس نظريتنا السياسية حول محور (الحركة أو "الحركية" السياسية)، فإن ذلك يعبر عن قيمة معينة هى الحركة المستمرة لتاريخ البشر، حركة تقوم على سنة (الضرورة المشروطة) -المشروطة بحد "الإرادة"- إرادة التطور "المركبة" أو بالأحرى "المعقدة"، كما سنرى. وربما نستبق التحليل المفصل لنشير هاهنا إلى أن نظرية الحركة والحركة الجدلية تقف على طرفى نقيض لنظرية "النظم" مثلا، فبينما تركز الأولى على التحول المستمر وعامل الصراع، تركز الثانية إلى حد بعيد على التوازن والثبات. وهذا ما ينقلنا إلى النقطة التالية.

حول الطابع النسبى والأيديولوجى للفكر السياسى الغربى الرأسمالى :

لقد أدى الفكر السياسى الغربى الحديث وظيفة أيديولوجية من الطراز الأول، وانتهى إلى نجاح ظاهر فى هذا المجال، مصورا نظريته السياسية الخاصة وكأنها "النظرية السياسية" بالذات. بيد أن الأفكار السياسية الغربية إنما هى وليدة الممارسة السياسية المحددة فى إطار تكوين وتطور "الدولة الرأسمالية".

ولو نظرنا إلى مفهوم السيادة عند جان بودان مثلا، فسنجد أنه كان تعبيرا عن الخاصية الرئيسية للدولة الغربية الحديثة، وهى وجود سلطة عليا تتمتع بها هيئة "فوق المجتمع" ولا يشاركها فيها غيرها من أعضاء المجتمع، وترتبط بعنصرى الأرض (الإقليم القومى) والحكومة (القومية).

وكذا مفهوم السلطة السياسية (سلطة الحاكم أو الأمير) عند ميكيافيللى، فهو تعبير عن تطلع السلطة إلى إقامة الوحدة الشعبية القومية، أى نحو إقامة الدولة القومية Nation-state وهو جوهر المفهوم الغربى للدولة.

أما هوبز، فهو يمثل الانحياز للدولة الاستبدادية (بتعبير نيكوس بولانتزاس) فى مطلع العصور الأوروبية الحديثة، ممثلة فى السلطة المطلقة للملك فى صراعه مع النبلاء، عبر مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية.

أما جون لوك، فيمثل مرحلة الدولة الليبرالية بعد ذلك، والتى تقوم على الاعتراف بالحقوق السياسية للأفراد -المواطنين- والمكونين للجسد السياسى للدولة، أى لجماعة الشعب، ومن ثم إقامة "حكومة مدنية" عن طريق التمثيل النيابى، منطلقا فى ذلك من التجربة البريطانية للديمقراطية البورجوازية البازغة والتى تمحورت حول الثورة على سلطة الملك.

وأما جان جاك روسو، فيمثل -فى فترة التمهيد للثورة الفرنسية من الناحية الفكرية- أكمل توحيد للجماعة السياسية القومية الواحدة على هيئة (إرادة عامة) تتجاوز، أو ينبغى أن تتجاوز، فكرة النيابة التمثيلية الخالصة والتى لايمكن لها أن تعبر فى الحقيقة عن إرادة "الشعب - الأمة" مقوضا بذلك، إلى حدما، المفهوم الليبرالى الضحل للديمقراطية السياسية.

وأما مونتسكيو، فإنه فى كتابه (روح القوانين) أخذ سمت المنظر لتوزيع السلطات بين القوى الثلاث فى لحظة معينة من التاريخ الأوروبى (النبلاء ملاك الأراضى، والملك، والرأسمالية الناشئة) بحيث ينبغى ألا تطغى إحداها على الأخرى، حيث توزع السلطة التشريعية بين النبلاء (من خلال مجلس الشيوخ) والبورجوازية البازغة (من خلال الجمعية العمومية) بينما تعطى الحكومة أوالسلطة التنفيذية للملك. وهنا، يكمن المغزى السياسى الحقيقى لفكر مونتسكيو، وليس مجرد (فصل السلطات) بالمعنى السائد فى القانون الدستورى الذى احتفل به مؤرخو القانون العام والنظم السياسية.

وقس على ذلك الفكر السياسى الهيجلى الذى يقدس الدولة القومية، باعتبارها "الكل المثالى" المحقق للحريات الفردية، وباعتبارها ممثلة (نهاية) التاريخ السياسى. ولقد كان هذا الفكر تعبيرا أمينا عن ظروف التطور السياسى البورجوازى فى ألمانيا عامة وروسيا خاصة، خلال القرن التاسع عشر.

وربما يمكن أن نكتفى بذلك من استعراض مسار تاريخ الفكر السياسى الغربى الحديث، لنستنتج أن هذا الفكر لا يتمتع بصفة العمومية، وإنما هو فى حقيقته يمثل تنظيرا معينا لممارسة تاريخية خاصة، ممارسة الدولة الرأسمالية، فهو بالأحرى الفكر السياسى للدولة الرأسمالية، نشوءا ومصيرا، أو هو الفكر السياسى الرأسمالى، وذلك قياسا على المصطلح الذائع: الفكر الاقتصادى الرأسمالى.

المستويات الثلاثة للحركة السياسية :

تتمثل الحركة السياسية فى ثلاثة مستويات، هى :

١- الدولة، وعموما الكيان السياسى، وهذا هو مستوى الوجود السياسى أو الكينونة السياسية.

٢- سلطة الدولة، أو السلطة السياسية بصفة أعم، أى نشاط الكيان السياسى. وهذا هو مستوى الفعل السياسى.

٣- النظام السياسى ونظام الحكم، وهذا هو مستوى الممارسة السياسية أو مستوى (الآلية القرارية).

المستوى الأول :

مستوى الدولة والكيان السياسى عموما

تتوقف قوة الكيان السياسى (وإحدى صوره: الدولة بالمفهوم الحديث)على القدرة على بسط السلطة السياسية (سلطة الدولة الان) على ما يلى :

١- الأرض (الإقليم بالتعبير الحديث)، حيث إن لها جانبين، أولهما يتمثل فى الحدود، حدود الكيان السياسى الجغرافية، بتأمين هذه الحدود من خطر "الأعداء"، أعداء الكيان السياسى. ويتمثل ثانيهما فى الموارد الطبيعية.

٢- أعضاء الكيان السياسى، أى الفاعلون Actors سواء كانوا أفرادا أو جماعات وهذا هو الأهم، أى العائلات والقبائل والتجمعات القبلية والمجموعات الأهلية والمحلية والقروية والتجمعات السياسية والطبقات الاجتماعية. وتتحدد المقومات الأساسية لقوة الكيان السياسى المثلى فيما يلى:

* حد أدنى معين من المقومات الجغرافية: الموقع والمساحة والتضاريس الخاصة.

* حد أدنى معين من المقومات الديموجرافية: السكان، وتوزيعهم، وتركيبتهم.

* حد أدنى معين من المقومات الاقتصادية: قاعدة الموارد، حجم الناتج المحلى الإجمالى ... إلخ.

* علاقة متوازنة مع القوى الخارجية.

* رابطة عضوية معينة تجمع الحاكمين والمحكومين على صعيد الأيديولوجيا والهوية أو(العصبية). وتشكل هذه الرابطة قوة دفع للحاكمين من جهة أولى، وأداة جلب الطاعة من جانب المحكومين من جهة ثانية، وأداة ردع للمخالفين والمتمردين من جهة ثالثة.

ويتحدد الحد الأدنى فى مقومات القوة السابقة وفق معيار مزدوج: حاجات الجماعة المعنية، والمستوى السائد للقوة المقارنة فى كل من المنطقة التى ينتمى إليها المجتمع المعنى والعالم ككل، فى زمن معين.

وتطبيقا لما سبق، فإن هناك تغيرا إيجابيا وآخر سلبيا فى الكيان السياسى، فالتغير الإيجابى يتمثل فيما يمكن أن يطلق عليه "التطور الارتقائى"، أما التغير السلبى، فيتمثل فى حالة التدهور وفى حالة عدم الاستقرار. وبتعبير آخر: التحلل، سواء المزمن نسبيا، أو المؤقت. ومن المصادر الأساسية لهذا التغير بنوعيه أن يعتبر الكيان السياسى أكبر أو أصغر من الحد اللازم أو الضرورى، خاصة من حيث كتلته الحيوية: الإقليمية السكانية، من أجل إمكان بسط السلطة السياسية على الإقليم وأعضاء الجماعة.

فإذا كان الكيان السياسى أكبر من الحد الضرورى فإن هذا يعتبر مصدرا لعدم الاستقرار المزمن كما فى حالة الامبراطوريات التسلطية. وإذا كان الكيان السياسى أصغر من الحد المعقول - نسبيا- فإن هذا قد يؤدى إلى صورة، مغايرة، لعدم الاستقرار، يصاحبه أو يعقبه تدهور محتمل أو فعلى، يفتح الباب بالضرورة أو بالإمكان إلى علاقة استتباع، وإحدى صورها الاستعمار الحديث، أو أمام صورة لعلاقة غير متكافئة وإن لم تأخذ شكل الاستتباع بالمعنى المحدد أو الاستعمار. ومن الجهة المقابلة، فإن حالة (الكيان الأصغر) قد تؤدى إلى فتح الباب أمام إمكانية الدخول على طريق التطور الارتقائى، حين تندمج الوحدة الصغيرة المعنية مع الوحدة أو الوحدات الصغيرة المتماثلة أو المتقاربة أو القريبة أو "ذات القربى الاجتماعية".

فى ضوء التحليل السابق، يمكن أن نتصور فرضيتين لحالتين مختلفتين، الفرضية الأولى هى تفوق أحد عناصر قدرة الكيان السياسى بما لا يتناسب مع العناصر الأخرى، فتغرى بتوسع حدود الكيان السياسى بما لايتلاءم مع ضرورات وإمكانيات الكيان السياسى ويقع ذلك خاصة إذا كانت القوة العسكرية للكيان السياسى المعنى أكبر من القدرات الاقتصادية، فيسعى القابضون على السلطة السياسية إلى استخدام القدرة العسكرية للاعتداء على الكيانات الأصغر والتوسع فيها. وهذه مثلا حالة غزوات التتار او المغول فى (العصور الوسطى) واعتداءات هتلر على عدد من البلدان الأوروبية الأخرى قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية. كما قد يسعى القابضون على السلطة إلى التسلط بالعنف المباشر على المحكومين.

أما الفرضية الثانية، فهى التفوق النسبى لقاعدة القوة الشاملة لكيان سياسى معين بالمقارنة مع كيانات سياسية أخرى. وهنا، يقع احتمالان متعارضان، أولهما أن يغرى ذلك بالاعتداء على الكيانات الأخرى أو بعضها أو السعى إلى استتباعها. ويحدث ثانيهما إذا كان الكيان السياسى، الأكثر تفوقا، متملكا لمثل عقائدية وخلقية وحضارية أكثر رقيا من سواه بالمعيار النسبى التاريخى. ففى هذه الحالة، يكون هناك احتمال للتوسع باتجاه الاندماج المتبادل من أجل تطور عضوى مشترك، قبل أن تنكسر الشوكة بتدهور حضارى معين له أسبابه. وهذه هى حالة الفتوح والحضارة الإسلامية مثلا.

ومن تأمل هاتين الفرضيتين، يمكن لنا أن نخلص إلى أن الكيان السياسى (بما فى ذلك الدولة) يمكن ان يتمتع بالاستقرار السياسى فى الدائرتين الداخلية والخارجية بشرط "بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه"، - كما يقال- إذا توافر شرطان للتوازن: التوازن بين عناصر القوة، والتوازن النسبى بين قوة الدولة وقوة الدول الأخرى المعنية.

من الدولة إلى سلطة الدولة والنظام السياسى ونظام الحكم :

إن الدولة أو الكيان السياسى يوجد ابتداء بواسطة قوى معينة، وهذه القوى تقيم سلطة هى سلطتها بالذات. بيد أن سلطة الدولة ليست هى الدولة على كل حال، بل هى التعبير السياسى عن الدولة، وهو تعبير أكثر عرضة للتغير من الدولة كموجود سياسى، أى أكثر حركية. مثلا، لقد قامت الدولة العربية الإسلامية بالفتح، وقامت فيها حسب التسلسل التأريخى الكلاسيكى أو المدرسى- سلطة الخلفاء الراشدين (ابتداء من الخليفة الثانى عمر بن الخطاب "أمير المؤمنين")، ثم سلطة الأمويين، فسلطة العباسيين -التى تعرضت لاختراقات من المحيط الإسلامى نفسه ولكن غير العربى، وكان من شأنها أن زلزلت القبضة العربية الخالصة بل وقوضتها، خاصة فيما يسمى بالعصر العباسى الثانى.

وقد انبثقت سلطات أخرى فى الأندلس والمغرب العربى الحالى، كان يمثلها أمويو الأندلس والفاطميون (الذين انتقل مركزهم إلى مصر) والأدارسة والأغالبة والمرابطون والموحدون، وذلك ضمن ظاهرة يمكن ان نطلق عليها (الدول الإقليمية الكبرى) ضمن الكيان الإسلامى العريض، وكان يقابلها فى المشرق العربى ومصر كيانات إقليمية كبرى مناظرة، من الطولونيين إلى المماليك البحرية.

إن سلطة الدولة عبر تغيراتها المتوالية، كما فى التقاليد السياسية للكيان التاريخى الإسلامى، إنما ترث الدولة، ثم إن سلطة الدولة، بما هى كذلك، ترثها (أجيال سياسية حاكمة) متتابعة، آخرها هو من يتربع على دست العرش أو الحكم، فيكون هو محور النظام السياسى وعلاقة الحكم.

وهكذا، من الدولة أو الكيان السياسي إلى سلطة الدولة إلى النظام الحاكم، تشتغل آلية الحركة السياسية باستمرار.

وهناك مثل تاريخي آخر على ذلك، فقد نشأت الدول الغربية في فجر العصر الحديث كنتاج للتكوين الاقتصادي - الاجتماعي ولكن عبر توسط الصراع السياسي بين الملوك وكل من الكنيسة والإقطاعيين، وكانت سلطة الدولة في البداية في أيدي الملوك المطلقين، ثم أصبحت سلطة الدولة في يد البورجوازية منذ (الثورة المجيدة) في انجلترا في القرن السابع عشر والثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، ثم حدثت تحولات متتابعة في سلطة الدولة من النمط البورجوازي بما يناظر التحولات في كل من التكوين الاقتصادي الاجتماعي وتطورات الصراع السياسي داخليا وخارجيا. وقد وصلنا أخيرا إلى النظم الحاكمة حاليا في الدول الصناعية الرأسمالية الرئيسية، ولها سماتها المحددة من ناحية التنظيم السياسي.

وهكذا هي الحركة السياسية .. شلال متدفق لا ينقطع ليس له بداية او نهاية. فمن حيث البداية، ليس وجود الدولة أو الكيان السياسي هو مبتدأ الحركة السياسية، بل هو (الخبر) إذ يسبقه صراع سياسي محتدم له تداعياته الدائبة، من حيث توليد وإعادة توليد الكيانات السياسية.

ومن حيث النهاية، فإن الحركة السياسية لا تنتهي بالجيل السياسي القائم أو بالنظام الحاكم، فقد تتولد من حركية هذا النظام تطورات ذات طابع ارتقائي، وقد يحدث تحلل أو تدهور لكيان الدولة، بل وقد تنفض أو تتقوض كما حدث للاتحادالسوفيتي. وتترابط الحركية السياسية، كتيار مستمر وبالأحرى كتيار متقطع، مع الحركية الاقتصادية الاجتماعية التي لا تتوقف.

وبعد ان عبرنا حلقة (الدولة) أو الكيان السياسي إلى حلقة سلطة الدولة ثم إلى حلقة النظام السياسي ونظام الحكم، نتوقف أو نتمهل عند المستوى الثاني وهو سلطة الدولة، والذي يأخذ، حين النظر إليه في حالة تشغيل، صورة ما يمكن ان نطلق عليه نظام الدولة، وبعدها نتوقف ثانية عند النظام السياسي ونظام الحكم.

المستوى الثاني للحركة السياسية :

مستوى نظام الدولة :

ينصرف تحليل الكيان السياسي والدولة -أساسا- إلى حالة الثبات، أي بافتراض كونه وضعا State. ووفقا لذلك، فقد تناولنا فيما سبق مقومات قوة الدولة وحدها الأمثل، وماذا يمكن ان يحدث إذا تجاوزت هذا الحد او قصرت عنه. بيد أنه يجب النظر إلى الأمر من زاوية أخرى هي زاوية الحركة أو (الدينامية)، كعملية -Process، أي من زاوية نشاط الكيان السياسي والدولة. وتتوقف معالجة نشاط الدولة على نظام الدولة أو نظام الكيان السياسي. فلكي تدخل مقومات الدولة في حالة تشغيل، فإن هذه الدولة تضع نظاما للعمل يتميز بالثبات النسبي لفترات زمنية معينة، يتوقف طولها على الظرف الزماني والمكاني.

ويتوقف التغير في نظام الدولة على طريقة تحقيق التوافق - وليس مجرد التوازن أو التعادل- على مستويين:

أ- التوافق الأفقي، أي بين القوى الاجتماعية المختلفة على قاعدة الحياة الاقتصادية (متغير إنتاج وتوزيع الثروة والدخل المجتمعي) بمعنى تحقيق درجة معقولة من التناسب بين الوزن النسبي لكل من القوى الاجتماعية كما ونوعا -أي وزنها العددي وحصتها في الجهد الاجتماعي المبذول في عملية الإنتاج- من جهة أولى، ونصيبها النسبي من موارد الثروة والدخل أو الناتج الاجتماعي المتاح، من جهة أخرى.

ب- التوافق الرأسي، أي بين الحاكمين والمحكومين على قاعدة الحياة السياسية (متغير السلطة) وهو ما يعود فيترجم عبر النظام السياسي ونظام الحكم من خلال استخدام كل من: الجزء الإيجابي والسلبي (المكافأة والعقاب) من جانب أول، والتواصل الفكري - الحركي، من جانب ثان. هذا التواصل الذي يتم عبر الآليات (العينية) المتمثلة في عمليات الدعوة المباشرة والدعاية، وعبر الآليات الرمزية أو الإشارية هو ما يمكن أن يعبر عنه بسيمياء السلطة(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن التوافق الأفقي والرأسي يخضع للظروف السائدة على بعدي الزمان والمكان، أي على طبيعة المرحلة التي يمر بها العالم والمجتمع المعني وظروفه المحددة. فالتوافق الأفقي لا يتم بالضرورة -مثلا- من خلال تطبيق إجراءات ذات طابع (اشتراكي) في كل العصور، كما أن التوافق الرأسي لا يتحقق عبر صيغة معينة للديمقراطية أو حتى للمشاركة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن أن نبلور محددات نظام الدولة فيما يلي:

* العوامل الجغرافية والديموجرافية
* التحولات "الاقتصاد-سياسية".
* تحولات الاجتماع السياسي وإسقاطات الأنثروبولوجيا السياسية.
* أنماط الفكر السياسي والقانوني.
* التغير في موازين القوة المسلحة.
* المؤثرات الخارجية.

ونظام الدولة في إطار ما سبق يتغير ويتحول بوتيرة زمنية أسرع مما عليه الحال فيما يتعلق بالدولة او الكينونة السياسية عموما، والتي هي ثابتة، ثباتا نسبيا بالطبع، بينما هو بدوره أكثر ثباتا من النظام السياسي ونظام الحكم.

المستوى الثالث للحركة السياسية :

مستوى النظام السياسي ونظام الحكم.

إذا كان المستوى الأول للحركة السياسية يتمثل في الكينونة أو الوجود السياسي Political Being، وأحدث مراحله الدولة والدولة القومية والوطنية، وكان المستوى الثاني متمثلا في العملية السياسية Political Process، أي نظام الدولة في حالة تشغيل، فإن المستوى الثالث يتمثل في جانب السياسات Policies التي تعبر عنها النظم السياسية ونظم الحكم.

وكما أشرنا إلى محددات نظام الدولة، فكذلك تتعين محددات النظام السياسي ونظام الحكم على النحو التالي:

* العوامل الجغرافية والديموجرافية -القوة المسلحة- المؤثرات الخارجية.
* تحولات الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي وإسقاطات الأنثروبولوجيا السياسية.
* السيكولوجيا السياسية وعامل القيادة.
* عمليات التواصل العيني والرمزي.
* الآليات الذاتية للسلطة.
* تحولات الفضاء السياسي الداخلي، والفاعلية النسبية للقوى السياسية المحلية.

ونظرا لكثرة ما أعد ونشر حول النظم السياسية، فسوف نضرب صفحا عن تناولها في هذا المقام، مكتفين بما ذكر عن محدداتها وموقعها من نموذج الحركة السياسية، وإن كان من المهم أن نتناول مغزى البحث في النظام السياسي وجوهره، ضمن السياق العام لمستويات الحركة السياسية. وهذا ما نعرض له بقدر معين من التفصيل ها هنا.

ونشير بداية إلى أن كل مستوى من المستويات الثلاثة للحركة السياسية له طابع نوعى خاص يتحدد بالمستوى السابق عليه. وإذا كان المستوى الأول، كما قلنا غير مرة، يتحصل فى الكينونة السياسية نفسها، متمظهرة حاليا فى الدولة كتعبير معين عن الكيان السياسى أو العالم السياسى المجرد، فإن سلطة الدولة كمستوى تال يتحدد طابعها النوعى فى أنها تعطى لدولة او كيان سياسى بعينه وجوده (المتعين) أو الملموس، وهى تغطى مدى زمنيا طويلا أو جد طويل.

ويأتى بعد ذلك النظام السياسى (مشتملا على نظام الحكم وعلى التفاعلات السياسية المجتمعية خارج دائرة الحكم). وللنظام الحاكم آماد زمنية متفاوتة الطول والقصر، ولكنها على أى حال تندرج ضمن المدى الأطول لسلطة الدولة.

وحيث إن وظيفة (سلطة الدولة) هى ضمان قدرة الدولة على الحركة السياسية، من خلال بناء علاقتى الولاء والتماسك: الولاء للهوية، وإن شئت فقل للعصبية، والتماسك حول الأيديولوجية وما تمثله من نمط للشرعية، عبر بناء الصيغة الملائمة للتوافق الاجتماعى الأفقى والرأسى، فإن وظيفة النظام السياسى هى ضمان تجسيد سلطة الدولة عبر إنفاذ مزدوجة الإرغام والترغيب (العقاب والمكافأة) وتطبيق عملية التواصل الحقيقى والرمزى. ومن النظام السياسى تنبع طبيعة نظام الحكم، التى تنصب على آليات صنع القرار، أو (الآلية القرارية) Decision Mechanism باختصار.

وإننا بذلك نرد مقولة النظام السياسى ونظام الحكم إلى حجمها الطبيعى، بأن نضع لهذا النظام مهمة يستطيع أداءها، لايقدر على أكثر منها، كما ان النزول إلى أقل منها يعتبر علامة على تدهور أداء، وربما هيكلية، النظام.

وبالمقارنة مع ما نراه ونؤكده فى هذا البحث، فإن أعلام نظرية النظم السياسية من رواد (النظرية النظمية) و(البنائية الوظيفية) و(الاتصالية) وسائر دعاة المنهجية السلوكية الأمريكية، بل وما بعد السلوكية، يحملون النظام السياسى والحكومة أكثر مما تحتمل.

إن أولئك الأعلام من ذوى الثقافة الفلسفية الرفيعة لا يهملون بالطبع بحث العوامل المتعلقة بالموارد الاقتصادية والتفاوت الاجتماعى والصراع الاجتماعى على القيم الاقتصادية، وعوامل الخبرة التاريخية، وأنماط الأيديولوجية. هم لايهملون كل ذلك، ولكنهم (يحشرونه حشرا) فى زمرة "أقنوم" يدعى (النظام) و(بيئة النظام) و(مدخلاته ومخرجاته) و(منظومة التغذية المرتدة او الارتجاعية مع المحيط) ... إلخ. بيد أننا نخرج كل هذه العوامل من حيز النظام ومن (جواره المباشر)، ونحوله ونظام الحكم إلى أداة مفهومية (رشيقة) يتحصل جوهرها فى التحليل النهائى فيما هو ملائم له، أى الآلية القرارية.

وفى عبارات أخرى، فإن "النظام السياسى" لدى النظميين والوظيفيين وما بعدهم، يبتلع متغيرات الحركة السياسية طرًا، ابتلاعا، وربما حدثت له (غصة). إن كافة متغيرات النظام السياسى -عندهم- تدور من حوله، دوران الكواكب حول النجم الوحيد، ولو باعتبارها من قبيل المكونات المتناثرة أو المترابطة للبيئة أو المحيط. إن النظام اسياسى هو النظام الفاعل والمتير المستقل، ما عداه توابع له. وهكذا يستوعب النظام السياسى، بالنسبة إليهم، كل ما هو غير سياسى، بل ويصبح مرادفا لكامل المجال السياسى أو بديلا عنه.

أما فى ضوء المنهجية التى نقترحها فى هذا البحث، فإن النظام السياسى هو مجرد وحدة فرعية تابعة للمتغيرات الكبرى للحركة السياسية، وهى متغيرات بعضها سياسى، ولكن الشطر الأعظم منها غير سياسى بالقطع، وذلك هو ديدن الأساس الاقتصادى والاجتماعى والأيديولوجى للحركة السياسية بالمعنى الواسع.

خلاصة :

الخطوات الرئيسية لطريقة البحث فى الحركة السياسية :

وفقا للنموذج النظرى المبسط السابق للحركة السياسية، يمكن تصور الهيكل التحليلى للحركة السياسية وفقا لتسلسل الخطوات التالية:

١- بحث الأساس الاجتماعى للكيان أو الوجود السياسى كما يتجسد فى هوية الجماعة أو نمط عصبيتها الاجتماعية -بالمعنى الخلدونى- ولو مؤقتا، مع وعينا للتحفظ المشروع على هذا المعنى فى ضوء التغير النوعى فى التكوين الاجتماعى العربى، خاصة القبلى، وهو ما تناولناه تفصيلا فى مقام آخر(٣). كما يتجسد أيضا فى المشروع السياسى أو الأيديولوجية، وفى "إرادة التطورالاجتماعى" كجسر رابط بين الهوية والأيديولوجية.

٢- بحث الأساس الاجتماعى لسلطة الدولة المعنية ومدى تطبيقها لعنصرى الهوية الاجتماعية والأيديولوجيا، بالإضافة إلى التنظيم السياسى لسلطة الدولة، وغاياتها ووسائلها. وتتمثل أهم هذه الغايات فى تأسيس علاقة الولاء القومى وعلاقة التماسك الاجتماعى، بينما تتحدد أهم الوسائل فى: بناء علاقة التوافق الأفقى والرأسى.

٣- بحث (الجيل السياسى) أى النظام السياسى ونظام الحكم، من حيث: مدى التعبير عن حركية الأساس الاجتماعى، خاصة الهوية والأيديولوجية ، ومن حيث بنيان الممارسة السياسية والآلية القرارية.

الهوامش :

١- إن النظرية السياسية والفلسفة السياسية والأيديولوجيا السياسية هى بمثابة "الشرائح الرقيقة" الثلاث المكونة للفكر السياسى كأحد الأفرع الرئيسية للعلوم السياسية. وتمثل الفلسفة السياسية أعلى مستوى للبحث السياسى المجرد، إذ تربط الوجود السياسى بالوجود العام والوجود الاجتماعى ككل. وتتلوها النظرية السياسية لتؤسس لبناء نسق منطقى من الافتراضات القابلة للاختبار التجريبى فى الواقع العملى. وتجىء الأيديولوجيا لتجسد فى النهاية نوعا من اندماج الأفكار النظرية والفلسفية فى الحياة السياسية الفعلية -ذات الطابع التفاعلى والصراعى- لمجتمع معين.

وفى المقال الحالى -ومقالات أخرى قادمة- نحاول تقديم مساهمة أولية على الطريق الطويل المؤدى إلى إعادة بناء النظرية السياسية من وجهة نظر عربية. أما من جانب الفلسفة السياسية، فقد قدمنا محاولة أولية فى مؤلفنا الموجز "أصل السلطة السياسية وطبيعتها .. بين الأنثروبولوجيا والفلسفة"، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠٠٤. وأما على جانب الأيديولوجيا، فإن لنا محاولة أولية أيضا فى الكتيب "مقدمة فى الأيديولوجيات السياسية"، دار ميريت للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

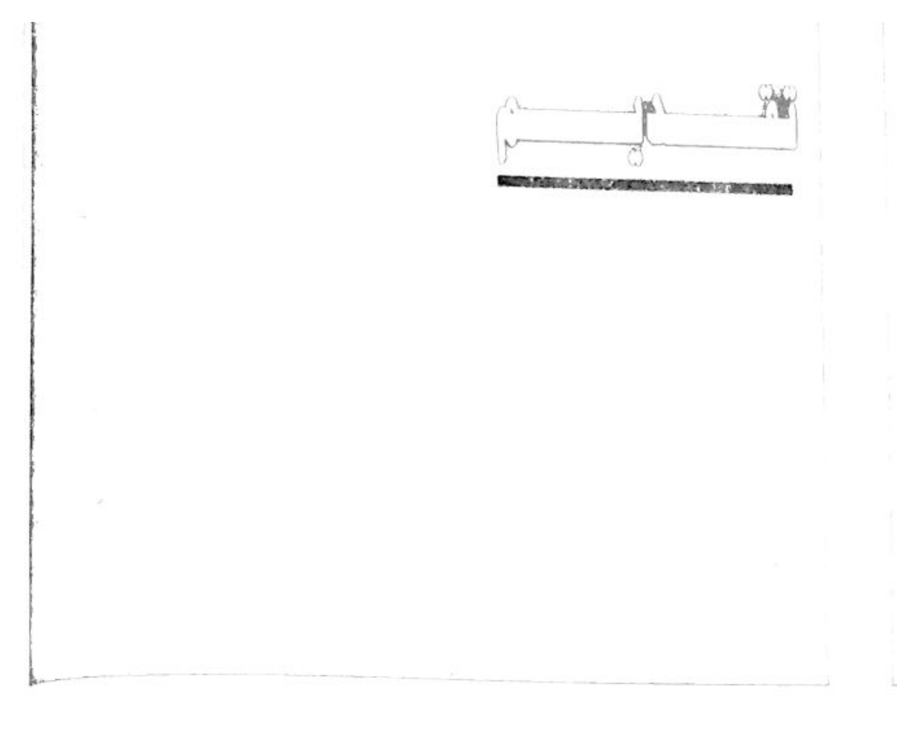
٢- بن سالم حميش، فى سيميائية الاستبداد، أو ابن خلدون أمام الدولة المغاربية، فى: المستقبل العربى، العدد ١٣٤، يناير ١٩٩١، ص ص٤١-٧٥.

٣- د. محمد عبد الشفيع عيسى، نحو نظرية للقومية العربية .. محاولة فى تجديد الفكر القومى، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٥.

ملف العدد

العراق الجديد .. تحديات بناء الدولة





تتلاحق أحداث المشهد العراقى على نحو مثير، وتتزاحم آمال إعادة البناء مع مخاوف الفشل فى إيجاد عراق مستقر وآمن. ويبدو الأمر وكأننا أمام عراق جديد لم نألفه، يختلف كليا عن العراق "القديم" من حيث البنية السياسية والهوية وعلاقات القوة بين أطرافه المختلفة. ولم يكن لأكثر المتشائمين أن يتوقع انفراط عقد الدولة العراقية على هذا النحو الدراماتيكى، إلى الدرجة التى تصبح فيها استعادة العراق بهيكله المعروف أمرا صعب المنال.

أسئلة كثيرة تتقاذفها أذهان المهتمين والمراقبين للشأن العراقى، يغلفها تساؤل كبير، هو: هل فشل المشروع الأمريكى فى بناء العراق؟ ذلك أن الولايات المتحدة تبدو إلى الآن عاجزة عن تحقيق قدر من التماسك السياسى فى العراق، يؤهل لإعادة إنتاج مفاهيم المواطنة والحرية والمساواة بين طوائف العراق، ويؤصل لمشروع ديمقراطى "نموذجى" يصبح بمثابة "حصان طروادة" ينثر بذور الديمقراطية فى المنطقة العربية، كما تم الترويج له عشية وقوع الغزو. وعلى العكس من ذلك، يشى ما يحدث فى العراق بأن ثمة صراعا طائفيا وعرقيا قد يظهر فى مناطق أخرى فى العالم العربى فى إطار ما يعرف بسيناريو "الفوضى البناءة".

أخطاء المشروع الأمريكى فى العراق عديدة، ولكن أهمها على الإطلاق، الفشل فى تقدير البعد الطائفى - التاريخى للعراق، وهو كفيل -فى حالة مثل العراق- بتدمير أى مشروع لبناء الدولة لا يراعى حساسية هذا الوضع وإفرازاته التاريخية.

وهو وضع تبدو إلى جواره الخلافات الطافية على السطح الآن مجرد قمة جبل "الثلج" وسط تاريخ طويل من العنف المكتوم والاستنفار ليوم الخروج. وهو خطأ تراكمت فوقه أخطاء أخرى كثيرة، ليس أقلها الاستخفاف بالتوازنات القبلية والسياسية، والإعلاء من النبرة الانتقامية لدى الطوائف المختلفة من خلال سياسة "المحاصصة" الطائفية، وحل الجيش العراقى ومؤسسات الحكم فى النظام السابق، والتدخل لدعم طرف على حساب الآخرين فى قانون إدارة الدولة المؤقت.

والمحصلة الآن: فقدان الأمل فى بناء وطن عراقى موحد، ذى طبيعة اتحادية تتحكم فى الأطراف وتشدها بإطار المركز فى بغداد. وهى أخطاء لم تبدأ بعد احتلال العراق، ولكنها بدأت منذ التخطيط للحرب عليه، حيث غشّى خيار التخلص من صدام حسين كل الخيارات الأخرى خصوصا المرتبطة بإعادة بناء وتأهيل العراق. وقد هيئ للولايات المتحدة أن إقامة انتخابات نيابية فى العراق، كتلك التى جرت أواخر يناير ٢٠٠٥، وتشكيل حكومة جديدة تحظى بشرعية الانتخابات، كفيل بوضع العراق على الطريق الصحيح فى بناء كيانه من جديد. بيد أن ما حدث هو العكس، فقد بدت هذه الانتخابات كمن فتح أبواب الانقسام على مصراعيها أمام كل الرغبات الطائفية التى ظلت مكتومة لعقود طويلة، وبدأ شبح النزاع الأهلى يطل برأسه بين مختلف الطوائف العراقية وداخلها، وهو ما وضح جليا خلال معركة وضع الدستور العراقى، التى بدت، كطفل صغير يسبح فى بيئة حبلى بالأمراض الطائفية والعنصرية.

لذا، لم يكن غريبا أن ترتفع أصوات كثيرة فى الولايات المتحدة تطالب بإعادة الحسابات من جديد، ليس فيما يخص بناء العراق، فهذا لم يعد خيار أمريكا وحدها، ولكن فيما يخص التكييف السياسى والقانونى للوجود الأمريكى هناك.

"عقدة الذنب" لدى الولايات المتحدة، فيما آل إليه الوضع بالعراق، ليست فى عدم إقامة النموذج الديمقراطى المأمول، ولكن فى كيفية العودة بالعلاقة بين الطوائف العراقية من حيث التوازن إلى ما قبل سقوط العراق فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣. فالإدارة الأمريكية، التى أخذت على عاتقها مهمة حفظ الأمن والسلم فى العراق، بنت استراتيجيتها على حسابات غير واقعية، ليس أقلها أن استبدال صدام حسين بأى زعيم آخر مثل أحمد الجلبى كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار فى العراق، وبدء تدشين (الدولة - النموذج) بدون الحاجة للوجود الأمريكى هناك.

وفى الوقت الذى حاولت فيه إدارة الحكم الانتقالى فى العراق بقيادة الحاكم الأمريكى السابق بول بريمر إعادة خلط الأوراق السياسية لكسب فصيل على حساب آخر، كانت النزعات الطائفية تزداد توحشا، وتوشك أن تودى بالوجود الأمريكى ذاته. فتقريب الأكراد وإعطاؤهم أولوية واضحة على حساب طوائف أخرى أكثر تمثيلا، والتلاعب بالزعامات الشيعية وتأليبهم ضد بعضهم بعضا، ومعاداة السنة وتحجيم دورهم فى إدارة العراق الجديد، كل ذلك من شأنه رفع سقف الطموحات لدى الفصيلين الأولين، ورفع حالة الرفض والتحدى لدى الفصيل الأخير.

لم يحل إخفاق الولايات المتحدة فى بناء عراق جديد دون بروز مشروعات أخرى للبناء، حيث بات لكل طائفة مشروعها الخاص بالعراق، وكل مشروع يؤكد أحقية أهله فى التمتع بالوضع الجديد فى البلاد، ولا يتقاطع مع نظرائه إلا فى إطار تأكيد السمو والترقى لطائفته على حساب الآخرين. ورغم نقاط التلاقى الظاهرى التى دشنها الدستور الجديد، إلا أنها فى الواقع تعبر عن محاولة لتجاوز نقاط الاعتراض على الدستور أكثر منها رغبة فى التعايش الحقيقى فى إطار بلد موحد. فالأكراد، على سبيل المثال، يحلمون بيوم تعلن فيه دولتهم المستقلة بعد طول أمل، وهم على يقين بأن الوقت قد حان لتحقيق حلم الانفصال عن العراق، وتبدو مسألة الفيدرالية بمثابة الخطوة الأخيرة فى هذا الإطار. وإذا كان من المنطقى أن يحكم الأكراد أنفسهم فى إطار كيان ذاتى خاص بهم ،كما هو الحال الآن فى إقليم كردستان، فإنه من غير المقبول أن يكون ذلك على حساب العراق "الوطن".

موقف الشيعة فيما يخص الفيدرالية اقترب صراحة من نظيره الكردى، ورغم صعوبة تخيله، نظرا لعوامل عديدة أهمها عدم توافر التوافق الشيعى عليه، إلا أنه كشف عن حجم التقزم السياسى لفكرة الدولة الواحدة فى أذهان أكبر طائفة فى العراق، بينما لا يلام الآخرون على طرح أى مشروع انفصالى جديد.

من جهتهم، يقبع السنة خلف رفض مطلق لأفكار المواطنة والحداثة السياسية التى يفرضها الوضع الجديد فى العراق. ورغم أحقيتهم فى الحصول على وضع مناسب لمكانتهم التاريخية، إلا أن مطالبهم تنطلق من إنكار لحقوق الآخرين فى التمتع بما تمتع به السنة فى العقود الغابرة.

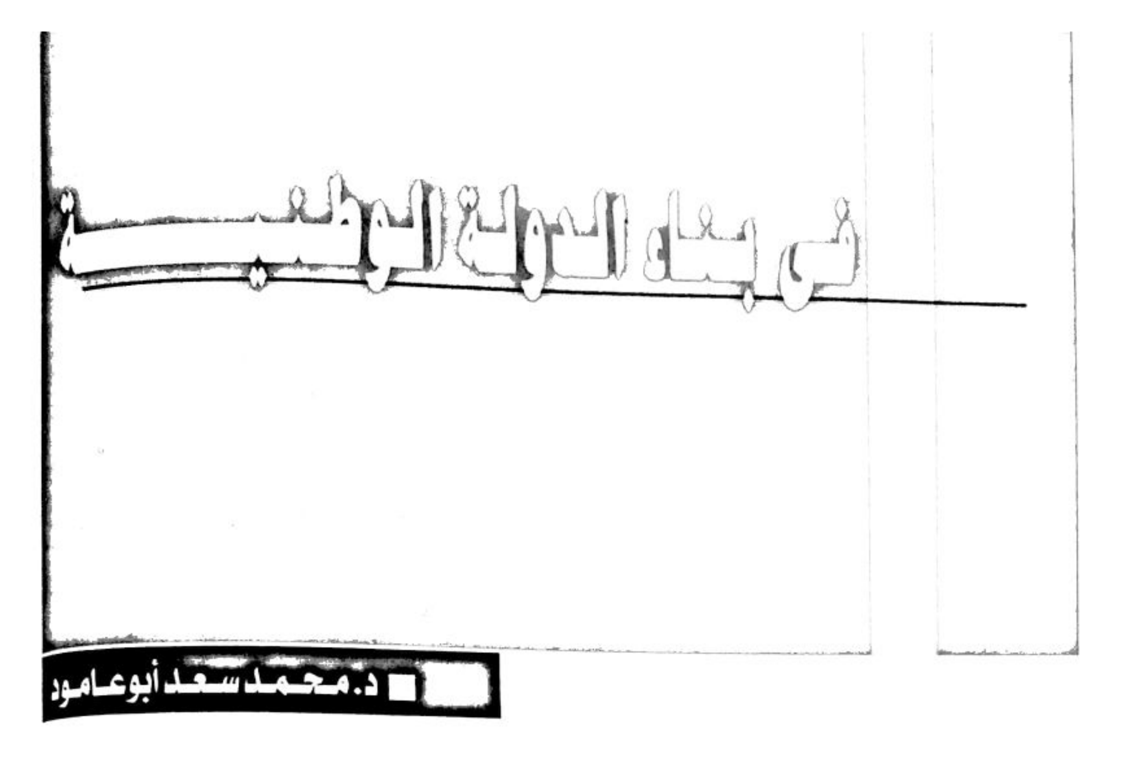
ملامح الصورة العراقية الآن تبدو أقرب للوحة سوريالية، قد يعاد ترتيب أركانها لتخرج بنفس النتيجة: الفوضى وعدم الثقة والقفز فوق الحقائق التاريخية. يزيد من غشاوة الصورة ضبابية التقييم الأمريكى للبعد الإقليمى للمسألة العراقية، وهو البعد الذى لم يتم التعاطى معه بنفس قدره، حيث انطلق من نظرة استعلائية يدعمها منظور مثقوب لا يرى فى اللاعبين الإقليميين سوى "جرذان" مرتعدة لا تقوى على صد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى المنطقة، ومن مصلحة أى منهم أن يسير وفق ما ترسمه الولايات المتحدة وليس وفق مصالحه.

وهو ما أضاف دوافع ورغبات إقليمية جديدة لإفشال النموذج الذى تحاول الولايات المتحدة زرعه فى العراق، بل ووصل الأمر إلى حد التدخل لتعطيله على غرار ما تفعل إيران وسوريا، كل حسب رؤيتها ووفق أهدافها، وهى حقيقة لا تغفلها عين ثاقبة تنظر لتطورات الأوضاع من منظور واسع.

كان منطقيا، والحال كذلك، أن تتشعب الرؤى الداخلية والإقليمية لبناء العراق، وأن تختلف عناصرها كى تصل أحيانا إلى حد التضارب، وفى كل رؤية يتم "سلخ" أحد عناصر العراق "الوطن"، كى تبقى هذه الرؤى خير شاهد على عقود عجاف خلت من التلاقح الطائفى، لم يكن فيها مفهوم الدولة حاضرا إلا بالقدر الذى يلبى طموحات كل طائفة.

أين أخطأ المشروع الأمريكى فى بناء العراق؟ وما مصير مشاريع بناء الدولة العراقية التى تطرحها الأطراف المختلفة؟ وهل ثمة رؤية موضوعية يمكن أن تعيد العراق إلى أهله؟ أسئلة عديدة يجتهد هذا الملف لتقديم أجوبة ومقاربات منطقية لها.





يقصد بمفهوم بناء الدولة الوطنية فى هذه الدراسة القيام بتحولات جذرية فى بنية وثقافة بعض المجتمعات، وإعادة هيكلة نظمها السياسية والاقتصادية وفقا لنموذج معين.

ويثير هذا المفهوم العديد من التساؤلات حول من يقوم بهذه المهمة، والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها، والظروف التى أدت إلى الحاجة إلى إعادة بناء الدولة فى بعض المجتمعات، والمحددات التى واجهت وتواجه هذه العملية.

وتوضح الخبرة السياسية المعاصرة أن هناك خبرات مختلفة بصدد هذه التساؤلات. فبالنسبة للقائمين بهذه المهمة، قد تنفرد دولة عظمى بالقيام بهذه المهمة، أو قد يقوم تحالف دولى مكون من عدد من الدول، وقد تلقى المسئولية على المجتمع الدولى، ممثلا بمنظمة دولية رئيسية كعصبة الأمم والأمم المتحدة من بعدها، والمنظمات الدولية التابعة لها. وثمة حالات شهدت إسهامات مهمة للمؤسسات الأهلية غير الحكومية، خاصة المؤسسات المعنية بفض المنازعات والإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، كما أن حالات أخرى شهدت جهدا وطنيا داخليا لإعادة بناء الدولة الوطنية، والملاحظ أن الحالات المعاصرة لإعادة بناء الدولة الوطنية شهدت تداخلا واضحا من حيث القائمون على هذه العملية.

وفيما يتعلق بأهداف القائمين على هذه العملية، فهى تتراوح بين فرصة السيطرة على هذه الدولة التى يعاد بناؤها، وربطها بتحقيق المصالح الاستراتيجية لطرف دولى مؤثر، وبين منع امتداد آثار ضارة متوقعة لأوضاع صراعية فى بعض المجتمعات إلى مجتمعات أخرى، وبين اعتبارات إنسانية ترتبط بحماية بعض الشعوب والمواطنين فى بعض المجتمعات التى تشهد صراعات عنيفة من الإبادة الجماعية والظروف الصعبة التى تهدد حياتهم، هذا بالإضافة إلى محاولة بعض القوى الوطنية فى بعض المجتمعات إعادة بناء الدولة بما يتوافق وتحقيق طموحات شعوبها فى الحرية والاستقلال والتنمية.

وبالنسبة للمحددات التى أوضحتها الخبرة السياسية المعاصرة بصدد إعادة بناء الدولة الوطنية، فإنها تتمثل فى الأهمية الاستراتيجية للإقليم الذى تقع به الدولة المراد إعادة بنائها، ووزنها النسبى فى نطاق هذا الإقليم، فكلما كان وزنها النسبى كبيرا، كان لهذا تأثير واضح على عملية إعادة البناء، كما تتمثل أيضا فى الظروف والأوضاع الداخلية الخاصة بمجتمعات هذه الدول. وهنا، تبرز أهمية التركيبة الاجتماعية لشعوب هذه المجتمعات، فالمجتمعات ذات الطبيعة التعددية، إثنيا وعرقيا وطائفيا ودينيا، عادة ما تواجه صعوبات حادة فى عملية إعادة بناء الدولة الوطنية، بخلاف المجتمعات ذات الطبيعة الموحدة. وتلعب الظروف التى أدت إلى بروز الحاجة للقيام بإعادة البناء دورا مؤثرا فى هذه العملية، ذلك أن عملية إعادة البناء لدول هزمت فى حرب ووقعت تحت الاحتلال الأجنبى، تختلف نسبيا عن عملية إعادة البناء فى دول شهدت صراعات داخلية حادة وحروبا أهلية، كما تمثل الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بعملية إعادة البناء عاملا محددا لهذه العملية وتوجهاتها وسرعة أو بطء إنجازها.

ومن خلال المراجعة التاريخية لعمليات إعادة بناء الدولة الوطنية بالمفهوم السابق تحديده، يمكن حصر حالات خمس ارتبطت بهذا المفهوم، ونعرض لها على النحو التالى:

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة حلوان.

بناء الدولة

* إن قيام نظم ديمقراطية فى ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية يعد من أنجح نماذج إعادة بناء الدول عن طريق التدخل الخارجى. ومع الأسف، فإن الظروف المحيطة بهذه التجربة من المستبعد أن تتكرر. لقد دمرت ألمانيا واليابان، ومنيتا بالهزيمة فى الحرب، ولكن الدولتين كانتا تتمتعان بتقاليد سياسية راسخة وجهاز إدارى كفء، كما أنهما كانتا من الأصل دولا قومية بالمعنى الحرفى للكلمة، حيث توجد دولة سياسية يقابلها مجتمع متجانس إثنيا وثقافيا. بالاضافة إلى ذلك، فإن الاحتلال العسكرى الأمريكى لم يترك أمام هذه الشعوب خيارا آخر سوى الاتجاه نحو بناء النظام الديمقراطى.

* يجب ألا يكون هدف عملية بناء الدولة هو فرض هوية مشتركة على شعوب بها انقسامات عميقة، ولكن يجب أن يكون الهدف هو إيجاد نظام قادر على الإدارة، وعلى تمكين الفئات المختلفة من العيش معا بغض النظر عن خلافاتهم. وإذا لم يكن ممكنا إنشاء دولة قادرة على ذلك ضمن الحدود القديمة المعترف بها دوليا، فعلى المجتمع العالمى أن يعترف بأن إعادة بناء الدولة قد تتطلب تفكيك الدول القديمة، وإنشاء أخرى جديدة.

د. مارينا أوتواى

مجلة فورين بوليسى، سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٢

١- حالة هزيمة دولة فى حرب هزيمة ساحقة ووقوعها تحت الاحتلال الأجنبى لجيوش الطرف المنتصر، كما حدث فى اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، وأفغانستان والعراق بعد الغزو الأمريكى لهذين البلدين.

٢- حالة تفكك الإمبراطوريات والدول الاتحادية، أيا كانت أسباب هذا التفكك، كما حدث للدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، والاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين فى وسط وشرق أوروبا. وتشير إحدى الدراسات فى هذا الصدد إلى أن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى كان عليها أن تواجه تحدى بناء الدولة، فبعد أن أدت عمليات الانفصال والتقسيم وإعادة رسم الحدود إلى انهيار أجهزة الدولة القائمة وإحلال دول جديدة محلها، سواء من حيث الحدود الجغرافية للكيانات الجديدة، أو من حيث طبيعة النخبة السياسية الحاكمة فيها، وطبيعة الترتيبات السياسية الحاكمة للعلاقة بين أقسام النخب الحاكمة، فإن دولا جديدة من حيث أسس تكوين المجتمع السياسى، وقواعد تولى وممارسة السلطة والعلاقات الخارجية، كان عليها أن تتكون من بين أنقاض الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى(١).

٣- حالة الاحتلال الأجنبى المباشر، وهو ما حدث فى الحقبة الاستعمارية، حيث قامت الدول الأوروبية باحتلال مناطق شاسعة فى آسيا وإفريقيا بدعوى نشر المدنية والحضارة الغربية فى هذه المناطق، الأمر الذى تطلب قيام الدول الاستعمارية بالقضاء على دول قائمة فى هذه المناطق، كالممالك الإسلامية والإمارات الإسلامية فى إفريقيا وشبه القارة الهندية، وغيرها من الدول التقليدية التى كانت قائمة فى هذه المناطق والقيام بعملية إعادة بناء فى هذه الدول بما يتوافق وأهداف الدول الاستعمارية ومصالحها الاستراتيجية والتوازنات القائمة والمتغيرة فى العلاقات فيما بينها.

٤- حالة حصول المستعمرات على استقلالها فى حقبة تصفية الاستعمار التى بدأت عقب الحرب العالمية الثانية، وقد واجهت حركات التمرد الوطنى، التى أنجزت الاستقلال، إشكالية بناء الدولة الوطنية الجديدة فى حقبة ما بعد الاستعمار، بمعنى إعادة بناء النظام السياسى والاقتصادى فى هذه المجتمعات، بما يتواءم وأهداف الشعوب التى تحررت من الاستعمار.

٥- حالة انهيار السلطة السياسية والنظام السياسى فى عدد من الدول، نتيجة فشل هذه النظم فى تحقيق القدر الملائم من التنمية لشعوبها، والأخطاء التى وقعت فيها فى نشاطها السياسى، الأمر الذى أدى إلى تفجر الاضطرابات والصراعات الداخلية، التى وصلت إلى الحروب الأهلية التى حصدت أرواح ملايين البشر والتى تنشر الأمراض والأوبئة والمجاعات، وهو ما أدى إلى بروز سياسة التدخل الخارجى فى شئون هذه الدول لاعتبارات إنسانية(٢).

هذه هى أهم الحالات التى ارتبطت بمفهوم إعادة بناء الدولة الوطنية وفقا للخبرة السياسية التاريخية المعاصرة، وكل حالة من هذه الحالات تقدم خبرات ودروسا مهمة ومتباينة.

- قراءة تحليلية لبعض نماذج بناء الدولة الوطنية :

فيما يلى نقدم تحليلا لبعض نماذج بناء الدولة الوطنية التى يرى الباحث أنها الأقرب إلى الحالة العراقية الحالية، والتى يمكن أن نلخصها فى العناصر التالية:

١- العراق تعرض لهزيمة قاسية فى حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، أعقبتها فترة من الحصار والعقوبات الدولية استمرت لما يزيد على اثنتى عشرة سنة، وتلاها غزو انجلوامريكى مباشر أدى إلى احتلال العراق.

٢- العراق دولة تعددية من حيث التركيب الاجتماعى، الأمر الذى يفرض محددات خاصة على عملية إعادة البناء.

٣- العراق دولة مهمة فى محيطها الإقليمى، ولها أهمية

استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى.

٤- الولايات المتحدة الأمريكية، دولة الاحتلال الرئيسية، لها مصالح اقتصادية واستراتيجية مهمة فى العراق، وترغب فى ربط الدولة العراقية الجديدة بشبكة المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج ذات الأهمية لاستراتيجية الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة.

٥- العراق دولة مارقة، وفقا للرؤية الأمريكية السابقة على الحرب، ونظامها السياسى السابق نظام ديكتاتورى مثير للقلاقل ويهدد أمن الدول "الصديقة" للولايات المتحدة ويهدد مصالحها فى المنطقة. ومن ثم، كان لابد من القضاء علية وإعادة بناء الدولة العراقية الجديدة وفقا لنموذج معين يتوافق مع المصالح الأمريكية فى المنطقة، ودورها كقوة عظمى وحيدة فى العالم اليوم تسعى إلى الاحتفاظ بموقعها إلى أقصى مدى زمنى ممكن.

على ضوء هذه العناصر، تم اختيار خمسة نماذج لإعادة بناء الدولة، كل نموذج منها يعكس حالة تقترب بدرجة أو بأخرى من الحالة العراقية الراهنة، وهى النموذج اليابانى والألمانى والأفغانى والعراقى، بالإضافة إلى النموذج المصرى بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٩٨٢ . ونقدم فيما يلى تحليلا مقارنا لهذه النماذج، حيث تشترك النماذج السابق الإشارة إليها فى بعض الجوانب وتختلف فى البعض الاخر، وفيما يلى نوضح أوجه الاتفاق والاختلاف مع تفسير العوامل التى أدت الى ذلك فى كل حالة من هذه الحالات :

أولا- إن هناك طرفا دوليا ذا ثقل يقوم بدور اللاعب الرئيسى فى إعادة بناء الدولة، الولايات المتحدة كانت اللاعب الرئيسى فى اليابان وألمانيا وأفغانستان والعراق، فى حين كانت بريطانيا اللاعب الرئيسى فى الحالة المصرية عقب الاحتلال البريطانى لمصر، وفى الحالة العراقية عند إقامة دولة العراق بعد الحرب العالمية الأولى.

ثانيا- إن هناك مصالح اقتصادية واستراتيجية للدولة التى تقوم بدور اللاعب الرئيسى، ومن ثم فهى تسعى إلى إعادة بناء الدولة وفقا لنموذج معين يتوافق مع رؤية هذه الدولة لتحقيق هذه المصالح.

ثالثا- إن القضاء على عناصر القوة السابقة للدولة محل إعادة البناء كان هدفا رئيسيا لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى النموذج محل البحث، وإن اختلفت الوسائل والأساليب، وربما تبدوأساليب تفكيك هذه العناصر واضحة ومباشرة فى الحالتين الألمانية واليابانية. ففى ألمانيا، فرضت سلطات الاحتلال عدة سياسات، منها الاستيلاء على المصانع الألمانية، وتحويل الصناعة الحربية إلى صناعة مدنية، وفرض ضرائب باهظة على الشعب الألمانى لتمويل نفقات الاحتلال، وترحيل الألمان إلى الخارج للعمل لخدمة اقتصادات دول الاحتلال، وتحطيم الكارتلات الصناعية والاحتكارات الألمانية وتجزئتها(٣). وفى اليابان، تم تسريح القوات المسلحة اليابانية، ونص الدستور اليابانى الذى صدر تحت إشراف الجنرال "ماك آرثر"، قائد قوات الاحتلال الأمريكى، على أن الشعب اليابانى يرفض إلى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة، ويرفض التهديد بالقوة أواستخدامها كوسيلة لفض المنازعات الدولية، كما تم إصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى تم بموجبه تفتيت سلطة العائلات الإقطاعية، كما تم تفتيت الشركات الصناعية الكبرى باعتبارها مسئولة عن التوسع اليابانى(٤).

وفى أفغانستان، تم استخدام القوة العسكرية الأمريكية فى القضاء على أكبر قدر ممكن من القدرات العسكرية والبشرية لتنظيم القاعدة وحكومة طالبان. أما فى الحالتين المصرية والعراقية، فقد استغرق تفكيك عناصر قوتى مصر والعراق مدى زمنيا طويلا نسبيا. فبالنسبة لمصر، بدأت عملية التفكيك باتفاقية لندن عام ١٨٤٠، واستمرت حتى ١٨٨٢ عام الاحتلال البريطانى لمصر. وبالنسبة لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، استمر تفكيك عناصر القوة للدولة العثمانية صاحبة الولاية على الأقاليم العراقية آنذاك عدة عقود، إلى أن جاءت الحرب العالمية الأولى التى أنهت فعليا وجود هذه الدولة. وفى الحالة العراقية المعاصرة، استغرق تفكيك عناصر هذه القوة اثنتى عشرة سنة(٥).

رابعا- إن التبشير بالديمقراطية والقيام بإصلاحات ديمقراطية شكلية كانا قاسما مشتركا فى النماذج محل البحث، وإن كانت أقلها الحالة المصرية فى القرن التاسع عشر، إلا أن النماذج التى وقعت فى القرن العشرين وما بعده كانت أوضح. ففى اليابان، توضح دراسة أمريكية أن الجنرال "ماك آرثر" قدم الحماية للحقوق المدنية، فحصل العمال على الحق فى التنظيم والأحزاب، وحصلت المرأة على حق التصويت، وحرية الرأى والتجمع(٦). وشهدت الدول محل إعادة البناء صدور دساتير جديدة ذات صبغة ديمقراطية. ففى أفغانستان، صدق مؤتمر اللوياجيركا فى الرابع من يناير ٢٠٠٤ على الدستور الأفغانى الجديد الذى منح جميع مواطنى أفغانستان، رجالا ونساء، حقوقا متساوية، وتضمن عددا من المبادئ المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان(٧)، كما شهدت هذه الدول إجراء انتخابات برلمانية أو رئاسية أو الاثنتين معا. وفى الحالات الخمس محل الدراسة، جاءت حكومات تطالب باستمرار الاحتلال، أو قبلت باستمراره لأسباب مختلفة.

خامسا- إن الاهتمام بإعادة البناء الاقتصادى كان عاملا مشتركا فى السياسات التى اتبعت، وإن اختلفت المسميات والأساليب فى هذا الصدد، وسنجد أن كلا من ألمانيا واليابان قد نجحت فى الاستفادة من هذه الجهود، فى حين أن النماذج الأخرى لم تحقق نتائج إيجابية فى هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، تشير إحدى الدراسات إلى أن "بوشيدا" رئيس وزراء اليابان قد بلور مشروعه المستقبلى الذى عرف باسم "صفقة بوشيدا"، التى تشير إلى إمكانية تحويل الهزيمة العسكرية إلى

دروس الماضى

من أجل النجاح فى مهمة بناء الدولة فى العراق، يجب على الولايات المتحدة أن تتعلم من تجاربها السابقة.

لقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريا ٢٠٠ مرة خارج حدودها (قبل تدخلها فى العراق) منذ أن نشأت، ويمكن أن تندرج ٨٪ من هذه التدخلات تحت مسمى بناء الدولة :

- نيكاراجوا : ١٩٠٣ – ١٩٣٣
- بنما: ١٩٠٣ – ١٩٣٦ ثم ١٩٨٩
- جرينادا: ١٩٨٣
- كوبا: ١٨٩٨ – ١٩٠٢، ومن ١٩٠٦ – ١٩٠٩، و ١٩١٧ – ١٩٢٢
- هايتى: ١٩١٥ – ١٩٣٤ ومن ١٩٩٤ – ١٩٩٦
- جمهورية الدومينيكان: ١٩١٦ – ١٩٢٤، ومن ١٩٦٥ – ١٩٦٦
- كمبوديا: ١٩٧٠ – ١٩٧٣
- اليابان: ١٩٤٥ – ١٩٥٢
- ألمانيا الغربية : ١٩٤٥ – ١٩٤٩
- أفغانستان: ٢٠٠١ حتى الآن

وقد تميزت هذه التدخلات العسكرية بثلاث خصائص، هى :

١- كان الهدف المباشر من هذه الحملات هو إجراء تغيير فى نظام الحكم أو ضمان استمرار نظام على وشك السقوط. وكما هو الحال فى العراق، فإن إنشاء نظام ديمقراطى لم يكن الدافع الأساسى، بل كانت المصالح الأمنية والاقتصادية هى المحرك الأساسى.

٢- اضطرت الولايات المتحدة فى كل هذه الحالات إلى توظيف أعداد كبيرة من الجنود الأمريكيين على الأرض لتحقيق الأمن وتقديم الخدمات الأساسية.

٣- المسئولون الأمريكيون، مدنيين وعسكريين، لعبوا دورا مهما فى إدارة فترة ما بعد الحرب، واستطاعت واشنطن أن تختار قيادات وطنية صديقة، وبالتالى أثرت فى رسم السياسات وإعادة بناء المؤسسات.

ولم تنجح الولايات المتحدة فى إنشاء نظم ديمقراطية مستقرة إلا فى ٤ حالات، هى : اليابان، ألمانيا الغربية، بنما فى ١٩٨٩، وجرينادا فى ١٩٨٣ . وفى الحالات الأخرى، فقد فشلت فى إرساء الديمقراطية، بل عادت إلى الحكم نظم ديكتاتورية شديدة البطش بعد خروج القوات الأمريكية.

وهناك أسباب متعددة للفشل فى محاولات بناء الدولة، وكثير منها خارج سيطرة الولايات المتحدة، ولكن هناك سببا يتكرر فى سيناريوهات الفشل، وهو التدخل المنفرد من جانب الولايات المتحدة. ففى ١٢ حالة من الحالات المذكورة، تدخلت الولايات المتحدة منفردة، وفى ١٠ من هذه الحالات، فشلت فى بناء دولة ديمقراطية.

مينكسين بى

من النصر إلى النجاح : سياسة ما بعد الحرب فى العراق

تقرير: مؤسسة كارنيجى بالاشتراك مع مجلة فورين بوليسى، ٢٠٠٣

انتصار اقتصادى، حتى لو تطلب ذلك الخضوع للهيمنة العسكرية الأمريكية. وبعد مضى خمس سنوات من الاحتلال، بدأت اليابان مرحلة الصعود الاقتصادى(٨). إلا أن الملاحظ فى الحالتين الألمانية واليابانية أن ظروف البيئة الدولية والإقليمية التى تمثلت فى بروز الخطر الشيوعى وتبلور الخلاف السوفيتى – الأمريكى، قد كان لها تأثيره الواضح على توفير البيئة الملائمة لتحقيق التطور الاقتصادى فى ألمانيا واليابان، وهو ما لا يتوافر فى الحالات الأخرى(٩).

سادسا- إن الجانب الثقافى كانت له مكانة واضحة فى أربع حالات عدا الحالتين المصرية والعراقية القديمة، أى أن الوزن النسبى للجانب الثقافى قد ازداد خلال حقبة ما بعد الحرب

العالمية الثانية وحتى الآن. ففى اليابان ووفقا لإحدى الدراسات الأمريكية، تمت مراجعة المناهج الدراسية، وحظر المدارس الدينية ومراجعة وسائل الإعلام والآداب والفنون وتوجيهها نحوالترويج للقيم السليمة. وتشير الدراسة إلى أن الجنرال "ماك آرثر" كانت له سلطة واسعة فى مجال السياسة التعليمية، هذا بالإضافة إلى أن التلاعب الذى تم من خلال وسائل الإعلام أعطى لجهود الإصلاح وإعادة البناء القدر الملائم من الشرعية(١٠). وفى ألمانيا، تم التركيز على إعادة تعليم الشعب الألمانى بحيث يصبح شعبا محبا للديمقراطية، وتم حظر إنشاء الجمعيات ذات التوجهات الأيديولوجية، وإصدار نشرات صحفية تعبر عن القيم الديمقراطية الغربية، كما تم إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، وإعادة كتابة الكتب الدراسية، بما يتفق مع الرؤية الغربية للمسئولية الجماعية للشعب الألمانى عن جرائم النازية(١١). وشهدت أفغانستان والعراق جهودا مماثلة بعد الغزو الأمريكى الأخير لهما(١٢).

سابعا- إن بعض الحالات قد شهدت إعدادا جيدا مسبقا وفقا لرؤية استراتيجية، وحالات أخرى افتقدت هذا الإعداد والرؤية لمرحلة إعادة البناء. النموذج اليابانى يقدم مثالا واضحا على الإعداد الجيد ذى الرؤية الاستراتيجية. فقد استندت السياسة الأمريكية فى اليابان، بعد احتلالها، إلى ما يمكن أن نسميه بإعلان مبادئ محدد، وهو إعلان "بوتسدام" الذى أوضح المهام التى يجب على سلطات الاحتلال الأمريكى القيام بها، وإلى برنامج عمل يحمل القرار رقم ١٥ / ١٣٨٠ JCS، الذى بين للجنرال "ماك آرثر" كيف يتجنب سياسة العقاب الجماعى، وكيف يستخدم سلطته لإقامة الجسور بين السلطة العسكرية الأمريكية والشعب والإمبراطور اليابانى(١٣). كما أن السياسة البريطانية الهادفة إلى إقامة الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى قامت على أسس واضحة أشارت إليها وثائق هذه الفترة، أهمها:

أ- إنشاء دولة عصرية ذات حدود وسلطة مركزية لفرض الأمن وجباية الضرائب، وحماية المصالح البريطانية من الداخل.

ب- سيطرة نخبة محلية حليفة تابعة على جهاز الدولة الوليدة.

جـ- قبول المنافسين الآخرين من الدول العظمى لهذا الأمر، وهو ما حققته بريطانيا عبر سلسلة من إعمال الأمر الواقع على الأرض والمفاوضات الدبلوماسية المكثفة(١٤).

ثامنا- كان لطبيعة التركيبة الاجتماعية فى المجتمعات التى شهدت محاولات إعادة بناء الدولة الوطنية، تأثيرها الواضح فى الإنجاز الذى تحقق فى هذا المجال، فقد تحقق إنجاز واضح فى الدول ذات المجتمعات الموحدة أو شبه الموحدة كاليابان وألمانيا ومصر، فى حين أن المجتمعات ذات الطبيعة التعددية العرقية والطائفية لم يتحقق بها الإنجاز بنفس القدر. الحالة العراقية، قديما وحديثا، والحالة الأفغانية تؤكدان هذه النتيجة، ففى أفغانستان، لم يتحقق التوازن بين الحكومة المركزية فى كابول والسلطات المحلية ممثلة فى حكام الأقاليم الذين يتعاملون مع الأقاليم التى يسيطرون عليها، باعتبارهم حكاما مستقلين لا يعيرون الاهتمام بالسلطة المركزية فى كابول ويرفضون الخضوع لها، بل إن أمراء الحرب ظلوا مسيطرين من الناحية الفعلية على الدولة(١٥)، ونفس الشىء قائم فى الواقع العراقى المعاصر.

تاسعا- هناك أوجه تشابه بين دوافع الاحتلال البريطانى لمصر وما تبع ذلك من جهود بريطانية لإعادة بناء الدولة المصرية ودوافع الاحتلال الأمريكى للعراق، حيث تدور الدوافع فى نطاق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لدولتى الاحتلال، إلا أن هناك اختلافا فى الأسلوب الذى اتبعته كلتا الدولتين. ففيما يتعلق ببريطانيا، تشير إحدى الدراسات إلى تركيز بريطانيا على الجانب الإدارى، وإلى اهتمامها بتنمية الموارد الزراعية للحصول على أكبر عائد ممكن، مع رفضها إعطاء الاهتمام الكافى للتعليم والصحة والعمل على صياغة الظروف السياسية التى تحقق مصالح الشعب البريطانى. ولتحقيق هذا الهدف، قامت الإدارة البريطانية باحتكار جميع السلطات فى البلاد(١٦). أما بالنسبة للولايات المتحدة، فهى تطرح برنامجا طموحا لإعادة بناء الدولة العراقية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، دون أن تتضح آليات تنفيذ هذا البرنامج بشكل محدد ومبرمج.

عاشرا- فى معظم الحالات محل الدراسة، نجد أن الدولة الرئيسية القائمة أو الراعية لعملية إعادة البناء تسعى إلى السيطرة على الجهاز الإدارى فى الدولة محل هذه العملية، من خلال تعيين خبراء ومستشارين فى جميع فروع الإدارة المركزية والمحلية. وبالرغم من خضوعهم نظريا للوزراء الوطنيين، إلا أنهم من الناحية العلمية هم السلطة التنفيذية الحقيقية فى البلاد، فلا يجرؤ أى مسئول وطنى على مخالفة توجيهاتهم، حدث هذا فى ألمانيا واليابان ومصر والعراق وأفغانستان(١٧).

حادى عشر- هناك تشابه واضح بين السياسة البريطانية فى العراق بعد الحرب العالمية الأولى والسياسة الأمريكية الحالية فى العراق، فكلتا السياستين تروج لفكرة أن المقاومة الوطنية تعوق الشعب العراقى عن بناء دولته الجديدة، وكلتا السياستين تقوم على إقامة سلطة عراقية تكون محلا للغضب الشعبى بدلا من دولة الاحتلال، كما أنهما تشتركان فى جعل التهديدات الإقليمية للعراق تمثل أحد العوامل الدافعة والضاغطة لاستمرار بقاء قوات الاحتلال، إلا أن الاختلاف يتضح فى أسلوب التعامل مع الثروة العراقية. ففى حين استخدمت بريطانيا أسلوب الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية العراقية فى مواجهة شركات النفط لإعطاء الدولة الجديدة مجالا لتحصيل إيرادات كافية لكى تعين وتدفع ما يترتب عليها من واجبات مالية تجاه بريطانيا(١٨)، فإن الولايات المتحدة اتبعت سياسة النهب الاستعمارى التقليدية بصورة واضحة وغير مسبوقة.

ثانى عشر- ازدياد دور الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات المعنية بالإغاثة الإنسانية بشكل واضح فى الحالتين المعاصرتين بالعراق وأفغانستان، إما لإضفاء الشرعية أو

للمساعدة فى تقديم الخدمات. كما يبرز فى هذا الصدد مطالبة الولايات المتحدة حلفاءها بتقديم المساعدات المالية اللازمة لإعادة الاعمار فى البلدين. والملاحظ هو محدودية تأثير هذه المساعدات، حتى كتابة هذه السطور، خاصة أن الدول المانحة تشترط توافر الأمن والاستقرار كى تقوم بتقديم ما وعدت به، وهو شرط يبدو شبه مستحيل التحقق فى ظل الأوضاع والظروف القائمة فى هذين البلدين(١٩).

ثالث عشر- بالرغم من ازدياد دور الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة فى كل من العراق وأفغانستان بعد الغزو الأمريكى الأخير لكلا البلدين، فإن النتائج التى تحققت كانت محدودة، هذا بالإضافة إلى أن الدور الذى قامت به الأمم المتحدة فى حالات أخرى كالصومال ورواندا وكوسوفو وغيرها كان محدود التأثير، الأمر الذى يثير التساؤل حول الأسباب التى أدت إلى هذه النتيجة، بالرغم من اختلاف الظروف الموضوعية المحيطة بعمل الأمم المتحدة فى كل حالة من الحالات التى تدخلت فيها وكيفية تفعيل دور الأمم المتحدة فى مثل هذه الحالات، خاصة أنها يمكن أن تمثل إطارا للتوافق بين الأطراف المعنية، يمكن أن يساعد فى عملية إعادة البناء المنشودة.

من خلال العرض المتقدم، يمكن القول إن الحالتين اللتين تمثلان النجاح فى إعادة بناء الدولة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وهما الحالتان الألمانية واليابانية، قد توافرت لهما بعض الشروط التى لم تتوافر بالنسبة للتجربتين الأفغانية والعراقية. ولعل أبرز هذه الشروط وجود قدر ملائم من القبول الداخلى بالخضوع لإرادة دولة أو دول الاحتلال، فقد حدث هذا القدر من القبول فى الحالة الألمانية تحت ضغوط شديدة من جانب دول الاحتلال على الشعب الألمانى، وفى ظل توافق بين دول الاحتلال والأطراف المحيطة بألمانيا على ذلك، ومن ثم لم يكن هناك مفر من القبول الداخلى الألمانى بالخضوع، وتحقق هذا القدر من القبول الداخلى فى اليابان، من خلال سحق القوة العسكرية اليابانية وتوافق الأطراف الإقليمية على ذلك، بالإضافة إلى الدور الذى لعبه الإمبراطور ووسائل الإعلام للترويج لهذا القبول. فى الحالتين الأفغانية والعراقية، لم يتوافر - حتى كتابة هذه السطور - هذا القدر من القبول الداخلى أو التوافق الإقليمى أو التوافق بين القوى الدولية الفاعلة بشأن مستقبل الأوضاع فى كل من العراق وأفغانستان. من ناحية أخرى، فإن هناك اختلافا واضحا بين التركيبة الخاصة بالمجتمعين الأفغانى والعراقى من جانب، وكل من المجتمعين اليابانى والألمانى من جانب آخر، الأمر الذى أدى إلى زيادة العوامل المحددة لجهود بناء الدولة الوطنية فى كل من العراق وأفغانستان، كما برزت فى نطاق الحالتين العراقية والأفغانية بعض العوامل التى لم تبرز فى الحالتين الألمانية واليابانية، وأهم هذه العوامل تأثير الضغوط الداخلية على سياسة دولة الاحتلال، فالضغوط الأمريكية الداخلية، مع استمرار المقاومة العراقية، والكشف عن الأخطاء الأمريكية فى العراق على سبيل المثال أوجدا ضغوطا على السياسة الأمريكية فى العراق، خاصة أن هذه السياسة لم يتوافر لها التأييد الدولى أو الإقليمى بالقدر المطلوب، لان بعض جوانب هذه السياسة قد أثارت مخاوف أطراف إقليمية ودولية من النتائج المترتبة عليها بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية.

من ناحية أخرى، تبرز خطورة بعض النتائج التى لم يتوقعها الجانب الأمريكى أو لم يعطها الاهتمام الكافى لسياسته فى العراق، وأبرز هذه النتائج هى ازدياد ثقل الدور الإيرانى فى العراق بصورة غير مسبوقة، وتحقيق إيران مكاسب استراتيجية مهمة من جراء الأوضاع القائمة فى العراق والناتجة عن السياسة الأمريكية فى العراق، وامتداد تأثيرات هذه الأوضاع إلى الدول الصديقة للولايات المتحدة فى منطقة الخليج، ومن ثم فهذه النتائج سوف يكون لها تأثير واضح فى مستقبل الدولة العراقية، وفى السياسة الأمريكية فى هذا البلد، خاصة فيما يتعلق بإعادة بناء الدولة الوطنية فى العراق. والملاحظ أن هناك العديد من الكتابات الصادرة عن مراكز البحوث الأمريكية، ذات التأثير المعروف فى عملية صنع السياسات والقرارات الأمريكية، قد اشتملت على نقد واضح للسياسة الأمريكية فى العراق(٢٠)، وبعض هذه الدراسات قدمت مقترحات لعلاج الخلل والسلبيات الناتجة عن هذه السياسة بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ولمستقبل الدولة العراقية، الأمر الذى يفتح الباب أمام إمكانية تبنى الإدارة الأمريكية سياسة جديدة فى العراق.

- بناء الدولة الوطنية فى العراق :

يمكن القول إن هناك عدة بدائل فى سياق بناء الدولة الوطنية فى العراق، وأهم هذه البدائل ما يلى:

١- تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دويلات :

هناك العديد من المعطيات التى ترجح هذا البديل، أبرزها الوضع القائم فى شمال العراق، حيث اكتملت مقومات بناء الدولة الكردية. وهناك الجهود التى تبذلها بعض القيادات العراقية الشيعية من أجل إقامة منطقة للحكم الذاتى فى الجنوب وبعض ألوية وسط العراق، وهى جهود تلقى دعما إيرنيا واضحا كشفت عنه العديد من التقارير الصادرة عن الأوضاع فى العراق. هذا بالإضافة إلى التحالف الشيعى - الكردى لإقصاء السنة وتجاهل مطالبهم وفرض سياسة الأمر الواقع عليهم، بحيث لا يبقى إلا إقامة دولة سنية فى المثلث السنى، ستكون أضعف هذه الدول من حيث الموارد والامكانات.

هذا البديل يراود بعض الساسة فى الإدارة الأمريكية، خاصة أنه قد تم الأخذ به من قبل فى ألمانيا، وإن كان فى ظل ظروف إقليمية ودولية مختلفة، ذلك أن المخاوف الخاصة بسيطرة إيران على الدولة الشيعية العراقية الجديدة، تجعل المحصلة النهائية لغزو الولايات المتحدة للعراق هى تحقيق السيطرة والهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج، بالإضافة إلى المخاوف التركية من

قيام دولة الأكراد المستقلة فى شمال العراق، ومخاوف أطراف إقليمية أخرى من هذا التقسيم وتداعياته السلبية على الأوضاع الداخلية بها، كل هذه العوامل تمثل معوقات أمام تحقق هذا البديل، وإن كانت قد لا تمنع تحققه اذا ما توافرت الظروف الموضوعية له. ومن ثم يثور التساؤل فى حالة وقوع التقسيم عن نوعية الجهود اللازمة لإعادة بناء الدولة فى الدويلات الجديدة.

٢- الدولة الفيدرالية العلمانية :

وهو البديل الذى روجت له الولايات المتحدة منذ وقوع الاحتلال، إلا أن السياسات التى اتبعت، ومتطلبات الأعمال العسكرية لمواجهة المقاومة العراقية لقوات الاحتلال قد أدتا إلى إيجاد مناخ غير ملائم لتحقق هذا البديل، خاصة مع الأخذ بالمعايير الطائفية فى إقامة المؤسسات السياسية فى العراق، وهو ما يتعارض مع إقامة هذا النموذج. هذا بالإضافة إلى التأييد الأمريكى للمطالب الكردية، على وجه الخصوص، والتى تؤدى إلى إضعاف الحكومة الاتحادية المركزية فى حالة قيام هذه الدولة. من ناحية أخرى، فان القوى السياسية العراقية التى نالت الدعم والمساندة الأمريكية اعتمدت على العامل الدينى الطائفى فى اكتساب عناصر قوتها السياسية، يؤكد هذا اعتماد هذه القوى فى الانتخابات على تأييد المرجعية الدينية الشيعية فى العراق. ومن ثم، من الصعب تصور أن تدعم هذه القوى بناء الدولة الفيدرالية العلمانية فى ظل الواقع السياسى القائم فى العراق، فحتى لو فرضت الإدارة الأمريكية هذا النموذج، فانه سيظل نموذجا ضعيفا هشا غير قابل للاستمرار.

٣- الدولة الإسلامية التى تقوم على مبدأ ولاية الفقيه:

ويقوم هذا البديل على أساس إمكانية سيطرة القوى الشيعية سيطرة تامة على مقدرات الأمور فى الدولة العراقية، وسعى بعض هذه القوى إلى إقامة نموذج دولة "ولاية الفقيه" على غرار الدولة الإيرانية، ولو فى المناطق ذات الأغلبية الشيعية والمناطق التى تستطيع فرض سيطرتها عليها. هذا البديل يواجه بالعديد من المعوقات، أبرزها وجود خلافات حادة بين القوى الشيعية ذاتها حول مبدأ ولاية الفقيه، الأمر الذى قد تسفر عنه صراعات عنيفة قد تصل إلى حد المواجهة المسلحة بين هذه القوى. كذلك، فإن هذا البديل يثير مخاوف الطوائف والعرقيات الأخرى التى يتكون منها الشعب العراقى، وقد يقود إلى حرب أهلية فى هذا البلد، تمتد آثارها إلى باقى دول المنطقة، الأمر الذى يؤثر فى المصالح الأمريكية الحساسة بها، وإن كان من الممكن أن نفترض أن الولايات المتحدة قد ترى فى إشعال فتيل هذه الحرب الأهلية ما يخفف من الضغوط التى تتعرض لها قواتها العسكرية فى العراق، بل وقد توفر هذه الحرب الأهلية المبررات الموضوعية لاستمرار الاحتلال الأمريكى للعراق لحفظ الأمن، ولو على المستوى النظرى، وتحقيق التسوية بين الأطراف المتحاربة بعد استنزاف عناصر قوتها.

٤- وضع العراق تحت الوصاية الدولية:

يمكن أن نتصور إمكانية لجوء الإدارة الأمريكية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن بوضع العراق تحت الوصاية الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مع إعلان انسحاب رسمى للقوات الأمريكية واستبدال القوات الأمريكية بقوات دولية تحمل علم الأمم المتحدة، وإنشاء مجلس للوصاية، يتولى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن فى شأن العراق. وهذا البديل يواجه بصعوبات، أبرزها أنه يعنى إقرار الولايات المتحدة رسميا بفشل سياستها فى العراق، وإقرارها بأهمية الأمم المتحدة، التى حرصت على إضعافها وتهميشها من قبل عندما قامت بغزو العراق، متجاهلة القرارات الدولية المعارضة لهذا الغزو. كذلك فقد لا يلقى هذا البديل القدر المطلوب من القبول من جانب بعض القوى السياسية العراقية، التى استشعرت قوتها لدرجة أنها صارت تشعر بأنها قد اقتربت من إقامة الدولة العراقية الملائمة لتطلعاتها ورؤاها.

ويبقى أخيرا القول بإمكانية استمرار حالة الفوضى العراقية فى الأمد المنظور، فى ظل نظرية "الفوضى البناءة" التى تروج لها الإدارة الأمريكية، والتى تعبر فى حقيقة الأمر عن عمق أزمة السياسة الأمريكية فى العراق وفى المنطقة العربية.

الهوامش :

١- د. جمال عبد الجواد، المنهج الأوروبى فى التعامل الفعال مع مشكلات ما بعد الحرب الباردة، فى د. عماد جاد (محرر)، الاتحاد الأوروبى من التعاون الاقتصادى إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١ ، ص١٢٢.

٢- روبرت ى. روتبرج، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٧، مارس ٢٠٠٣، ص٥٠-٥٨.

٣- د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٥٢٣ - ص٥٢٦.

٤- المرجع السابق، ص٥٢٠ - ص٥٢٢.

٥- انظر عرضا مفصلا لتفكيك عناصر قوة الدولة العراقية فى: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

6- RAY SALVATORE JENNINGS, THE ROAD AHEAD; PEACE WORKS NO49., WASHINGTON,DC, UNITED STATES INSTITUTE, 1ST PUBLISHED APRIL 2003, PP:15-18.

٧- أميرة محمد عبد الحليم، أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو٢٠٠٤، ص١٨٤.

٨- د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٥٢٢.

٩- المرجع السابق.

10- RAY SALVATORE, OP.CIT, P.P:16-17.

١١- د.محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٥٢٣.

١٢- تعددت التقارير الأمريكية حول السياسة الأمريكية التعليمية والتثقيفية فى أفغانستان والعراق، انظر على سبيل المثال:

- CQ RESEARCHER, VOL 13. No. 26., JULY 25, 2003, P.P:625-648.

13- RAY SALVATORE, OP.CIT, P.P:15.

١٤- غسان سلامة، المجتمع والدولة فى المشرق العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص٣٤-٣٥.

١٥- أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص١٨٣.

١٦- د.نزيه نصيف الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص٥١.

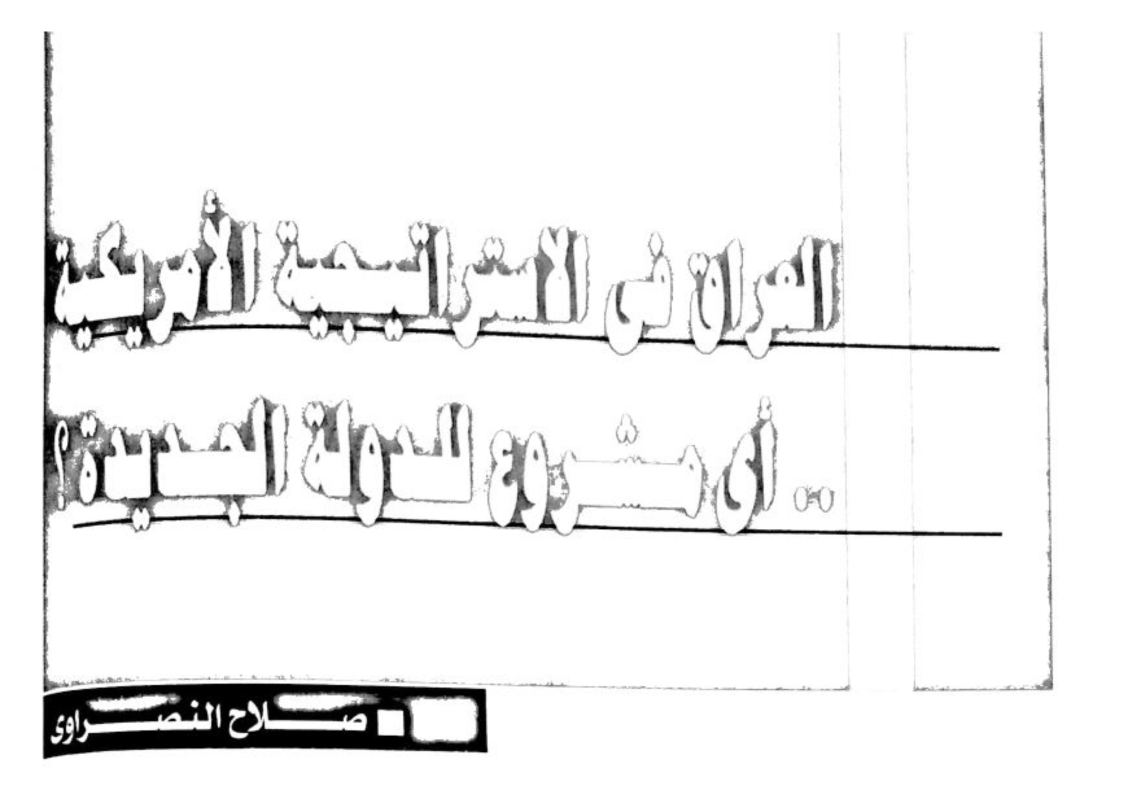
١٧- المرجع السابق.

١٨- غسان سلامة، مرجع سابق، ص٣٤.

١٩- أميرة محمد عبدالحليم، مصدر سابق، ص١٨٤.

٢٠- حول أهم الدراسات الأمريكية التى نشرت بالنسبة لتقييم السياسة الأمريكية فى العراق، انظر قراءة تحليلية نقدية فى السيد يسين، الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٤، ص١٠٠-١٤٤.





تزخر الأدبيات الأمريكية بالكثير من مديح الذات بشأن تجربة إعادة بناء الدول التى احتلتها قوات أمريكية فى فترات ما، حتى إن القادة الامريكيين يغزلون الكثير من الأساطير حول النجاحات التى حققوها فى إعادة بناء الأمم التى حرروها من طغاتها ومن أنظمة فاشية كانت تتحكم بمصائرها.

وعادة ما يشير هؤلاء الى اليابان وألمانيا اللتين احتلتهما القوات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارهما مثالين ناصعين على قدرة الولايات المتحدة على مساعدة الشعوب على البدء من جديد عبر اكتشاف نهج طريق للتقدم، وإعادة بناء دولهم ومجتمعاتهم ضمن اختياراتهم الخاصة.

ومهما يكن حكم التاريخ على هاتين التجربتين وما آلتا إليه الآن، فإن التجربة الأمريكية لإعادة بناء الدولة فى العراق تطرح الكثير من الأسئلة بشأن التقييم الذى ينبغى أن يمنح لها فى ضوء ما آل إليه الاحتلال من عنف مستمر وتعثر للعملية السياسية فى ظل قيادة عاجزة وتدمير للبنى التحتية وفساد متفاقم وانهيار لمنظومات القيم الاجتماعية التى أدت جميعها إلى عراق متجمد يقف فوق مفترق طرق، وتحلق فوق سمائه غيوم داكنة تحمل نذرا مخيفة.

غير أنه وبالرغم من كل الاخفاقات التى تمنى بها الولايات المتحدة فى العراق، فإن قواعد التحليل المنطقى تؤكد انه لا يزال من المبكر وضع التقييم النهائى للمشروع الأمريكى فى العراق، وذلك بانتظار ما سوف تسفر عنه نهائيا العملية السياسية الجارية فى البلاد من تدوين لدستور دائم تمت ولادته بعملية قيصرية صعبة، ثم عرضه على الاستفتاء العام فى أواسط اكتوبر ٢٠٠٥، ثم إجراء الانتخابات العامة وفقا له فى أواسط ديسمبر من العام نفسه لانتخاب حكومة دائمة.

ومع ذلك، فإن تجربة الاحتلال الأمريكى فى العراق تحتاج إلى المزيد من الدراسة والاهتمام، ليس بالطريقة الفجة التى يرى فيها الأمريكيون أنفسهم كبناة لنموذج ديمقراطى فى عموم منطقة الشرق الأوسط، وليس أيضا بسلوكية العداء الفج للمشروع الوطنى الديمقراطى العراقى الذى يحاول أن يكسر قيود الاحتلال ويعيد بناء الدولة المدمرة، بل على ضوء حقائق كثيرة، خاصة تلك التى قادت بالنتيجة إلى هذه المغامرة الأمريكية فى العراق وما يمكن أن تئول إليه.

أولا - العراق فى التفكير الأمريكى :

يعود الاهتمام الامريكى بالعراق الى فترة مبكرة نسبيا، وبالذات الى أوائل القرن الماضى الذى شهد صراعا شديدا بين القوى الدولية الرئيسية للهيمنة على منطقة الشرق الاوسط، خاصة على منابع بترولها الغنية، فى الوقت الذى كانت فيه الامبراطورية العثمانية المسيطرة على المنطقة تترنح بفعل عوامل داخلية وخارجية شديدة. فقد دخلت الولايات المتحدة انذاك فى صراع ضار مع بريطانيا وفرنسا، القوتين الاستعماريتين اللتين تقاسمتا ارث الدولة العثمانية فى المنطقة، خاصة فى الحصول على امتيازات حقول البترول، حيث اصرت الولايات المتحدة على اتباع سياسة الباب المفتوح بشأن استغلال منابع الطاقة، ونبذ منح أية امتيازات احتكارية لشركات البلدين. وتشير سلسلة رسائل متبادلة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية الى رفض الولايات المتحدة لاتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠ بين بريطانيا وفرنسا اللتين تقاسمتا بموجبها الامتيازات البترولية، باعتبار ذلك انتهاكا لمعاهدة فرساى للسلام التى وقعت بعد الحرب العالمية الاولى ولمبدأ حرية التجارة الذى دافعت عنه الولايات المتحدة بقوة. وكان نتيجة ذلك ان كسبت الولايات المتحدة جولة مهمة فى واحد من أهم الصراعات التى دارت على البترول شراسة فى العصر الحديث، حيث حصلت الشركات الامريكية على حصة مساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية فى الامتيازات، الأمر الذى أوجد لها موطئ قدم فى العراق أصبح مرتكزا أساسيا فى سياستها تجاه هذا البلد لعقود عديدة لاحقة.

(*) كاتب عراقى .

وعلى الرغم من أن بريطانيا ظلت، خلال العقود الأربعة اللاحقة، القوة الاستعمارية التى تحكمت فى العراق من خلال علاقات التبعية والموالاة التى حاكتها مع نظام الحكم الملكى الذى نصبته عليه آنذاك، إلا أن الولايات المتحدة، التى شهد منتصف القرن الماضى وبعد انتصارها فى الحرب العالمية الثانية بزوغ نجمها كقوة عظمى، بدأت تلعب دورا متصاعدا فى العراق، باعتباره بلدا محوريا فى استراتيجيات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى ومحاربة الشيوعية. ولعل أبرز الأدوار التى لعبتها الولايات المتحدة فى العراق هى تلك التى تلت الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالنظام الملكى فى يوليو ١٩٥٨، والذى عادته بشدة من منطلق مخاوفها من أن يتحول العراق إلى بؤرة نفوذ سوفيتى فى المنطقة. وكان من تلك الادوار مؤازرتها بل وتخطيطها للانقلاب الذى أطاح بالنظام الوطنى بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، الذى جاء لأول مرة بحزب البعث إلى السلطة فى فبراير ١٩٦٣ بعد محاولات فاشلة عديدة، من بينها محاولة لاغتيال قاسم عام ١٩٥٩ شارك فيها صدام حسين فى أول ظهور له على الساحة السياسية العراقية.

وكان الدور الذى لعبته الدبلوماسية الأمريكية بقيادة هنرى كيسنجر فى توقيع اتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوى عام ١٩٧٥، والتى أنقذت النظام البعثى من الانهيار تحت ضربات التمرد الكردى، أكبر دليل على الأهمية التى توليها الولايات المتحدة للدور الذى يلعبه حزب البعث فى استراتيجية الغرب المعادية للشيوعية فى المنطقة. ولقد أدت اتفاقية الجزائر، من بين أمور أخرى، إلى تعاظم الدور الإيرانى فى منطقة الخليج العربى كشرطى يعمل بالوكالة عن الولايات المتحدة الامريكية، حيث لعب شاه إيران بعدها دورا كبيرا فى القضاء على الحركات اليسارية فى منطقة الخليج، خاصة فى ظفار (سلطنة عمان) التى كانت تشكل مع النظام الماركسى فى اليمن الجنوبى آنذاك قاعدة أمامية للنفوذ السوفيتى فى المنطقة. ولم يكن القضاء على تلك البؤرة المعادية للغرب ممكنا دون الدور الذى لعبه النظام البعثى فى العراق، المدعوم أمريكيا.

وتجدد هذا الدعم لنظام صدام أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ بأشكال سياسية وعسكرية ومخابراتية بسبب رغبة مشتركة لدى الطرفين فى التصدى للثورة الإسلامية فى إيران، وهو الأمر الذى ساعد نظام صدام على تفادى الهزيمة والسقوط فى الحرب قبل أن تتغير قواعد اللعبة بسبب انتهاء الحرب الباردة بعد السقوط المدوى للمعسكر الشيوعى، وبدء تفكيك الاتحاد السوفيتى، مما أدى إلى بروز القطب الأمريكى الواحد الذى أربك صدام وأفقد نظامه دوره الوظيفى مثلما أفقده القدرة على إدراك المتغيرات الجديدة على الساحة العالمية، مما أدى به فى النهاية الى ولوج مغامرة غزو الكويت عام ١٩٩٠، وبدء صدامه مع أمريكا.

وفى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، تنازع القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين رأيان، فمنهم من دعا أو أيد ضمنا استمرار الحملة البرية على العراق والوصول بها الى بغداد لإسقاط صدام، بينما احتج الرأى الثانى، وهو الذى انتصر، بأن هدف الحرب، كما حددتها قرارت الشرعية الدولية واتفاق التحالف الدولى، هو تحرير الكويت وليس إسقاط النظام العراقى. ومهما تكن دوافع الطرف الأول، فإن الأحداث اللاحقة أثبتت أن قرار ترك صدام كان من الأخطاء الاستراتيجية الكبرى التى اقترفتها الولايات المتحدة، خاصة أن الظروف الداخلية كانت مهيأة تماما لمثل ذلك العمل. ما بقى راسخا فى وعى العراقيين منذ ذلك الوقت عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، هو دعوة الرئيس جورج بوش الأب لهم للخروج على صدام وإسقاطه، ثم التراجع سريعا عن ذلك بعد أن هبّوا فى انتفاضة شعبية واسعة النطاق فى ربيع عام ١٩٩١، وهو ما كلفهم أكثر من خمسين ألف ضحية. تلى ذلك الاصرار على استمرار الحصار الاقتصادى الذى كلفهم هذه المرة ربما اكثر من مليون انسان خلال ثلاثة عشر عاما من فرضه، خلاف المعاناة الانسانية التى تجرعوها بسبب ذلك.

ثانيا - الأهداف الأمريكية فى العراق :

تكشف هذه النبذة التاريخية عن أن الاهتمام الأمريكى بالعراق ارتبط بالبترول، يلى ذلك إبعاد العراق عن الخضوع للمد الشيوعى فى مرحلة الحرب الباردة، ومن ثم منع العراق من أن يتحول الى خطر على الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة فى المنطقة مثل إسرائيل وايران تحت حكم الشاه والمملكة العربية السعودية وباقى بلدان الخليج العربى. ما يعنيه هذا أيضا هو أن تعامل امريكا مع الأنظمة التى تعاقبت على العراق ظل لعقود طويلة محكوما بحدود سياسة "الاحتواء" المرتكزة على استراتيجية صيانة المصالح الامريكية والنفوذ الامريكى فى المنطقة، قبل أن تتغير الاحوال وتفيق على طموحات لا حدود لها لرئيس عراقى أراد أن يناطحها على مصالحها تلك، ويشاركها نفوذها فى المنطقة.

على هذه الخلفية، جرت حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣، أو حرب تحرير العراق، كما تحب أن تصفها الإدارة الأمريكية. غير أن العامل الأكثر أهمية الذى ساهم فى الاسراع فى شنها كان الهجمات التى أوقعها تنظيم القاعدة فى نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى وقت شهد تحولا جذريا فى السياسة الخارجية، دشنه تولى الرئيس جورج بوش الابن السلطة مصحوبا بالمحافظين الجدد الذين بشروا، حتى قبل توليهم الأمور بقرن أمريكى جديد يلوح فوق العالم وبسياسة ذات أجندة متشددة تجاه صدام ترمى إلى إحداث قطيعة نهائية مع سياسة الاحتواء الناعمة التى تبنتها إدارة الرئيس بيل كلينتون تجاه نظامه فى السنوات الثمانى التى سبقتهم. لقد وضعت هذه الأجندة نظام صدام، شأنه شأن أسامة بن لادن وطالبان، على قمة الأهداف التى أخذت إدارة الرئيس بوش على عاتقها تدميرها ضمن الحملة الدولية لمحاربة الارهاب التى شنتها منفردة، وفى إطار حرب استباقية دون انتظار لإجماع عالمى أو شرعية دولية.

ولكن ما هى الاسباب التى دفعت إدارة الرئيس بوش إلى شن الحرب على العراق، وبالتالى ما هى الاهداف المتوخاة من ذلك؟ وهل تم تحقيقها فى ظل الثمن الباهظ الذى يدفعه العراقيون والأمريكيون معا حتى الآن؟ فى خطابه الذى أعلن فيه بدء العمليات العسكرية يوم ١٩ مارس ٢٠٠٣، وضع الرئيس بوش ثلاثة أهداف للحرب هى: نزع سلاح صدام، وجعل العالم أكثر أمنا، وتحرير الشعب العراقى. الأسباب المتعلقة بالهدفين الأول والثانى اللذين ارتبطا بقضيتى أسلحة الدمار الشامل والعلاقة بين نظام صدام وتنظيم القاعدة، أصبحت موضع شك فى وقت مبكر بسبب عدم توفير الإدارة الأمريكية براهين قوية عليهما. وسواء أكانت بحوزة صدام تلك الأسلحة أم أنه تخلص منها قبل الحرب بوقت طويل،

"كيف نكمل الطريق فى العراق"

■ إن أى استراتيجية - أمريكية كانت أو عراقية - لإعادة بناء الدولة وتحقيق الأمن فى العراق لا يمكن أن تصمد إذا انقسم العراق عرقيا أو دينيا، وإذا استمر الفشل فى تحقيق التقدم على المستوى الاقتصادى، وتحقيق أمن الأفراد فى حياتهم اليومية، ولا يمكن أن تصمد أمام أخطاء مثل تشكيل حكومة لا تمثل كل الأطراف، أو محاولة إبعاد جميع العناصر الدينية والحكومية التى يشتبه فى صلتها بحزب البعث. إن العراق لا يمكن أن يصمد إلا إذا توافر لدى العراقيين أنفسهم رؤية واضحة للمستقبل الذى يريدونه، لا أن نقدم لهم رؤية أجنبية لهذا المستقبل.

■ لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لمتطلبات إعادة بناء الدولة فى العراق، ولم تكن على استعداد لأن تأخذ على عاتقها الالتزامات الضرورية لهذه العملية، حتى اضطرتها الظروف والتطورات على الأرض إلى ذلك. وقد وضح تماما أن الولايات المتحدة لم تكن تملك الكفاءات المطلوبة، ولا الهياكل التى تنسق بين المؤسسات المختلفة، ولا التجربة التى تؤهلها لذلك.

■ لقد اتسم أداء الهيئة الأمريكية للمعونات ووزارة الدفاع بالفشل الذريع فى تخطيط وتطبيق وتقدير كل أبعاد عملية توصيل المعونة للعراق، وفشلت فى تقدير المشاكل الضخمة التى ترتبت على الاعتماد الزائد على مقاولين من الولايات المتحدة والخارج. إن الولايات المتحدة فى العراق لم تعان مشاكل فى التنسيق، لقد أصبح واضحا أنها تعانى مشكلة أساسية فى الكفاءة.

انتونى كوردسمان

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، يونيو ٢٠٠٥

تقسيم السلطة فى العراق

■ يجب على الولايات المتحدة أن تشارك بشكل فعال فى تشجيع الحوار بين العراقيين حول الدستور، وأن تستمر فى تدريب قوات الأمن العراقية، حتى لا يتسبب العنف المتصاعد فى تقويض العملية السياسية، بالاضافة إلى الاسهام فى إعادة الإعمار الاقتصادى وتوفير فرص عمل. إن الانسحاب المتعجل من العراق سوف يشكل كارثة، ويشعل فتيل النزاع. إن الفشل فى العراق قد تكون له تداعيات عالية، وتراجع الولايات المتحدة سوف يشجع المتطرفين فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى.

■ كيف نعرف "النجاح" فى العراق؟ من المهم أن نكون واقعيين، فإن لم نستطع أن نصنع ديمقراطية ليبرالية فى العراق، فيجب أن يكون هدفنا خلق بيئة مستقرة وآمنة، لكى تستطيع الديمقراطية أن تنتعش. هناك حاجة لبقاء القوات الأمريكية وقوات التحالف، حتى يتم إقرار الدستور الجديد، فحيث إن القوات العراقية ليست بالقوة التى تمكنها من مواجهة التمرد المسلح، فوجود القوات الأمريكية هو الضمان الوحيد لاستمرار العملية السياسية فى أمان نسبى. وبالرغم من أن قادة العراق الجدد يرغبون فى إنهاء الاحتلال ورحيل القوات الأمريكية، فإنهم يتفهمون ضرورة وجودهم، حتى تصل القوات العراقية إلى درجة من القوة تمكنها من هزيمة المتمردين.

■ عندما يتم إقرار الدستور، وتعود السيادة إلى الشعب العراقى، فعلى الولايات المتحدة التشاور مع الحكومة العراقية للتوصل إلى وضع جديد للقوات الأمريكية وجدول لانسحابها.

ديفيد ل. فيلبس

مجلس الشئون الخارجية، أبريل، ٢٠٠٥

الآن يأتى الجزء الصعب

■ إن تجربتنا فى العراق تثبت مرة أخرى أن الولايات المتحدة تستهين بصفة دورية بالمشاكل المتعلقة بالنواحى غير العسكرية فى تدخلاتها الخارجية، وتضع أهدافا مبالغا فيها دون توفير الامكانيات اللازمة لتحقيقها. لقد استغرق إعداد العملية العسكرية فى العراق أكثر من عام، ووصل إلى درجة عالية من التفصيل، بينما تجاهلت خطط ما بعد الحرب خطوطا عريضة فى الخريطة السياسية العراقية، ودروسا واضحة من تدخلات سابقة، مثل الحاجة الملحة والسريعة لإنشاء قوة شرطة قادرة على حفظ النظام. لقد وضعت الخطة الأمريكية على أساس أنه من السهولة إزالة الحكومة العراقية دون أثر سلبى فى إدارة البلاد، وأن الشعب العراقى سوف يستقبل الولايات المتحدة بالترحاب، وهذا التفكير اعتمد على التمنى أكثر مما اعتمد على فهم الواقع.

■ إن مرحلة ما بعد الحرب هى التى ستكون الفيصل بين النجاح وإعادة التجربة الأفغانية فى الثمانينيات، حيث نجح الاحتلال الروسى عسكريا، ولكن الهزيمة السياسية التى تلت ذلك كانت لها عواقب وخيمة.

■ إن احتلال وإعادة بناء العراق سوف يؤثران فى علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربى، وربما العالم الإسلامى كله، لعدة عقود قادمة، مثلما تأثرت، بشكل جذرى، مكانة الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وأوروبا وآسيا بعد تدخلها عسكريا فى هذه المناطق.

جيسيكا تكمان ماثيوز - رئيس مؤسسة كارنيجى

من النصر إلى النجاح: سياسة ما بعد الحرب فى العراق، تقرير مؤسسة كارنيجى بالاشتراك مع مجلة فورين بوليسى، ٢٠٠٣

الامبراطورية تفقد الذاكرة

فى محاولتها توطيد ديمقراطية القرن الحادى والعشرين فى الشرق الأوسط، نجحت إدارة الرئيس بوش فى العودة بالمنطقة - والولايات المتحدة أيضا - لأحلك أيام مطلع القرن الماضى. لقد فشل مسئولو هذه الإدارة فشلا ذريعا فى فهم منطقة الشرق الأوسط وتاريخها، ونظروا إلى العراق تحت حكم صدام بنفس الطريقة التى نظر بها الأمريكيون من قبل إلى أهالى الفلبين تحت حكم الإسبان أو أهالى المكسيك تحت حكم الديكتاتور هويرتى، كضحايا للاستبداد الذين سوف يرحبون بالقوات الغازية الأمريكية التى سوف تحررهم من الظلم.

لقد أنكر الرئيس بوش أن الولايات المتحدة يمكنها أن تتصرف كقوة امبراطورية. ورغم اعتراف مثقفى المحافظين الجدد بأن الولايات المتحدة فى مهمة امبراطورية، فإنهم أصروا على أن الامبراطورية يمكن أن تكون الأداة لولادة نظام حكم قوى ديمقراطى. ولكن إذا نظرنا إلى الفلبين فى ١٩٠٠ وجنوب فيتنام فى ١٩٦١ أو إلى العراق اليوم، فلن نجد أن الإمبريالية قد أدت إلى ولادة الديمقراطية، ولكنها أدت إلى الحرب، وبشراسة تنفى تمسك الولايات المتحدة بمبادىء المسيحية أو الديمقراطية.

لم تكن ممارسات التعذيب فى سجن أبو غريب جديدة على القوات الأمريكية، فقد كانت هذه الممارسات شائعة فى الفلبين منذ قرن من الزمان. إن العقلية الامبراطورية كثيرا ما تنظر إلى الشعوب التى ترغب فى نقل الحضارة والديمقراطية إليها على أنها أقل منها إنسانية، مما يؤدى إلى ظهور مثل هذه الممارسات غير الإنسانية. لقد استعمل البريطانيون الغاز السام فى العراق قبل أن يفكر صدام حسين فى ذلك بعشرات السنين.

وبينما تنتشر الفوضى والعنف فى العراق، فإن بعض مفكرى المحافظين الجدد قد ألقوا باللوم على إدارة بوش، لأنها لم توفر القوات اللازمة لإجبار الشعب العراقى على الاستسلام، وهم بذلك يعترفون بأن تحليلاتهم بأن العراقيين كانوا مرحبين بالتدخل الأجنبى كانت خاطئة.

إن اسلوب الوجود العسكرى الثقيل لم ينجح فى الفلبين، حيث تمتعت القوات الأمريكية بتفوق عسكرى كبير على أعدائها، ولا فى فيتنام فى الستينيات من القرن الماضى. ولكن حتى إذا افترضنا أن قوة عسكرية، مكونة من ٢٥٠ ألف جندى، كانت قادرة على إنهاء التمرد، فيما سموه بالمثلث السنى أو فى الجنوب، فهل كان ذلك سيغير شيئا من التفاعلات بين الامبراطورية والقومية، بين الغازى والشعب الذى تم غزوه؟ أم سيجعل حقائق السيطرة الأمريكية أكثر وضوحا لكل عراقى؟ وبالتالى، فإنها لن تنجح إلا فى تأجيل التعبير عن الرفض لكل ما هو أمريكى، كما حدث فى إيران فى الخمسينيات من القرن الماضى.

من المرجح أن يتعلم جورج بوش والمحافظون الجدد فى القرن الحادى والعشرين الدرس نفسه الذى تعلمه من قبل ثيودور روزفلت، ودرو ويلسون فى أوائل القرن العشرين. عندما تتصرف الولايات المتحدة منفردة، فإن قدرتها على السيطرة والتغيير تظل قاصرة، كما يوضح الفشل فى العراق وعودة ظهور طالبان فى أفغانستان. عندما تخرج الولايات المتحدة وحدها بحثا عن وحوش لتدمرها، فمن الممكن أن تصبح هى بنفسها وحشا.

جون ب. جوديس

مجلة فورين بوليسى

عدد يوليو/أغسطس ٢٠٠٤

كما يُعتقد، وبغض النظر عن وجود أدلة قاطعة على انغماس نظامه فى نشاطات إرهابية بالارتباط مع بن لادن أم لا، فإن المشكلة هى أنه لا العراق ولا العالم أصبحا أكثر أمنا نتيجة للحرب، بل ربما كان العكس هو الصحيح، حيث أصبح العراق أكبر بؤرة إرهاب فى العالم، وانتشرت بفضل ذلك العمليات الإرهابية فى بقع أخرى من المعمورة وتهدد بالانتشار فى اماكن اخرى.

ويبقى الهدف الثالث، وهو تغيير النظام وإحلال نظام ديمقراطى تعددى منتخب بدلا عنه، وهو ما سماه الرئيس بوش تحرير العراقيين، وما يتبعه من اعادة بناء دولتهم المدمرة وإعادة الاستقرار اليها. فهل تحقق ذلك فعلا؟ وان كان الجواب بالنفى فأين الخطأ أو الاخطاء التى ارتكبتها الادارة الأمريكية والتى أثارت الشكوك سواء فى نواياها أو فى قدرتها على تحقيق ذلك الهدف. من المتفق عليه أن تغيير الأنظمة، حتى المنبوذة منها بالطرق العسكرية، هى عملية مثيرة للجدل الى حد كبير، ذلك أنها تتعارض مع مبدأ السيادة ومبادئ أخرى فى القانون الدولى، كما أنها ليست محببة من قبل الشعوب التى تجرى باسمها حتى وإن كانت الطريق الوحيد لخلاصها من نير الطغيان. ومع ذلك ومع المعارضة التى أبدتها بعض الدول للخطوة الأمريكية، إلا أنه يمكن القول بشكل عام إن نوعا من الشرعية الدولية قد توافر للحرب وأهدافها، كما أن عدم المقاومة الذى أبداه العراقيون للقوات الغازية فى الحرب قد منحها على الأقل نوعا من الترحيب الحذر من شعب كان يريد التخلص من حاكم مستبد بأى ثمن. والسؤال المطروح هنا :هل بددت الولايات المتحدة هذا التأييد الضمنى لها أو حتى فرصة الشك التى أعطيت لها من قبل العراقيين ومن المجتمع الدولى وأخفقت فى استثماره لمصلحة إعادة بناء عراق ديمقراطى تعددى برلمانى وفيدرالى موحد كما أعلنت؟ وإن كان الأمر كذلك، فلماذا؟

بداية، هناك أربعة اعتبارات أساسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فى عمليات إعادة بناء الدول فى ظروف زوالها بطريقة عنيفة. أولا: لابد من وجود عملية سياسية لإعادة بناء الدولة على أسس من الشرعية وبدرجة كبيرة من الإجماع الوطنى. ثانيا: لا يمكن إنجاح هذه العملية دون وجود أمن واستقرار مما يستدعى بناء قوة عسكرية وأمنية وطنية تأخذ على عاتقها هذه المهمة. ثالثا: لابد من وجود عملية لإعادة بناء الاقتصاد وإعادة هيكلته بما يضمن إشباع الحاجات وإيضا توفير درجة من الرفاهية، إضافة الى اعادة بناء البنى الأساسية التحتية التى دمرت، إما بسبب الحرب أو أعمال العنف التى رافقتها أو تبعتها. ورابعا: لابد من أن يصاحب كل ذلك عملية إعادة البناء الاجتماعى والنفسى وتوفير مناخ موات من الثقافة السياسية الجديدة.

ومن غير الواضح حتى الآن أن الولايات المتحدة نجحت فى جهودها فى إنجاز الاعتبارات السابقة أو حتى فى أى منها مما يثير المزيد من الشكوك حول المشروع الأمريكى.

ثالثا - لماذا يتعثر المشروع الأمريكى فى العراق؟

هناك أسباب كثيرة تقف وراء التعثر الامريكى فى العراق، لكن ربما كان الاستعجال فى اتخاذ قرار الحرب دون تمهيد وتخطيط دقيق أهم هذه الأسباب، بمعنى آخر، فإن غياب الاستراتيجية الفعالة لفترة ما بعد الحرب، يعد السبب الرئيسى لما تواجهه الولايات المتحدة من معضلات فى إدارة احتلالها للعراق وفى المعوقات التى تواجه بناء عراق جديد، وهى معضلات لابد أن تترك بصماتها على المشروع برمته على المدى البعيد. فاليوم ينشغل منتقدو الادارة الامريكية فى اتهامها بأنها لم تخطط جيدا لليوم التالى للحرب وتعد له عدته، سواء من قوات كافية لإدارة الأمن أو رسم استراتيجيات التحول وإعادة البناء، وكل ما من شأنه أن يضفى على الاحتلال طابعا إيجابيا. غير أن الأخطر من ذلك هو أن الجوانب غير العسكرية من عملية الغزو تمت بناء على معلومات مبتورة أو مفبركة، جاءت نتيجة نقص شديد أو انعدام المعلومات الاستخبارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الدقيقة عن العراق لدى الاجهزة الأمريكية. انعدام المعلومات الصحيحة كان يعنى بالتأكيد استحالة اتخاذ القرار الصحيح، ويعنى تحول الأمر برمته إلى مجرد تكهنات واجتهادات شخصية وموضوع خصب لخيال الخبراء أو المستشارين الذين يوصون بالقرار.

فمثلا، اعترض العديد من الخبراء العسكريين على فكرة تحقيق النصر بأقل عدد ممكن من القوات، والتى تبناها وزير الدفاع دونالد رامسفليد ومساعدوه المدنيون فى البنتاجون، باعتبارها ممكنة لكسب الحرب ولكنها غير قادرة على إنجاز نصر نهائى فى بلد باتساع العراق جغرافيا، والتحديات الامنية التى سيشكلها الوضع فيه بعد انتهاء الاعمال العسكرية. كان هناك أكثر من ١٢٠ معسكرا للجيش العراقى ضمن قواطع ستة فيالق عسكرية، إضافة الى أن القواعد الجوية ومعسكرات الحرس الجمهورى المنتشرة فى طول البلاد وعرضها تركت لتنهب إثر الحرب لأن الجيش الأمريكى لم يكن لديه العدد الكافى من الأفراد لحراسة هذه المواقع بأسلحتها ومعداتها وذخيرتها التى تركها الجيش العراقى المنهار نتيجة ذلك، تم نهب هذه الأسلحة من مختلف الجماعات، والتى تحول الكثير منها بعد ذلك الى أيدى العناصر التى قاومت الوجود الامريكى. وحتى بعد عام من نهاية العمليات العسكرية، وكما تظهر وثائق رسمية للجيش الامريكى حصل عليها معهد الأبحاث فى جامعة جورج واشنطن بموجب القانون المختص بحق النشر، فإن الثقة كانت سائدة لدى القادة العسكريين فى قدرتهم على إحكام السيطرة على العراق بمساحته التى تبلغ ٤٣٧ ألف كيلو متر مربع ونفوسه البالغة حوالى ٢٧ مليون نسمة بعدد الجنود الذين شاركوا فى الحرب الذين قدر عددهم بـ ١١٦ ألفا رغم أن أعمال العنف كانت قد أخذت طابعا منظما يهدد بتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان مما يهدد بتقويض العملية السياسية والوجود الأمريكى نفسه.

لم يكن كسب الحرب عسكريا هو المشكلة، فنظام صدام وجيشه كانا أضعف بكثير من أن يصمدا أمام الآلة العسكرية الأمريكية الجبارة، لكن المشكلة تكمن فى تلك النظرة الاستشراقية الاستعلائية التى تعامل بها صناع القرار الامريكى ومهندسو الحرب مع العراق، باعتباره مجرد مكان على خريطة الشرق الأوسط دون اهتمام كاف بدراسة وضعه السياسى والاجتماعى والتاريخى المعقد. كان المهم هو تحقيق النصر بالوصول إلى بغداد وإسقاط نظام صدام بأى ثمن، وحتى أوراق العمل، التى أعدتها مجموعات بحثية مشتركة على عجل فى الفترة التى سبقت الحرب، رميت فى سلال المهملات بعد الغزو، وأصبح القرار بشأن صياغة مستقبل العراق وشعبه بأيدى دبلوماسيين وخبراء، عمل أكثرهم بنظام العقود الوقتية أو الدوام الجزئى.

ولعل السبب الثانى يكمن فى الانفراد بقرار الحرب دون

مشاورات وتنسيق وتعاون مسبق مع الأطراف الاقليمية والدولية. ربما تكون الولايات المتحدة قد كسبت تأييد بعض الدول التى شاركتها فى التحالف الذى قادته فى الحرب، وربما أيدت دول أخرى ضمنا شن الحرب أو غضت الطرف عنها خشية انتقام واشنطن، وربما حصلت على بعض الشرعية من خلال قرارات مجلس الامن، وربما قد تكون رممت علاقاتها مع الدول التى ناوأتها فى البداية، إلا أن الاحتلال بقى فى عيون الكثيرين من الدول والشعوب مفتقدا المصداقية والشرعية السياسية والأخلاقية، وهو الأمر الذى فاقم من مشكلاتها فى اضعاف ودحر المقاومة التى بقيت تحظى لأسباب عاطفية تارة وموضوعية تارة أخرى بتأييد وتعاطف كبيرين خارج العراق.

الجانب الآخر فى هذا الموضوع هو الحسابات الضيقة وسوء التقدير اللذان تميزت بهما السياسة الامريكية التى تجاهلت الإمكانيات الهائلة التى تتمتع بها دول الجوار فى التأثير فى الوضع العراقى لأسباب جغرافية وسياسية وتاريخية، وبسبب الامتدادات المذهبية والعرقية والعشائرية لهذه الدول داخل العراق. لقد كان من المحتم أن تؤدى التحولات التى سيطلقها تغيير نظام صدام إلى تغيرات أساسية، خاصة فى الخريطة الجيوبوليتيكية المذهبية والعرقية فى عموم المنطقة، لكننا لم نجد أية إشارات إلى أن هذه القضية طرحت على طاولة البحث مع دول الجوار، أو أن واشنطن سعت إلى التفاهم مع هذه الدول حول مستقبل صلاتها بالوضع العراقى الجديد. لقد تجاهلت الولايات المتحدة مصالح هذه الدول أولا ثم استخفت بقدراتها على التدخل بالشكل الذى يمكنه إحباط عملية التغيير المنشودة، خاصة أن المشروع الامريكى جرى على أساس أنه بداية للتغيير الديمقراطى فى المنطقة وفق ما سمته بمشروع الشرق الأوسط الموسع.

وحتى عندما سعت الولايات المتحدة للحصول على تعاون هذه الدول، سواء من خلال سلسلة اجتماعات وزراء خارجيتها وداخليتها أو من خلال مؤتمرى شرم الشيخ فى نوفمبر عام ٢٠٠٤ وبروكسل فى يوليو ٢٠٠٥، فإن الاتجاه السائد كان هو السعى للحصول على الدعم الذى يمكن توظيفه داخليا إزاء المعارضة المتزايدة لإدارة بوش وسياستها فى العراق، وليس على أساس تحقيق تعاون وتنسيق نزيه وحقيقى. ومن المشكوك فيه أن تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق الاستقرار وإعادة الامن الى العراق والنجاح فى إعادة بنائه ما لم تتبن استراتيجية شاملة فى دمج دول المنطقة فى عملية، هدفها إنجاح المشروع العراقى. استراتيجية عناصرها الاساسية هى السلام، والأمن، والاستقرار، واحترام السيادة ووحدة الأراضى الإقليمية، وفهم طبيعة مجتمعاتها المعقدة والشائكة، وتشجيعها على تطوير ذاتها سياسيا، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومن غير ذلك، فمن المشكوك فيه ان تجد الولايات المتحدة مخرجا من المأزق العراقى.

سبب ثالث لتعثر المشروع الامريكى فى العراق، وهو يتعلق بسوء إدارة الاحتلال وللفترة الانتقالية بشكل عام، أى مجمل السياسات والآليات التى استخدمت فى عملية نقل السلطة، والتى عبرت عنها سلسلة من المواقف والقرارات التى اتخذتها سلطة الاحتلال التى كانت نتاج مزيج من الجهل بالواقع العراقى المعقد، والعشوائية والغطرسة والانفرادية والاستعجال. لقد حولت تلك السياسات العراق إلى مجرد مختبر لتجارب المقترحات والاجتهادات المتباينة والمتنازعة التى تعبر عنها مراكز صنع القرار المختلفة داخل الإدارة الامريكية وداخل سلطة التحالف المؤقتة التى ادارت الاحتلال على الارض. فلم يكن واضحا منذ البداية كيف ستنتقل السلطة فى العراق بعد الحرب؟ وإلى من ستئول؟ هل سيبقى العراق تحت حكم الاحتلال العسكرى المباشر مثلا ام ستنتقل السلطة الى حكومة عراقية انتقالية او مؤقتة؟ هل ستتم صياغة دستور دائم تجرى بموجبه انتخابات لاختيار حكومة تتسلم السلطة وتستعيد السيادة أم تؤجل عملية صياغة الدستور لما بعد الانتخابات؟ وحتى فى ظل غياب أو عدم وضوح الاتجاه، اتخذ القادة الامريكان قرارات خطيرة مثل حل الجيش والاجهزة الأمنية، واجتثاث حزب البعث بل وتفكيك بنية الدولة العراقية دون استعدادات كافية ودون بدائل حقيقية، ودون النظر حتى فى المخاطر التى سيشكلها ذلك، نتيجة حالة الفراغ السياسى والأمنى الذى خلفته عملية تطبيق تلك القرارات.

ربما كانت قرارات تفكيك البنى العسكرية والأمنية والحزبية للنظام البعثى صائبة من حيث المبدأ، على اعتبار أن عراقا جديدا ديمقراطيا وتعدديا لا يمكن أن ينهض على ركام أدوات سلطوية فاشية قديمة. لكن الخطأ الأكبر الذى ارتكبته الادارة الامريكية بهذا الصدد كان الاستهانة بقوة البعثيين وإمكاناتهم التنظيمية والتسليحية والمادية واستعدادهم الشرس للقتال فى قضية وجودية بالنسبة لهم، خاصة فى المناطق العربية السنية، حيث تمتزج الدوافع للمقاومة بين ما هو عرقى ومذهبى وسياسى، وبين ما هو ذاتى نفعى. لقد تم التراجع جزئيا عن تطبيق هذه القرارات، خاصة على يد حكومة إياد علاوى الانتقالية، وتم استيعاب الكثير من الكوادر البعثية فى الجيش الجديد وفى القوات الأمنية وفى الأجهزة الحكومية وفى السلك الدبلوماسى، وكل ذلك على أسس قائمة على العلاقات الشخصية والارتباطات العائلية أو العشائرية أو على الصفقات المنفردة. ولم يقتصر الامر على ذلك، بل إن دبلوماسيين وقادة عسكريين أمريكيين اجروا اتصالات، وربما تفاوضوا أيضا مع المقاومة البعثية فى سبيل التوصل الى تفاهمات معهم من وراء أظهر القيادات العراقية الرافضة لذلك. وعلى الرغم أن مثل هذا الأمر جرى أيضا مع النازيين الألمان والقوميين اليابانيين، الذين خاضت أمريكا الحرب لهزيمتهم فى الحرب العالمية الثانية، حيث جرى استيعاب الكثير منهم فى النظامين الجديدين اللذين أقامهما الاحتلال الامريكى، إلا أن ظروف العراق والاصطفافات المذهبية/السياسية القائمة تصعب من عملية قبول الاكراد والشيعة، ضحايا الممارسات البعثية، بمثل هذا الأمر دون اشتراطات وضمانات كافية تكفل عدم العودة للوضع السابق.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الاحتلال الامريكى فى إدارة الفترة الانتقالية هو الإطار الذى جرت فيه العملية السياسية والآليات التى تمت بموجبها، والجماعات والنخب السياسية التى دفعت بها الى الواجهة لتولى السلطة، حيث تم كل ذلك باسم التغيير والتحول الديمقراطى فى الوقت الذى كانت الوقائع فيه على الأرض تكشف عن حقيقة ان التطورات الجارية كانت فيه تحفر مسارا مغايرا تماما لنهج إقامة عراق حديث تقدمى ومتطور وديمقراطى وهو الهدف الذى نادت به الإدارة الامريكية كهدف للتغيير. ما جرى خلال هذه الفترة هو أن ما سمى بسلطة التحالف المؤقتة، أى المسئولين الأمريكيين الذين كانوا يقودونها، ظلت تدير العملية مما يدعى بالمنطقة الخضراء المعزولة دون أى صلة لها مع العراقيين

الاخرين، واقتصار ذلك على الفئات والجماعات السياسية المقربة منها، والتى استأثرت ليس فقط بطرح أجنداتها دون معارضة أو حتى نقاش شعبى حقيقى، بل استغلت نفوذها المدعوم بسلطة الاحتلال فى الحصول على مزايا مادية وسياسية على حساب التيار العام فى المجتمع الذى لم يتسن له تنظيم نفسه وطرح أفكاره.

وتحت تأثير الضغوطات التى شكلها تصاعد موجات العنف والهجمات على القوات الأمريكية واستمرار الانهيار الأمنى وتزايد حدة الانتقادات للوجود الأمريكى، سواء فى الداخل أو فى الخارج، استعجلت ادارة الاحتلال بإقامة انتخابات بهدف اختيار برلمان يقوم بكتابة دستور جديد، والاستعداد للانتقال للمرحلة الدائمة دون العمل أولا على خلق قاعدة اجتماعية وسياسية عريضة، وإنشاء الآليات اللازمة لإنتاج النموذج الديمقراطى فى بلد كانت مشكلته الأساسية أنه يفتقد التقاليد والثقافة الديمقراطية مثلما يفتقد مؤسسات المجتمع المدنى القوية والمعبرة عن قواعد اجتماعية وسياسية عريضة. كانت سياسة الهروب الأمريكية تفترض ان الانتخابات ستؤدى الى تدعيم العملية السياسية وتمهيد الطريق الى المصالحة الوطنية، وبالتالى الى انهاء العنف، بينما كان الواقع يسير باتجاه مغاير، هو أن عملية سياسية غير ناضجة وغير مكتملة العناصر ستؤدى ليس فقط إلى تفاقم العنف، بل تفتح الأبواب أمام احتمالات انهيار العملية السياسية ووصولها الى طريق مسدود أو تحقيقها نتائج آنية على حساب حل دائم وشامل لمشكلات إعادة بناء عراق موحد وديمقراطى وتعددى وفيدرالى كما هو مطروح.

كانت نتيجة ذلك أن الجماعات السياسية العراقية، التى جاءت من الخارج متحالفة مع الاحتلال، والتى كانت الوحيدة المنظمة آنذاك بسبب تدمير نظام صدام حسين المنظم للمعارضة السياسية الداخلية، هى التى تصدرت العملية السياسية فى الفترة الانتقالية، بل وأمسكت بزمام الأمور بقوة الأمر الواقع المدعوم أمريكيا، الأمر الذى أتاح لها الفوز فى الانتخابات التى جربت فى ٣٠ يناير ٢٠٠٥، ممهدة الطريق لنفسها لكتابة دستور على مقاسها وللاستيلاء على السلطة فى المرحلة الدائمة. ومن المؤكد انه لم يكن امرا اعتباطيا أن تغلب على هذه الجماعات التوجهات القومية والدينية والطائفية، إذ إن مسار العملية السياسية التى تبناها الاحتلال، هو ما عبر عنه جوهر المشروع الأمريكى، كان منذ البداية واضحا فى تشجيعه اقامة كيان عراقى جديد قائم على أساس اللامركزية بإعادة دمج المكونات الفسيفسائية للمجتمع العراقى فى الدولة الوطنية التى سيعاد بناؤها وفق قواعد جديدة لتقاسم السلطة والثروة، تأخذ بعين الأعتبار موازين القوة العددية لمكونات الشعب العراقى من الاديان والطوائف والقوميات ومصالحها المتباينة.

غير أن المقاومة المسلحة الشرسة، التى أبدتها الأقلية السنية العربية التى شعرت بأنها خسرت الثروة والسلطة بسقوط نظام صدام بعد أن تمتعت بها طيلة عمر الدولة العراقية الحديثة وما افصحت عنه المفاوضات الشاقة بشأن صياغة الدستور بين الشيعة والسنة والاكراد من مساومات وتسويات، أثبت أن الأمر قد ينطوى على خطورة كبيرة بأن يتحول المشروع فى النهاية إلى مشروع للتفكيك والتقسيم والانفصال فى ظل التركيز الشديد على الولاءات الفئوية الضيقة، ودعمها على حساب الهوية الوطنية الجامعة وفى ظل غياب طبقة سياسية واجتماعية وطنية معبرة عن تلك الهوية تم اقصاؤها أو تهميشها. ان بعض الخطر فى ذلك يعود أيضا الى ضيق الأفق الذى تبديه الجماعات الدينية والقومية، وإلى الاتجاهات الشمولية التى تحملها وتمارسها بعض هذه الجماعات، وهو خطر سينال من صدقية المشروع الأمريكى، سواء حكمت هذه الجماعات فى ظل عراق موحد أو تولت السلطة فى كيانات مستقلة.

من المؤكد أن هناك وجهات نظر ومواقف متعددة ومتباينة بشأن المشروع الامريكى فى العراق، سواء كان عراقيا أو أمريكيا أو دوليا، تتراوح بين التأييد والرفض والتحفظ. لكن على الرغم مما يبدو واضحا من حالة التعثر التى يمر بها المشروع للاعتبارات التى مر ذكر البعض الاساسى منها، إلا أنه من المبكر إصدار الحكم النهائى عليه. فالمشروع هو جزء من استراتيجية كونية تبنتها إدارة الرئيس بوش الابن مع الحرب التى تشنها أمريكا على الإرهاب الدولى، مما يعنى أن نجاح أو إخفاق هذه الاستراتيجية سيتعلق بالنتائج التى سيفرزها المشروع العراقى. إن فشل أمريكا فى العراق وانسحابها منه قبل أن يستطيع العراق الوقوف على قدميه، حتى ولو تم تجميله باستراتيجيات خروج مرنة لحفظ ماء الوجه، ستكون له تبعات كبرى، ليس على الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل على العراق بالدرجة الأولى وعلى المنطقة والعالم. فإدارة الرئيس بوش وضعت لنفسها هدفا معلنا فى العراق، هو إعادة بنائه على أسس تحقق الحرية والديمقراطية لشعبه، وتقديمه كمثال ناجح لدول المنطقة وشعوبها، وأى فشل فى إنجاز المشروع سيوجه لطمة قوية لهيبة أمريكا ونفوذها ومصالحها فى العالم كله. من المؤكد أنها ستلحق بها ضررا كبيرا على المديين القصير والمتوسط.

رابعا - مستقبل المشروع الأمريكى فى العراق :

هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الوجود الامريكى فى العراق، وبالتالى لمستقبل المشروع ذاته.

يفترض **السيناريو الأول** انهيار العملية السياسية الحالية المخطط ان تنتهى بكتابة الدستور والتصديق عليه فى استفتاء يجرى فى الخامس عشر من أكتوبر ٢٠٠٥ لأى سبب من الأسباب، أو وصولها إلى طريق مسدود بشكل قد يؤدى إلى ازدياد حدة العنف وتدهور حالة الامن وتطور الأمور باتجاه الحرب الأهلية، مما يحتم على الولايات المتحدة التفكير الجدى فى إعداد خطط خروج تعتمد على الانسحاب التدريجى. وبالتأكيد فسيعتبر هذا السيناريو كارثيا بسبب الآثار المأساوية التى سيتركها على العراق، إذ من المحتم أنه سيخلق فراغا أمنيا هو المقدمة المنطقية للحرب الأهلية والتقسيم. أما آثاره على الولايات المتحدة فستكون شديدة الوطأة على المستويين الداخلى والخارجى، مهما سيحاول القادة الامريكيون تغليف قرارهم بذلك بعبارات طنانة. لن تخسر الولايات المتحدة مشروعها فى العراق فقط، بل من المحتم أن تخسر كل مشاريعها فى المنطقة، وستتعرض مصالحها للأضرار والخطر إلى حد سيكون من الصعب على أى أمريكى أن يمشى فى شوارع مدن المنطقة دون خطر يتعرض له، ناهيك عن المصالح الامريكية التى ستواجه مخاطر جديدة ومتصاعدة. كما ستخسر الولايات المتحدة حربها على الارهاب وستصاب الأمة الأمريكية بأعراض الهزيمة لن تكون هناك فرصة لمقارنتها بالأعراض الفيتنامية. هذا السيناريو غير مرجح على الأقل فى الوقت الراهن، على افتراض

أنه ليس بمقدور الولايات المتحدة تحمل مثل هذه التكلفة الباهظة فى سمعتها وهيبتها ومصالحها لما سيبدو مجرد مغامرة استعمارية غبية وليس مشروعا تغييريا.

السيناريو الثانى يفترض استمرار الولايات المتحدة فى جهودها لدعم العملية السياسية الحالية على أساس التوصل إلى تسويات وترضيات شكلية وغير دائمة، وبالحدود الدنيا، وبغض النظر عما ستئول إليه فى المستقبل، ولكن بالقدر الذى يتيح لها الادعاء بنجاح المهمة التى أخذت على عاتقها إنجازها، ومن ثم البدء بسحب قواتها فى العراق. يفترض هذا السيناريو، وهو سيناريو حفظ ماء الوجه أيضا، عجز الإدارة الأمريكية عن تنفيذ مشروعها، وإقناع العراقيين به، واستمرار أعمال العنف والمقاومة الموجهة للقوات الامريكية وتصاعد عدد الخسائر البشرية فى صفوفها، وتعاظم التكلفة المادية وازدياد المعارضة داخل الولايات المتحدة ذاتها، خاصة مع اقتراب الحملة الانتخابية الرئاسية القادمة. هذا السيناريو ممكن وفق ترتيبات قد تلجأ اليها الإدارة الأمريكية، ربما من خلال اللجوء والاستعانة بجهات اقليمية ودولية كالدول العربية والدول الأوروبية وروسيا واليابان وأيضا الأمم المتحدة التى سيناط بها مهمات حفظ السلام، حتى الوصول إلى صيغ أخرى للتسوية. قد لا يبدو الامر عندئذ هزيمة للولايات المتحدة، ولكنه سينطوى على احتمالات مفتوحة بالنسبة للعراق الذى سيكون نهبة لتدخلات خارجية لاتقل سوءا عن الاحتلال الامريكى نفسه.

أما **السيناريو الثالث**، فيفترض نجاح العملية السياسية الجارية فى اتفاق وطنى يحصل على اجماع كل فئات وأطياف المجتمع العراقى على مشروع حقيقى وواقعى، يرسخ كيانا موحدا تعدديا وديمقراطيا من خلال مساعدة أمريكية فى التغلب على العقبات التى تواجه استكمال العملية السياسية، واستمرار الجهود الأمريكية فى المساعدة على بسط الأمن والبدء ببرنامج إعادة بناء اقتصادى، وإعادة الاعمار وتقديم العون باعادة البناء الاجتماعى والثقافى للعراق كطريقة وحيدة لإقناع جميع فئات وأطياف المجتمع العراقى بجدوى المشروع. يتطلب ذلك أولا أن تقدم الولايات المتحدة للعراقيين صفقة متكاملة سياسية واقتصادية وأمنية مع توضيح نياتها بشأن وجودها فى العراق، ومن ضمن ذلك جدول زمنى محدد. ويتطلب هذا الأمر تغييرا شاملا فى قواعد اللعبة، وفى موازين القوى السياسية التى ساعد الاحتلال على ايجادها، وتشجيع قوى الاعتدال من التيار الوطنى العام الذى يمكن أن يشكل قاسما مشتركا بين الطوائف والجماعات العرقية والدينية فى المشاركة فى الحياة السياسية. يتطلب الامر ايضا المساعدة على اعادة الاعتبار للطبقة الوسطى ودورها الاقتصادى والاجتماعى، ودعم ثقافة الاجماع والتسامح والتكيف التى تتميز بها بهدف مساعدتها على ممارسة العمل السياسى الهادف لبلورة مواقف سياسية واجتماعية على اساس الهوية الوطنية، بدلا من القوى المتخندقة وراء الاجندات الدينية والقومية الضيقة. ولا يمكن ان تكتمل هذه الصفقة دون التوصل الى اتفاق مع دول الجوار، سواء بالترغيب او الترهيب، للحد من تدخلاتها فى الشئون العراقية، وترك العراقيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم. هذا السيناريو صعب التحقق فى ظل الظروف العراقية والاقليمية الحالية، فهو سيناريو ممتد زمنيا لفترة طويلة، ويتطلب أولا حدوث نوع من الاجماع العراقى عليه من خلال اقتناع العراقيين لسبب أو لآخر بجدوى أو بضرورة استمرار الوجود الأمريكى فى الوقت الحالى ويتطلب حدوث تغييرات فى مواقف دول الجوار المؤثرة فى الوضع العراقى، ثم يتطلب استعدادا أمريكيا لمواصلة تحمل تكاليف الاحتلال البشرية والمادية والسياسية لفترة طويلة، مع وجود إجماع أو تأييد واسع داخل الولايات المتحدة للاستمرار فى الوجود فى العراق.

لن تكون قرارات الولايات المتحدة بخصوص خياراتها فى العراق سهلة بأى حال من الأحوال، فلم يعد الأمر مقتصرا على المصالح البترولية وتأمين السيطرة على امداداتها فى ظل ظروف دولية تنافسية شديدة، كما لم يعد الأمر يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة فقط أو بتأمين مصالح إسرائيل وسلامتها ومستقبلها، وهى الأهداف الحيوية الأخرى للسياسة الأمريكية فى المنطقة. بل أصبح العراق الآن القاعدة العسكرية والسياسية الأمامية التى تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية العالمية فى مكافحة الارهاب، العدو الأول لأمريكا خلال العقود القادمة. وسواء كان الأمر هو القضاء على الارهاب واستئصاله أمنيا وعسكريا فى المنطقة أو بحر المنابع الثقافية والفكرية المغذية له، فإن العراق أصبح هو المكان الذى تراهن عليه هذه الاستراتيجية الأمريكية للنجاح.

لذلك، وبغض النظر عن الأهداف الأمريكية أو استراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة، ولأسباب عراقية وعربية ودولية عملية وواقعية محضة، فلا ينبغى المراهنة على الفشل الأمريكى باعتباره الحل الأمثل لشكلة العراق ومشاكل المنطقة، اذ ربما يكون العكس صحيحا ايضا.

عراقيا، ومهما تكن الأخطاء التى ارتكبها الاحتلال الأمريكى فى العراق، فإن على العراقيين أن يتعاملوا مع الوجه الايجابى للتطور الحاصل بواقع زوال الديكتاتورية، على اعتبار أن نافذة من الأمل قد فتحت أمامهم لإعادة استكشاف أنفسهم، واكتشاف طرق جديدة للحياة والتفكير والنهوض. عليهم أن يطوروا مشروعهم الخاص فى التغيير، مشروعا يمكنهم من بلوغ هدفهم الوطنى الذى كثيرا ما راوغهم منذ تأسيس دولتهم الحديثة، وينالون به احترام العالم وتعاطفه. هذا ما فعله الالمان واليابانيون الذين أعادوا بناء بلديهما المدمرين، متعالين على كل الجراح، التى تركتها الحرب فى أجسادهم أو التى حفرها الاحتلال الأمريكى فى أرواحهم ووجدانهم.

أما عربيا، فبغض النظر عن المواقف تجاه الولايات المتحدة أو سياستها فى المنطقة التى من المؤكد أنها تنطوى على تاريخ طويل من الظلم والتحيز، وبغض النظر أيضا عن السياسات الخاطئة التى انتهجتها فى العراق، فلا يبدو مفيدا الرهان على الفشل الأمريكى فى العراق فى إنقاذ المنطقة من مشكلاتها وأزماتها المستعصية. وأى موقف تجاه الوجود الأمريكى فى العراق يجب ألا يكون مبنيا على التشفى، أو أن ينطلق من انفعالات صارخة بقدر ما ينطلق من رؤية سياسية واقعية ومستقبلية، ليس للعراق فحسب بل لعموم المنطقة.

ومثلما هو الأمر عراقيا وعربيا، فإن على العالم كله أن يعى أن السياسة الصائبة الوحيدة فى العراق هى تلك التى تسعى إلى تحويل المشروع الأمريكى المشوش والمرتبك الى مشروع عراقى ناجح للتغيير. لقد وعدت إدارة الرئيس بوش بألا تترك العراق إلا بلدا ديمقراطيا تعدديا موحدا، ويجب عدم السماح لها بأن تتنصل من هذا العهد مهما تكن حججها فى ذلك.





د. أكرم الحكيم

تسود الكثير من الكتابات السياسية المعاصرة عن العراق (ازدادت بعد غزو الكويت بدرجة كبيرة)، نظرات وآراء ومصطلحات تخلق الانطباع بأن مشكلة العراق الجوهرية، تتمثل فى الصراع الطائفى أو مشكلة تسلط أقلية سنية على أغلبية شيعية، أو مشكلة التمدد الشيعى الإيرانى على حساب الكيان السياسى العراقى وعلى حساب الأمن القومى العربى ... الخ.

وبخلاف ما يتوقعه الكثيرون، لم تكن التنظيمات الإسلامية (فضلا عن التنظيمات القومية والسياسية) فى الوسط الشيعى أو الوسط السنى فى العراق البادئة باستخدام تلك المصطلحات والآراء والتنظيرات بل ولا تزال أغلب التنظيمات العراقية المعارضة، إن لم نقل كلها، ترفض اعتمادها والانطلاق منها فى خطابها السياسى العام وفى تحديد برامجها وأهدافها وسياساتها.

ولا يتنافى هذا التشخيص بالطبع مع قيام شخصيات عراقية دينية أو وطنية، وخلال حقب سياسية مختلفة، بالمطالبة بإنصاف الشيعة العراقيين وإيقاف سياسات الاضطهاد الطائفى تجاههم، لأنهم جميعا كانوا يعتبرون السلطة (وليس السنة) هى المسئولة عن هذا الاضطهاد ولأسباب سياسية وليست مذهبية.

مخططو السياسة الغربية تعاملوا مع قضايا العراق من خلال المعيار الطائفى، فحينما صمموا مشروعهم السياسى للعراق قبل أكثر من ثلاثة أرباع القرن، سعوا إلى تكريس أسس وركائز الصراع الطائفى والتمييز الطائفى لا حبا أو تفضيلا لطائفة أو أقلية على طائفة أخرى وإنما لإنجاح استراتيجية تؤدى إلى تفريق أبناء الشعب الواحد، وتكريس الصراعات الجانبية على حساب الصراع الرئيسى، والمحافظة على نظام الأقلية المذعورة دوما من أغلبية الشعب، والمحتاجة دوما للدعم الخارجى.

إضافة إلى تشخيصهم المبكر لعناصر قوة الشيعة (من قبيل مؤسسة المرجعية الدينية، والشعائر الحسينية، ودور المراقد المقدسة، ومفهوم التقليد والارتباط بالمرجع ... الخ).

وقد اعتمدت الأنظمة الحاكمة، التى تعاقبت على الحكم فى بغداد وأغلبها كانت منسجمة مع السياسات الغربية، أسس المشروع السياسى الغربى نفسها، من حيث الاهتمام بالمعايير الطائفية فى بناء نظام الحكم وفى وضع الأهداف والسياسات التفضيلية، واستخدمت المصطلحات والمقولات الطائفية (خاصة فى حالة نظام صدام حسين) فى تعليماتها السرية الخاصة لقواعدها أو عند تصديها للنهوض الشعبى فى الداخل، كما حصل فى التعامل مع الانتفاضة الشعبية فى بداية التسعينيات.

هيئات ومنظمات دولية اعتمدت أيضا المعيار الطائفى فى توصيفها للأزمة فى العراق، لاحظوا مثلا لغة التقارير السياسية الغربية قديما وحديثا عن العراق، حيث دائما تؤكد (على عبارة المعارضة الشيعية للحكم السُنى) علما بأن المعارضة لم تكن مذهبية.

وهناك خلط عام عن عدم معرفة أو عن قصد سياسى بين عدة أمور مهمة، هى :

١- الصراعات والمنافسات المذهبية، وهذه لا تختص بها الشيعة والسنة فقط، سواء فى العراق أو غير العراق، فهناك صراعات بروتستانتية وكاثوليكية، وهناك صراعات بين الفرق اليهودية ... الخ.

٢- حق كل طائفة فى حمل معتقداتها وممارسة شعائرها والمطالبة بحقوقها، بما لا يؤثر سلبا فى وحدة المجتمع ومصالح الوطن.

٣- حق كل فرد من الشعب العراقى فى ممارسة حقوقه السياسية، وبالتالى حق الأكثرية وفق المعايير المتحضرة فى المجتمعات المتحضرة فى ممارسة الدور الذى يتناسب مع سعة قاعدتها .. ولا وصاية لأى جهة تريد منع هذا الحق.

٤- توظيف الدوائر الخارجية والأنظمة الديكتاتورية لواقع الحساسيات والاختلافات والمنافسات المذهبية، باتجاه المحافظة على نفوذ الدوائر الخارجية، واستمرار النهب والسلب لثروات الوطن وباتجاه استمرار تسلط الديكتاتوريات اللا شرعية.

(*) رئيس لجنة العلاقات الدولية فى الجمعية الوطنية العراقية.

أولا - جذور الصراع :

تعود جذور الأزمة المستعصية فى العراق إلى فقدان العراق لاستقلاله السياسى، وتسلط حكومات ديكتاتورية تقوم على هيمنة أقلية عسكرية أو حزبية أو عشائرية على مقدرات الوطن والشعب، وتسعى من خلال ضمان استمرار الدعم الخارجى لها (من خلال تفريطها فى ثروات البلد وخدمتها للسياسات الخارجية على الضد من مصالح الشعب والوطن)، لموازنة ضعفها الداخلى لافتقادها القاعدة الشعبية المناسبة، وتعتمد القمع والإرهاب كاستراتيجية فى مواجهة الأغلبية الشعبية وقوى المعارضة.

ليس للأزمة العراقية أى صلة حقيقية بالحساسيات الطائفية الموجودة بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة، كما أن الصراع فى كردستان العراق ليست له صلة بالحساسيات بين العرب والكرد أو باقى الأقليات.

وواقع الأمر أن الصراع الطائفى كان فى فترة مبكرة من إفرازات الصراع السياسى بين الدول الخارجية للهيمنة على العراق.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن البريطانيين منذ بدء نفوذهم فى العراق اعتمدوا سياسة إذكاء وتكريس الخلافات والصراعات بين السنة والشيعة ومحاولة إقصاء الأكثرية الشيعية عن مقدرات العراق، وذلك لإنجاح استراتيجية "فرق تسد" والانتقام ممن تصدوا بقوة للاحتلال العسكرى البريطانى فى بداية القرن الماضى، بالإضافة إلى تشخيصهم عناصر قوة حقيقية يتمتع بها الوجود الاسلامى الشيعى فى العراق، وهى عناصر يمكن أن تلعب دورا مهما فى بناء أى كيان سياسى مستقل، ومستقر فى العراق والمنطقة، الأمر الذى لا ترغب فى حصوله دوائر عالمية نافذة.

ولا يقصد بالمشكلة الطائفية فى العراق وجود صراع شيعى- سنى (كما يريد البعض تصويره) فالشيعة والسنة من أبناء الشعب العراقى عاشوا تاريخا وواقعا مشتركا، وتعايشوا معا فى المدارس والجامعات ومحلات المدن المختلفة وفى الأحزاب السياسية وفى الدوائر الحكومية والشركات الخاصة، وساهموا معا فى صنع الأحداث الكبرى فى الوطن. وما هو موجود بين أتباع المذاهب السنية والشيعية من اختلافات وحساسيات ومشكلات حالة طبيعية، يوجد أكثر منها بين المذاهب النصرانية واليهودية المختلفة. ويشير تاريخ العديد من الحروب الدموية القديمة فى أوروبا إلى وجود جذور صراعات مذهبية.

ولكن يقصد بالمشكلة الطائفية أن القوة الاستعمارية التى زرعت المشروع السياسى الغربى فى العراق قبل أكثر من سبعين سنة، وكذلك أنظمة الحكم التى لم تخرج فى مجملها (باستثناء سنوات حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم) عن الخطوط العامة لأساسيات المشروع الغربى، وضعت سياساتها وخططها على أساس تهميش دور الأغلبية الشعبية، وبناء نظام الأقلية العشائرية المتمترس بالأغطية الطائفية وذلك لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالدين والمذهب.

وقد أقر عدد من الباحثين المحايدين، وكذلك العديد من قادة وكوادر وأعضاء الحركات السياسية العراقية بوجود مشكلة طائفية سياسية حادة فى العراق.

ويمكن ملاحظة رسوخ هذه المشكلة بوضوح فى تركيبة ومؤسسات الحكم وفى مناهج التربية والتعليم وتركيبة المستويات القيادية فى حزب السلطة، وفى المؤسسات الوطنية كالجيش، وحتى فى النظرية السياسية والمنظومة الثقافية التى تعتمدها السلطة الحاكمة فى بغداد.

ولعل من المناسب استخدام مصطلح (المذهبية) بدلا من (الطائفية) للإشارة الى المسألة السنية- الشيعية أو مشكلة الاضطهاد السلطوى المنظم لشيعة العراق، إلا أن شيوع المصطلح الثانى فى اغلب الدراسات الخاصة بهذا الموضوع يجعلنا نستبعد مصطلح (المذهبية) بالرغم من انطباقه بدقة على طبيعة الموضوع، كما أن (الطائفية) تستخدم فى الكثير من الدراسات للإشارة إلى الصراع الإسلامى- المسيحى.

فى العراق مشكلات طائفية راسخة الجذور منذ عشرات السنين، ولا تقل خطورة عن مشكلات الاضطهاد القومى التى مارستها أنظمة الحكم المتلاحقة بحق الإخوة الكرد والتركمان وحتى الآشوريين. وبالرغم من أن الاضطهاد الطائفى كان إحدى سمات الحكم العثمانى للعراق، إلا أننا نهتم هنا بالفترة التى بدأت بولادة الدولة العراقية الحديثة فى العشرينيات من هذا القرن. (راجع كتاب : تاريخ التعليم فى العراق فى العهد العثمانى، عبدالرزاق الهلالى، بغداد، ١٩٥٩، ص٤٣).

وقد أشار العديد من الباحثين والمسئولين السابقين فى الدولة العراقية وشخصيات وجماعات عراقية متنوعة إلى هذه الظاهرة، ومع وجود تباين فى تحديد أسبابها وعمق رسوخها فى الواقع العراقى، وربما فى تعريفها، الا أن أغلب تلك الجهات أكدت وجودها وخطورتها فى الواقع والمستقبل العراقى.

وقد قام "عبدالكريم الأزرى" السياسى العراقى المخضرم بتحليل العوامل الطائفية والعنصرية فى تعطيل الحكم الديمقراطى فى العراق، وأشار الى الحلول الضرورية للتغلب عليها، حيث بحث كيف أن الذين تداولوا الحكم بعد وفاة فيصل الاول أهملوا وصيته وتجاهلوا وجود المشكلة الطائفية، وكيف تتحكم فى مقدرات البلد أقلية حاكمة مسيطرة تخاف على مراكزها وسلطتها من الديمقراطية الليبرالية، كما أشار الى طائفية بعض الشخصيات السياسية التى لعبت دورا فى أنظمة الحكم التى تعاقبت على الحكم فى العراق.

أما الدكتور "سعيد السامرائى"، فقد أجاب فى كتابه على السؤال: هل فى العراق مشكلة طائفية؟ ثم استعرض طائفية الدولة العراقية وطائفية المجتمع والأفراد. ثم أجاب على سؤال: هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربى أم سببها صراع المسلمين السياسى فى الماضى؟ ثم اقترح مجموعة من الحلول، وأشار إلى الدور الخاص للإسلاميين السنة والشيعة.

أما جراهام فولر الباحث الامريكى، فيتطرق الى المشكلة الطائفية فى العراق فى العديد من فقرات وفصول كتابه عن العراق، حيث يشير إلى أنه إذا هدد الأكراد وحدة الأراضى العراقية، فإن الشيعة العراقيين هم الذين سيشكلون الخطر الأكبر على الاستقرار السياسى والاجتماعى للدولة، فالشيعة ناقمون ومستاءون الى أبعد الحدود، وهم مبعدون ومنبوذون بفعل إقصائهم المنظم والمدروس عن السلطة فى بغداد، على الرغم من أنهم يشكلون الاكثرية الغالبية من سكان البلاد، لكن الشيعة لايريدون الانفصال عن العراق، بخلاف المخاوف القائمة فى عدد من الدوائر السياسية، بل يطمحون إلى أن يكون لهم صوت مسموع ومؤثر يتناسب مع وضعهم كأغلبية فى العراق.

ثانيا - ملامح المشروع الشيعى للعراق :

بعد كل ما ذكرناه، فإن المشروع السياسى الذى يتبناه (شيعة العراق) يتكون من شقين :

١- بناء دولة المواطنة التى تتعامل مع المواطن العراقى دون

تميـيـز ينطلق من انتـمـاءاته القـومـيـة أو الدينيـة أو المذهبـيـة أو الاجتماعية.

وذلك لإعادة صيـاغـة الدولة العـراقـيـة التى أقـامت (بريطانيـا) ركائزها مع النخبة السياسية المتعاونة معها قبل أكثر من ثمانين عاما، على أسس غير متوازنة تعتمد على الأقليات المنعزلة عن السواد الأعظم للشعب، لتبقى بحاجة دائمة إلى الدعم الخارجي، ولمنع نشوء دولة مستقرة قد تشكل خطرا على مصالحها على الأمد البعيد.

٢- بناء نظام الحكم المستقل الذى يعتمد الآليات الديمقراطية، ويعتمد المؤسسات القادرة على تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة فى ادارة الحياة السياسية، ونظام الحكم الذى ينسجم مع الهوية الحضارية للشعب العراقى تلك الهوية التى أسهم الاسلام كما أسهمت الحضارات القديمة الكبرى فى العراق وكذلك التراث الثقافى والعقائدى والنضالى، فى تكوينها وصياغتها وترسيخ أسسها وركائزها.

إذن لا يوجد (مشروع شيعى) لبناء الدولة العراقية، وإنما يوجد (مشروع وطنى) يتبناه (شيعة العراق) الى جانب قوى وطنية اخرى تعمل فى الساحى العراقية.

وإذا اعتبرنا القوى الاسلامية الشيعية والشيعة الليبراليين هم الممثلين ذوى المصداقية الذين يعبرون عن المواقف السياسية لشيعة العراق، فإن الالتزامات التى التزمت بها هذه القوى فى مؤتمرات المعارضة العراقية (منذ عام ١٩٩٠ وحتى تاريخ سقوط نظام صدام فى ٢٠٠٣) تعطى ملامح ذلك المشروع الوطنى الذى تبناه (شيعة العراق).

ومن خلال دراسة البيان التأسيسى للجنة العمل لقوى المعارضة العراقية (صدر فى بيروت بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠)، ودراسة البيان الختامى للمؤتمر الوطنى العراقى (صدر فى فيينا بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٩٢) وكذلك البيان الختامى لاجتماع المعارضة العراقية المنعقد فى (صلاح الدين- أربيل) بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ وأيضا البيان الختامى لمؤتمر لندن (أواخر عام ٢٠٠٢) ومؤتمر أربيل عام ٢٠٠٣ وهى كلها لاجتماعات عقدتها قوى المعارضة العراقية قبل سقوط (صدام) وقبل احتلال العراق، وكان لشيعة العراق حضور فاعل فيها من خلال منظمات وشخصيات تعبر بشكل أو بآخر عن مطالبهم ورؤيتهم- نقول من خلال كل ذلك يمكن تحديد ملامح الدولة التى كانوا يريدون تأسيسها فى العراق، وهى الدولة التى تقوم على الأسس والمبادئ التالية :

١- احترام حرية واستقلال إرادة الشعب العراقى دون هيمنة أو وصاية، ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية الحقيقية دون ذلك، والوقوف بقوة وصلابة أمام أى محاولة لتجاوز هذه الارادة أو الاستهانة بها والتقليل من قيمتها أو الطعن فى رشدها وصلاحها.

٢- مشاركة جميع العراقيين بجميع طوائفهم ومذاهبهم وأعراقهم فى مواقع القدرة وتحمل المسئوليات وأداء الواجبات، واحترام الخصوصيات القومية والمذهبية والدينية، والاعتراف بها دستوريا فى إطار الوحدة الوطنية والقانون.

٣- الالتزام باحترام حقوق الانسان وخصوصا المدنية والسياسية، والسعى لتكريس ذلك دستوريا من خلال مؤسسات خاصة وإطلاق الحريات الديمقراطية واعتماد التعددية الفكرية والسياسية، وتأكيد مبدأ تداول السلطة سلميا ووفقا للشرعية الدستورية.

٤- إجراء انتخابات حرة نزيهة لانتخاب برلمان وطنى عراقى يأخذ على عاتقه تشريع دستور دائم للبلاد.

٥- اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتأكيد مبدأ استقلال القضاء الذى لا سلطان عليه غير القانون.

٦- احترام الحقوق القومية للشعب الكردى وتصفية مظاهر الاضطهاد القومى والشوفينى، وتحريم التمييز الطائفى دستوريا، واعتماد مفهوم سليم للمواطنة العراقية يقوم على أساس المساواة بين المواطنين العراقيين أمام القانون. والعمل على سن قانون جديد للجنسية العراقية.

٧- العمل على إعادة بناء الجيش على نحو سليم وبما يتناسب مع ظروف العالم والمتغيرات والتطورات على الساحة الدولية وحاجة العراق الفعلية وتكريسه للإعمار والبناء من جهة، والدفاع عن الوطن من جهة ثانية، وتنقيته من آثار نهج العدوان والتآمر والولاءات الضيقة وتأكيد احترام الجيش للمؤسسات الدستورية.

٨- الالتزام الفعلى بميثاق جامعة الدول العربية، ودعم التضامن والاجماع العربى وتعزيز التقارب والتعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدان العربية.

والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار والسلام لشعوب المنطقة والسعى المشترك مع دولها بما يصون ويعزز الثقة وعلاقات الصداقة والجيرة.

والمشاركة مع جميع دول العالم فى صياغة نظام دولى جديد عادل وسلمى يقوم على أساس احترام إرادة الشعوب وحقها فى اختيار طريق تطورها المستقل بعيدا عن الهيمنة واملاء الارادة للدول الكبرى والمتنفذة.

تمثل النقاط السابقة بعضا من ملامح الدولة فى المشروع السياسى الذى تبناه (شيعة العراق) وذلك فى المرحلة التى سبقت سقوط النظام. أما بعد السقوط والاحتلال، أى فى الفترة من ٩ أبريل ٢٠٠٣ وحتى الآن، فيمكن التعرف عليه من خلال ما يلى:

١ - موقف المرجعية الدينية الشيعية:

المرجعية الدينية فى النجف هى القيادة الدينية العليا التى يحترم السواد الأعظم من الشيعة رأيها، ومن المفترض ألا تتدخل فى الشأن السياسى اليومى، ولكنها ومنذ سقوط نظام صدام وبداية حقبة الاحتلال الامريكى للعراق، اتخذت ثلاثة مواقف استراتيجية عامة ومهمة كان لها أثر كبير فى المشروع السياسى الذى تبناه شيعة العراق، ومن ضمنه مشروعهم لبناء الدولة. واذا عرفنا مدى تأثير كلمة المرجعية العليا فى الاوساط الشعبية، خاصة فى الوسط والجنوب العراقيين (وهما المنطقتان العربيتان الأكثر سكانا وثروة وتأثيرا فى الحياة السياسية)، لعرفنا مدى أهمية تلك المواقف ودرجة تأثيرها فى الحركة السياسية للبلاد.

* **الموقف الأول :** عدم السماح للمظلومين والمضطهدين وذوى الضحايا فى العهد السابق (فترة حكم صدام) بالقصاص المباشر من الجناة والمجرمين من رموز السلطة وأجهزة الامن وحزب السلطة، وبدون هذا الموقف الصارم ذى الخلفية الدينية الواجبة الاتباع، لكنا شهدنا فى الإسابيع الأولى من سقوط صدام فى ٢٠٠٣ حمامات دم وتصفيات واسعة لكل من يمت بصلة الى النظام السابق فى العراق، حيث دعت المرجعية الدينية الى اعتماد (القضاء) ومؤسساته كأداة فى إثبات الجرم وتحديد العقوبة وتنفيذها، هذا يعنى تكريسها لسلطة القانون، بالرغم من معرفتها الكاملة بحجم الجرائم المرتكبة فى العهد الماضى، ومعرفتها أيضا بالفوضى والفساد فى مختلف مجالات القضاء العراقى ومستوياته.

* **الموقف الثانى** : اختيار أسلوب المقاومة السلمية وتوظيف قرارات الشرعية الدولية فى مواجهة الاحتلال، والمطالبة بالسيادة وبحقوق العراق والعراقيين، حيث اختارت المرجعية الدينية هذا الموقف، مع علمها بأن الملايين من أتباعها والملتزمين بأوامرها يملكون السلاح بأنواعه: الخفيف والمتوسط وأحيانا الثقيل. وبذلك، استبعدت المرجعية خيار القوة كوسيلة فى بناء السلطة الجديدة، ومنعت خلط الاوراق مع أوراق بقايا النظام السابق الذين حملوا السلاح لاستعادة امتيازاتهم التى فقدوها، ومع الارهابيين القادمين من وراء الحدود الذين يريدون منازلة الولايات المتحدة فى الساحة العراقية. أو يريدون الابقاء على حالة الفلتان الأمنى وعدم الاستقرار فى العراق لكى يجعلوه قاعدة جديدة لهم من أجل عزل المجموعات الصغيرة التى تريد فرض أسلوبها فى مواجهة الواقع السياسى الخطير، بعيدا عن اجماع القيادات الوطنية والدينية.

* **الموقف الثالث** : الإصرار على كتابة الدستور من قبل عراقيين منتخبين، وأيضا الإصرار على اعتماد الانتخابات العامة المباشرة فى تأسيس البرلمان الذ ى بدوره سيكون مسئولا عن إقرار الدستور الدائم وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها.

وتبرز أهمية هذا المواقف إذا ما عرفنا أن سلطات الاحتلال الامريكى والدوائر المنسجمة معها سياسيا كانت تخطط لتشكيل لجنة غير منتخبة (تقوم هى بتعيينها بصورة غير مباشرة) لكتابة الدستور، وكانت تخطط لتأسيس برلمان تقوم لجان محلية معينة فى المحافظات بانتخاب أعضائه.

وأدى الموقف الثالث للمرجعية الدينية إلى تقليص تدخل سلطات الاحتلال ومن يتعاون معها من القوى المحلية فى مسار العملية السياسية والدستورية، وإعادة خيوط حياكة النسيج السياسى إلى أيدى الشعب العراقى أو بكلمة أدق إلى أيدى أوسع قطاع ممكن من العراقيين.

نضيف إلى هذه المواقف الثلاثة الأساسية، موقفا مهما أخر أكدت عليه المرجعية الدينية فى عدة مناسبات خلال السنتين الماضيتين، وخلاصته عدم سعى القيادة الدينية لتأسيس نظام حكم دينى (ثيو قراطى) وعدم سعيها لتأسيس دولة يحكمها رجال دين، وكل ما تسعى لها هو تمكين الشعب من اختيار نظام الحكم المناسب له، وأن يلتزم نظام الحكم هذا باحترام الهوية الحضارية الإسلامية للشعب العراقى.

وقبل أن نستعرض أهم خلاصات الدستور المقترح الذى يعبر بدرجة كبيرة عن رؤية (شيعة العراق) الى مشروع الدولة العراقية الجديدة، نود التأكيد على أنه من الصعب بناء ركائز نظام حكم ديمقراطى مع بقاء نفس المعادلة غير المتوازنة التى كرسها الاحتلال البريطانى قبل أكثر من ثمانين عاما، تلك التى تعتمد على تفضيل أوساط أقليات مناطقية فى منح عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

٢ - الموقف من الدستور العراقى الجديد :

لعل أهم خلاصات الدستور الذى تبناه (شيعة العراق) كما تبناه الأكراد وقطاعات أخرى من الشعب العراقى تتمثل فى :

- جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهورى نيابى (برلمانى) ديمقراطى اتحادى.

- الإسلام دين الدولة الرسمى، وهو مصدر أساسى للتشريع.

- يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقى، كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد فى حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين واليزيديين والصابئة المندائيين.

- العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالمين العربى والاسلامى.

- السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السرى العام المباشر وعبر مؤسسات الدستورية.

- يتم تداول السلطة سلميا، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها فى هذا الدستور.

- يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفى، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامى فى العراق ورموزه، تحت أى مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية فى العراق، وينظم ذلك بقانون.

- تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقى، تراعى توازنها وتماثلها دون تمييز او اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون اداة فى قمع الشعب العراقى، ولا تتدخل فى الشئون السياسية، ولا دور لها فى تداول السلطة.

- يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة.

- يقوم جهاز المخابرات الوطنى العراقى بجمع المعلومات، وتقييم التهديدات الموجهة للامن الوطنى وبتقديم المشورة للحكومة العراقية، يكون تحت السيطرة المدنية، ويخضع لرقابة السلطة التشريعية، ويعمل وفق القانون وبموجب مبادئ حقوق الانسان المعترف بها.

- العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأى أو الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى.

- القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون.

- لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا عقوبة إلا على الفعل الذى يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.

- للمواطنين، رجالا ونساء، حق المشاركة فى الشئون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

- تحرم جميع أنواع التعذيب النفسى والجسدى والمعاملة غير الإنسانية،ولا عبرة بأى اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادى والمعنوى الذى اصابه، وفقا للقانون.

- تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكرى والسياسى والدينى.

- حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، أو الانضمام اليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون.

وتمثل هذه الحقوق وغيرها، كما ورد فى الدستور العراقى المتوقع الاستفتاء عليه منتصف أكتوبر ٢٠٠٥، الخطوط العامة للمشروع الشيعى للدولة العراقية، وهو ليس مشروعا يختص به الشيعة وحدهم، ولكنه لبقية فئات الشعب العراقى.




تحديات المشروع السنى فى العراق

د. سلمان الجميلى

لا شك فى أن أهل السنة، كمكون اجتماعى، عاشوا فى العراق لقرون عديدة، دون الشعور بأى شكل من أشكال التهميش والإقصاء ودون أن تتعرض ثوابتهم المذهبية أو الدينية إلى تحديات تذكر، ماعدا استثناءات تاريخية محدودة حصلت حين غزا الصفويون بغداد. ويعود هذا الأمر إلى إن غالبية الأنظمة، التى حكمت العراق منذ الفتح الإسلامى وقبل ظهور الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى وحتى الاحتلال الأمريكى للعراق، لم تكن تتعارض فى منظومتها الدينية مع ما يعتقد به غالبية أهل العراق. ولا يعنى هذا أنهم كانوا موالين دائما للأنظمة السياسية، فقد كانت المحاولات الانقلابية التى واجهها النظام السابق تأتى من أبنائهم، وتحديدا من أبناء المحافظات والمناطق التى تجابه قوات الاحتلال الآن مثل الفلوجة والرمادى والموصل، فضلا عن أن الظلم طال أبناءهم شأنهم شأن كافة مكونات الشعب العراقى.

وبعد وقوع الاحتلال فى ٢٠٠٣/٤/٩، أفاق السنة العرب على حقيقة لم يكونوا متحسبين لها، وهى أن قوى المعارضة العراقية، التى تعاونت مع قوات الاحتلال، كانت ترتكز فى تكوينها على أسس طائفية وقومية، وأن هذه القوى وظفت بعض الممارسات التى قام بها النظام السابق ضد أبناء جلدتها لحشد الانفعالات الطائفية والقومية وإظهار أن الشيعة والأكراد هم ضحايا النظام السابق، وأن النظام كان يعتمد على السنة فى قمع معارضيه، وعليه فإن على السنة أن يدفعوا ثمن مظالم هذا النظام. ولأن قوى المعارضة العراقية أسست علاقات جيده مع أجهزة المخابرات الغربية ومع جماعات الضغط الفاعلة فى القرار السياسى الأمريكى، فإن هذه الدوائر اعتمدت على هذه القوى للتزود بالمعلومات عن الوضع العراقى، وساهمت فى إيجاد تصورات خاطئة فى ذهن صناع القرار هناك، لاسيما فى نظرتهم إلى السنة. وكان من أبرز هذه التصورات الخاطئة أن السنة أقلية متحكمة بالأغلبية. ففى أحسن الأحوال، كانوا يصورون أن السنة لا يشكلون أكثر من ١٥٪ من الشعب العراقى، وفى بعض الأحيان تكون النسبة أقل من ذلك بنسبة ٥٪، عندما يحاول ممثلو كل مكون تصوير أنفسهم على أنهم يمثلون نسبة كبيرة فيها كثير من المبالغة. غير أن الحقيقة حسمت خلال الانتخابات الماضية، إذ رغم مشاركة عدد لا بأس به من السنة فى الانتخابات، إلا أن المقاطعين لها بلغت نسبتهم ٤٢٪ وغالبيتهم من السنة العرب.

وفضلا عن هذا، فإن الوزن النوعى لهذا المكون الاجتماعى فرض نفسه من خلال العمل العسكرى المقاوم للوجود الأمريكى، وهو فى الغالب من السنة العرب.

وقد انعكس الإدراك الخاطىء عن السنة على السياسات اللاحقة لقوات الاحتلال عندما مارست سياسة الإقصاء والتهميش ضدهم فى مؤسسات الحكم الجديدة، فضلا عن إطلاق يد القوى السياسية العراقية المتحالفة معها فى اتباع سياسات التصفية والتطهير المذهبى ضد السنة تحت ذريعة سياسة الاجتثاث التى كانت تمارس ضدهم دون غيرهم بقصد إعادة هيكلة الدولة على أسس طائفية جديدة.

فضلا عن ذلك ، فإن قوات الاحتلال والقوى العراقية المتحالفة معها تنظر إلى المقاومة المسلحة على أنها محاولة لإعادة النظام السابق أو رد فعل على فقدان المناصب التى كانوا يتمتعون بها، غير أن هذا الأمر تلاشى أمام حقيقة أن الهوية الغالبة على المقاومة هى الإسلامية الوطنية، ولا تشكل القوى الأخرى سوى نسبة ضئيلة منها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن مما ساعد على غياب برنامج سياسى واضح للسنة حول مستقبل العراق هو غياب هياكل تنظيمية ذات طابع سنى، على غرار الهياكل التنظيمية الموجودة لدى الشيعة والأكراد، وهذا الأمر يعود لجملة أسباب، هى:

(*) رئيس مركز الدراسات الدولية، جامعة النهرين.

١- غياب الثقافة الطائفية لدى السنة العرب بسبب عدم تعرضهم لتحد طائفى أو مذهبى على مدى العصور، كونهم يتكئون على أنظمة سياسية لم تتعرض لثوابتهم الدينية، كما أن الغالبية من أبناء السنة يتمتعون بنفس عروبى إسلامى، مما يجعلهم جسر، يربط بين الشيعة العرب فى الجنوب والأكراد السنة فى الشمال.

٢- حاول النظام السابق توظيف السياسة الطائفية فى بعض الأحيان، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، حيث اعتمد بشكل أساسى فى منظومته الأمنية على السنة العرب، مما جعل من الصعب على أى تنظيم سياسى أن ينشأ فى أوساطهم، باستثناء بعض التيارات الإسلامية التى انتظمت بعد الاحتلال إما فى قوى سياسية كالحزب الإسلامى العراقى، أو فى مجموعات مقاومة عسكرية.

٣- جعلت منظومة القيم الاجتماعية والدينية من الشخصية العربية السنية فى العراق صعبة التنظيم والانقياد، حيث لم يخضع أبناء الوسط والمناطق الغربية (وهم فى الغالب من السنة العرب) لمنظومة الإقطاع كما خضع لها أبناء الجنوب، فضلا عن أن المنظومة الدينية للمذهب السنى تجعل هناك حرية للشخص دون أن يلجأ إلى تقليد مرجع دينى معين والانقياد له، وهذا ما جعل هذه الشخصية تشعر دوما بالاستقلالية والميل للتحرر من القيود.

ولكل ما تقدم، لم يتبلور مشروع سنى واضح الملامح خلال الفترة التى أعقبت الاحتلال، وكانت بعض المواقف التى تصدر من قوى سنية معينة تعبر عن ردود أفعال لسياسات طائفية صادرة عن الأطراف الأخرى.

وحين شعرت قوى الاحتلال بأن استمرار غياب هذا المكون الاجتماعى عن العملية السياسية سيعقدها ويجعلها عرجاء، أخذت تضغط على كتلتى الائتلاف الشيعى والتحالف الكردى من أجل إشراك العرب السنة فى العملية السياسية، ولا سيما المشاركة فى لجنة صياغة الدستور، على اعتبار أن الدستور هو استحقاق وطنى وليس استحقاقا انتخابيا.

وقد قبلت بعض الأطراف السنية الدخول فى هذه العملية على أساس مبدأ التوافق الذى أقرته الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٥ رغم إدراكهم أن المشاركة هى من باب ذر الرماد فى العيون ليس إلا، وأنهم لا يستطيعون إيقاف الإرادة الأمريكية المتوافقة مع إرادة الأطراف الأخرى فى تمرير مسودة الدستور بأى صورة كانت.

وخلال مناقشات اللجنة الدستورية، بدأ يبرز الموقف السنى متوافقا مع مواقف العديد من الأصوات الوطنية والعربية فى الجنوب، وتتلخص ملامح هذا الموقف فى منع تشويه هوية العراق الوطنية، والوقوف فى وجه مشاريع التفتيت التى يراد لها أن تمرر من خلال تبنى النظام الفيدرالى.

ورغم الاعتراف بالخصوصية الكردية، إلا أنهم رفضوا بشكل قاطع قبول تبنى هذا النظام فى الوسط والجنوب وكانت حجتهم فى ذلك تستند إلى العناصر التالية:

١- إن البيئة السياسية فى العراق غير مناسبة لوجود الاحتلال وجمعية وطنية غاب عنها أكثر من ٤٢٪ من الشعب العراقى، لتقرير مستقبل العراق أو هيكل الدولة فيه.

٢- إن جميع تجارب الأنظمة الفيدرالية فى العالم جاءت من تجميع كيانات وليس من تفكيك دولة موحدة.

٣- إن القوى العربية السنية غير ملزمة بالاتفاقات التى اتفقت عليها قوى المعارضة العراقية قبل الاحتلال والتى أقرت فيها مبدأ الحكم الفيدرالى.

٤- إن الفيدرالية بالشكل الذى طرح خلال اجتماعات اللجنة الدستورية هى تأسيس واضح لعملية تفتيت العراق على أسس طائفية وقومية، ذلك أنها تمهد لقيام إقليم قومى كردى فى الشمال وإقليم شيعى فى الجنوب ليصبح العراق مكونا من ثلاثة أقاليم، كما أن الإقليم، حسبما ورد فى مسودة الدستور، يتكون من محافظة واحدة أو أكثر، وهذا يعنى أن المحافظات الشيعية ستكون فى إقليم واحد والمحافظات السنية كذلك فضلا عن الإقليم الكردى القائم فعلا.

٥- إن البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بالعراق لها مصلحة عليا فى إضعاف العراق وتفتيته لما يشكله من قوة استراتيجية مؤثرة فى المنطقة حال بقائه موحدا وقويا.

٦- إن الوضع الحالى فى العراق يتسم بضعف المركز وقوة الأطراف مما يجعل هذه الأطراف هى التى تتحكم فى المركز ولا تكون هناك قوة جذب مركزية تساعد فى الحفاظ على الوحدة الوطنية، لا بل ستكون هناك تجاذبات بين هذه الأطراف تساعد على التفتيت.

٧- إن فرضية توزيع السلطة فى النظام الفيدرالى قد لا تكون كذلك فى النموذج العراقى، فى ظل ثقافة سياسية متخلفة وانتماءات مذهبية وعشائرية، بل إنها قد تكون توزيعا للديكتاتورية، ذلك أن تعدد الفيدراليات سيتيح لقوى محلية أن تؤسس إقطاعيات سياسية يصعب تغييرها، وستكون بديلا لاستبداد المركز. كما أنها ستتصادم مع قوى محلية أخرى مما يجعل هناك متسعا للنفوذ الأجنبى للتغلغل فى هذه الصراعات مثلما حصل فى الاقتتال الكردى الذى لم يضبط إلا باتفاق واشنطن ١٩٩٩.

كما أنه من الصعب تصور تغيير النخب السياسية المحلية بعد أن تكون قد حصنت نفسها بمنظومة مادية وسلطوية فى مناطقها.

لهذه الأسباب، يرى السنة العرب أن الفيدرالية ستقضى على ما تبقى من الدولة العراقية، ولا يعنى هذا أن السنة هم الأحرص على الوحدة الوطنية. فرغم ما يصيبهم من أذى ثمنا لمقاومتهم المحتل ورغم ما يتعرض له أبناؤهم من حملات تطهير مذهبى وحملات اجتثاث فى جميع مرافق الدولة، وبينما راحت الكتل المؤثرة فى الجمعية تتسابق لتحقيق مكاسب حزبية وطائفية وفق منطق الفرصة السانحة، فما زال السنة العرب يكابرون على الموقف الوطنى العراقى ويرفضون التوقيع على تفتيت العراق، كما ورد فى مسودة الدستور المقترح.

ولا يعنى هذا أن موقف السنة العرب هو مشروع سياسى سنى، وإنما مشروع وطنى لكل العراقيين. وخلاصة ما يريده السنة العرب هو الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال نظام حكم ديمقراطى لا مركزى، يعطى صلاحيات إدارية واسعة للمحافظات، فضلا عن المحافظة على هوية العراق العربية. وأن أى عملية سياسية بوجود الاحتلال لا يمكن أن تكون كاملة الشرعية.



القضايا الخلافية التى تثير تحفظات السنة على الدستور العراقى المقترح

تتلخص أهم هذه القضايا فيما يلى:

١- هوية العراق :

يعترض السنة على المادة الثالثة من الدستور المقترح، والتى تنص على أن" العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامى، والشعب العربى فيه جزء من الأمة العربية" ويرغبون فى استبدالها بالنص على أن "العراق جزء من العالمين العربى والإسلامى".

٢- الفيدرالية :

يرفض السنة استخدام كلمة "الأقاليم" كما ورد فى المادة (١١٦) التى تنص على أنه من حق أى محافظة أو أكثر تكوين إقليم، ويعترض السنة على مسألة الفيدرالية، باعتبارها مقدمة لتفتيت العراق بين الشمال والوسط والجنوب، وتمهد لانفصال إقليم كردستان عن بقية الأراضى العراقية، ويطالبون بتأجيل هذا الموضوع، وترحيله إلى الجمعية الوطنية المقبلة.

٣- اجتثاث البعث :

يعترض السنة على المادة (١٣٢) التى تنص على مواصلة الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها فى القضاء على بقايا النظام البعثى، حيث يخشى السنة من أن تكون هذه المادة أداة لتصفية الحسابات الشخصية بين أبناء الطوائف المختلفة.

٤- الجنسية :

يطالب السنة بأن تمنح الجنسية العراقية لكل شخص يولد لأم وأب عراقيين، وليس لأب أو أم عراقية كما ورد بالمادة (١٨) من الدستور المقترح.

٥- توزيع الثروات :

يعترض السنة على مسألة توزيع الثروات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، كما وردت بالمادة (١١٠)، ويرون أن الأفضل هو أن يقوم المركز بتقسيم الثروات على الأقاليم والمحافظات.

الأوضاع السياسية والاجتماعية للمرأة العراقية

تثير الأوضاع السياسية والاجتماعية للمرأة العراقية كثيرا من الاهتمام فيما يتعلق بحقوق المرأة العراقية ونصيبها فى بناء الدولة العراقية، علما بأن النساء يشكلن ما يقرب من ٦٠٪ من تركيبة الشعب العراقى.

ومنذ وقوع الغزو الأمريكى للعراق، تحتل حقوق المرأة العراقية مساحة كبيرة من الجدل الدائر حول مسودة الدستور العراقى، بوصفها أحد محاور النموذج الديمقراطى الذى يتم بناؤه فى العراق.

ولعل أهم القضايا التى تثار بشأن أوضاع المرأة العراقية ما يلى:

■ **قانون الأحوال الشخصية :**

أثار إلغاء القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم الأحوال الشخصية فى العراق موجة من الغضب بين العراقيات والمهتمين بقضايا المرأة بوجه عام، ذلك أن القانون كان يحافظ إلى حد كبير على حقوق المرأة العراقية. ولعل أهم مزايا هذا القانون أنه كان يتم العمل بموجب نصوصه دون النظر إلى مذهب العراقى المسلم، وكان يشكل حالة وسطية يتم تطبيقها على عموم المسلمين العراقيين والأجانب المسلمين فى العراق، بينما كان يتم العمل فى قضايا الأحوال الشخصية للمسيحيين واليهود بموجب لوائحهم الخاصة وفق دياناتهم، وتختص بالنظر فى قضاياهم محاكم البداءة، باعتبارها محاكم المواد الشخصية التى تختص بالنظر فى قضاياهم وإصدار الأحكام وفقا لذلك.

وكانت المحاكم الشرعية -قبل أن يتغير أسمها الى محاكم الأحوال الشخصية- تعتمد المذهب الشخصى للمسلمين المتداعين، وتصدر قرارها وفقا لما تنص عليه فتاوى ومقررات هذا المذهب، ويستعان فى أغلب الأحيان بالمراجع الدينية لهذا المذهب. وعالج هذا القانون قضايا الأسرة العراقية وموضوع الزواج والطلاق والخلع والنسب والحضانة والنفقة والتفريق القضائى والمواريث وغيرها من الموضوعات التى تخص الأحوال الشخصية.

فى المقابل، جاء القانون رقم ١٣٧ لعام ٢٠٠٣، الذى أصدره مجلس الحكم العراقى فى نوفمبر ٢٠٠٣، كى يقضى بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى قضايا الأحوال الشخصية وإلغاء كل القوانين التى تخالفه، وهو ما يعنى إحالة شئون المرأة والأسرة إلى المرجعيات الدينية والمذهبية، مما يكرس الطائفية والعنصرية داخل العراق. ولكن تحت الضغط المحلى والدولى، تم إلغاء هذا القانون فى فبراير ٢٠٠٤، وتقرير العودة للعمل بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩.

فى حين ترك الدستور العراقى المقترح الباب مفتوحا بشأن تنظيم الأحوال الشخصية فى العراق، وهو ما يراه البعض انتكاسة لحقوق المرأة العراقية. فعلى سبيل المثال، يرى البعض أن المادة (٣٩) التى تنص على "العراقيون أحرار فى الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم" تمثل استعادة للقانون ١٣٧ السيئ، لأنه يعطى السلطة لرجال الدين للبت بأحكام الحياة الشخصية للإنسان العراقى حسب قناعاتهم الشخصية. كذلك لم تكن هذه المادة واضحة فيما يتعلق بأمور الطلاق والميراث وحضانة الطفل، وهذه كلها أساسيات فى المحافظة على العائلة العراقية ومن ثم المجتمع العراقى.

■ **المشاركة السياسية للمرأة العراقية :**

استطاع الدستور العراقى الجديد، المقترح التصويت عليه فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥، أن يحقق قفزة نوعية فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية، حيث اشترط حصة معينة لمساهمة المرأة العراقية فى الجمعية الوطنية. ونصت المادة (٤٨) على أن تمثيل النساء فى مجلس النواب يجب ألا يقل عن ٢٥٪.

■ **مطالب القوى والحركات النسائية العراقية فيما يتعلق بحقوق المرأة ما يلى :**

- إقرار الدستور الحقوق الإنسانية للمرأة العراقية كأم وعاملة ومواطنة.
- تضمين الدستور أحكاما تمنع جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء.
- كفالة الدستور حصة لتمثيل النساء بنسبة ٤٠٪ على الأقل فى كل مواقع صنع القرار.
- إقرار الدستور بالاتفاقيات والمواثيق الدولية كمصدر للتشريعات واللوائح العراقية.
- عدم إلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٥٨وعدم القبول ببديل طائفى أو مذهبى.





عدنان المفتى

منذ سقوط النظام العراقى السابق فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣، بات الأكراد طرفا أساسيا فى معادلة العراق الجديد من الصعب تجاهله أو القفز فوق مطالبه، وزادت قوة الأكراد عقب إجراء الانتخابات النيابية أواخر يناير الماضى، واحتلالهم المركز الثانى فى الجمعية الوطنية بعد قائمة الائتلاف الشيعى الموحد . وكلما زادت قوة الاكراد، ارتفعت آمالهم وطموحاتهم بشأن مصير إقليم كردستان وحقوق الطائفة الكردية فى التمتع بمزايا الوضع الجديد، وهو ما ينعكس على تصورهم لشكل الدولة العراقية الجديدة، وهو ما تستعرضه هذه الدراسة .

خلفية تاريخية :

عاش الأكراد، ومعهم العرب وباقى التكوينات القومية والطائفية فى عراق ما بعد الحرب العالمية الأولى الذى تم تعيين حدوده وتكوينه الديموجرافى بإرادة الدول المنتصرة فى تلك الحرب، التى بدأت بالبحث فى تركة الدولة العثمانية التى انهارت نتيجة الحرب عن مكامن الثروات النفطية، التى بدت فيما بعد أن المنطقة الواقعة ضمن نفوذ تلك الدولة فى بلدان معينة من الشرق الأوسط تزخر بتلك الثروات.

وعلى الرغم من أن معاهدة (سيفر) التى وقعت عام ١٩٢٠ بين الأكراد وتركيا قد نصت بصراحة على حق الأكراد فى تشكيل كيانهم القومى المستقل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من المعاهدة، إلا أن نجاح الزعيم التركى مصطفى كمال أتاتورك فى ثورته ضد دولة الخلافة وقيادته الحركة التنويرية التى استهدفت بعث وتأسيس دولة تركيا الحديثة، ونتيجة لتقاربه الملحوظ مع أوروبا، خاصة الدول المنتصرة فى الحرب، تم توقيع معاهدة جديدة عام ١٩٢٣ عرفت بمعاهدة (لوزان) التى ألغت العمل بالكثير من مواد معاهدة سيفر، ومن ضمنها تلك المواد التى منحت الشعب الكردى حق إقامة وطنه المستقل، وهو الوطن الذى كان يجمع فى تلك الفترة ما يسمى بشمال العراق وجنوب شرقى تركيا.

وهكذا بددت معاهدة لوزان آمال الأكراد وتطلعاتهم القومية لإنشاء كيانهم القومى المستقل، وأصبح الجزء الجنوبى من كردستان بعد سنتين من ذلك - على الضد من رغبة سكانها - واقعا داخل خريطة العراق الجديد الذى أنشئ حديثا بعد أن تم إلحاق ولاية الموصل ذات الأغلبية الكردية بالدولة العراقية الناشئة. واشترطت الاتفاقات التى جرت لإلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية ضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردى فى الدولة الجديدة، رغم فشل ثورة الزعيم الكردى البارز الشيخ محمود الحفيد التى انتكست بعد قمعها بضراوة من قبل القوات البريطانية التى احتلت البلاد منذ عام ١٩١٧ وأصبحت هى سيدة الموقف فيها.

وتكررت تلك الضمانات مرة أخرى عند انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢، حيث تعهدت الحكومة العراقية حينذاك بالالتزام بتحقيق المطالب القومية للشعب الكردى من النواحى الإدارية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ولكن سرعان ما تنصلت سلطات الحكم الملكى القائم آنذاك من تلك الالتزامات، وألغت حق التعلم باللغة الكردية ومنعت نشوء الأحزاب السياسية الكردية، ولاحقت العناصر الوطنية من أبناء الشعب الكردى. فعاود الشيخ محمود الحفيد ثورته مرة أخرى على الحكم الملكى، لكن القوات البريطانية التى كانت تحكم العراق - تحت غطاء معاهدات تم إبرامها مع الحكم الملكى - استطاعت مرة أخرى إخماد تلك الثورة، ونفى الشيخ الثائر إلى جزيرة هنجام الهندية. وكانت حركة مماثلة قد سبقت ثورة الشيخ قد شهدتها كردستان بقيادة الملا مصطفى البارزانى عرفت بـ (حركة بارزان) عام ١٩٣٣ انتهت بدورها الى الفشل نتيجة استخدام القوة المسلحة المفرطة فى مواجهتها.

ودخل الأكراد، مع اندلاع ثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ بقيادة الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، مرحلة جديدة فى نضالهم القومى إثر عودة زعيمهم الملا مصطفى البارزانى إلى العراق، والذى كان لاجئا فى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٤٧ بعد سقوط جمهورية "مهاباد" الكردية فى الجزء الإيرانى من كردستان، حيث قاد القوات المسلحة الكردية هناك، واضطر الى النزوح نحو الاتحاد السوفيتى مع أكثر من ٥٠٠ شخص من أنصاره وأتباعه، وفى طريق عودته الى العراق التقى البارزانى مع وفد كان بينهم سكرتير الحزب آنذاك السيد إبراهيم أحمد بالزعيم المصرى جمال عبدالناصر لكسب

(*) رئيس برلمان كردستان العراق .

تأييده للحركة الكردية، خاصة أن عبدالناصر كان أحد أبرز الزعماء العرب فى تلك الحقبة وبدأ يهتم بالأحداث فى العراق اثر سقوط الحكم الملكى جراء الثورة التى قادها عدد من الضباط الأحرار.

وبالترافق مع سوء الأحوال السياسية فى عراق ما بعد ثورة ١٤ يوليو وتأزم العلاقة بين الكرد والحكومة العراقية الجديدة، انتشر المد القومى فى كردستان وتصاعدت المطالب الشعبية بالحقوق القومية المشروعة التى تجسدت فى تلك الفترة بشعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتى لكردستان، بينما كانت أجنحة الحكم فى بغداد تتصارع وتتناحر على السلطة، حيث بدأت الخلافات تدب بين الثوريين، ووقف الحزب الشيوعى وعدد من الضباط الأحرار إلى جانب قاسم فى صراعه مع تلك الأجنحة مما دفع البعض إلى انتهاج سياسة قائمة على ديكتاتورية فردية، ولقب فى تلك الفترة بـ (الزعيم الأوحد) مما أساء الى علاقة قاسم ببقية الأطراف السياسية فى العراق، ومن ضمنها القيادة الكردية التى اضطرت فى أيلول من عام ١٩٦١ إلى إعلان ثورتها ضد الحكم القاسمى المنفرد، واستمرت الثورة الكردية الى حين سقوط حكم قاسم بانقلاب ٨ فبراير الدموى ١٩٦٣ الذى نفذه حزب البعث العربى الاشتراكى، ودخل الأكراد فى جولة جديدة من المفاوضات مع الحكم الجديد فى بغداد، ولكنها فشلت فى التوصل إلى حل للقضية الكردية، ولم تنجح مناشدة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر طرفى التفاوض - الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكردية - ضرورة التوصل الى اتفاق يلبى المطالب الكردية المشروعة ويحافظ فى الوقت ذاته على وحدة العراق، وجاءت تلك المناشدة عند استقبال الرئيس عبدالناصر للوفد الكردى المفاوض فى بغداد برئاسة السيد جلال الطالبانى الذى ذهب إلى القاهرة لشرح وجهة نظر القيادة الكردية للرئيس المصرى.

فى عام ١٩٧٠، لم تكن قد مرت سنتان على تولى حزب البعث زمام الحكم ثانية فى العراق، اضطرت قيادة البعث وتحت ضغط تنامى الثورة الكردية المسلحة واتساع المد القومى لدى الشعب الكردى إلى عقد اتفاقية مع قيادة الثورة عرفت فيما بعد ببيان ١١ مارس والذى وضع أسس حل المشكلة الكردية بالتعاون بين الحكومة المركزية وقيادة الثورة الكردية، ممثلة فى الزعيم الكردى الجنرال مصطفى البارزانى، وأعطيت مهلة ٤ سنوات للحكومة العراقية للايفاء بالتزاماتها فى البيان المذكور. ونصت اتفاقية مارس على اعتراف الحكومة العراقية بمنح الأكراد حق الحكم الذاتى لمنطقة كردستان بالإضافة إلى تمثيلهم فى مؤسسات الدولة بمختلف مرافقها. لكن ما إن استعادت الحكومة العراقية بعض قوتها جراء التقارب الذى حصل بينها وبين المعسكر الاشتراكى، خاصة الاتحاد السوفيتى من خلال توقيع معاهدة الصداقة والتعاون معه، حتى عادت تلك الحكومة الى التنصل مجددا من التزاماتها، مما دفع الأكراد الى معاودة ثورتهم فى جبال كردستان مع انتهاء مهلة الهدنة فى ١١ مارس عام ١٩٧٤، فقامت السلطة العراقية عندها باعلان قانون للحكم الذاتى فى منطقة كردستان من طرف واحد، وبدأت بتشكيل مؤسساته فى كردستان فى غياب الطرف الأساسى لاتفاقية السلام المبرمة عام ١٩٧٠.

وبذلك، انفردت بقرارات تشكيل وإقامة مؤسسات هزيلة لادارة الحكم الذاتى فى كردستان، حيث استعانت بالكثير من الموالين لها لتعيينهم فى مجالس الحكم الذاتى، وتحديدا فى أعلى مؤسستيه وهما التشريعى والتنفيذى، حيث أحلت فيهما عددا من قيادات حزب البعث ومن أبناء العشائر العربية القريبة من منطقة كردستان، مما أفرغ القانون الخاص بالحكم الذاتى من مضمونه تماما، بينما كان الطرف الآخر الموقع على اتفاقية السلام يقاتل القوات العراقية فى الجبال.

وبعد أن تفاقم خطر الثورة الكردية المسلحة على الحكم البعثى فى العراق، جرت لقاءات عديدة بين القيادة العراقية والحكومة الإيرانية بمباركة وتأييد الحكومتين التركية و الأمريكية وأوساط حكومية عربية، انتهت بالتوصل إلى تفاهم مشترك للمشاكل المعلقة بين البلدين. وفى ٦ مارس عام ١٩٧٥، تم توقيع اتفاقية الجزائر بين شاه إيران وصدام حسين الذى كان فى تلك المرحلة الرجل الثانى فى قيادة السلطة والحزب، وانهارت الثورة الكردية بعد أن أوقف الشاه دعمه لها بعد حصوله من صدام على تنازلات كبيرة فى الحدود البرية ومياه شط العرب، ولكن صدام مزق تلك المعاهدة عندما وصل إلى الموقع الأول فى الدولة بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران فى فبراير ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية - الايرانية سنة ١٩٨٠ . وبعد أقل من عام على توقيع اتفاقية الجزائر، قادت مجموعة جديدة من الأحزاب الكردية ثورة مسلحة اخرى، من أبرزها الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة الرئيس العراقى الحالى جلال الطالبانى، والديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى الذى يحتل الآن منصب رئيس إقليم كردستان إلى جانب الحزب الاشتراكى الكردستانى والحزب الشيوعى العراقى وغيرهما من الأحزاب الكردية التى ائتلفت فيما بعد بجبهة كردستانية موسعة، قادت النضال إلى حين نجاح الانتفاضة الجماهيرية التى عمت مدن كردستان اثر هزيمة القوات العراقية فى حرب تحرير الكويت على يد قوات التحالف الدولى التى قادتها الولايات المتحدة عام ١٩٩١.

بعد نجاح الانتفاضة، دخل الأكراد مرحلة سياسية حاسمة وكبيرة الأهمية، حيث وفرت الحماية الدولية لمنطقة كردستان من قبل طائرات التحالف، ومنع الطائرات العراقية من التحليق فوق أجواء خط العرض ٣٦، فرصة تاريخية كبيرة أمام الأكراد لتدشين تجربة حكم فريدة فى المنطقة منذ بدء ثوراتهم المتكررة، فلجأوا إلى إجراء أول انتخابات برلمانية حرة ونزيهة فى تاريخ العراق، انبثقت عنها حكومة إقليمية محلية استطاعت أن تعيد بناء كردستان وتأسيس تجربة ديمقراطية متميزة فى المنطقة، حيث أجيز للعديد من الأحزاب العمل السياسى بحرية كاملة، وتأسست صحف مستقلة ومحطات اذاعية وتليفزيونية متعددة، بينها فضائيات كردية كذلك تشكل العديد من مؤسسات المجتمع المدنى فى الإقليم الى جانب إعطاء حريات سياسية وفردية واسعة لأبناء المنطقة، وصدرت قوانين لضمان حقوق الانسان والمرأة.

ملامح المشروع الكردى للعراق الجديد:

بعد العرض السابق لتاريخ الأكراد فى العراق، يصبح من المفيد التعرف على ملامح المشروع الكردى لبناء العراق، حيث يرى الأكراد أن نظام الدولة العراقية التى قامت فى بداية العشرينيات من القرن الماضى على أساس تحكم فئة أو طائفة معينة بمقدراتها، قد فشل، وهذا يعنى فشل العقد السياسى القائم منذ عام ١٩٢١، ويريدون عوضا عن ذلك إنشاء عقد سياسى جديد يقوم على عدة أمور يرون أنها حيوية ومصيرية بالنسبة لوجودهم كقومية ثانية فى العراق، ويمكن تلخيص هذه النقاط فيما يلى:

١- الديمقراطية :

تعتبر مسألة الديمقراطية فى العراق من وجهة نظر الأكراد من أهم المطالب الأساسية باعتبارها ضمانة لاستمرار التمتع بالحقوق المشروعة للشعب الكردستانى، كذلك فهى جوهرية باعتبارها مطلبا

ملحا لعموم الشعب العراقى. ولعل التمسك بشعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتى ومن ثم الفيدرالية لكردستان دليل واضح على ربط مسألة الحقوق الكردية بالنظام الديمقراطى. حيث فشلت جميع جولات التفاوض بين القيادات الكردية (مفاوضات ١٩٦٣، واتفاقية مارس ١٩٧٠، ومفاوضات الاتحاد الوطنى الكردستانى عام ١٩٨٤، ومفاوضات الجبهة الكردستانية بعد حرب الخليج الأولى ١٩٩١) بسبب إصرار القيادات العراقية على التمسك بالحكم السلطوى وعدم الاستعداد لتحويل نظام الحكم فى العراق إلى حكم ديمقراطى، فالأكراد يعتقدون أنه فى ظل غياب الديمقراطية وتركيز السلطة فى يد نظام سلطوى سيفقد أية اتفاقات معقودة الضمانات المطلوبة، وستؤدى الأمور بالنتيجة إلى انهيار أى اتفاق يمكن إبرامه مع حكومة استبدادية.

فى ظل المرحلة الحالية من إعادة بناء الدولة العراقية، مازال الأكراد متمسكين بالخيار الديمقراطى، ويتطلعون إلى أن تكون الدولة ديمقراطية قائمة على أساس التوافق وقبول الآخر كما هو، وليست ديمقراطية أكثرية أو أغلبية لا تتناسب مع النسيج غير المتجانس من حيث الاختلافات القومية والمذهبية والدينية فى العراق. ومن هنا، يرى غالبية الأكراد ضرورة أن ينص الدستور الجديد على أن يتكون العراق من قوميتين رئيسيتين هما: العربية والكردية ومن القوميات التركمانية والكلدوآشورية ... إلخ.

٢- الفيدرالية:

لقد طالب الأكراد فى المراحل الأولى من نضالهم القومى فى العراق بحق التمتع بالحكم الذاتى فى كردستان، وكان هذا المطلب محكوما فى تلك الفترة من بداية الثورة بالظروف السياسية السائدة فى العالم، وفى المنطقة تحديدا، على الرغم من تزامن اندلاع ثورتهم مع مرحلة تصفية الاستعمار وتحرر الشعوب وإنشاء كيانات ودول مستقلة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار، وكان الأكراد بطرحهم هذا الشعار يهدفون إلى البقاء فى إطار الدولة العراقية كشعب ذى خصوصيات تاريخية وجغرافية واجتماعية وثقافية ولغوية متميزة عن الآخرين.

لكن بسبب التعقيدات والتطورات التى رافقت العلاقة الكردية بالدولة العراقية، تقدمت القيادة الكردية برؤية جديدة لبناء علاقة مبنية على أسس جديدة تحقق العدالة المنشودة وتحقق الوحدة الاختيارية لبناء الدولة العراقية الجديدة، خاصة أن تطور المجتمعات البشرية والنظم السياسية فى العالم أصبح أكثر تأثيرا ولم تعد النظم الشمولية أو المركزية القوية قادرة على الاستمرار، وأصبحت الفيدرالية التى تبناها البرلمان الكردستانى المنتخب منذ عام ١٩٩٢ بديلا مناسبا لبلد متعدد القوميات والأديان والطوائف مثل العراق وشعارا للأكرد فى العرق الجديد وتنظيما للعلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على أن تعين حدوده وفقا للحقائق الجغرافية والتاريخية كما نص عليها قانون إدارة الدولة العراقية الذى وقعته جميع الأطراف العراقية الممثلة بمجلس الحكم السابق.

ففى المادة الرابعة من القانون، جاء أن (نظام الحكم فى العراق جمهورى، اتحادى (فيدرالى)، ديمقراطى، تعددى، ويجرى تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية). ومن المهم أن نشير إلى أن هناك إجماعا تاما لدى جميع الأحزاب الكردية على إقامة نظام سياسى فيدرالى تعددى، لأنهم يرون أن هذا سيلبى الحقوق المشروعة للشعب الكردى، وكذلك حقوق المكونات العرقية والدينية والثقافية الأخرى فى إقليم كردستان من دون إلحاق الضرر بمصالح االشعب العربى فى العراق.

وجدير بالذكر أن الحل الفيدرالى لهذه القضية سبق أن طرح قبل أكثر من أربعين عاما على الحكومة المركزية. فقيادة الحزب الديمقراطى الكردستانى التى كانت تفاوض حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣ تقدمت بمشروع إلى الحكومة العراقية يستند فى خطوطه العريضة على اللامركزية كأساس لنظام فيدرالى يحدد شكل العلاقة بين إقليم كردستان وبقية مناطق العراق.

وهنا تجدر الاشارة الى أنه طوال تاريخ الثورات الكردية التى دخل قادتها فى الكثير من جولات التفاوض مع الحكومات العراقية المتعاقبة، لم تتسن سوى فرصة واحدة جادة للجوء إلى الحل السلمى للقضية الكردية. وكانت تلك الفرصة أثناء تولى الدكتور عبدالرحمن البزاز لمنصب رئاسة الوزارة العراقية. وكان أول شخص مدنى يحتل هذا الموقع فى العهد الجمهورى، ويرى الأكراد أن أفضل ما فعله الرئيس العراقى عبد السلام عارف كان تعيينه البزاز على رأس الوزارة، رغم أن الأكراد لم يجنوا من فترة حكمه الشىء الكثير.

ولكن البزاز، بحكم خبرته فى المهام التى أداها فى السابق فى وظائف دبلوماسية ونتيجة لقناعاته وثوابته الأيديولوجية، كان يملك رؤية واضحة للقيام بعملية إصلاحية سياسية فى البلاد، من خلال العمل على معالجة المشاكل الرئيسية التى يعانى منها العراق، وفى مقدمتها القضية الكردية وإنهاء اغتراب الشعب الكردى عن الدولة، ودمجه فى العملية السياسية على طريق تحويل البلاد الى نظام ديمقراطى، حيث أكد البزاز فى برنامجه حرية الشعب العراقى فى اختيار حكامه وتحديد نظامه السياسى، واعتبر المطالب الكردية شرعية باستثناء مطلب الانفصال، وتعهد بأن يسعى بكل جدية لحل المشكلة الكردية وإحلال السلام فى كردستان من دون المساس بوحدة العراق.

ومن هنا يتضح أن مطلبى الأكراد بضرورة إحلال الديمقراطية، وموازاة إقرار الفيدرالية، ليسا جديدين على الحكومة العراقية، فهذان المطلبان المتلازمان من ثوابت القيادة الكردية التى يفترض بالحكومات العراقية أن تعمل على تنفيذها لتمهيد الطريق أمام حل جذرى للقضية الكردية فى العراق.

٣- الاتحاد الاختيارى:

يعترف الأكراد بأحقية العرب فى الانتماء إلى القومية العربية، وبكون العراق بلدا عضوا فى الجامعة العربية، وهو بحكم موقعه عامل مؤثر فى المحيطين العربى والإسلامى، ولكن الأكراد فى الوقت نفسه ليسوا جزءا من الأمة العربية، لأن اعتبار الأكراد جزءا من الأمة العربية يعنى صهر شعب كردستان بأكمله فى بوتقة الأمة العربية، وهو أمر يرفضه الأكراد باستمرار، حيث يعيد إلى أذهانهم مرة أخرى المآسى والويلات التى عانوها تحت لافتات حماية مصالح الأمة العربية الواحدة.

ويعتقد الأكراد أن إصرار بعض الأطراف السياسية العراقية على إدراج مسألة الهوية العراقية العربية فى الدستور القادم، واعتبار الدولة العراقية جزءا من الأمة العربية، يرمى إلى ممارسة سياسة فرض إرادة أمة على أمة غيرها ومحاولة صهرها، فالأكراد فى العراق هم جزء من أمة تتكون من أكثر من أربعين مليونا من البشر، تعيش فى أجزاء من بعض بلدان الجوار، ولهذه الأمة كل المقومات التى تؤهلها لتكون أمة قائمة بذاتها، لها خصوصياتها التاريخية والجغرافية بحدودها المعروفة.

٤- دين الدولة :

يعترف القادة الأكراد بالهوية الإسلامية للدولة العراقية

الجديدة، وأن الإسلام مصدر من مصادر التشريع ولكن ليس المصدر الوحيد، لأن العراق الحالى يضم أديانا متعددة. فإلى جانب الإسلام، هناك المسيحيون واليزيديون والصابئة، وحتى الدين الإسلامى ينقسم إلى مذهبين أساسيين ولكنهما مختلفان، فالشيعة يريدون إسلاما على شاكلة مختلفة عما يريده أهل السنة.

ويرى الأكراد أهمية فى أن يُكتفى بالإشارة فى الدستور إلى أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع أو مصدر رئيسى (من دون التعريف) مع تأكيد عدم جواز إصدار أية قوانين تتعارض مع أحكامه المجمع عليها. وبموازاة ذلك التشديد على ضمان حريات الفرد فى المجتمع العراقى وخصوصا حقوق المرأة التى نالت قدرا كبيرا من الإهمال جراء بعض القوانين والممارسات الجائرة التى مورست بحقها فى ظل الأنظمة السابقة، ويحق لها أن تتمتع اليوم بحقوقها الكاملة فى العراق الجديد.

وفيما يخص المرأة الكردية، فقد اعترفت القيادة الكردية بحقوق المرأة، حين عينت حكومة إقليم كردستان أول امرأة قاضية محاكم، وتبوأت إحدى النسوة منصب "قائمقام" القضاء الذى كان حكرا على الرجال منذ إنشاء الدولة العراقية، وتبوأ عدد منهن وزارات مهمة فى حكومة الإقليم.

ويولى الأكراد اهتماما كبيرا بتأسيس المجتمع المدنى من خلال دعم مؤسساته الحرة، وسبق لأقليم كردستان أن وفر الدعم للكثير من تلك المؤسسات لتقوم بدورها فى رصد الحياة السياسية فى الإقليم، والمساهمة فى توعية الجماهير بأهمية وجود جهات مستقلة لمتابعة أعمال الحكومة.

٥-مسألة كركوك :

تحظى هذه المسألة بأهمية خاصة لدى الأكراد، وقد اصطدمت جميع الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حلول مرضية للقضية الكردية فى العراق بجدار كركوك، فالحكومات العراقية المتعاقبة لم تكن على استعداد للتنازل عن هذه المدينة الغنية بثرواتها النفطية، بينما يعتبر الأكراد هذه المدينة جزءا من كردستان، ليس لأهميتها من الناحية الاقتصادية، بل لكونها - تاريخيا وجغرافيا - مرتبطة بحدود كردستان، وهناك آلاف الوثائق التاريخية، خاصة فى عهد الدولة العثمانية، تؤكد حقيقة انتماء المدينة إلى كردستان. ومن جراء الصراع الدائر بين الأكراد والقيادات العراقية حول هوية المدينة وانتمائها الجغرافى والتاريخى، فقد تعرضت المدينة إلى أسوأ سياسة عنصرية تصاعدت وتيرتها فى عهد حزب البعث ونظام الرئيس صدام حسين البائد.

حيث طالت التغييرات مختلف مناحى الحياة فى المدينة، بدءا بتغيير واقعها الجغرافى، ومرورا بالواقع الديموجرافى، وصولا الى تشويه الوقائع التاريخية، ومارس صدام منذ وصوله إلى الحكم سياسة عنصرية تهدف إلى سلخ كركوك عن إقليم كردستان.

وتقدر منظمات معنية بحقوق الإنسان واللاجئين الدولية عدد الأكراد الذين تم ترحيلهم من مدينة كركوك، خلال السنوات الممتدة من ١٩٩١-٢٠٠٢ فقط، بأكثر من ١٢٠ ألف عائلة، تشكل ما مجموعه حوالى ٣٠٠ ألف مواطن. ولم تقتصر عمليات الترحيل القسرية على الأكراد فحسب، بل شملت فى بعض الأحيان أبناء الأقلية التركمانية، حيث تشير الوثيقة الرسمية المرقمة ٢١٦٥ فى ١٤ فبراير ١٩٩٩ إلى أن عدد العوائل الكردية المرحلة من مدينة كركوك فى الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ بلغ ١٧٢ عائلة، تم ترحيلها إلى السليمانية، أما عدد العوائل التركمانية التى تم ترحيلها من كركوك أيضا فقد بلغ ١٧ عائلة تم ترحيلها إلى محافظتى السليمانية والأنبار(الرمادى).

ومنعت الحكومة العراقية - بموجب كتاب رسمى صدر عن وزارة الداخلية بتوقيع الفريق الركن سعدون علوان المصلح وبرقم ٩٤٠٧ فى ١٩٩٩/٧/١٧ - تعيين أى فرد من أبناء الاقلية التركمانية فى وظائف الدولة الرسمية وشبه الرسمية، ونقل وإبعاد جميع الموظفين من درجة مدير ومدير عام ورؤساء الاقسام فى شركة نفط الشمال إلى شركة نفط الجنوب. ومنعت الحكومة العراقية أيضا حق تعلم الأكراد بلغتهم الأم رغم أن القانون العراقى أجاز ذلك باعتبار اللغة الكردية هى اللغة الثانية فى العراق.

وبموجب الوثيقة المرقمة ١٢١٣٦ فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٩، بتوقيع وزير الداخلية العراقى المستند إلى توجيهات ديوان رئاسة الجمهورية، نصت تعليمات الوزارة على أن تكون "التربية والتعليم والدراسة بجميع مراحلها (الروضة والابتدائية والمتوسطة والاعدادية والاكاديمية والمهنية والمعاهد والكليات) باللغة العربية فقط، ويمنع منعا باتا استعمال اللغات المحلية الكردية والتركمانية والآشورية والكلدانية من قبل الهيئة التعليمية والتدريسية لالقاء المحاضرات او مفردات الجمل المستعصية بغير اللغة العربية أثناء الدوام الرسمى".

هذه الإجراءات كانت جزءا من سياسة التطهير العرقى التى طالت المدينة طوال عهد الرئيس السابق، مما عقد كثيرا من جهود إعادة تطبيع أوضاع هذه المدينة بعد سقوط النظام.

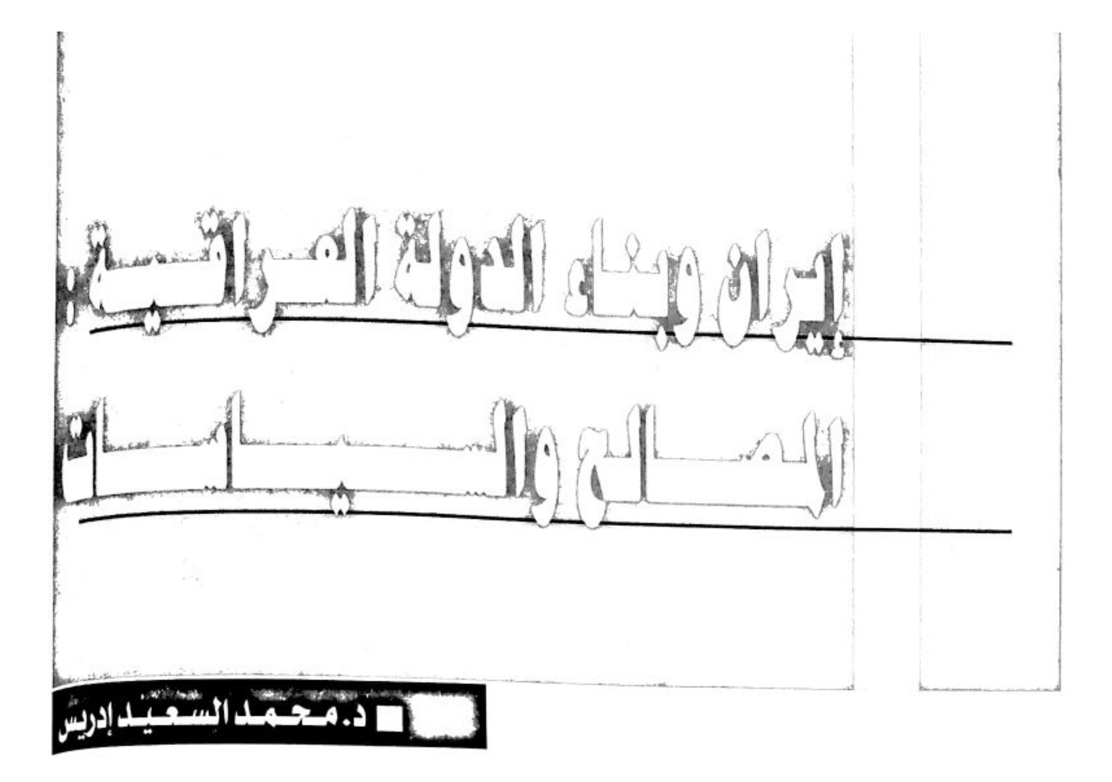
وبالرغم من ذلك، يرى الأكراد أنه ما زال هناك أمل لحل المشكلة بطرق ودية وتوافقية ومرضية لجميع الأطراف المتمسكين بأحقيتهم فى المدينة. فقد رسم قانون إدارة الدولة العراقية ملامح حل هذه المشكلة فى المادة ٥٨، وهى المادة التى تنص على تطبيع أوضاع المدينة قبل البدء بإجراء إحصاء سكانى جديد فيها، ومن ثم إجراء استفتاء شعبى عام للسكان لمعرفة رغبتهم فى اللحاق بإقليم كردستان أو البقاء منفردين أو الانضمام الى فيدرالية أخرى حسبما أجاز بإنشائه مستقبلا بين محافظات العراق.

٦- توزيع الثروات الطبيعية:

طالب الأكراد بأن يتضمن الدستور العراقى بندا خاصا بكيفية توزيع الثروة، وذلك بوضع الميزانية العامة للدولة الاتحادية وفق توزيع عادل بين المناطق العراقية المختلفة مع تأكيد الإقليم باعتباره شخصية معنوية له ميزانيته الخاصة تمول مباشرة من الميزانية الاتحادية ومن واردات الإقليم الآتية من الموارد المحلية والمنح والقروض و المساعدات الدولية، مع مراعاة تعويض المناطق المتضررة بسبب السياسات غير العادلة للنظام السابق، على أن تكون ملكية الثروة الطبيعية (النفط و الغاز) للشعب أو للسكان، وتكون إدارتها إنتاجا وتسويقا ومتابعة صرف وارداتها بصورة مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم المحلية والمحافظات لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتحقيق الشفافية وفق القواعد التى يضعها الدستور العراقى والجمعية الوطنية العراقية بهذا الشأن.

مجمل ما سبق ليس جديدا، فهى مطالب سبق للقيادات الكردية أن طرحتها فى جميع المؤتمرات المحلية والخارجية، فضلا عن ذلك فقد نص قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الذى يعتبر أساس الدستور العراقى الجديد، وهو قانون وقعه ممثلو جميع القوى والأطراف الفاعلة فى العراق، على هذه المطالب التى تشكل فى جوهرها الملامح الأساسية للدولة العراقية الجديدة التى يتطلع الأكراد لبنائها فى المستقبل.





إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات

د. محمد السعيد إدريس

كان الحديث - ومازال - عن وجود مشروع إيرانى فى العراق قرينا لمراحل مختلفة مرت بها العلاقات الإيرانية - العراقية بين صعود وهبوط، نجاحات وانتكاسات. وفى كل هذه المراحل، كان لإيران مشروعها فى العراق الذى يعبر عن خصوصية كل مرحلة من تلك المراحل، ابتداء من غزو الشاه إسماعيل الصفوى للعراق واحتلاله بغداد عام ١٥٠٨ ميلادية، مرورا بعهد نادر شاه، ثم عهود الدولة القاجارية ثم الدولة البهلوية وقيام الجمهورية الإسلامية على أنقاض إمبراطورية محمد رضا بهلوى فى فبراير ١٩٧٩.

فى كل تلك المراحل، كان المشروع الإيرانى الخاص بالعراق يعبر عن مصالح محددة مرتبطة بخصوصية كل مرحلة. والآن وفى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق، ابتداء من يوم سقوط حكم حزب البعث فى ٩ أبريل ٢٠٠٣، نستطيع أن نتحدث عن مصالح إيرانية جديدة أفرزها واقع الاحتلال الأمريكى للعراق، ومنها تتبلور معالم المشروع الإيرانى الجديد فى العراق، وهى التى حددت مجمل السياسات الإيرانية الراهنة الخاصة بالعراق. هذه المصالح والسياسات هى التى تشكل المشروع الإيرانى الراهن فى العراق.

أولا- المصالح والأهداف :

تتنوع المصالح الإيرانية فى العراق بين مصالح عليا وأخرى فرعية. ونستطيع أن نحدد المصلحة الإيرانية العليا فى العراق، والتى لها الأولوية على ما عداها من مصالح، فى الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران، سواء كان ذلك فى شكل عسكرى أو سياسى أو أيديولوجى، وسواء كان من خلال إخفاقه (سقوطه فى حرب أهلية أو نشوء كردستان عراقى مستقل مصحوب بملابسات ضخمة للأقلية الكردية الإيرانية)، أو نجاحه (توحده كديمقراطية بديلة أو نموذج دينى يناشد المواطنين غير الموالين الذين يعيشون فى إيران). وبناء على ذلك، يمكن القول إن إيران مصممة على الاحتفاظ بوحدة أراضى العراق بتجنب عدم الاستقرار الشامل، والتشجيع على وجود حكومة صديقة يسيطر عليها الشيعة الموالون لطهران. والأهم من ذلك، الإبقاء على الولايات المتحدة منشغلة فى وضع حرج بالمأزق العراقى، كى لا تتفرغ لتصفية حساباتها مع إيران.

هذا النوع من الإدراك الإيرانى للمصالح فى العراق ساهم فى بلورة استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد، هى: التشجيع على ديمقراطية الانتخابات (كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعى)، والترويج لخلق درجة ما من الفوضى البناءة، بحيث تكون سهلة الانقياد (وذلك لإحداث اضطراب مطول ولكن قابل للسيطرة عليه)، والاستثمار فى سلسلة واسعة من الفاعلين المتنوعين الذين كثيرا ما يكونون منافسين (لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى فى أية نتيجة يمكن تصورها).

من هذه المصالح والاستراتيجيات، نستطيع بلورة الأهداف الإيرانية فى العراق على النحو التالى:

١- الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية ومنع تفككه، من هنا جاءت فكرة دعم مطلب "الفيدراليات فى العراق" وبالذات بالنسبة للأكراد للحيلولة دون دفعهم إلى فرض التقسيم والاستقلال عن

(*) خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير مجلة "مختارات ايرانية".

الدولة العراقية كأمر واقع. كانت سياسات الموالاة التى انتهجتها طهران إزاء مطالب الأكراد فى الفيدرالية ضرورية لاحتواء مطالب أو نوازع التقسيم والانفصال الكردية.

٢- دعم فكرة وجود حكومة عراقية مركزية تكون قوية بما فيه الكفاية للحفاظ على وحدة الوطن العراقى، ولكن ضعيفة لدرجة لا تستطيع معها أن تشكل خطرا فى المستقبل على إيران، وليس هناك من وسيلة لتأمين إيران فى العراق من إقامة حكم شيعى أو حكم يسيطر عليه الشيعة فى العراق. من هنا، جاء الدعم الإيرانى لخطة إجراء انتخابات عراقية من شأنها أن تأتى بجمعية وطنية يسيطر عليها الشيعة.

وإذا كان التوجه الإيرانى لدعم مطلب الديمقراطية فى العراق قد جعل هذا التوجه الإيرانى متوافقا مع السياسة الأمريكية، فإن إيران حاولت استثمار هذا التوافق "المصادفة" فى اتجاهين، الأول: تمكين حلفائها فى العراق من الحصول على أعلى درجات الدعم الأمريكى بما يقوى من سلطاتهم فى الحكم العراقى الجديد، وهذه مصلحة إيرانية بحتة. والثانى: توظيف هذا التوافق لتليين التصلب الأمريكى إزاء البرنامج النووى الإيرانى.

٣- احتواء المشروع الأمريكى فى العراق من خلال توريط الولايات المتحدة فى حرب استنزاف داخل العراق لتحقيق هدفين رئيسيين، أولهما: الحيلولة دون تمكين الولايات المتحدة من تكرار تجربة تغيير الأنظمة فى دول أخرى بالمنطقة وفى مقدمتها إيران، وثانيهما: منع الولايات المتحدة من التفرغ لانتهاج سياسة عدوانية ضد إيران. فالتورط الأمريكى فى العراق يخدم المصالح الإيرانية ويسهم فى إيجاد رأى عام أمريكى وعالمى رافض لسياسة التدخل العسكرى ومطالب الانسحاب الأمريكى من العراق.

هذا الهدف يكشف عن دعم إيران لما يمكن تسميته سياسة"الفوضى المسيطر عليها"فى العراق، لكنها فى الوقت ذاته تدعم سياسة التفاهم بين أعوانها فى العراق وسلطات الاحتلال. من خلال هذه السياسة ومن خلال أدوات ضغط أخرى كثيرة منها الوجود الإيرانى المباشر وغير المباشر والمكثف فى العراق، يمكن لإيران تحجيم أى ضغوط عسكرية أمريكية ضدها. هذه السياسة المزدوجة شجعت هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام على أن يرد على سؤال حول موقف إيران من سياسة الحصار الأمريكى المفروض عليها من كل الاتجاهات بالقول فى سخرية واضحة:"من الذى يحاصر من؟"، أراد رفسنجانى إن يقول أن وجود حوالى ١٤٠ ألف جندى أمريكى فى العراق يجعل هؤلاء الجنود"مشروع رهائن"بالنسبة لإيران التى بات فى مقدورها استخدام هؤلاء الجنود كورقة ضغط على واشنطن.

هذه المصالح والأهداف هى التى تفسر فحوى السياسات الإيرانية إزاء العراق ابتداء من تفجر الأزمة الأمريكية مع العراق فى السابق وامتدادا لمرحلة الاحتلال الراهنة.

ثانيا- السياسات الإيرانية فى العراق:

أدركت إيران منذ تفجر الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق حقيقة الأهداف الأمريكية، وبالذات الدعوة الأمريكية لإعادة رسم الخرائط السياسية فى المنطقة، وتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وفقا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، عبر حزمة من السياسات، من بينها العزم على إجراء تغييرات سياسية تحت عنوان الإصلاح الديمقراطى، وأيضا تغيير أنظمة الحكم التى تعتبر مسئولة، من وجهة النظر الأمريكية، عن"تفريخ الإرهاب"فى المنطقة.

هذا المخطط أدركت إيران أنها جزء أساسى منه، وبسببه تم وضع إيران والعراق تحت ضغوط سياسة "الاحتواء المزدوج" وربط بينهما وبين كوريا الشمالية كدول ثلاث فيما سمته واشنطن "محور الشر"، وكان هذا إشارة أمريكية لـ"وحدة المصير"العراقى - الإيرانى، وهو ما لم تقتنع به للأسف كثير من القوى السياسية الإيرانية، خاصة فى صفوف تيار الإصلاحيين المندفعين نحو فتح حوار إيرانى مع الولايات المتحدة.

ويكشف تحليل المواقف الإيرانية من الأزمة الأمريكية - العراقية عن حرص إيرانى شديد على رفض هذا المصير ومحاولة تجنبه بشتى الوسائل، ولعل هذا ما يفسر وجود تباين أو غموض فى المواقف الإيرانية من هذه الأزمة، فقد عكست هذه المواقف مدى نجاح أو إخفاق إيران فى التعامل مع الولايات المتحدة لإبعاد شبح المصير الواحد. ويمكن التمييز هنا بين ثلاث مراحل مرت بها مواقف إيران من هذه الأزمة.

ففى المرحلة الأولى التى بدأت بإصدار مجلس الأمن القرار رقم ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، وهو القرار الذى يطالب العراق بالاستجابة الكاملة لمطالب نزع أسلحته والتعاون مع المفتشين الدوليين، وإلا تعرض لعواقب وخيمة لم يغفل الإيرانيون مدى المخاطر التى يمكن أن تهددهم إذا أقدمت واشنطن فعلا على شن الحرب، سواء كانت أخطارا مباشرة مثل شن الحرب على إيران بعد العراق، أو السماح لإسرائيل بأداء هذه المهمة، أو غير مباشرة مثل خطر الاحتلال العسكرى الأمريكى للعراق على الأمن القومى الإيرانى، وخطر شن عدوان أمريكى - إسرائيلى على حزب الله وسوريا فى مرحلة لاحقة من الحرب الأمريكية فى المنطقة.

وبوحى من هذا الإدراك، اتخذت إيران أربعة مواقف أساسية لمواجهة هذه الأخطار، أولها: الرفض المطلق لنوايا الغزو الأمريكى للعراق، وثانيها: تجنب أية مواجهة أو خلافات سياسية مع العراق يمكن أن تفسر على أنها تأييد إيرانى غير مباشر للحرب، وثالثها: الحرص على تنسيق المواقف مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى وبعض الدول العربية والإقليمية، فى محاولة لإيجاد مصالح وروابط مشتركة مع هذه الدول يمكن أن تبعد شبح أى حرب أمريكية أخرى على إيران، ورابعها: الحرص على تجنب أى مواجهة مع الولايات المتحدة.

وفى المرحلة الثانية، كانت إيران حريصة على مهادنة الولايات المتحدة وإرسال إشارات تكشف عن حرص للتقارب بعد أن تأكدت من أن الحرب واقعة لا محالة، وإن كانت ستؤجل بسبب الضغوط الأوروبية. ولذلك أعطت إيران الأولوية للتنسيق مع الولايات المتحدة بالقدر الذى يحمى المصالح الإيرانية، ولا يضر السمعة والمكانة الإيرانية، وبالقدر الذى يحقق التوازن بين مطلب المصلحة الوطنية والاعتبارات الأيديولوجية الإسلامية.

الأهداف الإيرانية بهذا الخصوص كانت واضحة ومحددة وهى: إبعاد فرص أو احتمالات وضعها على أجندة الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب" بعد انتهاء الحرب ضد العراق، والحد من فرص الاحتكاك مع الولايات المتحدة، والتطلع لمجئ نظام حكم جديد فى بغداد يحرص على نهج سياسة تعاون وصداقة مع طهران. بمعنى آخر، كانت إيران تسعى إلى درء المخاطر بقدر سعيها إلى تعظيم المكاسب.

وقد عبرت إيران عن هذا التوجه عبر مجموعة من المواقف، أبرزها:

أ - الإقدام على بعض الإصلاحات الداخلية ذات المغزى والعلاقة بالدعوة الإمريكية للتغيير والإصلاح الديمقراطى فى دول منطقة الشرق الأوسط، مثل استقبال فريق دولى لحقوق الإنسان، ورفع الإقامة الجبرية المفروضة على آية الله حسين منتظرى أبرز زعماء المعارضة، والإعلان عن ترحيل أكثر من ٥٠٠ عضو بالقاعدة.

ب- زيارة كمال خرازى وزير الخارجية للعاصمة البريطانية من أجل الحصول على ضمانات من الحكومة البريطانية بعدم تعرض إيران لأى هجوم عسكرى فى نهاية الحملة الأمريكية - البريطانية ضد العراق.

وقد تزامن مع هذه الزيارة تسريب مسئولين أمريكيين معلومات تفيد بلقاء تم فى عاصمة أوروبية بين ممثلين للإدارة الأمريكية مع وفد إيرانى فى شهر يناير ٢٠٠٣ بغرض الحصول على وعود إيرانية بتقديم مساعدات إنسانية، وعلى تأكيدات بأن إيران لن تتدخل فى مجرى العمليات العسكرية إذا قررت الولايات المتحدة إعلان الحرب على العراق. وأفاد هؤلاء المسئولون بأن الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا مزودين بتعليمات دقيقة، وأنهم طلبوا من إيران المشاركة فى عمليات البحث والإنقاذ للطيارين الأمريكيين الذين تسقط طائراتهم، كما طلبوا من الحكومة الإيرانية عدم إيواء المسئولين العراقيين الهاربين الذين قد يجتازون الحدود الإيرانية، ويحاولون التجمع لمحاربة الحكومة العراقية الجديدة. وأضاف هؤلاء المسئولون أن الشخصيات الرسمية الأمريكية أبدت تطلعها إلى ألا تقف إيران حجرة عثرة فى حالة إسقاط القوات الأمريكية نظام صدام حسين وتنصيبها حكومة جديدة موالية لواشنطن. وألمح هؤلاء إلى أن إشارات مشجعة صدرت عن طهران بخصوص هذه المطالب رغم إصرار الحكومة الإيرانية على تأكيد موقفها المحايد وأنها تعارض الحرب.

وبغض النظر عن مدى مصداقية هذه المعلومات، فالأمر اللافت للانتباه هو ما جاء على لسان الناطق باسم الحكومة الإيرانية عبد الله رمضان زاده بأن إيران لن تسمح للرئيس العراقى أو المسئولين العراقيين بدخول أراضيها إذا قامت الحرب، فمثل هذا التصريح يتوافق ويتزامن مع مطلب المسئولين الأمريكيين فى لقائهم المذكور مع الوفد الإيرانى فى تلك العاصمة الأوروبية.

جـ- دعم إيران لمؤتمر المعارضة العراقية الذى عقد فى لندن (ديسمبر ٢٠٠٢) وتقربها من فصائل المعارضة بجميع اتجاهاتها، وبالذات المعارضة الشيعية والكردية، خاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية برئاسة محمد باقر الحكيم. فهذا المجلس كان له دور قوى وفعال فى مؤتمر لندن من خلال رئيس وفده بالمؤتمر عبد العزيز الحكيم، وكان لهذا الدور أثره البارز فى إنجاح المؤتمر، وهو النجاح الذى حرصت إيران على أن تؤكد أن لها نصيبا كبيرا فيه.

د - التجاوب الإيرانى مع دعوة عبد الله جول رئيس الحكومة التركية لعقد المؤتمر الإقليمى فى اسطنبول، وهو المؤتمر الذى خرج بتوجه محدد يركز على مطالبة العراق بالتجاوب مع المفتشين الدوليين دون ممارسة أى ضغط على الولايات المتحدة للتراجع عن استمرارها فى الاستعدادات لغزو العراق، واعتبر بيان المؤتمر بمثابة "إبراء ذمة" مشترك لحكومات الدول المشاركة ومبرر لشن العدوان الأمريكى.

هـ استقبال قادة وزعماء المعارضة العراقية بحفاوة فى إيران من جانب كبار المسئولين الإيرانيين، وهم فى طريقهم إلى شمال العراق لحضور مؤتمر المعارضة فى أربيل، ولم يكتف الإيرانيون بتكليف قوات حرس الثورة بتأمين انتقالهم من إيران إلى شمال العراق، بل عرضوا توفير الحماية لهم داخل الأراضى العراقية.

و - لم يكتف الإيرانيون بذلك، بل حرصوا أيضا على عدم التورط فى أى سياسة يمكن أن يفهم منها أن إيران تقف ضد ما تريده وتسعى إليه الولايات المتحدة مع العراق.

وجاء رفض استقبال ناجى صبرى وزير الخارجية العراقى فى طهران، ووضع شروط مستفزة للسماح له بالزيارة، متوافقا مع هذا التوجه الإيرانى، وهذه الشروط التى وضعتها إيران جاءت على لسان محمد على أبطحى مساعد الرئيس، وهى: دفع الغرامات المترتبة على حرب الثمانى سنوات بين الجانبين، واعتذار الرئيس صدام حسين للشعب الإيرانى أسوة باعتذاره للكويت، وإطلاق من تبقى من الأسرى الإيرانيين لدى العراق، والعودة إلى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بين البلدين وتطبيقها بصورة تامة. هذه الشروط تكشف عن حقيقة النوايا الإيرانية لاختلاق أسباب لإرجاء أو إلغاء زيارة وزير الخارجية العراقى حتى لا تحسب على طهران، فى وقت كان الهدف فيه هو كسب الود الأمريكى.

أما المرحلة الثالثة، فهى مرحلة التراجع عن المهادنة وتصعيد

النفوذ الإيرانى فى العراق

كيف تتحرك إيران فى العراق؟ وهل ثمة استراتيجية إيرانية للتأثير فى مستقبل العملية السياسية هناك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هى أهم ملامح هذه الاستراتيجية وأدواتها؟

هذه التساؤلات وغيرها أجاب عنها تقرير نشرته مجلة "التايم" الأمريكية فى عددها الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٥ . ووفقا للتقرير الذى استند إلى وثائق استخباراتية أمريكية، فإن ثمة دورا نشيطا تمارسه إيران فى العراق على المستويين السياسى والعسكرى، إلى الدرجة التى تحدث فيها التقرير عن حرب سرية تجرى فى العراق بين إيران وأمريكا، حيث يشير التقرير إلى أن قوات الحرس الثورى الإيرانى نجحت فى تشكيل شبكة من المسلحين والمتمردين، يرأسها عميل إيرانى يدعى مصطفى الشيبانى. وطبقا لإحدى الوثائق التى حصلت عليها "التايم"، فإن شبكة الشيبانى تتألف من حوالى ٢٨٠ شخصا ما بين صانعى قنابل وفرق موت، وقد قام هؤلاء بتنفيذ ما يقرب من ٣٧ عملية تفجيرية ضد القوات الأمريكية فى بغداد وحدها. وقد تمكنت هذه الشبكة خلال الأشهر الثمانية الماضية من شن العديد من الهجمات على قوات التحالف فى العراق، وهى تعتمد نفس الأسلوب الذى تعتمده ميليشيات حزب الله فى لبنان. لذا، فقد أشار التقرير إلى أن أعضاء هذه الشبكة تلقوا تدريبات فى لبنان وبغداد ومدينة الصدر.

وتشير إحدى الوثائق، التى ذكرها التقرير، إلى عثور القوات الأمريكية على أسلحة إيرانية فى العراق، تم نقلها قبل وقوع الغزو الأمريكى له. ووفقا لمصادر عسكرية أمريكية أوردها التقرير، فقد تحركت وحدات عسكرية (٤٦ وحدة) ما بين مشاة وألوية صواريخ قبل احتلال العراق، من بينها وحدات تابعة لقوات بدر التى تأسست عام ١٩٨٠ . وكانت مهمة هذه الوحدات الاستيلاء على القرى الصغيرة والمكاتب الحكومية فى أثناء حال الفوضى الناجمة عن الاحتلال.

وتشير "التايم" إلى أنه من خلال تقصى ما ورد فى بعض من الوثائق الإيرانية التى تم الحصول عليها من مصادر استخباراتية أمريكية وبريطانية، فإن بعضا من قوات الحرس الثورى الإيرانى قد دخلت العراق، واستولت على مدينة الكوت فى أبريل ٢٠٠٣ .

الأكثر من ذلك ما أورده التقرير حول تشكيل بعض "فرق الموت" الإيرانية للقيام بعمليات تصفية واغتيال لعدد من البعثيين السابقين الضالعين فى أنشطة سابقة ضد طهران، حيث يشير التقرير إلى أن ثمة تنظيما يطلق عليه "ثأر الله" متورط فى هذه الأحداث التي تمت تحت إشراف السفارة الإيرانية فى بغداد.

ولكن كيف تتحرك إيران بهذه السهولة فى العراق؟ يشير تقرير "التايم" إلى عمليات تجنيد تمت لبعض العملاء العراقيين للعمل لحساب الحكومة الإيرانية. ويورد التقرير أن أحد العراقيين ويدعى "أبو حسن" اعترف بأن عميلا إيرانيا حاول تجنيده عام ٢٠٠٤ للحصول على قائمة بأسماء وعناوين مسئولى وزارة الداخلية العراقية الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع عسكريين أمريكيين.

ويفيد التقرير بأن إحدى عمليات الاغتيال التى مارسها بعض العملاء الإيرانيين، تلك المحاولة الفاشلة التى تعرض لها رئيس الوزراء العراقى السابق إياد علاوى، والذى أخبر "التايم" باعتقاده بأن أحد هؤلاء العملاء خطط لاغتياله.

ويذهب التقرير إلى أبعد من ذلك، حين يشير إلى وثائق حول نشاط قوات الحرس الثورى الإيرانى فى العراق تتضمن سجلات عن رواتب ومكافآت إيرانية تم رصدها فى أغسطس ٢٠٠٤، ودفعت على شكل رواتب لما يقرب من ١١٧٤٠ عضوا فى ميليشيات بدر الشيعية.

ولعل أخطر ما يرصده التقرير حول تنامى النفوذ الإيرانى فى العراق ما جاء حول محاولات طهران إثارة توترات طائفية بين الشيعة والسنة لجرجرة البلاد نحو حرب أهلية قد تزيد من حاجة العراق لإيران لتهدئة الأمور.

فضلا عن محاولات طهران المستمرة لإقامة علاقات وطيدة مع الحكومة العراقية الجديدة بزعامة إبراهيم الجعفرى الذى يحاول الحصول على الدعم المعنوى من طهران لدعم موقف حكومته حسبما أشار التقرير.

ووفقا لبعض المصادر السياسية والعسكرية التى استطلع التقرير آراءها فيما يحدث، فقد أشار البعض إلى أن إيران تسعى إلى تقديم الدعم لأى حكومة شيعية قد تأتى للحكم، وهو ما يشى بتأجيج مشاعر العنف تجاه الوجود الأمريكى فى العراق.

(*) **للاطلاع على أصل تقرير "التايم"، ادخل على الرابط التالى :**
http://www.time.com/time/magazine/printout/0,8816,1093747,00.html.

التوتر مع واشنطن بعد أن كشفت إيران عن حقيقة النوايا الأمريكية إزاءها، بالتأكيد على اختيار حاكم عسكرى أمريكى للعراق، بما يعنى إفساد كل رهانات طهران على حكومة موالية لها فى بغداد بعد إسقاط حكم صدام حسين، وبما يعنى وضع إيران فى دائرة الخطر وتهديد الأمن القومى الإيرانى من خلال الوجود العسكرى الأمريكى داخل الأراضى العراقية.

سوء النوايا الأمريكية ظهر لطهران أيضا من خلال مسعى ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى وأنصاره لتقليص دور إيران وسط المعارضة العراقية، وذلك بالحد من دور المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى"لجنة التنسيق والمتابعة"التى شكلها مؤتمر المعارضة فى لندن للإشراف على تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، فقد سعت واشنطن إلى توسيع عضوية هذه اللجنة من

٦٥ عضوا إلى مائة عضو.

بسبب هذه التطورات السلبية، اتجهت إيران إلى تصعيد التشدد فى موقفها بالمبادرة بالإعلان عن أنها "لن تشارك فى الحرب المزمعة ضد العراق حتى إذا وافق مجلس الأمن الدولى على بدء العمليات العسكرية، وأن قواتها سوف تتصدى لأى طائرة أمريكية تنتهك المجال الجوى الإيرانى".

كما شددت على موقفها بخصوص فتح منشآتها النووية خلال زيارة الدكتور محمد البرادعى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطهران. رفضت إيران بالتحديد مطلب التفتيش المفاجئ، لكنها تعهدت بإطلاع هيئات المراقبة الدولية على إنشاء مواقع نووية جديدة فور اتخاذ قرار بذلك. كما اتجهت إلى تشديد الهجوم على النوايا الأمريكية فى العراق، وكذلك عزم الولايات المتحدة التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة. فقد اعتبر هاشمى رفسنجانى رئيس الجمهورية السابق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة "النظام" أن أسوأ الحلول للأزمة العراقية "سيكون إقامة ديكتاتورية موالية للأمريكيين"، وبادر السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية بوصف الأمريكيين بأنهم "متوحشون فى زى متحضر"، والأهم من ذلك أن إيران استقبلت وزير الخارجية العراقى رغم قيام مائة عضو بمجلس الشورى (البرلمان) بتقديم طلب لإعفاء وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى من منصبه بسبب هذه الزيارة.

هذا التشدد الإيرانى تراجع بشكل ملحوظ مع بدء الحرب الأمريكية- البريطانية على العراق، ومع سرعة سقوط بغداد ومعها نظام صدام حسين. هذا التراجع كانت له مؤشراته الفعلية قبيل الغزو عندما شاركت إيران فى المؤتمر الأول لدول الجوار العراقى فى اسطنبول ووافقت على مقرراته وفى مقدمتها تحميل العراق المسئولية الكاملة لاحتمال تعرضه للعدوان الأمريكى، دون تحديد أى مسئولية على الولايات المتحدة. ومع بدء العدوان، منعت إيران قوات "فيلق بدر" التابع لـ "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" برئاسة السيد محمد باقر الحكيم الموالى لطهران من التورط فى الحرب لصالح أى من الطرفين الأمريكى أو العراقى. ومع سقوط بغداد وانهيار نظام صدام حسين، ثم اعتقاله، لم تستطع إيران إخفاء سعادتها بهذه النهاية لصدام حسين ونظامه، باعتبار أن سقوط نظام صدام حسين يعنى انتفاء أحد مصادر تهديد الأمن القومى الإيرانى، كما أن هذا السقوط يتيح الفرصة أمام تواصل إيران مع الطائفة الشيعية فى العراق التى تمثل أغلبية الشعب العراقى، فضلا عن أنه يتيح فرصة للتخلص من قوات "مجاهدى خلق" التى لقيت كل الدعم والتأييد من نظام صدام حسين، وكانت مصدر إزعاج دائم وورقة استعملها صدام حسين فى صراعه ضد إيران.

وبدافع من هذه المنافع المتوقعة، التزمت إيران موقفا معتدلا أو متعقلا، كما يحلو للبعض وصفه، من الاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق، وبدأت تتكيف مع الاحتلال باعتباره أمرا واقعا، رغم حرص كبار القادة الإيرانيين، وخاصة المرشد الأعلى السيد على خامنئى على إدانة الاحتلال.

مؤشرات هذا التكيف الإيرانى مع الواقع الجديد فى العراق كثيرة، من أبرزها مشاركة إيران فى المؤتمرات الإقليمية لدول الجوار واستضافة أحدها فى طهران على هامش اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامى. ففى أبريل ٢٠٠٣، شاركت إيران فى المؤتمر الإقليمى لدول جوار العراق بالرياض، ووافقت على بيانه الختامى الذى لم يتضمن أى إدانة للاحتلال أو المطالبة بجلاء القوات الأجنبية المحتلة عن العراق، لكنه اكتفى بمناشدة قوات الاحتلال حفظ الأمن والاستقرار وعدم التصرف فى الثروات الطبيعية للعراق، ودعوة الأمم المتحدة للقيام بدور أكبر فى العراق، وشاركت بعد ذلك فى مؤتمر دمشق فى أكتوبر ٢٠٠٣ الذى لم يساند المقاومة العراقية، وبدلا من أن يدين الاحتلال أدان ما سماه "العمليات الإرهابية" التى تحصد أرواح الأبرياء، دون إشارة لما تحصده قوات الاحتلال من أرواح مئات من الأبرياء العراقيين. كما وافق هذا المؤتمر، تحت ضغوط بعض أعضائه، على حضور وزير خارجية العراق هوشيار زيبارى للمشاركة فيه، لكنه لم يقبل الحضور لاعتراضه على عدم تقديم الدعوة للعراق قبل انعقاد المؤتمر.

وبعد ذلك، اعترفت إيران بمجلس الحكم الانتقالى رسميا فى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٣، وقبل ذلك كان الرئيس الإيرانى محمد خاتمى قد صرح بأن "تشكيل مجلس الحكم الانتقالى فى العراق يعد خطوة تجاه ضمان مطالب الشعب العراقى فى حال أدى هذا المجلس إلى إقرار حكومة شعبية"، ثم شاركت إيران فى مؤتمر المانحين الدوليين فى مدريد، وقدمت عرضا بتصدير نفطها للعراق بما يقدر بـ ٣٥٠ ألف برميل يوميا، وتعهدت بتقديم اعتمادات للموردين بما يقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار بخلاف إعلان استعدادها لتزويد العراق بالغاز والكهرباء. الأهم من هذا كله أنها رضيت بمشاركة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الموالى لها فى مجلس الحكم الانتقالى، ومن ثم كانت طرفا فى معادلة الحكم فى العراق من خلال مشاركة هذا المجلس، بما يعنيه ذلك من دعم مطلب "التهدئة" للأوضاع فى العراق، والحرص على عدم تورط الشيعة العراقيين فى المقاومة التى ظلت توصف بالإرهاب من جانب مجلس الحكم الانتقالى.

هذه الممارسات كانت تعكس أحد وجهى الإدراك الإيرانى لما يعنيه سقوط نظام صدام حسين من ناحية، ووقوع العراق تحت قبضة الاحتلال الأمريكى من ناحية أخرى، فالغبطة الإيرانية بسقوط نظام صدام حسين وإتاحة الفرصة التاريخية أمام إيران وشيعة العراق لإثبات الوجود فى وجه معادلات القوة الإقليمية بالمنطقة كانت تعادلها وربما تتفوق عليها المخاوف من مخاطر الاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق.

واقع الأمر أن إيران واجهت بسقوط نظام صدام حسين والاحتلال الأمريكى للعراق ما يمكن تسميته "الخيارات

المتناقضة".

فالمكاسب، التى تحققت لإيران من سقوط نظام صدام حسين، تبدو بمثابة فرص مفقودة، فضلا عن التهديدات المباشرة للاحتلال الأمريكى للعراق، وهو ما يمكن تبيانه على النحو التالى:

- يمثل نجاح الولايات المتحدة فى القضاء على النظام العراقى تهديدا مباشرا لإيران بالنظر إلى أنها تحتل المرتبة الثانية فيما يسمى "محور الشر"، ومما يضاعف من خطورة هذا الجانب أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب دون أى اعتبار لعدم مشروعيتها.

- إذا كانت إيران، بسقوط النظام العراقى، قد تخلصت من المصدر الرئيسى لكبح طموحاتها الإقليمية، فإن الواقع الحالى فى العراق بعد سيطرة الولايات المتحدة عليه سوف يمثل قيدا أكثر خطورة على نفوذ إيران الإقليمى. وبعبارة أخرى، فقد تخلصت إيران من قوة إقليمية لتجد نفسها أمام قوة دولية، مع تثبيت عامل العداء بين إيران وكلتا القوتين.

- على الرغم من أن سقوط النظام العراقى يتيح الفرصة أمام تفعيل دور شيعة العراق، وذلك ما يفهمه البعض على أنه يصب فى مصلحة إيران، فإن هذا القول ينبغى ألا يؤخذ على إطلاقه، بالنظر إلى وجود خلاف تقليدى بين إيران وفصائل أساسية فى شيعة العراق مثل "حزب الدعوة" الذى يرفض مبدأ ولاية الفقيه، كما أن سقوط نظام الرئيس العراقى صدام حسين سوف يمنح الفرصة لمرجعية "النجف الأشرف" لاستعادة مكانتها مرة أخرى، وهو ما سيكون على حساب مرجعية "قم"، التى سوف تفقد مكانتها كمرجعية أولى للشيعة فى العالم.

- كذلك، فإن تأسيس نظام ديمقراطى تعددى فى العراق، إذا ما حدث هذا بالفعل، سوف يؤثر سلبا فى الوضع السياسى فى إيران التى يعانى نظامها السياسى خلال الفترة الأخيرة من أزمة فى عدم شرعيته بفعل تهميش دور المؤسسات المنتخبة لصالح المؤسسات المعينة التى يسيطر عليها التيار المحافظ.

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن سيطرة الولايات المتحدة على العراق تعنى سيطرتها على نفطه، وبالتالى التحكم فى سوق النفط العالمية، الأمر الذى سوف يؤدى إلى حدوث خسائر كبيرة للاقتصاد الإيرانى.

لذلك كله، كانت إيران حريصة على النيل من الاحتلال الأمريكى للعراق، ولكن دون التورط فى دعم مكشوف للمقاومة العراقية تحسبا لتجنب أى مواجهة مع الولايات المتحدة. كانت المعادلة شديدة الصعوبة، فالمصالح الإيرانية تتعارض كلية مع تثبيت الاحتلال الأمريكى فى العراق، والمصالح الإيرانية ذاتها تفرض على إيران تجنب التورط فى أى مواجهة مع الولايات المتحدة، لذلك ظهر الموقف الإيرانى متحمسا حينا ومترددا فى أحيان أخرى، لكنه لم يفوت فرصة للنيل من الاحتلال الأمريكى أو التشفى فى أزماته داخل العراق.

فعقب انكشاف الجرائم السيئة التى ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية فى العراق ضد الأسرى والمعتقلين، صعَّد السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية من هجومه ضد الولايات المتحدة، ووصف الاحتلال الأمريكى فى العراق بأنه "ذئب وقع فى الفخ".

وقبل شهر من هذا التصريح، قال هاشمى رفسنجانى الرئيس الإيرانى السابق ورئيس مجمع "تشخيص مصلحة النظام" حاليا (١٠/٤/٢٠٠٤) إن على العراقيين "أن يلقنوا الوحش الأمريكى الجريح درسا لئلا تغامر الولايات المتحدة بمهاجمة بلد آخر". وأضاف أن "الوضع فى العراق يشكل تهديدا، كما يشكل فرصة، يشكل تهديدا لأن الوحش الأمريكى الجريح يمكن أن يقوم بردود غاضبة، لكنه فرصة أيضا لأن يتلقى هذا الوحش درسا بألا يغامر بمهاجمة دولة أخرى".

هذان التصريحان يكشفان عن حقيقتين تميزان الموقف الإيرانى بخصوص ما يحدث فى العراق، الحقيقة الأولى: هى أن إيران تشعر بسعادة غامرة لأى انتكاسة تواجه المشروع الأمريكى، فإيران حريصة كل الحرص على فشل المشروع الأمريكى، وهذا يعنى، منطقيا، أن تكون مستعدة لدعم كل ما يمكن أن يؤدى إلى هذا الفشل. أما الحقيقة الثانية، فهى أن إيران حريصة كل الحرص على ألا يكون نجاح أو فشل المشروع الأمريكى فى العراق مقدمة أو سببا لتورط أمريكى ضدها، بما يفيد بأن إيران بقدر حرصها على فشل المشروع الأمريكى فى العراق، فهى حريصة أيضا على ألا تدفع ثمن فشل أو نجاح هذا المشروع.

تلك هى معضلة إيران الحقيقية فى العراق كما تكشفها دراما العلاقة بين إيران والسيد مقتدى الصدر.

فالشائع فى هذه العلاقة أن إيران وقفت بقوة إلى جانب الزعيم الشاب مقتدى الصدر، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق السيد كاظم الحائرى المرجع الدينى الشيعى المقيم فى مدينة قم الإيرانية (عراقى مبعد من أصل إيرانى) باعتباره المرجعية للسيد مقتدى الصدر.

أعضاء كثيرون فى مجلس الحكم الانتقالى روجوا لذلك بعد أن هالهم تقدم تيار الصدر وانخراطه فى مقاومة عنيفة ضد قوات الاحتلال فى أغلب مناطق تركز الشيعة فى تزامن مثير مع ملحمة صمود وبطولة مدينة الفلوجة (ذات الأغلبية السنية) بما يعطى للمقاومة فى العراق هوية وطنية غير فئوية، وهوية شعبية، بعيدا عن وصم المقاومة بأنها مقاومة تقتصر على الإرهابيين الوافدين للعراق وبقايا أنصار صدام حسين.

ومن بين الشائعات التى ترددت عن دعم إيران لتيار مقتدى الصدر أن **حجم المساعدات النقدية الإيرانية المدفوعة إلى مقتدى الصدر خلال الأشهر الأخيرة تجاوز سقف ٨٠ مليون دولار، إلى** جانب تدريب رجاله وإرسال **معونات إنسانية، شملت الغذاء**

والأدوية والمعدات والأثاث. ومن بين هذه الشائعات أيضا أن المئات من عناصر فيلق القدس (الإيراني) واستخبارات الحرس الثوري الإيراني الموجودين في العراق يقودون العمليات الموجهة ضد قوات التحالف، كما أن الحملات الدعائية الموجهة ضد مراجع الشيعة الكبار من أمثال علي السيستاني، وحسين الصدر، ومحمد سعيد الحكيم، وإسحق فياض من قبل أنصار مقتدى الصدر، هي أيضا حملات مدروسة وموجهة تحت إشراف هؤلاء العناصر.

ومجمل هذه الشائعات محاولة تصوير مقتدى الصدر على أنه"صناعة إيرانية"، وأنه من المستحيل أن يشق عصا الطاعة لإيران، باعتباره مقلدا لآية الله كاظم الحائري، وباعتبار الحائري يعيش في إيران وقريبا جدا من أوساط المرشد السيد علي خامنئي.

وفي هذا السياق، وجهت الولايات المتحدة تحذيرا قويا لإيران عبر شخصية بريطانية ذات علاقة وثيقة بسكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي حجة الإسلام حسن روحاني، مؤكدة لها أنها تمتلك من الوثائق والمستندات ما يكفي لمعاقبتها واتخاذ إجراءات متشددة بحقها. وجاء في التحذير الأمريكي أيضا أن الأبواب لا تزال مفتوحة أمام إيران كي تلعب دورا بناء في العراق في سبيل تهدئة الوضع والقضاء على ظاهرة مقتدى الصدر في المدن الشيعية و"أنصار الإسلام"و"القاعدة"فيما يعرف بـ"المثلث السني".

هذه التحذيرات جاءت في عقب انقلاب الموقف برمته في العراق ضد قوات الاحتلال، والقتال الضاري الذي شنته المقاومة العراقية في الفلوجة وقوات جيش المهدي في مناطق متفرقة من العراق ضد قوات الاحتلال، وبالذات في النجف وكربلاء والكوفة ذات الرمزية المقدسة لدى الشيعة في العراق وخارجه.

وقد صعد الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق بول بريمر من موقفه ضد مقتدى الصدر، واعتبره مطلوبا للعدالة في اتهامات تخص قضية مقتل آيه الله الخوئي في النجف، وحدد لمقتدى الصدر مصيرا لا يتجاوز القتل أو الاعتقال، وكان هذا يعني أن التحذيرات الأمريكية غير المباشرة، وعبر الوسطاء، لإيران سوف تتحول إلى تحذيرات علنية، قد تستتبعها مواقف تصعيدية أمريكية، وبالذات في ملف البرنامج النووي الإيراني، واتهام إيران برعاية الإرهاب بما يجعل منها هدفا عاجلا للسياسة الأمريكية.

أمام هذا التصعيد، بدأ التحول في الموقف الإيراني نحو مقتدى الصدر.

لقد حاول الرئيس خاتمي أن يفرض هذا التحول قبل ذلك بعدة أشهر. ففي لقائه مع إبراهيم الجعفري عضو مجلس الحكم الانتقالي العراقي (حزب الدعوة - شيعي) الذي ذهب إلى طهران في مهمة ذكر أنها لإقناع الإيرانيين باستضافة مقتدى الصدر كمخرج لأزمته مع قوات الاحتلال، لمح خاتمي إلى عدم موافقة طهران على تحركات مقتدى الصدر الأخيرة، وقال إن أسلوب الشيعة هو منطق الاعتدال وأكد على ضرورة حرية الشعب العراقي، ووضع الأمور في يد الشعب، وهو ما يتجلى في مواقف حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومواقف المرجع الشيعي علي السيستاني. كما أكد خاتمي أن إيران ترفض أي تحرك عنيف من شأنه أن يؤزم الوضع في العراق ويعرض الاستقرار العراقي والإسلام والشيعة للضرر.

تلميحات خاتمي لم تجد أصداء قوية لها في أوساط مصادر القوة الحقيقية في إيران، لكنه، أي خاتمي، تحول من التلميح إلى التصريح عقب التحذيرات الأمريكية القوية، وقال في اجتماع للمجلس الأعلى للأمن القومي إن الشيعة في العراق، ولأول مرة في تاريخهم الحديث، عثروا على طرف أجنبي يرغب في ضمان حقوقهم، وأوضح أن الولايات المتحدة"قضت خلال عامين على أخطر وأشرس أعداء إيران"في إشارة إلى نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، وأضاف أنه"بدلا من أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية لترميم صورتنا ونظهر كشريك قوي للولايات المتحدة في المنطقة، قمنا باتخاذ سياسات جعلتنا في خندق واحد مع طالبان وصدام حسين".

هذه اللغة الحادة والصريحة غير المعهودة على الرئيس خاتمي كانت مؤشرا لتحول حقيقي في الموقف الإيراني ضد مقتدى الصدر بدعم من السيد علي خامنئي، الذي ذكر أنه أمر بوقف الدعم عن مقتدى الصدر، كما أمر بتجميد أنشطة اللجنة الخاصة التي شكلها مكتبه بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين لتحديد سياسات ومواقف إيرانية تعرقل الأهداف الأمريكية في العراق من ناحية، وتدعم الموقف الإيراني في العراق من ناحية أخرى.

الانقلاب الدرامي في الموقف الإيراني من مقتدى الصدر عبر عنه غلاة المتطرفين في التيار المحافظ، بوصفهم أنصار مقتدى الصدر بتنظيم "مجاهدي خلق" الإيراني المعارض الذي درج على وصفهم في إيران بـ"المنافقين"، واعتبارهم أن مقتدى الصدر"يزرع بذرة النفاق في أوساط الشيعة في العراق"على نحو ما كتب رسول جعفريان على موقع"بازتاب"الخاص بمحسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري، حيث أسهب في توجيه انتقادات لاذعة لآية الله محمد صادق الصدر (الشهيد الصدر الثاني) والد مقتدى الصدر، وأسهب في امتداح محمد باقر الحكيم مؤسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموالي لطهران، وكذلك آية الله علي السيستاني.

وهنا بالتحديد، يطرح سؤال مهم نفسه وهو: هل الانقلاب في الموقف الإيراني من مقتدى الصدر مجرد استجابة للتهديدات الأمريكية؟ أم أنه تعبير عن مخاوف تجسدها حركة مقتدى الصدر، خاصة تحدي الصدر مرجعية السيستاني"الصامتة"وإعلاءه من شأن مرجعية

الصدر"الناطقة"القادرة على إعلان التحدى والمطالبة بالتغيير، وهى المرجعية التى وقفت فى مواجهة مبدأ"ولاية الفقيه"الذى أرسى قواعده الإمام الخمينى ويؤمن به السيد على خامنئى وتيار المحافظين المتشددين فى إيران؟

الأخطر من هذا أن حركة الصدر، فى تلاحمها مع المقاومة السنية وتجاوز أطر الطائفية الضيقة وإبراز وطنية المقاومة، تقف بذلك فى مواجهة مع الحرص الإيرانى على إبراز الدور الشيعى فى العراق وقيادته عبر أعوان يشاركون فى مجلس الحكم الانتقالى تجاوزتهم زعامة مقتدى الصدر وفضحت تعاونهم مع قوات احتلال أمعنت فى إذلال الشعب العراقى وامتهان كرامته على نحو ما حدث فى معتقل أبو غريب وغيره من المعتقلات.

هذا يعنى أن الانقلاب الإيرانى على مقتدى الصدر كانت له أسبابه الإيرانية الوطنية والطائفية.

وأسبابه الطائفية معروفة، وهى أن التواصل الذى يجسده السيد مقتدى الصدر مع السنة فى العراق وبالذات مع المجاهدين فى"الفلوجة"يتعارض مع طموح إيرانى لإعلاء الروح الطائفية لدعم دور مميز للشيعة فى النظام السياسى العراقى الجديد. أما الأسباب الوطنية، فلها علاقة مباشرة بالتهديدات الأمريكية لإيران وبالذات، العودة لتسخين الملف النووى الإيرانى الذى يعتبر من أهم تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق على إيران. ولذلك يلاحظ أن المواقف الإيرانية من التطورات العراقية المتلاحقة، وبالذات تصاعد المقاومة العراقية، وانكشاف الورطة الأمريكية فى العراق، وفضائح التعذيب فى أبو غريب، كانت تتراوح بين التصعيد والتهدئة وفقا لتطور الملف النووى الإيرانى مع الولايات المتحدة بشكل خاص ومجمل تطورات العلاقات الإيرانية – الأمريكية عموما. كما أن حالة الملف النووى الإيرانى مع الولايات المتحدة كانت تنعكس – تصعيدا وتهدئة بشكل عام – على المواقف الإيرانية من التطورات العراقية. فعندما احتدمت المواجهة بين إيران والولايات المتحدة حول الملف النووى، لمحت إيران باللجوء إلى"العراق"لمواجهة الضغوط الأمريكية، فقد دعا آية الله أحمد جنتى إلى دعم المقاومة العراقية لكن على طريقة المرجع الشيعى العراقى المعتدل آية الله على السيستانى، وقال جنتى:"يجب دعم العراقيين الذين يقاومون وعلى الأخص سكان النجف".

ثالثا- تحديات المشروع الإيرانى فى العراق :

مجمل السياسات الإيرانية تكشف عن حقيقة مهمة، هى أن المشروع الإيرانى فى العراق، رغم ما قد يبدو أنه يحقق نجاحات مهمة، إلا أنه يواجه بالكثير من التحديات وبالذات داخل العراق، ناهيك عن التحديات الدولية والإقليمية.

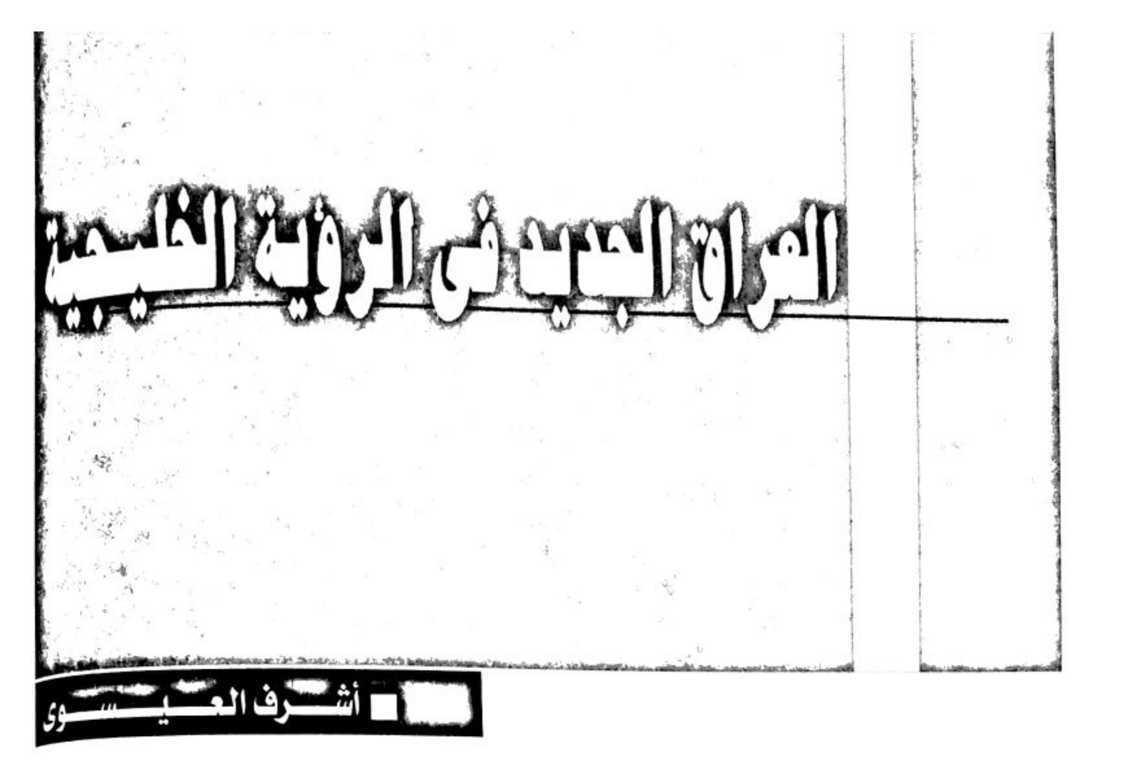
لقد تواتر الحديث عن مشروع"الهلال الشيعى"منذ أن استخدمه العاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى فى محاولة للتحذير من مخاطر تزايد النفوذ الإيرانى فى العراق، ومخاطر امتداده إلى خارج العراق، مشيرا إلى أن هناك نوايا لأن يمتد هذا النفوذ من إيران إلى العراق، ومنه إلى سوريا ولبنان ليشكل"هلالا شيعيا"محملا بالنفوذ الإيرانى.

وإذا كانت إيران قد اعتمدت على وسائل متعددة لتقوية نفوذها داخل العراق، أبرزها الوجود العسكرى والاستخباراتى المباشر وغير المباشر تحت ستار قوات"فيلق بدر"التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبدالعزيز الحكيم الموالى لإيران، وتكثيف تجنيد الموالين بين الشباب العاطلين وبالذات فى جنوب العراق، والاعتماد على الأحزاب والقوى الشيعية الموالية، وعقد صفقات مصالح مع الحزبين الكرديين، والاعتماد على سياسة تمويل مشروعات البنية التحتية – فإن الأوضاع ليست على ما يرام، أو ليست على ما تأمل طهران داخل العراق.

فإذا كانت نتائج الانتخابات التى أجريت يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٥ قد جاءت فى صالح القوى الشيعية الموالية لإيران والقوى الكردية الصديقة وعلى حساب العرب السنة الذين قاطع أغلبهم هذه الانتخابات بسبب إصرارهم على الربط بين الانتخابات وانسحاب القوات الأمريكية من العراق، أو على الأقل وضع جدول زمنى مسبق لانسحاب هذه القوات – فإن الخلافات موجودة وبقوة داخل أجهزة الحكم العراقى الجديد حول النفوذ الإيرانى وحدوده فى العراق بين موالين ومعارضين، خاصة بعد نجاح الولايات المتحدة فى وضع شخصيات سياسية شيعية مدنية وعلمانية على رأس الحكم الجديد فى العراق، أمثال إياد علاوى وأحمد الجلبى ومهدى الحافظ وحميد مجيد موسى وحازم الشعلان وغيرهم، الأمر الذى يعد تحديا للنموذج السياسى الدينى الذى تريده إيران فى العراق.

فرجال الدين الحاكمون فى طهران يهمهم أن يتولى نظراؤهم الحكم فى بغداد بما يسهل علاقات التعاون بين الجانبين، وبما يجعل من إيران هى الدولة النموذج للعراق وليس العكس، ذلك أن وجود نظام حكم شيعى علمانى وديمقراطى فى بغداد سيكون خطرا على تجربة الحكم فى طهران، وبالذات على قاعدة"ولاية الفقيه"التى تجد لها من ينافسها وبقوة بين مرجعيات النجف التى عادت لتمثل تهديدا لمرجعيات"قم"، بما يهز من مكانة النموذج الإيرانى، وهنا سوف ينقلب النموذج أو المشروع الإيرانى فى العراق إلى نموذج عراقى أو مشروع عراقى فى إيران.





أشرف العيسوى

تحتل عملية إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة أهمية متقدمة فى أجندة دول مجلس التعاون الخليجى، لاعتبارات عديدة، أولها عامل القرب الجغرافى، حيث إن هذه الدول هى الأقرب للعراق من أى دول عربية أخرى مجاورة، ومن ثم هى الأكثر تأثرا بما يحدث فيه من تطورات(١). ثانيها إن استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق يمثل بدوره معضلة لأمن دول المجلس، فالاحتلال لا يسهم بأى شكل من الأشكال فى الاستقرار، ويضاعف الشكوك حول النيات الأمريكية، ويثير التساؤلات حول ما تريده واشنطن وما تخطط له بالنسبة للعراق والنظام الإقليمى الخليجى بصفة عامة، ودول مجلس التعاون بصفة خاصة. ثالثها إن الأزمات الأمنية التى تشهدها دول المجلس فى الآونة الأخيرة لا تنفصل بأى حال عن حالة الانفلات الأمنى فى العراق(٢).

أولا - عناصر الرؤية الخليجية لبناء الدولة العراقية الجديدة :

لهذه الأسباب مجتمعة، تسعى دول مجلس التعاون الخليجى إلى بناء دولة عراقية لا تشكل عبئا أمنيا عليها أو تمثل تهديدا محتملا لها على أى صعيد. ولكى تكون كذلك، فإن عدة عناصر ينبغى توافرها فى هذه الدولة، هى :

١- عربية الانتماء: حيث تتخوف دول المجلس من أن يتجه العراق الجديد إلى الانسلاخ عن جلده العربى، وتغليب التيارات الانعزالية على التيارات العروبية، خاصة فى ظل الجدل الذى تشهده الساحة العراقية فى الوقت الراهن حول هوية العراق. ففى الوقت الذى يؤكد فيه البعض هوية العراق العربية، يروج البعض الآخر لمقولة إن العراق بلد متعدد القوميات، ولا يمكن أن تكون له هوية واحدة تستوعب الجميع. وتتخوف دول المجلس من مثل هذه التوجهات التى تسعى إلى تذويب الهوية العربية للعراق، لأنها تدرك أن الهدف منها لا يقتصر على العراق فحسب، بل يطالها أيضا ويستهدفها فى العمق(٣)، وربما يفسر هذا تشديد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى عبد الرحمن العطية -فى أكثر من مناسبة- على ضرورة التزام الطوائف العراقية المختلفة بعروبة العراق وهويته، بل ودعوته إلى إعادة النظر فى مسودة الدستور الدائم لتؤكد هذه السمة.

٢- دولة موحدة، لأن عراقا مقسما لن يعطى دول المجلس أى ضمانة للاستقرار أو الأمن، لأن النتيجة ستكون إنهاء الأمل فى قيام مؤسسات ديموقراطية تستند إلى قيام المجتمع المدنى. وقد عبر البيان الختامى للقمة الرابعة والعشرين لمجلس التعاون، التى عقدت بدولة الكويت فى ديسمبر ٢٠٠٣، ثم البيان الختامى للقمة الخامسة والعشرين، التى عقدت فى المنامة فى ديسمبر ٢٠٠٤، عن الموقف الخليجى تجاه هذه القضية بالإشارة إلى تضامن المجلس التام مع الشعب العراقى، ورفض كل ما من شأنه تجزئة العراق، مؤكدا ضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه، والالتزام بمبدأ عدم التدخل فى شئونه الداخلية.

٣- دولة موحدة تشارك فيها كافة فئات المجتمع السياسية، من دون استئثار جماعة بعينها على السلطة وتهميش باقى

(*) كاتب متخصص فى الشأن الخليجى.

الجماعات الأخرى، حيث تدرك دول المجلس أن هذا يعد الضمان الأمثل لوجود نظام ديمقراطى فى العراق، أو نظام انتقالى يمهد لمرحلة الديمقراطية ويؤسس لتعددية حقيقية، ورأى عام له اعتباره وأجهزة رقابة ومحاسبة ضمن مجتمع قوى تسهم قيمه فى إثراء عملية تنمية متوازنة وتوزيع الثروات بالعدل، الأمر الذى من شأنه أن يضمن مستقبلا آمنا مع دول الجوار، وفى مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجى.

٤- دولة مستقرة أمنيا وسياسيا: تختفى فيها نزعات السيطرة على دول الجوار، وفرض الهيمنة الإقليمية التى كانت إحدى سمات النظام العراقى السابق، والتى جعلته يقوم بالعديد من المغامرات العسكرية ضد جيرانه، بداية من حربه ضد إيران عام ١٩٨٠، ومرورا بغزوه للكويت فى التسعينيات، ونهاية بحساباته الخاطئة التى أفقدته القدرة على تقييم الأمور بمنطقية. بمعنى آخر، فإن الدولة العراقية الجديدة فى المنظور الخليجى يجب أن تكون مسالمة وأقل قوة خصوصا فى الناحية العسكرية(٤).

لكن هذه الرؤية الخليجية لبناء الدولة العراقية تظل رهنا بالأوضاع الإقليمية والدولية والتوازنات القائمة، سواء فى النطاق الخليجى أو فى المنطقة ككل، أو بمآل الأوضاع الداخلية ومستقبل المقاومة العراقية، وطبيعة العلاقات بين القوى السياسية السائدة، سواء فيما بينها أو بينها وبين أطراف خارجية. فإذا أخذنا مثلا الطائفة الشيعية -أحد أطراف المعادلة الجديدة- فإنها ترتبط بعلاقة قوية بإيران، فالمرجع الشيعى الأعلى فى العراق "على السيستانى" ينتمى بالجذر العائلى إلى أصول إيرانية، ورئيس الوزراء الحالى "إبراهيم الجعفرى" أقام فى إيران حين كان فى المنفى لمدة ١٠ سنوات، ولم تنقطع اتصالاته بها وزياراته إليها منذ أن تولى منصبه كرئيس للوزراء، كما أقام فيها أيضا "عبد العزيز الحكيم" رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية خلال فترة حكم الرئيس السابق "صدام حسين"، كل هذا يشير إلى أن الداخل العراقى لا يمكن أن ينفصل عن الخارج، وأن بعض السياسات والمواقف الداخلية قد تكون نتيجة ومحصلة لتدخلات خارجية.

ثانيا - مداخل تطبيق الرؤية الخليجية :

ما بين رؤية "مثالية" لدولة عراقية عربية الانتماء، موحدة، ومستقرة أمنيا وسياسيا، وواقع عراقى مرير يموج بالتفاعلات والتحديات، تسعى دول مجلس التعاون الخليجى إلى المساهمة فى بناء الدولة الجديدة فى العراق، لتحقيق هدفين، الأول: الحيلولة دون تفاقم الأوضاع فى العراق لاحتواء مخاطرها حتى لا تطولها. الثانى: إقامة علاقات طيبة مع النظام الجديد فى العراق، ومساعدته على تأسيس أركان الدولة.

وفى إطار سعيها لتحقيق هذين الهدفين، تتحرك عبر عدة مداخل، هى :

١- المدخل السياسى : وذلك بدعم النظام الجديد فى العراق والاعتراف بمؤسسات الحكم العراقية التى تم تشكيلها لإدارة شئون الدولة العراقية بعد انتهاء العمليات العسكرية، بداية من مجلس الحكم الانتقالى العراقى الذى تم تشكيله فى أغسطس ٢٠٠٣، وأخيرا الترحيب بتشكيلة الحكومة العراقية الجديدة المنتخبة برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفرى نهاية شهر أبريل ٢٠٠٥.

٢ - المدخل الاقتصادى: حيث تعهدت بعض دول مجلس التعاون بتخفيض وإلغاء معظم الديون المستحقة لها على العراق، والتى تتراوح بين ٤٥ و٥٥ مليار دولار أو إعادة جدولتها(٥). فضلا عن ذلك، بدأ التعاون بين العراق وبعض دول المجلس فى إقامة مشاريع مشتركة. ففى الثانى من أغسطس ٢٠٠٤، وقع الكويت والعراق اتفاقا لتشكيل لجنة نفطية مشتركة بهدف تطوير التعاون الاستراتيجى بين البلدين فى مجالات الطاقة، ويشمل الاتفاق إمداد الكويت للعراق بالغاز الطبيعى، وبحث سبل التطوير المشترك لحقل "نفط سيبا" شمال العراق، فضلا عن إرسال عمال عراقيين إلى الكويت للتدريب على إخماد الحرائق النفطية، إضافة إلى المشاركة الفعالة من جانب بعض دول المجلس فى جهود إعادة الاعمار فى العراق. ففى نهاية شهر يوليو ٢٠٠٤، وعدت المملكة العربية السعودية بتقديم مساعدة مالية للعراق تبلغ مليار دولار لدعم جهود إعادة الإعمار، وقرر البلدان التعاون فى قطاعات النفط والاتصالات والتدريب والخدمات، بهدف تعزيز مساهمة الشركات السعودية فى عملية إعادة الإعمار وتوسيع الاستثمار فى العراق.

وينطلق المدخل الاقتصادى الخليجى من عدة اعتبارات(٦) : أولها: مساعدة الشعب العراقى على تجاوز محنته والتخفيف من معاناته الإنسانية، ثانيها: المساهمة فى تحقيق ودعم استقرار العراق وإعادة بنائه بهدف تقليص المخاطر الأمنية، ثالثها: الإسراع فى تطبيع العلاقات بين الجانبين وتحقيق التعايش السلمى بينهما، فالتعاون الاقتصادى من شأنه تعزيز الوجود الخليجى فى العراق. إضافة إلى ما سبق، تدرك دول المجلس أن انتعاش الاقتصاد العراقى وتحسين ظروف المعيشة للعراقيين قد يساعدان على الاستقرار السياسى فى المنطقة، لأن حدوث تقارب اقتصادى قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى تفاهم سياسى(٧).

٣ - المدخل الأمنى: فى إطار حرص دول المجلس على دعم النظام الجديد فى العراق، يكتسب التعاون الأمنى أهمية كبرى، خاصة فى ضوء حالة عدم الاستقرار التى يشهدها العراق منذ احتلاله، وقد اتخذ هذا الدعم مظاهر عدة كتقديم الدعم لأجهزة الأمن العراقية من خلال إمدادها بما تحتاج إليه من تجهيزات ومعدات للمساهمة فى استتباب الأمن، أو عن طريق إنشاء لجان مشتركة كما حدث فى شهر مارس من عام ٢٠٠٤، حين اتفق الجانبان الكويتى والعراقى على إنشاء لجنة مشتركة لحفظ الأمن وضبط الحدود بين البلدين، من خلال آليات جديدة للتعاون،

أبرزها تدريب أفراد الشرطة العراقيين واستقبالهم فى الكويت، أو التنسيق الأمنى مع دول الجوار لضبط الأوضاع على الحدود العراقية لمنع تسلل أى عناصر إلى العراق، ومكافحة ظاهرة التهريب بأشكاله المختلفة(المخدرات، الأسلحة، الخمور) عبر الحدود، سواء من العراق إلى دول المجلس أو العكس. وفى هذا الخصوص، دعمت السعودية والكويت فى شهر يوليو ٢٠٠٤ الاقتراح العراقى بعقد اجتماع خاص لوزراء داخلية دول الجوار لبحث التطورات الأمنية الراهنة فى العراق، وكيفية الحد من التصاعد المستمر فى العمليات الإرهابية التى تستهدف المدنيين، وذلك بهدف التنسيق بين الأجهزة الأمنية للحد من العمليات الإرهابية فى العراق ومنع تسلل الجماعات الإرهابية إليه(٨).

٤- المدخل المؤسسى: وذلك بدراسة إمكانية انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجى، وذلك على أساس أن العراق - قبل غزوه لدولة الكويت عام ١٩٩٠- كان عضوا كاملا فى العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة، كمجلس وزراء التعليم، والصحة، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وبنك الخليج الدولى، والاتحادات الرياضية فى الخليج وغيرها. ولم يستبعد مسئولون خليجيون إمكانية تنفيذ هذا الخيار فى المستقبل، فوزير التجارة البحرينى "على صالح الصالح" ذكر فى ١٨ أكتوبر ٢٠٠٣ أن "انضمام العراق إلى عضوية مجلس التعاون الخليجى أمر وارد، وبإمكانه أن يكون عضوا فاعلا ويؤدى دوره فى هذه المنظومة الناجحة، وأن هناك إحساسا بالمسئولية حيال دور العراق خليجيا، وأن المجلس يأمل فى أن يعود العراق بلدا مستقرا مثلما كان من قبل"، كما دعا وزير الخارجية القطرى الشيخ "حمد بن جاسم آل ثان" يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ضرورة إنشاء منظومة إقليمية تضم دول مجلس التعاون الست والعراق واليمن والأردن وفقا لأسس واضحة بعيدة عن المجاملات.

وعلى الرغم من أن ضم العراق- حسب البعض- إلى منظومة مجلس التعاون الخليجى من شأنه أن يحقق جملة من الإيجابيات لصالح دول المجلس نفسها(٩)، أهمها: احتواء الدور الإقليمى المتصاعد للعراق على نحو يحد من احتمالات تصادم هذا الدور مع المصالح العربية من جهة، ويحقق الاستفادة القصوى من تحول العراق المتوقع إلى دولة مسالمة لا تهدد جيرانها ولا تسعى إلى الهيمنة العسكرية من جهة ثانية. ومن الناحية الاقتصادية، يمكن الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادى النافع للجميع، خاصة فى ظل نمو اقتصادى متسارع فى العراق وبما يتيح لرؤوس الأموال الخليجية مجالا للاستثمار. كما أنه بانضمام العراق إلى المجلس، سوف يجعل منه قوة اقتصادية هائلة تتجلى فى أن اثنين من أعضائه -السعودية والعراق- يملكان أكبر احتياطيات نفطية، الأمر الذى من شأنه أن يمثل ثقلا اقتصاديا وقوة مالية كبيرة تستطيع دول المجلس توظيفها فى تحقيق أهداف سياسية.

- على الرغم من ذلك كله، فإن دول مجلس التعاون لا تزال تأخذ موقفا مترددا بشأن إمكانية انضمام العراق كعضو كامل فى المجلس، وتفسر ذلك بأن العراق ما زال فى حاجة إلى فترة زمنية يحتاج خلالها إلى إعادة تأهيل فى النواحى الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

٥- المدخلان الإقليمى والدولى: وذلك بالمشاركة فى اجتماعات دول الجوار، أو استضافتها. فبالنسبة للشق الأول، شاركت كل من البحرين والسعودية والكويت فى هذه الاجتماعات التى وصل عددها إلى ثمانية اجتماعات، كان آخرها مؤتمر اسطنبول فى أبريل ٢٠٠٥، وقدمت مقترحات بناءة لتحقيق الأمن والاستقرار فى العراق، وأكدت ضرورة تمثيل كافة الأطياف العراقية فى الحكومة الانتقالية الجديدة، وصياغة الدستور. أما بالنسبة للشق الثانى، فقد استضافت السعودية فى شهر أبريل ٢٠٠٣ اجتماع دول الجوار الثانى لمناقشة الأوضاع فى العراق، حضرته وفود من كل من مملكة البحرين ومصر وسوريا والأردن وتركيا وإيران والكويت(١٠). ويستمد هذا المؤتمر أهميته من كونه الأول الذى بحث الأزمة العراقية على المستوى الإقليمى بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، وذلك فى محاولة من الرياض لتكوين تجمع ضاغط على الولايات المتحدة لتسريع مساعدة العراقيين على اختيار حكومتهم الانتقالية لإدارة شئون بلادهم، وفى الوقت ذاته التعجيل بخروج القوات الأمريكية والبريطانية من العراق وضمان وحدة الشعب العراقى وأراضيه، وهو الأمر الذى كان يعكس إدراكا سعوديا بخطورة الأوضاع فى العراق على دول الجوار، ومن ثم ضرورة التحرك الإقليمى للتعامل مع هذه الأوضاع، حتى لا تتفاقم.

وفى شهر فبراير ٢٠٠٤، استضافت الكويت المؤتمر الخامس الذى أكد حق الشعب العراقى فى تقرير مستقبله السياسى بنفسه، وشدد على أهمية دور دول الجوار ومسئوليتها فى استتباب الأمن والاستقرار فى العراق، وكذلك أهمية دورها فى تنمية العراق اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مؤكدا ضرورة استمرار الدور النشيط لدول الجوار فى تحقيق الأمن والاستقرار فى العراق".

لقد نجحت دول المجلس -بالتعاون مع دول الجوار الإقليمى- فى إنشاء آلية عقد اجتماعات دورية تعنى بمناقشة تطورات الحالة العراقية، وتأثيراتها المحتملة فى الخارج، وحرصت فى كل الاجتماعات على تأكيد ثوابتها إزاء العراق.

أما على الصعيد الدولى، فقد أكدت دول مجلس التعاون مرارا أهمية قيام الأمم المتحدة بدور فاعل فى إعادة بناء الدولة العراقية، من خلال الإشراف على عملية إعادة الاعمار، بل وأيدت فكرة تحويل مجموعة الاتصال الدولية التى شكلها الأمين العام للأمم المتحدة "كوفى أنان" لمتابعة الأوضاع الأمنية والاقتصادية داخل العراق إلى تحالف دولى يضم دول العالم الداعية إلى توسيع الدور السياسى والاقتصادى للمنظمة الدولية فى إعادة بناء هذا البلد، وبما يمثل ضغطا إضافيا على الإدارة الأمريكية من أجل مراجعة سياساتها فى العراق(١١).

وإذا كانت دول المجلس -عبر المداخل السابقة- قد حاولت أن تشارك فى إعادة بناء العراق الجديد، ورسم ملامحه، فإن هذا الدور بحاجة إلى إعادة تفعيل لمتابعة التطورات التى قد يشهدها العراق فى المستقبل على كافة الأصعدة، سواء بالنسبة للنواحى الدستورية والتنظيمية، أو بالنسبة لمستقبل العلاقة بين القوى السياسية فى الداخل وعلاقاتها بالخارج، وعدم الاكتفاء برد الفعل تجاه الخطط والاستراتيجيات الأمريكية والإقليمية التى تسعى لتحقيق مصالح فى العراق قد تتعارض مع مصالحها.

ثالثا - التحديات الراهنة للرؤية الخليجية :

إذا كانت الصورة المثالية فى الإدراك الخليجى لبناء الدولة العراقية الجديدة تنصرف إلى بناء عراق حر وموحد وعربى الانتماء ومستقر أمنيا وسياسيا، فإن ما يجرى على الأرض يتناقض تماما وهذه الصورة، فالحالة العراقية الراهنة تتسم بالسيولة على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتمثل بدورها مخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجى، لأن هذه الحالة تنذر فى تفاعلاتها بتحديات تعنى هذه الدول أكثر من غيرها، فى أكثر من زاوية:

١- على الصعيد الأمنى: فى الوقت الذى ارتفعت فيه توقعات دول المجلس بأن تؤدى الإطاحة بنظام صدام حسين إلى انحسار التهديد الذى كان يشكله العراق لها من جهة، واستقرار منطقة الخليج من جهة أخرى،فإن حالة الانفلات الأمنى الراهنة فى العراق تجعل منه أحد مصادر التهديد (المحتملة والكامنة) لأمن دول المجلس، وذلك لعاملين، أولهما: استغلال حالة عدم السيطرة على الحدود بين الجانبين الخليجى والعراقى فى عمليات تسلل وتهريب. ثانيهما: إن حالة الانفلات الأمنى فى العراق قد تحيله إلى أرض خصبة لتحصن بؤر الإرهاب الإقليمى والدولى، ثم تمددها فى عمليات قد تستهدف دول الجوار، ومن بينها دول مجلس التعاون، ليتأكد مجددا الخطر الأمنى فى هذه الدول. ولعل الأزمة الأمنية فى السعودية -التى بدأت مع تفجيرات الرياض الأولى فى مايو ٢٠٠٣ ثم الثانية فى نوفمبر من العام نفسه، ولا تزال فصولها مستمرة، وإن كانت بشكل أقل حدة، ثم تعرض كل من الكويت وقطر لأعمال عنف، يجسدان مدى العلاقة بين الوضع الأمنى المتدهور فى العراق، والوضع الأمنى المتأزم فى بعض دول المجلس.

٢- على الصعيد السياسى : يعيش العراق حالة من السيولة السياسية، حيث يحدث الآن استبدال للمعادلة القديمة التى قامت على السنة، باعتبارهم محور ارتكاز النظام العراقى، بالمعادلة الجديدة التى ترتكز بالأساس على التحالف الشيعى- الكردى الذى استحوذ على السلطة فى العراق، وسيطر على معظم مؤسسات الحكم العراقية كما برز فى تشكيلة الحكومة العراقية التى تم تشكيلها فى يونيو ٢٠٠٤، وكذلك على مقاعد الجمعية الوطنية فيما بعد.

هذه المعادلة التى تحكم بناء الدولة العراقية الجديدة لا يمكن تجاهل تداعياتها المحتملة على دول مجلس التعاون الخليجى، التى تحظى تركيبتها السكانية بوجود شيعى مؤثر وتحديدا فى البحرين وشرق السعودية، الأمر الذى يعنى معه أن المكاسب السياسية التى حصل عليها الشيعة مؤخرا فى العراق، وتحت تأثير العدوى، يمكن أن تدفع الأقليات الشيعية فى الخليج إلى المطالبة بالحصول على مكاسب مماثلة.

٣- على صعيد وحدة العراق: فى ظل المعادلة السياسية السابق الإشارة إليها، والتى ترتكز على سيطرة الشيعة والأكراد شبه المطلقة على السلطة فى البلاد، وضعف تمثيل السنة فى مؤسسات الحكم العراقية، فإن ثمة مخاطر من اشتداد حدة الصراع السياسى بين هذه القوى بفعل عوامل إقليمية ودولية، الأمر الذى قد يحمل معه العديد من المخاطر على وحدة العراق وسلامة أراضيه، ويعزز من احتمالات وقوع حرب أهلية ربما تقود إلى تقسيمه، خاصة أنه يتميز بتنوع تركيبته الإثنية والدينية، حيث ينقسم العرب الذين يشكلون ٧٥,٨٪ من السكان إلى شيعة (٥٥٪)، وسنة (١٧٪)، ومسيحيين (٣٪) تقريبا، أما الأكراد فينقسمون أيضا إلى سنة ويزيديين وزرادشت وآخرين.

وقد لا تقبل أى دولة خليجية بوجود دولة عراقية تقوم على أساس طائفى بالقرب من حدودها، يمكن أن تشجع بعض الأقليات الموجودة بها فى المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتى كالشيعة، ولهذا تعارض دول المجلس أى محاولات لتقسيم العراق، وتؤكد ضرورة الحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه.

وحتى بالنسبة لخيار الفيدرالية الذى يتم الترويج له فى الآونة الأخيرة من جانب قوى إقليمية ودولية، فإنه يمثل مخاوف لدول مجلس التعاون الخليجى، لأنها -أى الفيدرالية- قد تؤدى فى ظل الصراع السياسى المحتدم إلى تقسيم العراق فى نهاية المطاف، خاصة أن كل طائفة تتمسك بطموحاتها وغير مستعدة للتنازل عن بعضها. والفيدرالية المبتغاة فى العراق بهذا المعنى تمثل نكسة فى عملية إعادة بناء الدولة العراقية الحديثة، وتجعل هذه الدولة أقرب إلى دولة "عرقية وطائفية" تكون مقدمة لمزيد من التفكك، خاصة فى ظل اتساع الهوة بين الطوائف العراقية حول قضايا جوهرية كالموقف من الاحتلال ونظام الحكم(١٢).

وبالتالى، فإن الدويلات التى قد تنشأ على أنقاض الدولة العراقية، والمفترضة مبدئيا فى دولة كردية فى الشمال، وثانية سنية فى الوسط، وثالثة شيعية فى الجنوب، سوف تكون ضعيفة للغاية، وقد تتجه إحدى هذه الدويلات إلى الاستعانة بطرف خارجى، الأمر الذى من شأنه أن يفرز حربا أهلية طاحنة تثير الفوضى على مجمل النظام الإقليمى فى الخليج، وفى القلب منه دول مجلس التعاون.

وتبدو المخاوف الحقيقية لدول المجلس من إمكانية قيام دولة شيعية فى الجنوب العراقى، لأن ذلك يعنى تمدد النفوذ الإيرانى

فى منطقة الخليج عموما، خاصة فى ظل وجود بعض الأقليات الشيعية فى هذه الدول، قد تجد نفسها منجذبة إلى الدولة الشيعية الجديدة فى جنوب العراق، والتى ستضم مقدسات شيعية مهمة، الأمر الذى قد يؤثر معه فى حالة الاستقرار الداخلى فى دول مجلس التعاون.

٤- على الصعيد الجيوبوليتيكى : ظل العراق يعانى دوما من مشكلة عدم وجود منافذ بحرية له فى الخليج، وكانت هذه المشكلة أحد أهم الأسباب التى دفعت النظام العراقى السابق إلى القيام بمغامرات عسكرية فى محاولة منه للحصول على موطئ قدم فى الخليج، و يبدو أن هذه المشكلة ستظل لصيقة بالدولة العراقية الجديدة، فقد أثارها نائب رئيس المؤتمر الوطنى العراقى "مضر شوكت" مجددا فى شهر يناير (٢٠٠٤) حين طالب باستئجار جزيرتى "وربة وبوبيان الكويتيتين"(١٣)، وهو الأمر الذى اعتبره العديد من الأوساط الكويتية تهديدا وتكرارا لسياسات النظام العراقى "السابق"، ووصفت شوكت، والمؤتمر الوطنى العراقى الذى يرأسه احمد الجلبى، بـ" أعداء" الكويت، الأمر الذى يعنى معه أن الرغبة العراقية فى إيجاد موطئ قدم فى الخليج ستظل تشكل هاجسا مقلقا لأمن دول المجلس، خاصة الكويت فى المستقبل ما لم يتم التوصل إلى حلول عملية لهذه المشكلة(١٤).

ويرتبط بحقائق الوضع الجغرافى والجيوبوليتيكى أيضا المخاوف التى أثارتها بعض قطاعات النخبة العراقية من تحول دول الجوار، وتحديدا دول مجلس التعاون، إلى مصدر تهديد فعلى لأمن العراق، على أساس أن الغزو انطلق من بعض أراضى هذه الدول. ولهذا، لا يستبعد أن تنزع الذاكرة الجماعية والسياسية فى العراق مستقبلا إلى اعتبار هذه الدول ثغرة أمنية.

٥- على الصعيد الاقتصادى : تبدو الأوضاع متردية فى مختلف المجالات، حيث تراجعت المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقى وتدهور أداؤه بنسبة وصلت إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٣ وحده، وارتفع معدل الفقر ليطول ٥٤٪ من السكان، وارتفعت أعداد العاطلين إلى نحو عشرة ملايين شخص بعد تسريح قوات الشرطة والجيش وحل وزارات الإعلام والدفاع والداخلية والخارجية وغيرها، وتراجعت القدرة الإنتاجية والتصديرية لقطاع النفط، خاصة بعد أن تم إدراجه ضمن الأهداف الرئيسية لعمليات المقاومة ... إلخ (١٥)، الأمر الذى يعنى أن عملية إعادة بناء القاعدة الاقتصادية العراقية تعتبر المهمة الأصعب فى مرحلة بناء الدولة الجديدة، خاصة أنها عملية ذات تكاليف هائلة تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار سنويا، وربما تصل إلى ٦٠٠ مليار دولار فى غضون عقد من السنوات حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"أونكتاد"، وتشتمل هذه التكاليف على إعادة بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية فى العراق، وإعادة تأهيل البنية الأساسية المدمرة خاصة ما يتعلق بمصادر توليد الطاقة والطرق والكبارى وشبكات المياه والصرف الصحى، هذا بخلاف عمليات حفظ الأمن والسلام.

وعلى أى حال، فإن استمرار هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية دون إيجاد حل لها قد يزيد من التوترات السياسية والاجتماعية فى الداخل(١٦)، وقد تنعكس بالسلب على دول مجلس التعاون فى المستقبل المنظور.

وثمة تحد اقتصادى آخر تتخوف منه دول مجلس التعاون فى المستقبل، ذلك الذى يرتبط بأسعار النفط فى السوق العالمية، إذ إن عودة العراق إلى سوق النفط بكامل طاقته ستكون لها تداعياتها السلبية عليها، لا سيما وأن أحد أهداف الولايات المتحدة هو رسم سياسة نفطية جديدة تنزل بأسعار البترول إلى أدنى مستوى يقدر ما بين ١٠ و١٥ دولارا للبرميل.

المراجع :

١- د. عبد الخالق عبد الله، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن فى الخليج العربى"، مجلة المستقبل العربى، العدد (٢٩٩)، يناير ٢٠٠٤، ص٢١.

٢- أشرف سعد العيسوى، رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج .. ملاحظات أساسية، مجلة شئون خليجية، العدد (٣٧)، ربيع ٢٠٠٤.

٣- داود البصرى، عروبة العراق .. بين البويهيين والبعثيين، موقع إيلاف الإلكترونى، ٤ سبتمبر ٢٠٠٥.

٤- سامح راشد، القوى العراقية: تداخل الإقليمى والمحلى، مجلة الديموقراطية، العدد (١٥) يوليو ٢٠٠٤، ص١٣٩.

٥- د. أحمد يوسف أحمد، ملاحظات أساسية لضمان وحدة العراق وعروبته، الأهرام، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥.

٦- فقد صرح مضر شوكت قائلا: " إن المشاكل العراقية - الكويتية خلقت من قبل البريطانيين عند تخطيط الحدود حين حرم العراق من منفذ بحرى مهم على الخليج العربى، وأى استراتيجى وسياسى عندما يفكر ينطلق حتما من مصلحة بلده، ومصلحة العراق أولا وأخيرا تدفعنا إلى المطالبة بأن يكون له هذا الممر المائى على الخليج العربى".

٧- أشرف سعد العيسوى، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجى ١٩٩٠-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧٧.

٨- محمد شحات عبد الغنى،" مستقبل الاقتصاد العراقى وعملية إعادة الإعمار"، مجلة شئون خليجية، العدد (٣٥)، خريف ٢٠٠٣، ص١٢٩.

٩- للمزيد من التفاصيل عن طبيعة الاقتصاد العراقى، راجع: د. كاظم حبيب،" البنية السياسية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى العراق"، مجلة الديموقراطية، السنة الرابعة، العدد (١٥)، يوليو ٢٠٠٤.

١٠- جاء هذا التعهد خلال استقبال دول المجلس لوزير الخارجية الأمريكى الأسبق والمبعوث الخاص للرئيس بوش"جيمس بيكر" لتسوية قضية الديون العراقية يوم ٢٠ يناير ٢٠٠٤.

١١- محمد شحات عبد الغنى،" مستقبل الاقتصاد العراقى وعملية إعادة الإعمار"، مصدر سابق، ص١٣١.

١٢- عامر ذياب التميمى، "الخليج وتحديات جديدة"، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٧ مايو ٢٠٠٣.

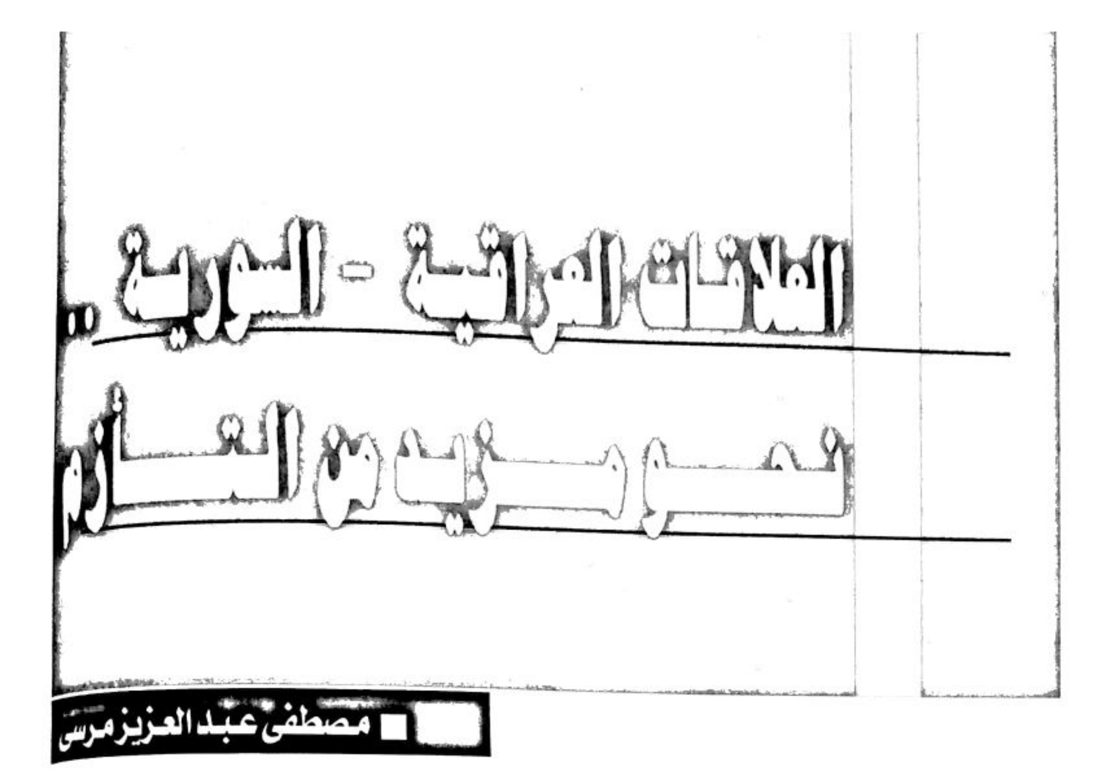
١٣- صحيفة القبس الكويتية، ٩ مارس ٢٠٠٤.

١٤- صحيفة الرياض السعودية، ٢٢ يوليو ٢٠٠٤.

١٥- ريمون قلتة سيحة، توسيع مجلس التعاون الخليجى بين قيود الواقع وآفاق المستقبل، مجلة شئون خليجية، العدد (٤٢)، صيف ٢٠٠٥، ص١١٨.

١٦- الشرق الأوسط، ٢٢ أبريل ٢٠٠٣.





مصطفى عبد العزيز مرسى

المتابع لمسار العلاقات بين سوريا والعراق على مدى عدة عقود سرعان ما يكتشف أنها علاقة طغى عليها الصراع، وأكدت عدم صحة مقولة إن مجرد تبنى فلسفة حزبية وأيديولوجية واحدة فى بلدين عربيين يشكل أساسا قويا وكافيا لبناء علاقات قوية وصحية بينهما. فما زالت العلاقات بين الدول العربية وبعضها بعضا تتسم بأنها علاقات شخصية لم تصل بعد إلى مفهوم العلاقات الدولية.

وفى حالتنا هذه، نجد أنه قلما توافر لبلدين عربيين جارين، كسوريا والعراق، فى فترة حكمى حافظ الأسد وصدام حسين، وجود نظامين حاكمين يتبنيان نفس الأيديولوجية السياسية والحزبية البعثية. ومع ذلك شهدت العلاقات بين البلدين فى عهديهما، حلقات متواصلة من الصراع والسعى لإلغاء نظام الحكم الآخر. وقد زاد التوتر فى العلاقات بين البلدين مؤخرا على خلفية الاتهامات التى توجهها الحكومة العراقية والولايات المتحدة لسوريا بالتساهل فى مسألة الحدود المشتركة مع العراق، مما يسمح للمتمردين بالدخول الى العراق.

ولفهم طبيعة العلاقات المستقبلية بين العراق وسوريا، يضحى مفيدا التعرض لمراحل هذه العلاقات طيلة العقود القليلة الماضية، وهى :

أولا - مرحلة استكشاف إمكانات التقارب :

جرت فى فترة مبكرة محاولات وجهود لإقامة نوع من الارتباط السياسى الوثيق بين البلدين. فالشريف "فيصل" فى دمشق بويع عام ١٩١٩ ملكا على سوريا والعراق، بايعه سوريون وعراقيون، وكان ذلك تعبيرا عن الإرادة العربية المحررة من حكم العثمانيين. وعندما انتهت الانتدابات الأجنبية فى الأربعينيات، برز حديث الوحدة بين القطرين، وقوى هذا الحديث بعد نكبة ١٩٤٨، وانعقد فى مكتب حزب النداء القومى فى بيروت مؤتمر للأحزاب، كان الهدف العملى الوحيد للوحدة العربية الذى تم تداوله خلاله، هو العمل على توحيد سوريا والعراق(١). وفى الأربعينيات والخمسينيات، تواجه النهج العراقى فى ظل النظام الهاشمى، واتجاهه الموالى للغرب، كما رمز إليه نورى السعيد، بإقامة حلف بغداد الذى ضم لبنان "كميل شمعون" وسارع بدعمه عام ١٩٥٨، مع النهج السورى فى تقلبه وراديكاليته المناهضة للغرب التى جسدها زعماء الانقلابات التى شهدتها سوريا فى هذه المرحلة. ومنذ الستينيات، وفى ظل سيطرة نظامين بعثيين على الحكم فى دمشق وبغداد، عبر الصراع بينهما عن نفسه بانقسام البعث إلى بعثين، واحتواء اللغة الواحدة موقفين متناحرين(٢)، يتماهيان مع قيادتين شخصيتين متنافستين ومتنافرتين.

وعقب قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨، كان مطروحا أن ينضم "عراق عبد الكريم قاسم" إلى الوحدة. ولما تسلم البعثيون الحكم فى سوريا والعراق بعد سقوط هذه الوحدة، طرحوا فكرة الوحدة الثلاثية ووقعوا مع "عبد الناصر" ميثاق "نيسان" الشهير، الذى تعثر، فتم من جديد طرح فكرة الوحدة السورية- العراقية، ولكن ذلك لم يتحقق. وتراجع المد الوحدوى، ودخل مرحلة جديدة يمكن إطلاق تسمية "المرحلة الورقية" عليها، لأن جميع المشاريع والمحاولات الوحدوية التى طرحت كانت تتسم برد الفعل والمزايدة والإحراج أكثر مما تهدف إلى إقامة الوحدة، أو خلق الظروف أو المناخ الذى يساعد على قيامها. وضمن هذا السياق، تم طرح مشروع وحدة مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، والذى لم يقدر له أن يرى النور(٣).

ثانيا - مرحلة المواجهات الدامية :

خلال السبعينيات، استمر الموقف المتأزم بين النظامين، وازدادت العلاقات توترا بعدما أغوى "صدام" بعض فصائل المعارضة السرية بالانحياز إليه ولجأت لعاصمته، وبدأ يستغلها لإثارة المتاعب للنظام السورى. وفى المقابل، قدم النظام السورى دعما للثورة الكردية المندلعة فى شمال العراق عقب توقيع اتفاق الجزائر فى ٦ مارس عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران، والذى ترتب عليه توقف الأخيرة عن تقديم أى دعم لأكراد العراق، إلا أن السوريين حلوا مكان الإيرانيين. ومن جهة أخرى، قام العراق بتقديم بعض المعونات العسكرية واللوجيستية لجماعة الإخوان المسلمين المعارضة فى سوريا(٤). فقامت بعدة اعتداءات على مؤسسات الدولة وحزب البعث السورى، انتقلت معها العلاقة المتوترة بين النظامين إلى صراع شخصى بين "الأسد" و"صدام". فقد سارع "صدام" إلى

(*) دبلوماسى مصرى سابق.

تنحية البكر، وإعدام القادة الحزبيين المؤيدين للوحدة مع سوريا (١٩٧٩)، ولم تكن هناك "مؤامرة" وحدوية كما ادعى "صدام"، إنما كانت الكراهية الشخصية المتبادلة بين "الأسد" و"صدام"(٥). وعزز الهجوم الإسرائيلى على لبنان عام ١٩٨٢ قناعة الرئيس الأسد بوجود مؤامرة داخلية وخارجية ضد نظامه، وأدى ذلك إلى تصلب مواقفه السياسية، واختيار أسلحة سياسية عنيفة فى مواجهة النظام العراقى.

وفى الواقع، فإن ظاهرة شخصنة السلطة هى ظاهرة معمقة ومتجذرة فى المنطقة العربية، فطبيعة العلاقات الشخصية بين الحكام هى الحكم فى العلاقات العربية-العربية، فهى علاقات شخصية بالدرجة الأولى أكثر منها علاقات دولية، وبالتالى تصبح رهينة للأهواء وتقلبات الأمزجة والانفعالات الشخصية والاتسام بعدم النضج السياسى(٦)، لاسيما فى ظل غياب دور حقيقى للمؤسسات، يكبح اندفاعات ونزوات بعض الزعامات العربية.

ثالثا - مرحلة التحالفات المضادة :

جاءت الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) لتنتقل المواجهة بين النظامين لمرحلة التحالفات المضادة. فقد تبنى "حافظ الأسد" اتجاها داعما لإيران، وخرج بذلك عن التوجه العربى المساند للنظام العراقى (فيما عدا ليبيا والجزائر)، وأقام علاقة قوية معها، شبهها البعض بالزواج الكاثوليكى. وفى المقابل، قام صدام حسين، طوال هذه الفترة، بتقديم دعم مالى وعسكرى للقوى اللبنانية المعارضة للوجود السورى فى لبنان. وكانت آخر جولة للمواجهة السورية- العراقية - بالوكالة - عبر الساحة اللبنانية عام ١٩٩٠، عندما قام سلاح الجو والقوات السورية بإزاحة "ميشيل عون" حليف صدام، و "سمير جعجع" حليف صدام وإسرائيل، من الساحة اللبنانية، بضوء أخضر أمريكى، بعد قيام صدام بغزو الكويت.

فعندما أدرك "حافظ الأسد" بحسه السياسى، وفى الوقت المناسب، حجم المتغيرات الدولية، وفى مقدمتها دلالات انهيار "الاتحاد السوفيتى"، وشعر بأن المنطقة بدأت تنتقل من عصر الأحلام إلى مرحلة الكوابيس، انضم إلى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى حرب تحرير الكويت (١٩٩١)، وكان ذلك - فى تقدير البعض - بمثابة انقلاب سياسى، دل على مدى ما تتمتع به مواقف القيادة السياسية السورية - عند الضرورة - من براجماتية ومرونة غير عادية. فقد كان من الصعب على الإدارة الأمريكية الجمهورية برئاسة "جورج بوش" الأب أن تشن حربها لطرد القوات العراقية من الكويت بدون مظلة عربية، لأن غيابها كان يمكن أن يشكل عقبة سياسية ومعقدة، أوضح "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق تفاصيلها فى مذكراته "سياسة الدبلوماسية" وكيف سعى للتغلب عليها، بإقناع مصر وسوريا بالانضمام لقوات التحالف، فتحركت عملية تحرير الكويت.

وقد ظل مسار العلاقات بين سوريا والعراق مضطربا، ما عدا فترات قصيرة، تخللتها ومضات علاقات عادية نتيجة الإحساس المشترك بالخطر، من بينها ما شهدته الفترة من مايو إلى يونيو ١٩٩٧ من زيارات متبادلة بين وفود البلدين، أثارت التساؤلات حول دور العلاقة الديالتيكية بين الاقتصاد والسياسة فى هذا التغير، واحتمالات تطبيع العلاقات بين البلدين، فقد استخدم العامل الاقتصادى لهدف سياسى، حيث تزامنت هذه الفترة مع رغبتهما فى إعادة بعض الدفء للعلاقات بينهما للتقليل من الشعور بالعزلة، لا سيما بعد إعلان نوع من التحالف بين تركيا وإسرائيل فى تلك الفترة، مما أعاد للأذهان نظرية التطويق التى ابتدعها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق "ديفيد بن جوريون"(٧).

كما أن المخاوف من احتمالات انهيار الاقتصاد العراقى، نتيجة عملية الحصار المتواصل، أثارت القلق لدى سوريا، التى اعتادت النظر للعراق كرصيد وعمق استراتيجى لها، إضافة لمعاناتها من أزمة اقتصادية، كما تزايدت المخاوف السورية بعد إعلان قيام حكومة فيدرالية فى كردستان.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٦ "النفط مقابل الغذاء"، عقدت صفقات تجارية متعددة بين العراق وعدة دول فى المنطقة كوسيلة لفك الحصار عنه. وتحدثت عدة مصادر عن وساطة جزائرية تتيح حدوث تقارب بين دمشق وبغداد، تزامنت مع وجود مصلحة عراقية لكسر طوق العزلة، ومصلحة سورية فى تنشيط محسوب للعلاقات مع بغداد، لتشكل ورقة فى يد دمشق يمكن أن تلوح بها لتركيا، فى موضوع مشاكل تقسيم مياه نهرى دجلة والفرات بين الدول الثلاث، والتحالف العسكرى التركى - الإسرائيلى، وجمود محادثات السلام السورية - الإسرائيلية، ثم زادت فى عام ١٩٩٧ وتيرة زيارات كبار المسئولين العراقيين إلى دمشق. وفى تقدير المسئولين السوريين، كان ذلك نتيجة طبيعية لتطور هذه العلاقات التى بدأت منذ ٤ سنوات سابقة، ولكنها برزت وتكثفت خلال عام ١٩٩٧(٨)، وتوجت بالإعلان عن اتفاق سوريا والعراق فى ١٤ يوليو ١٩٩٧، على إعادة ضخ النفط العراقى عبر خط النفط الذى يمتد من حقول كركوك العراقية إلى ميناء بانياس على الساحل السورى، وهو ما اعتبر نقلة نوعية جديدة على طريق التقارب السورى - العراقى، أزعجت الجانب الأمريكى.

فبعد مرور ساعة فقط على توقيع الاتفاق النفطى العراقى - السورى، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضها عليه بشكل سافر. ويبرز هذا السلوك مدى الحساسية الأمريكية تجاه العلاقات بين البلدين، التى تبدو وكأنها "خط أحمر" من وجهة النظر الغربية، والأمريكية على وجه التحديد. وأذيع فى واشنطن أن القرارات الدولية لا تسمح للعراق بتصدير نفطه عبر سوريا، ثم صرح مسئول فى وزارة الخارجية الأمريكية بأن "أى خطة لتصدير النفط عبر سوريا تحتاج إلى موافقة مجلس الأمن" وذلك خلافا لما أعلنه وزير النفط العراقى الذى قال إن اتفاق بلاده مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ (فى إشارة إلى "مذكرة التفاهم") احتوى على فقرة تسمح بتصدير النفط عبر سوريا.

بعد ذلك، عادت واشنطن تقول بوضوح أشد إن إدارة الرئيس بيل كلينتون تعارض تصدير النفط العراقى عبر سوريا، أى أن الأمر لا يتعلق بالقرارات الدولية بشأن العراق، بل بالسياسات الأمريكية تجاه المنطقة، والتى تعود إلى ما قبل الأزمة العراقية، أى إلى مرحلة الحرب الباردة. وقد عبر التدخل الأمريكى على هذا النحو فى شئون العلاقات السورية - العراقية عن قلق الولايات المتحدة من محاولات التقارب العربى - العربى، كما عبر عن مخاوفها من إعادة التضامن العربى، على اعتبار أن هذه المحاولات يمكن أن تعزز قدرة العرب على التخلص من الارتهان للإدارة الأمريكية، وتسهم فى تعجيل تغير الموازين لصالحهم.

من ناحية ثانية، فإن تحويل قسم كبير من النفط العراقى عبر سوريا، بدلا من تركيا، سوف يفقد الولايات المتحدة قدرتها على ضبطه ومراقبته، وهذا سيعيد للعراق السيادة على ثرواته. من جهة أخرى، وضعت الولايات المتحدة خططا مشددة وآليات لمراقبتها، كى لا يستفيد العراق من عائدات نفطه إلا ضمن القنوات التى رسمتها له(٩).

خلال عام ٢٠٠١ وبعد قرابة مرور عام على رحيل الرئيس "حافظ الأسد"، استجدت ديناميكية براجماتية جديدة فى مسار العلاقات بين العراق وسوريا. فقد شهد زيارات عديدة قام بها "طارق عزيز" و"طه ياسين رمضان" وغيرهما من القيادات العراقية، والتقوا خلالها بالرئيس السورى "بشار الأسد" فى قصر الضيافة، فى وقت استمر فيه وجود أجنحة المعارضة العراقية فى سوريا، مما أدى إلى طرح سؤال صحفى على الرئيس بشار الأسد فى حينه، عما إذا كانت سوريا مستعدة لاستقبال الرئيس العراقى "صدام حسين" أم لا، فأجاب : "كما سبق أن قلت، أبوابنا مفتوحة للجميع"(١٠). مما أثار الكثير من التكهنات السياسية حول مستقبل العلاقات بين سوريا والعراق.

رابعا - مأزق إسقاط نظام صدام حسين :

عندما سقطت بغداد فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣، امتنع التليفزيون السورى عن بث صور سقوطها، فى الوقت الذى احتل فيه الحدث مرتبة الصدارة فى وسائل الإعلام العربية والدولية والقنوات الفضائية، وعكس ذلك قراءة سورية خاصة لهذا الحدث وتداعياته. فقد شعرت سوريا بقلق مبالغ ومبرر من وجود القوات الأمريكية فى العراق، الجار الجغرافى المباشر لسوريا، ووضع الاحتلال الأمريكى للعراق النظام السورى أمام موقف سياسى بالغ التعقيد. فقد مثل إسقاط نظام صدام حسين البعثى، على يد القوات الأمريكية، خسارة استراتيجية بالنسبة لسوريا، وأدى ذلك إلى تصفية الضغط والتهديد المحدود الذى كان العراق يمثله بالنسبة لإسرائيل، وفقدان سوريا لعمق استراتيجى افتراضى، كما أدى الاحتلال الأمريكى للعراق إلى زيادة شعور سوريا بالتهديد والحصار المباشر(١١)، وتزايدت عمليات المقاومة للاحتلال واتسع نطاقها.

وبدأت مؤشرات نجاح المشروع الأمريكى عسكريا فى العراق وفشله سياسيا، وتزايدت القناعة الأمريكية، المؤيدة استطلاعيا، بأن شبكات الدعم لعمليات المقاومة لمشروع العراق الجديد، سواء منها "الجهادية" أو "الوطنية" ناشطة فى سوريا، ماديا وماليا وبشريا، وأن سوريا تشكل المصدر الأول "للانتحاريين" الذين يتسللون إلى العراق، وأن النظام السورى أصبح متهما بغض النظر عن الظروف التى تسمح لهذه الجماعات بالانطلاق من سوريا، وأنه - فى التقدير الأمريكى - يمكن لها - إذا أرادت - وضع حد لهذا الوضع(١٢)، وقامت سوريا بجهود إضافية للسيطرة على حدود ممتدة وصعبة، ولكن الجانب الأمريكى ظل غير مقتنع بها.

وأبدت سوريا استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أبعد مدى، واستعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التى توقفت عندها، ولكن الرفض هذه المرة من جانب واشنطن. كما مارست سوريا ضبط النفس عندما قامت إسرائيل بغاراتها - غير المبررة - على منطقة "عين الصاحب"، واستمرت - رغم تصعيد الضغوط السياسية الأمريكية على دمشق - فى الإبقاء على التعاون بين الأجهزة الأمنية فى البلدين، إلى أن نجحت إسرائيل وأنصارها فى الكونجرس الأمريكى فى إجهاض هذا التعاون، الذى أسهم فى إنقاذ العديد من الأرواح الأمريكية فى السابق، وإصدار قانون "محاسبة سوريا" وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، إثر قيام سوريا بدعم عملية التمديد للرئيس اللبنانى "إميل لحود"، الذى ربما تكون قد أقدمت عليه، كعملية تعويضية جزئية لسقوط النظام البعثى فى بغداد، ومحاولة لاستيعاب بعض تداعياته، واضطرت دمشق لسحب قواتها من لبنان.

واستمرت سوريا فى التعبير عن رغبتها فى إعطاء نفس جديد للعلاقة مع الولايات المتحدة، وتخلت عن اللغة الخطابية الأيديولوجية فى التعامل مع المواقف الأمريكية، ولكن دمشق شعرت بأن تصرفات واشنطن، المتتالية التصعيد تجاهها، لا تهيئ المناخ السياسى المناسب لتحقيق ذلك، وأصبح حيز المناورة السياسية معها ضيقا للغاية أمام القيادة السياسية السورية، ولم يعد هذا الحيز وحجم المخاطر والتهديدات - فى تقديرها - يسمح لها بالمغامرة غير المحسوبة، بالتجاوب مع الرغبة الأمريكية فى الشأن العراقى، إلا بعد توافر بعض الضمانات، خاصة أن الإدارة الأمريكية الجمهورية الحالية تجاوزت كل الحدود والخطوط الحمراء فى دعمها للأطماع الإسرائيلية.

وبعد إسقاط النظام البعثى فى العراق، شنت حملات عديدة على ما أحدثه حزب البعث العراقى وقياداته من استنزاف وتفتيت لطاقات هذا البلد، وإهدارها فى حروب عبثية، وتكررت المطالبة باجتثاث حزب البعث العراقى. ولعل ذلك يفسر جزئيا قيام القيادة السورية بحل القيادة القومية، وهى خطوة تعكس - فى تقدير البعض - قبول واقع وتراجع حزب البعث بامتداداته العربية(١٣).

ومثل ذلك مرحلة شبه ختامية فى مأزق المشروع القومى العربى الذى تبنته سوريا والعراق لعدة عقود، لنشر رسالة القومية العربية فى سائر أقطار الوطن العربى، وقرأ البعض هذه الخطوة على أنها محاولة لتسكين واستيعاب المشاعر العدائية فى عواصم عربية وأخرى دولية، تضمرها حيال ظاهرة البعد القومى، الذى طغى على اهتمامات وتوجهات الحزب وأنشطته طوال العقود الماضية.

مجمل القول إن العلاقات بين سوريا والعراق تعتبر حالة دراسية لصراع مدمر بين قيادتى بلدين، كانتا ترفعان شعارات حزبية وأيديولوجية واحدة، الأمر الذى ألحق ضررا بالغا بمصالح الدولتين وشعبيهما، وهو ما أعطى الذريعة للأطراف الخارجية للتدخل فى شئون المنطقة، خصوصا بعد قيام صدام حسين بمغامراته السياسية المتمثلة فى غزو الكويت. وشرعت الإدارة الأمريكية، منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فى تنفيذ مخططاتها لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، ابتداء بالعراق. ودخلت العلاقات بين سوريا والعراق إلى نفق معتم ومستقبل مجهول، خاصة فى ظل الاتهامات العراقية المستمرة لسوريا بالمساعدة فى عدم استقرار العراق، وتغاضيها عن الاختراقات الحدودية معه.

الهوامش :

١- منح الصلح "كانت القومية تعنى وحدة سوريا والعراق"، الأسبوع العربى، بيروت، يناير ١٩٧٨، ص ٦٣ .

٢- حازم صاغية، "من النهجين السورى والعراقى"، الحياة، ٢٠٠٥/٦/٨، ص ٩ .

٣- عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولا .. الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٥٣ .

٤- خالد فياض، "تطور العلاقات السورية - العراقية : الفرص والمخاطر"، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧ .

٥- غسان الإمام، "الأسد - صدام : علاقة كراهية الشخصية"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٨/٥، ص ٢١ .

٦- انظر مؤلفنا (العرب فى مفترق الطرق : بين ضرورات تجديد المشروع القومى ومحاذير المشروع الشرق أوسطى)، مكتبة الشروق،

١٩٩٥، ص ٧٨ وما بعدها.

٧ – خالد فياض، مرجع سابق، ص ١٢٤ .

٨ – مقابلة الرئيس بشار الأسد مع صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٢/٨، ص ٤ .

٩ – على الكردى، "التقارب السورى – العراقى"، شئون الأوسط ، ١٩٩٧، ص ص ١١٩–١٢٣ .

١٠ – لقاء مع الرئيس بشار الأسد، الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٢/٨، ص ٤ .

١١ – د. جمال عبد الجواد، "المأزق السورى بعد الانسحاب من لبنان"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٢، ٢٠٠٥، ص ص ١٨–١٩ .

١٢ – حسن منيمنة، "هل سوريا فى خطر؟ دمشق من منظور واشنطن"، الحياة، ٢٠٠٥/٨/٧، ص ١٤ .

١٣ – عماد هرملانى، "سوريا : دلالات حل القيادة القومية للبعث ومأزق المشروع القومى العربى"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٤/١٤، ص ١٢

مستقبل العلاقات العراقية - السورية

ارتفعت درجة التوتر فى العلاقات بين العراق وسوريا خلال شهر سبتمبر الماضى، وذلك على خلفية المواجهات العسكرية بين القوات الأمريكية والمقاومين العراقيين فى مدينة "تلعفر" العراقية القريبة من الحدود السورية، وذلك إلى الدرجة التى هدد فيها السفير الأمريكى فى العراق زلماى خليل زاده سوريا بإمكانية اللجوء للخيار العسكرى لوقف ما سماه التدخل السورى فى العراق.

وبالرغم من حالات المد والجزر التى مرت بها العلاقات بين البلدين، إلا أن الاحتلال الأمريكى للعراق قد أودى بإمكانية إطالة فترة المد فى هذه العلاقات فى ظل حالة الاستقطاب التى تطغى على العلاقات السورية– الأمريكية، التى وصلت إلى أعلى معدلاتها عطفا على تعقيدات الملف السورى – اللبنانى.

وتطالب الولايات المتحدة سوريا بضرورة التوقف عن دعم المتمردين فى العراق، وعدم استغلال حال الارتباك الأمنى الموجود، لفرض مزيد من الضغوط على الحكومة العراقية الجديدة، وإضعاف الدور الأمريكى فى العراق. ويتوقف مستقبل العلاقات العراقية – السورية على مجموعة من المحددات، أهمها:

١- اتجاه العلاقات السورية – الأمريكية :

فى هذا الإطار، يبدو أن هذه العلاقات تسير نحو مزيد من التأزم، الذى قد يصل مع تواتر الأحداث فى العراق ولبنان إلى حد المواجهة المباشرة، وهو ما دلت عليه تصريحات المسئولين الأمريكيين، وعلى رأسهم كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، التى أشارت إلى أن كل الخيارات مطروحة فى التعامل مع سوريا. وتلتقى العلاقات السورية –الأمريكية عند نقاط تقاطع فيما يخص الملفين اللبنانى والعراقى. فمنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير الماضى، والولايات المتحدة تعمل جاهدة على تصعيد الضغط الدولى على سوريا، ومنع أى محاولة منها لكسب المجتمع الدولى فى صفها. وقد زادت درجة التشدد الأمريكى تجاه سوريا مع محاولات الاقتراب الحثيثة بين دمشق وطهران وما يمثله ذلك من تهديد واضح للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة، وتنظر واشنطن للعلاقة مع دمشق بوصفها حجر زاوية فى رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، لذا فما تبرح سوريا أن تبدى مرونة فى قضية ما حتى تتزايد الضغوط الأمريكية عليها لتقديم تنازلات فى قضايا أخرى، وذلك على غرار ما جرى فى علاقة دمشق بحركات المقاومة الإسلامية، ثم انسحابها من لبنان لاحقا.

٢- اتجاه العلاقات السورية – الإيرانية :

هنا، تبدو الأمور أكثر تشابكا وتعقيدا، ذلك أن المصلحة الإيرانية فى تقوية أواصر العلاقة مع سوريا فى إطار مواجهة الولايات المتحدة تصطدم بمحاولة طهران تهدئة الأوضاع داخل العراق، حتى لا تؤثر الفوضى الأمنية هناك على الداخل الإيرانى وامتداداته العراقية. وبافتراض البعض عدم تصدى سوريا لمحاولات التسلل التى تتم عبر أراضيها للعراق، أملا فى عرقلة المشروع الأمريكى هناك، فإن الدور الإيرانى لإقناع سوريا بالعدول عن هذا الأمل يتطلب جهدا وفيرا، خاصة أن ثمة مصلحة استراتيجية لإيران فى بقاء الأوضاع فى العراق هادئة لدعم الحكومة العراقية الجديدة التى تحظى بعلاقة جيدة مع طهران. لذا، فمن شأن أى تسوية لمسألة التدخل السورى غير المباشر فى العراق أن تعيد العلاقات بين بغداد ودمشق إلى الهدوء وبناء الثقة فى إطار الحفاظ على المصالح المشتركة بين البلدين، بيد أن هذه التسوية لا يمكن لها أن تتحقق إلا بعد تهدئة العلاقات المتوترة بين واشنطن ودمشق فى بقية الملفات المعلقة بينهما.

٣- القراءة السورية لتطور الأحداث :

وهنا يمكن القول إن سوريا تتعاطى مع الملف العراقى، ليس بوصفه قائما فى حد ذاته، ولكن فى إطار علاقتها بالولايات المتحدة، وهو ما يعنى أن أى سلوك سورى باتجاه الحكومة العراقية لا يتم من منظور سورى– عراقى بقدر ما يحدث من منظور سورى – أمريكى، وهو ما يعنى ضعف التقييم السورى لحقيقة الأوضاع فى العراق وفى المنطقة ككل، مما يتطلب إعادة نظر فى استراتيجية التحرك السورى تجاه بغداد. ولا يعنى هذا أن تتنازل سوريا عن أوراق لعبها مع الولايات المتحدة، بقدر ما يعنى أن تعيد ترتيب هذه الأوراق وفق الأولويات المستجدة فى المنطقة. وهنا يمكن القول إن جدية سوريا فى إغلاق الحدود مع العراق، وهو ما يصرح به دوما القادة السوريون وفى مقدمتهم الرئيس السورى بشار الأسد، من شأنها أن تقلل نبرة العداء الداخلى فى العراق تجاه دمشق، وتشى فى نفس الوقت بأن ثمة تحولا فى الفهم السورى للتوازنات الاستراتيجية الجديدة فى المنطقة، دون أن يخل ذلك بالطبع بالمصالح السورية فى مواجهة محاولات تقزيمها لمصلحة أطراف إقليمية أخرى، وعلى رأسها إسرائيل.





برونسون ماكينلى

مدير عام منظمة الهجرة العالمية:

"اهتمام عالمى متزايد بقضايا الهجر

حوار :
سوسن حسي

*** برونسون ماكينلى** -مدير عام منظمة الهجرة العالمية- تولى رئاسة المنظمة عام ١٩٩٨، وأعيد انتخابه لفترة رئاسية أخرى عام ٢٠٠٣.

أصبحت المنظمة فى عهده كبرى المنظمات الدولية التى تعمل لخدمة المهاجرين والحكومات، ويعود إليه الفضل فى وضع المنظمة على خريطة الإعلام الدولى، والقاء الضوء على أنشطتها المختلفة، فلم يكن الكثيرون يعلمون القدر الكافى من المعلومات عن عمل هذه المنظمة الدولية.

* جاء ماكينلى إلى منظمة الهجرة العالمية بعد عمله **فى السلك الدبلوماسى** الأمريكى، وقد مثل بلاده فى إيطاليا والصين وفيتنام والمملكة المتحدة وألمانيا، **وكان أول سفير** أمريكى فى هاييتى بعد سقوط دوفالييه. ومنذ عام ١٩٩٠، تخصص ماكينلى **فى قضايا الهجرة** والملاذ، وشارك فى العديد من المبادرات المهمة باسم الحكومة الأمريكية.

* حقق ماكينلى عددا من النجاحات الكبرى فى **مجال العمل الإنسانى**، وأصدر عددا كبيرا من التقارير الدولية، وقام بتوسيع دائرة نشاط المنظمة **بحيث تجاوزت دورها** التقليدى فى نقل المهاجرين ومساعدتهم إلى دور أكبر يأخذ فى اعتباره عناصر **التنمية فى الوطن** الأم، وربط المهاجر بوطنه بشكل يخدم كلا منهما، كما ساعد ضحايا **الكوارث الطبيعية وشجعهم** على الاستفادة من المشروعات الصغيرة.

* انفتح ماكينلى على العالم العربى، وأصبح **للمنظمة وجود فى معظم العواصم** العربية، وبدأ حوارا مفيدا بين دول شمال إفريقيا مثل الجزائر **والمغرب وتونس وموريتانيا**، وبين الدول الأوروبية على الجانب الآخر من المتوسط، أى دول المقصد **لمعظم المهاجرين، وهو الحوار المعروف** باسم ٥ +٥.

* **ورغم كل** هذه الانجازات الرائعة **التى حققها برونسون ماكينلى، فإننا نجد أن شخصيته** تتميز بالبساطة الشديدة، والتواضع الجم، سواء **فى حياته الخاصة أو فى حياته العملية**.

ما هو دور منظمة الهجرة العالمية، وكيف تتفاعل مع المنظمات الأخرى، مثل هيئات الأمم المتحدة المختصة بقضايا حقوق الإنسان؟

● منظمة الهجرة العالمية هى منظمة بين -حكومية، يبلغ عدد أعضائها ١١٢ دولة، بالاضافة إلى ٢٤ دولة لها صفة المراقب، وهى لا تتبع الأمم المتحدة، لكنها تعمل بشكل وثيق مع هيئاتها المختلفة، ومع البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، ولها علاقات شراكة مع العديد من المنظمات الأخرى بين - الحكومية وغير الحكومية أيضا. وللمنظمة أكثر من ٢٤٠ مكتبا فى مختلف انحاء العالم، ولها أكثر من ١٢٠٠ مشروع عامل فى الوقت الحالى. تعمل المنظمة على تذليل العقبات الإجرائية أمام الهجرة، ونشر الوعى بأهم القضايا المتعلقة بها، وتؤمن بأن الهجرة التى تتم بشكل مقنن وإنسانى تفيد كلا من المهاجرين والمجتمعات، وتسعى المنظمة لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الهجرة، والعمل على توفير الحماية والظروف الكريمة للمهاجرين.

● بدأ عصر جديد من الهجرة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت فيه العوامل الاقتصادية هى الحاكمة

وتنعكس المبادىء التى تنادى بها المنظمة على جميع نشاطاتها المتعلقة بالهجرة، وقد وضعنا إطارا نظريا مبسطا يوضح أهم العناصر المرتبطة بتنظيم عملية الهجرة والنشاطات المتداخلة فيما بينها، بما يسمى نموذج العناوين الأربعة أو Four Box Chart، وهذه العناوين هى:

١- الهجرة الاضطرارية: وتتضمن مشاكل اللاجئين وإعادة توطينهم، والمهجرين داخل بلادهم، وإعادة تأهيل المتحاربين السابقين، والتعويضات.

٢- تنظيم الهجرة: يشمل نظم إصدار تأشيرات الدخول وإدارة الحدود واستخدام التكنولوجيا فى هذا الصدد، بالاضافة إلى مساعدة المهاجرين على العودة إلى أوطانهم، وإعادة ادماجهم فى مجتمعاتهم الأصلية، ومكافحة التهريب.

٣- تسهيل الهجرة: تسهيل حركة العمال والمهنيين والطلاب المتمرنين، وتسهيل الحاق أفراد العائلة بذويهم فى بلد المهجر، وتأهيل المهاجرين لغويا وثقافيا.

٤- الهجرة والتنمية: وتشمل التعامل مع مشكلة نزيف العقول من البلاد النامية، والمساعدة على تبادل الخبرات بين بلد المنبع والمهجر، وتنظيم تحويلات العاملين بالخارج.

ويلاحظ أن كثيرا من نشاطات المنظمة تتداخل مع هذه العناوين المختلفة، مثل الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقنى، وتطوير قانون الهجرة الدولى، وحماية حقوق المهاجرين، ونشر الوعى بقضايا الهجرة وغيرها.

وعلى سبيل المثال، فى مجال حماية حقوق المهاجرين، فقد طلب رئيس لجنة الأمم المتحدة للعمالة المهاجرة -المنوط بها تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠- من المنظمة تقديم المعونة والمشورة الفنية لتمكين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية من تطبيقها، كما تساعد المنظمة فى مجال حماية حقوق المهاجرين وفى تطوير القانون الدولى للهجرة.

كيف تأثرت معدلات الهجرة بنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى؟

● كانت حركة الهجرة فى جنوب وشرق أوروبا فى أثناء الحرب الباردة مرتبطة بالأزمات السياسية، كما حدث فى الهجرة من المجر عام ١٩٥٦، ومن تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وبولندا عامى ١٩٨٠ و١٩٨١، ومن ألمانيا الشرقية عام ١٩٨٩.

فارتبطت الهجرة فى ذلك الوقت بقضية اللجوء. بالاضافة إلى ذلك، فقد تسببت صراعات الحرب الباردة فى فيتنام وانجولا وأفغانستان فى هجرة أعداد كبيرة من مواطنى تلك الدول.

أما بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠، فقد اختلف الأمر، وبدأ عصر جديد من حركة الهجرة العالمية المرتبطة أساسا بالدوافع الاقتصادية لا العوامل السياسية. لقد أصبح الفارق الكبير بين اقتصادات الدول النامية والدول المتقدمة، بالاضافة إلى التركيبة الديموجرافية شديدة الاختلاف بينهما، يشكل الحافز الرئيسى على الهجرة.

• العولمة جعلت الهجرة أسهل ولكن فى الوقت نفسه أكثر تعقيدا

وقد تواصلت أعداد المهاجرين فى الارتفاع خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، حيث يقدر عدد المهاجرين الشرعيين اليوم بحوالى ٢٠٠ مليون مهاجر، وهذا العدد لا يأخذ فى الاعتبار ملايين المهاجرين بدون وثائق رسمية. وفى المقابل، فقد رأينا هبوطا واضحا فى أعداد اللاجئين فى مختلف أنحاء العالم. ولهذا، فقد بدأت الحكومات تركز جهودها على تطوير البرامج التى تنظم وتيسر الهجرة القانونية، والتى تستطيع فى الوقت نفسه أن تسد الثغرات التى تنفذ منها الهجرة غير القانونية. وفى هذا المجال، فقد نشأت حديثا مجموعة من الأطر الاقليمية لتنظيم الهجرة، والتى تلعب اليوم دورا مهما فى تنظيم هذه العملية فى أغلب قارات العالم.

تزامنت عملية العولمة مع زيادة كبيرة فى حركة الأيدى العاملة .. كيف أثر ذلك فى قضية الهجرة وهل ساهم فى زيادة الهجرة غير الشرعية؟

● إن الأعداد المتزايدة من البشر الساعين للوصول إلى ظروف معيشية أفضل لهم ولعائلاتهم ومستوى اجتماعى واقتصادى أعلى فى العمل والتعليم والصحة ... الخ، فى إطار العولمة، قد جعلت من الهجرة عملية أسهل، ولكنها فى الوقت نفسه أكثر تعقيدا. لقد ساهمت ثورة الاتصالات والمواصلات فى تسهيل حصول الأفراد على فرص عمل فى بلاد جديدة كانت تعتبر قبل ذلك صعبة المنال. إن العالم يضم الآن عددا من المهاجرين أكبر من أى فترة سابقة فى التاريخ. فبينما يعيش حوالى ٢٠٠ مليون شخص خارج بلادهم بطريقة قانونية، فهناك عدد كبير لا يمكن حصره، لأنه دخل إلى بلد المهجر بدون وثائق. من ناحية أخرى، فإن الهجرة داخل البلد الواحد من المناطق الريفية إلى المدن أصبحت ظاهرة متزايدة الأهمية.

إن الطلب على العمالة الأجنبية سيتزايد فى عدد كبير من البلاد المتقدمة، لأن تركيبتها السكانية تضم أعدادا كبيرة من المتقدمين فى السن ويوجد فيها تناقص فى الشرائح العمرية فى سن العمل. وفى الوقت نفسه، هناك نقص واضح فى مجالات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية. والفرق الكبير بين مستوى الأجور وفرص العمل فى هذه الدول والدول النامية يشجع أبناء الأخيرة على الهجرة إليها. وهناك بالفعل العديد من الدول التى غيرت، والتى بصدد تغيير، قوانين الهجرة، لكى تسهل دخول العمالة الأجنبية الماهرة، عادة بصفة مؤقتة. وفى هذا الصدد، فإن هناك الكثير من الدروس المستفادة من تجربة العمالة الأجنبية فى دول الخليج.

• هناك نحو ٢٠٠ مليون فرد يعيشون بعيدا عن وطنهم الأم بشكل قانونى ناهيك عن الهجرة غير القانونية

ولكن لا تزال هناك مشكلة بالنسبة للعمالة غير الماهرة، فبينما لا يزال هناك طلب كبير على هذه العمالة فى الدول المتقدمة، كما أن هناك أعدادا كبيرة على الاستعداد للهجرة لتلبية هذا الطلب، فإن القوانين المنظمة لهجرة هذا النوع من العمالة مازالت قاصرة، مما يؤدى إلى تزايد الهجرة غير القانونية فى هذه القطاعات. وكثيرا ما يلجأ المهاجرون -عن غير الطريق القانونى- إلى المتعاملين فى مجال التهريب لتمكينهم من الدخول إلى بلاد المهجر، وهم بالتالى عرضة للوقوع فريسة للعصابات التى تتاجر بالبشر، حيث يجبرون على أعمال السخرة أو الدعارة، مما يسبب لهم الكثير من المهانة والمعاناة، وقد يؤدى إلى فقدانهم حياتهم ذاتها. إن التجارة فى البشر تقترب الآن من التجارة فى المخدرات وفى السلاح كأحد أهم مصادر الدخل غير الشرعية على مستوى العالم.

ماذا سيكون تأثير القيود الجديدة التى وضعتها أوروبا واستراليا فى حقوق الساعين إلى الهجرة؟

● ينص القانون الدولى على حق كل شخص فى الرحيل عن بلده، ولكنه فى المقابل لا يعطيه الحق فى أن يدخل بلدا آخر لا يتمتع فيه بحق المواطن. إن لحكومة كل بلد الحق السيادى الكامل فى تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها. وحتى بالنسبة للأشخاص الحاصلين على تصريح بالهجرة، فإن الدواعى الأمنية قد تقتضى إجراءات إضافية، مما

يتسبب فى تعطيل المسافرين. لكن على المدى البعيد، فإن الحاجة المتزايدة للمهاجرين ستضطر الدول إلى تطوير إجراءات جديدة تسمح للأفراد بالحركة السلسة عبر الحدود للسياحة والدراسة والعمل واللحاق بذويهم إذا انطبقت عليهم الشروط المطلوبة. من المهم أن نشجع هجرة الأشخاص الذين يمكنهم المساهمة بشكل إيجابى فى اقتصاد ومجتمع دولة الهجر، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، والكثير من الدول الأوروبية بصدد بلورة سياسات جديدة لإدارة هجرة العمالة.

كيف أثرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى قوانين الهجرة إلى الولايات المتحدة وفى حقوق المهاجرين هناك؟

● لقد وضعت أحداث ١١ سبتمبر جميع العاملين فى مجال الهجرة -سواء فى الحكومات أو المنظمات الدولية أو الهيئات الاكاديمية أو المنظمات غير الحكومية- أمام تحديات جديدة. لقد أصبح علينا الآن أن ندرس العلاقة بين الهجرة والإرهاب، أو الهجرة والأمن بشكل عام. إن الولايات المتحدة مازالت من أهم دول المقصد. وبصفة عامة، لم يواجه المهاجرون فيها صعوبات جديدة بسبب هذه الأحداث، ولكن هناك الكثير مما يمكن عمله فى مجال الهجرة لزيادة درجة الأمان. لقد أصبح من الأولويات المهمة بناء منظومات جديدة لإدارة الهجرة تشمل جميع النواحى السياسية والقانونية والإجرائية. ومن الجدير بالذكر أن التكنولوجيا المتقدمة، خاصة فى مجال استخدام المؤشرات البيولوجية فى أثبات الهوية، أصبحت ذات أهمية متزايدة، حيث تتيح الحركة السهلة للمسافرين المستوفين للشروط القانونية، بجانب توفير طريقة أكثر دقة فى التعرف على الأشخاص الذين قد يشكلون تهديدا للأمن. إن من مصلحة كل بلد الحفاظ على مصداقية وثائق السفر التى تصدرها، وحمايتها من التقليد أو التزوير أو التلاعب من قبل العاملين فى الهيئات التى تصدر هذه الوثائق.

● أحداث ١١ سبتمبر أثارت تحديات كثيرة أمام من يعملون فى مجال الهجرة

إن استخدام المؤشرات البيولوجية فى تحديد هوية المطالبين بوثائق للسفر، بالاضافة إلى هوية العاملين فى الهيئات التى تصدر هذه الوثائق، يوفر درجة عالية من الثقة فى مصداقيتها.

لقد صرحتم فى ١٠ يونيو ٢٠٠٥ بأن منظمة الهجرة تشارك حاليا فى مشروع نموذجى فى العراق لإعادة توطين الأشخاص الذين تم تهجيرهم فى فترة حكم صدام حسين، وأنها تعمل مع لجنة دعاوى الملكية العراقية لدراسة إنشاء مشروع متكامل لاعادة التوطين ودفع التعويضات للمواطنين المتضررين من قبل الحكومة العراقية .. ما هى التطورات بالنسبة لهذا البرنامج؟ وهل لدى منظمة الهجرة العالمية مشروعات أخرى فى العراق؟ وما هى المساعدات الأخرى التى يمكن للمنظمة تقديمها للشعب العراقى، بالاضافة إلى إشرافها على تصويت العراقيين فى الخارج فى انتخابات يناير ٢٠٠٥؟

● لقد عاونت منظمة الهجرة الحكومة العراقية فى وضع القانون الذى بناء عليه انشأت لجنة دعاوى الملكية، حيث تقدم منذ عام ٢٠٠٣ النصح للحكومة العراقية حول كيفية إعادة الممتلكات المنزوعة فى ظل نظام البعث. وقد أسست لجنة دعاوى الملكية ٣٢ مكتبا فى مختلف انحاء العراق، حيث تسلمت أكثر من ١٢٠ ألف دعوى، وقامت ٣٨ لجنة بالبت فعلا فى سبعة الاف من هذه الدعاوى، وتواصل المنظمة تقديم المساعدات التقنية لهذه الهيئة، خاصة فى مجال استخدام الحاسبات الالكترونية، وتدريب العاملين على توصيل الارشادات للمواطنين، بالاضافة إلى المسائل القانونية والتنظيمية الأخرى المرتبطة بمشروع فى مثل هذا الحجم. كما اقترحت المنظمة على هذه الهيئة أن تمد نشاطها إلى خارج العراق، بإرساء نظام يمكن العراقيين فى الخارج من تقديم طلباتهم بخصوص إعادة ممتلكاتهم المنزوعة أو التعويض عنها. وحتى يتم ذلك، فقد طلبت السلطات العراقية من منظمة الهجرة فتح صندوق بريد خاص لتلقى هذه الطلبات، وتسليمها للهيئة العراقية المختصة.

● نشاطنا فى فلسطين ينحصر فى النواحى الفنية ولا نتعامل مع القضايا السياسية

لقد صرحتم أيضا بأن المنظمة قد أقامت عددا من ورش العمل الفنية مع الإسرائيليين والفلسطينيين لتحديد برنامج مماثل للفلسطينيين .. هل يمكنكم إعطاؤنا المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع؟

● إن عمل منظمة الهجرة العالمية مع الفلسطينيين ينحصر فى مجال دعاوى الملكية، ولا يتطرق إلى موضوع التعويضات. ونشاطاتنا متعلقة بالجانب التقنى، ولا نتعامل مع المسائل السياسية المتعلقة بالتسوية الشاملة. إن مهمتنا الآن تنحصر فى تقديم رؤية شاملة تتضمن مختلف الطرق التى يمكن بها انشاء نظام للبت فى دعاوى الملكية ولإعادة الحقوق إلى أصحابها.

لقد طلبت كندا، بصفتها رئيس مجموعة عمل اللاجئين الفلسطينيين، من المنظمة تنظيم ورش عمل مع الفلسطينيين والإسرائيليين لإطلاعهم على أحدث الوسائل المتاحة فى هذا المجال. وقد أقيمت ورش العمل فعلا فى نوفمبر ٢٠٠٢، وأتاحت للمشاركين الفرصة للاطلاع على برامج مختلفة، وكيف طبقت بشكل عملى. بالاضافة إلى ذلك، فقد قام وفد من المنظمة بزيارة المنطقة فى عام ٢٠٠٤ للتشاور حول المسائل الفنية المتعلقة بتطوير نظام للنظر فى دعاوى الملكية فى إطار قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد قمنا بعمل دراسات مقارنة مع البرامج القائمة فعلا فى البوسنة والهرسك وكوسوفو والعراق وجنوب إفريقيا.

• المهاجر يستطيع أن يسهم فى استراتيجيات التنمية فى الوطن الأم

ماذات عن الموقف فى إفريقيا، حيث أدت الحروب الأهلية المتعددة إلى ظهور عدد كبير من اللاجئين؟

● لقد تعرضت إفريقيا بالفعل للعديد من الأزمات السياسية التى تسببت فى ظهور موجات من اللاجئين. إن المجتمع العالمى والدول الإفريقية يعملان جاهدين على إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعى، مما يسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم. إن للإفريقيين تقاليد عريقة فى حسن استضافة اللاجئين، وقد نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على حماية حقوق اللاجئين، سواء كانوا جماعات أو أفرادا.

وتنتشر أيضا فى إفريقيا الهجرة لأسباب اقتصادية، والكثير من العمال الأفارقة يعبرون الحدود للعمل فى المناجم والزراعة ونشاطات خدمية أخرى. أما الفئات المتعلمة، فتسعى دائما للبحث عن فرص عمل فى البلاد المتقدمة، مما أدى إلى ظاهرة "نزيف العقول" التى كان لها تأثير شديد السلبية على البلاد الأقل تقدما بصفة خاصة.

• بعض الدول استطاعت استعادة العقول بعد هجرتها

وهناك عدد متزايد من الدول الإفريقية ينضم إلى منظمة الهجرة العالمية، حيث نعمل معا على الربط بين الهجرة ومتطلبات التنمية، عبر استخدام أفضل لعائدات العاملين بالخارج، والعمل على تشجيع رجوع ذوى المهارات المطلوبة، والتقليل من الآثار الضارة لموجات الهجرة غير المنظمة.

لقد حضرتم اجتماع الاتحاد الإفريقى الأخير فى ليبيا .. هل يمكنكم إطلاعنا على آخر مجالات التعاون بين المنظمة والاتحاد الإفريقى ودول المغرب العربى؟

● تبذل الدول الإفريقية جهودها حاليا للتوصل إلى استراتيجيات وسياسات موحدة بالنسبة للهجرة، وقد تبنى الاتحاد الإفريقى، بمساندة ومساعدة منظمة الهجرة، اطارا استراتيجيا لسياسة الهجرة فى إفريقيا، وقد تمت مناقشة هذا الاطار فى مؤتمر سرت، ولكنه لم يحصل بعد على موافقة كل الدول الإفريقية. ويتزايد نشاط منظمة الهجرة العالمية فى دول المغرب، فقد أصبح لها أنشطة أو مكاتب فى كل من دول المغرب الخمس. كما أن المنظمة ترعى حوارا إقليميا حول الهجرة بين ممثلين على مستوى عال من عشر دول تقع فى غرب البحر المتوسط، والذى يطلق عليه ٥+٥، وذلك للتوصل لحلول مشتركة لمشاكل الهجرة فى هذه المنطقة.

تهتم منظمة الهجرة العالمية بشكل خاص بقضية تحويلات العاملين بالخارج .. هل يمكنكم إعطاؤنا صورة عن الوضع بالنسبة للعمال المصريين والعرب؟ وكيف يمكن تشجيعهم على المساهمة فى مشروعات التنمية فى بلدهم الأم؟

● يستطيع المهاجرون المساهمة فى تحقيق التنمية فى وطنهم الأمن عن طريق استثمارهم فى الاقتصاد المحلى، وتوظيف خبراتهم المكتسبة فيه. وتشهد بعض البلاد حاليا استفادة ملحوظة من الخبرات المكتسبة فى أثناء عمل مواطنيها فى الخارج عن طريق اتباعها سياسات نشيطة لتشجيع المهاجرين من العمالة الماهرة والمتعلمة على العودة، وذلك بعد أن كانت الهجرة تتسبب فى فقدان البلدان النامية لأفضل العناصر الوطنية. وفى بعض البلاد مثل الفلبين والمغرب، أنشأت الدولة وزارات أو هيئات خاصة لمساعدة جالياتها فى الخارج. وهناك مؤشرات على أن هناك اتجاها متزايدا للهجرة "الدوارة" -أى لهجرة الأفراد لفترات معينة ثم عودتهم لأوطانهم الأصلية- وهذا يعود بفائدة كبيرة على مجتمعات بلاد المهجر والمنبع معا.

● يجب أن تعمل الحكومات معا من أجل الاستفادة المتبادلة بين دول المنبع ودول المقصد

إن تحويلات العاملين بالخارج تعد من أهم المؤشرات الدالة على فوائد الهجرة، وقد بلغت التحويلات عن الطريق الرسمى فى عام ٢٠٠٣، ٩٣ بليون دولار أمريكى، وتجاوزت المائة بليون عام ٢٠٠٤، كما يوجد جزء كبير من التحويلات يتم عبر قنوات غير رسمية، وبالتالى، فلا يمكن احصاؤها أو ضمان حسن استغلالها. ولكن بصفة عامة، فإن تحويلات العاملين بالخارج أصبحت تنافس فى أهميتها المبالغ التى تحصل عليها الدول النامية فى صورة معونات للتنمية.

وقد نظمت المنظمة -بالاشتراك مع جامعة الدول العربية- مؤتمرا فى القاهرة فى أغسطس ٢٠٠٣ عن الهجرة العربية فى عصر العولمة، حيث ناقش المشتركون اتجاهات الهجرة فى بلاد المشرق والمغرب العربى، خاصة فى دول مجلس التعاون الخليجى، حيث تشكل العمالة الأجنبية حوالى ٧٠٪ من إجمالى العمالة. وتعد دول الخليج مصدرا مهما للتحويلات إلى الدول العربية الأخرى، حيث تبلغ التحويلات منها إلى مصر ٢,٩ بليون دولار أمريكى، وإلى المغرب ٢,٣ بليون دولار أمريكى، وإلى لبنان ٢,٣ بليون دولار أمريكى وإلى الأردن بليونى دولار أمريكى. والجدير بالذكر أن تحويلات جميع العاملين المصريين بالخارج بلغت فى عام ٢٠٠٠، ٣,٧٥ بليون دولار أمريكى.

أصدرت المنظمة مؤخرا تقريرها الجديد "الهجرة العالمية فى ٢٠٠٥" .. هل يمكنكم القاء الضوء على بعض ملامحه الرئيسية؟

● يرصد هذا التقرير الفوائد والتكاليف المترتبة على عملية الهجرة فى العالم، ويوضح أن الأعباء والفوائد ليست دائما موزعة بشكل عادل بين كل من بلد المنبع وبلد المهجر، ولكننا وجدنا أنه من خلال اتباع سياسات حكومية متناسقة، فإنه يمكن تعظيم الفوائد التى تعود من عملية الهجرة. كما يؤكد التقرير أنه لا صحة لكثير من المخاوف التى يرددها البعض، بما فى ذلك أن الهجرة تسبب ضياعا لفرص العمل وزيادة فى أعباء الضمان الاجتماعى، وأنها أصبحت خارج نطاق السيطرة. فالأدلة الموجودة لا تدعم هذه المزاعم، حيث يشكل المهاجرون حوالى ٢,٩٪ فقط من عدد سكان العالم، ولكن الاهتمام يسلط عليهم، خاصة فى البلاد الصناعية المتقدمة، بشكل أكبر من حجمهم الحقيقى. ويوضح التقرير أنه نادرا ما ينتزع المهاجرون فرص عمل من أبناء البلد الأصليين فى أوروبا الغربية، حيث يتركز المهاجرون فى مهن يوجد بها نقص فى العرض، أو فى مهن لا يرغب أبناء البلد أن يعملوا بها، وتتركز هذه الوظائف عادة فى الأعمال التى تحتاج إلى مهارات عالية من ناحية، وتلك التى تحتاج إلى عمالة غير مدربة من ناحية أخرى.

● القرن الحادى والعشرون سيكون هو قرن الهجرة

ويوضح هذا التقرير أهمية رسم برامج وسياسات عملية لإدماج المهاجرين اقتصاديا واجتماعيا فى بلاد المهجر، ولو بصفة مؤقتة، من أجل تحقيق زيادة فى الانتاجية. فهذه البرامج تساعد على خلق بيئة مواتية للعمل، تزيد من كفاءة المهاجرين بما يفيدهم بصفة شخصية، وتخدم أيضا المجتمعات التى هاجروا إليها، والتى هاجروا منها أيضا، كما تساعد فى التغلب على مشاكل التعددية الثقافية داخل المجتمع الواحد.

كما يؤكد التقرير أهمية العمل الجاد فى بلاد المنبع من أجل إتاحة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادى، وأيضا من أجل تحقيق عدالة فى توزيع الدخل، فذلك من شأنه أن يخلق جوا من التفاؤل والثقة، مما يشجع الاستثمارات والمعونات الأجنبية، كما يشجع العمالة الماهرة المهاجرة على العودة. ويؤكد هذا التقرير أهمية تعاون الحكومات فيما بينها لإرساء سياسات رشيدة تساهم فى تعظيم المكاسب العائدة من الهجرة، والتقليل من الأعباء المترتبة عليها.

لقد لعبت منظمة الهجرة العالمية دورا مهما بعد كارثة تسونامى .. هل يمكنكم القاء الضوء على بعض نشاطاتها فى هذا الصدد؟

● لقد كنا إحدى المنظمات القليلة الموجودة بالفعل فى آتشيه قبل تسونامى، وبالتالى فقد لعبنا دورا محوريا فى المرحلة الأولى المتعلقة بالمساعدات الطارئة، ونظمنا عملية كبيرة للنقل عن طريق الشاحنات بالتعاون مع القوات العسكرية الموجودة هناك. وفى المرحلة اللاحقة المتعلقة بإعادة الإعمار فى آتشيه، التزمنا ببناء ١١ ألف منزل مؤقت، و٥١ عيادة، و٢٠٠ مدرسة بالتعاون مع اليونيسيف. وفى سريلانكا، حيث كان لنا أيضا عدة مشروعات ومكاتب فى أنحاء مختلفة من البلاد قبل تسونامى، استطعنا بعد الكارثة مباشرة توفير ملجأ مؤقت لأكثر من سبعة آلاف شخص، كما بنينا منذ ذلك الوقت أكثر من ثلاثة آلاف منزل مؤقت، بالاضافة إلى عدد من المشاريع الصحية، وتقديم مساعدات لإعادة تشغيل المضارين فى مناطق مختلفة تأثرت بـ "تسونامى".

ما أهم الصعوبات التى واجهتكم فى أثناء توليكم هذا المنصب؟

● لقد كان على المنظمة أن تعمل بقوة لكى تستطيع مواكبة الاهتمام المتزايد بقضايا الهجرة فى جميع أنحاء العالم. لقد تزايد نشاطنا بدرجة كبيرة فى مجال بحوث وسياسات الهجرة، كما أننا تبنينا نشاطات جديدة مثل توثيق الصلات الاقتصادية مع جاليات المهجر، وتنظيم مشاركتهم فى الانتخابات.

بالاضافة إلى ذلك، فقد أصبح تعاملنا مع قضايا قوانين الهجرة يتسم بقدر أكبر من المنهاجية. وبفضل كل ذلك، تضاعفت عضويتنا، وبالتالى تزايد عدد مشروعاتنا وميزانيتنا السنوية. وأعتقد أن المنظمة قد قامت بعمل ممتاز فى متابعة وتشكيل التطورات المختلفة فى مجال إدارة الهجرة، ولكن لا يزال أمامنا الكثير من العمل.

ما هى آمالكم بالنسبة للمستقبل؟

● إننا نعمل من أجل إيجاد عالم تكون فيه حركة البشر شيئا طبيعيا، حيث تتوزع الفوائد العائدة من الهجرة بشكل متكافىء بين جميع الأطراف، وتكون فرص التقدم والتنمية -للفرد والمجتمع- عن طريق الحياة والعمل فى بلد جديد متاحة إلى أقصى حد .. سوف يكون القرن الحادى والعشرون قرن الهجرة.

قضايا السياسة الدولية

- ☐ الانسحاب الإسرائيلى من غزة
- ☐ الأمم المتحدة بعد ستين عاما
- ☐ الإرهاب والعالم
- ☐ إفريقيا .. التنمية والاستقرار
- ☐ فى الشأن السودانى
- ☐ مستجدات الشرق الأوسط
- ☐ الولايات المتحدة والقوة النووية
- ☐ توافقات آسيوية
- ☐ تحت الضوء

الانسحاب الإسرائيلى من غزة

بعد سجال طويل ومراحل من التأجيل والتعديل والتفاوض بين الأطراف المعنية، نفذت إسرائيل خطة "فك الارتباط" المعروفة باسم خطة الانسحاب الأحادى من قطاع غزة.

وقد شهدت الفترة الماضية تفاعلات واتصالات مكثفة بين الدول والأطراف المهتمة بخطة الانسحاب وبالتسوية السلمية فى المنطقة، خاصة الفلسطينيين ومصر وإسرائيل، حيث حاول كل طرف أن يتعامل مع خطة الانسحاب وفق الرؤية الخاصة به، سواء من منطلق مصالحه وأهدافه منها، كما هو موقف إسرائيل، أو بقبول أى مكاسب تتاح، وهو المنطق الذى استندت عليه السلطة الفلسطينية، أو بمحاولة التوفيق بين المواقف المتعارضة والوصول بالعملية إلى حلول تنفيذية مقبولة من الجميع، وهذا هو موقف مصر.

وفى ضوء هذا التداخل والتفاعل المكثف بين تلك الأطراف التى اضطلعت بمهمة إتمام تنفيذ خطة الانسحاب من غزة، فإن الكيفية التى تمت بها العملية لا تعبر عن رؤية واحدة أو منطق بعينه تابع لأى من الأطراف الثلاثة، وإنما جاء الانسحاب من غزة بالأسس التى استند عليها، والطريقة التى تم بها ليعكس جزئيا رؤى ومواقف كل من الأطراف المشاركة فيه.

من هنا، كان من الضرورى لدى القيام بتغطية تحليلية لهذا الموضوع المهم (الانسحاب الإسرائيلى من غزة) أن يتم التعرض بالرصد والتحليل إلى رؤى ومواقف الطرفين الأساسيين (الفلسطينيون/ إسرائيل) إضافة إلى الدور المصرى فى إتمام عملية الانسحاب بنجاح.

ورغم أن الانسحاب الإسرائيلى من غزة قد تم بالفعل، إلا أن أصداءه وتداعياته لم تنته بعد، بل ربما لتوها بدأت، فقد شهدت الساحة الفلسطينية تطورات متلاحقة واكبت الانسحاب وإخلاء المستوطنات. بعض هذه التطورات يعكس قلقا فلسطينيا -شعبيا ورسميا- من توجهات إسرائيل فى مرحلة ما بعد الانسحاب، وهو القلق الذى وجد ما يدعمه فى تصريحات وتصرفات رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون وحكومته، فقد بدا من كلمة شارون، التى ألقاها أمام الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٥- ١٧ سبتمبر ٢٠٠٥)، أن التسوية السلمية مع الفلسطينيين أصبحت فى مهب الريح، فقد أكد شارون بداية أن القدس "ستظل العاصمة الأبدية لإسرائيل" وتمسك بمواصلة بناء الجدار العازل، ثم راح بعد ذلك يدعو القيادة الفلسطينية إلى "إثبات رغبتها فى السلام"! وطالب الفلسطينيين "بالقضاء على الإرهاب وثقافة الكراهية".

وإذا كان هذا هو خطاب شارون، فإن سلوكه ليس أقل ضررا بالسلام، إذ لم يكد انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وتفكيك المستوطنات ينتهى، إلا وقرر شارون إقامة منطقة أمنية شمال القطاع بعمق ١٥٠ مترا داخل أراضى القطاع، الأمر الذى يعنى خطوة أخرى نحو عزل سكان قطاع غزة وتحويل القطاع إلى سجن كبير للفلسطينيين، خصوصا إذا تمسكت تل أبيب بمواقفها المتشددة إزاء المشكلات المعلقة مثل فتح المعابر وطريقة مراقبتها، ومسألة الميناء وإعادة تشغيل المطار.

والمغزى الواضح لهذه التصرفات من جانب شارون أنه لم يرد سوى التخلص من غزة بأعبائها ومشكلاتها دون أى التزام أو خطوة حقيقية، لا من أجل الحفاظ على نجاح عملية الانسحاب من غزة على وجه التحديد، ولا تجاه التسوية السلمية بصفة عامة. وفى هذا النطاق الأخير، لا يزال شارون متمسكا بسياسة بث بذور الفرقة بين الفلسطينيين، فقد أعلن رفضه مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة فى يناير ٢٠٠٦، وهدد بتعطيل العملية الانتخابية فى الضفة الغربية حالة قبول السلطة الوطنية الفلسطينية مشاركة (حماس).

وكان من الطبيعى أن تولد تلك المواقف من جانب شارون ردود فعل سلبية لدى الفلسطينيين، سواء على مستوى السلطة الوطنية أو القوى الأخرى، أو فى الشارع الفلسطينى، حيث اعتبر المسئولون الفلسطينيون الانسحاب الإسرائيلى من كل الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ هو السبيل الوحيد لحل المشكلة، وسعت السلطة الوطنية إلى دفع شارون إلى اتخاذ خطوات فعلية نحو السلام، فى حين لا تزال بعض الفصائل الفلسطينية متمسكة بموقفها الرافض لنزع سلاح المقاومة، باعتباره أداة ردع للاحتلال ووسيلة دفاع عن الشعب الفلسطينى. وبينما يسود الساحة الفلسطينية جدل كبير فى هذا الشأن، فإن محاولات بعض الأوساط الفلسطينية المعتدلة التوفيق بين موقف الفصائل وموقف السلطة الوطنية من مسألة نزع السلاح، إضافة إلى مساعى مصر فى هذه المسألة وغيرها من جوانب العلاقة بين السلطة الوطنية وبقية الفصائل الفلسطينية، هذه الجهود الفلسطينية والمصرية، التى تهدف أولا وأخيرا إلى تحقيق السلام والاستقرار فى فلسطين والمنطقة، تقابل بدرجة عالية من التعنت الإسرائيلى والتجاهل لكل الأسس والقواعد التى بنيت عليها التسوية السلمية منذ بدأت عام ١٩٩١ فى مدريد.

ولما كانت التطورات والمستجدات على الأرض وعلى لسان المسئولين الإسرائيليين لا تدعو إلى التفاؤل بل إلى الحذر، فإن الموضوعات التى يتناولها هذا القسم ربما تكشف للقارئ عن مزيد من الخلفيات والحسابات الخاصة بالأطراف الثلاثة الرئيسية فى عملية الانسحاب من غزة (إسرائيل/ الفلسطينيون/ مصر)، مما قد يساعد على فهم ملابسات الواقع الراهن، وربما استشراف -أو على الأقل- التهيؤ لاحتمالات المستقبل.

قطاع غزة

يقع قطاع غزة فى الجزء الجنوبى من الساحل الفلسطينى، وهو فى الأصل جزء من قضاء غزة – أحد التقسيمات الإدارية الفلسطينية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ – واستطاعت القوات العربية الاحتفاظ بقطاع غزة بعد توقيع اتفاقيات الهدنة فى عام ١٩٤٩ إثر حرب ١٩٤٨.

كانت مساحة قضاء غزة ١١١١,٥ كم مربع، وبه ست مدن: غزة والمجدل ورفح وخان يونس ودير البلح وإسدود، هذا بالإضافة إلى ٥٣ قرية. استولت إسرائيل على ٤٥ قرية ومدينتى المجدل وإسدود، وما تبقى كان قطاع غزة ومساحته ٣٦٥ كم مربع أى ٣٢٪ من مساحة قضاء غزة.

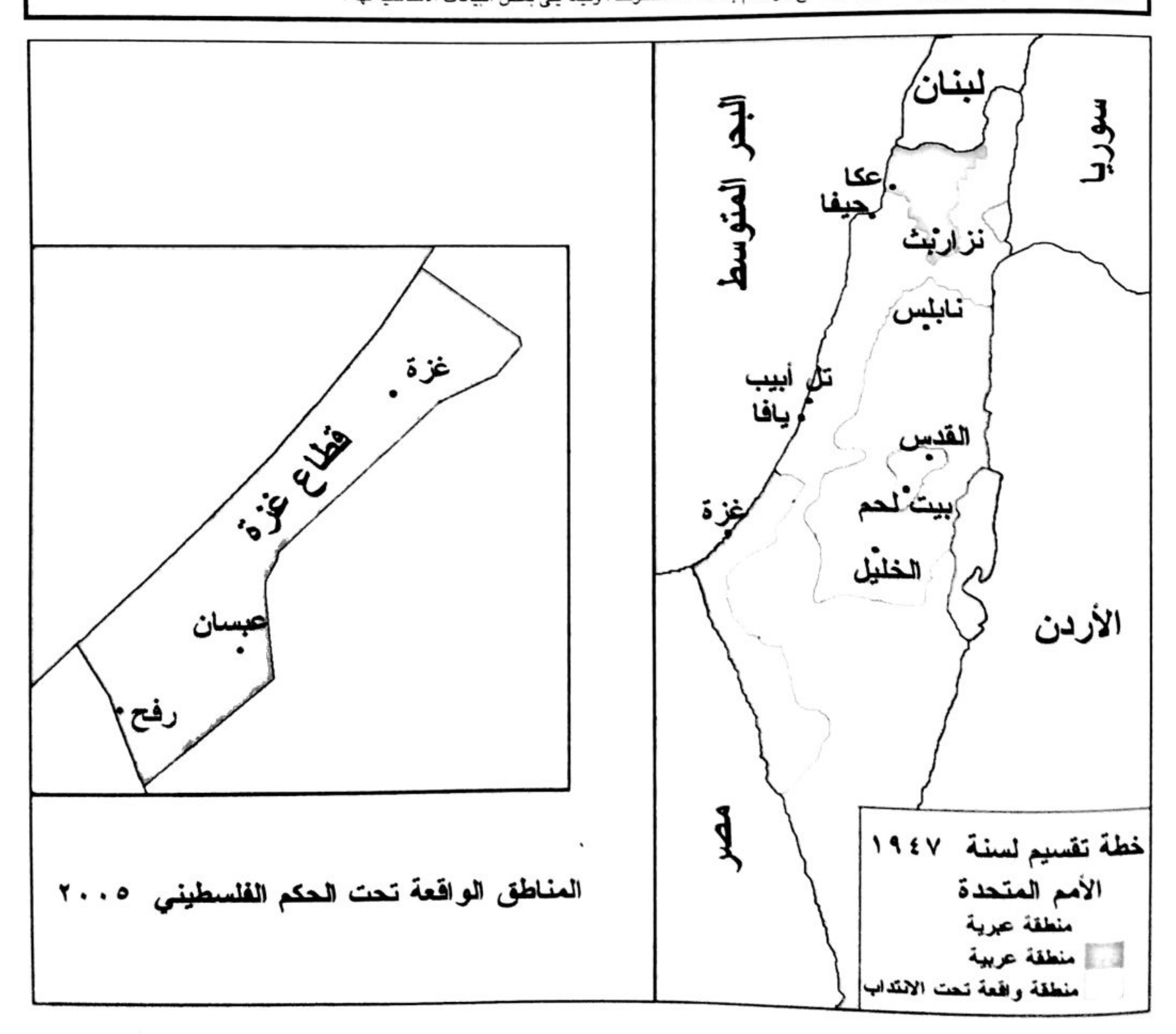
وقع قطاع غزة تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ليدوم ٣٨ عاما، لكنها لم تكن المرة الأولى، حيث دخلت إسرائيل غزة خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

وبرغم أن مساحة قطاع غزة صغيرة إلا انه يعتبر من أهم المناطق الفلسطينية من الناحية السياسية والنضالية. ففى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧، خضع القطاع للإدارة المصرية بعد توقيع اتفاقية رودس ١٩٤٩، ثم شهد سكان القطاع بدايات أعمال المقاومة وعدوان ١٩٥٦. وفى ظل الاحتلال الإسرائيلى منذ ١٩٦٧، عانى السكان من قهر واستبداد قوات الاحتلال، فهناك تقديرات ترجح أن السنوات الأولى من الاحتلال شهدت نسف وتدمير ٢٥٠٠ منزل و١٥٠٠ وحدة سكنية. وفى الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٨٧، تم اعتقال ١٧٠ ألف مواطن فلسطينى.

وفى ٨ ديسمبر ١٩٨٧، دهمت شاحنة إسرائيلية عربة فلسطينية تنقل بعض العمال، وأدى الحادث إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح سبعة آخرين، فخرجت المظاهرات التى توسعت بعد ذلك فى كل الأراضى الفلسطينية لتندلع الانتفاضة، ودفع سكان قطاع غزة ثمنا غاليا من دماء وحرية أبنائه، حيث استشهد ٨١٧ مواطنا فلسطينيا من القطاع ووصل عدد الجرحى إلى ٧٧٤٨١ واعتقل نحو ٩٠ ألف فلسطينى.

يصل عدد السكان الحالى فى قطاع غزة إلى ١,٣٧٦,٢٨٩ نسمة حسب تقديرات يونيو ٢٠٠٥. وقد تضاعف عدد السكان فى القطاع نحو أربع مرات خلال ٣٨ عاما من الاحتلال الاسرائيلى. فطبقا لتقرير صدر عن الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، كان التعداد السكانى فى قطاع غزة قبل حرب ١٩٦٧ نحو ٤٥٥ ألف نسمة، وانخفض بعد الحرب مباشرة إلى ٣٥٤ ألف نسمة، وتراوحت معدلات النمو السكانى فى الأعوام ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٥ بين ٣,٩٦٪ و٤,٥٢٪.

وفى إطار الانسحاب الإسرائيلى الأحادى من قطاع غزة، تم إخلاء ٢٢ مستوطنة، وفيما يلى بعض البيانات الأساسية لها :



التقسيم المقترح لفلسطين طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧

المصدر : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للدراسات الدولية PASSIA

خطة الانفصال الشارونية .. رؤية فلسطينية

د. رياض علي العيلة

جاءت خطة رئيس الوزراء الإسرائيلى آرييل شارون للانسحاب من غزة لتبرهن على فشل النظرية السياسية للحركة الصهيونية التى ادعت خلال سنوات طويلة أن أرض فلسطين خالية، وقد وجدت لشعب بدون أرض، كما جاءت تلبية لرغبة الأغلبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلى وأصحاب القرار هناك فى التخلص من قطاع غزة الذى كثيرا ما شكل ولايزال حملا ثقيلا على إسرائيل ديموجرافيا وأمنيا.

وقد جاءت خطة الانفصال نتاج أفكار سابقة لزعماء صهاينة سابقين، ونتيجة لعلاقات وارتباطات إقليمية ودولية، حيث من الواضح، من خلال تتبع كل ما قيل عن الخطة التى أعلنتها حكومة إسرائيل فى ١٨ أبريل ٢٠٠٤ والتى تنص على الانسحاب الإسرائيلى من مستوطنات قطاع غزة ومن أربع مستوطنات فى الضفة الغربية، أنها ليست خطة جديدة على الرغم من أن الانتفاضة قد عجلت بتنفيذها، بل هى فى ذات الوقت خطة قديمة حديثة. ففى عهد رئيس حكومة إسرائيل السابق إيهود باراك، وبعد اندلاع الانتفاضة بدأت الحكومة العدو وأجهزتها العسكرية والأمنية بتطبيق خطة الفصل السياسى والاقتصادى للمناطق الفلسطينية عن إسرائيل بشكل أحادى الجانب، ضاربة بكافة الاتفاقيات الموقعة مع القيادة الفلسطينية عرض الحائط، ومنتهكة بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية التى لا تتيح للاحتلال تغيير واقع معين داخل الأراضى المحتلة أو فرض أسلوب العقاب الجماعى.

ومنذ أن سلمت خريطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية إلى الأطراف المعنية فى أبريل ٢٠٠٣، دخلت عملية تطبيقها فى مأزق، فالحكومة الإسرائيلية أعلنت قبولها لخريطة الطريق مع التحفظات الأربعة عشر عليها، مما أدى إلى عدم تنفيذها. وبعد بروز الفشل الأمنى لشارون بالعجز عن إخماد جذور المقاومة والعجز عن فرض رؤيته للحل الانتقالى البعيد المدى القائم على دولة فلسطينية على ٤٢٪ من أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت تتبلور لدى القيادة الإسرائيلية فكرة فك الارتباط من جانب واحد، والتى أعلن شارون عنها فى مؤتمر هرتزليا أواخر عام ٢٠٠٤، وحدد فى مضامينها جوهر وأبعاد السلام الذى يريده، والذى يصعب على أى فلسطينى القبول بها. (انظر نص الخطة الملحق).

تهدف خطة الانفصال إلى الهروب من وجه المقاومة، بطريق تمكن الحكومة الإسرائيلية من زيادة السيطرة على الضفة الغربية وتقسيمها إلى كانتونات معزولة.

وتشمل أهداف خطة شارون مايلى:

* إبقاء الباب مفتوحا لاستئناف المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات التسوية الدائمة أو اتفاقيات مرحلية بعيدة المدى مع السلطة أو الدولة الفلسطينية.

* تعزيز الاستيطان وضم الكتل الاستيطانية الكبيرة فى الضفة الغربية إلى حدود مدينة القدس، ونقل مستوطنى قطاع غزة إلى مناطق النقب العربية، وبالتالى تهجير العرب من مناطقهم ووضعهم فى كانتونات مغلقة داخل أراضى عام ١٩٤٨.

* شطب خريطة الطريق من الأجندة الدولية واستبدالها بخطة الانفصال الإسرائيلية وإضفاء الشرعية على بناء جدار الفصل العنصرى.

* كسب التأييد الأمريكى للموقف الإسرائيلى فيما يتعلق بالحدود الدائمة وقضية القدس واللاجئين.

* إجبار الجانب الفلسطينى للتعامل مع واقع فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة.

* الاستمرار فى السيطرة الخارجية على قطاع غزة، وصولا إلى تجميد العملية السلمية التى بدأت فى أوسلو وقطع الطريق على المبادرات الدولية.

* تهدف خطة شارون إلى جعل قطاع غزة منطقة منزوعة من الأسلحة. وتحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس، بما فى ذلك القيام بخطوات وقائية، وكذلك بالرد، من خلال استخدام القوة، ضد التهديدات التى ستنشأ فى المنطقة، كما تؤكد الخطة على أنه ستبقى بعض مناطق الضفة الفلسطينية جزءا من إسرائيل فى حال توقيع تسوية دائمة مستقبلية، بحيث ستضم بداخلها تكتلات مركزية لمستوطنات يهودية، وبلدات مدنية، مناطق أمنية وأماكن تملك إسرائيل مصالح أخرى فيها، وبما يعنى ضما عمليا لتلك الكتل الاستيطانية فى الضفة

الموقف الفلسطينى من خطة شارون:

منذ إعلان شارون عن خطة الانفصال الأحادى الجانب من قطاع غزة، لم تحدد السلطة الفلسطينية موقفها الجدى تجاهها، حيث يتسم موقفها بالارتباك بسبب الضغوط الدولية والإقليمية والعربية الداعية إلى التعامل مع الخطة، على اعتبار أن الانسحاب والإخلاء الإسرائيلى الاضطرارى من قطاع غزة وأربع مستوطنات فى شمال الضفة الفلسطينية يعد إنجازا للنضال الوطنى الفلسطينى، لأنه يتم تحت ضغط المقاومة وصمود الشعب الفلسطينى، على الرغم من أن الخطة، لا تعنى الانسحاب الكامل من قطاع غزة ومنحه السيادة الكاملة والسيطرة على كافة منافذه، بل

تعنى التنصل من استحقاقات خريطة الطريق وتقويض العناصر الايجابية والشرعية الدولية التى ارتكزت عليها. وفى نفس الوقت إكمال بناء جدار الفصل العنصرى وتكثيف الاستيطان فى مناطق الضفة الفلسطينية والقدس. وعلى الرغم من ذلك، فإن الفلسطينيين يرون أهمية كبيرة للمناطق التى سينسحب منها الإسرائيليون، خاصة تلك الأراضى المقامة عليها المستوطنات، على أنها ستحقق نموا اقتصاديا كبيرا، خصوصا كتلة جوش قطيف الاستيطانية، ذات الموقع المتميز على شاطئ البحر، وخصوبة أراضيها الزراعية التى استغلها إسرائيليون بإقامة آلاف الصوب الزراعية عليها، وخزان المياه الجوفى الكبير الموجود تحت الكثبان الرملية الذى سرق الاحتلال مياهه طوال السنوات الماضية. كما يرى الفلسطينيون أن الجدل الواسع الذى يدور حول نية الإسرائيليين بيع المبانى والمنشآت لجهات استثمارية دولية أو عربية، خلافا لما جاء فى الخطة، يعتبر مكافأة للاستيطان، ومكافأة لأريل شارون نفسه، وإذا تم ذلك فسيسجل سابقة قانونية على درجة كبيرة من الخطورة، يمكن أن تطبق فى المستقبل على مستوطنات الضفة الغربية، التى تعتبر غير شرعية.

وقد شككت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى جدية الخطة الإسرائيلية، بينما اعتبرت حركتا حماس والجهاد الانسحاب من غزة أحد إنجازات مقاومة الشعب الفلسطينى، مؤكدتين ضرورة مواصلة المقاومة حتى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية.

ومن جهتها، أكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن الخطة لها وجهان، الأول إمكانية الانسحاب من قطاع غزة وإخلاؤه من المستوطنات، والثانى هو جدار الفصل وتكريسه فى الضفة الغربية واستمرار الاستيطان والاحتلال فى الضفة الغربية. وأن لجوء شارون لخطة فك الارتباط كبديل لقرارات الشرعية الدولية لن يؤدى إلى سلام ولا إلى أمن ولا إلى استقرار فى المنطقة، وبالتالى يجب تحديد الموقف الفلسطينى تجاه الخطة الأحادية انطلاقا من الآتى:

- تأكيد أن خطة الانفصال الأحادى تتناقض مع خريطة الطريق ومع متطلبات السلام والشرعية الدولية.

- التركيز على انتقاد الخطة لكونها إجراء أحادى الجانب بمعزل عن التنسيق مع الجانب الفلسطينى.

- العمل على الصعيد الدولى لقطع الطريق أمام التعامل الدولى مع الخطة الإسرائيلية باعتبارها خطة التسوية فى المنطقة والبديلة لخريطة الطريق.

- التصدى لجدار الفصل العنصرى والتوسع الاستيطانى فى الضفة الفلسطينية والقدس.

- دفع اللجنة الرباعية للتعجيل بعقد المؤتمر الدولى للسلام الذى نصت عليه خريطة الطريق من أجل تأكيد ركائز العملية السلمية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية.

بصفة عامة، رحبت مختلف الفصائل الفلسطينية بالانسحاب من مستوطنات قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة الفلسطينية باعتباره إنجازا للنضال الفلسطينى شريطة ألا يترتب عليه أى التزامات أو تعهدات للجانب الإسرائيلى، حيث أبرزت نتائج استطلاع لرأى أبناء قطاع غزة(٢) أن ما نسبته ٨٢,٧٪ من أفراد العينة التى تقدر بـ ٦٨٠ شخصا، قد طالبوا بالاستفادة منها عبر إقامة المصانع على أراضى المستوطنات بعد الانسحاب لتشغيل الأيدى العاملة، فى حين أكد ٧٧,٦٪ على وجوب استغلال المستوطنات لإقامة مشاريع زراعية استثمارية تنموية، وطالب ما نسبته ٧١,٦٪ بتشكيل لجنة وطنية من جميع القوى الوطنية والإسلامية للبت فى مستقبل المستوطنات بعد الانسحاب فى حين عارض ٥٢,٧٪ قيام السلطة بتحديد مستقبلها لوحدها. على الرغم من ذلك، فقد أكد ما نسبته ٥٣٪ أن الانسحاب الأحادى الجانب لن يعمل على دفع عجلة السلام إلى الأمام فى المنطقة.

نخلص إلى القول إن هدف خطة شارون هو الانفصال عن الفلسطينيين ديموجرافيا وليس كأرض، حيث إن معدل الاستيلاء على الأرض يزداد يوميا. ولن تكون هناك سيادة فلسطينية لا على معابر ولا ممرات ولا أجواء. فعلى الرغم من أن الخطة المطروحة تشتمل على تفكيك مستوطنات قطاع غزة وأربع مما فى شمال الضفة، إلا أنها تسعى إلى تجميد العملية السلمية ومنع إقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع، وتعزيز الاستيطان فى الضفة، وضم كتل استيطانية وأراض واسعة من الضفة إلى إسرائيل، ومحاصرة قطاع غزة برا وبحرا وجوا، وتضمن لإسرائيل الحق فى استمرار الهجمات والاجتياحات فى غزة.

وبغض النظر عن أهداف خطة الانفصال أحادية الجانب المتوقعه بعد الانسحاب حدوث أحد سيناريوهات ثلاثة (٣).

* فترة هدوء للملمة الأوراق وإعادة ترتيب الصف وبناء المؤسسات الفلسطينية وترميم ما دمره الاحتلال خلال السنوات الماضية

* اندلاع المواجهة من جديد، وتجدد قصف المناطق القريبة من حدود قطاع غزة، واستئناف المقاومة نشاطها المسلح فى الضفة الغربية بكافة أشكالها

* زيادة ظاهرة الفلتان الأمنى حيث يخشى أن يحدث صدام بين السلطة والفصائل، ويحدث بما يسمى الحرب الأهلية.

انطلاقا من ذلك، يجب أن تقوم السلطة الفلسطينية -على الرغم من عدم وجود خطط سياسية واضحة فى الوضع الراهن لدى حكومة شارون سوى ترك غزة وزيادة السيطرة على الضفة الغربية - بالعمل على تأمين الحفاظ على الأراضى التى سيتم جلاء القوات الإسرائيلية والمستوطنين عنها من خلال تشكيل لجنة للإشراف والمحافظة عليها، وذلك فى سبيل استخدامها لتطوير الوضع الاقتصادى والمساهمة فى تخفيف حدة البطالة من خلال إنشاء المدن الصناعية القادرة على استيعاب الأيدى العاملة، بالإضافة إلى العمل على توقيع الاتفاقيات مع إسرائيل بغرض السماح للعمال بالعمل داخل الخط الأخضر.

كما تنبغى المطالبة بنشر قوة حماية دولية على طول حدود قطاع غزة، وصولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

كما يجب التمسك بضرورة إزالة جميع المستوطنات والكتل الاستيطانية على قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

المراجع :

١- يعقوف عميدور، أهداف خطة فك الارتباط، معهد يافا للدراسات الاستراتيجية "تقرير استراتيجى"، جامعة تل أبيب، المجلد ٧، العدد ٣، كانون الأول، ٢٠٠٤.

٢- نفس المصدر، مركز الدراسات وقياس الرأى العام/ جامعة الأقصى بغزة، نتائج استطلاعات الرأى أرقام ٢٠٠٤/٣، و ٢٠٠٤/٤ و٢٠٠٥/١١.

٣- مركز أبحاث المستقبل، سيناريوهات ما بعد الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، غزة، يوليو ٢٠٠٥

إسرائيل: تحديات ما بعد الانسحاب

سعيد عكاشة

جسدت أربعة مشاهد أعقبت الانسحاب الإسرائيلى من غزة التحديات المتوقع أن تجابه الدولة العبرية فى المرحلة المقبلة.

- المشهد الأول: إعلان بنيامين نيتانياهو، وزير المالية الذى استقال فى السابع من أغسطس من الحكومة احتجاجا على البدء فى تنفيذ خطة الانسحاب، رفضه لأى محاولة تجرى داخل حزب الليكود لمنع الصدام مع رئيس الحزب ورئيس الوزراء أرييل شارون والتوافق على تقديم موعد انتخابات رئاسة الحزب إلى فبراير المقبل بدلا من أبريل كما كان مقررا من قبل وبدلا من نوفمبر المقبل كما يريد بنيامين نيتانياهو.

- المشهد الثانى: إعلان شيمون بيريز زعيم حزب العمل عقب الانسحاب من غزة مباشرة أن الدواعى التى دفعت حزبه للائتلاف مع شارون فى شهر يناير الماضى قد زالت، وأن أوان الخوض فى القضايا الاقتصادية الاجتماعية، خاصة مع التحضير لمناقشة ميزانية العام المقبل ٢٠٠٦.

- المشهد الثالث: الخطاب الذى ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون فى الأمم المتحدة أثناء احتفالاتها بعيد تأسيسها الستين فى سبتمبر الماضى، والذى فسره الكثير من المعلقين السياسيين الإسرائيليين بأنه إعلان طلاق من جانب شارون تجاه حزبه الليكود، مما يمهد لإقامة حزب وسط جديد فى إسرائيل ويؤدى فى الوقت نفسه إلى "تقزم" حزب الليكود أو حتى انهياره التام.

- المشهد الرابع: حالة الفوضى التى انتشرت على حدود قطاع غزة مع مصر عقب الانسحاب، وما تبدى من عجز قوات الأمن الفلسطينية والمصرية عن ضبط الوضع هناك، مما حدا بإسرائيل للإعلان عن قلقها من احتمالات تزايد عمليات التسلل وتهريب السلاح وإصدارها قرارا بتوسيع المنطقة الأمنية فى شمال غزة تحسبا لأية تطورات مقبلة.

المشهد الأول: كانت ملامحه قد تشكلت فى الواقع عبر أكثر من ثلاث سنوات بدأت فى منتصف عام ٢٠٠٢ عندما تمكن بنيامين نيتانياهو، الذى كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية فى ائتلاف شارون الأول، من تمرير قرار داخل اللجنة المركزية لحزب الليكود يقضى برفض قيام دولة فلسطينية بالمخالفة لما كان يريده شارون بسبب تعهداته أمام الولايات المتحدة التى كانت تدرس العديد من الحلول للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى لتختار من بينها الحل الأكثر ملاءمة لمصالحها ولأمن إسرائيل فى نفس الوقت، وغلبت على كل هذه الحلول المقترحة مسألة ضرورة قيام دولة فلسطينية كركيزة لأى تسوية سلمية، يمكنها أن تبقى وتتدعم مع الوقت.

مثل هذا القرار فى الواقع أول هزيمة لشارون أمام منافسه نيتانياهو على زعامة الحزب وقيادة المعسكر القومى الدينى فى إسرائيل، وتلى ذلك تعرض شارون لهزيمة ثانية عندما فشل فى منتصف عام ٢٠٠٤ فى تمرير خطة الانسحاب الأحادى من غزة داخل الحزب، ورغم ذلك واصل شارون تحديه للحزب، بتعديل الخطة وتعديله لائتلافه الحاكم مرتين، كانت أخراهما فى يناير عام ٢٠٠٥، مستندا إلى دعم حزب العمل وشعبيته المرتفعة فى الشارع، وميل أغلب الرأى العام الإسرائيلى لخروج الجيش الإسرائيلى من غزة، حتى دون تسوية مع الفلسطينيين.

والواضح أن طموح نيتانياهو للإطاحة بشارون والعودة إلى زعامة الحزب مجددا بعد أن كان قد فقدها عام ١٩٩٩ إثر هزيمته أمام منافسه زعيم حزب العمل إيهود باراك فى الانتخابات العامة - هذا الطموح لم يزو طيلة هذه السنوات، ولم يكن نيتانياهو يخفيه على الإطلاق، وقد استغل تتابع الصدامات بين الجناح المتشدد فى الحزب وشارون من جانب والمواجهات بين شارون والمعسكر القومى الدينى الذى تمثله أحزاب المفدال والاتحاد القوى من جانب ثان، لكى يدفع (أى نيتانياهو) فى اتجاه عزل شارون وإجباره على التراجع عن سياساته وأفكاره أو الخروج من الليكود نهائيا.

وهنا يبدو السؤال المهم: إلى أين ستقود الانقسامات داخل الليكود؟

إجابة السؤال لا تحتاج إلى كثير من الجهد، فالاحتمالات جميعها واردة بنفس الدرجة وتتلخص فى:

١- التوصل إلى اتفاق بين نيتانياهو وشارون يقضى بتحديد موعد للانتخابات داخل الحزب فى فبراير بدلا من نوفمبر كما يريد نيتانياهو، أو أبريل ٢٠٠٦ كما يريد شارون.

٢- انتصار نيتانياهو بتمرير قرار من اللجنة المركزية للحزب بإجراء انتخابات مبكرة فى نوفمبر. ولأن شارون معروف باستعداده لقبول التحديات مهما يكن حجمها قياسا على مضيه من قبل فى خطة الانسحاب رغم معارضة حزبه، فإنه قد يدخل

المنافسة، معتبرا أن المعركة إما أن تقود إلى تقوية مكانته داخل الحزب وفى المقابل إضعاف خصمه نيتانياهو، وإما أن تكسبه مزيدا من القوة فى أوساط الرأى العام الإسرائيلى الذى يميل أغلبه لتبنى مواقف وسطية، مما يعطيه الفرصة لتأسيس حزب جديد يخوض به الانتخابات العامة، وربما يفوز بعدد أكبر من المقاعد من كافة الأحزاب الأخرى، على أساس أن أحزاب الوسط مثل شينوى ويمين حزب العمل والمعتدلين فى معسكر اليمين سوف تعطى للحزب الجديد أصواتها نظرا للثقة الكبيرة التى يوليها هذا القطاع من الناخبين لشارون كشخص وزعيم سياسى بغض النظر عن انتمائه الحزبى، وقد كان هذا ظاهرا بوضوح عندما كانت الاستطلاعات، التى تجرى حول موقف الإسرائيليين من خطة الخروج من غزة، توضح أن الخطة تحظى بتأييد نسبى أعلى عندما تُقدم بوصفها خطة شارون مقابل حصولها على نسب متدنية عندما تقدم بوصفها خطة حزب الليكود أو الائتلاف الحاكم.

٣- الاحتمال الأضعف هو أن يفوز شارون، مما قد يعجل بخروج نيتانياهو من الحزب وتأسيس حزب جديد يقود المعسكر القومى الدينى والجناح المتشدد فى حزب الليكود.

وبغض النظر عن النتائج التى ستظهرها الأحداث، فإن كل هذه الاحتمالات -إذا ما تحقق أى منها- فستنعكس سلبا على قوة المعسكر اليمينى لصالح اتجاهات الوسط فى نهاية المطاف، مما يعيد مجددا إلى الواجهة أزمة التحولات فى النظام السياسى الإسرائيلى من نظام قائم على حزبين كبيرين إلى نظام ينهض على ائتلافات واسعة من أحزاب صغيرة لا تؤدى إلى استقرار سياسى طويل الأمد.

فيما يخص المشهد الثانى، الخاص بتصريح شيمون بيريز زعيم حزب العمل بضرورة البدء فى مناقشة القضايا الخلافية بين العمل والليكود حول السياسات الاقتصادية - الاجتماعية، فيكفى التذكير بأن انهيار الائتلاف الأول لشارون فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ جاء على خلفية الصدام بين الليكود والعمل حول ميزانية عام ٢٠٠٣، وأدى التصويت من جانب وزراء العمل ضد الميزانية آنذاك إلى سقوط الائتلاف الحاكم الذى كان شارون يقوده بمشاركة حزب العمل، مما قاد إلى إجراء انتخابات مبكرة جديدة فى يناير ٢٠٠٣، حملت شارون والليكود إلى الحكم بانتصار ساحق على العمل الذى تدنى تمثيله فى البرلمان إلى ١٩ مقعدا مقابل ٣٨ الليكود. ورغم اختلاف السياقين، إلا أن حزب العمل لن يبادر بإثارة أزمة مع شارون حول ميزانية ٢٠٠٦ إلا قبل ظهور النتائج التى ستتمخض عنها الأوضاع فى الليكود، سواء بإجراء انتخابات مبكرة فى نوفمبر أو فبراير أو أبريل ٢٠٠٦.

ويدرك حزب العمل من خلال الخبرات السابقة أن خروجه من الائتلاف وإسقاطه لا تتم ترجمته دائما إلى شعبية فى الشارع، وقد يحدث العكس كما وقع عام ٢٠٠٢، حيث تسبب خروجه من الائتلاف -فى وقت كانت فيه أغلبية الرأى العام الإسرائيلى تريد بقاء حكومة الوحدة الوطنية- فى تدهور شعبيته وفقدانه العديد من المقاعد فى الكنيست.

بمعنى آخر، سيحاول حزب العمل العمل على ثلاثة خطوط متوازية، هى:

١- كسب احترام الرأى العام بتقديم نفسه على أنه الحزب الذى قبل بتمثيل ضعيف داخل الائتلاف الحاكم من أجل تحقيق هدف قومى يبدو أن أغلبية الرأى العام تتوافق حوله وهو الانسحاب من غزة.

٢- ترك الليكود بصراعاته الداخلية يتولى مسألة تحديد مصير الائتلاف، بحيث يبدو أن الطموحات الشخصية لقادته هى التى أدت إلى تفكيك الائتلاف والدعوة إلى انتخابات مبكرة بغض النظر عن مدى فائدة ذلك على المستوى القومى.

٣- عدم الاقتراع ضد ميزانية ٢٠٠٦ إلا إذا بدا بوضوح أن هناك أغلبية فى الشارع الإسرائيلى تؤيد وجهة نظر حزب العمل الداعية للإعلاء من شأن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية - الاجتماعية التى شهد النقاش حولها جدلا محتدما طيلة السنوات الماضية، وإن أخفى التحدى الأمنى حقيقة غضب أكثرية معتبرة من الإسرائيليين من السياسات الخاصة بهذا الجانب والتى تبناها حزب الليكود ووزير ماليته بنيامين نيتانياهو خلال السنوات الأخيرة.

وفيما يخص المشهد الثالث وتفسير المحللين الإسرائيليين لخطاب شارون فى الأمم المتحدة بأنه إعلان طلاق من جانبه ضد حزب الليكود، فالأمر قد يبدو صحيحا بناء على عدم تملق شارون للجناح اليمينى فى حزبه، وعدم استعداده حتى لبذل أى جهد لاسترضائهم، ولكن خطاب شارون فى الأمم المتحدة كان موجها فى الواقع إلى الخارج أكثر منه للداخل، وقد يحاول شارون فى الأسابيع أو الشهور القليلة القادمة زرع الشقاق داخل معسكر خصمه نيتانياهو، خاصة أن استطلاعات الرأى توضح أن الفجوة التى كانت قد اتسعت فى أغسطس الماضى لصالح نيتانياهو بقرابة سبع عشرة نقطة عادت لتضيق مؤخرا، بحيث لا يتفوق نيتانياهو على شارون داخل الليكود إلا بسبع نقاط فقط حاليا.

وأخيرا، يبقى مشهد الفوضى فى غزة وعلى الحدود مع مصر أخطر التحديات التى يمكن أن تواجه إسرائيل ورئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون. فالأخير راهن على أن خروج الجيش الإسرائيلى من غزة لن يعطى لإسرائيل الفرصة فقط فى الهروب من الضغوط الدولية التى تمارس لاستئناف عملية التسوية، بل أيضا سينقل التناقضات إلى الساحة الفلسطينية، بحيث تتكفل صراعات الجماعات المسلحة هناك مثل حماس والجهاد مع السلطة الفلسطينية، بل وصراعات حركة فتح نفسها مع السلطة، بشغل الفلسطينيين عن مواصلة تهديد الأمن الإسرائيلى كما كان الوضع إبان الانتفاضة الثانية. أيضا، راهن شارون على أن السلطة الفلسطينية ستعجز عن تجريد حماس والجهاد من أسلحتهما بما يمنح إسرائيل الذريعة فى عدم التفاوض مع السلطة الفلسطينية وفقا لخطة "خريطة الطريق".

رهانات شارون جميعها تبدو رهانات حرجة، فالفوضى فى قطاع غزة إذا ما أدت إلى تهريب أسلحة للنشطاء الفلسطينيين أو وقوع عمليات انتحارية أو عمليات قصف صاروخى للأراضى داخل الخط الأخضر .. كل ذلك سيعنى أن الانسحاب الإسرائيلى لم يحقق الأمن وهو ما يشدد عليه خصمه بنيامين نيتانياهو، بتصريحاته التى قال فيها "نحن لا نوافق على الخروج من أراض فلسطينية إلا بمقابل" والمقابل الذى يريده نيتانياهو هو الأمن، فإذا لم يتحقق فإن ذلك سيمنحه الفرصة لمهاجمة شارون، باعتباره قدم تنازلات بلا مقابل، ولم يحقق الأمن الذى وعد به الشعب.

المسألة إذن ليست مرهونة بثلاثة مشاهد تدور فى إسرائيل، ويمكن أن يتحكم فى وتيرتها زعماء وقادة الأحزاب السياسيين هناك، بل تتعلق بمشهد فلسطينى ليس من السهل السيطرة على تفاصيله، وقد يتكفل هذا المشهد وحده بخلط الأوراق على الساحة الإسرائيلية، ودفع مخاطر التفكك السياسى والحزبى فى إسرائيل إلى آفاق غير منظورة.

الدور المصرى فى خطة الانفصال

محمد جمعة

أعاد الاتفاق الأمنى بين مصر وإسرائيل، والمعروف بـ (بروتوكول فيلادلفيا) الذى وقعه الجانبان فى الأول من سبتمبر الماضى، ويقضى بانتشار (٧٥٠) جنديا من قوات حرس الحدود المصرية، داخل الشريط الحدودى بين مصر وقطاع غزة -أعاد من جديد الحديث عن دوافع وأبعاد الدور المصرى فى خطة الفصل الأحادى عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والذى كان قد أثير الجدل بشأنه قبل ذلك، عقب إعلان مصر مبادرتها بالمساهمة فى تسهيل تنفيذ هذه الخطة أواخر مايو عام ٢٠٠٤.

ومبعث هذا الجدل يعود بالأساس إلى ما يمثله القرار المصرى بـ (الدخول على الخط) ومباشرة دور ما فى تنفيذ هذه الخطة، من نقلة نوعية لصفة الدور المصرى، من موقف (الراعى والوسيط) إلى موقع (الشريك)، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات توريط مصر فى التزامات تبدو فى غنى عنها، وما يثيره ذلك من إشكاليات وتحديات مستقبلية.

وبما لا يخلو من مغامرة مفادها أنه إذا لم يحدث شىء إيجابى، فإن الجانب السلبى لن يكون أسوأ مما هو عليه الآن. بعبارة أخرى، لما كانت الخيارات ضيقة، والرؤية الشاملة للحل غائبة، فيتعين استثمار الظروف والمعطيات الجديدة، والاستفادة بأى مكسب حتى وإن بدا ضئيلا، والمراكمة عليه ليبدأ منه تحرك جديد فى سبيل تحقيق أهداف وغايات أكبر، عبر التحرك بآليات مختلفة، فى محاولة لتعديل المسار الذى اختطه شارون، والذى باتت الأهداف الكامنة خلف خطته لفك الارتباط الأحادية الجانب غير خافية.

أولا- خطة الفصل الأحادى .. من تهميش الدور المصرى إلى استدعائه:

كانت مصر تواجه دائما بحذر إسرائيلى من دورها وجهدها على مسارات التفاوض، بدعوى أنها تتخذ مواقف عدائية تجاه إسرائيل، وتحرض الأطراف العربية والدولية ضدها.

وعندما اعتلى شارون سدة الحكم أوائل عام ٢٠٠١ بعد انتصاره الكاسح على "إيهود باراك"، بدا واضحا أن الدور المصرى فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى فى مساره الفلسطينى يواجه معضلة كبرى، ليس فقط لحصول شارون على تفويض جماهيرى -لمواقفه المعروفة المعادية للسلام- وإنما أيضا لأن علاقته السيئة تقليديا مع القاهرة لا توفر مجالا مناسبا للقيام بدور إيجابى على مسار التسوية. ويرجع ذلك إلى عام ١٩٩٥ عندما أدلى بتصريحات معادية لمصر، أكد فيها أنه لا يرغب فى زيارة مصر، وهو ما دعا القاهرة إلى إدراج اسمه ضمن قوائم الإسرائيليين الممنوعين من دخول مصر والتى تضم (٤٠٠) شخص.

وبالفعل، سعى شارون إلى عدم إشراك مصر فى أى دور سياسى، ونجح إلى حد كبير فى توظيف الحملة الأمريكية على "الإرهاب" بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وأهمها: تهميش الدور المصرى وتجاوزه. ويبدو أنه وجد تشجيعا أمريكيا فى هذا الشأن، ولذلك رفض حضور قمة شرم الشيخ. ومع ذلك، حاولت مصر أكثر من مرة وبأكثر من طريقة أن تجد لها قدما فى ساحة المسار السياسى، فاستضافت الفصائل الفلسطينية فى القاهرة لإجراء حوارات

حول ترتيب البيت الفلسطيني، وتعددت زيارات المسئولين الأمنيين المصريين إلى غزة، ونجحت في بعض الأحيان في الحصول على "هدنة" من فصائل المقاومة الفلسطينية، ولكن رغم ذلك ظل الدور المصرى محدودا ومؤقتا، ولم يفتح الباب أمام مشاركة مصرية جوهرية في المسار السياسي.

بل إن شارون أبدى عدم ارتياحه لقيام مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان بزيارة الضفة الغربية عدة مرات وسعيه للتوفيق بين السلطة الفلسطينية وفصائل المعارضة.

ومن الواضح أن المحاولة الإسرائيلية الفاشلة لاغتيال عبد العزيز الرنتيسي أحد أبرز قيادات حماس، والتي جرت قبل ٢٤ ساعة فقط من وصول سليمان إلى الأراضي الفلسطينية كانت تستهدف -ضمن أهدافها- ضرب الدور المصرى من جهة وعرقلة الجهود التي تستهدف توحيد الصف الفلسطيني من جهة أخرى، وهو ما أشار إليه صراحة المسئولون المصريون والفلسطينيون.

ولم تكن خطة شارون الأخيرة بالانفصال الأحادي الجانب إلا استمرارا وترجمة واضحة لهذا التوجه، فشارون ومنذ البداية تجاوز مصر في "صفقة غزة"، مثلما أدار ظهره للسلطة الفلسطينية، ولما بدت له صعوبة تمرير خطته دون شراكة مع الطرف الفلسطيني (ودور مصرى مكمل) لاعتبارات عملية بحتة، أبدى استعداده للحديث مع مصر.

حيث أدرك أن التنسيق مع مصر ضرورة ملحة لتنفيذ الهدف الإسرائيلي المتمثل في الانسحاب وفقا لصيغة فك الارتباط، على أساس أن فك الارتباط يعني وجود حدود مغلقة، سواء من حيث حركة الأفراد، أو حركة البضائع، خاصة الحيوية منها، أو من حيث مصادر البنية التحتية كالماء والكهرباء والوقود. ومعنى هذا الإغلاق وجود حاجة لفتح بوابات من الجهة المقابلة لا تجعل من القطاع سجنا للفلسطينيين، بما يخلق مشكلة أمنية لا تقل حدة عن أوضاع ما قبل فك الارتباط، وتصبح المشكلة وفقا لهذا الوضع مرتبطة بالحزام الأمني بين مصر وحدود القطاع.

كما أن الأوضاع الأمنية والسياسية في القطاع بعد الانسحاب من شأنها أن تشغل إسرائيل لكونها تؤثر في أمنها الذاتي. ولعدم رغبة إسرائيل في التفاوض مع السلطة الفلسطينية حول الانسحاب، فإن الوساطة المصرية كانت بمثابة حلقة الوصل التي يمكن أن تطمئن إسرائيل إلى قدرة السلطة على القيام بواجباتها في حماية أمن القطاع وإدارته دون أن تعطى السلطة الفلسطينية الشرعية عبر التفاوض معها.

وفي هذا الإطار، جاء توجه إسرائيل بمطالبها إلى السلطة عبر مصر. وهي المطالب التي أكدت فيها ضرورة قيام السلطة بضمان الأمن، ومنع أى استفزازات من المسلحين الفلسطينيين، أو حتى المواطنين العاديين عندما تبدأ قوات الاحتلال في مغادرة القطاع وترحيل المستوطنين عنها، على أساس أن الجيش الإسرائيلي سيكون مشغولا بإخلاء المستوطنات، وإزالة المعسكرات والحواجز، ولا يريد أن يشغله أى شيء آخر، وأنه إذا اضطر فسيرد بقسوة على أى استفزازات فلسطينية.

وعليه، فقد أراد شارون باستدعائه للدور المصرى، وهو الذي كان ينظر إليه دوما نظرة عدائية واضحة، أن يحقق عدة أهداف سبق له أن قطع فيها شوطا طويلا، وأهمها: استبعاد السلطة الفلسطينية من تقرير الوضع السياسي الفلسطيني أو تهميشها بحيث يصبح دورها هامشيا يأتي في سياق التطبيق والتنفيذ، وليس التخطيط والمشاركة، بما يدعم فكرته التي كثيرا ما سوقها دوليا بشكل عام وأمريكيا بشكل خاص، وهي عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه .. وفي الوقت ذاته، فإن إشراك مصر في هذه العملية يخلق مساحة ممكنة لحدوث صدامات مصرية - فلسطينية.

أى أن شارون أراد استخدام مصر كوسيلة لتجميل شكل الانسحاب مع تعظيم الاستحقاقات المترتبة عليه، وترك الفرصة لصراعات من نوع آخر لا تفيد سوى إسرائيل.

ثانيا- الأطر الحاكمة للدور المصرى :

وبالرغم من هذا التصور الشاروني للدور المصرى، وفضلا عن الضغوط التي مورست على مصر للقيام بدور أمني في غزة، فإن الشروط الموضوعية التي اشترطتها مصر للقيام بدورها، والتي تنسجم ليس فقط مع الثوابت المصرية لحل الصراع، بل والفلسطينية أيضا، تؤكد أن المبادرة مصرية خالصة، تنبع من رؤية مصر لدورها في ظل المعطيات الجديدة.

فمنذ اللحظة التي أعلن فيها الرئيس مبارك خلال محادثة هاتفية مع أريل شارون أواخر مايو عام ٢٠٠٤، التزامه الشخصي بضمان الأمن في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، حرصت مصر على بقاء السلطة الفلسطينية طرفا في أى خطوة يتم انجازها في هذا الشأن. وأكدت دائما رغبتها في أن يكون أى تقدم في هذا المسار ناتجا عن حوار فلسطيني - إسرائيلي مباشر، تكون فيه السلطة الوطنية الفلسطينية الطرف الآخر للحوار، وليس مصر أو أى دولة أخرى.

ويمكننا في هذا السياق رصد مجموعة من الأطر الحاكمة لموقف مصر ورؤيتها لدورها في خطة الفصل الإسرائيلي، نذكر منها:

١- ترحب مصر بمبدأ الانسحاب في حد ذاته، باعتبار أن أى انسحاب إسرائيلي من أى شبر من الأرض الفلسطينية يجب أن يرحب به، مع تأكيد أن يكون الانسحاب من غزة خطوة أولى في تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه يجب أن يكون الانسحاب من غزة كاملا وشاملا مع رفض الإبقاء على مستوطنة إسرائيلية واحدة.

٢- إن قبول مصر بمباشرة دور ما في قطاع غزة ينطلق من التزام سياسي جدى بخطة خريطة الطريق، ولا علاقة له بما تطرحه إسرائيل من أفكار واستراتيجيات. وفي هذا الإطار،

نسبت صحيفة معاريف للواء/ عمر سليمان -مدير المخابرات العامة المصرية- قوله أمام وفد إسرائيل: "إننا لن نكون سجانين فى السجن الكبير الذى تبنيه إسرائيل للفلسطينيين فى غزة". وذكرت أيضا أن مدير المخابرات المصرية وضع أربعة شروط لقيام مصر بدور فى قطاع غزة، هى :

* انسحاب قوات الاحتلال من (محور فيلادلفيا) على الحدود المصرية - الفلسطينية جنوب قطاع غزة.

* إعادة بناء مطار غزة الدولى.

* إقامة ميناء فلسطينى.

* فتح ممر آمن لتنقل الفلسطينيين بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ويمكن القول فى هذا الإطار إن المساعى المصرية لدى اللجنة الرباعية الدولية للسلام فى الشرق الأوسط نجحت فى إقناع هذه الأطراف بتبنى الموقف المصرى المؤيد لاعتبار خطة شارون للفصل جزءا لا يتجزأ من خريطة الطريق. وفى هذا السياق، وضعت اللجنة الرباعية الدولية خطة عمل وجدولا زمنيا لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى والنص على تشكيل لجنة برئاسة الولايات المتحدة لتفعيل المبادرة المصرية.

٣- إن قبول مصر بلعب دور فى خطة الفصل لا يعنى استبعاد السلطة الفلسطينية، وإنما يتعين أن تتم جميع الترتيبات المتعلقة بالانسحاب من غزة مع السلطة الوطنية كطرف سياسى وشرعى، ومن ثم فإن مصر هنا لن تكون طرفا بديلا تحت أى ظرف. وفى هذا رد مباشر وواضح على مقولات شارون بأنه لا يوجد شريك فلسطينى للتفاوض معه، ورفض أيضا لما قيل بأن تقوم مصر بالسيطرة المباشرة على الأمن فى غزة. وفى هذا الإطار، سعت مصر باتجاه الإدارة الأمريكية بغية إقناعها بالضغط على إسرائيل لتنسيق خطتها للانسحاب مع الفلسطينيين. وقد جاء هذا التحرك عبر مشاورات (مصرية - فلسطينية - إسرائيلية - أمريكية) حمل ملفها اللواء عمر سليمان فى زيارته لتل أبيب ورام الله وواشنطن فى مارس ٢٠٠٤.

٤- وللقيام بدورها وضمان نجاحه، طالبت مصر بضمانات أمريكية وإسرائيلية، تمثلت فيما يلى:

* تعهد إسرائيلى (بضمانات أمريكية) بوقف عمليات الاغتيال ضد القادة الفلسطينيين من كل الأطراف وجميع الفصائل، وأن تمتنع إسرائيل عن أى رد عسكرى حتى فى حال وقوع عمليات عسكرية ضدها انطلاقا من قطاع غزة. وفى هذا الإطار، وافقت واشنطن على عدد من المطالب المصرية، ومنها عدم التعرض لقيادات حركتى حماس والجهاد الإسلامى خاصة فى غزة، والتى تتمتع غالبية قيادات حماس فيها بحمل وثيقة سفر مصرية.

* أصرت مصر على أن يتم حل أية إشكاليات أمنية مستقبلية قد تنطلق ضد إسرائيل من قطاع غزة بالتشاور والتعاون مع الجهات الأمنية الفلسطينية ومع القيادات الأمنية والأجهزة الإدارية المصرية.

* طالبت مصر بدعم أمريكى متواصل خلال مرحلة التحضير لهذا الانسحاب الإسرائيلى وبعد ذلك، على أساس أن يرمى الأمريكيون بثقلهم فى هذا الاتجاه وأن يكون حضورهم دائما وبصورة مستمرة.

٥- سعت مصر عبر تحركها إلى خروج دائرة الصراع من البوتقتين الإسرائيلية والفلسطينية، وكسر الاحتكار الأمريكى لشئون الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، ليعود الاهتمام الدولى به عبر وسائل فعلية تعيد عمل اللجنة الرباعية الدولية.

وقد وافقت عدة دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا والصين على تزويد قوات الأمن الفلسطينية بكل ما يلزمها من أموال ومعدات وخبراء. والأهم من ذلك ربط الجانب الأوروبى بين تنفيذ الانسحاب وتسهيل الدور المصرى فى إطار عمل اللجنة الرباعية وأن يكون جزءا من خريطة الطريق.

ويمكن القول فى هذا السياق إن التحركات المصرية وجدت لها صدى فى قمة الدول الثمانى التى عقدت فى يونيو عام ٢٠٠٤، حيث أكدت لأول مرة ضرورة اتخاذ الخطوات التنفيذية لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة بخريطة الطريق، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وضمان التواصل الجغرافى لهذه الدولة المنشودة، مع المساعدة فى تنظيم الانتخابات البلدية التى جرت جولتها الأولى فى الأراضى الفلسطينية فى ديسمبر ٢٠٠٤.

ثالثا- طبيعة وأبعاد الدور المصرى :

سعت إسرائيل إلى ربط الدور المصرى بأمرين، الأول: دخول قوات مصرية إلى قطاع غزة لمراقبة أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية فى مكافحة ما تسميه إسرائيل الإرهاب. والثانى: أن تتولى مصر مسئولية السيطرة الأمنية على (محور فيلادلفيا) الحدودى لمنع ما تزعمه من عمليات تهريب الأسلحة إلى داخل الأراضى الفلسطينية.

بيد أن القاهرة تعاملت مع مطالب تل أبيب بما يتفق والرؤية المصرية وذلك كما يلى :

١- تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية :

رفضت مصر أى حديث عن إرسال جنود مصريين أو القيام بدور أمنى مباشر فى قطاع غزة، مؤكدة أن هذا الدور هو مسئولية الفلسطينيين أنفسهم، وتحديدا السلطة الفلسطينية، وأن كل ما يمكن أن تقوم به مصر فى هذا الصدد هو مساعدة السلطة الفلسطينية على أداء هذا الدور. وعليه، جاء العرض المصرى بتدريب قوات أمن فلسطينية بالقاهرة، أو إرسال خبراء أمنيين مصريين إلى القطاع للغرض ذاته، وذلك لمنع حدوث فراغ أمنى قد يستغله أى طرف فى بسط سيطرته على القطاع، خاصة بعد التدمير الذى ألحقه شارون بالبنية التحتية للأجهزة الأمنية خلال فترة انتفاضة الأقصى.

وفى هذا الإطار، طلبت مصر من السلطة الفلسطينية أن تقوم أجهزتها الأمنية بترشيح ضباط فلسطينيين ليتم تدريبهم بالقاهرة، كما أوفدت مصر مجموعة مدربين أمنيين مجهزين بكافة التجهيزات والمعدات اللازمة لتدريب قوات الأمن الوطنى الفلسطينية.

ووفقا للتقديرات المصرية الرسمية، فإن الدخول المصرى على خط الانسحاب الإسرائيلى من غزة من هذه الزاوية لم يأت من فراغ، ذلك أن مصر التى كانت تتولى رعاية الأمن فى القطاع قبل عدوان عام ١٩٦٧، لا تستطيع تحمل أى درجة من درجات الانفلات الأمنى بعد الانسحاب الإسرائيلى، وغياب قوة قادرة على ضبط الأمن فى غزة. فالانفلات الأمنى يعنى حربا أهلية فلسطينية، ويعنى انعكاسات هذه الحرب على مصر التى هى على حدود القطاع. إضافة إلى ذلك، فإن الفلتان سيؤدى إلى محاولة (حماس) أو غيرها تحويل غزة منطلقا لعمليات ستؤدى إلى مزيد من الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، مما يعنى فى النهاية تحمل مصر هجرة المزيد من الفلسطينيين إلى أراضيها وهى فى غنى عن كل ذلك.

الخطة المصرية :

كانت مصر قد سربت عبر مصادر صحفية تفاصيل الدور الذى ستضطلع به فى قطاع غزة، حيث كشفت "وكالة أنباء الشرق الأوسط" المصرية عن قيام مدير الاستخبارات المصرية اللواء عمر سليمان بعرض الخطة المصرية على الأطراف المعنية من الفلسطينيين والإسرائيليين، والتى تقضى بأن يتولى فريق مصرى -قوامه نحو (٢٠٠) شخص بالتعاون مع فرق أخرى من دول غربية- الوضع الأمنى فى غزة مدة (٦) أشهر.

ووفقا للوكالة، فإن سليمان أوضح أن هذه الخطة تشمل مرحلتين :

* المرحلة الأولى: تتضمن خطوات لتأهيل الساحة الفلسطينية للتعامل مع الواقع الذى سيفرضه الانسحاب الإسرائيلى من غزة عن طريق التوصل إلى تفاهم بين السلطة والفصائل الفلسطينية المسلحة على وقف كل أعمال المقاومة المسلحة التى تنطلق من قطاع غزة ضد إسرائيل.

* بينما تقضى المرحلة الثانية بإرسال مجموعة من الكوادر الأمنية والفنية - يتراوح عددها بين (١٥٠ و٢٠٠) ضابط وفنى مدربين - إلى غزة لتتولى الإعداد والتدريب والتجهيز للعناصر الأمنية الفلسطينية، والقيادات الأمنية الوسيطة مدة (٦) أشهر. وبعد انتهاء التدريب، تتولى قوات أمن فلسطينية قوامها (٣٠) ألف شخص المسئولية الأمنية الكاملة فى قطاع غزة، على أن تظل قوات التدريب المصرية فى غزة لتقييم الأداء والمتابعة والكشف عن أى تجاوزات من أى طرف.

وعرضت مصر خطتها على بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإسبانيا ودول أخرى، وطلبت المساعدة بالأموال والمعدات والخبراء من أجل وضع نهاية للعنف وتلقت القاهرة ردودا ايجابية حيث أبدت هذه الدول جميعا استعدادها لتزويد قوات الأمن الفلسطينية بكل ما يلزم لتمكين سيطرتها على الوضع وضبط الأمور الجنائية وغير الشرعية".

٢- السيطرة الأمنية المصرية على (ممر فيلادلفيا):

اعتبرت مصر أن سيطرتها على المعابر من الجهة المصرية، وكذلك الشريط الحدودى المحاذى لمدينة رفح الحدودية والمعروف باسم (ممر فيلادلفيا) أمر طبيعى، بل هو حق سيادى غير قابل للتنازع. وكانت إسرائيل من جانبها قد قدمت أربعة بدائل للسيطرة على الحدود المصرية - الفلسطينية فى قطاع غزة، فيما بعد الانسحاب الإسرائيلى:

* البديل الأول: تمثل فى اقتراح وزير الدفاع الإسرائيلى شاؤول موفاز بأن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود بين قطاع غزة ومصر بعد رحيل المستوطنين، وذلك بالإبقاء على قوة إسرائيلية على طول الحدود فى منطقة رفح لمنع ما سماه عمليات تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عن طريق الأنفاق.

* البديل الثانى: تمثل فى استدعاء بعض من القوات متعددة الجنسيات الموجودة فى سيناء، والبالغ عددها (١٥٠٠) جندى، للقيام بمهمة مراقبة الحدود بين مصر وقطاع غزة وضبط الأمن فيها.

* البديل الثالث: تمثل فى تشكيل قوة مشتركة أمريكية - مصرية تتولى حفظ الأمن فى غزة وعلى الحدود بعد الانسحاب الإسرائيلى.

* أما البديل الرابع: فهو السيطرة المصرية المباشرة.

ومع الاتفاق من حيث المبدأ على مسئولية مصر الطبيعية فى ضبط حدودها، تم التخلى عن طرح البدائل الأخرى. وفى الوقت نفسه كان ضروريا البحث فى طلب مصر النظر فى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية المبرمة فى مارس ١٩٧٩، والتى تحصر مهمة ضبط الحدود المصرية - الإسرائيلية فى أيدى قوات من الشرطة.

وقد وافقت تل أبيب على الطلب المصرى لإدراكها أن التحكم فى (ممر فيلادلفيا) يتطلب قوات من نوع يختلف عما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد. ولذا، دخل الطرفان مفاوضات سرية للتوصل إلى اتفاق يسمح لمصر بنشر قوات مسلحة على الحدود، وانتهى الأمر إلى صياغة بروتوكول إضافى للمعاهدة تم توقيعه من قبل الطرفين فى سبتمبر الماضى، ويقضى باستبدال قوات من حرس الحدود الأكثر كفاءة وتسليحا بقوات الشرطة المصرية.

(بروتوكول فيلادلفيا) وما يثيره من قضايا:

دخل الطرفان المصرى والإسرائيلى فى مفاوضات سرية امتدت لأكثر من (١٤) شهرا بهدف التوصل إلى اتفاق يتيح لمصر نشر قوات تابعة لسلاح حرس الحدود على طول خط الحدود بين مصر وغزة وذلك بهدف تسليم المسئوليات الأمنية

بعد الانسحاب الإسرائيلى من (محور فيلادلفيا).

وكانت مصر قد تعمدت مد فترة المفاوضات بشأن هذا المحور (بحسب ما ذكره يوسى أهارون -المدير العام سابقا لديوان رئيس الحكومة- فى صحيفة معاريف الإسرائيلية) حتى اكتمال خروج مستوطنى مجمع "جوش قطيف" الذى عمل كحاجز أمنى بين قطاع غزة ومصر.

ووقع الجانبان فى النهاية البروتوكول الجديد يوم الخميس الأول من سبتمبر الماضى، بعد أن تم التصديق عليه فى جلسة عامة فى الكنيست الإسرائيلى بغالبية (٥٣) صوتا مقابل (٢٨) من النواب الحاضرين من مجموع (١٢٠) عضوا، هم كل أعضاء الكنيست (أى تغيب عن الجلسة ٣٩ عضوا)، وذلك فى ٣١ أغسطس الماضى، أى بعد (٣) أيام فقط من التصديق عليه أيضا من قبل الحكومة الإسرائيلية بغالبية (١٨) صوتا مقابل صوتين فقط أبديا اعتراضهما على الاتفاق الجديد.

ويقضى هذا البروتوكول بالسماح للجيش المصرى بنشر (٧٥٠) جنديا من قوات حرس الحدود (اتخذوا مواقعهم بالفعل ابتداء من يوم السبت ١٠ من سبتمبر الماضى على امتداد (ممر فيلادلفيا) الذى يصل طوله إلى نحو (١٥) كم وليس على طول الحدود المصرية، مع إقامة أجهزة تنسيق مشتركة على طول الحدود بين مصر وإسرائيل، وبين مصر وقطاع غزة بهدف توفير معالجة سريعة لأى أحداث تقع على الحدود بعد الانسحاب الإسرائيلى.

وبحسب ما هو متاح حتى الآن من بيانات ومعلومات، فقد فصلت الـ (٨٣) فقرة التى يتضمنها الاتفاق مسألة تسليح أفراد حرس الحدود المصريين، بحيث لن تتجاوز البنادق والمسدسات، إضافة إلى مروحية شرطية.

ومن ثم، لن يسمح لهم بحيازة أسلحة ثقيلة كالدبابات أو العربات المصفحة، أو حفر خنادق وإقامة تحصينات عسكرية، كما لن يسمح لهم أيضا بالقيام بأى مهام عسكرية، وسيقتصر عملهم فقط على منع تهريب الأسلحة، وتسلل الأفراد من مصر إلى قطاع غزة والعكس، على أن يتم ذلك على امتداد (محور فيلادلفيا) فقط.

وكانت مصر، خلال المفاوضات التى جرت بين الطرفين، قد أبدت استعدادها لنشر ما بين (٢٢٥٠) جنديا إلى (٢٧٥٠) جنديا على طول الحدود المصرية فى سيناء، أى على طول (٢٢٠) كم من رفح حتى إيلات. بيد أن هذا الاقتراح المصرى قوبل بالرفض من جانب إسرائيل التى لم تسمح إلا بنشر (٧٥٠) جنديا فقط وداخل (محور فيلادلفيا) فقط، بدعوى أن نشر المزيد من القوات يستلزم تعديل اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين، التى تنص على أن شبه جزيرة سيناء بكاملها منطقة منزوعة السلاح.

كذلك عارضت إسرائيل اقتراحا مصريا بإقامة رصيف عسكرى فى العريش شمال سيناء، وتم تعليل ذلك بأن الاقتراح يشكل تغييرا جوهريا فى المعاهدة ويخرج عن التعريف الضيق لـ "البروتوكول العسكرى" المتعلق بـ (محور فيلادلفيا) فقط.

وقد تخلى الجانب المصرى عن هذا المطلب مثلما تخلى عن تسليح القوات المصرية بأسلحة ثقيلة مقابل الاتفاق على أن يكون إخراج الجنود المصريين من المحور مشروطا بموافقة الطرفين وليس بإرادة الطرف الإسرائيلى فقط.

وفى كل الأحوال، بدا أن هناك حرصا إسرائيليا على عدم الربط بين الانسحاب من غزة وفتح ملف معاهدة السلام بين البلدين أو إجراء تعديلات فيها، لاسيما ما يتعلق بوضعية شبه جزيرة سيناء كمنطقة منزوعة السلاح، باعتبار أن ذلك يشكل إحدى الركائز المهمة من وجهة النظر الإسرائيلية لتنظيم العلاقة بين الدولتين.

ولذلك، فضلت إسرائيل أن يعرف الاتفاق الجديد كـ "بروتوكول عسكرى" يضاف إلى المعاهدة، ويوقع من قبل جنرال فى الجيش الإسرائيلى ولواء فى الجيش المصرى، بدلا من فتح المعاهدة برمتها.

ولعل هذا النهج من قبل الحكومة الإسرائيلية قد جاء على خلفية الحرص على إرضاء الجهات اليمينية داخل إسرائيل، التى عارضت إدخال قوات مصرية داخل الممر الاستراتيجى، وعلى رأسهم الليكودى يوفال شطاينتس - رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست - الذى طالب بعدم توقيع الاتفاق مع مصر قبل مناقشته فى الكنيست، وهو ما قررته بالفعل لجنة الخارجية والأمن فى مايو الماضى، كذلك بنيامين نيتانياهو -وزير المالية السابق- الذى زعم بأن إدخال قوات مصرية إلى الممر "سيشكل فاتحة لمطالبة مصرية بإعادة سيطرتها على شرق سيناء".

وفى مقابل هذا الحرص الإسرائيلى، بدا أن هناك حرصا مصريا مضادا على إعادة النظر فى العلاقة بين مصر وإسرائيل، خاصة ما يتصل بالوضع الأمنى فى سيناء، خاصة أن اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين أعطت العديد من المزايا للجانب الإسرائيلى من الناحية الأمنية لم توفرها للمصريين، بل كبلت أيديهم فى الكثير من النقاط، خصوصا عدد قوات الأمن فى سيناء، وحظر نشر قوات مصرية قرب الحدود الإسرائيلية، الأمر الذى يشكل مساسا بالسيادة المصرية.

وقد تجلى هذا الحرص المصرى فى الرغبة فى نشر المزيد من الجنود المصريين وليس (٧٥٠) فقط، وعلى طول الحدود المصرية فى سيناء بين رفح وإيلات، وتمثل كذلك فى رغبة مصر فى أن يتسلح أفراد القوة المصرية داخل (ممر فيلادلفيا) بأسلحة ثقيلة.

ولعل التفجيرات الثلاثة التى وقعت فى طابا وسيناء فى أكتوبر ٢٠٠٤، وكذلك تفجيرات شرم الشيخ التى وقعت فى يوليو ٢٠٠٥، كانتا سببا فى ظهور ملامح رؤية مصرية جديدة ترى أن القيود التى كبلت بها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية الجانب المصرى تحتاج لمزيد من المراجعة الآن بسبب تقييد الوجود الأمنى المصرى فى هذه المنطقة وقصره فقط على الشرطة المحلية، بدلا من قوات حرس الحدود.

والأرجح أن المصلحة المصرية الكامنة فى تحطيم مبدأ فصل القوات كانت سببا فى عدم مطالبة القاهرة لإسرائيل -فى الوقت الحالى على الأقل- بضمانات للمراحل القادمة من عملية السلام كشرط لنشر قواتها.

رابعا- الدور المصرى بين الدوافع والمخاطر:

ثمة إشكاليات عدة تثيرها طبيعة الدور المصرى فى خطة الفصل الأحادى الجانب، تشكل مخاطر حقيقية فى المستقبل، يأتى فى مقدمتها:

١- الإشكالية الأولى:

فيما يتعلق بـ (ممر فيلادلفيا)، ترغب إسرائيل فى أن تتحمل مصر أمام العالم مسئولية الحفاظ على الأمن الخارجى الحدودى للقطاع، ليس فقط من الجهة المصرية، بل ربما أيضا من الجهة الفلسطينية. وهذا يعنى فى التحليل الأخير أنه فى حال حدوث أى اختلالات أمنية حدودية كتهريب الأسلحة مثلا، فإن مصر ستكون المسئولة إقليميا ودوليا.

وكما حمّلت إسرائيل من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات مسئولية (عدم الحفاظ على أمن إسرائيل) سواء باتهامه بمساعدة الإرهاب، وعدم منع عمليات تهريب الأسلحة، أو غض الطرف عن منظمات المقاومة الفلسطينية، فإنها تبحث الآن عن طرف جديد لتحمله تلك المسئولية، بما يتيح لها كسب الموقف لاستكمال سيطرتها على باقى الضفة الغربية والقدس.

والأخطر أن الاتفاق يدفع بمصر إلى خضم الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، لأن كل مجابهة بين القوات المصرية والمهربين الفلسطينيين سترفع على الفور من وتيرة التوتر بين الجانبين، لاسيما أن تجربة السنوات الماضية أثبتت فشلا ذريعا للجيش الإسرائيلى بكل ما يملك من تقنيات وإمكانيات الكترونية متقدمة، فى وقف حرب الأنفاق.

ولعل تصريحات شارون، التى ذكرتها صحيفة هآرتس عندما سئل فى الكنيست عن الاتفاق، تؤكد حجم هذه المخاطر والتحديات الكبرى، حيث قال: "إن إدخال السيطرة على (محور فيلادلفيا) فى الاتفاق مع مصر كان خطأ جسيما، فمن جهة، يرمى هذا الشريط إلى منع تهريب السلاح، ومن جهة أخرى، هو محور ملعون ألحق ويلحق بنا العدوان والاحتكاك اليومى".

وإذا كانت التجربة قد أثبتت أيضا أن الأنفاق ليست وسيلة لتهريب الأسلحة فقط، وإنما للقتال أيضا - حيث استخدمها رجال المقاومة الفلسطينية لتفجير أبراج الجنود الإسرائيليين فى رفح وخان يونس وجباليا، واستخدمتها عناصر كتائب عز الدين القسام خلال انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠١ حينما فجرت عبوة كبيرة أسفل موقع "ترميد" العسكرى الإسرائيلى قرب بوابة صلاح الدين فى رفح على الحدود المصرية - الفلسطينية، وتلت ذلك بعملية أخرى فى ١٣ من ديسمبر ٢٠٠٣ أسفل موقع "حردون" العسكرى فى حى يبنا برفح، الذى يقع كذلك على الحدود المصرية - الفلسطينية -فإن هذا النجاح فى استخدام هذه الوسيلة فى القتال ذاته قد يغرى تجار السلاح على استخدامها فى المواجهة مع أفراد القوة المصرية أثناء عمليات المطاردة، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر جسيمة على أرواحهم.

٢- الإشكالية الثانية:

أما الإشكالية الأخرى، فتتعلق بجملة الرهانات التى على أساسها قررت مصر (الدخول على الخط)، وأبدت استعدادها للمخاطرة باحتمالات احتكاك مباشر مع الفلسطينيين.

فالجانب المصرى (ومعه السلطة الفلسطينية) يعوّل على إمكانية حدوث تواز فى الحراك، بمعنى أنه عندما تتحسن الأوضاع على الصعيد الأمنى، تتجه أوضاع التسوية وعجلة المفاوضات إلى الدوران من جديد.

والمشكلة هنا أن هذا التصور يتنافى وطبيعة وأهداف المشروع السياسى لشارون، مما يعنى أن الحراك فى حال حدوثه سيدور باتجاه الأهداف نفسها التى يتوخاها شارون. كما أن فرص إسقاطه عبر هذه الدوامة ليست منتظرة فى ضوء محدودية الضغوطات والأوراق التى يمتلكها الطرف العربى، ناهيك عن تهافت البدائل المطروحة على الساحة الإسرائيلية، والتى لا تختلف كثيرا على مستوى الجوهر مع أطروحات شارون.

وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن عنصر الزمن يبدو ضاغطا على الجانب المصرى فى سبيل تحصيل الاشتراطات التى حددت كإطار لتفعيل دوره، ومن شأن النزول بمستوى هذه الاشتراطات أن يعقد الأوضاع ويفتح المجال أمام ما يمكن توقعه من بعض عوامل الاحتقان، ومن ثم عودة المواجهات الفلسطينية - الإسرائيلية من جديد، وربما هذه المرة لن تكون مصر بعيدة عنها، وقد تلحق بها شظايا هذه المواجهات، ويصيبها بعض تراشقاتها، سواء بفعل وجودها هذه المرة على تخوم مسرح المواجهات، أو عبر تحميلها -بعد أن دخلت على الخط- جزءا من المسئولية عما آلت إليه الأوضاع.

جملة القول إذن: إن مصر تبدو متحملة لحزمة من المخاطر والمحاذير، لكنها تراهن على جدية الجانب الإسرائيلى فى الانسحاب الكامل مع حسم مسألة المعابر والممر الآمن بين الضفة وغزة، ومع التحرك على مستوى دولى لتفعيل الخطة وعودة التفاوض لاحقا لتنفيذ خريطة الطريق.

النص الكامل لخطة شارون "خطة الانفصال" الأحادية الجانب من قطاع غزة

١- عام :

تلتزم إسرائيل بعملية السلام وتطمح للوصول إلى تسوية متفق عليها، على أساس مبدأ دولتين لشعبين: دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودى، ودولة فلسطينية للشعب الفلسطينى، وذلك كجزء من تحقيق رؤية الرئيس بوش.

تؤمن إسرائيل بأن عليها العمل على تحسين الواقع الحالى، وقد استنتجت إسرائيل أنه لا يوجد هناك شريك فلسطينى يمكن التقدم معه فى عملية سلام متبادلة. وعلى ضوء ذلك، بلورت خطة "خطة الانفصال" الأحادية الجانب التى تستند إلى الاعتبارات التالية:

أ- الجمود السياسى المتجسد بالوضع الحالى مضر. ومن أجل الخروج من هذا الجمود، على إسرائيل ان تبادر إلى خطوة غير مشروطة بتعاون من قبل الجانب الفلسطينى.

ب- الخطة ستؤدى إلى واقع أمنى أفضل، على الأقل، على المدى البعيد.

جـ- فى كل تسوية دائمة مستقبلية، لن يكون هنالك استيطان إسرائيلى فى قطاع غزة. بالمقابل، من الواضح أنه ستبقى فى الضفة الغربية مناطق ستكون بمثابة جزء من دولة إسرائيل، ومن ضمنها مستوطنات مدنية، ومناطق أمنية وأماكن سيكون لإسرائيل فيها مصالح أخرى.

د- الانسحاب من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية (أربع مستوطنات وقواعد عسكرية) سيقلل من مستوى الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وفى الانسحاب ما يمكن أن يساعد على تحسين نسيج الحياة للفلسطينيين واقتصادهم.

هـ- تأمل إسرائيل أن يحسن الفلسطينيون استغلال خطة "خطة الانفصال" من أجل الخروج من دائرة العنف والاندماج من جديد فى عملية الحوار.

و- "خطة الانفصال" ستلغى صحة الادعاءات ضد إسرائيل بخصوص مسئوليتها عن الفلسطينيين فى قطاع غزة.

ز- عملية "الانفصال" لا تنتقص من قيمة الاتفاقيات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين، وستتم مواصلة العمل بالتسويات القائمة وذات الصلة. وعندما تظهر فى الجانب الفلسطينى دلائل تؤكد استعداده ومقدرته على محاربة الإرهاب وتنفيذ إصلاحات حسب خطة "خريطة الطريق"، سيكون بالإمكان العودة إلى طريق المفاوضات والحوار.

٢- بنود الخطة :

قطاع غزة :

أ- ستقوم إسرائيل بإخلاء قطاع غزة، بما فى ذلك المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيه اليوم، وستعيد انتشارها من جديد خارج القطاع، عدا انتشار عسكرى فى منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا) حسبما سيتم تفصيله لاحقا.

ب- مع استكمال الخطوة، لن يبقى فى المناطق البرية التى سيتم إخلاؤها فى قطاع غزة أى حضور إسرائيلى ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين.

جـ- نتيجة لذلك، لن يكون هناك أى أساس للادعاء بأن قطاع غزة يعتبر منطقة محتلة.

الضفة الغربية :

أ- ستخلى إسرائيل منطقة شمالى الضفة الغربية ("غنيم"، "كديم"، "حومش"، و"سانور") وكل المنشآت العسكرية الثابتة فى هذه المنطقة، وستعيد انتشارها من جديد خارج المنطقة التى سيتم إخلاؤها.

ب- مع استكمال هذه الخطوة، لن يتبقى فى شمال الضفة الغربية أى وجود ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين، وستتيح هذه الخطوة التواصل الجغرافى الفلسطينى فى شمالى الضفة الغربية.

ج- ستعمل إسرائيل على تحسين البنى التحتية للمواصلات فى الضفة الغربية بهدف ضمان الاستمرارية فى خطوط المواصلات للفلسطينيين فى الضفة الغربية.

د- هذه الخطوة ستسهل النشاطات الاقتصادية والتجارية للفلسطينيين فى الضفة الغربية.

الجدار الفاصل:

ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمنى، بناء على قرارات الحكومة ذات الصلة، كما سيأخذ مسار الجدار الاعتبارات الإنسانية بالحسبان.

٣- الواقع الأمنى بعد الإخلاء :

أ- قطاع غزة :

١- إسرائيل ستشرف وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من البر، وستسيطر بشكل مطلق على المجال الجوى للقطاع، وستواصل القيام بعمليات عسكرية فى المجال المائى لقطاع غزة.

٢- يكون قطاع غزة منطقة منزوعة من الأسلحة التى لا تتفق مع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

٣- تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس، بما فى ذلك القيام بخطوات وقائية، وكذلك بالرد، من خلال استخدام القوة، ضد التهديدات التى ستنشأ فى المنطقة.

ب- الضفة الغربية :

١- مع إخلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية ("جنيم"، "كديم"، "حومش" و"سانور") لن تحتفظ اسرائيل بوجود عسكرى دائم فى تلك المنطقة.

٢- تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس، بما فى ذلك القيام بخطوات وقائية، وكذلك بالرد، من خلال استخدام القوة، ضد التهديدات التى ستنشأ فى المنطقة.

٣- ستتواصل النشاطات الأمنية فى بقية مناطق الضفة الغربية ومع ذلك، ستدرس إسرائيل، وفقا للظروف، تقليص نشاطاتها العسكرية داخل المدن الفلسطينية.

٤- ستعمل إسرائيل على تقليص عدد نقاط التفتيش (الحواجز) فى الضفة الغربية.

٥- المنشآت والقواعد العسكرية فى قطاع غزة ومنطقة شمالى الضفة الغربية مبدئيا، سيتم تفكيكها وإخلاؤها، باستثناء تلك التى ستقرر إسرائيل الإبقاء عليها وتسليمها إلى الجهة التى سيتم تحديدها.

٤- شكل المساعدات الأمنية للفلسطينيين :

توافق إسرائيل على أن يتم، بالتنسيق معها، قيام جهات أمريكية

بريطانية، مصرية، أردنية أو خبراء آخرين، توافق عليهم إسرائيل، بتقديم المشورة والمساعدة والتدريب لقوات الأمن الفلسطينية كي تقوم بمحاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام.

تصر إسرائيل على منع وجود قوات أمنية غريبة فى قطاع غزة و/أو فى الضفة الغربية، دون التنسيق معها وبغير موافقتها.

٥- المنطقة الحدودية بين القطاع ومصر (مسار فيلادلفيا):

تواصل إسرائيل، فى المرحلة الأولى، الحفاظ على وجود عسكرى على طول الخط الحدودى الفاصل بين قطاع غزة ومصر (مسار فيلادلفيا). هذا الوجود يعتبر حاجة أمنية. يحتمل أن يتطلب الأمر، فى مناطق معينة، القيام بتوسيع المنطقة التى ستتم فيها النشاطات العسكرية.

يتم لاحقا التفكير فى إمكانية إخلاء هذه المنطقة، ويناط ذلك بشروط من بينها، الواقع الأمنى ومدى تعاون مصر فى سبيل التوصل إلى اتفاق موثوق. إذا نشأت الظروف الملائمة لإخلاء هذه المنطقة، فستكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانية إقامة ميناء بحرى ومطار فى قطاع غزة، بشكل يتفق مع الترتيبات التى سيتم تحديدها مع إسرائيل.

٦- المستوطنات الإسرائيلية :

تطمح إسرائيل إلى الإبقاء على الأملاك غير المنقولة فى المستوطنات الإسرائيلية (ملاحظة: شريطة وجود جهة دولية تتولى تسلمها). وضع النشاط الاقتصادى الإسرائيلى تحت تصرف الفلسطينيين يحمل فى طياته إمكانية توسيع النشاط الاقتصادى الفلسطينى.

تقترح إسرائيل تشكيل جهة دولية (على غرار "ahlc") تكون مقبولة من الولايات المتحدة وإسرائيل، كى تتسلم من إسرائيل المستوطنات التى سيتم الإبقاء عليها وتقدير قيمة الأملاك. تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق المطالبة فى إجراء حساب للقيمة الاقتصادية للأملاك التى ستبقيها فى المنطقة التى سيتم إخلاؤها.

٧- بنى تحتية وترتيبات مدنية :

سيتم الإبقاء على شبكات الماء والكهرباء وتصريف مياه المجارى والاتصالات التى تخدم الفلسطينيين. وتطمح إسرائيل إلى الإبقاء على شبكات الماء والكهرباء وتصريف مياه المجارى والاتصالات التى تخدم المستوطنات الإسرائيلية التى سيتم إخلاؤها. مبدئيا، ستتيح إسرائيل مواصلة تزويد الكهرباء، والماء، والغاز والوقود للفلسطينيين، حسب الترتيبات القائمة.

ستبقى كل الترتيبات المعمول بها، خاصة فى مجال المياه والمجال الإلكترو- مغناطيسى، سارية المفعول.

٨- نشاط التنظيمات الدولية المدنية:

تنظر إسرائيل بالإيجاب إلى استمرار نشاط التنظيمات الإنسانية الدولية والتنظيمات التى تهتم بالتطوير المدنى والتى تساعد الفلسطينيين، وستنسق إسرائيل مع التنظيمات الدولية الترتيبات المطلوبة لتسهيل عملها.

٩- الاتفاقيات الاقتصادية :

مبدئيا، تبقى الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها بين إسرائيل والفلسطينيين، اليوم، سارية المفعول. وتشمل هذه الاتفاقيات:

أ- دخول العمال إلى إسرائيل حسب المعايير المعمول بها.

ب- نقل البضائع بين قطاع غزة، والضفة الغربية، وإسرائيل والخارج.

ج - النظام المالى، وترتيبات الضرائب والجمارك.

د- ترتيبات البريد والاتصالات.

تطمح إسرائيل، على المدى البعيد، وبشكل يتفق مع مصلحتها، إلى تشجيع استقلالية الاقتصاد الفلسطينى بشكل أكبر على تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل. ستدعم إسرائيل تطوير مصادر تشغيل فى قطاع غزة وفى المناطق الفلسطينية فى الضفة الغربية.

١٠- المنطقة الصناعية (إيرز) :

توفر المنطقة الصناعية "إيرز" القائمة داخل قطاع غزة أماكن عمل لقرابة أربعة آلاف فلسطينى. ويعتبر استمرار تفعيل هذه المنطقة مصلحة فلسطينية من الدرجة الأولى.

ستدرس إسرائيل الإبقاء على المنطقة الصناعية بشكلها الحالى، فى حال توافر شرطين:

أ- توفير ترتيبات أمنية مناسبة.

ب- اعتراف المجتمع الدولى، بشكل واضح، بأن استمرار قيام المنطقة الصناعية، بصورتها الحالية، لا يعنى استمرار السيطرة الإسرائيلية على المنطقة.

كبديل لذلك، يتم نقل السيطرة على المنطقة الصناعية إلى جهة فلسطينية أو دولية متفق عليها. تفحص إسرائيل مع مصر إمكانية إقامة منطقة صناعية مشتركة على الحدود الفاصلة بين قطاع غزة، ومصر وإسرائيل.

١١- المعابر الدولية :

أ- المعبر الدولى بين قطاع غزة ومصر:

١- يتواصل العمل بموجب الترتيبات القائمة اليوم.

٢- إسرائيل معنية بنقل المعبر إلى نقطة "المثلث الحدودى"، الواقعة على بعد قرابة كيلومترين إلى الجنوب من موقعه الحالى، يتم ذلك بالتنسيق مع مصر، وسيساعد ذلك على زيادة ساعات العمل فى المعبر.

ب- المعابر الدولية بين الضفة الغربية والأردن: يتواصل العمل فيها بموجب الترتيبات المتبعة اليوم.

١٢- معبر إيرز :

يتم نقل معبر "إيرز" إلى داخل حدود إسرائيل، حسب جدول زمنى يتم تحديده بشكل منفصل.

١٣- جدول زمنى :

حسب التخطيط، يفترض الانتهاء من عملية الإخلاء حتى نهاية عام ٢٠٠٥. سيتم إطلاع الولايات المتحدة على مراحل الإخلاء، والجدول الزمنى المفصل.

١٤- تلخيص :

تتوقع إسرائيل دعما دوليا واسعا لعملية الانفصال. يعتبر هذا الدعم حيويا فى سبيل دفع الفلسطينيين إلى القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم، بشكل فعلى، فى مجالات محاربة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات حسب خطة "خريطة الطريق". وعندها، يمكن العودة إلى مسار المفاوضات.

برميل بارود القدس

تقرير صادر عن منظمة إنترناشونال كرايسز جروب

حظيت خطة رئيس الوزراء الاسرائيلى أريل شارون للانسحاب من غزة باهتمام العالم. وبرغم ان هذا الحدث يستحق كل هذه العناية الدولية فيجب ألا ننسى ان للصراع الفلسطيني - الاسرائيلى عدة جوانب فى غاية الأهمية، لعل من أهمها مشكلة القدس وبناء الجدار العازل، لكن جاء قرار انسحاب اسرائيل من غزة ليسرق الأضواء من هذه القضية المحورية.

من هذا المنطلق، جاءت أهمية التقرير الصادر عن منظمة International Crisis Group (*) تحت عنوان The Jerusalem Powder Keg أو "برميل بارود القدس" مما يوحى بأن قضية القدس قضية ساخنة قد تنتهى بالانفجار. فطبقا للتقرير الصادر فى ٢ أغسطس ٢٠٠٥، فإن السياسة الحالية لاسرائيل تجاه القدس قد تؤدى إلى انهيار عملية السلام ومبدأ قيام دولتين مستقلتين، حيث تتبنى الدولة الاسرائيلية العديد من السياسات التى تهدف إلى توسيع مساحة القدس الواقعة تحت سيطرتها على حساب الفلسطينيين.

وتشمل هذه السياسات بناء الجدار العازل الذى يهدف إلى فصل الاراضى المحتلة فى الضفة الغربية عن اسرائيل وتكمن المشكلة فى ان مسار الجدار لا يلتزم بشكل اساسى بمسار الخط الأخضر، حيث ينحنى وينحرف فى الكثير من المناطق، حتى يضم مستوطنات اسرائيلية واراضى فلسطينية. وستكون النتيجة الاستيلاء على ما يزيد على ٤٪ من الضفة الغربية واحتواء عدد كبير من الفلسطينيين من خارج بلدية القدس وفى نفس الوقت استبعاد ما يزيد على ٥٠ ألف فلسطينى وفصلهم من اراضيهم الزراعية.

وتقوم اسرائيل أيضا بتطبيق عدة خطط لتوسيع المدينة فهناك خطة لبناء حزام مدنى يهودى حول القدس. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اسرائيل بتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم الواقعة على اراضى الضفة الغربية المحتلة من خلال بناء الاف الوحدات السكنية فى المنطقة الفاصلة بين هذه المستوطنة والقدس الشرقية. وسيتم هذا من خلال خطة اطلق عليها اسم "إى ١" التى ستخلق تواصلا جغرافيا بين المنطقتين.

ويشير التقرير إلى أن تطبيق هاتين الخطتين سيؤدى إلى اجتياح الأراضى الفلسطينية ومنع تواصل الدولة الفلسطينية القائمة على اراضى الضفة الغربية. ويشير التقرير إلى أن النتيجة ستكون فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وبالتالى تهدد هاتان الخطتان امكانية قيام دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية.

ويؤكد التقرير ان هذا السلوك تجاه القدس له اضرار عديدة ستؤثر على القضايا الآتية:

١- مصداقية الرئيس الفلسطينى محمود عباس، حيث يوضح التقرير انه من خلال العديد من المقابلات التى قامت بها المنظمة مع سياسيين وناشطين فلسطينيين، كانت هناك عبارة متكررة، هى ان التطورات فى القدس تبطل أى اثار ايجابية من عملية الانسحاب من غزة، وتصعب التعاون مع الاسرائيليين فضلا عن انها ستؤدى إلى تآكل سلطة محمود عباس خاصة ان الجماعات المعارضة لوقف اطلاق النار ستجد فى سياسة اسرائيل حجة فعالة.

٢- الكيان الفلسطينى، الذى سيتأثر نتيجة الخطط الاسرائيلية لتوسيع وزيادة المستوطنات اليهودية بالقدس وحولها، اذ سيؤدى هذا إلى انقاص الفرص الاقتصادية للفلسطينيين وتقليص النموالفلسطينى، مؤديا إلى اكتظاظ سكانى فى بلداتهم.

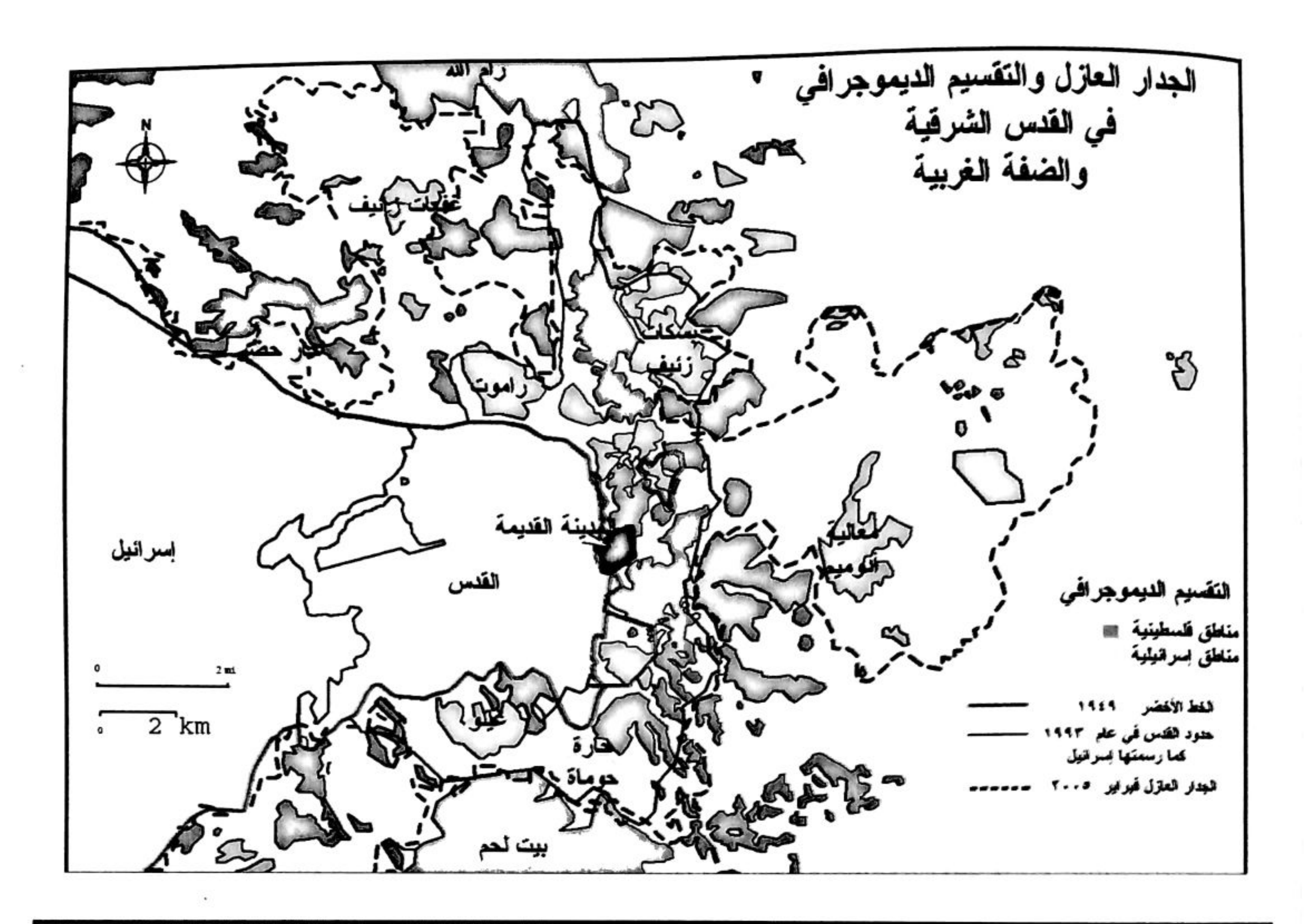
٣- عملية السلام، التى سيزداد تعقيدها بسبب منع تأسيس القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ومنع تواصل امتداد الدولة الفلسطينية القائمة على أراضى الضفة الغربية.

٤- إسرائيل، طبقا للتقرير، تشكل هذه السياسة تناقضا فى المصالح الاسرائيلية، وهى أولا الرغبة فى قدس آمنة وهذا عن طريق توسيع المحور الشرقى وضم كم اكبر من الأراضى. أما المصلحة الثانية فهى تكوين مدينة يهودية مضادة للنموالسكانى الفلسطينى. ويكمن التناقض فى ان الاراضى التى تضمها اسرائيل بها مئات الالاف من الفلسطينيين. ويرى الفلسطينيون هذا الموقف غريبا حيث ترفض اسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين بحجة حماية التعداد السكانى اليهودى ولكن فى نفس الوقت تضم حوالى ١٥٠ ألف فلسطينى لاراضيها.

لهذه الأسباب الأربعة، ترى منظمة International Crisis Group ان قضية القدس اصبحت كالبارود الذى اوشك على الانفجار. ومن هذا المنطلق تطرح فى تقريرها توصيات لمنع تدهور القضية، حيث طالب التقرير الحكومة الاسرائيلية بالالتزام بخريطة الطريق التى تشترط وقف بناء المستوطنات واخذ الاجراءات التشريعية والادارية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

كما أوصى التقرير بضرورة وقف بناء اى مستوطنات يهودية جديدة فى القدس الشرقية، وإنهاء عمليات توسيع مستوطنة معاليه أدوميم، ووقف اتجاه الحكومة الاسرائيلية فى التجريد من الملكية وشراء ممتلكات فى القدس خاصة فى المدينة القديمة.

وحث التقرير الحكومة الاسرائيلية على أن تضع فى الاعتبار ان المسارالحالى للجدار العازل فى الاراضى المحتلة يمثل انتهاكا للقوانين الدولية وطالبها باحترام حدود ١٩٦٧ وعدم ضم اراض واسعة تضم اعدادا هائلة من الفلسطينيين. وفى حالة فعل هذا، على الحكومة الاسرائيلية ان تضمن ان يكون الجدار العازل حول المناطق التى يسكن فيها



الفلسطينيون مؤقتا وان تؤكد بطريقة واضحة ان هذا الجدار لا يمثل خطا سياسيا وان مساره لا يضر الترتيب النهائى المخطط للمدينة.

واكدت توصيات التقرير ان على الحكومة الاسرائيلية وقف بناء الجدار العازل فى المناطق حول مستوطنة معاليه أدوميم وتحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين المقيمين فى القدس، مؤكدة ان هذا متسق مع الهدف الاسرائيلى فى الحد من التهديدات الامنية، ويطبق هذا عن طريق تسهيل مرور الاشخاص والسلع عبر الجدار العازل والحد من تقييد الحركة من وإلى الضفة الغربية.

وأخيرا، أوصى التقرير الحكومة الاسرائيلية بالالتزام بخريطة الطريق والسماح للفلسطينيين بأن يقيموا مؤسسات فى القدس الشرقية.

ولم ينف التقرير الدور المحورى الذى يمكن ان تلعبه المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والجمهورية الروسية والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة) فى التخفيف من حدة هذه القضية، فأوصاهم بما يلى:

– الإصرار والضغط على اسرائيل لوقف بناء مستوطنات جديدة فى القدس الشرقية

– التأكيد علنا وصراحة على ان جميع عمليات البناء بما فيها بناء الوحدات السكنية فى منطقة الـ "إى ١" وتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم تنافى الالتزامات المنصوص عليها فى خريطة الطريق والتعهدات الأخرى لأمريكا

– على المجموعة الرباعية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، أن تضغط على اسرائيل لوضع الجدار العازل حول خطوط ١٩٦٧ حتى تطوق اكثر عدد ممكن من الاسرائيليين بدلا من ان تضم مساحات واسعة من الاراضى التى يسكنها الفلسطينيون.

– وأخيرا، عليها ان توضح لإسرائيل أنها لن تسمح بالتغييرات الناشئة عن الجدار العازل وبناء المستوطنات اليهودية الجديدة بالتأثير على نتائج المفاوضات المتعلقة بوضع مدينة القدس، وانه اذا لزم الأمر فإن المجتمع الدولى سوف يصر على ان تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية عندما تبدأ الاطراف المعنية فى المفاوضات الخاصة بإقامة الدولتين.

(*) إنترناشونال كرايسز جروب: منظمة مستقلة غير ربحية متعددة الجنسيات يعمل بها مائة موظف فى خمس قارات، يعملون من خلال البحوث الميدانية الموجهة للمستويات القيادية لمنع وحل النزاعات.

إعداد : سالى سامى

ستون عاما على الأمم المتحدة .. العقبات أمام الإصلاح

■ أبو بكر الدسوقى

عشية انعقاد قمة العالم بمناسبة الاحتفال بمرور ستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، والتى جرت وقائعها بمقرها فى نيويورك فى الفترة من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥، كانت أنظار العالم تتطلع إلى هذه القمة بمزيد من الترقب والتفاؤل لما قد يسفر عنها من نتائج قد تعيد الحياة والفاعلية للمنظمة الدولية، لكن البيان الختامى لوثيقة الإصلاح الصادر فى ختام أعمال القمة جاء مخيبا للآمال، ولم يرق لمستوى تطلعات البشرية، فالأجندة الطموح لكوفى أنان لإصلاح المنظمة الدولية تم تفريغها من مضمونها بفعل التعديلات غير المبررة التى تعرضت لها الوثيقة. وبعد مفاوضات مطولة ومضنية استمرت حتى قبيل افتتاح القمة، توافق الأطراف على صيغة "الحل الوسط" بإطلاق بيان أجوف حول القضايا الأقل حيوية، وتأجيل القضايا الشائكة فى أجندة الإصلاح لمناقشتها ضمن جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة.

ويتعرض هذا التقرير للخطوات العريضة فى أجندة كوفى أنان للإصلاح والقضايا التى عرضت على القمة، ومواقف الدول منها والعقبات التى حالت دون وضعها موضع التنفيذ.

أولا- أجندة أنان للإصلاح :

ترجع فكرة إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس بطرس غالى (١٩٩٢-١٩٩٦) الذى كان أول من دعا إلى إصلاح الأمم المتحدة، لكن الأزمة المالية التى كانت تعانى منها المنظمة الدولية حينئذ حالت دون ذلك. وفى عام ٢٠٠٣، أعلن الدكتور غالى أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتم من خلال مؤتمر دولى بحيث تعكس احتياجات العصر الجديد وأن تكون الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية، ومن هنا جاءت الفكرة وآلية تنفيذها. وفى ٢١ مارس ٢٠٠٥، أصدر السيد كوفى أنان تقريرا بعنوان "فى مناخ أكبر للحرية .. نحو تحقيق التنمية والأمن للجميع" الذى اعتبر بمثابة أجندة للإصلاح أو جدول أعمال لقمة العالم التى دعا إليها فيما بعد، حيث أشار إلى "أنه لا سبيل لأن تتمتع الإنسانية بالأمن بدون التنمية، ولا التنمية بدون الأمن، ولن نتمتع بأى منهما بدون احترام حقوق الإنسان" (مجلة الوقائع، الأمم المتحدة، مارس ٢٠٠٥).

وكان للأمين العام اقتراحات محددة فى أجندته للإصلاح، هى :

- فى مجال التنمية : اقترح ضرورة تحقيق أهداف التنمية للألفية التى حددتها قمة عام ٢٠٠٠، بما فيها خفض مستوى

الفقر فى أفقر الدول إلى النصف، وتعميم التعليم الأساسى، ووقف انتشار مرض الإيدز بحلول عام ٢٠١٥، وضرورة وفاء الدول المانحة بتعهداتها بتخصيص ٠,٧٪ من دخلها القومى للمساعدة الإنمائية للدول الفقيرة.

- وفى مجال الأمن، طالب كوفى أنان بإيجاد مفهوم أشمل للأمن الجماعى فى ظل التهديدات الجديدة التى تواجه العالم الآن، وفى مقدمتها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، واقترح أن تتحول الأمم المتحدة إلى أداة فعالة لمنع نشوب الصراعات من خلال عدة محاور، منها :

* منع كوارث الإرهاب، بوضع استراتيجية شاملة لمكافحته وتعريفه تعريفا واضحا ومتفقا عليه.

* مطالبة الدول النووية بتخفيض ترساناتها من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وتعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مجال التحقق عن طريق اعتماد البروتوكول الإضافى النموذجى على النطاق العالمى.

* الحد من خطر نشوب الحروب وتفشيها، ولذا ينبغى إنشاء لجنة دولية لبناء السلام لمساعدة الدول على الانتقال من مرحلة الحرب إلى السلام، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى ضرورة تعزيز الديمقراطية، ودعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان على نحو ما دعا إليه إعلان الألفية عام ٢٠٠٠، ولذا اقترح السيد أنان اتخاذ إجراءات محددة، هى :

- أن يعتنق المجتمع الدولى مبدأ المسئولية عن الحماية كأساس للعمل الجماعى ضد الإبادة الجماعية والتطهير العرقى والجرائم ضد الإنسانية.

- تعزيز مفوضية حقوق الإنسان لتقوم بدور أكثر نشاطا فى مجال الأمن ولجنة بناء السلام المقترحة، وتفعيل هيئات الأمم المتحدة العاملة فى مجال حقوق الإنسان.

أما إصلاح أجهزة الأمم المتحدة نفسها، فكان له نصيب رئيسى فى أجندة الإصلاح، كان فى مقدمتها ضرورة توسيع مجلس الأمن، واقتراح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان يحل محل لجنة حقوق الإنسان التى تعانى من انخفاض فى المصداقية والكفاءة المهنية، وترشيد أعمال الجمعية العامة، وتفعيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وإعادة تنظيم هيكل الأمانة العامة.

ثانيا- القضايا أمام القمة :

وقد طرحت أجندة أنان للإصلاح على طاولة المفاوضات داخل الأمم المتحدة واستغرقت قرابة الشهر، اختلفت حولها مواقف الدول بين مؤيد ومعارض، وصولا لحل وسط يرضى كافة الأطراف، وهذه القضايا هى :

- قضية التنمية: حيث وافقت الدول النامية على اقتراحات أنان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية بما فيها خفض مستوى الفقر وتوفير التعليم وتقديم المعونات، إلا أن الولايات المتحدة رفضت التقيد بتسمية "أهداف الألفية" وتخصيص ٠,٧٪ من إجمالى ناتجها المحلى للمساعدات الإنمائية، فهى قد سمحت بصيغة تقديم مساعدات مع عدم الالتزام بالوفاء بها، ولكن دعت الوثيقة الختامية إلى العمل من أجل تحقيق أهداف الألفية، وأن تتبناها الدول الأعضاء فى موعد أقصاه عام ٢٠٠٦ وتطبيق استراتيجيات وطنية للتنمية.

- الإرهاب : حيث أراد الأمين العام للأمم المتحدة إدانة جميع أشكال الإرهاب، وقد أيدت الولايات المتحدة ذلك ودعت إلى تعريف واضح للإرهاب تقره الأمم المتحدة، وهنا حدثت مناقشات حادة، حيث أرادت الدول العربية استثناء حركات المقاومة من تصنيف الإرهاب، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك. وأخيرا، تم الاتفاق على إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره أيا كان مدبروه وأهدافه باعتباره واحدا من أكثر التهديدات خطورة للسلام والأمن الدوليين، مع حذف العبارات التى تعرف الهجمات على المدنيين بأنها أعمال إرهابية، وتم الاتفاق على تأجيل النقاش حول معاهدة شاملة حول الإرهاب إلى أعمال الدورة الستين للجمعية العامة.

وعلى هامش أعمال قمة العالم، عقد مجلس الأمن قمة خاصة لمواجهة تحديات الأمن والسلام، حضرها قادة الدول الخمس عشرة، حيث اعتمد الرؤساء والقادة القرار ١٦٢٤ الذى يدعو جميع الدول الـ ١٩١ الأعضاء فى المنظمة إلى الحظر القانونى للتحريض على ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية، ومنع إيواء أى شخص يشتبه حتى فى تحريضه على الإرهاب، واعتبر ذلك القرار بمثابة نصر لرئيس الوزراء البريطانى تونى بلير الذى تقدم بمشروع القرار والذى عبر عن ذلك بقوله "إن الإرهابيين لهم استراتيجيتهم ويجب أن تكون لنا نحن كذلك استراتيجيتنا" (الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٩/١٥)، والدعوة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لسن التشريعات الضرورية لتجريم وإدانة أعمال الإرهاب، ولكن لم تستطع الجمعية العامة أو مجلس الأمن التوصل لتعريف واضح ومحدد للإرهاب.

- مجلس حقوق الإنسان : حيث كان المقترح استبدال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان، خاصة أن واشنطن تعترض على طريقة تشكيلها التى تسمح بانضمام دول سجلها سيىء فى مجال حقوق الإنسان مثل كوريا الشمالية وكوبا ودول أخرى تعارضها الولايات المتحدة. وكانت الاقتراحات الأمريكية تدور حول تشكيل المجلس الجديد بأغلبية الثلثين فى الجمعية العامة، بينما عارضت ذلك الدول النامية وممثلو دول عدم الانحياز وروسيا، واعتبروا أن ذلك يؤدى إلى سيطرة أمريكية على المجلس الجديد، واقترحوا تشكيل المجلس بأغلبية خمسين فى المائة فقط. وأخيرا، تم الاتفاق على إنشاء المجلس من حيث المبدأ، إلا أن التفاصيل أرجئت إلى أجل غير مسمى، وتم تكليف رئيس الجمعية العامة بإجراء مفاوضات حول مهمة المجلس وحجمه وتشكيله ووسائل عمله.

– إدارة الأمم المتحدة : حيث طالب الأمين العام بتخويله مزيدا من الصلاحيات، ووافقت الولايات المتحدة على ذلك من حيث المبدأ

أما الدول النامية، فقد رفضت تخويل الأمين العام بعضا من صلاحيات الجمعية خشية وقوعه تحت سيطرة الولايات المتحدة، واعتبرت أن نقل مزيد من الصلاحيات للأمين العام دون وجود نظام للمحاسبة أمر غير مفيد، مشددة على أهمية الابقاء على الجمعية العامة التى تمثل العضوية الكاملة للأمم المتحدة.

– حماية المدنيين: حيث اعترضت الدول النامية على اقتراح الأمين العام بإقرار قوانين لحماية المدنيين من جرائم الحرب والإبادة الجماعية، وتدخل الأمم المتحدة فى حالة ثبوت حالات إبادة جماعية، وذلك خشية أن الإقرار بذلك قد يمس سيادة الدول الأعضاء ويكون ذلك مبررا للتدخل فى شئونها الداخلية. ولكن جاءت الوثيقة النهائية لتعلن عن عزم الدول الأعضاء التحرك من خلال مجلس الأمن واحتمال استخدام القوة إذا بدت دولة عاجزة عن حماية سكانها المهددين بالإبادة.

– إقرار السلام: فقد أعلنت الولايات المتحدة تأييدها لاقتراح تشكيل لجنة إقرار السلام، تساعد الدول الخارجة من حالات نزاع مسلح فى إقرار السلام وتجنب سقوطها فى حالة عنف فى المستقبل. ومع ذلك، رفضت الولايات المتحدة إعطاء صلاحيات لهذه اللجنة، بينما اعترضت الدول النامية على تبعية هذا الجهاز لمجلس الأمن، مفضلة الجمعية العامة، ولكن تم الاتفاق على تشكيل لجنة لتحديد وسائل عمل ومهام اللجنة.

– إصلاح مجلس الأمن: حيث احتلت هذه القضية أهمية لدى كوفى أنان لتوسيع عضوية مجلس الأمن بما يتماشى مع واقع العلاقات الدولية وظهور دول كبرى تستحق الانضمام للمجلس، لكن يبدو أن الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن مازالت ترفض فكرة اقتسام السلطة مع الآخرين، أو منح حق النقض لوافد جديد عليها يمكن أن يقول لا، واعتبرت الولايات المتحدة أن الوقت ليس كافيا لمناقشة هذا التغيير الأساسى فى الوقت الذى دعت فيه الهند وجنوب إفريقيا إلى إصلاح مجلس الأمن حتى يتم علاج عدم التوازن الكبير فى ميزان السلطة، حيث وصف رئيس وزراء الهند "مانموهان سينج"، تشكيل مجلس الأمن بأنه يعكس صورة العالم عام ١٩٤٥ وليس فى عام ٢٠٠٥، فى حين طلبت اليابان أن تمنح مقعدا دائما فى مجلس الأمن باعتبارها شاركت بشكل مميز فى U.N طيلة الأعوام الستين الماضية فى تحقيق السلام والرخاء فى العالم، وباعتبارها ثانى أكبر مساهم فى ميزانية الأمم المتحدة، إلا أن الصين مازالت تتهمها بأنها لم تكفر بعد عن خطايا ماضيها الاستعمارى.

– أسلحة الدمار الشامل: فقد تجنبت الوثيقة الختامية الاشارة إلى منع انتشار الأسلحة النووية وإزالة أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذى وصفه أنان بالأمر المخزى.

ثالثا– عقبات أمام الإصلاح :

أخفقت القمة فى التوصل إلى حلول جذرية للاصلاح على نحو ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، وتم الاكتفاء بصيغة الحل الوسط وتأجيل القضايا الأكثر حساسية، وذلك لعدد من الأسباب هى:

١– أوضاع غير مواتية: حيث تتسم البيئة الدولية حاليا بمظاهر صراعية عالية المستوى، فهناك خلافات بين الولايات المتحدة والعديد من دول العالم، فى مقدمتها إيران، وكوريا الشمالية، وسوريا ولبنان، وفنزويلا، وكوبا، فضلا عن تبعات احتلالها للعراق، وما تعانيه أوروبا حاليا من مشكلات الارهاب والهجرة، والتطورات الحادثة فى الشرق الأوسط، كما توجد مشكلات داخل الأمم المتحدة نفسها بسبب التحقيق الذى جرى فى قضية النفط مقابل الغذاء، الذى أثبت تورط وفساد مسئولين كبار فى الأمم المتحدة، وهو الأمر الذى نال من سمعة ومصداقية الأمم المتحدة لدى بعض المتربصين بالمنظمة الدولية التى قدمت الكثير للانسانية على مدى العقود الستة الماضية.

٢– أجندة أمريكية للهيمنة: استغلت الولايات المتحدة الضعف الحالى للمنظمة الدولية وأمينها العام، وحاولت فرض أجندتها التى تتوافق مع سياستها ومصالحها العالمية، وتحول الصراع فى التفاوض بين أجندة واشنطن للهيمنة من ناحية وأجندة الأمم المتحدة ودول العالم من ناحية أخرى. وكانت الولايات المتحدة قد وضعت الأمين العام كوفى أنان موضع المساءلة مرات عديدة منذ توليه المسئولية فى عام ١٩٩٧ وطوال ولايته الأولى بسبب دوره فى أحداث رواندا ومذبحة سربرنيتسا فى البوسنة. وفى ولايته الثانية، حاول الرجل الحفاظ على دور المنظمة الدولية وعارض الولايات المتحدة فى غزوها للعراق، وأصبحت المنظمة الدولية، وليس أمينها العام فقط، هدفا لمن سموا بالمحافظين الجدد فى الإدارة الأمريكية، حيث لهم رؤية متشددة فى إدارة السياسة الأمنية والخارجية للولايات المتحدة، والمتمثلة فى الهيمنة المطلقة لمصالح الولايات المتحدة كقطب أوحد على هذا الكوكب دون اعتبار للآخرين.

واتساقا مع الموقف الأمريكى للمنظمة، تم تعيين "جون بولتون"، أحد غلاة المحافظين الجدد وألد أعداء الأمم المتحدة، رئيسا للبعثة الأمريكية الدائمة فى الأمم المتحدة، وقد علق على ذلك أحد المعلقين بقوله إن الرجل ذاهب للأمم المتحدة لتدمير ما تبقى منها، وسرعان ما أثبت "بولتون" وجوده، وقدم ٧٥٠ تعديلا على وثيقة الاصلاح المكونة من (٣٩) صفحة.

(www.bbcarabic.com 15/9/2005)

الأمر الذى أوقع وفود الدول الأعضاء فى جدل التفاوض على التعديلات والتعديلات المضادة لمدة قاربت الشهر حتى قبيل انعقاد القمة، وقد قدمت هذه التعديلات فى وقت متأخر يصعب مناقشتها فيه، الأمر الذى اعتبر بمثابة "عقبات تكتيكية" وذلك يتسق مع واحد من أهم عقائد فكر المحافظين الجدد، وهو ما يسمى "الفوضى البناءة" حيث يتحول المحفل الدولى إلى ساحة

لحلول عرجاء عجفاء لا تخرج بما يسمن.

(www.bbcarabic.com 17/9/2005)

وقد اعتبرت التعديلات الأمريكية بمثابة تعديلات تخريبية من قبل كثير من المراقبين، وانتقدها زعماء شاركوا فى القمة، حيث وصفها الرئيس الفنزويلى بأنها غير شرعية وأنها مفروضة لسيطرة الدول الكبرى على الصغرى.

ويبدو من ذلك أن الولايات المتحدة مازالت تسير على منهجها المعادى للأمم المتحدة، خاصة فى ظل الطعن المتكرر فى الكونجرس بأنها منظمة فاسدة، وما ألمح إليه الرئيس بوش مستخدما عبارة "أمم متحدة حرة من أى فساد" فى اشارة إلى التجاوزات التى حدثت فى برنامج النفط مقابل الغذاء، الأمر الذى أظهر الأمم المتحدة لدى الرأى العام الأمريكى باعتبارها منظمة فاسدة. خلاصة القول إن الولايات المتحدة غير مكترثة بإجراء اصلاح حقيقى فى الأمم المتحدة، فواشنطن تريد إصلاحا على الطريقة الأمريكية ووفق أجندة مصالحها العالمية وإلا فستقطع التمويل عنها (٣٠٪ من ميزانية الأمم المتحدة) وقد صدرت تصريحات فجة من السفير "بولتون" بقطع التمويل عن الأمم المتحدة ما لم تبلغ واشنطن غايتها منها.

(The Independent 26/8/2005)

٣- تباين رؤى ومواقف الدول: فقد أظهرت مفاوضات وثيقة الاصلاح وجود تباين فى رؤى ومواقف الدول، وكل منها لها مطالبها الخاصة وفقا لأجندة مصالحها، فمطالب الجنوب الفقير النامى تناقض مطالب الشمال الغنى المتقدم، فالدول النامية تريد مساهمة الغرب الفعلية فى عمليات التنمية، وإلغاء الديون، والحصول على مساعدات، بينما الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، ترغب فى التخلى عن تعهداتها بدعم الجنوب وتطالب بدعم مبادرات القطاع الخاص وتعزيز إجراءات المحاسبة والقضاء على الفساد. كما أن هناك خلافا كبيرا بين العالم الإسلامى والعالم الغربى حول الارهاب، فأمريكا تريد إدانة الارهاب بكل صوره دون تفرقة بين الارهاب والمقاومة المشروعة المناهضة للارهاب، فى حين ترى الدول الإسلامية ضرورة وضع تعريف محدد للارهاب لا يستثنى ارهاب الدولة فى اشارة لإسرائيل ويجيز المقاومة المشروعة .. هذا فضلا عن العديد من الرؤى المتناقضة للدول، وكل تُعبر عن قضاياها ومصالحها الاستراتيجية.

وفى ختام أعمال قمة العالم، بدا كوفى أنان مهندس أجندة الاصلاح متشائما من النتائج الهزيلة التى خرجت عن القمة، معلنا بشجاعة "أن شعوب العالم لن تفهم عدم قدرتنا على اتخاذ قرار بعد كل اقتراحات الاصلاح وبعد تقديم كمية كبيرة من الوثائق أعدت بعناية" ولكن ذلك لا يقلل من الرجل الذى بذل جهدا كبيرا، وأعد أجندة اصلاح طموحا لا ينقصها سوى الارادة السياسية للدول الأعضاء فى تنفيذ ما تصبو إليه الآمال من إصلاح الأمم المتحدة. ومع ذلك، خرجت الأمم المتحدة من قمة العالم بعدة مكاسب، منها: ما تضمنته وثيقة الاصلاح من ضرورة الالتزام بأهداف الألفية للتنمية وزيادة الأموال المخصصة لها، وادانة الارهاب والتوصل لاتفاق لإحلال السلام وحماية المدنيين والإقرار بإنشاء مجلس لحقوق الانسان من حيث المبدأ، والالتزام بمنع جرائم الابادة الجماعية فى المستقبل، وربما قللت هذه القمة من غضب الأمريكيين وريبة الأوروبيين تجاه المنظمة، ولكن أى تعديل أو اصلاح سيظل مرهونا بإرادة الدول الخمس دائمة العضوية، فأى دولة منها سوف يكون بمقدورها أن تحول دون إدخال أى تعديل لا ترضى هى عنه. ويبقى الأمل فى إيمان الدول بالمنظمة الدولية وثقتها فى قدرتها على تحقيق تطلعات الدول والشعوب، وستظل المنظمة هى الاطار الأساسى الذى لا يمكن استبداله بآخر للعمل الجماعى الدولى.

الأمم المتحدة والإصلاح .. رؤية مصرية لتقرير كوفى أنان

المجلس المصرى للشئون الخارجية

تقدم السكرتير العام للامم المتحدة كوفى أنان بتقرير الى الجمعية العامة للامم المتحدة ضمنه مجموعة اقتراحات حول اصلاح النظام الدولى وأعطاه العنوان التالى :

" In Larger Freedom : Towards Development, Security, and Human Rights for All"

يأتى تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة فى أجواء الاحتفالات بمرور ستين عاما على وضع ميثاق الأمم المتحدة بتوقيعه فى مدينة سان فرانسيسكو.وهو الميثاق الذى جاء وليد تجربة الحربين العالميتين المدمرتين اللتين تعرض لهما العالم فى النصف الأول من القرن العشرين .. وجاء ليرسى مبادئ جوهرية لتحكم العلاقات بين الدول .. وحرص الميثاق على أن يوضح أن المصدر الأعلى للإرادة الدولية هو الشعوب، فتصدرته هذه العبارة الرئيسية: "نحن شعوب الأمم المتحدة ..".

وقد بنى السكرتير العام مقترحاته على ما ورد فى التقرير الذى اعدته مجموعة الحكماء الستة عشر الذين اختارهم فى اواخر عام ٢٠٠٣ من مختلف انحاء العالم (*)، وطلب إليهم أن يدرسوا التهديدات الحالية للسلم والامن الدوليين. وقد جاء تقرير الحكماء متبنيا مفهوما واسعا للامن لا يهدف إلى معالجة التهديدات كل منها بمعزل عن الآخر، بل يقدم مفهوما تكامليا Comprehensive يقوم على الارتباط الوثيق بين التهديدات المختلفة Interconnectedness وانعكاساتها على السياسات والمؤسسات القائمة.

وقد عملت مجموعة الحكماء طوال عام ٢٠٠٤، وتم عقد ندوات فى مختلف مناطق العالم، كان من بينها ندوة لمنطقة الشرق الأوسط دعا إليها المجلس المصرى للشئون الخارجية بالاشتراك مع مؤسسة الأمم المتحدة ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وعقدت هذه الندوة بالقاهرة يومى ١١ و١٢ سبتمبر ٢٠٠٤ تحت عنوان "التهديدات والتحديات والاحتلال وبناء الأمن فى منطقة البحر المتوسط والخليج". وقد حضر عدد من الحكماء اجتماعات هذه الندوة وأجروا مناقشات مع المشاركين فى الندوة، كما عقدوا لقاء مفتوحا مع المجتمع المدنى المصرى.

وللأهمية التى ينطوى عليها تقرير السكرتير العام، فقد شكل المجلس المصرى للشئون الخارجية مجموعة عمل لدراسة هذا الموضوع، وعقدت المجموعة عدة لقاءات فيما بينها ومع الشخصيات المصرية المعنية بالموضوع، إدراكا منها لأهمية القضايا التى يتعرض لها مثل قضايا الارهاب الدولى واستخدام القوة وتوسيع مجلس الامن وحقوق الانسان الى غيرها من القضايا التى تهم المجتمع الدولى وتتصل بمستقبل ومصداقية الامم المتحدة.

وقد جاءت مبادرة السكرتير العام بتشكيل لجنة الحكماء بعد عام من قيام الحرب على العراق، التى جرت بدون تفويض من مجلس الأمن ، وكان على رأس الدول التى خططت لها

(*) كان السيد عمرو موسى امين عام جامعة الدول العربية هو العضو العربى فى مجموعة الحكماء .

ونفذتها عضوان دائمان بالمجلس . وفى أجواء الأزمة التى قامت بسبب هذه الحرب وما ولدته من انقسام حاد فى المجتمع الدولى، وفى نفس الوقت كان عمل اللجنة يتم على خلفية أحداث الحادى عشر من سبتمبر والحملة التى شنتها الولايات المتحدة باسم "الحرب على الإرهاب".

ولقد وضعت مجموعة العمل التى شكلها المجلس نصب أعينها، وهى بصدد هذه الدراسة، المبادئ التى نهض عليها ميثاق الأمم المتحدة، كما وضعت نصب أعينها الوضع الإقليمى القائم فى منطقة الشرق الأوسط الذى يشكل فى رأيها أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين فى الوقت الحاضر.

وقد لاحظت مجموعة العمل التى شكلها المجلس أن تقرير السكرتير العام تضمن الكثير من الاقتراحات البناءة التى تعالج قضايا مهمة ظهرت على الساحة الدولية عبر الأعوام الستين الماضية خاصة بالنسبة لقضايا التنمية ومعالجة قضية الفقر فى القارة الافريقية وقضية البيئة التى اصبحت تهدد كوكب الأرض، وقضايا أخرى تهدد الصحة العامة مثل تفشى أمراض فتاكة كأمراض نقص المناعة المدمرة.

كما رحبت مجموعة العمل بالمفهوم الواسع للأمن الجماعى الذى بنى عليه السكرتير العام تقريره، حيث اعتبر أن الأمن الجماعى لا يقف عند المفهوم التقليدى للأمن من حيث استخدام القوة ورد العدوان، بل اعتبر التقرير أن الأمن الجماعى يشمل الأمن من حيث علاج قضايا الفقر والأوبئة وغيرهما مما يهدد الإنسانية.

إلا أن مجموعة العمل وجدت فى نفس الوقت أن التقرير لم يعالج بالقدر الكافى قضايا بالغة الأهمية مثل قضية الاحتلال الأجنبى وعودة النظام الاستعمارى من جديد، متمثلا فى الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة، وقضية انتشار أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط . وقد استغربت مجموعة العمل أن التقرير لم يشر إلى موضوع جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل رغم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الصادرة فى هذا الشأن.

ومن خلال المناقشات التى أجرتها مجموعة العمل حول التقرير والاوراق التى تقدم بها عدد من أعضاء المجلس، تقدم مجموعة العمل هذه الملاحظات حول عدد من القضايا، اهمها:

* استخدام القوة.

* الارهاب الدولى.

* انتشار اسلحة الدمار الشامل.

* مجلس الامن والجمعية العامة.

* حق الانسان فى العيش فى كرامة (حكم القانون وحقوق الانسان والديمقراطية).

* تطوير ميثاق الامم المتحدة.

أولا - تحريم استخدام القوة :

تبنى تقرير السكرتير العام تفسيرا موسعا لمبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية، الذى يعتبر حجر الزاوية فى ميثاق الامم المتحدة، والذى يرد عليه استثناءان: الاول هو حق الدفاع الشرعى اذا تعرض اقليم الدولة للهجوم المسلح طبقا للمادة ٥١ من الميثاق، والثانى هو استخدام القوة بواسطة او بتفويض من مجلس الامن طبقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق.

ولم يشر تقرير السكرتير العام الى المعايير الخمسة التى اقترحتها لجنة الحكماء كمعايير يتعين على مجلس الامن ان يأخذها فى الحسبان عند النظر فيما اذا كان يأذن باستخدام القوة العسكرية أم لا وهى: مدى خطورة التهديد، ووضوح الهدف، واستخدام القوة العسكرية وان تكون القوة هى الملاذ الاخير، وتقدير العواقب ومدى تناسب العمل العسكرى ونطاقه وقوته مع التهديد.

وقد فرق السكرتير العام بين استخدام القوة فى حالة تعرض دولة ما لهجوم وشيك، وهى حالة الحرب الاستباقية، وبين قيام دولة باستخدام القوة لمنع وقوع تهديد غير وشيك أو ما يسمى بالحرب المانعة والوقائية Preventive War واعتبر أن ثمة قاعدة عرفية فى القانون الدولى أصبحت تتقبل قيام الدولة بعمل عسكرى لمنع هجوم وشيك Imminent عليها. أما بالنسبة للحرب الوقائية أو المانعة، فإنه اعتبر أن مجلس الأمن وليس الدولة هو المختص عندما يكون هناك تهديد كامن Latent باعتبار ان مجلس الأمن يملك من الصلاحيات طبقا لأحكام الفصل السابع مما يمكنه من معالجة هذه التهديدات.

وإذ توافق مجموعة العمل على ما جاء بتقرير السكرتير العام من رفض فكرة الحرب الوقائية، فإنها تعتبر أن تقبله لفكرة الحرب الاستباقية للقضاء على هجوم وشيك هو أمر ينبغى أن يكون محل نظر فى ضوء ما نصت عليه المادة الحادية والخمسون من الميثاق من اشتراط أن يكون هجوم مسلح قد وقع بالفعل على اقليم الدولة حتى يحق لها استخدام القوة على سبيل الدفاع عن النفس.

إلا أن مجموعة العمل ترى فى نفس الوقت أنه سواء كانت هناك قاعدة قانونية عرفية تبيح الحرب الاستباقية كحق مشروع للدفاع عن النفس ام لا توجد مثل هذه القاعدة، فانه ينبغى الا يتحول استخدام القوة فى هذه الحالة ليكون وسيلة لفرض الاحتلال العسكرى على اقليم وضم اى جزء من اراضيه، وهو ما نراه فى الممارسات الإسرائيلية المعروفة التى تبدأ باستخدام

القوة بحجة أن إسرائيل تتعرض لهجوم وشيك، ثم تواصل احتلالها للأراضى التى غزتها وتقوم بزرع المستوطنات فيها ومواجهة العالم والرأى العام الدولى بالأمر الواقع.

إننا نرى مخاطر كبرى فى فكرة إباحة الحرب الاستباقية ضد خطر وشيك، ونرى ضرورة أن تكون هناك ضمانات جادة تحول دون استخدام مثل هذه الرخصة إن جاز أن هناك رخصة من أجل الاحتلال والتوسع الإقليمى، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تهديد السلم والأمن الدوليين كما نرى حاليا فى الشرق الأوسط.

ثانيا - تعريف الارهاب :

يتحدث تقرير السكرتير العام عن الارهاب وإنه إهدار لكل ما تمثله الأمم المتحدة من احترام لحقوق الانسان وحكم القانون وحماية المدنيين والتسامح بين الشعوب والأمم وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية، ونحن نوافق السكرتير العام على هذا المفهوم تماما خاصة اننا فى مصر قد عانينا من الارهاب على كافة المستويات، والذى كانت اخر تجلياته تفجيرات شرم الشيخ البشعة وقبلها اختطاف واعدام السفير المصرى فى العراق السفير إيهاب الشريف ، والذى ادانه الرأى العام المصرى والدولى كما يجدر التذكير ايضا باقتراح الرئيس مبارك بعقد مؤتمر دولى للإرهاب.

وتعقيبا على ما ذكره السكرتير العام فى تقريره، والذى جاء به انه قد "آن الاوان لأن نضع جانبا ما يسمى بإرهاب الدولة" مستندا فى ذلك الى ان مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية اصبح مبدأ واضحا كما يقول "Thoroughly Regulated" . والواقع ان هذا قول مبتسر ولا يكفى لاقناعنا بأن نضع جانبا موضوع "ارهاب الدولة" الذى يقع فى صميم مشكلة الارهاب، وان نستثنى الاعمال الارهابية التى تقوم بها بعض الدول بهدف ترويع المجتمع وكسر ارادته واذلاله بالعقوبات الجماعية، فهذه الاعمال تظل اعمالا ارهابية رغم كونها اعمالا محظورة فى القانون الدولى وتظل اعمالا ارهابية محرمة ومجرمة مادامت تستهدف المدنيين بغض النظر عمن ارتكب العمل، سواء ارتكبه افراد او منظمات او حكومات. وكون ارهاب الدولة يقع ضمن الاستخدام غير المشروع للقوة او انه محظور طبقا لاتفاقيات جنيف الدولية فانه لا ينفى كونه عملا ارهابيا محظورا ومدانا ويصم من يرتكبه بوصمة الارهاب، وبالتالى فان استثناء هذه الاعمال التى تندرج تحت ارهاب الدولة من تعريف الارهاب سيجعلها تظهر وكأنها غير مدانة بحجة ان الدولة هى التى ارتكبتها.

ولا تتوقف عيوب اقتراح السكرتير العام على الناحية القانونية، بل تمتد الى مضمون الرسالة التى يمكن ان نتلقاها من هذا الاستثناء، اى الرسالة التى يمكن ان تصل لشعوب هذه المنطقة، فلن تكون هذه الرسالة بالتأكيد سوى تكريس لفكرة المعايير المزدوجة التى نعانى منها فى هذا الجزء من العالم.

اننا نوافق على تعريف موضوعى للارهاب يقوم على فكرة تحريم وتجريم اى عمل يستهدف المدنيين مهما يكن الباعث عليه دون استثناء.

وفى رأينا انه من المهم وضع اتفاقية وحيدة شاملة وتتضمن تعريفا للارهاب Single Convention بدلا من الاتفاقيات العديدة التى تم التوصل اليها فى الماضى وتكون على غرار الاتفاقية الوحيدة للمخدرات. وفى هذا الاطار، نرحب ايضا بما دعا اليه السكرتير العام فى تقريره بعقد اتفاقية شاملة Comprehensive Convention لمكافحة الارهاب و نتصور ان هذه الاتفاقية يمكن ان تكون نتيجة نخرج بها لاقامة مؤتمر دولى للإرهاب الذى تدعو اليه مصر.ونقترح ان تتضمن الاتفاقية الشاملة فكرة انشاء منظمة دولية لمكافحة الارهاب حتى تكون هناك آلية فعالة لتنسيق وتفعيل الجهود الوطنية فى اطار دولى.

ثالثا - انتشار أسلحة الدمار الشامل :

رغم أن التقرير يتخذ من فكرة ارتباط الموضوعات، احدها بالآخر، منهجا للتعامل مع هذه القضايا من خلال أسلوب تكاملى، Comprehensive الا اننا لاحظنا ان السكرتير العام تعامل مع اسلحة الدمار الشامل بشكل غير تكاملى ولم يتحدث عن وجوب ايجاد مناطق خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل، ونحن نختلف مع السكرتير العام للامم المتحدة فى النقاط الآتية:

(أ) دعوته الملحة لتوقف الدول غير النووية عن تخصيب اليورانيوم او فصل البلوتونيوم وبحث امدادها بالوقود الذى تحتاجه للتطبيقات السلمية للطاقة النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون تقديمه لمقترحات محددة حول ضمانات توريد الوقود النووى لمفاعلات القوى والابحاث فى الدول النامية. يتعلق هذا بقضية مهمة مثارة الآن وهى حق الاستخدام السلمى للطاقة النووية، حيث ترى الدول غير النووية ضرورة التمسك بهذا الحق طبقا للمادة ٤ من المعاهدة، وان اللجوء إلى فرض تدابير لإعاقة ذلك الاستخدام يشكل انتهاكا للمعاهدة، إلا أن الدول النووية بزعامة الولايات المتحدة تسعى إلى تشديد القيود على نقل التكنولوجيا النووية السلمية، خاصة تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم أو إعادة المعالجة، فى ظل تصاعد المخاوف من حصول الدول عليها، حيث ان ثمة اتجاها دوليا بوجود إمكانية لأن تسخر التكنولوجيا النووية اللازمة لاستخدام الوقود النووى فى الاغراض السلمية للاستخدام العسكرى، ويتم تصوير هذا على انه ثغرة فى المعاهدة يمكن استغلالها للتلاعب بها من قبل القوى الطامحة للحصول على الأسلحة النووية، كما أن هناك عدة دول تمتلك برامج نووية متقدمة مثل اليابان وألمانيا والبرازيل والأرجنتين وغيرها، ولكنها تطبق الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تمتلك

الأسلحة النووية، فالعبرة بتطبيق الضمانات النووية الشاملة على البرامج النووية للدول، وليس من الصحيح اعتبار إتاحة حق الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية ثغرة فى المعاهدة، لأنه حق أصيل وغير قابل للتصرف، وهو التعهد الرئيسى الثانى فى المعاهدة كما سبق الايضاح، وان الإخلال بهذا الأساس يمس التوازن القائم فى المعاهدة، الأمر الذى يمكن أن يؤثر على بقائها ذاته، وبدون المادة الرابعة لكانت هناك ثغرة فى المعاهدة كما انه كان من المتعذر التوصل للمعاهدة دون المادة الرابعة.

وكان السكرتير العام قد اقترح ان تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية الضامن لتوريد المواد الانشطارية بسعر السوق للمستثمر فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. هذا، ويمكن ان يتحقق ضمان التوريد من خلال آليات تحت اشراف الوكالة الدولية فى صورة مراكز متعددة الأطراف Multi-national Centers كما يقترح مدير عام الوكالة او عن طريق انشاء بنك للمواد الانشطارية او الوقود النووى، يكون للوكالة الدولية حصة رئيسية فيه وبالتالى صوت مسموع وحاسم. وبدون ضمان توريد ما يلزم من وقود ومعدات للبرامج النووية السلمية للدول، سيتعذر اقناع دول كإيران وغيرها بالتخلى عن حقها فى الاستمرار فى انتاج اليورانيوم المخصب واعادة معالجة الوقود.

إننا نحترم حق كل دولة فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية بما يخدم التنمية والبحث العلمى وفى تدبير احتياجاتها من المواد النووية وفق سياستها الوطنية، مع احترام نظام الضمانات الشاملة المرتبط بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ونحن نرفض احتكار انتاج الوقود النووى من جانب الدول المانحة له حاليا فى الغرب، وندعو الى التمهل فى صياغة معاهدة وقف انتاج المواد النووية الانشطارية لحين تحقيق اجماع دولى حول بنودها.

(ب) لم يطالب السكرتير العام للامم المتحدة الدول غير الاطراف بمعاهدة منع الانتشار بالانضمام اليها وهى: الهند وباكستان واسرائيل فى الوقت الذى دعا فيه اعضاء الامم المتحدة للانضمام الى البروتوكول الاضافى لاتفاقية الضمانات الموقعة وفقا لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. جدير بالذكر أن مصر شاركت بفعالية فى مناقشات البروتوكول، كما قدمت بعض الملاحظات والتحفظات خاصة بالنسبة لموضوعات مثل مسألة عالمية التطبيق ومدى دستورية الإجراءات المطلوبة فى البروتوكول، وكيفية التوازن بين متطلبات الوكالة وحقوق الدولة من حيث السيادة والأمن، وقد اصبحت الدول الموقعة على البروتوكول ٩٠ دولة، صدقت منها ٦٢ دولة بنهاية ٢٠٠٤، ومقارنة بعام ٢٠٠٣، كان هناك ٧٩ دولة موقعة، منها ٣٨ دولة صدقت عليه فقط. هناك دولتان من المنطقة فقط هما الأردن والكويت صدقتا على البروتوكول، بالإضافة إلى توقيع إيران وليبيا.

ولابد أن يصاحب دعوة الامين العام السابقة علاج حقيقى لقصور القرارين ١٩٩١/٦٨٧ (العراق)، و٢٠٠٤/١٥٤٠ (الارهاب) الصادرين من مجلس الامن، فهما يركزان على مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل ولا يقتربان من نزعها، وهو امر يفتقر الى العدالة فى منطقة الشرق الاوسط، وينبغى قيام آلية لتنفيذهما، وجمع وتقويم المعلومات ومواجهة الازمات فى هذا المجال استنادا الى قواعد القانون الدولى.

نأخذ فى حسابنا قضية جعل منطقة الشرق الاوسط، وهى اكثر المناطق التهابا فى العالم، منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل حسبما جاء فى قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ (الفقرة الرابعة عشرة) ولم يوضح السكرتير العام فى تقريره العلاقة بين انتشار هذه الأسلحة، كل منها مع الآخر، وكمثال على هذا فإننا لا نعتقد ان دولا عديدة فى الشرق الاوسط ستكون مستعدة للتعامل مع هذه الاسلحة الا من خلال اسلوب شامل قائم على التوازن وليس على هيمنة دولة واحدة على دولة اخرى او على منطقة بأسرها.

رابعا - مجلس الأمن والجمعية العامة :

من الملاحظات العامة التى ترد على الاصلاحات المقترحة لمجلس الامن وعلى المعترضين على التوسع فى عضويته، ان المساواة التى تضمنها البديلان المقترحان بين المجموعات هى مساواة كمية Quantative وليست كيفية Qualitative، كما انهما لا يؤديان الى زيادة عدد اصحاب الفيتو، كذلك اعاد البديلان شيئا من المنطق الجغرافى فى توزيع المناطق بدلا من التوزيع الحالى المستأثر بثقل الاعتبارات السياسية، كما يتضمن مساواة كاملة بين المناطق فى المقاعد الدائمة الجديدة.

واذا نظرنا الى التناسب العددى بين الاعضاء الدائمين وغير الدائمين فسنجد انه وفقا للنموذج (أ) ستقترب نسبة غير الدائمين، من الدائمين حيث ستصبح ١١ دولة دائمة الى ١٣ غير دائمة على استمرار الاغلبية العددية لغير الدائمين. اما بالنسبة للنموذج (ب)، فان الدائمين يشغلون الاغلبية (١٣ الى ١١) بينما فى الوضع الحالى فان النسبة هى الثلث الى الثلثين، وقد لا يكون فى صالح الديمقراطية اتخاذ القرار لانه، خاصة فى النموذج (أ)، فان الاعضاء الدائمين الجدد سيسمون بالاسم، اما فيما يتعلق بالاغلبية اللازمة لصدور القرار، فان هذا ما لم يتعرض له التقرير.

اما فيما يتعلق بالزيادة العددية والكمية التى يقترحها السكرتير العام، فانه رغم اعتراضات البعض عليها بأنها سوف تفقد مجلس الامن فاعليته، وان المجلس لذلك سوف يتحول لساحة للمجادلة، فانه يمكن القول إن التوسع المقترح من قبل السكرتير العام نفسه يعتبر متواضعا اذا ما اخذنا فى الاعتبار الزيادة الكبيرة فى عدد الدول الاعضاء فى المنظمة الدولية منذ

نهاية الحرب الباردة، فكلا الاقتراحين سوف يؤدى فى النهاية الى زيادة نسبة تمثيل الدول الاعضاء فى المجلس، كذلك يلاحظ ان اقتراح السكرتير العام يقدم تنازلا مهما لما اطلق عليه "الموضوع الاكثر احراجا فى غابة الشوك" حيث انه لا يعطى حق النقض للاعضاء الدائمين الجدد، وهو ما يتطلب التوفيق بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية والعملية التى ترى ان التوسع فى اعطاء حق الفيتو قد يصيب المجلس بالشلل.

نحن على اية حال نؤيد ايا من البديلين اللذين اقترحهما السكرتير العام على اساس انهما يجمعان ديمقراطية اوسع لمجلس الامن وللامم المتحدة بصفة عامة، ويبقى على المجموعات الجغرافية ان تقوم بدورها بترشيح الدول التى تملأ هذا التوسع، وعلى الجمعية العامة ومجلس الامن ان يتعاملا مع هذا الموضوع بروح التفاهم والتآلف.

وعلى الرغم من ديمقراطية تشكيل الجمعية العامة للامم المتحدة وما شهدناه على مر السنوات من ممارسة الاغلبية لحقوقها بفاعلية تجاه الدول الكبرى ورغم انف هذه الدول احيانا، الا ان الامين العام للامم المتحدة فى تقريره عن الاصلاح لم يحاول تقوية دور الجمعية العامة فى الحفاظ على السلم والامن الدوليين، خاصة اذا ما فشل مجلس الامن فى الاضطلاع بمسئولياته فى هذا الصدد بسبب الفيتو، وللاسف لم يستفد الامين العام للامم المتحدة من التجربتين اللتين مرت بهما الجمعية العامة فى ازمتى كوريا والسويس فى الخمسينيات، عندما فشل مجلس الامن فى معالجة الازمتين فأصدرت الجمعية العامة قرارا عرف بـ " قرار الاتحاد من اجل السلام" فى الازمة الاولى احتذت به الجمعية العامة فى الازمة الثانية الى حد اصدار الجمعية العامة عام ١٩٥٦ قرارا بانشاء اول قوات للامم المتحدة لحفظ السلام، وذلك فى الشرق الاوسط، عرفت بقوات الطوارئ الدولية. وتشكلت القوات، وفتح الباب على مصراعيه لانشاء قوات لحفظ السلام فى بقاع عديدة من العالم حتى يومنا هذا.

وقد فاتت الفرصة على الامين العام للامم المتحدة لتأكيد هذا الحق للجمعية العامة، كما فشل من قبل اعضاء الجمعية العامة فى تأكيد هذا الدور المهم لها فى حفظ السلم والامن الدوليين، اذ يجب ألا يثنينا توسيع عضوية مجلس الامن عن الاهتمام بتحويل الجمعية العامة الى برلمان حقيقى فعال لحكومات العالم، ويسمح فيه ايضا للمجتمع المدنى بكل فئاته- وكمراقب - بالتعبير بسهولة ويسر عن وجهات نظرها بالنسبة لقضايا العالم المطروحة على الجمعية العامة خاصة ما يتعلق منها بأمن العالم وسلامته وتجنيبه ويلات الحروب ومحاربة انتشار اسلحة الدمار الشامل وتحقيق نزع السلاح النووى ومكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الامراض والاوبئة الفتاكة وضمان حياة افضل للانسان. وفى اعتقادنا انه لو كان هناك احترام لدور الجمعية العامة، لكان من الممكن تفادى وقوع الحرب على العراق ولأمكن تجنيب العالم والعراق ما حدث والذى مازال العالم يعانى منه.

خامسا- لجنة بناء السلام :

ويوافق المجلس من حيث المبدأ على اقتراح السكرتير العام بانشاء لجنة بناء السلام، على ان تقدم تقاريرها الى كل من مجلس الامن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

سادسا- حق الإنسان فى العيش فى كرامة (حكم القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية):

نحن نؤيد بصفة عامة السكرتير العام فى مقترحاته حول حق الانسان فى ان يعيش فى كرامة، وقد عالج هذا القسم ثلاثة امور: حكم القانون، وحقوق الانسان، والديمقراطية. وان كانت هناك ملاحظات جوهرية فنرجو مراعاتها عند وضع الوثيقة النهائية. وابتداء نحن نعتقد ان ثمة ارتباطا بين هذه الموضوعات وبين قضية السلام ومكافحة الارهاب، ذلك أن عمليات القهر والبطش والاحتلال والممارسات التى تهدف الى الاذلال والقمع، كل ذلك له تأثيره فى اثارة مشاعر الغضب وهى مشاعر تدفع بالضرورة للمقاومة التى يمكن للبعض استغلالها فى التحريض على الارهاب.

فى هذا الصدد، تعرض السكرتير العام الى اهمية احترام ما يصدر عن محكمة العدل الدولية من آراء استشارية، ونحن نتفق مع السكرتير العام فى هذا، ونرى ان واجب احترام هذه الآراء يشكل مسئولية فردية وجماعية بحيث يتعين على الدول، خاصة الدول الكبرى، وعلى اجهزة الامم المتحدة ان تلتزم بها. ونشير فى هذا الصدد الى الرأى الاستشارى الذى اصدرته محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل الذى تقيمه اسرائيل فى الاراضى المحتلة، والذى صدر بما يقرب من الاجماع، ولكن هذا الرأى مازال حبرا على ورق، رغم خطورته واهميته القانونية والسياسية على حد سواء. وليس من شك فى ان احترام وتنفيذ هذا الرأى يشكل اسهاما كبيرا فى دعم حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة ويعلى قيمة القانون بصفة عامة، ويؤكد فى نفس الوقت القيمة العملية لاحترام هذه الآراء فى المستقبل

كما نؤيد ما ذكره السكرتير العام حول حقوق الانسان ولكننا نلاحظ انه اغفل فى هذا الشأن موضوع القانون الدولى الانسانى رغم خطورة الاتفاقيات التى يتكون منها هذا القانون، وهى اتفاقيات جنيف. لقد اصبحت هذه الاتفاقيات جزءا لا يتجزأ من القانون الدولى العام، ونحن نأسف لما تتعرض له هذه الاتفاقيات من انتهاكات، خاصة فى الاراضى المحتلة، كما نأسف لما تعمد اليه بعض الدول من تعطيل إعمال المواد التى تكفل توقيع الجزاءات والعقوبات على مرتكبى جرائم الحرب التى اشارت اليها هذه الاتفاقيات ونصت على تطبيق العقوبات على مرتكبيها.

ونحن نؤيد ما جاء فى تقرير السكرتير العام عن الديمقراطية ايمانا منا بأن الديمقراطية تتعزز بتحقيق السلام، ويظهر ذلك بوضوح فى منطقة الشرق الاوسط ليس فقط لان الاحتلال هو اعتداء على كرامة المجتمع والانسان، ولكن ايضا لان تحقيق السلام من شأنه ان يخلق الاجواء الطبيعية اللازمة التى تطبق الديمقراطية فيها وتزدهر. الا اننا من ناحية اخرى ننبه الى مخاطر استخدام موضوع الديمقراطية كذريعة للتدخل العسكرى وشن الحروب على الدول باسم تحقيق الديمقراطية.

اننا نعتقد ان القضايا المتعلقة بحق الانسان فى العيش فى كرامة هى قضايا وثيقة الاتصال بقضايا السلام والامن، وهو ما يؤكد فكرة الارتباط بين كافة عناصر الاصلاح المطلوب.

يتحدث السكرتير العام ايضا عن مسئولية الحماية

(Responsibility to protect) ولعله من المفيد هنا ان نورد الفقرة التى خصصها لهذا الغرض فى تقريره والتى انهاها بوجوب ان يتدخل مجلس الامن تحت الفصل السابع ويتخذ اجراءات قهرية اذا تطلب الامر ذلك من اجل حماية المدنيين اذا تخلت الدولة عن واجبها فى حمايتهم.

والواقع أنه بالنسبة للشعوب الخاضعة للاحتلال الاجنبى، فإن مسئولية الحماية هى اوجب ما تكون فى حالة ارتكاب مخالفات جسيمة لحقوق الانسان على يد قوة الاحتلال .. وتتفق هذه المسئولية مع المادة الاولى من اتفاقيات جنيف التى تتبنى مبدأ المسئولية الجماعية. واذا كان السكرتير العام يقترح الآن بناء على اقتراح الحكماء ان تكون لمجلس الأمن سلطة فى اتخاذ اجراءات قسرية لحماية مواطنى اية دولة يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، فان هذه الحماية بالضرورة يبنغى توفيرها فى حالة خضوع شعب للاحتلال الأجنبى وتعرضه لانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان.

هذا، ونؤيد فكرة تأييد انشاء مجلس جديد لحقوق الانسان كفرع من فروع الجمعية العامة للامم المتحدة، على ان يكون اعضاؤه بالانتخاب مع اقرار حق جميع اعضاء الامم المتحدة فى حضور اجتماعات المجلس للاشتراك فى مناقشاته دون حق التصويت، كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وذلك لاتاحة الفرصة لاكبر عدد ممكن من اعضاء الامم المتحدة للتعبير عن آرائهم فى هذا الموضوع المهم.

سابعا - تطوير ميثاق الأمم المتحدة:

لقد اثبت ميثاق الامم المتحدة الذى وضعه الآباء الاوائل فى مدينة سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ انه وثيقة صالحة تماما لتنظيم العلاقات بين الدول .. وتنمية التعاون الدولى فى مختلف مجالات الحياة، وحماية حقوق الانسان، ومن الطبيعى ان يتم من حين لآخر تطوير المفاهيم التى بنى عليها الميثاق، ولكن علينا دائما ان نحافظ على هذه المبادئ ونصوصها من التآكل والتهميش.

إن سلوك الدول الكبرى التى منحها الميثاق مزايا خاصة مثل العضوية بمجلس الامن واستخدام حق الاعتراض انما يضع على عاتق هذه الدول مسئولية خاصة بأن تتعامل مع هذه المؤسسة بأسلوب يتسم بالروح الديمقراطية والالتزام بحكم القانون. فى عيدها الخامس والعشرين، اصدرت الامم المتحدة اعلانها المهم الذى استهدف تقنين مبادئ القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول .. ونحن نرى ان هذه الوثيقة تشكل علامة بارزة فى مسيرة الامم المتحدة والحفاظ على مبادئها، ومن المهم ان تتم اعادة تأكيد هذه الوثيقة والالتزام بها، وكذلك الاعلان بالنسبة للاعلانات الاخرى التى اصبحت تشكل فى مجموعها نظام الامم المتحدة.

الإرهاب الدولى ..المصادر والإشكاليات

د.السـيـد أمين شلبى

جاءت الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها لندن في ٧ يوليو ٢٠٠٥، والتي توافقت مع اغتيال رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في بغداد السفير إيهاب الشريف، ثم أحداث شرم الشيخ في ٢٢ يوليو ٢٠٠٥، لكي تجدد النظر في ظاهرة الإرهاب وأبعادها المختلفة.

وتشير هذه الأحداث بوضوح إلى أنه بالرغم مما أبداه المجتمع الدولي بما فيه المجتمعات العربية والإسلامية، من إدانة كاملة للإرهاب، خصوصاً منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فضلاً عن من الجهود المشتركة لملاحقته وضرب شبكاته، إلا أن قوي الإرهاب لا تزال تضرب في أماكن متعددة.

وعلي الرغم من الضربات التي تعرض لها نظام طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، إلا أن هذا الأخير لا يزال حيا، ووقعت هجمات إرهابية بعد أحداث سبتمبر في إندونيسيا والمغرب والسعودية وتركيا وروسيا ومدريد، ومؤخرا في لندن وشرم الشيخ. وفي العراق، الذي ثبت أنه لم تكن له علاقة بالإرهاب وتنظيماته ، أصبح الآن قوة جاذبة للإرهاب، وثبتت صحة من نصحوا وحذروا من أن الغزو الأمريكي للعراق يمكن أن يذكر بالغزو السوفيتي لأفغانستان من حيث خلقه لجيل من الإرهابيين. بل ويتوقع البعض أن تشهد دول المنطقة ظاهرة "العائدون من العراق" علي غرار "العائدون من أفغانستان".

في الوقت ذاته، ليس ثمة إجماع علي استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاق علي أصوله ومصادره الحقيقية، وبات السؤال المركزي بعد أحداث سبتمبر يدور حول دوافع هذه الأعمال الإرهابية. غير أن هذا لم يحل دون أن تثور مجادلات ومناقشات واسعة حول هذا السؤال المركزي ، الذي يريد أن يناقش ويتعرف علي مصادر الإرهاب الحقيقية ، معتبرا أنه في تحديد هذه المصادر والتعامل معها بفاعلية وتجفيف منابعها الحقيقية، تكمن الوسائل الفاعلة لمكافحة الإرهاب وهزيمته.

أولا- مدارس "تأصيل الإرهاب":

يمكن القول إن هناك ثمة مدارس ثلاثا في تفسير مصادر الإرهاب. الأولي نشأت داخل القطاعات اليمينية في الفكر الأمريكي، وتنظر لأولئك الذين نفذوا عمليات ١١ سبتمبر بصفتهم نتاج مجتمعات يسودها الإحباط والغضب نتيجة للأوضاع السياسية التي تعيشها هذه البلدان، والتي تتمثل في القهر السياسي وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة كالفقر والبطالة وانتشار الفساد. كذلك الثقافة السائدة التي تشجع علي التعصب والشك في الآخر وتنقل غضبها وإحباطها إلي مناطق ومجتمعات أخري.

ولذلك تري هذه المدرسة أن التعامل مع هذه الأوضاع هو خلق البيئة الصحية التي تنشئ أجيالا لا تستجيب لدعاوى التطرف وتتربي علي التسامح واحترام الآخر.

أما المدرسة الثانية، فهي تلك التي تركز علي العوامل الخارجية، وعلي سياسات الولايات المتحدة، وخصوصا قضايا الشرق الأوسط التي أصبحت تعاني الآن من احتلالين : الاحتلال الأمريكي للعراق، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، الأمر



الذي خلق شعورا قويا بالمهانة والعجز. وتري هذه المدرسة أن قوي التطرف تزداد وتتغذى علي هذه الأوضاع وأن احتلال العراق وتداعياته قد جعل منه قوة جذب لقوي التطرف والإرهاب.

أما المدرسة الثالثة، فهي التي لا تقتنع بتفسيرات المدرستين السابقتين، وترى فيهما اختزالا وتبسيطا لظاهرة الإرهاب، فبالنسبة للمدرسة الأولي، التي ترى أصول الإرهاب في أوضاع الفقر والبطالة وغياب المشاركة السياسية، فإن فحص التاريخ الاجتماعي والعائلي للكثير من العناصر الإرهابية، يلاحظ أنها جاءت من أصول اجتماعية ميسورة ومتعلمة، بل إن بعضها، كما دلت أحداث لندن، قد تربت ونشأت في بيئة مزدهرة لا تعرف القهر السياسي.

أما بالنسبة للمدرسة الثانية، التي ترد الإرهاب ودوافعه إلى الأوضاع في فلسطين والعراق، فيرد عليها بأن أحداث ١١ سبتمبر وقعت قبل غزو العراق، فضلا عن أن عمليات المقاومة لا توجه إلى الأهداف العسكرية الإسرائيلية أو الأمريكية.

كما أن مصر التي استهدفها الإرهاب لم ترسل قوات للعراق، فضلا عن إدانتها للاحتلال، بل إن هذه المدرسة "الثالثة" تذهب إلى أنه حتى لو انتهى احتلال العراق وتم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية فسوف يظل للإرهاب أهدافه والفكر الذي يقف وراءه.

وبناء على هذا التحليل، فإن هذه المدرسة تشدد على الجانب الفكري والثقافي والعقائدي لدى الجماعات الإرهابية ورؤيتها للمجتمع والعالم، وهي رؤية ترى المجتمعات العربية والإسلامية كافرة ومرتدة وتحيا حياة الجاهلية، وهو الفكر الذي بثته كتابات أبى الأعلى المودودي في الهند، وأبى الحسن الندوي في باكستان، وسيد قطب في مصر، وهو المفكر الذي صاغ مفهوم الجهاد ضد النظم الحاكمة الإسلامية الكافرة أو " العدو القريب" ثم اتجهت "لأسباب تكتيكية" إلى الجهاد ضد "العدو البعيد " متمثلا في الولايات المتحدة ثم الغرب. وتستخلص هذه المدرسة أن الإرهاب هو في نهاية الأمر أيديولوجية "منحرفة" استخدمت الدين وقوته بشكل جاهلي ومنحرف.

ومن هنا يصبح القول إن المعركة مع الإرهاب هي معركة أفكار تعتمد على قوة الحوار وقوة العقيدة الدينية السليمة، وهي معركة لا يباشرها إلا المؤسسات الدينية وشخصياتها والمؤسسات الإسلامية والتربوية، والأحزاب الدينية ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تصل برسالتها التنويرية إلى المجتمع بوجه عام والشباب بوجه خاص، حيث يمثلون تربة خصبة لأيديولوجية الإرهاب ودعواته.

وواقع الأمر، أن المدارس الثلاث مجتمعة تقدم تفسيرا متكاملا لهوية الإرهاب ومنابعه، حيث لا نستطيع أن نفهم الإرهاب إذا قصرناه على العدوان الواقع على العراق أو فلسطين، أو إذا أرجعناه فقط إلى ما يسود المجتمعات العربية والإسلامية من فقر

وبطالة وفساد وغياب للحريات السياسية، أو إذا ما اعتبرناه فقط نتاجا لعقيدة جهادية منحرفة وتفسير ضيق للإسلام وتكفير للآخرين، والخلاصة أن المدارس الثلاث تتداخل وتغذي كل منها الأخرى، والتعامل مع إحداها وإهمال الأخرى سيجعل مواجهة الإرهاب قاصرة ومنقوصة، وستظل هناك دائما ثغرات ومنابع ينفذ منها ويتغذى عليها.

وأيا كانت معالجات هذه المدارس الثلاث لظاهرة الإرهاب، وأيا كانت مواضع الخطأ والصواب فيها، فثمة من لا يركزون على تقصي مصادر الإرهاب والتعرف عليها بقدر ما يهتمون ، مثلما فعل جاريث ايفانز مدير المجموعة الدولية لإدارة الأزمات، International Crisis Group (ICE) بتقديم استراتيجية شاملة للتعامل بفاعلية مع الإرهاب ومقاومته، وهي استراتيجية تعتمد على ثلاثة مستويات:

- المستوي الشامل Comprehensively الذي يري أن المشاكل الأمنية ليست ذات بعد واحد، وأن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا تقل أهمية عن الأبعاد العسكرية والسياسية .

- المستوي التعاوني Cooperative الذي يري أنه أيا كانت قوة الدولة، فإن معظم المشكلات الدولية يمكن أن تحل فقط بالعمل مع الآخرين.

- المستوي الثالث هو التعامل بذكاء Intelligently الذي يعني التصرف بشكل شامل وتعاوني، لأنه الطريق الوحيد للوصول إلي جذور المشكلة وحلها بشكل دائم وأيضا بشكل وقائي قبل وليس بعد الأحداث المرتبطة بالإرهاب وتداعياته.

ثانيا- إشكاليات الإرهاب الدولي:

يثير تطور ظاهرة الإرهاب الدولي عددا من القضايا والإشكاليات المهمة التي يجب رصدها وتحليلها والبحث في أساليب التعامل معها:

- من الصعب مناقشة قضية الإرهاب دون التطرق إلي تأثيراتها علي علاقة الإسلام بالغرب، وباعتبار أن الشائع أن كل من قاموا بعمليات ١١ سبتمبر كانوا من المسلمين، فقد نشأت علاقة سببية بين الإسلام والإرهاب، ووجدنا مسئولين كبارا في الولايات المتحدة والغرب وكتابا ومثقفين يربطون بين الإسلام والإرهاب ويعتبرون أن الإسلام بطبيعته Inherently دين يدعو إلي العنف ويحرض أتباعه علي معاداة وكراهية الآخر. وقد رفضت التيارات الرئيسية في العالم الإسلامي ومؤسساته الدينية هذا الربط وركزت علي الطبيعة المتسامحة للإسلام والداعية إلي التعايش بين البشر ، واعتبرت أن الجماعات الإرهابية لا تمثل الإسلام وإنما تقدم رؤية مشوهة لتعاليمه. ومن الأمور المشجعة أن تري أصواتا في العالم الغربي تتفهم هذه الرؤية وتحذر من تزايد الفجوة بين الغرب والعالم الإسلامي، وتدعو إلي تعميق الحوار بين الجانبين وإزالة المفاهيم والصور الخاطئة المتبادلة.

يجب أن نعترف بأن أحد أبعاد ومكونات الأصولية هو كراهيتها للحداثة وما بعد الحداثة وعدم تصالحها مع العصر ، وقد جاءت العولمة بأدواتها ونفاذها إلي أدق تفاصيل الحياة في المجتمعات العربية والإسلامية، وما أحدثته من فوارق اجتماعية وطبقية وسعت من نطاق المهمشين اجتماعيا والذين يمثلون تربة صالحة للتطرف- لكي تضاعف من تأثير الموقف المعادي للحداثة عند هذه القطاعات ، وهو ما يفرض العمل علي جعل العولمة أكثر إنسانية وأكثر مساواة وأكثر ديمقراطية، وذلك بتقليل التفاوت في الثروة وخلق المزيد من الفرص الاقتصادية والتعليمية.

من القضايا الكبري التي يثيرها الإرهاب هي كيف يمكن محاربته في نفس الوقت الذي نحافظ فيه علي قيم الديمقراطية والانفتاح والحرية، حيث يخشى البعض أن تستخدم مكافحة الإرهاب لتبرير تأخير الإصلاحات المطلوبة وتقييد المجتمع المدني ومنظماته. وهناك قلق بالغ من أن تجعل الحملة ضد الإرهاب أولوية اهتمامات الدولة بالإرهاب تفوق قضايا حقوق الإنسان ، ولهذا طالب قرار مجلس الأمن رقم (١٤٥٦) الصادر في يناير ٢٠٠٣ الدول بأن تؤكد أن الإجراءات ضد الإرهاب تتفق مع التزاماتها تجاه حقوق الإنسان الدولية ، وحقوق اللاجئين والقانون الدولي الإنساني. وفي ٢٩ يناير، حذر السكرتير العام كوفي أنان الحكومات ضد إساءة استعمال التهديد الإرهابي لتبرير خرق حقوق الإنسان .

تقدم تجربتا أفغانستان، بعد الاحتلال السوفيتي، والصومال درسا مهما في أهمية الالتزام بإعادة بناء المجتمعات التي تصدعت هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي قد تقدم، إذا تركت، تربة جديدة للتعصب والتطرف.

في تحليل ظاهرة التطرف، لابد أن نلاحظ أن ثمة ثلاث أقليات متطرفة :

- الإسلاميون الأصوليون الذين يجسدهم "تنظيم القاعدة".

- والمسيحيون اليمينيون في تحالفهم مع المحافظين الجدد.

- والصهيونيون المتشددون في إسرائيل.

ويحاول هؤلاء فرض رؤاهم المتطرفة بشكل يعرض استقرار العالم للخطر، مما قد ينجم عنه طمس التيارات المعتدلة في مجتمعاتهم. لذا، يصبح من المهم عدم السماح لهذه الأقليات والمجموعات بأن يكون لها نفوذ وتأثير يطغي علي المجري الرئيسي

المعتدل في مجتمعاتهم، وأن ترسم اتجاه السياسة الدولية. ولأن كلا من هذه المجموعات تغذي الأخرى ، لذلك فإنه يجب عدم التركيز على إحداها وإنما يجب أيضا إدانة المجموعات الأخرى في نفس الوقت ، فالاكتفاء بالتعامل وإقصاء إحداها وليس الآخرين لن يمثل خيارا للمستقبل.

علي الرغم من أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية، إلا أن هذا لا ينفي أنه في الأساس مشكلة خاصة تتصل بمصادر ونشأة كل منها، فما يسميه رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون بالإرهاب الفلسطيني هو في جوهره مشكلة إسرائيلية تتصل بالاحتلال وبالقهر اليومي الذي يتعرض له الفلسطينيون، وما يسمي بالإرهاب الشيشاني هو مشكلة روسية تعود إلي عهد القياصرة تجاه هذا الإقليم ، والإرهاب الذي تعرضت له الولايات المتحدة يتصل بالمواقف والسياسة الخارجية الأمريكية.

أصبحت قضية منع الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل من أولويات عمل المجتمع الدولي ، ويتداخل معها ، وبشكل أصبح يمثل كابوسا خصوصا للولايات المتحدة، احتمال حصول الجماعات المتطرفة علي مواد نووية أو أسلحة دمار شامل. ولم يعد هذا التخوف مقصورا علي الولايات المتحدة، بل امتد إلي مجلس الأمن بقراره ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤ ، وإلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث حذر مديرها العام "محمد البرادعي" في تقاريره من خطورة حصول الجماعات الإرهابية والمتطرفة علي أسلحة نووية، وهو وضع يفرض علي المجتمع الدولي تكثيف جهوده في قضية منع الانتشار وتفادي التعامل بازدواجية مع هذه القضية ، وتفادي الثغرات التي تكشفت في معاهدة منع الانتشار النووي "NPT" ووسائل تنفيذ قواعدها.

لا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب وتداعياتها بدون التوقف عند العلاقة التكاملية بين الإرهاب ووسائل الإعلام ، والإرهاب لا يستطيع أن يعيش بدون الاتصالات. فمن خلال شبكة الاتصالات العالمية التي أصبحت متاحة ، فان رسالة الإرهابيين يمكن نقلها في الحال إلى المجتمع العالمي. ولا شك فى أن الذين خططوا لأحداث ١١ سبتمبر قد توقعوا أن العنف الذي أطلقوه سوف يحقق تأثيرا عالميا بالغا من خلال الإعلام. والذين يتابعون التحول في رسائل الإرهاب يتذكرون ان أسامة بن لادن قد حارب الاتحاد السوفيتي في أفغانستان لمدة ٧ أعوام، وقد برر حملته بشكل غير ملحوظ الى قطاع كبير من الرأي العام العالمي. غير انه في أحداث ١١ سبتمبر ، أثار وعيا عالميا بقضيته وتنظيمه، وأراد أن يبرهن علي أن القوة الفائقة للولايات المتحدة هي قوة معرضة لحرب غير متكافئة Asymmetrical والتي حذر منها البنتاجون نفسه. وبفعل تكنولوجيا الاتصالات، يتوقع المحللون أن تمكن هذه التكنولوجيا المجموعات الإرهابية من التواصل والارتباط بعضها ببعض في نفس اللحظة، وان تكون غير مركزية بشكل متزايد وان تتطور إلى مجموعات وخلايا وأفراد لا يحتاجون إلى مركز قيادة مقيم لكي تخطط وتنفذ عملياتها.

في التقرير الذي أعلنه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان " في جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" ، عالج التقرير قضية الإرهاب باعتبارها من الأولويات التي تهدد الأمن الدولي ووجوب ضمان عدم تحول الإرهاب إلى طبيعة كارثية أبدا. ولضمان هذا، فقد أوصي باستعمال سلطة الأمم المتحدة وتطوير معاهدة شاملة Comprehensive Convention ضد الإرهاب. وقد لاحظ التقرير في هذا الصدد حقيقة أن الأمم المتحدة قد ساعدت في التعاون والتوصل إلى ١٢ اتفاقا ومعاهدة دولية ضد الإرهاب، إلا أن التوصل إلى معاهدة دولية شاملة تحرم الإرهاب في كل أشكاله لا يزال أمرا صعبا حتى الآن .وهو ما يرجعه أنان إلى الجدل حول فكرة "إرهاب الدولة" والحق في مقاومة الاحتلال ، حيث يؤكد أنان انه قد آن الأوان لتنحية هذا الجدل جانبا، معتبرا أن استخدام القوة قد نظمه القانون الدولي بشكل واضح. اما الحق في مقاومة الاحتلال فانه يجب أن يفهم في معناه الصحيح، بحيث لا يتضمن الحق في قتل أو تشويه المدنيين. لذا، يدعو أنان قادة العالم إلى أن يتحدوا خلف تعريف الإرهاب ، بحيث يوضح بما لا يدع مجالا للشك أن استهداف المدنيين او غير المحاربين non belligerent لا يمكن أن يكون مقبولا. ورغم حقيقة ان مقاومة الاحتلال يجب ألا تكون مبررا لاستهداف المدنيين، الا ان المعضلة انه في بعض الحالات ، مثل حالة المستوطنين الإسرائيليين الذين يحملون السلاح ، يكون المدنيون جزءا من الاحتلال، بحيث يصعب الفصل بينهم وبين قوات الاحتلال.

على الرغم من أن الأحداث تشير إلى تصاعد العمليات الإرهابية، ويتحدث الخبراء عن إمكانية وجود "خلايا نائمة" تمتد بامتداد الوطن العربي ومناطق أخرى من العالم خاصة في أوروبا وأمريكا ، وان احتمالات تنشيط هذه الخلايا مازالت قائمة، إلا أن بعض استطلاعات الرأي الحديثة التي أصدرتها مراكز دولية مهمة مثل مركز BEW لدراسات الرأي تشير إلى تراجع تأييد الرأي العام للجماعات الإرهابية وقياداتها، خاصة في البلدان التي عانت من هجمات ارهابية مثل اندونيسيا والاردن والمغرب وباكستان وتركيا ولبنان . ويعتبر هذا تطورا إيجابيا في اتجاه مكافحة الإرهاب، ذلك أن ثمة اتفاقا على أن من الخطوط الرئيسية في مقاومة الإرهاب وجماعاته ومرتكبيه هو حرمانهم من التأييد والتعاطف داخل مجتمعاتهم، وإظهار ان التيار العام في هذه المجتمعات يدينهم.

وأخيرا تثير هوية مرتكبي هجمات لندن وقبلها هجمات مدريد ومقتل المخرج الهولندي فان جوخ ، حيث ولدوا وتربوا في بيئة غربية رغم أصولهم الإسلامية – تثير قضية اندماج المسلمين في أوروبا مع قيمها ونظام الحياة فيها . ورغم اعتبار مسئولين أوروبيين أن هذه الحالات لا تعبر عن الجاليات المسلمة العريضة التي تعيش في بلادهم ، الا ان الواقع أنها انعكست بشكل سلبي على هذه الجاليات وخلقت الشكوك حولهم بل ودفعت ـ مثلما نادى وزير الداخلية الفرنسية ـ الى اتخاذ إجراءات لإسقاط الجنسية عمن يصدر عنهم سلوك متطرف، ورغم ما قد يبدو ان لهذه الإجراءات ما يبررها إلا أنها تسهم في خلق مناخ التوتر، ليس فقط بين بلد أوروبي ومواطنيه من المسلمين، بل ربما بين الإسلام والغرب .

أبعاد وتداعيات تفجيرات لندن

أميرة محمد عبد الحليم

تعرضت العاصمة البريطانية لندن في يوليو ٢٠٠٥ لسلسلة من التفجيرات الإرهابية التي خلفت وراءها ٥٦ قتيلا وأكثر من ٧٠٠ جريح، وقد قام بهذه التفجيرات عدد من البريطانيين من أبناء الجالية الإسلامية. وقد أثارت هذه التفجيرات موجة من الرعب الشديد في بريطانيا وخارجها، خاصة في الدول الأوروبية، التي شعرت بأن عواصمها يمكن أن تصبح أهدافا مستقبلية لقوى الإرهاب. كما أعادت هذه التفجيرات للأذهان صور الدمار والقتلى، على غرار ما حدث في هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتفجيرات مدريد في مارس عام ٢٠٠٤.

وقد حملت هذه التفجيرات في طياتها العديد من التساؤلات التي باتت تبحث عن إجابات، وأعادت الجدل حول عدد من القضايا الشائكة فضلا عن ردود الأفعال الداخلية والخارجية التي أفرزتها، وهو ما يتناوله هذا التقرير.

أولا- القضايا الشائكة لهجمات لندن :

أ- أحوال الجالية الإسلامية في بريطانيا:

هددت التفجيرات التي أصابت قلب العاصمة البريطانية نسيج المجتمع البريطاني بالتمزق من الداخل بعد أن ثبت أن هذه الأعمال قام بها بريطانيون من أصول باكستانية، وهو ما يعني أن هناك من البريطانيين من يرغب في تدمير بلاده وإشاعة الرعب والخراب بين أبناء وطنه، كما واجهت الجالية الإسلامية في بريطانيا نتيجة لهذه الهجمات العديد من المشكلات، حيث طالت أصابع الاتهام كل مسلم في بريطانيا وبات ينظر إليه على أنه إرهابي مما أثار الفزع بين أبناء الجالية.

ولتوضيح الدوافع التي قادت بعض أبناء الجالية الإسلامية في لندن إلى القيام بأعمال إرهابية ضد وطنهم المضيف، لابد من التعرف قبلا على أحوال هذه الجالية.

يبلغ عدد المسلمين في بريطانيا ما يقرب من ١,٦ مليون نسمة، ٦٩٪ منهم تعود أصولهم إلى شبه القارة الهندية، فالباكستانيون يشكلون ٤٣٪ من مسلمي بريطانيا، بينما يشكل البنجلاديشيون ١٧٪، والمسلمون الهنود ٩٪، والمسلمون الأفارقة ٦٪، أما المسلمون الأوروبيون فيشكلون ٤٪، والمسلمون العرب والإيرانيون والأتراك يشكلون ٢١٪ ويقيم ٣٨٪ من المسلمين البريطانيين في لندن، حيث يشكلون ٨٪ من مجموع سكان لندن، والشريحة الكبرى من مسلمي لندن من البنجلاديشيين، ويشكلون ٢٤٪ من إجمالي المسلمين بها، ويليهم الباكستانيون ويشكلون ٢٢٪ أما العرب والأتراك والإيرانيون فيشكلون ٣٪ من مسلمي لندن.

وتعتبر بريطانيا من أسبق الدول الأوروبية استقبالا للمهاجرين المسلمين؛ إذ بدأ تدفق الهجرات الإسلامية إليها منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت أكبر هجرة إسلامية إليها وفقا للسجلات البريطانية قد تمت بعد الحرب العالمية الثانية وضمت أكثر من مائة ألف من المسلمين المهاجرين. وخلال العقدين الماضيين ومع تزايد الصراعات والحروب في الشرق الأوسط وبعض الدول الإسلامية، تزايدت أعداد المهاجرين إلى بريطانيا.

وقد استطاع المسلمون تأسيس وجود قوي في بريطانيا وإقامة العديد من المنظمات الأهلية، ومن أشهرها الهيئة الإسلامية للتعليم التي تأسست عام ١٩٦٩، وجماعة "المسلمين" التي تأسست عام ١٩٧١ في مدينة مانشستر، بالإضافة إلى عدد من المراكز الإسلامية، أهمها المركز الإسلامي في بلفاست الذي تأسس عام ١٩٧٧، والمجلس الإسلامي الأوروبي المؤسس في عام ١٩٧٣، كما تنتشر في بريطانيا العديد من المؤسسات الإسلامية النشيطة التي تعمل في مجالات الدعوة والتعليم، فضلا عن المساجد بالطبع. ومن أهم إنجازات المسلمين في بريطانيا إنشاء معهد للدراسات الإسلامية والعربية بجامعة أكسفورد وإنشاء كلية إسلامية للدراسات العليا في لندن، بالإضافة إلى العديد من المدارس

الإسلامية والعربية.

أما عن وضع الباكستانيين فى هذا الإطار، حيث انحدر منهم منفذو العمليات الإرهابية الأخيرة، فيشكلون أكبر جالية مسلمة فى بريطانيا، حيث يعيش فى إنجلترا نحو ٧٠٠ ألف شخص من أصل باكستانى، أقل من نصفهم ولد فى باكستان.

وقد تطورت الهجرة الباكستانية بسرعة فائقة فى الستينيات من القرن الماضى لتقديم اليد العاملة لمصانع النسيج فى شمال انجلترا، وبذلك أصبحت برمنجهام "وسط إنجلترا" أكبر مدينة للكشميريين خارج كشمير، وبعد تراجع قطاع النسيج فى بريطانيا يعيش أكثر من ثلثى عائلات الباكستانيين الآن تحت خط الفقر مقابل ربع العائلات البريطانية، ويترافق فقر الباكستانيين خاصة فى انجلترا، "حيث إن عددهم قليل فى اسكتلندا، وويلز" مع تأخر كبير فى المستوى التعليمى خاصة بالنسبة للفتيات، والنتيجة أن ٢٠٪ فقط من النساء المنحدرات من أصل باكستانى يوجدن فى سوق العمل مقابل ٧٠٪ من النساء المنحدرات من دول الكاريبى. وتزداد حدة الأزمات التى تعانى منها الجالية الباكستانية فى شمال إنجلترا لاسيما فى يوركشاير، كما يعانى الشباب الباكستانى من الجيل الثانى فى بريطانيا من ارتفاع نسبة البطالة بينهم، وأنهم يواجهون أزمة هوية نظرا لمقارنتهم أنفسهم بنظائرهم البريطانيين. ويظهر هذا بوضوح فى منطقة ليدز التى ينتمى إليها القائمون بالاعتداءات، حيث انتشرت البطالة فيها بعد انتقال مراكز بعض الأعمال الصناعية إلى دول جنوب شرق آسيا، ولم يستطع الشباب الباكستانيون التغلب على هذه المشكلة مثل أقرانهم من البريطانيين الأصليين ذوى المهارات الصناعية الأعلى. وبالإضافة إلى معاناة الأقلية الباكستانية من البطالة، تعيش هذه الأقلية مهمشة، حيث لم يعمل المجتمع البريطانى، الذى اتسم بالتعددية الثقافية والإثنية والاجتماعية واللغوية، على تحقيق المزيد من الاندماج للأقليات وإذابتها فى إطار الهوية الوطنية البريطانية تحت زعم عدم المساس بحريات هذه الأقليات، والتى ظلت تتعامل على أنها جزء من هذا الوطن ففقدت تواصلها مع الوطن الذى احتضنها وسمح لها بالعيش بحرية بين جنباته.

وفى الوقت الذى لم يحاول فيه المجتمع البريطانى استيعاب الأقليات التى تعيش على أرضه، وفى مقدمتها الأقلية المسلمة، فتحت بريطانيا أبوابها للعناصر الإسلامية المتشددة التى ارتكبت جرائم ضد أوطانها، فهيأت بذلك بيئة خصبة لتلقى الأقلية المسلمة لأفكار التطرف والتشدد الدينى، فتحولت عناصر من هذه الأقلية إلى قنابل موقوتة انفجرت فى وجه الدولة التى احتضنتها.

ويزداد الأمر سوءا مع تزايد الضغوط التى واجهها المسلمون فى أوروبا، خاصة بريطانيا عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واعتداءات مدريد عام ٢٠٠٤، حيث شهدت بريطانيا أعلى معدل للاعتداءات والممارسات العنصرية ضد المسلمين فى أوروبا كلها، خاصة فى ظل تصاعد اعتداءات الجماعات والأحزاب اليمينية المتطرفة ضد المسلمين، والتى يأتى فى مقدمتها الحزب الوطنى البريطانى (بى.إن. بى) الذى يتزعمه "نيك جريفين" الذى يحاكم الآن لإطلاقه تصريحات عنصرية ضد الإسلام حيث وصفه بـ "الدين الشرير". ويعد هذا الحزب أكبر حزب يمينى فى بريطانيا من حيث الحجم، كما توجد أحزاب، وجماعات أخرى مثل الجبهة الوطنية ومجموعة "كومبات ١٨" الفارس الأبيض "السرية المتطرفة"، وكل هذه الأحزاب والجماعات ترفع شعارات وتقوم بممارسات تحض على طرد المسلمين المهاجرين من بريطانيا، كما أن وسائل الإعلام عملت على تقديم صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين مما زاد العداء والكراهية لهم، وقد كشفت أرقام وزارة الداخلية البريطانية عن أن نحو ٣٥ ألف مسلم بريطانى تم توقيفهم وتفتيشهم عام ٢٠٠٣ من دون أسباب محددة، وأن أقل من ٥٠ منهم فقط وجهت إليهم تهم رسمية.

ب- الحرب على العراق :

عقب التفجيرات التى شهدتها لندن، ربط الكثيرون بين هذه التفجيرات وبين مواقف السياسة الخارجية البريطانية من بعض قضايا الشرق الأوسط، وتحديدا الحرب على العراق وتحالفها مع الولايات المتحدة فى هذا الصدد. وقد تدعمت هذه الرؤية مع إعلان مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة تطلق على نفسها اسم "قاعدة الجهاد فى أوروبا" فى بيان لها على الإنترنت مسئوليتها عن التفجيرات، معللة ذلك بما يلقاه الإسلام فى العراق وأفغانستان.

كما أن نسبة كبيرة من الشعب البريطانى ربطت بين هذه التفجيرات واشتراك بريطانيا فى الحرب على العراق، وقد أجرت صحيفة الجارديان استطلاعا للرأى فى الفترة من ١٥ إلى ١٧ يوليو الماضى، شارك فيه ١٠٠٥ أشخاص، اعتبر ٣١٪ منهم أن رئيس الوزراء البريطانى "تونى بلير" يتحمل مسئولية كبيرة عن هذه الهجمات، فى حين اعتبر ٢٨٪ منهم أنه لا صلة بين تفجيرات لندن والحرب على العراق، وبالتالى لا يتحمل تونى بلير أى مسئولية. ولكن ٧٥٪ من العينة أعربوا عن اقتناعهم بأنه من المحتمل وقوع هجمات جديدة، مقابل ١١٪ استبعدوا ذلك، كما أبدى ٧١٪ من المشاركين فى الاستطلاع رغبتهم فى أن تقوم الحكومة بترحيل المسلمين الأجانب الذين يحضون على الكراهية، فى حين رأى ٢٢٪ عكس ذلك.

كما أكد عمدة لندن "كين ليفنجستون" فى صحيفة "الجارديان" فى الرابع من أغسطس الماضى أن حماية العاصمة البريطانية بعد اعتداءات يوليو تتطلب انسحاب القوات البريطانية من العراق، كما كتب فى صحيفة يسار الوسط أن "حماية لندن من الإرهابيين تتطلب عملا فعالا من قبل الشرطة بمساندة الجاليات كما تتطلب أيضا الانسحاب من العراق". وقارن عمدة لندن بين لندن والعراق، مبرزا نقاط التشابه بين علاقة الجيش الأمريكى بالعراقيين وعلاقة الشرطة البريطانية مع الأقلية المسلمة فى بريطانيا، وأكد أن الولايات المتحدة لم تتمكن بعد من إرساء الاستقرار فى العراق بسبب المشكلة الأساسية نفسها التى تعانى منها بريطانيا وهى الحفاظ على الأمن.

وأصدر المعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية فى ١٨ يوليو الماضى تقريرا أشار فيه إلى أن التحالف الوثيق بين بريطانيا والولايات المتحدة جعل الأراضى البريطانية هدفا أكثر إغراء لهجمات المتطرفين، وأوضح التقرير أن التأييد البريطانى الكامل لسياسات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالحرب ضد أفغانستان والعراق أعطى قوة دفع لأنشطة تنظيم القاعدة فى مجالات تجنيد أعضاء جدد وجمع التبرعات المالية والحرب الدعائية ضد الغرب، وقد ألحقت سياسة الحكومة البريطانية فى هذا المجال ضررا بالغا بالحملة ضد الإرهاب، وتسببت فى تضخم الإنفاق العسكرى فضلا عن الخسائر البشرية الضخمة فى صفوف القوات

البريطانية والأمريكية والمواطنين العراقيين.

كما أعرب عدد من المسئولين البريطانيين عن اعتقادهم بأن الحرب على العراق قد أعطت دافعا لمنفذى هجمات لندن، وأن استمرار بريطانيا فى احتلال العراق سيعطى حجة لمجندى الإرهاب لجذب مزيد من الشباب للقيام بتفجيرات، ومن هؤلاء المسئولين النائب العمالى "جون ماكدونيل" و "كلير شورت" النائبة والوزيرة العمالية السابقة.

ولم تقتصر الآراء التى تربط بين اشتراك بريطانيا فى الحرب على العراق والتفجيرات التى تعرضت لها لندن على الداخل البريطانى فقط، بل أكدت هذه الرؤية آراء العديد من المحللين والخبراء فى عدد من دول العالم. فعلى سبيل المثال، أكد مدير معهد أبحاث الإرهاب فى ألمانيا "رولف توبهوفين" عقب التفجيرات أن بريطانيا تعرضت لتهديدات عدة منذ اشتراكها فى الحرب على العراق. ونظرا لأن الولايات المتحدة هى العدو الرئيسى للإسلاميين المتشددين، وأن بلير هو أكبر حلفاء بوش، فمن المنطقى الهجوم على أوثق حلفاء الولايات المتحدة وهو أمر مشابه لما وقع فى مدريد. لذا فقد اتخذت بعض الدول الأوروبية ترتيبات أمنية نظرا لتوقعها حدوث هجمات مماثلة على أراضيها ردا على اشتراكها فى الحرب على العراق، ومن هذه الدول إيطاليا.

أما عن موقف الحكومة البريطانية إزاء استمرار القوات البريطانية فى العراق عقب التفجيرات، فيلاحظ أن بلير منذ ذلك الحين أعلن رفضه التام ربط هذه العمليات الإرهابية بسياسات خارجية اتبعتها بريطانيا أو باحتلال العراق، مؤكدا أنه من سوء الفهم الشديد الاعتقاد بأن الإرهابيين سيتخذون مواقف مختلفة فى حال تغير سلوك الدول الغنية، وأنه إذا كانت معاناة الفلسطينيين والأفغان والعراقيين هى التى تحرك هؤلاء الإرهابيين، فلماذا يقتلون الأبرياء فى هذه الدول تحديا للنخب الحاكمة بها؟.

كما رفضت الحكومة البريطانية التقرير الذى أعده المعهد الملكى للشئون الدولية، حيث انتقد وزير الدفاع البريطانيى "جون ريد" هذا التقرير، مؤكدا أن الإرهابيين مستعدون لقتل كل من يقف فى طريق أيديولوجيتهم، وأنه لا توجد بدائل أخرى أمام بريطانيا، ولا يمكن أن تتراجع عن محاربة الإرهاب فى أفغانستان والعراق، كما أعرب وزير الخارجية البريطانية "جاك سترو" عن دهشته من هذا التقرير الذى صدر تحت عنوان "المملكة المتحدة معرضة للخطر لأنها أوثق حليف للولايات المتحدة" مؤكدا أن وقت التماس الأعذار للإرهاب قد انتهى.

ويذكر أن وزير الدفاع البريطانى قد أعد مذكرة قبل تفجيرات لندن بشهور تناولت استراتيجية تحديد جدول زمنى لسحب القوات البريطانية من العراق بدءا من منتصف عام ٢٠٠٦، وقد نشرت صحيفة "ميل أون صنداى" فى ١٠ يوليو ٢٠٠٥ هذه المذكرة التى أكدت أن عدد القوات البريطانية فى العراق سينخفض من ٨٥٠٠ جندى إلى حوالى ٣ آلاف جندى بحلول منتصف عام ٢٠٠٦، كما أن وزير الخارجية البريطانية تحدث عن جدول زمنى لسحب قوات بلاده من العراق فى أثناء مؤتمر الدول المانحة لدعم العراق الذى عقد فى بروكسل فى بداية شهر يونيو الماضى.

ولكن فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٥ وفى مقال لصحيفة "التايمز" البريطانية، استبعد وزير الدفاع البريطانى وضع جدول زمنى لانسحاب قوات بلاده من العراق، مؤكدا أنها ستبقى لحين إنجاز المهمة، وأن الانسحاب لن يحدث إلا بعد أن يصبح العراقيون قادرين على تولى القيادة والتعامل مع المسلحين.

جـ- مسئولية تنظيم القاعدة:

عقب تفجيرات لندن، أشارت معظم التحليلات إلى ضلوع تنظيم القاعدة فى هذه التفجيرات، خاصة بعدما أعلنت مجموعة تابعة للتنظيم تطلق على نفسها اسم "قاعدة الجهاد فى أوروبا" فى بيان لها على الإنترنت مسئوليتها عن هذه الأعمال، وبعد التفجيرات بيومين أعلنت كتائب أبوحفص المصرى -لواء أوروبا التابعة لتنظيم القاعدة- مسئوليتها هى الأخرى عن هذه التفجيرات، وصدر لها بيان يحمل هذا المعنى على أحد مواقع شبكة الإنترنت. كما نشرت هذه الجماعة بيانا آخر على شبكة الإنترنت فى ١٩ يوليو، هددت فيه الدول الأوروبية بتعرضها لاعتداءات مشابهة" اتفجيرات لندن إذا لم تسحب قواتها المنتشرة فى العراق، وحدد هذا البيان الدول التى يجب سحب قواتها من العراق وهى: بريطانيا والدنمارك وهولندا وإيطاليا، وإلا فستتعرض لضربات انتقامية.

وفى ٣ أغسطس ٢٠٠٥، بثت قناة الجزيرة شريطا للرجل الثانى فى تنظيم القاعدة أيمن الظواهرى، حذر فيه البريطانيين من مغبة سياسات رئيس وزرائهم تونى بلير، وأكد أن هذه السياسات ستجلب لهم المزيد من الدمار بعد تفجيرات لندن.

وبالرغم من ذلك، فقد أفادت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية فى ١٣ أغسطس ٢٠٠٥ أن التحقيقات التى أجرتها أجهزة الشرطة والاستخبارات البريطانية حول المجموعتين اللتين تقفان وراء تفجيرات السابع من يوليو الماضى فى شبكة النقل فى لندن والمحاولة الفاشلة لتنفيذ هجوم مماثل التى تبعتها فى ٢١ يوليو، كشفت عن أن هاتين المجموعتين كانتا تعملان بشكل مستقل عن عقل مدبر تابع لتنظيم القاعدة فى الخارج، كما أن المجموعتين لا علاقة لهما ببعضهما بعضا.

ولكن رغم النتائج التى أفرزتها التحقيقات حول عدم اتصال تنظيم القاعدة بتفجيرات لندن، إلا أن هذا لا ينفى وجود خلايا إرهابية نائمة ومستوطنة فى بريطانيا قد تقوم بأى عمل إرهابى آخر.

وكانت صحيفة "صنداى تايمز" البريطانية قد كشفت فى شهر يوليو الماضى عن تقرير كانت وزارتا الداخلية والخارجية البريطانيتان قد أعدتاه ويركز على "المسلمين الشبان والمتطرفين"، وقد أرسل هذا التقرير إلى رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير العام الماضى بعدما أصدر تعليماته بإعداده غداة تفجيرات مدريد فى ١١ مارس ٢٠٠٤. وأوضح هذا التقرير أن تنظيم القاعدة يجند سرا مسلمين فى كليات بريطانية، ويبحث بشكل خاص عن الطلاب ذوى الخبرة فى مجالى الهندسة والكمبيوتر، وقد استند التقرير على معلومات واردة من جهاز الاستخبارات الداخلية البريطانى، أوضحت أن عددا من المسلمين البريطانيين الذين ينخرطون فى شكل فاعل فى نشاطات إرهابية، سواء داخل بريطانيا أو يؤيدون مثل هذه الأعمال خارجها، يعتبر ضئيلا جدا ويقدر بما يقل عن واحد فى المائة فقط، أى ١٦ ألفا من أصل ١,٦ مليون مسلم بريطانى.

ومما يذكر أن تنظيم القاعدة قد تعرض لتفكيك الجزء الأكبر منه منذ بداية الحرب على أفغانستان فى أكتوبر عام ٢٠٠١، خاصة بعد أن تعرضت القيادات فى هذا التنظيم إما للقتل أو الاعتقال أو الهروب الدائم، ولكن هذا لا يعنى عدم استمرار تنظيم القاعدة واستخدامه لأساليب جديدة فى تجنيد عناصره وتنفيذ عملياته، ومن هذه الوسائل استخدام شبكة الإنترنت للوصول إلى عناصره فى أنحاء العالم دون التعرض لأى ملاحقة من أجهزة الأمن والمخابرات، حيث يوجد أكثر من ٤٥٠٠ موقع على الإنترنت تؤيد تنظيم القاعدة وأفكاره، كما أن تفكيك جزء كبير من تنظيم القاعدة لا يعنى ظهور تنظيمات إرهابية جديدة تنتمى بفكرها وأساليبها إلى هذا التنظيم، بل وتعلن انتماءها إليه، وهذا يبرر ظهور عمليات تستخدم الأساليب نفسها التى يستخدمها تنظيم القاعدة ولكنها لا تنتمى إليه.

ثانيا- ردود الفعل الداخلية والدولية:

أفرزت تفجيرات لندن عددا من ردود الأفعال الداخلية والدولية إزاء هذا الحدث، أجمعت كلها على إدانة هذا العمل، كما سادت حالة من الرعب الشديد، سواء داخليا، أو خارجيا تزامنت مع اتخاذ عدد من الاجراءات لمواجهة التهديدات الإرهابية.

أ- بالنسبة للداخل البريطانى:

جاءت هذه التفجيرات فى وقت كانت فيه بريطانيا تعيش حالة من الانتصار السياسى والاقتصادى بعد أن كانت قد حصلت فى اليوم السابق على التفجيرات على حق استضافة الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠١٢، وبعد تسلمها رئاسة الاتحاد الأوروبى. كما حدثت هذه العمليات فى أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية الثمانى الكبرى. وعلى الرغم من أن هذه التفجيرات لم تكن الأولى التى تتعرض فيها المملكة المتحدة لأعمال عنف، حيث تعرضت مدينة لندن عامى ١٩٤٠ و١٩٤١ لقصف الطائرات الحربية الألمانية، وخلال ثلاثة عقود متتالية منذ مطلع السبعينيات نفذ الجيش الجمهورى الأيرلندى عدة تفجيرات، إلا أن تفجيرات لندن مثلت المرة الأولى التى يقوم فيها بريطانيون بهجمات انتحارية داخل عاصمة بلادهم، ولذا تركت هذه التفجيرات آثارا عميقة فى نفوس الشعب البريطانى.

ومنذ وقوع التفجيرات، أعلنت السلطات البريطانية سلسلة من التدابير لمكافحة الإرهاب، وقد أعلن عنها تونى بلير أكثر من مرة، وكان آخرها فى بيان ألقاه فى مؤتمره الصحفى الشهرى فى ١٠ دواننج ستريت فى لندن فى الخامس من أغسطس الماضى، حيث حدد هذه الإجراءات فى عدد من النقاط كان أبرزها ما يلى:

- تقوم الحكومة بالتشاور حول تدابير سجن أو طرد أشخاص يحرضون على العنف، وسيتم وضع قائمة بمواقع إنترنت وأسماء مكتبات ومراكز دينية متطرفة، ويمكن طرد الأجانب المرتبطين بها بناء على قرار من وزير الداخلية، أما المواطنون البريطانيون الذين لا يمكن طردهم فسيتم تطبيق تدابير مراقبة عليهم، وأى مخالفة لهذه التدابير ستؤدى إلى احتجاز صاحبها.

- لن تسمح السلطات البريطانية للأجانب -بمن فيهم علماء الدين والأئمة- بدخول البلاد قبل التأكد من عدم تورطهم فى الإرهاب، ولن يمنح حق اللجوء السياسى لأى شخص متورط فى الإرهاب.

- سيتم التصديق على قانون جديد لمكافحة الإرهاب فى الخريف المقبل، وسينص على جريمة جديدة هى "تمجيد الإرهاب" أى ليس دعم الإرهاب داخل بريطانيا فقط بل فى الخارج.

- يمكن إسقاط الجنسية البريطانية عن الأشخاص المتورطين فى أعمال إرهابية، كما ستقوم الحكومة بمراجعة شروط الحصول على الجنسية البريطانية، وسيتم إنشاء لجنة تضم ممثلين عن المسلمين من أجل تحقيق دمج أفضل لهم فى المجتمع البريطانى.

- يتم التشاور من أجل إنشاء سلطات جديدة تسمح بإغلاق أماكن العبادة التى تحرض على التطرف الدينى.

كما ألمح رئيس الوزراء البريطانى إلى أن بلاده توشك على إقرار اتفاقيات مع دول أجنبية عدة حول كيفية معاملة مواطنيها الأصوليين الذين تسلمهم بريطانيا لهذه الدول، وأن المفاوضات تجرى مع عشر دول.

كما أعلن فرض حظر على حزب التحرير، ومجموعة "الغرباء" التى تأسست على أنقاض حركة المهاجرين التى حُلّت فى العام الماضى.

وقد اقترح عدد من المسئولين البريطانيين إجراءات أخرى لمواجهة التطرف والإرهاب، كان من أهمها اقتراح وزير الخزانة البريطانى "جوردن براون" على وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبى مصادرة أموال الجماعات الإرهابية وقد أيده الوزراء، كما أيدت نسبة كبيرة من البريطانيين اتخاذ إجراءات مشددة لتقليص مخاطر التعرض لهجمات بعد تفجيرات يوليو، حيث أجرت صحيفة "التايمز" استطلاعا للرأى، أبدى فيه ٨٦٪ ممن شملهم الاستطلاع تأييدهم لمنح الشرطة البريطانية سلطات جديدة لاعتقال من تشتبه فيه، وأكد ٨٨٪ أنهم يفضلون تشديد القيود على من يمنح تأشيرة دخول لبريطانيا، وذكر ٢١٪ أنهم سيغيرون خططهم المعتادة للمرور من قلب العاصمة بعد التفجيرات.

وفور الإعلان عن الإجراءات الواسعة النطاق التى ستتبعها الحكومة البريطانية لترحيل وسجن من يحرّضون على العنف، بدأت الانقسامات تظهر على حالة الإجماع الوطنى التى غلبت على المواقف البريطانية السياسية والشعبية عقب الهجمات، فقد وجهت الصحف الليبرالية وخبراء قانونيون وناشطون فى مجال حقوق الإنسان انتقادات لهذه الإجراءات، بينما أشادت بها الصحف اليمينية.

ب- بالنسبة الجالية الإسلامية:

أدانت الجالية الإسلامية فى بريطانيا التفجيرات التى تعرضت لها لندن، واستنكرت هذه الأعمال التى تشوه تعاليم الإسلام وتخلق نوعا من الريبة والشك تجاه كل ما له صلة بالإسلام. وأصدر القادة الدينيون فى بريطانيا بيانا يدينون فيه الهجمات، وتناوب على قراءة البيان الذى تم إلقاؤه فى قصر "لاميث" فى لندن قادة مسلمون ومسيحيون ويهود، كما أصدر المنتدى الإسلامى البريطانى فتوى تحرم العمليات الانتحارية ودافع عنها أكثر من ٥٠٠ مسلم من جميع أنحاء بريطانيا، كما أصدر مجلس السنة فتوى تدين التفجيرات وتعتبرها معادية للإسلام. فى حين تعرض المسلمون لموجة من الاعتداءات والممارسات العنصرية بدأت منذ اليوم الأول لحدوث التفجيرات، حيث تلقى مجلس مسلمى بريطانيا فى ذلك اليوم أكثر من ثلاثين ألف رسالة تهديد بشن هجمات

انتقامية ضد المسلمين المقيمين فى بريطانيا، كما أشار منتدى "سلامة المسلمين" فى بيان له إلى أن تلك الاعتداءات تضمنت اعتداءات على دور العبادة واستهداف أفراد من الجالية الإسلامية، وقد سجلت الشرطة أكثر من ٢٣٠ حادثا متعلقا بجرائم الكراهية ضد الأقليات مقارنة بـ ٣٦ حالة حدثت فى عام ٢٠٠٤.

كما أشارت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان إلى ارتفاع عدد التوكيلات القضائية التى تلقتها من مسلمين لرفع قضايا إثر تعرضهم لاعتداءات، من نحو ست قضايا فى الأسبوع إلى أكثر من مائة قضية مؤخرا.

وقد وقعت هذه الاعتداءات على المسلمين على الرغم من إدانة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير لها والتقائه فى ١٨ يونيو بممثلى الجالية الإسلامية من كافة أنحاء بريطانيا، لبحث اتخاذ الإجراءات اللازمة عقب التفجيرات التى شهدتها لندن.

جـ - ردود الفعل الدولية:

أعلنت معظم دول العالم إدانتها للأعمال الإرهابية التى ضربت لندن، ومع هذه الإدانات اجتاحت العالم حالة من الرعب والتأهب الأمنى ظهرت بوضوح فى العديد من الدول الأوروبية، خاصة التى شاركت بقوات فى الحرب على العراق نظرا لتوقع هذه الدول حدوث اعتداءات مماثلة داخل أراضيها، وحرصت هذه الدول على تأمين شبكات المواصلات بها، خاصة القطارات والمطارات، وتشديد الإجراءات الأمنية حول الممتلكات البريطانية، كما درست هذه الدول إمكانية نشر كاميرات مراقبة فى شوارعها على غرار ما هو قائم فى لندن لمنع وقوع اعتداءات إرهابية على أراضيها.

وكان من أهم الدول التى أعلنت حالة التأهب الأمنى القصوى، كإجراء وقائى، إيطاليا التى تتوقع السلطات فيها وقوع اعتداءات مشابهة على أراضيها، نظرا لاشتراكها فى الحرب على العراق. كما أعلن المتحدث باسم "سيلفيو بيرلسكونى" رئيس وزراء إيطاليا فى ١٣ أغسطس ٢٠٠٥ أن بلاده ستسحب جزءا من قواتها فى العراق فى وقت مبكر من شهر سبتمبر ٢٠٠٥، كما تهتم ألمانيا بإجراء عدد من التدابير الأمنية للحماية من الهجمات الإرهابية، خاصة أنها ستستضيف نهائيات كأس العالم فى عام ٢٠٠٦ على الرغم من أن ألمانيا لم تشارك فى الحملة على العراق، ولكن المسئولين بها يعتبرون هذا الأمر ليس كافيا لمنع تعرضها لاعتداءات إرهابية.

كما أظهر استطلاع للرأى أجراه معهد "جالوب" لحساب صحيفة بيرلينجسكى الدانمركية فى ١٢ يوليو الماضى أن أكثر من ٧٠٪ من الدانمركيين يخشون من وقوع هجمات إرهابية فى بلادهم، لكنهم لا يزالون يؤيدون بقاء القوات الدانمركية فى العراق، حيث إن بلادهم تعد حليفا وثيقا لواشنطن ولها قوات فى العراق وأفغانستان.

وفى السياق نفسه، اتفق قادة الاتحاد الأوروبى على تسريع الخطى لقطع التمويل عن الجماعات الإرهابية. كما أبدى عدد من دول العالم تعاونا كبيرا مع السلطات البريطانية لتسليم عدد من المتهمين بالضلوع فى تفجيرات لندن. وعلى أثر ذلك، سلمت السلطات فى زامبيا هارون رشيد أسود المشتبه فى تورطه فى التفجيرات وإنشائه معسكرا للتدريب فى الولايات المتحدة، كما اعتقلت إيطاليا المتهم حمدى إسحاق المشتبه فى محاولته تفجير قنبلة بمحطة "شيبردز بوش" غرب لندن. وفى مصر، اعتقلت السلطات الدكتور مجدى النشار الذى اشتبه فى صلته بمنفذى التفجيرات، ولكن السلطات أفرجت عنه بعد ثبوت عدم ارتباطه بهذه العمليات أو بمنفذيها.

من العرض السابق، يتضح أن التفجيرات التى تعرضت لها العاصمة البريطانية لندن فى يوليو ٢٠٠٥ لم تسفر عن نتائج تخدم مصالح المسلمين أو الإسلام على الرغم من أن البيانات التى أطلقتها التنظيمات التى أعلنت مسئوليتها عن هذه التفجيرات كانت تبرر قيامها بهذا العمل بأنه رد على ما يواجهه الإسلام والمسلمون من صعوبات شاركت فى صنعها الدول الغربية. فأكثر المضارين من جراء هذه الأعمال هم المسلمون الذين يعيشون فى الدول الأوروبية، والذين زادت معاناتهم وتعرضهم للاعتداءات العنصرية عقب هذه الهجمات. وفى بريطانيا، التى تعد من أكثر دول العالم محافظة على الحريات وحماية حقوق الإنسان، أصبح عليها المفاضلة بين حماية الحريات وحقوق الإنسان وبين توفير الأمن لمواطنيها، ويبدو أنها اختارت توفير الأمن، وبذلك قلصت من الحريات التى كانت تتمتع بها الجالية الإسلامية على أراضيها، وبذلك ستدخل هذه الجالية إلى عصر جديد ملئ بالقيود على حرياتها وتحركاتها بعد أن كانت المحافظة على حريتها جزءا من بنيان المجتمع البريطانى الذى يسعى لحمايتها.

كما أن الهدف الذى أعلنته التنظيمات الإرهابية الراعية للتفجيرات هو أن تخرج القوات البريطانية من العراق، ولكن رد الفعل البريطانى كان عكس ذلك تماما، فقد أصرت الحكومة البريطانية على استمرار وجود قواتها داخل العراق، وأنها لن تخرج من العراق إلا فى الوقت الذى تراه مناسبا، هذا على الرغم من وجود خطط أولية سابقة على تفجيرات لندن تدعو إلى خفض الوجود العسكرى البريطانى فى العراق، ويبدو أن بريطانيا اعتبرت أن الانسحاب من العراق يعنى انتصار الإرهاب عليها، ولذلك لن تنسحب بريطانيا من العراق نتيجة لعملية إرهابية حدثت ضدها.

وأدت هذه التفجيرات، وعلى عكس ما كان متوقعا، إلى تعزيز مكانة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير الذى أصر على ألا تؤثر هذه الهجمات فى سياسة بريطانيا الخارجية، وكان قد أكد من قبل فى حملته الانتخابية الأخيرة على وجود احتمالات لظهور الإرهاب فى بريطانيا. وبذلك، فإن هذه العمليات خدمت الاستراتيجية الأمريكية- البريطانية التى تدعو إلى إقامة تحالف دولى واسع ضد الإرهاب، كما وضعت هذه التفجيرات نهاية لوجود الإسلاميين المتشددين فى بريطانيا. وقد وقعت بريطانيا والأردن فى عمان فى ١٠ أغسطس الماضى مذكرة تفاهم تقضى بتبادل ترحيل المطلوبين إلى كلا البلدين بشرط ضمان الحقوق الشخصية والمدنية، ومن هؤلاء المطلوبين أبو قتادة أو عمر محمود عثمان أبو عمر الذى حصل على حق اللجوء السياسى إلى بريطانيا عام ١٩٩٤، وقد أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية عليه حكمين غيابيين عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٠، يقضى كل منهما بالسجن خمسة عشر عاما مع الأشغال الشاقة بتهم تمويل "جماعة الإصلاح والتحدى" المحظورة وعلاقته بتنظيم تابع للقاعدة خطط لمهاجمة أهداف أمريكية ويهودية. وتسعى لندن لتوقيع مزيد من هذه الاتفاقيات مع دول أخرى فى إطار خططها لمكافحة الإرهاب.

رؤى بريطانية حول الإرهاب

بعد جرائم (٧ يوليو)، سوف نتعرض لسيل من التحليلات حول خطر الإسلام المتطرف. ومن المثير للسخرية أن يحدث ذلك فى الأسبوع نفسه، الذى نحتفل فيه بالذكرى العاشرة لمذبحة سيربرينيتسا، التى تعرض فيها ثمانية آلاف مسلم للإبادة، فى أسوأ العمليات الإرهابية التى شهدها الجيل السابق فى أوروبا، بينما وقفت القوى الأوروبية عاجزة عن حمايتهم.

ولا يمكننا أن نعتبر أسامة بن لادن ممثلا حقيقيا للإسلام، كما أننا لا نستطيع أن نعتبر قائد القوات الصربية، الجنرال ملاديك، ممثلا حقيقيا للمسيحية.

لقد كان بن لادن صنيعة خطأ ضخم فى التقدير من جانب أجهزة المخابرات الغربية، حيث تولت الاستخبارات المركزية الأمريكية تسليحه طوال الثمانينيات من القرن الماضى، لكى يحارب الاستعمار الروسى لأفغانستان، بينما تولت السعودية تمويله. واسم "القاعدة" يعود أصلا لاسم الملف الذى يحوى أسماء آلاف المجاهدين الذين تم تجنيدهم وتدريبهم بمساعدة المخابرات الأمريكية من أجل هزيمة الروس. ويبدو من غير المفهوم كيف لم يدر بخلد واشنطن أن هذا التنظيم سوف يوجه نشاطه ضد الغرب بعد القضاء على الوجود الروسى فى أفغانستان!.

إن الطريقة الحالية التى يتبعها الغرب لمواجهة خطر الإرهاب تزيد من ضخامة هذا الخطأ. إن حربنا على الإرهاب ستفشل لا محالة إذا أعتقدنا أنه يمكن حسمها بالقوة العسكرية، فكلما تعلق الغرب بمنطق المواجهة، أدى ذلك إلى إضعاف الأصوات المعتدلة فى العالم الإسلامى التى تريد أن تحث على التعاون. إن النجاح لن يتأتى إلا بعزل الإرهابيين، وحرمانهم من العون والتمويل وفرص التجنيد، وهذا يستلزم التركيز على الأمور المشتركة بيننا وبين العالم الإسلامى إلا فى نقاط الاختلاف.

إن الإرهاب ينمو فى الشوارع الخلفية، حيث ينتشر الفقر، وحيث تشكل الأصولية مصدرا وهميا للإحساس السهل بالفخر والانتماء لدى شباب محرومين من أى أمل أو فرصة. إن حربا على الفقر فى مختلف أنحاء العالم قد تكون أكثر جدوى فى تدعيم أمن الغرب من الحرب على الإرهاب.

روبن كوك، وزير الخارجية البريطانى الراحل

الجارديان، ٨ يوليو ٢٠٠٥

لقد سمحنا للولايات المتحدة بالقيام بمغامرة عسكرية فى العراق على أسس غير أمنية، وبشكل غير مكتمل. لقد مات عشرات الآلاف من العراقيين على أيدى القوات الأمريكية التى لم تعبأ بالتمييز بين المحاربين وغير المحاربين، بل ولا بإحصاء عدد القتلى. لقد أدى ذلك إلى ظهور موجة شديدة من العداء لأمريكا للدرجة التى أرغمت المخابرات المركزية الأمريكية على الاعتراف بأن العراق أصبح يشكل تربة خصبة لنمو الإرهاب بدرجة تفوق الوضع فى أفغانستان.

إن البعد السياسى لهذه المشكلة يتمثل فى أنه لا أمل فى هزيمة الإرهاب، حتى نتعامل بجدية مع الشكاوى العربية الشرعية، ويجب أن نبدأ بالاعتراف بأن تاريخهم الطويل فى التعامل مع الغرب قد أدى إلى شعور الكثير من العرب بالمهانة والاستغلال، كما أن هذا الأمر يتطلب أكثر من مجرد إيجاد طريقة لإنهاء الاحتلال فى العراق، فلا يمكن أن نزعم بجدية أننا نساند حقوق العرب الذين يعيشون فى العراق، بينما نتجاهل حقوق عرب فلسطين. إن الفلسطينيين بحاجة لدولة حقيقية، ولكن كل المؤشرات تؤكد أن إدارة الرئيس بوش تستعد لإرغامهم على القبول بكيان مقسم لا يتمتع بأدنى مقومات الاستمرار أو السيادة، ويجب ألا نسمح بذلك.

ديفيد كلارك

المستشار السابق لحكومة حزب العمال

الجارديان، ٩ يوليو ٢٠٠٥

فى الأسبوع الماضى، كنت فى زيارة مخيم شاتيلا بلبنان، حيث جرت مذبحة فى عام ١٩٨٢ على يد مسلمين ومسيحيين، بالموافقة الضمنية من إسرائيل، راح ضحيتها ألف وأربعمائة فلسطينى، وهناك دخلت فى مناقشة مع ثلاثة إخوة وسألتهم: هل يساندون عمليات قتل الأجانب فى العراق؟ قال محمد: إن هذه الأعمال غير إسلامية وغير مبررة بالمرة، أما بسام، فقال: إن هذه الأعمال مشروعة بالنظر إلى الظلم الواقع على المسلمين من الغرب، لكن حسن لم يستطع تكوين رأى محدد ولكن موقفه، وموقف الآخرين مثله فى برادفورد أو لندن، كان غاية فى الأهمية. فإذا توصل إلى اقتناع بأن هذه الاعتداءات فى العراق أو فى لندن غير مبررة بالمرة، فإن حركة القاعدة سوف تضمحل وتنتهى على مستوى العالم فى غضون عشر سنوات. ولكن، إذا أخذ حسن جانب المتطرفين، فسوف نغرق فى بحر من العنف على مدى المستقبل المنظور.

إن العامل الحاسم فى الفترة القادمة لن يكون قوة وشجاعة قوات الأمن وخدمات الإنقاذ، بل آمال ومواقف وتطلعات وآراء ١,٣ بليون مسلم فى بيروت وبرادفورد ولندن والرياض وكوالالمبور، هم الذين يقررون من هم الشهداء، ومن هم القتلة.

جيسون بيرك، مؤلف كتاب "القاعدة: القصة الحقيقية للإسلام المتطرف"

الأوبزرفر، ١٠ يوليو ٢٠٠٥

الإنترنت وتصدير الإرهاب

■ خـــالد حنفي علي

رغم التجليات البناءة لظهور الإنترنت في العالم ، لاسيما أنه استطاع اختزال الفجوات المكانية والزمنية بين المجتمعات ، وفتح مساحة من المعرفة لكل مواطن ، إلا أن وجوها سلبية أطلت من هذا الفضاء الإلكتروني ، حيث استثمرت تنظيمات إسلامية متطرفة من بقاع مختلفة في العالم الإمكانيات التكنولوجية لـ"الويب" ، لبث أفكار تحريضية ، وتجنيد وتدريب عناصر تقوم بعمليات تفجيرية يقع ضحيتها الأبرياء.

ولعل الخصائص المميزة لبيئة الإنترنت أغرت هذه التنظيمات باستثمارها، فنحن أمام مجتمع افتراضي تحكمه ديمقراطية بلا حدود ودون قيود ، فلا توجد مساءلة أمام تقديم محتويات غير قانونية ، فضلا عن إمكانيات هائلة في التراسل الصوتي والمكتوب ذي الطبيعة السرية والفورية قليلة التكلفة ، وهي كلها أمور تساعد أي تنظيم على بناء علاقات أعضائه في الفضاء الإلكتروني ، بعيدا عن المراقبات الأمنية. يضاف إلى ذلك وجود أعداد هائلة من الزوار من مختلف الجنسيات، يمكن للتنظيم أن يجند بعضهم أو يجذب تعاطف البعض الآخر.

لقد أصبح "الويب" بالنسبة لتنظيمات متطرفة، كالقاعدة وفروعها في منطقتنا العربية، الأداة الإعلامية والتشبيكية، سواء لتسيير أعمال التنظيم ، أو نشر البيانات التي تعلن المسئولية بين الحين والآخر عن تفجيرات انتحارية مثل : انفجار شرم الشيخ في الثالث والعشرين من يوليو ٢٠٠٥ ، وقبلها انفجارات لندن في السابع من يوليو ٢٠٠٥ ، كما لم يتورع التنظيم عن استخدام الإنترنت كوسيلة لبث الرعب والخوف في نفوس الناس ، عبر نشر صور جرائم قتل الرهائن في العراق.

ورغم أن لجوء التنظيمات المتطرفة ذات الصبغة الإسلامية إلى استخدام الإنترنت بدأ في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين ، إلا أنه منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، أصبح الفضاء الإلكتروني الأداة الرئيسية لتلك التنظيمات في عمليات الحشد الفكري واللوجيستي، وذلك لمواجهة كثافة الحملات الأمنية الغربية والعربية.

ونظرا للتداعيات الخطيرة لهذا الاستخدام للإنترنت على منطقتنا العربية ، فقد أصبحت هناك ضرورة لفهم طريقة التنظيمات المتطرفة في بناء علاقاتها في مجتمع الويب ، وكذلك أدواتها في تصدير الإرهاب إلى مجتمعاتنا، مع التركيز على بعض المواقع الإسلامية التي صدرت مفاهيم جهادية تجاوزت منطق مقاومة المحتل إلى الإضرار بالمجتمع وقتل الأنفس البريئة ، تحت دعوى فتاوى تاريخية تجاوزها الواقع المعاصر.

فلسفة الويب ..مدخل للفهم :

جوهر الفلسفة التي يقوم عليها مجتمع الويب ، تتجاوز أنه مجرد وسيلة للاتصال السريع تختصر الزمن والجغرافيا ، إلى أنه يؤسس مجتمعا افتراضيا cyber society تقوم العلاقات فيه على النمط الشبكي الأفقي الذي يتساوى أفراده من حيث الحقوق ، فلا يملك أحد فيهم سلطة على الآخر، فهو مجتمع لا توجد فيه قوانين ملزمة لسلوك أفراده الذين ينتمون إليه بمحض إرادتهم ، ويستطيعون الخروج منه بنفس الطريقة.

ومن هنا ، فالقرارات في هذا المجتمع الشبكي لا تفرض بالقوة ، وبالتالي يصبح تلاقي أفراده في تجمعات إلكترونية على أساس اتفاقهم في النظر حول قضية ما يدافعون عنها ، وبالتالي تتعمق حرية الزائر إلى أقصى حد ممكن في مسألة الاختيار، وهو ما يختلف عن طبيعة العلاقات في المجتمع التقليدي التي تتسم بأنها ذات بناء هرمي ، أي أن هناك سلطة ومجتمعا ، ويتم فرض القرارات من أعلى إلى أسفل ، استنادا إلى قوة تملكها السلطة، تستطيع من خلالها توزيع القيم السلطوية داخل المجتمع.

إن هذه الفلسفة الشبكية لم تسهم فقط في إضعاف مفهوم الدولة القومية ، بل تجاوزها عبر القيام بعملية تفتيت الهوية داخل المجتمع ، فلقد بات الأفراد والجماعات من الأعراق والأصول والأديان المختلفة في دول متناثرة، تقيم عالمها الخاص بها عبر الإنترنت على حساب التفاعل مع مجتمعاتها المحلية ، ودون الحاجة للعودة إلى مؤسسات الدولة أو عبرها .

والمفارقة أن هذا الملمح الانعزالي، الذي ينشأ في مجتمع الويب ، يأتي رغم أننا أمام وسيلة (الإنترنت) تسعى لعمل هوية إنسانية عالمية واحدة ، غير أن مرد ذلك هو أن التدفق اللامحدود للمعلومات والمعرفة وللتفاعلات الإنسانية يجعل من الانتماءات الأولية(الدين أو العرق وغيرهما) هو الحصن الآمن الذي يتمترس خلفه زائر الإنترنت ، ولذا فلا غرو أن تكتسي المجموعات الالكترونية التي تنشأ عبر المواقع الكبرى علي الإنترنت صبغات دينية أو قومية أو أيديولوجية.

هذا المشهد الشبكي، بكل تجلياته القيمية ، مثل بيئة مناسبة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة ، لاسيما أن هذه الأخيرة دخلت في مواجهات عنيفة طوال عقد التسعينيات في القرن العشرين مع المؤسسات الأمنية العربية ، وهو ما أدى لتعطيل بناء هذه التنظيمات

في أوطانها المحلية ، فضلا عن صعوبة تجنيد أعضاء جدد في ظل خطاب إعلامي يدعو لتجفيف منابع الإرهاب.

وازداد الموقف تعقيدا أمام تلك التنظيمات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، لاسيما أن الولايات المتحدة شنت حملة عسكرية ضد أفغانستان، وأسقطت حكم حركة طالبان التي احتوت جزءا من هذه التنظيمات ، خاصة " القاعدة" ، ومنذ ذلك الحين أصبحت هناك حملة عالمية ضد التنظيمات الإسلامية المتشددة، مما ضيق أمامها السبل، سواء في التجنيد أو التمويل أو بناء التنظيم أو مده إلى بقاع أخرى.

وبدا أن انتقال تلك التنظيمات للعمل في المجتمعات، ذات الطبيعة الشبكية ، سيساعدها على تجاوز قيود الزمان عبر عمل سرعة في التنسيق والمتابعة ، ووصول المعلومات وإيصالها إلى عناصرها، كما سيسمح لها بتجاوز قيود المكان ، من خلال بناء تنظيم فعال يدير أعماله بسرعة وفاعلية مع وجود أعضائه -بل وقادته- في أماكن متباينة، وبلدان شتى.

كما أن هذه البيئة الشبكية ذات الصفة العالمية ستفيد أيضا التنظيمات الإسلامية التي لها خطاب عالمي أممي ، كتنظيم القاعدة الذي يقول: "إنه يشن حربا ضد الصليبيين وحلفائهم"، وحتى بعض التنظيمات المحظورة ، والمختلفة في توجهها الفكري عن القاعدة ، كالإخوان المسلمين، وجدت هي الأخرى في الإنترنت فرصة لمواجهة الحظر السياسي واستعادة الحيوية المفقودة وجذب عناصر لها .

بل إن مجتمع "الويب" قد يكون من وجهة نظر هذه التنظيمات هو المجال الأمثل لتحقيق حلم الأمة الإسلامية الغائبة ، والدولة الدينية المنشودة، لاسيما أن الواقع لا يستوعب تطبيق هذا الحلم ، بعد التغيرات الجغرافية والأيديولوجية والسياسية على العالم الإسلامي.

ولعل أهمية عدم انحسار التنظيم في حيز جغرافي تساعده على تجنب ضربات أجهزة الأمن ، كما تمكنه من تغيير تكتيكاته بسرعة قياسية، وبناء هيئات وهياكل تنظيمية لأهداف مؤقتة، ثم حلها فور تحقق تلك الأهداف، دون الحاجة إلى بناء تنظيمي جامد، وهذه المرونة الهيكلية تحرم قوى الأمن من قراءة تاريخ التنظيم بشكل يمكنها من الإضرار به.

غير أنه كان على هذه التنظيمات ، وهي تنتقل إلى الإنترنت، أن تعيد صياغة هياكلها بشكل أفقي ، حيث تصبح علاقاتها قائمة على المرونة والعلاقات الداخلية الطليقة التي تنبني على مبدأ التنسيق العام والدعم والتخطيط الاستراتيجي والفكري ، دون إملاء للقرارات التكتيكية.وهذا المنطق يجعلها أكثر قدرة على امتصاص الضربات الأمنية ، فالتنظيمات ذات البناء الهرمي الصارم تصاب بتصدع بعد كل ضربة، وقد تنهار نهائيا، بينما تمتاز الجماعات غير الهرمية بالقدرة على امتصاص الضربة وعزلها، والتعافي من آثارها بسرعة، لأن العلاقات فيها جانبية لا رأسية.

ونظرا لأنه يقدم لها إمكانية البقاء والاستمرار لها ، وتحقيق أهدافها ، لذا لم نسمع، إلا في حالات نادرة ، أن التنظيمات الإسلامية، حتى أكثرها تشددا وغلوا، قد أصدرت فتاوى تحرم استخدام الإنترنت ، رغم أنها فعلت ذلك مع وسائط معرفية أخرى ، كالسينما والتلفاز وغيرهما.

أدوات تصدير الإرهاب :

ولكي تتمكن التنظيمات المتطرفة من استثمار مجتمع "الويب" لتحقيق أهدافها، كان عليها إتقان كل الأدوات الإلكترونية لاستخدامها في مستويين ، أولاهما: لعمل حشد فكري وتهيئة وتحريض للرأي العام وشن حملات دعائية لتشويه الخصوم ، أما المستوى الآخر، فهو يتعلق بعدة وظائف تتصل بتسيير أنشطة التنظيم ، مثل : اجتماعات الأعضاء والتدريب واستقطاب عناصر جديدة ، وكذلك الحصول على التمويل، فضلا عن التخطيط للعمليات والحصول على معلومات حول الأهداف التي ينوى التنظيم القيام بعمليات إرهابية ضدها (مبان ، أفراد ، ..إلخ).

ويأتي "البريد الالكترونى الدوار" على رأس أدوات الحشد الفكري ، وطمأنة أنصار التنظيم، وهو عبارة عن رسالة يتم تبادلها بين أعضاء مجموعة إلكترونية معينة ، كما يقوم كل فرد من أفراد المجموعة بإرسالها إلى قائمته البريدية في مختلف دول العالم ، وقد يصل حجم دوران الميل إلى مليون شخص.

أما الوسيلة الأخرى ذات الأهمية القصوى، فهي " إطلاق مواقع إلكترونية " ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة ، والتي تلعب أدوارا متعددة ما بين الحشد الفكري لقضايا يرغب التنظيم في إطلاقها ، ومتابعة أحداث معينة بالانحياز لوجهة التنظيم الذي قد لا يظهر في الصورة ، كما قد تلعب بعض المواقع أدوارا استخبارية في اكتشاف طبيعة الزوار الذين يريد التنظيم مخاطبتهم أو استقطابهم أو تجريب بعض القضايا وردود الفعل حولها.

وخلافا لذلك ، فهناك عدد آخر من وسائل التفاعل المباشر التي يتيحها الويب ، كالمشاركة مباشرة في النقاشات وتنظيم حملات في قضايا معينة ، وذلك من خلال أدوات ، مثل : ساحات الحوار والمنتديات ، وهي عبارة عن مساحات مفتوحة لكل الآراء، ويناقش فيها الزوار قضايا المجتمع والأحداث الجارية، وهنا قد تسيطر عناصر تنظيم معين على بعض ساحات الحوار ، ويقومون بتوجيه نظر الزوار نحو قضايا معينة ، وبث أفكار تحريضية في هذه الساحات والمنتديات.

ويضاف إلى ذلك قائمة أخرى من الأدوات "كالشات"، وهو أشبه بهاتف إلكتروني على الإنترنت ،يمكن من خلاله التواصل الصوتي والمكتوب بين الأفراد ، كما أن هناك " البالتوك"، وهو عبارة عن برنامج مجاني للحوار الحي والمباشر على الإنترنت باستعمال الصوت والصورة، وتستخدم التنظيمات هذا البرنامج لتدريب أفرادها ، وعقد الاجتماعات معهم عن بعد.

ومن المهم إدراك أن هذه الأدوات، مثلها مثل أي أداة تواصلية إنسانية، قد تستخدم بشكل إيجابي لخير البشرية ، أو تستخدم بشكل سلبي للإضرار بالأبرياء وقتلهم كما في حالة التنظيمات المتطرفة.

"القاعدة" وفلسفة الويب :

إن فلسفة "الويب" وأدواته يمكن أن ندلل عليها بنموذج تطبيقي من المهم التعرض له، وهو تنظيم القاعدة وفروعه ، حتى نرى كيف استثمرت تلك التنظيمات إمكانيات الإنترنت في تسيير أعمالها وتنفيذ عملياتها ضد الأبرياء.

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وجد تنظيم القاعدة -الذي أعلن مسئوليته عن هذه الأحداث - نفسه في مواجهة ملاحقة أمنية من كل دول العالم، وليست الولايات المتحدة وحدها، خاصة بعد أن استطاع هذا التنظيم عولمة عمليات القتل وتفخيخ السيارات والعمليات الانتحارية ، بدءا من واشنطن ولندن ومدريد، ومرورا بالسعودية والعراق، وانتهاء بمصر والمغرب ، وكان مجتمع الويب هو المكان الذي لجأ إليه بعد أن شدد الخناق عليه في أرجاء العالم.

ولعل من يفهم طبيعة انتقال تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن للفضاء الإلكتروني، سيجد أنه تنظيم يتبنى معادلة التوجيه

الاستراتيجي والاستقلال التكتيكي، وترجيح التنسيق الأفقي على الهيمنة العمودية، فحرص على وضوح السياج الفكري المتطرف في أذهان الأعضاء، لكن سمح لهم بقدر كبير من الاستقلالية في التكتيك والأمور العملية. ومن هنا، نجد عمليات تفخيخ سيارات وقنابل بشرية انتحارية عبر العالم، وتنسب لفروع للقاعدة في العراق أو السعودية أو أوروبا أو غيرها من البلدان.

ولهذا السبب تحديدا ، هناك صعوبة أمنية واستخبارية في التعامل مع القاعدة وخلاياها المبعثرة في كل أنحاء العالم ، على خلاف التنظيمات الرأسية المتشابكة ، والتي ترتبط عضويا بعضها ببعض ، مما يسهل متابعة حركتها أمنيا .وهنا يقول مايكل شوير، المسئول السابق عن وحدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية المكلفة بتعقب أسامة بن لادن لصحيفة واشنطن بوست، في ٨ أغسطس ٢٠٠٥، " إن لجوء "القاعدة" للإنترنت أثر سلبا على مقدرات أجهزة الأمن الأمريكية على توجيه ضربة لها ...".

ويمكن القول إن "القاعدة" استفادت من كل الأدوات المتاحة على الإنترنت، بدءا من البريد الإلكتروني الدوار الذي يقوم به عناصره أو المتعاطفون معه، مرورا بإنشاء مواقع تابعة له وانتهاء "بالبالتوك" ، وذلك لتحقيق أكثر من هدف:

١- التدريب ، وفي هذا الصدد، تشير صحيفة واشنطن بوست في العدد المشار إليه سلفا إلى أن منفذي الهجمات الانتحارية في العراق ومصر وأوروبا، الذين يتبعون لشبكة "القاعدة"، يعتمدون في التدريب والدعم التكتيكي على العمل عبر شبكة الإنترنت بسرية تامة. فعلى سبيل المثال ، هناك وثيقة حول "الأسلحة البيولوجية" على شبكة الإنترنت نشرت في شهر يونيو ٢٠٠٥ على موقع مصطفى ست مريم نصر، وهو قيادي هارب اسمه عمر عبد الحكيم مطلوب أمريكيا ، وتوضح هذه الوثيقة كيفية استخدام الطاعون الرئوي كسلاح بيولوجي إذا أمكن الحصول على كمية محدودة من الفيروس.

كما أن هناك موقعا يسمى "بالبتار" تم إغلاقه ، كان يقدم دروسا حول حرب العصابات، وحرب المدن، و"سلاح الملاحة الإلكترونية " و"الدورة الرياضية للمجاهد" .يضاف إلى ذلك، أن ما يسمى بالجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية ، وهي تتبع " القاعدة" نشرت الكثير من المواد التدريبية التي جرى التأكد من استخدامها في أفغانستان ، مثل: كيفية استخراج المواد المتفجرة من الصواريخ والألغام الأرضية ، كما تتضمن مادة أخرى قائمة بأسماء المواد المتفجرة المتوافرة في الأسواق الغربية.

٢- التجنيد العالمي، إن عدم وجود حدود زمانية أو مكانية في مجتمع "الويب" يتوافق مع الرؤية العالمية التي يطرحها تنظيم القاعدة في خطابه الفكري ، حيث دائما ما يتحدث عن الأمة المهزومة والمنتهكة مما يسميهم "الصليبيين وحلفاءهم" ، كما أن منطق الأمة نفسه يساعده على جذب عناصر لتنظيمه من أصول عرقية متباينة ، لذا تجد منتمين لهذا التنظيم من جنسيات مختلفة في العالم ، لا يجمع بينها أي مشتركات سوى الإطار الفكري المتشدد.

٣-نشر الأفكار واجتذاب المتعاطفين ، فعلى سبيل المثال ، فإن موقع القلعة الذي أغلق بعد هجمات ٧ يوليو ٢٠٠٥ في لندن ، كان يمكن أي زائر راغب في الانتماء إلى القاعدة من أن يجد الأواصر مع التنظيم ، كما أنه بالإمكان مشاهدة أفلام فيديو عن أحدث أعمال قطع الرقاب في العراق إلى مشاهدة منفذي هجمات ١١ سبتمبر مع تبريرات طويلة مقتبسة من القرآن للهجمات الانتحارية، لكن هذا الموقع تم إغلاقه فجأة بعد نشر إعلان اسم المنظمة المسئولة عن تفجيرات لندن ، والتي تحمل اسم "المنظمة السرية للقاعدة في أوروبا".

كما استخدم أيضا موقع النداء في نشر بيانات بن لادن وتبريرات الجهاد ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ورغم مهاجمة الموقع من قبل قراصنة أمريكيين ، إلا أنه نجح في الانتقال إلى آسيا ، ومع مقتل يوسف العبيري في معركة بالرصاص دارت مع وحدات أمن سعودية في مايو ٢٠٠٣، اختفى بعد ذلك موقعه تماما . غير أنه لابد من إدراك أن تنظيما كالقاعدة يستخدم في مواجهة عمليات الغلق العديد من المنتديات والمواقع المجانية و"البلوجرز" التي قد يصعب غلقها ، وتوفر إمكانية التواصل مع عناصره في بقاع عديدة في العالم.

المواقع الإسلامية :

وفي الوقت الذي وفر فيه مجتمع "الويب" لتنظيم كالقاعدة مثلا إمكانيات البقاء والتغلب النسبي على الحملات الأمنية على أرض الواقع ، فإن إنشاء المواقع ظل الأداة الأبرز لأي تنظيم يريد أن يخترق مجتمع الإنترنت ، حيث عادة ما تتأسس مجتمعات حول تلك المواقع ، تتأثر بكل ما تطرحه. ومن هنا، ظهر العديد من المواقع التابعة للتنظيمات الإسلامية المتشددة، سواء ارتبطت معها بصلة مباشرة أو غير مباشرة ، أي توفير بيئة فكرية تدعم القضايا التي يدافع عنها التنظيم.

وتشير خريطة المواقع الإسلامية في مجتمع الويب إلى أننا بصدد موزاييك واسع في الفضاء الإلكتروني، حيث يحتضن الإنترنت كل ألوان الطيف في التيارات الإسلامية، سواء أكانت متشددة أم معتدلة، شيعية أم سنية أو حتى مذاهب إسلامية أخرى . غير أن الملاحظ هو غلبة التيار السلفي المتشدد على هذه المواقع، خاصة تلك التي تخاطب زوار منطقتنا العربية. ولعل غلبة هذا التيار الجهادي على مواقع الإنترنت هيأت بيئة مناسبة للتنظيمات والتيارات المتطرفة، خاصة أن بعض هذه المواقع شهدت عمليات تكفير لبعض المسلمين بالباطل ، ودعوات للجهاد المسلح لم تتوافر لها مقتضيات أو شروط شرعية باتفاق العلماء.

ويعزو البعض هيمنة الاتجاه السلفي لاعتبارات اقتصادية، حيث ارتبط ظهور هذه المواقع الإسلامية في نهاية التسعينيات بالأموال النفطية التي تدفقت من منطقة الخليج، فهناك مواقع إسلامية عديدة تمول من السعودية وأخرى من قطر ، وثالثة تعبر عن الإسلام القادم من أفغانستان وباكستان . يضاف إلى ذلك، أن هناك مواقع للمعارضة الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وحركة طالبان ، ومجموعات إسلامية معارضة لأنظمة السعودية وليبيا وغيرها.

وعدا القليل من هذه المواقع الذي اتسم بالاعتدال والمناقشة الموضوعية لقضايا المجتمع ، فأغلبها يتسم بتكرار في المضمون ، حيث يهيمن فقه دورات المياه والقبور، والجهاد ضد الحكام ، بينما يركز بعضها على أن يكون محطة إذاعية للقرآن أو للدعاء ، ونقل كتب الفقه إلى الإنترنت ، دون أية مراعاة أو حتى فهم لطبيعة مجتمع "الويب".

أما المواقع التي تتبع مباشرة التنظيمات الإسلامية المتشددة كالقاعدة ، فتهدف إلى التعريف بالتنظيم وتاريخه ومؤسسيه وأبطاله وأنشطته وخلفياته السياسية والاجتماعية، وأهدافه، وعادة ما تركز في خطابها الفكري على أن التحول إلى العنف هو ضرورة بسبب الظروف القائمة ، وبسبب جبروت الأنظمة والنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة ، بينما يحاول آخرون الحديث عن شرعية استخدام العنف وصكه بفتاوى شرعية.

ويمكن أن نضرب نماذج من المواقع التي تتعاطف مع عمليات

العنف والإرهاب أو حتى تدعو إليها مباشرة ، مثل : موقع " مركز المقريزي للدراسات التاريخية " ببريطانيا، والذي يديره الأصولي المصري الهارب واللاجئ لبريطانيا د. هاني السباعي، الذي صرح بشكل واضح على الموقع بحبه وتأييده لـ "بن لادن" زعيم القاعدة.

أيضا، هنالك موقع "المرصد الإعلامي الإسلامي" الذي يديره الأصولي المصري ياسر السري من بريطانيا ، وهو الملاحق من قبل السلطات المصرية ، ويعتبر مصدرا رئيسيا لبيانات الشبكات الإرهابية الإسلامية.كما أن هناك مواقع معنية بدعم الاتجاه "السلفي الجهادي"، ومن هذه المواقع موقع "منبر التوحيد والجهاد" الذي يديره أبو محمد المقدسي ، وهو فلسطيني - أردني، وهو في موقعه يعترف بكونه عضوا في القاعدة.

يضاف إلى ذلك موقع "صوت الجهاد" الذي يهتم -كما يقول- " بشئون الجهاد والمجاهدين بجزيرة العرب"، والذي ينشر مجلة "صوت الجهاد" ، وتنشر مجلة "البتار"، وهي كلها مجلات معنية بتقديم الغطاء الفكري والديني والمعنوي الذي يبرر الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها هذه الخلايا في الدول العربية. وهنالك أيضا موقع "الجهاد الحقيقي" الأصولي الذي دأب على بث بيانات تنظيم "القاعدة" ، وآخرها دراسة عن استراتيجية "القاعدة" حتى عام ٢٠٢٠، ويبث جميع مواده بالإنجليزية.

هذه ثلة من المواقع التي تدعو مباشرة إلى تأييد تنظيمات تصدر الإرهاب إلى مجتمعاتنا العربية ، غير أنه لابد من الانتباه لأمر مهم ، هو أن هناك شريحة من المواقع الإسلامية التي يجمع خطابها الفكري بين التشدد والانفتاح ، وذلك كمناورة للإفلات من أي هجمات أمنية ، أو جذب جمهور معتدل، وتحويله إلى متطرف، أو أن لها صلة تنظيميه غير مباشرة بجماعة إسلامية معينة ، وهذه النوعية من المواقع ربما تكون أكثر تأثيرا وشعبية، وتحتاج إلى دراسات مفصلة في آثارها على زوار الإنترنت.

وبشكل عام ، فإن أخطر ما تفعله بعض المواقع الإسلامية، على اختلاف توجهاتها الفكرية، هو خلق انفصام عند الزائر ، حيث تطرح عليه خطابا مثاليا تقول إنه سيحل كل مشكلات الزائر إذا ما طبقه، وبالتالي تعمق حالة الحنق والإحباط لديه من الواقع العربي والإسلامي ، والتي تنظر إليه دائما على أنه مخالف لقواعد الشرع.

ولعل هذا الخطاب يدفع بعض الزوار إلى الإحباط واليأس ، فأحد الزوار طرح على ساحة حوار موقع إسلامي شهير إقامة دولة إلكترونية إسلامية وديمقراطية، يأسا من تحقيقها على أرض الواقع. ورغم طرافة الفكرة، إلا أن خطورتها تعكس يأس الزائر من الواقع ، ومن ثم قد تدفعه للسلوك العنيف ، إذا ما خضع لعملية تحريض وتعبئة نفسية.

كما أن بعض المواقع قد تطرح أفكارا يمكن أن تصنف على أنها تدخل في تنمية "ثقافة العنف ضد الآخر" ومنها فكرة الجهاد الإلكتروني التي نشأت بالأساس في إطار محاولة قراصنة عرب مهاجمة المواقع الإسرائيلية ، حيث يتم الهجوم على خادم الموقع، أو استهداف حسابات البريد الإلكتروني للهدف المقصود ، إما بالسرقة والتشهير بمحتوياته، أو إغراقه بالرسائل الكثيفة التي قد تؤدي إلى حجب الخدمة عن البريد الإلكتروني.

غير أن خطورة هذه الفكرة فى أنها قد تتحول من أداة ضد إسرائيل إلى استخدامها ضد الآخر فكريا على الإنترنت ، ويمكن أن تجد على معظم مواقع الأصوليين الإسلاميين التي ذكرناها سلفا أقساما فنية متخصصة في "الجهاد الإلكتروني" تحتوي على معلومات عن التكتيكات الفنية لهذه الأداة.

يضاف إلى ما سبق ، أن تفتيت الخطاب الإسلامي عبر "إسلاموات الإنترنت" يخلق بلبلة شديدة لدى الزائر ، فهناك آلاف المواقع الإسلامية التي تتباين في خطابها ، الأمر الذي يشتت ذهنية الزائر ، ويجعله يواجه هذه الخطابات الكثيرة بالانعزال والتمترس في أحدها وترديد مقولاتها ، وهو ما يلقى بتداعياته على عدم وجود خطاب عام إسلامي معتدل في "الويب"، يسمح للمتشددين باكتساب أرضية وسط هذه الفسيفساء الفكرية.

المواجهة التقنية والفكرية :

إن مواجهة استثمار التنظيمات المتشددة لإمكانيات مجتمع "الويب" أمر معقد ، لاسيما أننا أمام عالم متشابك ويمتلك قدرة على السرية والتخفي ، غير أن الملاحظ أننا أمام مستويين استخدما إلى الآن في المواجهة ، أولهما تقني أمني ، والآخر فكري.

ومنطق المواجهة التقنية الأمنية هو منع استخدام هذه التنظيمات من الاستفادة بإمكانيات "الويب"، عبر إغلاق المواقع وملاحقتها ، وهي عملية تبدأ من معرفة الشركات التي تستضيف هذه المواقع ووقفها. فبعض شركات الاستضافة لجأت إلى إغلاق المواقع عندما وقعت في مشكلات، ومن ذلك شركة "Hosting Anime" الأمريكية التي تستضيف موقع "صوت الجهاد" ، وفوجئت الشركة عندما أعلنت قناة CNN خبر مقتل الرهينة الأمريكي بول جونسون في الرياض في يونيو ٢٠٠٤ بأنها تستضيف الموقع، وقامت بإغلاقه على الفور.

من جهة أخرى ، قد يتم اقتحام المواقع المتطرفة باللجوء إلى "الهاكرز" أو قراصنة الإنترنت مثلما لجأت الولايات المتحدة إلى مجموعة تسمى نفسها "خبراء الإنترنت الأمريكيين" التي تعمل بطريقة منظمة للهجوم على المواقع الجهادية. فعلى سبيل المثال ، لم يبق موقع "القلعة" الشهير الذي نشر الادعاءات حول المسئولية عن تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥ ، إلا أقل من ساعة على شبكة الإنترنت ، بعد نشر الإعلان فيه.

غير أن التنظيمات المتطرفة تواجه هذه الملاحقات لمواقعها ، عبر الاستفادة مما تتيحه "سيرفرات" المواقع الكبرى "كجوجل" "وياهو" من إنشاء مواقع شخصية مجانية تنشر محتوى غير قانوني. وحتى في حالة حجب الموقع، تتم مقاومة ذلك "بالبروكسي" وهو عبارة عن مسار إنترنت بديل، يتيح لمن يضعه في إعدادات متصفح جهازه الالتفاف حول الحظر الذي تفرضه بعض الدول على مواقع بعينها.

أما مسألة تتبع أعضاء أي تنظيم متطرف من خلال أن كل جهاز كمبيوتر له عنوان بروتوكول خاص به يسمى (IP ad-dress) يمكن معرفته من "السيرفر" ، فالمشكلة أن أعضاء هذه التنظيمات تستخدم المقاهي العامة ، حتى لا تكشف وحتى إذا نجح الأمن في معرفة البروتوكول الخاص بزائر الإنترنت ، فإذا كان في دولة أخرى ، فيكون صعبا ملاحقته ، خاصة في حال عدم وجود اتفاقية أمنية بين بلده والبلد الموجود فيه.

ومع وجود مشكلات عديدة في المواجهة التقنية ، فإن المواجهة الفكرية تصبح هي الأجدر ، فمطلوب إنشاء مواقع تصحيحية تواجه حركة المواقع المتطرفة ، وتظهر الجانب المعتدل في الإسلام ، فضلا عن إنشاء مراكز خاصة بمتابعة الإنترنت ، ليس من زاوية المراقبة الأمنية ، ولكن من أجل فهم التركيبة الفكرية لزوار "الويب".

يضاف إلى ذلك ، أن هناك ضرورة لتكثيف الدراسات الأكاديمية المعمقة حول استخدام زوار الإنترنت في العالم العربي لتحليل الأوجه السلبية والإيجابية لهذا الاستخدام ، حتى لا نظل عاجزين عن وقف استثمار التنظيمات المتطرفة لـ "لوب" في تصدير الإرهاب لمجتمعاتنا.

قمة الثمانى: نمط جديد فى التعاطى مع مشاكل القارة الإفريقية

هشـــام الصـــادق

لم يكن من قبيل المصادفة أن تحظى القارة الإفريقية باهتمام الدول المتقدمة، حيث أصبحت تمثل أحد أهم هواجس الغرب، وهو ما تأكد جليا فى إدراج قضية المساعدات المالية للقارة الإفريقية على رأس جدول أعمال قمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى التى عقدت فى اسكتلندا ببريطانيا خلال الفترة من ٦-٨ يوليو ٢٠٠٥، وما شكله ذلك من نقلة نوعية فى نمط التعاطى الغربى مع مشاكل القارة الإفريقية، خاصة بعد مطالبة "لجنة إفريقيا" بتخصيص مساعدات سنوية إضافية للقارة الإفريقية تبلغ ٢٥ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، بل ومطالبة بريطانيا - من خلال مبادرة تقدمت بها - بمضاعفة حجم هذه المساعدات بحلول عام ٢٠١٠ وهو ما حدث بالفعل.

ما قبل القمة :

لا شك فى أن الأوضاع المتردية التى تعيشها القارة الإفريقية كانت دافعا وراء المطالبة بإعادة النظر فى مستويات الاهتمام الدولى بالقارة السوداء، وفى الديون المتزايدة على القارة والتى بلغت ٢٧٢ مليار دولار، منها نحو ٩٠ مليار دولار للبنك وصندوق النقد الدوليين وصندوق التنمية الإفريقية، وتصل الأقساط السنوية لخدمة هذه الديون إلى نحو ١٥ مليار دولار. ومن ناحية أخرى، يقدر معدل الدخل السنوى للفرد فى إفريقيا بما يقرب من ٣٠٨ دولارات مقابل دين واجب السداد يصل إلى ٣٦٥ دولارا لكل فرد، فضلا عن انتشار العديد من الأوبئة والأمراض، خاصة الإيدز.

لذا لم يكن غريبا أن يطالب العديد من جماعات محاربة الفقر والمنظمات غير الحكومية، قبيل انعقاد القمة مباشرة، دول مجموعة الثمانى خاصة الإدارة الأمريكية، بتقديم ما هو أكثر من إعطاء الوعود الرمزية بمساعدة الدول الإفريقية ومحاربة الفقر فى العالم. فعلى سبيل المثال، طالب "التحرك الدولى" - وهو ائتلاف من حوالى ١٦٠ منظمة غير حكومية فى الولايات المتحدة- فى بيان له صدر فى يوليو ٢٠٠٥، الولايات المتحدة بأن تكون"أكثر التزاما تجاه إفريقيا"، ذلك أن الرئيس الأمريكى جورج بوش كان قد أطلق مجموعة من الوعود فى يونيو ٢٠٠٥ لمساعدة القارة الإفريقية، تمثلت فى:

- التعهد بدفع ١,٢ مليار دولار فى شكل تمويل إضافى من أجل الوقاية من الملاريا وعلاجها.
- تقديم ٤٠٠ مليون دولار لتدريب المعلمين وتعليم الفتيات.
- هذا بالإضافة إلى تقديم ٥٥ مليون دولار من أجل تمكين المرأة.

إلا أن هذه الوعود قوبلت بالتشكك من جانب المراقبين الاقتصاديين والجماعات المعنية، خاصة أنها لم تكن المرة الأولى التى يقدم فيها الرئيس الامريكى مثل هذه الوعود، فقد فشلت الإدارة الأمريكية حتى الآن فى الحصول على موافقة الكونجرس

لتخصيص الموارد التى سبق أن تعهدت بها الإدارة كمساعدات للقارة منذ أربع سنوات، كما انتقدت هذه المساعدات لكونها تأتى مشروطة بعقود للشركات الأمريكية، بمعنى أنها مرتبطة بشراء السلع والخدمات الأمريكية.

ولذا، تصاعدت المطالب من جانب تلك الجهات، بضرورة العمل على زيادة المساعدات والمعونات المقدمة للدول الفقيرة، وفى مقدمتها الدول الإفريقية، هذا من ناحية. ومن جهة ثانية، المطالبة بإسقاط بعض الديون عن الدول الإفريقية، وتقديم قروض بشروط ميسرة. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن وزراء مالية مجموعة الثمانى فى اجتماعهم فى لندن فى يونيو ٢٠٠٥ قد اتفقوا على إلغاء ديون ١٨ دولة، من بينها ١٤ دولة إفريقية مدينة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الإفريقى للتنمية.

الرؤى المتعارضة حول طرق مساعدة إفريقيا :

رغم وجود اتفاق عام بين دول العالم المتقدم خصوصا مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، على ضرورة تقديم المساعدات للدول الفقيرة فى القارة الإفريقية، إلا أنه قد برزت اختلافات بين هذه الدول حول طرق تقديم تلك المساعدات، حيث اختلفت الرؤية الأوروبية عن الرؤية الأمريكية حول طرق إلغاء الديون على القارة الإفريقية. ففى الوقت الذى رأى فيه الأوروبيون أن يتم ذلك عن طريق بيع جزء من احتياطى الذهب الذى يملكه صندوق النقد الدولى، فقد طالبت الولايات المتحدة بأن يتم ذلك من خلال إعادة هيكلة برامج البنك الدولى بحيث تحصل إفريقيا على نصيب أكبر من مخصصاتها المالية، وذلك من خلال تقديم موارد إضافية تعزز التعاون المالى للبنك الدولى والبنك الافريقى للتنمية، بما يسهم بدوره فى زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للقارة الإفريقية.

إلى جانب ذلك، برزت اختلافات أخرى بين الدول الأوروبية نفسها، فإذا كانت الرؤية الأوروبية قد عبرت عنها بريطانيا باعتبار أنها شغلت منصب رئاسة الاتحاد الاوروبى ومجموعة الثمانى عام ٢٠٠٥، فإن ألمانيا قد تقدمت برؤية أخرى تختلف عن الرؤية التى قدمتها بريطانيا، عبر عنها المستشار الألمانى جيرهارد شرودر، وتتمثل هذه الرؤية فى استعداد ألمانيا لتوسيع نطاق التعاون مع الدول التى تتبنى سياسة الإصلاحات التى أقرتها هيئة "الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية" - تأسست الهيئة فى عام ٢٠٠١- للنهوض بالاقتصاد الإفريقى، وانتشال الدول النامية من الفقر بشكل لا يقتصر فقط على إلغاء ديونها المستحقة لهيئات الإقراض المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولى، وإنما أيضا العمل على تأهيل وتقوية المؤسسات الحكومية فى الدول الإفريقية الفقيرة ورفع كفاءات العاملين بها وتفعيل القوانين، باعتبار أن هذه هى السبل الأنجح لتحقيق القفزة النوعية فى تلك المجتمعات بدلا من مضاعفات التدفق المالى الذى من شأنه أن يكرس الفساد وسوء توزيع الثروات والإعانات. بمعنى أكثر وضوحا، حرصت ألمانيا فى تقديمها للمساعدات على أن تجعلها أكثر عقلانية من خلال مضاعفة الهبات المالية فقط للدول التى تنتهج الإصلاح وتتعاون مع المنظمات الدولية وتضفى الشفافية على تمويل برامجها التنموية.

نتائج القمة :

رغم الاختلافات الواضحة بين رؤى الأطراف المختلفة حول كيفية مساعدة القارة السمراء فى الخروج من معاناتها، ومساعدتها فى إتمام عمليات التنمية التى بدأتها ثم تعثرت لأسباب متنوعة ما بين أسباب مالية، وصراعات وحروب أهلية، فقد نجحت القمة فى وضع خطة طموح لمساعدة القارة الإفريقية، تضمنت ما يلى:

- موافقة مجموعة الثمانى على مضاعفة المساعدات المقدمة إلى الدول الأكثر فقرا من ٢٥ مليار دولار، لتصبح ٥٠ مليار دولار وذلك بحلول عام ٢٠١٠.

- إلغاء الديون الخارجية لثمانى عشرة دولة فقيرة، منها ١٤ دولة إفريقية، وإلغاء ما قيمته ٤٠ مليار دولار من الديون على ١٨ دولة إفريقية فقيرة. ويمكن القول إن اتفاق مجموعة الثمانى على إعفاء الدول الفقيرة من الديون لا يعد فى حد ذاته حدثا كبيرا، ولكن ينبغى فهم حقيقة هذا التحرك على أن قدرا كبيرا من تلك الديون كانت الدول الفقيرة غير قادرة على سداده فى كافة الأحوال، ومن ثم، فقد كان من المأمول توسيع مسألة الإعفاء من الديون بحيث تشمل المزيد من الدول والمزيد من الديون (بما فى ذلك الديون الثنائية). ولذا، يتعين النظر إلى الإعفاء من الديون باعتباره مجرد بداية فقط. وكما أشارت بريطانيا، فإن الدول النامية تحتاج إلى المزيد من العون، علاوة على حاجتها إلى نظام أكثر عدلا يحكم التجارة الدولية.

- موافقة مجموعة الثمانى على "إلغاء كل أشكال الدعم على صادرات" المنتجات الزراعية فى مهلة معقولة، حيث أعلن القادة فى بيانهم "بالنسبة للزراعة، نتعهد بتخفيض كبير للدعم الذى يسىء إلى آلية عمل السوق وبتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق"، كما تعهدوا بإلغاء كل أشكال الدعم على الصادرات ووضع قواعد (مشتركة) حول كل إجراءات التصدير وذلك فى مهلة معقولة، خاصة أن الدول الفقيرة والنامية تعتبر أن دعم الصادرات الزراعية، ولا سيما فى الولايات المتحدة وأوروبا، يسىء إلى إنتاجها وصادراتها من المنتجات الزراعية، لأنه يربك الأسعار العالمية. وعلى الرغم من إيجابية هذا الموقف، إلا أنه جاء غامضا، فمصطلح "مهلة معقولة" جملة مطاطة غير محددة، ومن ثم فلم تضع تلك الدول المدى الزمنى لتنفيذ هذه التوصية، وبقى الأمل معلقا فى انتظار اجتماع منظمة التجارة العالمية فى هونج كونج فى ديسمبر المقبل (٢٠٠٥) عسى أن ترأف الدول الغنية بالأخرى الفقيرة.

- موافقة القمة على تقديم مساعدة تقدر بثلاثة مليارات دولار للسلطة الفلسطينية فى السنوات القادمة.

- إقرار القادة فى ختام القمة بضرورة "التحرك لمواجهة التغيير المناخى، وتم الاتفاق فى هذا الصدد على أن تستضيف بريطانيا فى نوفمبر المقبل (٢٠٠٥) مؤتمرا يعد "حوارا" بين دول العالم حول الاحتباس الحرارى.

ردود الأفعال حول القمة :

حظيت قمة الدول الثمانى باهتمام مختلف الأطراف الدولية والإقليمية، نظرا لما تضمنه جدول أعمالها من قضايا عالمية

قائمة بترتيب الدول الغنية حسب درجة التعاون مع الدول الفقيرة

م	الدولـة	ملاحظات
١	الدانمارك	* اعتمد هذا التصنيف على مدى تجاوب الدول
٢	هولندا	فى العالم مع الدول الفقيرة فى سبعة مجالات، هى:
٣	السويد	١- المعونة ٥- البيئة
٤	استراليا	٢- التجارة ٦- الأمن
٥	النرويج	٣- الاستثمارات ٧- التكنولوجيا
٦	نيوزيلندا	٤- استقبال المهاجرين
٧	فنلندا	
٨	النمسا	* بعض الدول تقدم حجم مساعدات ضخمة للدول
٩	ألمانيا	الفقيرة، لكنها تحتل مرتبة متأخرة فى التصنيف.
١٠	المملكة المتحدة	مثال ذلك الولايات المتحدة التى تقدم مساعدات
١١	كندا	ضخمة مقارنة بدول أخرى، لكنها لا تمثل نسبة
١٢	الولايات المتحدة	عالية من حجم الاقتصاد الأمريكى.
١٣	سويسرا	
١٤	البرتغال	
١٥	فرنسا	
١٦	بلجيكا	
١٧	إسبانيا	
١٨	إيطاليا	
١٩	أيرلندا	
٢٠	اليونان	
٢١	اليابان	

المصدر: Foreign Policy, Sept / October 2005, P77

مهمة، فى مقدمتها قضية التغييرات المناخية وقضية المساعدات المقدمة للقارة الإفريقية. وقد تباينت ردود الأفعال حول القمة والنتائج التى تمخضت عنها، وإن كان معظمها يصب فى الاتجاه الإيجابى، حيث رأى الرئيس الفرنسى جاك شيراك أن قمة مجموعة الثمانى توصلت إلى "نتائج جيدة نوعا ما"، مشيرا فى الوقت نفسه إلى أن فرنسا كانت تتوقع نتائج أفضل.

وحول المساعدات العامة للتنمية، ولا سيما لإفريقيا، أشار شيراك إلى أن إعلان مجموعة الثمانى مهم فى حد ذاته.

وقد رحب الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان بما أسفرت عنه القمة، مشيرا إلى "انه يوم عظيم لإفريقيا ويوم عظيم لمكافحة الفقر".

كما رحب رئيس البنك الدولى بول وولفويتز بالشراكة الناشئة بين قادة مجموعة الثمانى والبلدان الإفريقية للتغلب على الفقر.

وواقع الأمر أن قمة مجموعة الدول الثمانى الصناعية قد حققت فى اجتماعها نجاحا نسبيا، خاصة فيما يتعلق بقضيتى المساعدات المقدمة إلى القارة الإفريقية والتغيرات المناخية. فعلى الرغم مما تمخضت عنه القمة من مبادرات تجاه المساعدات التى يمكن تقديمها للقارة الإفريقية، سواء فيما يتعلق بزيادة حجم المساعدات المالية، أو بتخفيض أو إلغاء الديون التى تتحملها القارة، إلا أنه من المؤكد أن تلك المساعدات لا تشترى النمو الاقتصادى للقارة الإفريقية، بل هى فى أحسن الحالات تمنح دول القارة فترة سماح لصياغة الاستراتيجية الملائمة لإصلاح اقتصادها، بحيث يصبح جديرا بالمساعدة، أولا، وواعدا بالنمو ثانيا. ولكن قبل فترة السماح هذه، تحتاج دول القارة إلى فترة راحة طويلة من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، ليس فقط لتأمين المناخ المواتى للإصلاح، بل أيضا لإقناع الدول المانحة بمصداقية ورغبة الحكومات والشعوب الإفريقية فى الإصلاح والتقدم.

وختاما، فقد كشفت القمة عن بداية وعى العالم المتقدم لمسئوليته تجاه الدول الأكثر فقرا، والتى مزقتها الحقبة الاستعمارية وأكملت عليها الصراعات والحروب الأهلية، فقد أدرك العالم أن ما تعانيه هذه الدول لا تقتصر آثاره فقط على شعوبها ومناطق وجودها، بل تمتد آثاره السلبية إلى العالم بأسره، مهددة أمنه واستقراره.

تقرير مؤشرات التنمية فى إفريقيا ٢٠٠٥
البنك الدولى

تأتى أهمية التقرير هذا العام فى تركيزه على القضايا التنموية التى يعانى منها أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة فى ٤٧ دولة إفريقية تقع جنوب الصحراء، منها ٣٤ دولة تم تصنيفها على أنها أكثر الدول فقرا على المستوى العالمى من حوالى ٤٨ دولة على مستوى العالم، حيث يصل متوسط دخل الفرد، باستثناء جنوب إفريقيا، إلى ٣٤٢ دولارا لكل فرد خلال العام.

يطرح التقرير عددا من القضايا التنموية المهمة التى تواجه القارة الإفريقية منها:

١- على مستوى التنمية البشرية، هناك ٣٢ دولة تعانى من انخفاض مستوى التنمية البشرية على مستوى العالم منها ٢٤ دولة تقع فى القارة الإفريقية. وعلى الرغم من أن هناك دولا قد قطعت شوطا كبيرا فى تخفيض الفقر خلال الفترة من ١٩٨١- ٢٠٠١، إلا أن عدد الفقراء قد تزايد خلال نفس الفترة بشكل عام من ١٦٤ مليون نسمة إلى ٣١٤ مليونا.

٢- مستوى معيشة الفرد: على الرغم من أن عام ٢٠٠٥ كان "عام إفريقيا" حيث تم تسليط الضوء على المشكلات التنموية التى تواجه القارة الإفريقية والعمل على رفع مستويات معيشة أفرادها، إلا أن التقرير أشار إلى أنه لا يزال متوسط الدخل القومى للفرد فى إفريقيا لا يتعدى ١٠٠ دولار لكل فرد فى العام.

٣- مستوى النمو الاقتصادى : حيث أشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن هناك عددا من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء نجحت إلى حد كبير فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن معدلات التنمية لم تكن كافية لتخفيض معدلات الفقر فى تلك الدول. وعلى الرغم من أن معدلات النمو وصلت فى بعض الدول إلى ٣٪ ، إلا أن المطلوب تحقيقه هو ٥٪ لمواجهة متطلبات الأعداد الزائدة من الفقراء وحوالى ٧٪ للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥، وقد خلص التقرير إلى أنه فى عام ٢٠٠٣ زاد عدد السكان فى القارة الإفريقية بمعدل نمو وصل إلى ٣,٩٪ وبالتالى هناك فجوة مقدارها ١٪ بين معدلات النمو الاقتصادى ومعدل النمو السكانى مما يؤدى إلى تحقيق معدلات نمو سالبة فى معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

٤- أداء معدلات التجارة فى إطار التجارة الدولية: أشار التقرير إلى أن انخفاض معدلات النمو فى التجارة الإفريقية فى الإطار الدولى كان هو السمة البارزة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى نهاية عقد التسعينيات حيث انخفضت مساهمة دول القارة فى التجارة الدولية من ٣,٥ ٪ إلى ١,٥ ٪ وهذا الانخفاض يقدر بحوالى ٧٠ مليار دولار . ويقترح التقرير لزيادة هذا المعدل وجود موانئ ذات كفاءة عالية كما تحتاج إلى تحسين التعريفة الجمركية بها، وربطها بنظم التجارة العالمية وفقا لما أشارت إليه منظمة التجارة العالمية، والاتجاه نحو إصلاح الطرق الخاصة بالتصدير. كما تحتاج تلك الدول إلى ضرورة إصلاح قطاعها الزراعى الذى يمثل ٧٠٪ من قوة العمل، و٤٠٪ من حجم صادراتها إلى العالم الخارجى كما أن التكامل الاقتصادى بين المنظمات الإقليمية يمكن أن يؤدى إلى دمج دول القارة فى العالم الخارجى.

٥- أداء القطاع الخاص: أشار التقرير إلى أن هناك اهتماما كبيرا بدور القطاع الخاص الذى لم يعد يقتصر على قطاع التعدين أو الصناعة، ولكنه أصبح يضم نظاما يتكون من عدد كبير من القطاعات متمثلة فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الخدمات. غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء كان ضئيلا للغاية حيث بلغ فى عام ٢٠٠٣ حوالى ٩ مليارات دولار أمريكى من إجمالى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم التى بلغت ١٣٥ مليار دولار أمريكى. ولتطوير أداء القطاع الخاص فى تلك الدول، يجب العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء على المستوى الأجنبى أو المحلى من خلال تطوير التعليم وتحسين أدائه والعمل على تطوير البنية التحتية وتطبيق مفهوم الحكم الرشيد.

٦- أداء قطاعى الصحة والتعليم: حيث أشار التقرير إلى التقدم الذى طرأ على قطاع الصحة والتعليم، حيث تم التركيز على هذين القطاعين بصفتهما من أهم القطاعات المشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة فى مناطق الفقراء. وأشار التقرير إلى الجهود التى بذلت فى مجال القضاء على مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذى يكلف تلك الدول ما يقارب ١٪ من إجمالى معدل النمو الاقتصادى البالغ فى المتوسط حوالى ٣٪. أما بخصوص مرض الملاريا الذى يؤدى إلى وفاة أكثر من ١٥٠ ألف طفل شهريا، فقد شبهه التقرير بكارثة تسونامى الصامتة. وهناك جهود من قبل تلك الدول لمواجهة هذا المرض من خلال الإنفاق العام الذى يقدر بحوالى ١٣ دولار لكل شخص مصاب فى كافة الدول باستثناء دولة جنوب إفريقيا.

٧- جهود المنظمات الدولية والإقليمية فى القضاء على الفقر: حيث أشار التقرير إلى ارتفاع حجم المساعدات المقدمة لدول القارة الإفريقية من الهيئات الدولية على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠٣ من إجمالى حجم المساعدات الدولية. وفى يوليو من عام ٢٠٠٤ ، تم الاتفاق على إزالة الفقر فى إطار مبادرة الدول الأكثر فقرا (هيبك) والتى توصلت إلى اتفاق تام مع الدول المانحة للقضاء على الفقر. وهناك أكثر من ١٢ دولة إفريقية كادت تتوصل إلى اتفاق كامل مع الدول المانحة.

ويقدر حجم خدمة الدين على الدول الإفريقية جنوب الصحراء بنحو ٤٣ مليار دولار بخلاف حجم الدين نفسه، كما أن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية لتلك الدول قد زاد، وبالتالى فإن على الدول المانحة أن تزيد من حجم مساعداتها لتلك الدول، حيث إن نصيب الفرد من تلك المساعدات لا يتعدى ٣٧ دولار فى الوقت الحالى بعد أن وصل إلى ٤٠ دولارا عام ١٩٩٢. وجدير بالذكر أن اجتماع الدول الصناعية الكبرى (G8) قد قرر فى قمته التى عقدت بمدينة جنوة الإيطالية تخصيص حوالى ٠,٧٪ من إجمالى النواتج المحلية لتلك الدول لمساعدة إفريقيا، إلا أن تلك التوصية ذهبت أدراج الرياح ولم تزد نسبة المساعدات على ٠,١٪ فقط.

إعداد : عمر راشد

قضايا وفعاليات قمة الثمانى

■ خالد سعد زغلول

استضافت بريطانيا فى الفترة من ٦ إلى ٨ يوليو ٢٠٠٥ قمة "مجموعة الدول الصناعية الثمانى الكبرى" باسكتلندا فى منتجع النسور "جلينيجلز"، وقد حضر، بالإضافة إلى رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانى، زعماء الدول ذات الاقتصادات الكبرى الناشئة كالصين والهند، بالإضافة إلى الدول الساعية نحو الازدهار كالبرازيل والمكسيك وجنوب إفريقيا كضيوف شرف، ومعها سبع دول إفريقية هى "الجزائر ونيجيريا والسنغال وغانا وتنزانيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا"، كما حضر كوفى أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وبول وولفويتز رئيس البنك الدولى، وروميجرراتو مدير عام صندوق النقد الدولى، والدكتور سوباشى مدير عام منظمة التجارة العالمية، وكلود منديل مدير عام وكالة الطاقة الدولية، وجيمس وولفنسون مبعوث اللجنة الرباعية الخاص بانسحاب إسرائيل من غزة والمنسق للشئون الفلسطينية، وجو بارمو رئيس المفوضية الأوروبية.

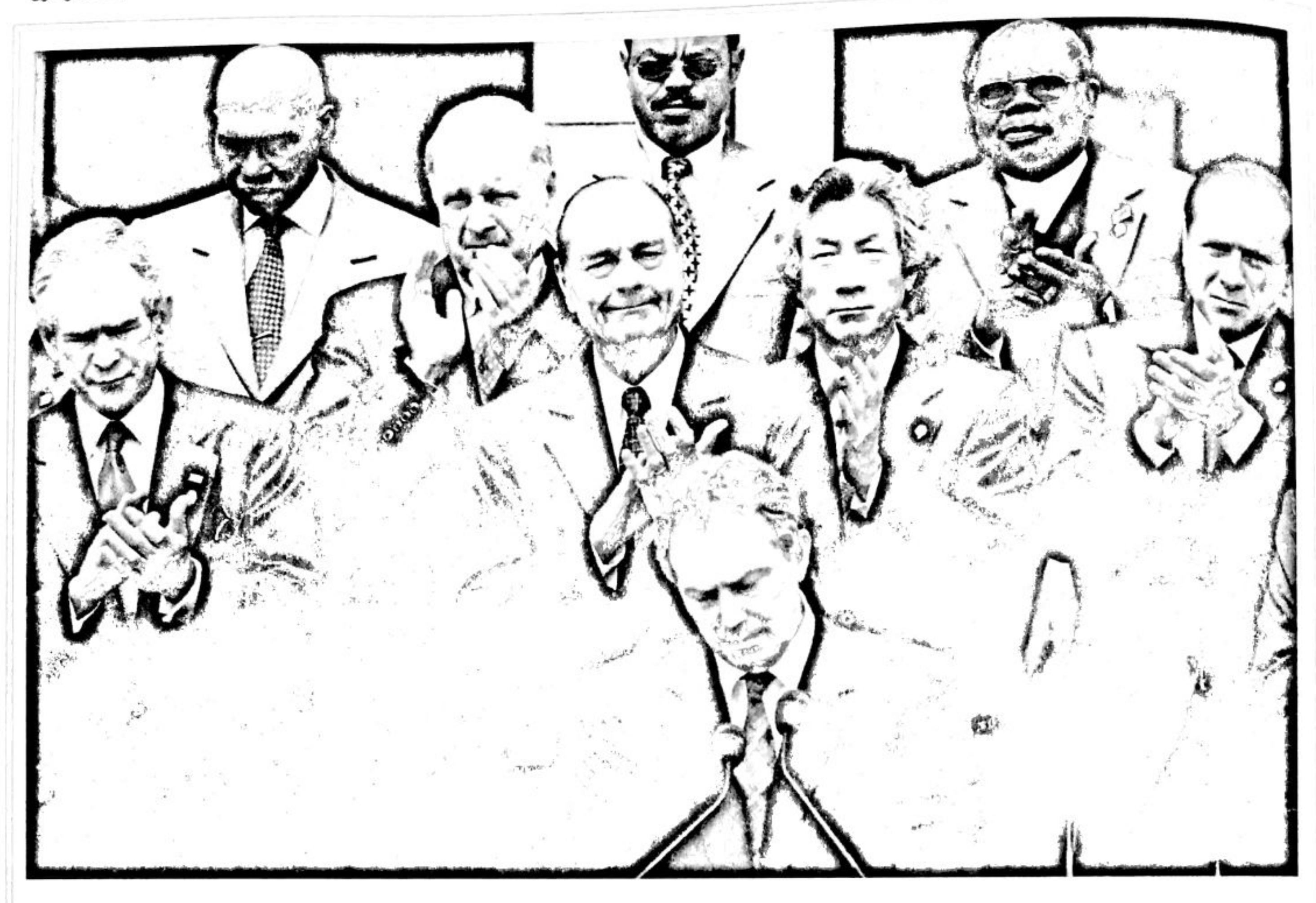
وقد تكلفت بريطانيا نحو ١٤٠ مليون جنيه استرلينى ما بين تنظيم القمة وتكلفة الإجراءات الأمنية المواكبة لأعمالها، حيث ركزت السلطات البريطانية على تأمين مقر القمة بأكثر من ١٠٦٠٠ شرطى، الأمر الذى جعل العناصر الإرهابية تستغل الفجوات الأمنية لتضرب لندن بسلسلة من التفجيرات، راح ضحيتها ٥٤ قتيلا وألف جريح، مع مستهل أعمال القمة، وهو ما اضطر رئيس الوزراء البريطانى ورئيس القمة تونى بلير إلى الغياب عن اليوم الأول لها، ولعل أهم القضايا التى ناقشتها القمة ما يلى :

١- الحرب على الإرهاب :

لم يكن مستغربا أن يخرج أول بيانات قمة الثمانى بعد ثوان معدودة من الاعتداءات، حيث نددت القمة بالهجمات الإرهابية واعتبرتها ضد كافة الدول والشعوب الحرة، وأعلن جميع المشاركين عن اتحادهم لدحر الإرهاب بمزيد من الإجراءات والإمكانيات الأمنية والقضائية. بينما نقل كوفى أنان الصورة إلى مجلس الأمن الذى سرعان ما تبنى قرارا بالإجماع رقم ١٦١١ يدين بدون تحفظ الاعتداءات، مؤكدا أنه يعتبرها تهديدا للسلام والأمن.

٢- مكافحة الفقر :

كان على بلير إقناع الرئيس الأمريكى بقبول مضاعفة المساعدات المالية لإفريقيا، وإلغاء بعض ديونها ودعمه فى ذلك الرئيس الفرنسى جاك شيراك الذى نادرا ما يتوافق مع بلير فى الشئون الخارجية.. بينما كان بوش، ومعه لفيف من الزعماء أبرزهم المستشار الألمانى جيرهارد شرودر ورئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو برلسكونى، يرفض ذلك بحجة أن المساعدات لا تذهب للشعوب وإنما للديكتاتوريين، وأنه لا يريد أن يكافئ الحكومات الفاسدة بينما تلك التى تتبع النظم الديمقراطية، فهو يشجعها بسخاء.



وكان بلير قد أسس "لجنة إفريقيا" بغرض محاولة وضع العناصر الأساسية لمجموعة شاملة من المبادرات التى من شأنها تصحيح الأخطاء فى القارة السمراء.

وقد نجح بلير فى إقناع الرئيس الأمريكى فى البيت الأبيض قبل القمة، بمضاعفة المساعدات الإفريقية إلى ٤,٥ مليار دولار، وإلغاء ديون ١٨ دولة الأفقر فى العالم، من بينها ١٤ دولة إفريقية" تقدر ديونها بنحو ٤٠ مليار دولار، على أن تلتزم هذه الدول بمراعاة الاستثمار، ومحاربة الفساد والتمسك بالديمقراطية.

أما بوش، فقد أبدى فخره، كون بلاده ضاعفت ثلاث مرات مساعداتها لإفريقيا خلال ولايته.

أما الرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقة، فشكر زعماء دول مجموعة الثمانى لإدراجه إفريقيا ضمن محاور اللقاءات المهمة المصيرية. وأبدى ملحوظتين أساسيتين، الأولى: سلط فيها الأضواء على العجز المستمر والمثير للقلق الذى تسجله القارة السمراء فى مجال التعليم، وذكر أن إفريقيا تسجل أضعف نسبة فى التعليم فى العالم، بالإضافة إلى الضعف الكبير فى تعليم الإناث.

أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بالصحة وكم الأمراض القاتلة فى القارة، حيث ربط بين الصحة والتعليم، مذكرا بأن هناك علاقة مباشرة بين الوضع العلمى المأساوى والعجز الكبير فى التربية فى إفريقيا من جهة، وبين التخلف المستمر وغير المقبول فى إفريقيا من الجهة الأخرى .. وطالب زعماء القمة بوضع حد لهذا النزيف الإفريقى من خلال نقل المزيد من التكنولوجيا إلى القارة السمراء وإقامة جسور بين الجامعات الإفريقية وجامعات العالم، والحد من هجرة الأدمغة. وطالب بوتفليقة زعماء العالم بمساعدة إفريقيا فى التجارة وليس فقط المساعدات الاقتصادية.

٣- التغيير الحرارى :

حرص بلير على إدراج ملف (التغيير الحرارى) ضمن ملفات القمة، وجدير بالذكر أن كل دول مجموعة الثمانى - ماعدا الولايات المتحدة - متفقة على أهمية هذا الملف ووقعت بروتوكولا فى مدينة "كيوتو" اليابانية عام ١٩٩٧ سينتهى العمل به عام ٢٠١٢ . وهذه الاتفاقية هى تعديل لاتفاقية "إطار العمل" التى أبرمتها الأمم المتحدة حول تغيير المناخ وتدعو الكثير من الدول الموقعة على البروتوكول إلى تقليص انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى، علما بأن الولايات المتحدة الأمريكية - التى ترفض بروتوكول كيوتو شكلا ومضمونا - هى أكبر دولة مفسدة للمناخ فى العالم، وقد حاول بلير إقناع بوش بقبول توقيع هذا البروتوكول فلم ينجح، إذ أعلن بوش أن الاتفاقية ستدمر الاقتصاد الأمريكى إذا اعتمدتها إدارته.

٤- الشرق الأوسط الكبير:

من بين أبرز محاور القمة كان ملف الشرق الأوسط وعملية السلام الذى دارت فيه نقاشات مطولة لنحو شهر كامل لتنسيق الجهود والاتفاق على صيغة لحل شامل وعادل للطرفين. أما الرئيس الأمريكى جورج بوش، فقد حرص - أثناء القمة - على استخدام مجموعة الثمانى كأداة لحفز الإصلاح الديمقراطى فى الشرق الأوسط ومواصلة عمل الدول الكبرى للتعاون فى المجالات الأمنية، حيث جدد الرئيس الأمريكى التزام بلاده بمبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا التى أطلقت فى قمة سى أيلاند عام ٢٠٠٤ بالولايات المتحدة، وقد شجع بوش نظراءه على تعميق مشاركتهم دعما للتغيير الديمقراطى والإصلاح فى المنطقة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والتعليمية، وتعزيز مكانة المرأة وحكم القانون، وقد وافق الجميع على مقترحات بوش وأدرجوها ضمن البيان الختامى.

كما أشادت قمة جلينيجلز بالانتخابات التى جرت أخيرا فى كل من أفغانستان والعراق ولبنان والأراضى الفلسطينية، وخصت القمة فى بيانها كلا من المغرب والبحرين والأردن، وأشادت بالأدوار التى قامت بها الدول الثلاث فى استضافة مؤتمرات دولية لبحث وتنسيق الإصلاحات فى الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، كما نوهت مجموعة دول الثمانى بأهمية استثمار الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، فى المستقبل مما يتطلب إجراء إصلاحات بنيوية.

كما رحبت القمة بالتعهدات التى قطعها قادة المنطقة فى قمتى جامعة الدول العربية فى تونس والجزائر لاتخاذ تدابير نحو التحديث، وشجع قادة الدول الثمانى التحركات المطالبة بالتغيير، وأكد القادة على أن تأييدهم للإصلاح يسير بموازاة التزامهم بتحقيق تقدم نحو تسوية عادلة دائمة للنزاع العربى - الإسرائيلى على أساس قرارى الأمم المتحدةرقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ واستعادة السلام والاستقرار فى العراق.

وقد حيا زعماء القمة الانسحاب الإسرائيلى من غزة وأجزاء من الضفة، كما دعموا جهود إنقاذ الاقتصاد الفلسطينى من الانهيار، وطالبوا كافة الأطراف بالالتزام ببنود خريطة الطريق.

وأشارت الدول الكبرى فى بيانها إلى حتمية أن يكون عمل ولفنسون مكملا لعمل الجنرال وليام وورد للشئون الأمنية، وحثت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الانخراط بصورة كاملة وبناءة فى تطبيق خطة ولفنسون.. وطالبت المجموعة (بعد موافقة أمريكا) إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها فى خريطة الطريق فيما يتعلق بالمستوطنات، وأن تخفف بصورة جوهرية من نظام تقييد حركة الفلسطينى الذى يمنع الاقتصاد الفلسطينيين من استعادة عافيته، وذلك بشكل ينسجم ومتطلبات الأمن الإسرائيلى.

كما أعلنت القمة فى بيانها الختامى حول العراق عن رضا الدول الثمانى عن التطورات المهمة التى جرت فى البلاد بعد الانتخابات الوطنية التى جرت فى يناير ٢٠٠٥، وأيدوا الحكومة الديمقراطية الانتقالية، والتزم القادة بدعم العراق لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ . كما أيد القادة بدون تحفظ الدعم السياسى الدولى للوصول إلى عراق حر مستقل ذى سيادة ودولة ديمقراطية ذات نظام فيدرالى موحد، تحترم فيه مبادئ حقوق الإنسان، وطالبوا بأن تتم العملية السياسية العراقية بكل شفافية لتضم كافة المؤسسات المدنية العراقية تحت شعار "وحدة العراق".

كما طالبت القمة قادة الدول بتقليص الديون العراقية فى إطار اتفاقية نادى باريس التى جرت فى نوفمبر من عام ٢٠٠٤، وكذلك طالبت بقية الدول بتخفيف حجم الدين العراقى لديها، كما التزم قادة الدول الثمانى الكبرى بمساعدة العراق فى إعادة الإعمار.

من ناحية أخرى، لم تغفل ملفات القمة مناقشة إشكالية الاقتصاد العالمى حيث فرض النفط نفسه بقوة وحاولت الدول العظمى مناقشة أسعار النفط مع الدول النامية لخفضها.

وهنا، حث المستشار الألمانى جيرهارد شرودر زعماء مجموعة الثمانى على إرسال إشارة لتهدئة أسواق النفط من خلال القمة.

كما اتخذت القمة نظما أكثر مرونة فيما يخص سعر الصرف فى إشارة مباشرة إلى الصين لحثها على تخفيف يدها على "اليوان"، بينما يعتبر رئيس الصين أن هذه المسألة تمس السيادة الصينية، ولا يقبل أن يفرض على دولته أمر فى هذا الصدد من الخارج، الأمر الذى جعل بوش يهمس فى آذان البعض بأن الصين بإمكانها أن تكون مصدر خطر إقليميا فى المستقبل.

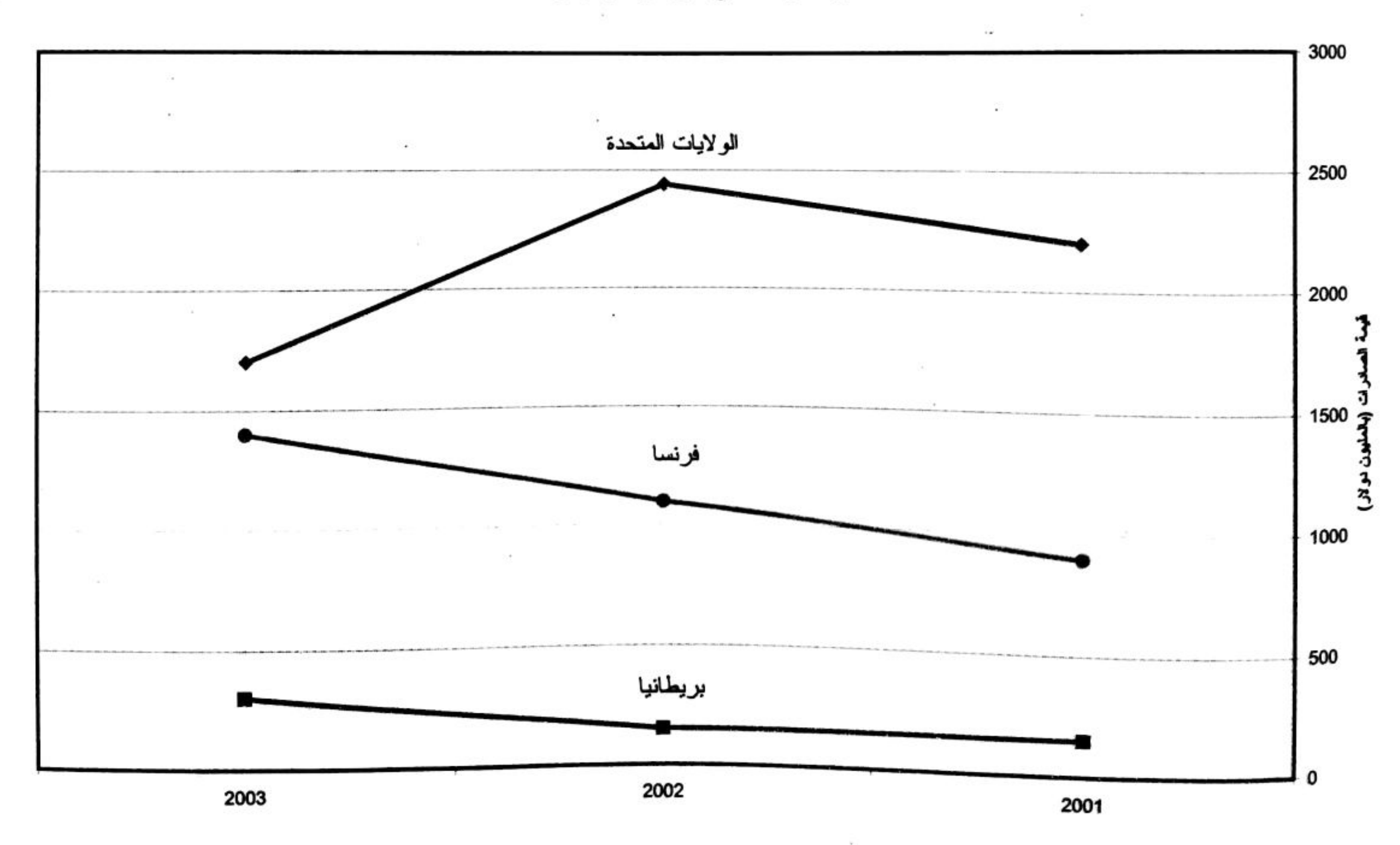
كما تناولت القمة قضايا مهمة حول سياسة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمت مناقشة ملفات كوريا الشمالية وإيران، وحث بوش رئيس الاتحاد الأوروبى وحليفه الاستراتيجى تونى بلير على السعى على إقناع إيران فى إطار مفاوضاتها الأوروبية لحل هذا الموضوع سلميا. وانتهت "قمة القمم" باتخاذ قرارات مهمة لصالح الشعوب الفقيرة ولإيجاد حل للصراع العربى - الإسرائيلى.

كيف تسترد الدول المانحة مساعداتها؟

* كثير من الدول المانحة للمساعدات تحصل على عوائد وفوائد من الدول المتلقية بما يفوق أحيانا حجم المساعدات المقدمة. فقد بلغت قيمة الرسوم الجمركية التى فرضتها الولايات المتحدة على الدول الأربع الأكثر تضررا من كارثة تسونامى (الهند، إندونيسيا، سريلانكا، تايلاند) ١,٨٧ بليون دولار، وذلك فى عام ٢٠٠٤. وتقدر هذه العوائد بضعف ما قِدمته واشنطن لتلك الدول من مساعدات فى كارثة تسونامى، حيث أقر الكونجرس الأمريكى ما قيمته ٩٠٨ ملايين دولار فقط.

* تمثل صادرات السلاح شكلا آخر للمقابل الذى تحصل عليه الدول الغنية والمانحة من الدول المتلقية للمساعدات. وتحتل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مقدمة الدول المصدرة للسلاح إلى الدول الفقيرة. وإضافة إلى العوائد المالية الكبيرة لصادرات السلاح، فإن بعض الدول المصدرة تبيع أسلحة لدول غير ديمقراطية. وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول التى تمد نظما لا ديمقراطية بالأسلحة، تليها كل من فرنسا ثم بريطانيا على الترتيب.

تطور صادرات السلاح للدول غير الديمقراطية



المصدر: **Foreign Policy, Issue, P81**

الكوارث الإنسانية : إشكاليات غياب التنمية فى إفريقيا

■ جورج ثروت فهمي

تشهد القارة الإفريقية، أكثر من أي بقعة أخرى من العالم ، أزمات إنسانية متتالية ، تعجز دول القارة الفقيرة في الأغلب عن التعامل معها ، فتتحول إلى كوارث إنسانية تتطلب جهدا دوليا كبيرا لمحاولة التخفيف من آثارها، وقد شهدت القارة الإفريقية خلال الشهور الأخيرة أزمتين إنسانيتين تدهورتا بسرعة كبيرة لتقتربا من حدود الكارثة ، الأولى شهدها إقليم دارفور في غرب السودان، والثانية شهدتها المناطق الجنوبية من دولة النيجر .

أزمة إقليم دارفور:

تعود جذور الأزمة، التي اندلعت خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٣ في إقليم دارفور السوداني إلى عدة عقود سابقة، وكانت أغلبها تدور حول التنافس على الأرض الخصبة والمياه خاصة عقب التصحر في شمال السودان و الجفاف الذي تعرض له إقليم دارفور في فترات مختلفة بدأت منذ السبعينيات، وهو الأمر الذي دفع المجموعات الرعوية إلي الهجرة من المناطق الشمالية شبه الصحراوية في الجنوب بحثا عن الكلأ والمياه، مما مهد لحدوث احتكاكات بين تلك المجموعات الرعوية والمزارعين. وتعد القبيلة هي عنصر الهوية الأساسي في دارفور التي تضم ٣٦ قبيلة أساسية، و تشير بعض المصادر إلى أن هذا الرقم قد يصل إلى ٩٠ إذا أخذنا في الاعتبار الفروع و البطون، ويمكن تقسيم أهالي دارفور أيضا إلى كتلتين رئيسيتين، هما العرب وغير العرب الذين يعرفون محليا باسم " السود"، وبالرغم من أن التعايش والمصاهرة على مدى قرون قد خففا من تلك التمايزات، إلا أن الأعوام الثلاثين الأخيرة شهدت العديد من النزاعات التقليدية حول موارد الإقليم القليلة بين المجموعات العربية، وغير العربية أو أحيانا حتى بين قبائل المجموعة الواحدة. وقد ساهم في تأجيج تلك النزاعات إهمال الحكومات المتعاقبة في الخرطوم للإقليم.

ومع بداية عام ٢٠٠٣، بدأت العلامات الأولي التي فجرت الصراع المستمر حتى الآن في الإقليم، حيث ظهرت مجموعتان متمردتان، هما: جيش التحرير السوداني وحركة العدل والمساواة واللتان بدأتا في مهاجمة العديد من الأهداف الحكومية بزعم مسئولية حكومة الخرطوم عن الحالة المتردية التي وصل إليها إقليم دارفور. وعلى المستوى السياسي فقد طالبت الجماعات المتمردة بإنهاء التمييز الاجتماعي والاقتصادي، كما اتهمت تلك الميليشيات الحكومة بممارسة سياسات القمع ضد الأفارقة لصالح العرب، وقد جاء الرد الحكومي على هجمات المتمردين سريعا وعنيفا، طبقا لتقارير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، من خلال تعبئة الميليشيات المسلحة، التي عرفت باسم " الجنجويد"، والتي ينتمي معظم أعضائها إلى قبائل عربية صغيرة في شمال دارفور، وتتهم العديد من التقارير الدولية تلك الميليشيات بأنها تخوض حربا بالوكالة بمشاركة القوات الحكومية، حيث تقوم الأولى بشن هجمات على القرى و البلدان بعد وقت قصير من قصف الطائرات الحكومية لها، كما تتهم منظمات حقوق الإنسان تلك الميليشيات بالقيام بانتهاكات عديدة من قتل و نهب و عمليات اغتصاب جماعية للسكان غير العرب في دارفور.

ومن جانبها، فقد اعترفت الحكومة السودانية بحشد "ميليشيات الدفاع الذاتي" عقب الهجمات التي شنها المتمردون، لكنها تنفي حتى الآن صلتها بميليشيات الجنجويد، كما أنها وعدت بنزع سلاحها.

وتعد الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها إقليم دارفور السوداني هي النتيجة المباشرة لما يشهده من أعمال عنف تجبر المواطنين على الفرار من قراهم، مما يعرضهم لأزمات تغذية و أزمات صحة عامة، حيث يضطر هؤلاء النازحون إلى التجمع في معسكرات يندر فيها الماء و تنتشر فيها الأوبئة القاتلة، و ترتفع نسبة الوفاة بشدة في منطقة دارفور الغربية بسبب عمليات النزوح الواسعة.

وطبقا لآخر إحصاءات الأمم المتحدة فان نحو مليون ونصف مليون شخص قد فروا من منازلهم وقتل نحو ٧٠ ألفا آخرين، كما دمرت قرى بأكلمها اضطر قاطنوها إلى الانتقال إلى معسكرات في مدن دارفور الرئيسية، ويعاني هؤلاء من نقص في الطعام والمياه والدواء. وتوضح المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور أن عشرات الآلاف معرضون لخطر المجاعة داخل تلك المعسكرات ، كما حاول أكثر من ٢٠٠ ألف شخص العبور إلى دولة تشاد، إلا أن العديد منهم يعسكرون الآن في مخيمات على امتداد ٦٠٠ كيلو متر من الحدود في ظل ظروف معيشية صعبة.

وبالرغم من توقيع الحكومة السودانية و حركتي التمرد الرئيسيتين اتفاقين في نوفمبر ٢٠٠٤، بشأن الأمن والأمور الإنسانية خلال المفاوضات التي أشرف عليها الاتحاد الإفريقي في العاصمة النيجيرية " أبوجا " ، فان المنظمات الدولية التي تعمل ميدانيا في درافور تؤكد أن الحالة الأمنية وما يترتب عليها من أوضاع إنسانية لم تتحسن، بل إنها تزداد سوءا.

وقد أعاقت الحالة الأمنية المتدهورة ، أعمال منظمات الإغاثة ، ودفعت بعضها للانسحاب نهائيا مثلما حدث مع منظمة إنقاذ الطفولة التي انسحبت من دارفور عقب مقتل اثنين من موظفيها ،كما اضطرت وكالات الأمم المتحدة المختلفة إلى تعليق عمليات المعونة مرات عديدة منذ بداية الصراع لنفس السبب .

وحتى الآن، مازال المجتمع الدولي غير قادر على تأمين أعمال المنظمات الإنسانية ، التي تحتاج إلى قوات تضمن لها أمنها، ويقدر الخبراء عدد تلك القوات ما بين ١٥ و ٢٠ ألف جندي وحتى الآن لا يوجد في دارفور سوى ٢٢٠٠ جندي ضمن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي. و هؤلاء الجنود الذين لا يملكون سوى أسلحة خفيفة، و ليس لديهم أي سلطة لإيقاف عمليات النهب و الاغتصاب و القتل، مطالبون بحفظ السلام في إقليم تقترب مساحته من مساحة دولة فرنسا، و يدرس الاتحاد الأفريقي خطة الاتحاد الأفريقي لرفع حجم قواته في دارفور من ألفى رجل إلى أكثر من سبعة آلاف بنهاية الصيف المقبل.

وتعمل في منطقة دارفور عدة منظمات إنسانية، من أهمها :

– هيئة الكوارث الطارئة، وهي هيئة تضم عدة منظمات إنسانية بريطانية، وتعمل تلك المنظمات بهدف توفير أماكن للجوء، ومياه نظيفة وغذاء ورعاية صحية للاجئين.

– برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة الذي يهتم بالأساس بتوفير الغذاء اللاجئين، وقد وصف راميرو داسيلفا مدير البرنامج في السودان الوضع في دارفور بأنه يتجه للأسوأ.

– أطباء بلا حدود، وتعمل بالأساس لمواجهة أمراض الملاريا و سوء التغذية في غرب دارفور.

– منظمة اوكسفام : التي تعمل على تقديم إمدادات المياه النظيفة والرعاية الصحية لمخيمات اللاجئين.

– منظمة الإغاثة الإسلامية و التي تعمل على توزيع الغذاء لحوالي ١٨ ألف شخص.

– منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تطعيم الأطفال ضد الأمراض في مخيمات اللاجئين.

أزمة النيجر:

تعرضت بعض المناطق الجنوبية بدولة النيجر منذ عدة شهور إلى أزمة نقص حاد في الغذاء، ترجع أسبابها إلى التراجع الملحوظ في نمو الدخل على مدى السنوات السابقة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وعمليات الزراعة غير المستديمة والبدائية التي تعتمد على الأمطار الموسمية دون أي بنى تحتية، وقد جاء الجفاف وأسراب الجراد لكي يحولا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور في النيجر إلى أزمة إنسانية تحولت نتيجة بطء استجابة المجتمع الدولي إلى كارثة إنسانية حقيقية .

ويضيف البعض إلى تلك العوامل الطبيعية أسبابا سياسية تتعلق بمماطلة حكومة النيجر في طلب المساعدة الدولية بخصوص الأزمة، ويرجع البعض ذلك إلى التنافس بين رئيس النيجر ممادو تانجدا ، الذي أعيد انتخابه في ديمسبر ٢٠٠٤ ، ورئيس الوزراء هاما امادو، وقد رفض رئيس النيجر التقارير التي تتحدث عن وجود مجاعة في بلاده، إلا انه أقر بأن بلاده واجهت نقصا في المواد الغذائية فى بعض المناطق، بعد قلة نزول المطر وغزو الجراد، وقال إن هذا ليس بالشيء الغريب على بلاده، واتهم تاناجا كلا من أحزاب المعارضة ووكالات الإغاثة بالأمم المتحدة بالترويج لفكرة المجاعة بدوافع سياسية، ولتحقيق مكاسب اقتصادية.

وطبقا لتقارير منظمة الغذاء العالمي، فان الجفاف وأسراب الجراد لا يفسران سوى ٧٪ فقط من الانخفاض في الناتج الوطني من الحبوب، إلا أن تلك النسبة مازالت غير مؤكدة.

ومن جانبها، فقد استطاعت الحكومة أن تؤمن بعض الإمدادات الغذائية، إلا أن أسعار تلك الإمدادات مازالت مرتفعة للغاية ، وهو الأمر الذي يدفع العديد من الخبراء إلى تأكيد أن المشكلة الأساسية في النيجر ليست هي نقص الغذاء ، فالغذاء طبقا لهم متوافر، إلا أن المشكلة الرئيسية هي ارتفاع أسعار هذا الغذاء بدرجة كبيرة بالنسبة لمناطق فقيرة ، ومن الجدير بالذكر

أن ٦٣٪ من سكان النيجر يعيشون تحت خط الفقر، وتحتل النيجر المرتبة الـ ١٧٣ من قائمة الدول الفقيرة من اصل ١٧٤ دولة، أي المرتبة قبل الأخيرة .

وقد كان النيجر يعاني بالفعل من العديد من المشاكل قبل تلك الأزمة الأخيرة، فـ ٤٠ ٪ من أطفال النيجر يعانون من سوء في التغذية كما تعد النيجر صاحبة ثاني اكبر معدل وفيات للأطفال دون الخامسة.

وطبقا لاستقصاء قامت به حكومة النيجر بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مارس ٢٠٠٥، فإن ٦,٣ مليون نسمة (٩٨٨،٢ قرية) يتعرضون لازمة في الغذاء ، من ضمنهم ٥،٢ مليون نسمة في حاجة إلى مساعدة غذائية ، أي حوالي ٢٥٪ من سكان النيجر البالغ تعدادهم طبقا لإحصاء عام ٢٠٠٤ حوالي ١١ مليون نسمة .

وطبقا لآخر ما تم من تقييم للمناطق الأكثر تضررا (تاهونا- مرادي - زيندر) ، فان ٢٠ ٪ من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من حالة نقص غذائي متوسطة الخطورة، و ٤٪ يعانون من حالة نقص غذائي خطيرة. وطبقا لمعايير للأمم المتحدة، فان تلك الأرقام تماثل المعدلات الموجودة بمناطق الصراعات وحالات الطوارئ الأسوأ في العالم.

وفي مراكز العلاج و التغذية التي يشرف عليها كل من برنامج الغذاء العالمي و اليونيسيف و أطباء بلا حدود ، فان الأعداد تتزايد بشكل كبير. ففي منتصف شهر يوليو من العام الحالي، كان الموجودون في تلك المراكز ضعف العدد الذي كان موجودا في نفس الفترة من العام الماضي، ويتوقع الخبراء زيادة حالات سوء التغذية خلال الفترة الممتدة من أبريل حيث يتم استنفاد مخزون الغذاء وحتى أكتوبر موعد موسم الحصاد الجديد ، وخلال مثل تلك الأزمات الإنسانية الحادة ، فان التفاعل بين سوء التغذية و الأمراض المعدية يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الوفيات خاصة بين الأطفال.

لقد بدأت المنظمات الدولية تحذر من مخاطر نقص الغذاء في النيجر منذ عام ٢٠٠٤، إلا أن المجتمع الدولي لم يتحرك إلا عندما وصلت الأزمة إلى حدود الكارثة الإنسانية ، فالمعونات التي أخذت في التدفق على النيجر، خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر يوليو ٢٠٠٥ فاقت ما وصل خلال الشهور العشرة الماضية. وقد علق يان إيجلند، رئيس وكالة الأمم المتحدة للإغاثة، على ذلك قائلا : "إن العالم قد استيقظ، ولكن بعد أن رأى صورا لأطفال يموتون جوعا".

وفي بيان لها ، حذرت منظمة أطباء بلا حدود من أن توزيع الغذاء الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة - بالإضافة إلى أنه قد بدا متأخرا لا يصل إلى اكثر الفئات تضررا واحتياجا خصوصا الأطفال تحت سن الخامسة ، و طالبت المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة بأن يضع مقاييس تضمن توزيع الغذاء استنادا إلى الاحتياج الحقيقي للسكان عبر وكالات الأمم المتحدة ، وتوجه انتقادات إلى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بسبب عدم قدرته على مواجهة كارثة سوء التغذية. ومن المعروف أن توزيع الغذاء الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة المختلفة يقوم على تحديد المناطق المتضررة بناء على نظام الإنذار المبكر ، والذي يعتمد على مواسم الحصاد، متجاهلا الاحتياج الغذائي الحقيقي للسكان. وترى منظمة " أطباء بلا حدود" أن تلك الطريقة قد ثبت عدم فعاليتها منذ نوفمبر ٢٠٠٤، و أضافت " لقد كانت الأمم المتحدة بطيئة في استجابتها لكارثة سوء التغذية بالنيجر و قد جاءت استجابتها الآن غير ملائمة".

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة للنيجر فى نهاية أغسطس ٢٠٠٤، اعترف خلالها بأن استجابة المجتمع الدولي كان يجب أن تكون أسرع مما هي عليه الآن، إلا أنه يوجد الكثير من الوقت لمناقشة هذا الموضوع بعد تقديم المساعدات اللازمة ، وأضاف في نهاية زيارته " أن أزمة غذائية بهذا الحجم تعتبر أمرا غير مقبول بالمرة في القرن الحادي و العشرين " . وتعمل في النيجر العديد من المنظمات الإنسانية مثل هيئة الكوارث الطارئة ، وبرنامج الغذاء العالمي ، واليونيسيف، ومنظمة أطباء بلا حدود التي تقوم في جنوب النيجر بإحدى كبرى عمليات المساعدة الإنسانية في تاريخ عملها .

وطبقا لمنظمة الصليب الأحمر، فان تلك المشكلة، التي تواجهها النيجر قد تمتد عبر تلك المنطقة، معرضة حوالي ٦ ملايين شخص لخطر المجاعة في كل من مالي، وموريتانيا وبوركينا فاسو، ويختلف الوضع الإنساني في كل بلد من تلك البلاد. وطبقا لأرقام الأمم المتحدة، فان في مالي ٢٠ ٪ يواجهون خطر النقص في الغذاء، وفي موريتانيا حوالي ٢٦٪ من السكان مازالوا يتأثرون بالنتائج التي ترتبت على هجوم أسراب الجراد العام الماضي .أما في بوركينافاسو، فان الحكومة تقدر أن يكون نحو ٥٠٠ ألف شخص بحاجة إلى مساعدة غذائية.

أزمتا دارفور والنيجر... إشكاليات غياب التنمية:

إن الصفة الرئيسية التي تشترك فيها كل من النيجر و السودان، خاصة إقليم دار فور، هي غياب أي جهد حقيقي لدعم عمليات التنمية طويلة الأجل، و ما يترتب على ذلك من إشكاليات تسهم بشكل كبير في التدهور الإنساني السريع التي تشهده تلك البلدان لدى مواجهتها لأي ظرف طارئ مثل الجفاف أو أسراب الجراد في حالة النيجر، أو لصراع مسلح داخلي مثل حالة إقليم دارفور.

ففي حالة النيجر التي يعيش أكثر من ستين في المائة من سكانها تحت خط الفقر، لا تتعلق الكارثة الإنسانية بنقص في الغذاء بقدر ما تتعلق بحالة من الفقر المدقع التي يعاني منها أهالي جنوب النيجر بسبب غياب أي جهد تنموي حقيقي في مناطقهم ، وقد جاء كل من الجفاف وأسراب الجراد لكي يزيدا من حالة الفقر التي منعت الكثيرين من شراء ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية، بل منعتهم حتى من الوصول إلى مراكز المساعدات الغذائية و العلاجية التابعة للمنظمات الإنسانية. ويقول لوران ليبوزات مدير قسم الطوارئ بمنظمة أطباء بلا

حدود بسويسرا: " إننا لم نتحدث أبدا عن مجاعة بالنيجر، إنها أزمة غذائية، الموارد متوافرة إلا أن الحصول على تلك الموارد محدود، فالذين نراهم لا يملكون ببساطة النقود اللازمة لشراء الغذاء". وقد أسهمت عمليات المضاربة خلال الأزمة الأخيرة قد في حرمان أعداد اكبر من شراء ما يحتاجون إليه من غذاء، حيث ارتفعت أسعار الحبوب إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل عدة اشهر من الأزمة .

وبالمثل في إقليم دارفور، حيث يتصف بالفقر و النزاعات الداخلية مما جعله مصدرا دائما للتهديد بالنسبة للحكومات السودانية المتعاقبة، و قد تعاملت معه الأخيرة بأسلوب اتصف بالقمع و التهميش، و استثنته، ضمن مناطق أخرى، من أي جهد تنموي، و قد ترجم ذلك إلى صراع على الموارد مهد لاحقا لاندلاع أزمة دارفور أوائل عام ٢٠٠٣، حيث كانت أبرز مطالب حركتي التمرد خلالها وقف التمييز الاقتصادي.

إن الأزمات الإنسانية التي تعرضت لها القارة الأفريقية في السابق، تؤكد كل الشواهد على إمكانية تكرارها مرات عديدة أخرى في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، و ذلك بسبب غياب عمليات تنمية حقيقية بعيدة المدى للكثير من دول تلك القارة، وخاصة أكثرها فقرا، كما أن المساعدات الطارئة التي يقدمها المجتمع الدولي لمواجهة ظرف إنساني ما، يجب أن ترافقها مساعدات تهدف إلى تدعيم عمليات التنمية الشاملة بعيدة المدى في تلك البلدان، حتى لا تتكرر مثل تلك الأزمات في المستقبل، إلا أن إشكالية توفير مثل هذا النوع من المساعدات بعيدة المدى هي أنها تتطلب وقتا حتى تؤتي ثمارها فى فترة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ عاما ، وهو أمر صعب في ظل عدم تمتع معظم تلك الدول الإفريقية بهذا القدر من الاستقرار، كما أن الدول الغربية القادرة على تقديم مثل هذا النوع من المساعدات تكون في حاجة إلى نتائج سريعة تدعم بها مواقفها أمام شعوبها ومؤسساتها الداخلية، لذلك فهي تفضل التركيز على المعونات الإنسانية قصيرة الأجل التي قد تساعد في مواجهة الكارثة الإنسانية، لكنها لن تسهم في منع تكرارها مستقبلا .

إفريقيا .. أوضاع الهجرة واللاجئين

* إفريقيا هى القارة الوحيدة التى لاتزال التنمية فيها تواجه عراقيل ومشكلات تقليدية قديمة

* أكثر من ثلث دول القارة يعانى نزاعات مسلحة أو حروبا أهلية

* تعانى القارة تردى الأوضاع الصحية وسوء نظم التعليم بفعل التضخم السكانى المتزايد (٣٪ سنويا) ومقتضيات خطط الإصلاح الاقتصادى

* يبلغ عدد سكان إفريقيا نحو ٦٨٠ مليون نسمة أكثر من نصفهم يعيشون تحت حد الفقر

* تعانى إفريقيا عملية نزيف للعقول تلازمها منذ مراحل الاستقلال والكفاح ضد الاستعمار مما أدى إلى حرمان القارة من موارد بشرية ضخمة وكفاءات تم تعليمها وتدريبها بمبالغ طائلة

* يسهم مرض (الإيدز) بشكل كبير فى الاستنزاف البشرى الذى تتعرض له إفريقيا فهى أعلى القارات فى معدل انتشار هذا المرض

* من بين نحو ٢٥ مليونا تم تهجيرهم بسبب الصراعات فى مختلف أنحاء العالم .. هناك ٧٠٪ منهم نساء وأطفال.

* ليبيا أكثر الدول الإفريقية التى تقصدها تدفقات الهجرة الداخلية فى القارة تليها دول الساحل الغربى للقارة ثم جنوب إفريقيا

* تغيرت ملامح خريطة الهجرة الداخلية واللاجئين فى إفريقيا خلال العقدين الماضيين. ففى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تركزت عمليات الهجرة القسرية واللجوء فى دول القرن الإفريقى، بفعل التصحر والنزاعات الإثنية والحدودية والحروب الأهلية. وفي السنوات الأخيرة، انتقلت حركة الهجرة واللجوء لتتركز فى دول غرب ووسط إفريقيا، وذلك نتيجة الانقلابات العسكرية وعمليات التطهير العرقى والاضطرابات السياسية، مما أدى إلى عمليات نزوح جماعى لملايين من السكان فى رواندا وبوروندى وكوت ديفوار وغيرها.

وحتى يمكن التعامل مع هذه المشكلة المعقدة، لابد من منع نشوب تلك النوعية من الصراعات، وتسوية القائم منها، لتلافى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، والتى تتسبب فى تردى الأوضاع الإنسانية.

وقد تنبهت الأطراف المعنية بهذه الأوضاع، سواء الحكومات أو المنظمات الدولية، إلى ضرورة القيام بجهود متضافرة لتسوية الصراعات الإقليمية، والإسهام فى عمليات إعادة الإعمار وحفظ السلام فيما بعد انتهاء الحروب والنزاعات.

المصدر: تقرير الهجرة الدولية ٢٠٠٥، المنظمة الدولية للهجرة، ص ص٢٧-٣٨.

قضايا اللاجئين في إفريقيا: التحديات وسبل المواجهة

■ هالة أحمد الرشيدي

تعد ظاهرة اللجوء من أهم المشكلات الرئيسية التي تعاني منها القارة الإفريقية، فهى قاسم مشترك بين معظم الدول الإفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

وفي هذا الإطار، نظم برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فى صيف ٢٠٠٥ والصندوق المصري للمعونة الفنية لإفريقيا بوزارة الخارجية المصرية، ندوة عن قضايا اللاجئين في إفريقيا، وذلك بمشاركة عدد من الخبراء والباحثين المهتمين بأوضاع اللاجئين.

وانطلقت معظم الأوراق البحثية المقدمة إلى الندوة من تعريف اللاجئ نظرا لما يترتب على هذا التحديد من نتائج خاصة بنطاق الحماية القانونية المقررة لمن ينطبق عليهم التعريف وتوصل معظم الباحثين إلى أن تعريف مصطلح " اللاجئ "، وفقا لنص المادة الأولى من بروتوكول ١٩٦٧ المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين، يشير إلى كل شخص" موجود خارج الدولة التي ينتمي إليها برابطة الجنسية، ولا يستطيع أو لا يرغب - لخوف مبنى على أسباب معقولة من التعرض لاضطهاد بسبب الدين أو العنصر أو الجنس أو العضوية في فئة اجتماعية معينة، أو بسبب رأيه السياسي - في التمتع بحماية تلك الدولة".

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد قدمت تعريفا أوسع نطاقا لمصطلح اللاجئ عن ذلك التعريف الذى تضمنه بروتوكول ١٩٦٧ المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ .

وعرض الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا، رئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، لأسباب تبني منظمة الوحدة الإفريقية لهذا التعريف الواسع، وأهمها الزيادة المستمرة فى أعداد اللاجئين بالقارة ، ولتقليل أوجه المعاناة التي يتعرض لها اللاجئون وتوفير الحياة الكريمة لهم.

كما تطرق الدكتور أبو الوفا إلى أهم المبادئ التي تحكم تطبيق الاتفاقية سالفة الإشارة مثل مبدأ عدم الطرد أو الإرجاع عند الحدود، ومبدأ المحافظة على أمن اللاجئين، ومبدأ التزام اللاجئ باحترام قوانين بلد اللجوء وعدم القيام بأى أنشطة هدامة ضد أى دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومبدأ العودة الاختيارية إلى بلد الأصل.

وأشارت الأستاذة راوية توفيق، المدرس المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، إلى بعض القضايا المهمة المتعلقة بمشكلة اللاجئ في إفريقيا، مقسمة إياها إلى أبعاد داخلية وأخرى دولية .

وتتمثل أهم الأبعاد الداخلية لمشكلة اللاجئين في إفريقيا في تغير سياسات الدول تجاه اللاجئين، حيث قامت بعض الدول بالتضييق على ممارسة حق اللجوء، هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى لبعض الدول المضيفة للاجئين .

كما تعتبر المخاطر الأمنية التي يتعرض لها اللاجئون في معسكراتهم بعدا آخر من أبعاد مشكلة اللاجئين في إفريقيا.

كما بينت الأستاذة راوية في عرضها الأبعاد الدولية لهذه المشكلة مؤكدة أن من أهمها ضعف الاهتمام العالمي باللاجئين في إ فريقيا بعد احتلال العراق، إلى جانب انخفاض الأهمية الاستراتيجية للقارة بالنسبة للدول الغربية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، مما كان له كبير الأثر في تفاقم المشكلة في القارة الإفريقية، وبالتالى، أصبحت قضية اللاجئين قضية سياسية أكثر منها قضية إنسانية، حيث تستغل الدول المانحة لمعونات ومساعدات تنموية هذه القضية كأداة للضغط على الدول المضيفة بهدف فرض خيارات سياسية معينة عليها.

وحول أوضاع اللاجئين، عرض الأستاذ سعد العطار، الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة ، لبعض التحديات التي تواجه القارة الإفريقية بشأن حماية اللاجئين. وذكر أن أهم هذه التحديات إنما يتمثل في الفقر المدقع وانتشار الأمراض في القارة، مما يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي، ويحول دون توفير المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وتؤدي هذه الأوضاع، جميعا، إلى إيجاد المزيد من التحديات أمام توفير الحماية للاجئين وإلى جعل الاستجابة

الأخبار الطيبة بشأن أفريقيا

بعد اعتماد إصلاحات اقتصادية شبيهة بإصلاحات جنوب أفريقيا، يشهد الكثير من البلدان الأفريقية الآن معدلات نمو أفضل من المتوسط.



المجموعة النامية

التغيير المتوقع في إجمالي الناتج المحلي، الاقتصادات الكبرى 2005 (بالمائة)

الدولة	النسبة
أنغولا	13.8
السودان	8.3
نيجيريا	7.4
الكونغو*	7.0
تنزانيا	6.5
إثيوبيا	5.7
غانا	5.6
أوغندا	5.2
تونس	5.0
الجزائر	4.7
المتوسط العالمي	4.3

المصدر: مجلة نيوزويك، ١٢ يوليو ٢٠٠٥، نقلا عن صندوق النقد الدولى

إلى احتياجاتهم مهمة صعبة نسبيا. كما أوضح أن الفقر ليس هو العامل الوحيد الذي يسهم في تعاظم محنة اللاجئين في إ فريقيا، بل كذلك، تجبر الحروب والصراعات على السلطة، والسيطرة على الموارد الطبيعية السكان على الفرار من بلادهم سواء كان طواعية أو قسرا.

وعن حقوق اللاجئين في ظل النزاعات المسلحة، اشار الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدي، أستاذ القانون الدولى العام مدير برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد، إلى أن هذه الحقوق تصنف إلى طائفتين: أولاهما، الحقوق المقررة للاجئين بوصفهم مدنيين. أما الطائفة الأخرى، فتتمثل في الحقوق الخاصة المقررة للاجئين بصفاتهم هذه.

وفيما يخص حقوق اللاجئين بصفتهم مدنيين، أكدت قواعد قانون النزاعات المسلحة أو القانون الدولى الإنساني وجوب عدم تجاوز الاعتبارات الإنسانية في معناها الضيق للغاية فى أثناء مباشرة الأعمال القتالية، وذلك بهدف توفير أكبر قدر من الحماية للمدنيين أو غير المقاتلين عموما. وأشار الدكتور الرشيدي إلى أهم الحقوق المقررة للمدنيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، مثل: والحق في المعاملة الإنسانية، والحق في ضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة قدر الإمكان، والحق في حماية الممتلكات الخاصة، والحق في احترام أشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية، والحق في الحماية من التعذيب البدني.

أما عن حقوق اللاجئين بصفتهم هذه، فقد كفلتها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام ١٩٦٧، وأهمها: والحق في طلب الملجأ من دولة الاستقبال، والحق في العودة الاختيارية أو الطوعية، والحق في الحصول على المأوى الموقت، والحق في التعويض.

وتناول الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين، رئيس قسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، أهم أسباب ظاهرة اللاجئين في إ فريقيا وعجز النظم السياسية الإفريقية عن إدارة أزمة الاندماج الوطنى، مما جعل من هذه الأزمة محورا لكل الأزمات التي تواجهها هذه النظم، خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي وكذلك ما يتعلق بمشكلة التخلف الاقتصادي الذي تعانى منه القارة، نتيجة لظروف الصراع وعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى تبديد الموارد المالية المحدودة للدول الإفريقية.

وخلص إلى أن تسوية أزمة الاندماج الوطنى تفيد كثيرا في حل مشكلة اللاجئين. وقدم رؤية ذات محورين عن كيفية تحقيق هذه التسوية: المحور الأول: الاصلاح السياسي من خلال تفعيل المجتمع المدنى، وإضفاء عنصر الجدارة والكفاءة فى معايير الاختيار للعمل العام، ونزاهة وشفافية الانتخابات، وإنهاء هيمنة الأيديولوجيا على العمل السياسي، وإنهاء سيطرة الطابع الإثنى أو الدينى أو الإقليمي على العملية التشريعية والحيلولة دون سيطرة رجال المال والأعمال على السلطة السياسية.

أما المحور الثانى، فيتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الأخذ بآليات السوق، والتكامل الإقليمي، والشراكة مع العالم الخارجي، -حيث لا تكفي الموارد المالية والتقنية للقارة وحدها لتحقيق التنمية المطلوبة.

وقد خلصت الندوة إلى تأكيد عدد من الحقائق، من أهمها: ضرورة بذل كل الجهود الممكنة من أجل الصراعات الداخلية في بعض الدول الإفريقية، وتحقيق المساواة والعدالة التوزيعية بين أبناء الوطن الواحد، تعاون المجتمع الدولي مع الدول الإفريقية من أجل وضع برامج فعالة للتنمية بما يساعد على تحقيق الاستقرار.

موريتانيا: حلقة جديدة في مسلسل الانقلابات العسكرية

■ راوية توفيق

جاء انقلاب الثالث من أغسطس الماضي في موريتانيا ليمثل حلقة جديدة في سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال، فلم يكن الانقلاب الذي قاده المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية هو أول محاولة للإطاحة بالرئيس "معاوية ولد سيدي أحمد الطايع" الذي جاء نفسه إلى السلطة بقيادته لانقلاب عسكري قبل نحو عشرين عاما.

ويحتاج تحليل دوافع الانقلاب الأخير إلى تحليل الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها موريتانيا خلال حكم الرئيس ولد الطايع ، وطبيعة السياسات التي تبناها النظام الحاكم في تلك الفترة ، هذه السياسات التي خلقت ردود فعل شعبية وقوى سياسية ساخطة على النظام ، و مستعدة للقبول ببديل آخر حتى لو جاء هذا البديل بانقلاب عسكري .

خلفية الانقلاب .. احتقان سياسي ومحاولات انقلابية فاشلة :

في عام ١٩٨٤، وصل الرئيس ولد الطايع ، والذي كان رئيس أركان الجيش آنذاك ، إلى السلطة عبر انقلاب عسكري أسقط الرئيس خونا ولد هيداله الذي تولى الحكم عام ١٩٨٠ . ومع موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها القارة الإفريقية في بداية تسعينيات القرن العشرين، تبنت موريتانيا دستورا جديداً ينص على التعددية الحزبية. واستنادا إلى الدستور الجديد ، أنشئت العديد من الأحزاب السياسية كان أبرزها: "الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي"

Democratic and Social Republican Party

الذي أنشأه الرئيس ولد الطايع، الذي كثيرا ما انتقدت المعارضة سيطرته على الحياة السياسية واستفادته من موارد الدولة في حملاته الانتخابية ، و"الحزب الموريتاني للتجديد"

Mauritanian Party for Renewal

الذي كان الرئيس السابق ولد هيداله أحد أبرز أعضائه ، و"اتحاد القوى الديمقراطية Union of Democratic Forces و"اتحاد الديمقراطية والتقدم"

Union for Democracy and Progress

ورغم التعددية النظرية التي كرسها الدستور، ظل الحزب الجمهوري مسيطرا على العملية السياسية من خلال سيطرته على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية، ومقاعد المجالس المحلية في انتخابات غالبا ما كانت المعارضة تنتقد مجرياتها، بل وتضطر أحيانا إلى الانسحاب منها أو مقاطعتها . ومن أمثلة ذلك قرار ستة من أحزاب المعارضة الانسحاب من الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢ بعد انتقادها لسيطرة الحزب الجمهوري على العملية الانتخابية ، والتضييق على المعارضة ، وقرار أحزاب المعارضة الرئيسية مقاطعة انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ بعد عدم استجابة النظام لمطالبها بإنشاء لجنة انتخابية مستقلة تضمن نزاهة العملية الانتخابية.

ولم يثر نظام ولد الطايع حنق أحزاب المعارضة فقط، حيث امتدت يد النظام إلى ناشطي حقوق الإنسان ، خاصة هؤلاء الذين دافعوا عن حقوق الموريتانيين السود من فئة الخراطين (المسترقين السابقين) ، والصحافة المستقلة . وكان من أهم القوى التي استهدفها نظام ولد الطايع الجماعات الإسلامية، بل إن بعض المحللين يشيرون إلى أن الحركة الإسلامية كانت أكثر الحركات السياسية صراعا مع نظام الطايع . وقد بدأ هذا الصراع مع بداية التسعينيات حينما حاول الإسلاميون الاستفادة من الدستور الجديد، وتقدموا لتشكيل حزب سياسي رفض الترخيص له بدعوى أن القوانين الموريتانية تمنع تشكيل الأحزاب ذات الطابع الديني. وفي عام ١٩٩٤ ، ومع إدراك ولد الطايع لوجود مد إسلامي معارض يحاول اكتساب قاعدة شعبية ، قام النظام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف المعارضة . وقد تزايدت حدة الصراع مع الإسلاميين مع أواخر التسعينيات لمعارضتهم لمساعي النظام للتطبيع مع إسرائيل.

وقد بدأت مرحلة جديدة من الاحتقان السياسي ، واستهداف كافة القوى المعارضة مع الاستعداد للانتخابات

الرئاسية لعام ٢٠٠٣ . فقد حظرت الحكومة الموريتانية بعض الأحزاب السياسية، أهمها حزب "اتحاد القوى الديمقراطية" ، وحزب "العمل من أجل التغيير" الذي يدافع عن حقوق فئة الخراطين ، وحزب النهوض البعثي . كما اعتقلت أعداد كبيرة من الإسلاميين، كان على رأسهم الزعيم الروحي للحركة الإسلامية في موريتانيا " الشيخ حسن ولد الددو" ، ووجه النائب العام إلى حوالي ٦٠ ناشطا إسلاميا تهمة التآمر لقلب نظام الحكم ، والتخطيط لأعمال إرهابية . ولكن ما لم يتوقعه ولد الطايع، آنذاك ، أن تأتي الضربة من خارج دائرة القوى المعارضة من الأحزاب والإسلاميين ، وأن تقوم مجموعة من الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم "فرسان التغيير " بمحاولة انقلابية للإطاحة بالنظام في يونيو ٢٠٠٣ . وقد فشلت هذه المحاولة بعد ثلاثة أيام من المواجهات وسقوط بعض القتلى والجرحى .

ولم تكن المحاولة الانقلابية في يونيو ٢٠٠٣ هي المحاولة الأخيرة للتخلص من نظام ولد الطايع، فقد أحبطت عدة محاولات، كان منها محاولتان في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٤، هذا بالإضافة إلى المحاولة التي ادعى النظام أن ولد هيداله ، الذي نافس ولد الطايع في انتخابات عام ٢٠٠٣ ، قد دبر لها ، والتي ألقى القبض على أثرها على ولد هيداله في نوفمبر ٢٠٠٣

وإلى جانب هذه التطورات السياسية المتلاحقة التي خلقت العديد من القوى المعارضة الساخطة على نظام ولد الطايع ، كانت الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد باعثا على زيادة الحنق الشعبي على النظام . فقد عانى المواطن الموريتاني من ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية مع انخفاض الأجور، وتخلي الدولة عن دورها في تقديم بعض الخدمات المهمة، ومنها الصحة، وانتشار الفساد. ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٤، يعيش حوالي ٤٠٪ من الشعب الموريتاني تحت خط الفقر.

إذن، فلم يكن انقلاب أغسطس ٢٠٠٥ مفاجأة للمراقبين للساحة السياسية الموريتانية، ولكن الجديد في هذا الانقلاب هي أن قادته من المقربين للرئيس السابق. فالعقيد " على ولد محمد فال" ، الذي تم اختياره بعد نجاح الانقلاب رئيسا للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، كان المدير العام للأمن الوطني والساعد الأيمن لولد الطايع في انقلاب عام ١٩٨٤ الذي أتى بالأخير إلى السلطة . أما محمد ولد عبد العزيز النائب الحالي للمجلس ، وأحد مدبري الانقلاب ، فكان يشغل منصب رئيس الحرس الرئاسي الموريتاني ، وقد ساهم من قبل في إفشال محاولتين انقلابيتين ضد الرئيس الطايع .

والجدير بالذكر أن الانقلابيين قد أعلنوا في البيان الأول الصادر عن مجلسهم العسكري أن هدفهم الأساسي هو وضع حد نهائي للممارسات الاستبدادية للحكم البائد الذي عانى الشعب الموريتاني منه خلال السنوات الأخيرة، كما أعلنوا أن المجلس العسكري سيحكم البلاد لمدة عامين فقط، وتعهدوا بتهيئة البلاد للديمقراطية، وخلق مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

كذلك، فقد بدأ المجلس فتح قنوات للاتصال مع القوى المعارضة التي استهدفها النظام السابق. فقد أطلق قادة الانقلاب سراح قيادات بالحركة الإسلامية الموريتانية، كما أثير أن قادة الانقلاب قد أجروا اتصالات مع قادة " فرسان التغيير" المحتجزين في السجون بعد محاولاتهم الانقلابية الفاشلة على النظام السابق. وفي إشارة جديدة حاول بها النظام الجديد كسب ثقة المعارضة والجماهير ، أعلن المجلس لائحة الحكومة الانتقالية الجديدة برئاسة سيدي محمد ولد أبو بكر ، وهي حكومة غلب علي تكوينها الطابع التكنوقراطى و خلت من أي عضو عسكري .

ردود الفعل .. ترحيب شعبي ودعم دولي غير مباشر:

أشارت العديد من وسائل الإعلام إلى أن الانقلاب قد قوبل بترحيب شعبي عبر عن نفسه في شكل مسيرات شعبية في أنحاء عديدة من البلاد لإعلان الدعم و المساندة للانقلاب. كذلك فقد رحبت العديد من القوى المعارضة بالانقلاب، حيث رحبت حركة "فرسان التغيير " به، مؤكدة في بيان رسمي صدر بـ "مالي" أن هذا العمل كان ضروريا لإنقاذ البلاد ممن وصفته بالطاغية الدموي . كما رحبت به الحركة الإسلامية الموريتانية، حيث أصدر عدد من قيادييها بيانا أكدوا فيه أن الإسلاميين الموريتانيين يرحبون بالتغيير في البلاد ، ويؤكدون مجددا ضرورة التشاور مع جميع الأطراف السياسية لطي صفحة الماضي ، وتنظيم العودة إلى الحياة الدستورية.

وفي المقابل، سارعت المنظمات الدولية والإقليمية، وبعض القوى الغربية فور وقوع الانقلاب بإعلان إدانتها له بوصفه وسيلة غير دستورية للوصول إلى السلطة. فقد عبر المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة عن إدانة الأمين العام لأية محاولة للوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية ، وتصميمه على تسوية الخلافات السياسية بالوسائل الديمقراطية السلمية . ومن جهتها دعت الولايات المتحدة إلى عودة الرئيس ولد الطايع إلى السلطة باعتباره الرئيس المنتخب للبلاد . ولم يختلف هذا الموقف كثيرا عما أعلنته مفوضية الاتحاد الأوروبي. وكان موقف فرنسا أكثر تحفظا حيث لم تندد صراحة بالانقلاب، و قد يفسر ذلك في إطار صراع المصالح الأمريكي-الفرنسي الذي يظهر أحيانا على الساحة الإفريقية. والجدير بالذكر أن ولد فال قد اجتمع عقب الانقلاب بسفراء الدول الغربية في نواكشوط لتوضيح دوافع الانقلاب ، وطبيعته السلمية .

ورغم اتفاق مواقف بعض القوى الغربية في البداية في تنديدها بالانقلاب ، إلا أنها لم تتخذ من الخطوات الواقعية ، أو الضغوط الفعلية، ما يمكن أن يسهم في عودة الرئيس ولد الطايع، بل إنها بدأت في تغيير لهجة التنديد بلهجة جديدة تعترف بالوضع القائم مع إعلان سعيها لعودة الشرعية الدستورية في البلاد. فقد تخلت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عن طلبها إعادة الرئيس المخلوع إلى منصبه، وأعلنت أنها تتعامل مع النظام العسكري الذي أطاح به لإقناعه بإيجاد سبيل لتحقيق انتقال دستوري للسلطة. ويمكن أن يفسر هذا الموقف عدة تطورات تلاحقت في الأيام القليلة التي أعقبت الانقلاب، كان منها ما نقلته جريدة الحياة اللندنية من أن مبعوثا مغربيا رفيع المستوى زار نواكشوط بعد يوم واحد من الانقلاب ، وأن العاهل المغربي ، الملك محمد السادس، قد أجرى اتصالات مع عواصم

غـربيـة ، أبرزها واشنطن ، لرصـد تطورات الأوضـاع في موريتانيا ، ونقل ما سمته الجريدة " التوجهات المنفتحة " للنظام الجديد للدول الغربية . وقد ساهم ذلك في تبديد المخاوف إزاء احتمال استفادة تيارات إسلامية متطرفة من الانقلاب، وما يمكن أن ينجم عنه من حالة عدم استقرار، لبسط نشاطها في منطقة غرب أفريقيا . وبذلك فإن الاهتمام الغربي بصفة عامة، والأمريكي بصفة خاصة، بالتطورات الأخيرة في موريتانيا، يأتي، في أحد أبعاده، في إطار الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، والسعي إلى التصدي لانتقال إرهابيين محتملين إلى إقامة قواعد في مناطق غير مستقرة.

وفي ضوء هذه الحقائق ، أكد بعض المراقبين أن النظام الجديد في موريتانيا قد تلقى دعما غير مباشرا لبقائه في السلطة، نتيجة لأن الدول الغربية لم تعد متمسكة بإعادة السلطة إلى الحكم السابق ، وباتت ترهن موقفها من النظام الجديد بمدى استعداده لتدعيم الديمقراطية، وإجراء انتخابات حرة .

ومن جهته ، بادر المجلس العسكري بإجراءات و تحركات أكدت على التزامه بخط النظام السابق المؤيد لسياسة القوى الغربية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة . فقد أوضح المجلس أن الإفراج عن معتقلين إسلاميين اقتصر على العناصر غير المتورطة في أعمال عنف.

كذلك، فإن تعيين احمد ولد سيد أحمد، المعروف بأنه مهندس الانفتاح على إسرائيل، وزيرا للخارجية في الحكومة الانتقالية الجديدة كان بمثابة رسالة تهدف إلى طمأنة الشركاء الخارجيين على استمرار السياسة الخارجية الموالية للحكومات الغربية.

الموقف الإفريقي من الانقلاب : هل يتكرر سيناريو حالة توجو ؟

وعلى الصعيد الإفريقي، كان الانقلاب اختبارا لمدى التزام الدول الأفريقية بالمبادئ المتفق عليها جماعيا، التي تقضي بعدم الاعتراف بالنظم التي تصل إلى الحكم بوسائل غير دستورية. و كانت هذه الدول قد اتخذت من قبل موقفاً قاطعا ، ومؤثرا في حالة توجو أدى في النهاية إلى دفع "فور إياديما" ، الذي استولى على السلطة بعد وفاة والده ، إلى الالتزام بالشرعية الدستورية ، وإجراء انتخابات تنافسية . ولكن حالة موريتانيا كانت أكثر تعقيدا خاصة في ظل الترحيب الشعبي بالانقلاب.

فقد أعلن الاتحاد الإفريقي فور وقوع الانقلاب، تعليق عضوية موريتانيا في المنظمة ، و ذلك التزاما بقرارات المنظمة الصادرة عن القمة الخامسة والثلاثين بالجزائر عام ١٩٩٩ ، والإعلان الذي تبنته الدول الإفريقية في قمتها السادسة والثلاثين بتوجو عام ٢٠٠٠ ، واللذين يقضيان بعدم الاعتراف بالنظم التي تصل إلى السلطة عبر وسائل غير دستورية . كما بادر الاتحاد بإرسال وفد وزاري إلى موريتانيا لنقل وجهة نظر الاتحاد للنظام الجديد، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم جهوده لاستعادة الشرعية الدستورية في البلاد. ولكن تطور موقف الاتحاد يؤكد اختلاف موقفه في حالة موريتانيا عن موقفه السابق في حالة توجو . فبعد لقاء الوفد الوزاري للاتحاد الإفريقي بالمجلس العسكري الموريتاني، عبر رئيس الوفد، وهو وزير الخارجية النيجيري، عن ارتياحه للقاء، وأكد أنه قد حث المجلس على اتباع خطة لإجراء انتخابات ديمقراطية خلال أقل من عامين. وقد أوضح الوزير النيجيري أن سبب الارتياح هو إحساسه بوجود إجماع في موريتانيا حول حتمية تغيير النظام السابق، واعتقاده بإمكانية حدوث انتقال يسير إلى الديمقراطية. كما أكد أن بإمكان موريتانيا استئناف عضويتها في الاتحاد بعد إجراء انتخابات ديمقراطية.

ورغم هذا التوازن في موقف الاتحاد بتعامله مع الأمر الواقع بالتفاوض مع النظام الجديد لدفعه للتعجيل بالعودة إلى الشرعية الدستورية ، وفي الوقت ذاته عدم سماحه بعضوية النظام الجديد في الاتحاد الذي لم يعد يعترف بالنظم غير الدستورية ، إلا أن هذا الموقف قد بدا للبعض تراجعا عن موقف الاتحاد بشأن هذه النظم ، ودعما لنظام استخدم وسائل غير ديمقراطية للوصول إلى السلطة . وقد حرص الاتحاد على نفي هذه الصورة، مؤكدا أن رسالة وفد الاتحاد إلى المجلس العسكري كانت واضحة بأن الاتحاد لن يقبل بمدة العامين التي حددها المجلس لإجراء انتخابات ديمقراطية، بل حث المجلس على استعادة الدستورية في أقرب وقت ممكن معلنا استعداده لدعم المجلس لتحقيق هذا الهدف ، وأن هذا الموقف يجب ألا يفسر بأي حال بأنه دعم للنظام العسكري الجديد، ولكن في بعض الأحيان يكون تغيير الوضع الجديد أمرا غير عملي، لذا فإن الحوار مع هذا النظام كان البديل الأمثل . وعلى أية حال، فإن موقف الاتحاد الأفريقي بدا أكثر نشاطا وإيجابية من موقف الجامعة العربية التي اكتفت ، على ما يبدو ، بإعلان اعترافها بالوضع القائم في موريتانيا .

هذا بالنسبة للموقف الإفريقي على المستوى الجماعي. أما على الصعيد الفردي، فقد أبدت الدول الإفريقية ردود فعل متباينة تجاه الانقلاب. ففي حين عبرت بعض الدول، وعلى رأسها نيجيريا، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، وجنوب أفريقيا، عن معارضتها الواضحة للانقلاب، بدا موقف بعض الدول أكثر تأييدا له. ويفسر هذا التأييد في إطار علاقات هذه النظم غير الودية مع النظام الموريتاني السابق . فقد رحبت ليبيا بالانقلاب، معتبرة إياه معبرا عن الإرادة الشعبية الموريتانية. وقد عبر وزير الخارجية الليبي ، الذي قاد وفد الاتحاد المغاربي إلى نواكشوط، عن هذا الموقف، حينما أكد " إننا نعترف بما يعترف به الشعب الموريتاني " . و كان موقف السنغال مشابها، حيث أعلنت تفهمها لدوافع الحركة الانقلابية من منطلق أنها خيار داخلي محض.

ورغم التباين النسبي في مواقف القوى الإقليمية والدولية ، إلا أن الواضح أن كافة القوى قد اجتمعت على التعامل الواقعي مع الوضع الراهن بالحوار مع النظام الجديد ، ودفعه إلى العودة بشكل عاجل إلى الشرعية الدستورية، أي أنه من غير المتوقع أن يتعرض النظام الجديد في موريتانيا لنفس درجة الضغوط التي تعرض لها "فور إياديما" في توجو ، والتي دفعت الأخير إلى التنازل عن تمسكه بالسلطة ، و التعجيل بإجراء انتخابات تنافسية. ولاشك فى أن الدعم الشعبي لهذا الانقلاب

قد ساهم في اتخاذ موقف أكثر تقبلا له ، ولو بشكل مؤقت . كما أن التصريحات التي أعلنها النظام الجديد ، والرسائل التي حرص على نقلها للقوى الداخلية والخارجية ، والتي تؤكد على أن بقاءه في السلطة سيكون مؤقتا ، وأن شغله الشاغل في الفترة الانتقالية سيكون تهيئة الظروف لإجراء انتخابات ديمقراطية ، قد دعمت هذا الاتجاه .

آفاق المستقبل .. تحد داخلي ومصالحة إقليمية:

يواجه النظام الجديد مجموعة من التحديات ، خاصة على المستوى الداخلي ، لعل من أبرزها كسب ثقة القوى الداخلية، صحيح أن قادة الانقلاب قد قطعوا على أنفسهم من العهود ، واتخذوا من الخطوات ما يمكن أن يسهم في التقارب مع القوى المعارضة، لكن تبقى مشكلتان أساسيتان، هما:

أولا: إن النظام الجديد قد أتى إلى السلطة بطريقة غير دستورية رفضتها بعض القوى السياسية. فرغم ترحيب بعض الأحزاب السياسية، وقوى المعارضة بشكل عام، بالانقلاب، إلا أن بعضها أبدى تحفظا على الطريقة التي تم بها التخلص من النظام السابق. ومن أمثلة ذلك ما صرح به "مسعود ولد بالخير"، رئيس "حزب التحالف الشعبي التقدمي" ، من أن تغيير النظام كان حتمياً ، ولكنه تمنى لو أن هذا التغيير كان بأسلوب ديمقراطي تشترك فيه جميع القوى والأحزاب السياسية المعارضة .

ولا يعنى ذلك بالضرورة رفض مثل هذه القوى ، التي اعترضت على الأسلوب الذي أتى به النظام إلى الحكم، للنظام ككل ، ولكن يعنى أن على النظام الجديد أن يبادر بإشراك كافة القوى السياسية في تشكيل قوانين و سياسات الفترة الانتقالية التي ستحدد ملامح النظام الديمقراطي الجديد في البلاد .

ثانيا: إن الانقلابيين، الذين نددوا في بياناتهم بالطبيعة الاستبدادية للنظام السابق، كانوا جزءا من هذا النظام بل كانوا سندا له ضد الانقلابات العسكرية المتتالية. وقد تشكك هذه الحقيقة في التوجهات الديمقراطية لقادة الانقلاب .

وتعنى الملاحظتان السابقتان أن النظام المؤقت الجديد يلقى على عاتقه الكثير ليفعله ليؤكد تمسكه بالقيم الديمقراطية . فمن الطبيعي أن يعلن قادة انقلاب موريتانيا، كغيرهم من قادة الانقلابات العسكرية في دول أخرى، أن الهدف من انقلابهم هو التخلص من نظام استبدادي قائم، والسعي إلى تكريس الديمقراطية، وأن بقاءهم في السلطة مؤقت. ولكن تاريخ وواقع الانقلابات العسكرية في أفريقيا وغيرها يشير إلى أن بعض النظم التي تصل إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية، إن لم يكن أغلبها، تسعى إلى تمديد فترة بقائها في السلطة، وتتحول إلى نظم مستبدة تقوم انقلابات أخرى بالإطاحة بها. ولعل ما شهده عدد من الدول الإفريقية، أمثال السودان ونيجيريا وغانا وأوغندا بل و موريتانيا ذاتها، من سلسلة انقلابات عسكرية متتالية في الفترة من ستينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي يدلل على ذلك.

وإذا كان ذلك السيناريو محتمل الحدوث في حالة موريتانيا، فأن تكلفته بالنسبة للنظام الجديد ستكون مرتفعة. فلا يبدو أن القوى الداخلية والإقليمية والدولية التي تقبلت النظام سوف تتسامح مع أي محاولة للتراجع، أو حتى التباطؤ في تنفيذ الالتزامات التي وعد النظام بها . ويبدو من المؤشرات الأولية لسلوك النظام الجديد أنه على وعى بذلك. فبعد حوالي أسبوعين من الانقلاب، شكلت السلطات الموريتانية الجديدة ثلاث لجان للتحضير للفترة الانتقالية، تدرس اللجنة الأولى استفتاء الدستور وما من شأنه ضمان انتخابات شفافة، بينما تدرس الثانية إصلاح القضاء، وتناقش الثالثة إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد، على أن ترفع اللجان نتائج أعمالها إلى المجلس العسكري خلال شهرين لتناقش مع الأحزاب والمجتمع المدني . كما أن النظام الجديد يحاول كسب ثقة أبرز معارضي النظام السابق؛ فقد منح لحزب "الملتقى الديمقراطي"، القريب من الإسلاميين، الترخيص بمزاولة نشاطه كامل، بعد أن كان النظام السابق يرفض الاعتراف به. هذا إلى جانب وعد النظام الجديد بعدم ترشيح أي من أعضائه من المؤسسة العسكرية في الانتخابات المقبلة.

أما على المستوى الإقليمي، فيبدو أن تغيير النظام الحاكم في موريتانيا سوف يفتح آفاقا جديدة لمصالحة موريتانية مع القوى التي اضطربت علاقاتها بالنظام السابق. فالمتابع لسياسة النظام الجديد يلاحظ حرصه على التواصل مع القوى المجاورة ، وتحسين العلاقات معها . ففي الفترة القصيرة الماضية، بعث النظام بوفود ورسائل إلى السنغال والمغرب والجزائر بقصد دعم العلاقات. ولكن الأمر يبقى مرهوناً بتعامل النظام مع القضايا الخلافية مع هذه الدول المجاورة.

ولا يوجد من المؤشرات ما يدل على تغير سياسة النظام الجديد تجاه القوى الدولية الكبرى عن سابقه . فقد كان من الطبيعي أن يسعى النظام الجديد إلى حشد دعم دولي، خاصة أنه قد انقلب على نظام كان يحظى بمثل هذا الدعم. ولكن هذه السياسة تثير تساؤلات مهمة ستكشف عنها الفترة الانتقالية. فهل سيكون التقارب مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، أمرا مؤقتا تحكمه الاعتبارات العملية أم سياسة حاكمة لتوجهات النظام الجديد؟ وما تأثير ذلك فى علاقات النظام بالقوى الداخلية الرافضة للإذعان لهذه القوى الكبرى؟ أو بمعنى آخر إلى أي مدى سيتمكن النظام الجديد من الموازنة بين كسب ثقة الداخل والحصول على تأييد الخارج خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل التى ترفضها العديد من القوى الداخلية ، خاصة القوى الإسلامية ؟

وأخيرا، فإن انقلاب موريتانيا يجدد مناقشة قضايا مهمة تمس النظم العربية والإفريقية، وتتعلق بمدى إمكانية حدوث تحول ديمقراطي سلمي في هذه النظم ، وقوة المؤسسة العسكرية مقارنة بالقوى المجتمعية من أحزاب سياسية وتنظيمات للمجتمع المدني ، ذلك أنه رغم اتفاق العديد من هذه القوى في موريتانيا على ضرورة تغيير النظام ، إلا أنها لم تفلح في تغييره ، ورحبت بتدخل المؤسسة العسكرية . كما أن متابعة الفترة الانتقالية القادمة سوف تكون مهمة لتحليل إمكانية أن يقيم نظام عسكري نظاما ديمقراطيا أو يهيئ البلاد لإقامته.

من الغابـة إلـى القصـر الجمهورى:
سلفا كير .. قائدا جديدا لجنوب السودان

هانى رسلان

حينما تأكد نبأ مقتل جون قرنق فى حادث تحطم طائرته فى رحلة العودة من أوغندا إلى جنوب السودان، اتجهت كل الأنظار إلى القائد سلفا كير ميارديت، الذى أعلن توليه كل المواقع التى كان يشغلها جون قرنق. وثار الكثير من التساؤلات حول طبيعة شخصية سلفا كير واتجاهاته السياسية، ومدى قدرته على الحفاظ على وحدة الحركة الشعبية، وإدارة الجنوب فى المرحلة الانتقالية وكذلك العلاقة مع الحكومة القومية فى الشمال وقدرته على الاضطلاع بالعديد من المهام ذات الطبيعة المركبة والمتشعبة. وكان هناك أيضا سؤال آخر فى غاية الأهمية ويشغل بال الكثيرين داخل السودان وخارجه، وهو موقف سلفا كير من قضية الوحدة التى كان جون قرنق يوليها اهتماما كبيرا، على طريقته وبمفهومه الخاص الذى كان يرنو إلى حكم كل السودان بعد إعادة صياغة الأسس والتحالفات السياسية التى يقوم عليها.

وكان الأمر الذى زاد من حدة هذه التساؤلات أن سلفا كير جاء ليتولى مقاليد الأمور فى ظروف غير عادية، لكى يحل محل شخصية ذات وزن استثنائى، فجون قرنق لم يكن مؤسسا للحركة الشعبية لتحرير السودان فقط، بل إنه ساهم بالقسط الأكبر فى صياغة رؤاها ومواقفها السياسية وتوجهاتها طوال الأعوام العشرين الماضية، التى لعب فيها كل الأدوار تقريبا ،فقد كان القائد العسكرى، والمفكر السياسى، ورجل الدبلوماسية، وكان يمسك بكل الخيوط، ولا يتورع عن استخدام القوة المفرطة ضد أى محاولة لمعارضته، وتمتع بحضور شخصى طاغ، فضلا عن شبكة معقدة من التحالفات والعلاقات الداخلية والإقليمية والدولية، وكان له بطبيعة الحال عداوات مريرة فى الشمال والجنوب على السواء.

كانت هذه هى الملامح العامة للصورة، فكيف سيتصرف سلفا كير إزاءها وفى أى اتجاه سوف يسير؟

سيرة ذاتية :

ولد سلفا كير ميارديت فى منطقة قوقريال، وهى أحد معاقل قبيلة الدينكا فى مديرية بحر الغزال، وبدأ حياته مقاتلا فى صفوف حركة التمرد الأولى فى الجنوب "أنيانيا" إلى أن تم توقيع اتفاق السلام عام ١٩٧٢ بين الحركة ونظام الرئيس نميرى. وبناء على ذلك، تم استيعاب سلفا كير فى سلاح المشاة بالقوات المسلحة السودانية برتبة رقيب، ثم انتقل إلى إدارة الاستخبارات العسكرية، وحصل على دورة تدريبية واستمر فى الترقى فى السلك العسكرى حتى وصل إلى رتبة



سلفا كير

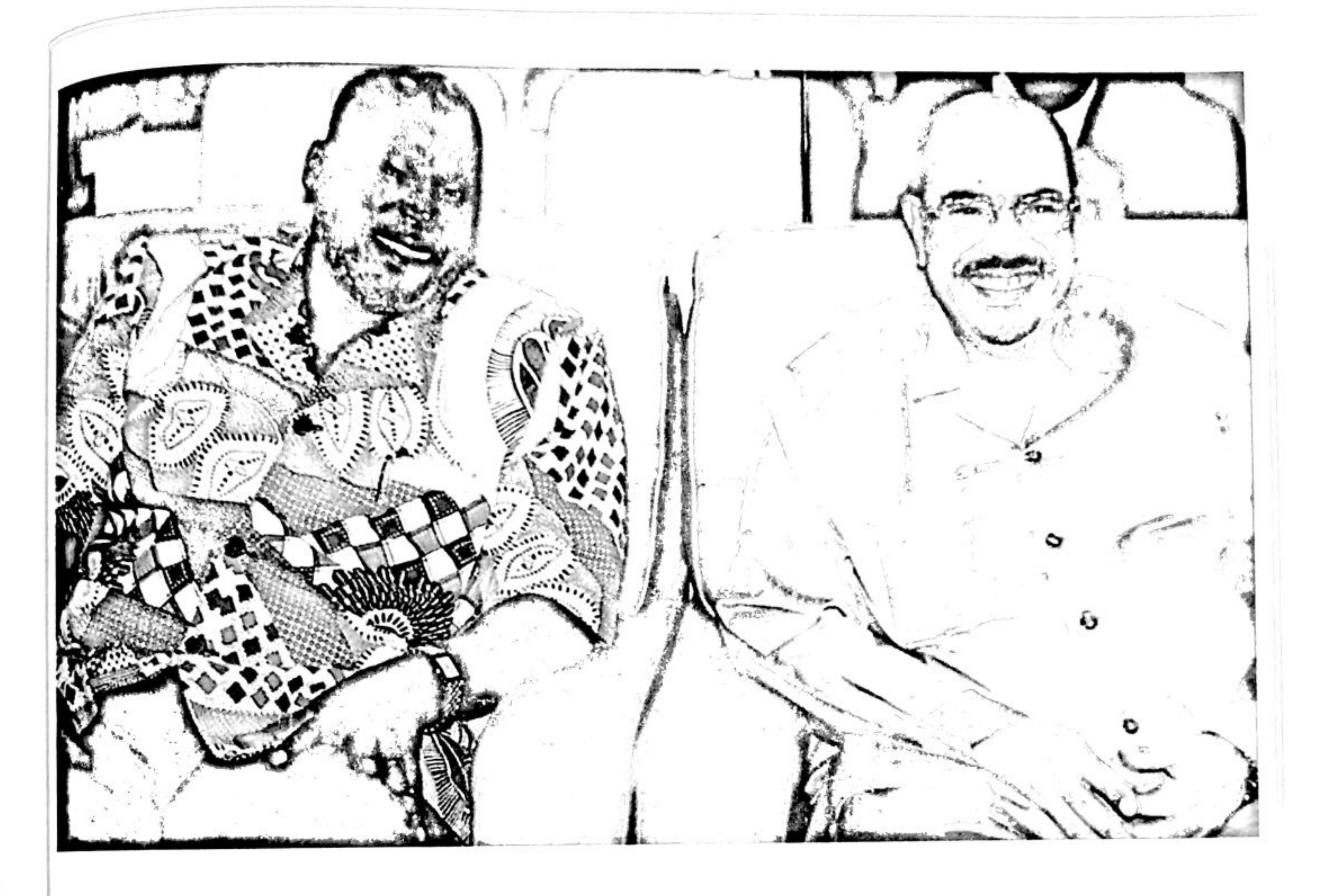
النقيب بالاستخبارات العسكرية عام ١٩٨٣، حيث أعلن انضمامه إلى التمرد، وكان من أوائل الذين انضموا إلى الحركة الشعبية، ولذا يعده البعض من مؤسسيها التاريخيين، حيث كان عضوا بهيئة القيادة التى تكونت آنذاك من أربعة عشر شخصا، وهو الآن الوحيد الباقى على قيد الحياة من هذه المجموعة التى قتل معظم أفرادها فى ظروف غامضة أو فى الاقتتال الداخلى بين أجنحة الحركة مثل وليم نون، وكاربينو كوانين بول، وأروك طون أروك.

وقد أسندت إلى سلفا كير مهمة إدارة الاستخبارات فى الحركة، وأضيفت إليها مهمة جديدة هى الإشراف على التدريب، الأمر الذى مثل إحدى نقاط قوة سلفا كير فيما بعد، حيث تمكن فى هذه الفترة من التعامل المباشر مع معظم أعضاء الحركة وقياداتها من خلال الزيارات والإشراف الميدانى، والتعرف على بيئة العمل. وهؤلاء الأفراد والقادة، الذين أصبحوا ممسكين بالكثير من القطاعات المهمة فى الحركة، تحولوا إلى مؤيدين لسلفا كير الذى يعرفونه ويأنسون إليه من خلال علاقاتهم الميدانية.

النقطة الثانية، التى مثلت مصدر قوة خاصة لسلفا كير، هى أنه ينتمى إلى فرع "قوقريال" من قبيلة "الدينكا"، بخلاف جون قرنق الذى ينتمى إلى "دينكا بور"، حيث تتعدد الفروع والبطون فى قبيلة الدينكا التى تتسم بضخامة العدد، والمعروف عنها أنها كبرى قبائل جنوب السودان على الإطلاق، ويعد فرع قوقريال هو أكبر فروع الدينكا وأهمها. وفى ظل هذه البيئة التقليدية، كان سلفا كير يحظى دائما وبشكل تلقائى بتأييد واسع داخل الحركة بالنظر إلى هذا الانتماء.

الخلاف فى السياسات مع قرنق :

عُرف عن سلفا كير الاهتمام بالعمل فى صمت وتفضيله للعزلة، وربما كان متأثرا فى ذلك بطبيعة تخصصه فى العمل الاستخبارى، بالإضافة إلى سماته الشخصية، إلا أن ذلك لم يعنى أنه لم يكن ذا رأى فى توجهات وسياسات الحركة الشعبية، حيث تشير كثير من التقارير إلى أنه كان يتحفظ كثيرا على سياسات جون قرنق، خاصة اهتمامه بإقامة العلاقات والتحالفات فى الشمال، والاهتمام بقضايا وأزمات الشمال، حيث كان سلفا كير يفضل إعطاء الأولوية المطلقة للشأن الجنوبى، وكان معارضا لإطالة أمد المفاوضات التى استغرقت أكثر من ثلاثين شهرا، بسبب حصة الحركة الشعبية فى السلطة على المستوى القومى والأوضاع فى المناطق المهمشة. وكانت خلاصة مواقف سلفا كير أن الحكومة السودانية قد اعترفت منذ بداية المفاوضات، ومع توقيع بروتوكول ماشاكوس فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، بحق تقرير المصير لجنوب السودان، وبحق الجنوب فى إقامة نظامه القانونى والاقتصادى الخاص الذى لا يخضع لقوانين الشريعة الإسلامية المطبقة فى الشمال مع وجود فرصة للانفصال والاستقلال الكامل في نهاية الفترة الانتقالية المقدرة بست سنوات. وبالتالى، فإن أى إطالة للمفاوضات أو دفعها لحافة الانهيار سوف يكون خصما من المكاسب التى تحققت للجنوبيين. ويبدو أن جون قرنق قد اتجه على أثر ذلك إلى تهميش دور سلفا كير داخل الحركة رغم أنه كان رئيسا لهيئة الأركان العسكرية، ويعد الرجل الثانى على المستويين العسكرى والسياسى، وقد تصاعدت الخلافات بين الرجلين إثر ذلك إلى أن وصلت إلى طريق مسدود أنذر بوقوع تمرد واسع النطاق فى صفوف الحركة يتزعمه سلفا كير ويدعمه عدد كبير من القيادات العسكرية وأبناء قوقريال وبعض أبناء المديرية الاستوائية داخل الحركة. وبدأت بوادر الانشقاق تظهر إلى العلن حينما رفض سلفا كير تلبية أوامر قرنق بالحضور لمقابلته فى نقطة تمركز قرنق فى "ياى" بالجنوب، واعتصم سلفا كير بمنطقة "يرول" خشية القبض عليه أو تصفيته جسديا، خاصة أنه كان قد قضى فى وقت سابق بضع سنوات فى سجون الحركة بسبب اختلافه فى الرأى مع جون قرنق.



جون قرنق والرئيس البشير

من الناحية العملية، تمت تسوية هذا الخلاف من خلال مؤتمر عام لقيادة الحركة الشعبية، حضره كل من قرنق وسلفا كير واستمر المؤتمر ثلاثة أيام، تعرض فيها قرنق لانتقادات حادة واتهامات بالديكتاتورية والسكوت عن الفساد المالى، والنجاح فى العمل الخارجى فى الوقت الذى يفشل فيه فى إدارة الشئون الداخلية من خلال تجاهل التسلسل القيادى والانفراد بالرأى وتقريب أصحاب الثقة والحظوة، وتجاهل المؤسسية بشكل كامل، حتى أن سلفا كير وصف جون قرنق بأنه "يحمل الحركة معه فى حقيبته حينما يسافر" فى إشارة إلى مستوى الشخصنة الذى بلغته قيادة جون قرنق.

ولأسباب عديدة، كان من أهمها الإشفاق من انهيار المفاوضات الخاصة باتفاق السلام، الذى كان فى مراحله الأخيرة -حيث جرى توقيعه بعد ذلك بشهرين- تم احتواء الموقف من خلال تعيين سلفا كير مشرفا على إعادة تنظيم جيش الحركة الشعبية، وتعيين اثنين من القادة الآخرين كمشرفين على قطاعات إدارية وسياسية، إلا أن جون قرنق -وبعد توليه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب التى كانت مازالت تحت التشكيل- أصدر قراراته الأولى من القصر الجمهورى بإعفاء بعض القادة العسكريين، ومن بينهم سلفا كير وإحالتهم إلى التقاعد، مع تعيين سلفا كير نائبا لجون قرنق فى حكومة الجنوب وترقيته إلى رتبة الفريق.

توجهات سلفا كير السياسية :

فى هذا الإطار، ظهرت العديد من التكهنات حول موقف سلفا كير من قضية الوحدة، وهل سيهتم بأمر الجنوب فقط ويجنح إلى الانفصال أم لا، باعتبار أن الانخراط فى الشأن الشمالى سوف يثقل كاهل الجنوبيين ولا يضيف إليهم شيئا، خاصة أن الجنوب لديه ما يكفيه من الانقسامات والخلافات السياسية والعسكرية والقبلية، وأن هناك تحديات هائلة فيما يتعلق بالتنمية وتوفير الخدمات الأساسية، وتلبية طموحات الجنوبيين الذين استنزفتهم الحرب طويلة الأمد وعرضتهم

لمآس وفواجع إنسانية، وصاروا يتطلعون إلى المكافآت المنتظرة من السلام وسد حاجاتهم الأساسية المتمثلة فى الأمن والخدمات الأساسية.

وربما زاد من أمر هذه التكهنات العلاقة الودية التى تربط سلفا كير بالسياسى الجنوبى المعروف بونالمولال الذى كان وزيرا للإعلام فى عهد نميرى بعد اتفاقية ١٩٧٢، إلا أنه خرج إلى لندن فى عهد نظام الإنقاذ، وأصبح يطالب بانفصال جنوب السودان باعتباره الحل الأمثل لمشكلة الجنوب، وقد جاهر بونالمولال بمعارضته العنيفة لسلوك جون قرنق وتوجهاته السياسية وتفضيله للاستمرار فى الوحدة مع الشمال، باعتبار أن هذه الاستراتيجية تخص جون قرنق وحده لأنها تلبى طموحاته السياسية فى أن يكون رئيسا وقائدا لكل السودان وليس للجنوب فقط، وأن هذا الأمر لا يخص الجنوبيين ويجب ألا يدفعوا ثمنه فى إطالة أمد المعاناة. وتجب الإشارة فى هذا الإطار إلى نقطة أخرى مهمة فى السياق الجنوبى، هى أن بونالمولال ينتمى إلى نفس الفرع من الدينكا الذى ينتمى إليه سلفا كير وهو "قوقريال".

سلفا كير فى القيادة :

ربما تكون بعض المخاوف من توجهات سلفا كير تتسم ببعض المبالغة، باعتبار أن الرجل انتقل إلى موقع جديد هو النائب الأول لرئيس السودان ورئيس حكومة الجنوب ورئيس الحركة الشعبية، وأن هذه المواقع تفرض عليه التزامات ومسئوليات جديدة، وأن هذا سوف ينعكس بالتأكيد على رؤاه ومواقفه، خاصة أن قضايا السودان وأزماته مركبة ومتداخلة مع بعضها بعضا، ولا يمكن فصلها بسهولة، إذ إنها مثل الأوانى المستطرقة التى تؤثر كل منها فى الأخرى سلبا وإيجابا، وعلى ذلك فيجب منح الرجل فرصة والانتظار لمراقبة سلوكه فى الواقع العملى.

بيد أنه من جانب آخر يمكن القول إن سلفا كير لم يفصح عن الكثير مما بداخله حتى الآن، إذ أعلن فى أكثر من مرة عن تأييده للوحدة والتحول الديمقراطى واهتمامه بقضايا التنمية والتزامه بالسير فى تنفيذ اتفاق السلام، إلا أنه حاول الإيحاء بأن رأيه فى قضية الوحدة أو الانفصال ليس مهما، إذ إنه رأى فرد لن يستطيع التأثير فى الجنوبيين، إذا كانوا فى غالبيتهم يؤيدون الوحدة أو الانفصال، إلا أن هذا الموقف لا يخفى بطبيعة الحال الطابع الحذر وربما المراوغ فى مثل هذه التصريحات.

فيما يتعلق بالقضايا الأخرى ذات الأهمية، أثبت سلفا كير أنه يحظى بالتأييد القوى داخل الحركة، وظهر ذلك فى السلاسة الواضحة فى توليه زمام القيادة وسيطرته الكاملة على دفه الأمور، كما ظهرت بوادر إيجابية لإمكانية حل الخلافات مع الجنوبيين الآخرين خارج الحركة الشعبية مثل مجلس تنسيق الولايات الجنوبية المتحالف مع الحكومة السودانية الحالية، أو قوة دفاع جنوب السودان التى يقودها "فاولينو ماتيب"، وهذه التنظيمات كانت تعارض جون قرنق بقوة. ورغم جولات الحوار التى عقدت فى نيروبى بين الطرفين، إلا أنها فشلت بسبب هيمنة قرنق وشعوره بالانتصار ورفضه للسماح بأى رؤية لا تنتمى للحركة الشعبية بالعمل السياسى الشرعى أو الوجود العسكرى فى الجنوب، إلا فى الأطر التى حددها اتفاق السلام، والتى تمنح السيطرة الكاملة والقيادة للحركة الشعبية.

واللافت للنظر هو التصريحات المتوالية من هذه الجهات باستعدادها للتعاون مع سلفا كير، وقبولها العمل تحت قيادته، خاصة أن سلفا كير أعلن أنه سوف يحتفظ بمواقعه الثلاثة لأن هذا ما ينص عليه اتفاق السلام، إلا أنه سوف يفوض صلاحياته للآخرين ولا يتدخل فيها إلا للمحاسبة على النتائج، الأمر الذى يعنى أنه يرغب فى إشراك الآخرين فى السلطة، وهو ما يعطيه قبولا أوسع فى الجنوب، سواء داخل الحركة الشعبية أو خارجها.

يبقى القول إن سلفا كير قد مارس مهامه حتى الآن بقدر كبير من التوازن المزوج بالحذر، ويعلن أنه يفضل منهج الإنجاز بديلا عن كثرة الحركة أو الحديث، وأن اهتمامه الأساسى هو التنمية فى الجنوب، وتطبيق اتفاق السلام، وهذه السياسة تبقى على الاحتمالات كلها مفتوحة فيما يتعلق بمستقبل السودان، وهل سيتجه إلى الوحدة أم الانفصال؟. إلا أن الشئ المؤكد هو أن سلفا كير لن يكون نموذجا مكررا لجون قرنق، وأنه على القوى السياسية الشمالية التى كانت تعول على التحالف مع الحركة الشعبية أن تعيد حساباتها. وكذلك يمكن القول إن الأزمات والتحالفات المتحركة فى دارفور أو فى شرق السودان وعلى المستوى الإقليمى (مع إريتريا) سوف تتغير بالتأكيد، لأن الأولويات الأساسية فى عهد سلفا كير ستكون مختلفة عما كان عليه الحال أيام جون قرنق، وهو أمر سيترك آثاره بلا شك على كل الأصعدة، وسيحتاج إلى المزيد من الوقت لمعرفة المدى الذى سوف يذهب إليه هذا التغيير، والأساليب والآليات التى سوف يستخدمها.

بعد مصرع جون قرنق:
حق تقرير المصير لجنوب السودان .. إلى أين؟

■ عبد الغنى أحمد إدريس

سيظل يوم الثلاثين من يوليو ٢٠٠٥ تاريخا محفورا فى ذاكرة السودان، ذلك اليوم الذى قضى فيه الزعيم السودانى جون قرنق دى مابيور نحبه إثر تحطم الطائرة المروحية التى كانت تقله من أوغندا إلى داخل السودان. وما بين حطام مروحية قرنق والأيام التى أعقبت دفنه، بات واضحا أن الخريطة السياسية والاجتماعية لإقليم جنوب السودان سوف يعاد تشكيلها وفق توازنات وتحالفات جديدة قامت فى بعض الأحيان على النقيض تماما مما كان ينادى به الراحل قرنق، أو كان يقود حركته التى والت القتال لأكثر من عقدين من الزمان فى اتجاهه.

ولعل أكثر المتأثرين بإعادة صياغة التوازنات القائمة هم أبناء جنوب السودان أنفسهم، سواء فى علاقاتهم الداخلية فى الاقليم وكيفية إحكام رباطهم داخله، أو فيما يتعلق برؤيتهم للتواصل مع المكونات الاخرى للوطن والقوى المتشكلة فيه بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية.

فى سياق هذه التطورات التى تتسارع وتيرتها، تبقى الحركة الشعبية هى المحور الأساسى لتحريك الأحداث باعتبارها الفاعل الرئيسى فى الجنوب، مما يجعل ملاحظة وتتبع خطواتها بمثابة المؤشر الأبرز لقراءة الواقع الماثل هناك. ومن الواضح أن ثمة ثلاثة تحديات رئيسية تواجه القيادة الجديدة للحركة بعد رحيل قرنق، الأول هو إعادة ترتيب وضعها الداخلى وقدرتها على التماسك وهو ما قد تم جزئيا فى سرعة التوافق والإعلان عن قيادة جديدة وإن كانت هناك علامات استفهام ستظل تراوح مكانها حول قدرة القيادة الجديدة على الصمود. والثانى هو مد جسور التواصل مع القوى الجنوبية الأخرى والعمل على توحيد الصف الجنوبى بتحقيق حد أدنى من الاتفاق. والثالث – ولعله يرتبط بصورة كبيرة بالتحديين السابقين – هو إعادة صياغة رؤية جديدة للحركة لتبنى استراتيجية تأخذ فى سياقها مستجدات الأحداث وترسم مسارا جديدا للعمل السياسى والفكرى يحافظ على المكتسبات السابقة للحركة ويستصحب التفاعلات وردود الافعال. هذه التحديات التى تواجه الحركة الشعبية هى ما نحاول معالجته فى هذا التقرير.

الحركة الشعبية بعد رحيل قرنق:

كان مشهدا عزيزا على التكرار حين أدهشت الحركة الشعبية المراقبين بتماسكها فى اللحظات التى أعقبت الرحيل المفاجئ لقائدها، وبدا للجميع أنها بعد نفض الأيادى عن غبار الدفن وتداعيات الموت الأليم، شرعت فى تأمين أولوياتها التى بدأتها بترتيب البيت الداخلى والحفاظ على تماسكها ككيان واحد بعد فقد القائد المؤسس. وقد نجحت الحركة فى تأمين انتقال سلس للخلافة دون بروز صراع واضح فى القيادة، وهو تصرف أكسبها احتراما واسعا داخل السودان وخارجه. ولعل التساؤل القلق هو: هل ستنجح الحركة فى الحفاظ على هذا التماسك والاستقرار؟ أم أنها مسألة وقت تستجمع فيه القوى والمكونات الأخرى – والتى قد لا تنسجم مع الواقع الجديد – قواها وتبدأ دورة جديدة من الصراع خاصة أن القائد الراحل ترك فراغا كبيرا تمثل فى غياب الكاريزما التى كان يتمتع بها مع إمساكه بكافة ملفات التمويل والاتصالات الداخلية والخارجية وغيرها من القدرات والإمكانات التى قد لا تتوافر لخلفه، الذى ربما يجد نفسه أمام موقف صعب فى مواجهة تحديات جديدة لم يألفها ولم يتهيأ لها؟

(*) باحث وكاتب بجريدة الرأى العام السودانية.

وتجدر الاشارة إلى أنه لأكثر من عشرين عاما من الحرب استطاعت الحركة أن تحافظ على قوتها رغم الانشقاقات العديدة التى تعرضت لها، واستطاعت أن تستقطب بعض الخارجين عليها مرة أخرى، حيث عاد إلى صفوفها كل من رياك مشار، ولام اكول، وهما قائدا انشقاق الناصر الشهير فى أغسطس ١٩٩١، الأمر الذى دعا الكثيرين إلى التساؤل حول قدرة الحركة على التماسك طوال هذه الفترة رغم كثافة التناقضات الكامنة بداخلها. وفى هذا الإطار، يمكن أن نرصد عدة عوامل، يكمن أولها فى ظل الزعامة الثقيل الذى كان يتمتع به جون قرنق، فقد كانت له قيادة مطلقة القبضة على الأمور فيها حتى وصفه الصحفى بيتر موسزينسكى، وهومتخصص فى تغطية أخبار الحرب الأهلية السودانية لعدة سنوات، لمحطة (BBC) بأنه شخص (من الصعب إقامة علاقة شخصية معه، الرجل لديه مظهر بارد، يعطيك الانطباع دائما أنه فوق الآخرين). لقد كان دور قرنق مركزيا وحاسما فى الصراعات التى تعرضت لها الحركة، كما كانت تتمثل فيه مشروعية النضال بحسبانه القائد المؤسس للحركة وصاحب الرؤية الاستراتيجية فى التحول نحو مشروع السودان الجديد وما نتج عن ذلك من مكتسبات. أما العامل الثانى فى تماسك الحركة، فقد تمثل فى الشبكة الواسعة من العلاقات الدولية مع المنظمات الغربية والحكومات التى والت الحركة بالتعاطف والدعم والمساندة فترة الحرب، وأيضا خلال جولات التفاوض وفترة السلام. وغير بعيد عن ذلك التحالفات الإقليمية والمحلية داخل السودان التى استطاع قرنق أن ينسجها لصالح الحركة، فكما هو معلوم اتسمت علاقات الحركة بقيادة قرنق مع دول الجوار الشرقى والجنوبى للسودان بأنها كانت ذات طبيعة خاصة اتسمت بالتعاون الوثيق حيث كان يُستقبل قرنق كرئيس دولة لا كقائد معارضة مسلحة، والتحالفات المحلية التى أنشأها مع القوى السياسية الشمالية جعلته أول قائد سياسى من الجنوب يخترق المكونات السياسية الشمالية، ويصل إلى التحالف والتواثق معها فى إطار من الندية والتكافؤ. كل هذه الخصائص افرزت وجودا مهيمنا لقرنق على الأرض وأوجدت له إطارا من الجاذبية، لم تؤمن له تحلق الاتباع من حوله فحسب بل تجاوزت ذلك الى سحب البساط ممن حوله من الخصوم داخل الحركة وخارجها، الأمر الذى ساهم بصورة أساسية فى توحيد الحركة واحكام بنيانها. إضافة إلى ذلك، كان من الواضح عنصر التماسك الآخر للجنوب، والذى تمثل فى الحرب طويلة الأمد واعتبار الشمال عدوا بارزا وواضح القسمات، مما ساعد بطبيعة الحال على التغاضى عن الخلاف فى ظل الحرب كأولوية ملحة، إلا أنه تحت دخان هذه الحرب ظلت هناك اختلافات وتناقضات كامنة سوف تظهر بلا شك فى مرحلة التحول الى السلام والتنمية. ويتزامن مع كل هذه العوامل قضية لا تقل أهمية، تتمثل فى المشروع الطموح للسودان الجديد الذى طرحه قرنق فى وجود قيادته المهيمنة ذات الشرعية مع طرح المشروع بشجاعة وجرأة بعثت الأمل لدى الكثيرين فى إعادة تكوين السودان بطريقة تضمن للحركة الشعبية ومشايعيها اليد العليا فى السيطرة على مقاليد الامور وتسيير دفة البلاد، إضافة إلى عامل نفسى قد لا يلاحظه الكثيرون من خارج السودان، والمتمثل فى وجود فهم معيب لتاريخ السودان لدى الجنوبيين، ترتب عليه وجود عوامل مشاعر سلبية جامحة لديهم فى اتجاه هدم بناء الدولة السودانية بشكلها الحالى والتى فى ظن هؤلاء قد سيطر عليها الجلابة، (أبناء الشمال).

التحديات التى تواجه وحدة الحركة :

العوامل السابقة، التى أسهمت فى توحد الحركة وتقوية نسيج وحدتها، قد تتحول هى نفسها إلى معاول هدم وشقاق فى صفوفها، فالزعامة القائدة والملهمة بدأت فى الآونة الأخيرة وقبل توقيع اتفاق السلام بأشهر معدودة يدب داخلها النزاع الذى كاد يذهب ريح التوحد، وبدأت ترتفع أصوات تجأر بالشكوى من الظلم والتهميش وغياب العدالة فى توزيع المهام والواجبات، ومن ثم الامتيازات والصلاحيات، وتسربت للإعلام أخبار متفرقة فى هذا الإطار، وكانت الحركة فى كل مرة تسرع إلى نفى هذه التقارير، حتى عقدت الحركة الشعبية فى نوفمبر من عام ٢٠٠٤ مؤتمرا قياديا حضره حوالى ثلاثمائة وخمسين عضوا من قادتها الميدانيين، واستمر لثلاثة ايام فى مدينة رمبيك عاصمة الحركة فى جنوب السودان(١). وقد تسربت بعد ذلك محاضر الاجتماع (قامت بنشره صحيفة الراى العام السودانية فى يناير ٢٠٠٥) حيث كشفت المداخلات عن عمق وحجم الهوة التى تفصل بين القيادة والأطر التنظيمية للحركة. وقد حذر تقرير صدر عن مجموعة الأزمات الدولية ICG بنيويورك فى يوليو٢٠٠٥ من مركزية أسلوب قرنق وديكتاتوريته فى القيادة بحسبانها مهددا لوحدة الحركة ولعملية السلام، كما نقلت العديد من الصحف عن المبعوث الامريكى للسودان روجرز ونتر بعد لقائه سلفا كير ميارديت قائد الحركة الجديد، أنه ليس مثل سلفه (الذى كان يغرد خارج السرب). ولا شك فى أن مؤتمر رمبيك فى نوفمبر ٢٠٠٤ يمثل نقطة انتقال فى مسار الحركة بالغة الحساسية، لا يستطيع أى باحث أن يتجاهل تأثيرها فى مجريات العمل السياسى والتنفيذى فى المستقبل، إلا أن أهم ما وضح من مداولات هذا المؤتمر هو أن الجنوب أصبح أضعف نقطة فى مشروع جون قرنق السياسى لحكم السودان. وإذا أضفنا لذلك فشل مؤتمرات الحوار الجنوبى – الجنوبى التى توالى انعقادها فى أبريل ويونيو ٢٠٠٥ بكينيا، فيمكن ملاحظة أن هذه القناعة بدأت تترسخ وبات الجنوب يشكل ما يشبه العقبة فى مشروع قرنق القومى الذى شرعت عجلاته تدور فى القضبان.

ويمكن القول أيضا إن هناك أسبابا تاريخية تصب فى زيادة التحديات التى تواجه الحركة فى المستقبل، من أبرزها المكون القبلى الذى كان يتوارى بعض الشئ أثناء الحرب، إلا أن صراعات القبائل الجنوبية تقوم فى أساسها على أبعاد تاريخية وثأر متبادل. ويمكن أن نميز هنا بين نوعين من الثأرات التى تنتظر أقل بادرة استفزاز لتتحول إلى نيران حرب تستعر تبقى ولا تذر، وأبرز مثال لذلك هوالصراع المشهور بين الدينكا والنوير (أكبر قبيلتين فى جنوب السودان حيث قامتا بتوقيع صلح بينهما عام ١٩٩٩ فى بلدة"اونليت"بأعالى النيل جنوب السودان برعاية مجلس الكنائس التابع للحركة الشعبية) النوع الثانى: ثأرات ناتجة عن عملية الحرب نفسها، بسبب بعض الأعمال التى مورست فى تلك الفترة أو بغياب امتيازات كانت بعض الفصائل تعتبرها حقا لها على أساس الانتماء القبلى مثل

قبائل الدينكا من جهة، أو المورلى والتبوسا والديدنقا، والبويا من جهة أخرى، وهى قبائل تسكن المنطقة الشرقية لجنوب السودان وجرت على أراضيها عمليات قتل واسعة، وحاولت الحركة أن تقوم بتسوية الأمور معها بعد توقيع اتفاق ماشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل(٢)، وهناك أيضا أسباب النزاع القائم بين القبائل على الموارد الأولية، وأبرزه صراع الفراتيت وقبائل أعالى النيل أو الاستوائيين والوافدين من النيليين، وهو ما قد يحتاج الى جهود كبيرة من قيادة الحركة من أجل استيعاب هذه التناقضات عبر عملية اوسع للمشاركة فى الحكم واجهزة ادراية ذات كفاءة عالية وحساسية اكبر تستوعب التعامل مع مختلف المكونات المتعددة والمركبة دون انحياز.

وهناك بعض التفاعلات الأخرى التى تجرى تحت السطح داخل الحركة الشعبية، والتى يصعب رصدها إلا فى إطار المؤشرات العامة. وعلى سبيل المثال، فإن ما يمكن وصفهم بقادة الحرس القديم الذين كانوا يمثلون مكونا قياديا للحركة فى بواكير التأسيس، ثم انزوى دورهم، بدأوا يستعيدون وجودهم حول سلفا كير الزعيم الجديد للحركة، وكانت هذه القيادات قد اقصيت بعد ان تباينت وجهات نظرها مع رؤى قرنق تجاه الوحدة التى لا تزال مثارا لجدل مستمر فى الأوساط الجنوبية، ولم يستطع قرنق حتى لحظة غيابه أن يكرسها فى الوجدان الجنوبى بشكل قوى، لذلك ما إن غادر قرنق المسرح السياسى حتى كانت أغلب التحليلات السياسية تذهب باتجاه أن المرحلة المقبلة ستشهد انكفاء الحركة الشعبية على الأجندة الجنوبية، وظهر عدد من التحليلات التى ترى أن الروح الانفصالية الجنوبية وجدت الفرصة أخيرا للتنفس مجددا، فى ظل القيادة الجديدة. فى الوقت نفسه، يوجد آخرون داخل الحركة يعتقدون فى انفسهم الوراثة الفكرية والسياسية لاطروحات قرنق من جيل الشباب الصاعد الذى كان يلتف حوله، وكان الكثيرون داخل الحركة يرون ان هؤلاء لا يمتلكون أى مشروعية سوى علاقتهم بقرنق وتفضيله لهم عمن سواهم مقابل ولائهم اللامحدود له وإفناء ذواتهم فى خدمة توجهاته. ولعل قراءة محاضر اجتماع - رمبيك السابق الإشارة إليها - تبين ذلك بجلاء، ومما يزيد من ثقل هذا التيار تلك الأصوات الجنوبية من خارج الحركة الشعبية والتى كانت تعارض قرنق بقوة وتتمتع بالوزن والتأثير على الصعيدين الداخلى أو الدولى، وأبرزهم بونا ملوال وزير الإعلام الأسبق ورئيس منبر الحوار الديقراطى الذى قال بعد مقتل قرنق (أعتقد أن السودان لديه فرصة كبيرة لتخطى الأزمات تحت قيادة الرئيس الجديد للحركة الشعبية .. إننا أعضاء المنبر واثقون وقادرون على العمل مع سلفا كير. وعن مستقبل منبر الجنوب الذى يقول مؤسسوه انهم بصدد تحويله إلى حزب سياسى، قال بونا ملوال إنه رهين بما ستئول إليه التطورات الأخيرة عقب رحيل قرنق وما تتبعه من احتمالات تغيير المواقف السياسية، هناك انقسامات وخلافات، ونتوقع تغيير مواقف وتحقيق مصالحة فى الجنوب) صحيفة الرأى العام السودانية، ٧ أغسطس ٢٠٠٥.

هناك عامل آخر سيكون مؤثرا فى مستقبل الحركة، وإن كان لا يمثل عاملا رئيسيا حتى الآن، ويتعلق بحلفاء الحركة فى الشمال الذين تتواتر التحليلات على أنهم لا وجود لهم فى أجندة الحركة بعد الآن (الحلفاء نعنى بهم التجمع الوطنى والمكونات السياسية الشمالية وليس الافراد)، فقد صرح السيد عبد العزيز الحلو قائد ابناء النوبة فى الحركة بقوله: (نحن جزء من الحركة ولكن القائد الجديد لن يكون مثل قرنق)(٣). ومن الواضح أن هذه التحليلات المتواترة ظلت تمس عصبا حساسا لدى كير، ولذلك ما إن يجد فرصة لخطاب عام مثلما فعل إبان تنصيبه نائبا أول، وعند مراسم تشييع قرنق، إلا انتهزها ليرد عليها، مؤكدا أن التزامه الأول هو "لوحدة السودان على أساس جديد يتم الاتفاق عليه بطواعية واختيار، لأن هناك شائعات تسرى بأننى تسلمت القيادة لإعادة تعريف أهداف الحركة الشعبية أو الانحراف عن مسارها".

مرحلة التقاط الأنفاس:

التساؤل المحورى المطروح هنا هو حول مستقبل الحركة الشعبية، وهل باستطاعتها التماسك فى الفترة المقبلة فى مواجهة التحديات؟ من الواضح أنه لا يمكن الحصول على إجابة موضوعية لهذا السؤال قبل أن تلتقط الحركة أنفاسها وتتجاوز تداعيات الغياب المفاجئ لقائدها، ومن ثم المرور بمرحلة إعادة تأهيل وصياغة لخطابها السياسى ورؤيتها الفكرية. ومع انه يمكن القول إن توقع حدوث تحول فى أهداف الحركة الشعبية السياسية يستند الى بعض المؤشرات الموضوعية فى الواقع، إلا أن التحدى الأهم هو: هل تستطيع الحركة بناء نوع من التوافق على أهدافها السياسية - ولو مرحليا - فى ظل عوامل التنازع الظرفية القائمة داخلها؟ ويتفرع من ذلك عدة تساؤلات أخرى هى: هل تعتصم الحركة بهدفها الأساسى المعلن فى إقامة السودان الجديد وفق رؤية قرنق؟ أم انها ستقوم بتنحية هذا المشروع من الناحية العملية، دون ان تعلن عن ذلك وتنكفئ إلى الذات المهمومة بالأجندة الجنوبية، ليبدأ موسم الهجرة السياسى للحركة إلى الجنوب وتعلو الاصوات الداعية للانفصال، خاصة أن بعض خصوم الحركة الشعبية فى السودان يطلقون عليها، من باب الخصومة السياسية، "حركة قرنق"، يريدون بذلك اختزال مضمونها الفكرى والسياسى والتنظيمى فى شخصه؟ وهى تسمية رأى الكثيرون فى التحليل النهائى أنها لا تخلو من الحقيقة، إذا استبعدنا نية "الكيد السياسى" لمطلقيها، حيث ان أطروحة السودان الجديد التى تقوم على إحداث تحول شامل وإعادة هيكلة كاملة لموازين السلطة والثروة فى السودان ظلت هى الفكرة المركزية عند قرنق منذ بدء تشكل وعيه السياسى. وأغلب الظن انها ستكون اول امتحان يواجه الحركة الشعبية بعد غيابه، الأمر الذى يشير إلى أن التمسك بهذا المشروع أو التخلى عنه سيمثل قلب الجدل والتفاعلات السياسية الجنوبية - الجنوبية وكذلك الجنوبية - الشمالية فى الفترة المقبلة.

السودان الجديد أم الجنوب أولا ؟

يقول الدكتور غازى صلاح الدين(٤) (القوى التى توقع اتفاقيات جذرية مثل اتفاق السلام عادة ما تذوب بعد قليل وتتحول إلى شىء آخر، هى قطعا لن تظل نفس الشىء. يمكنك على سبيل المثال أن تتصور الحركة الشعبية بعد مرور سنوات من بداية تطبيق الاتفاقية، هى لن تستمر على طبيعتها الراهنة

فى واقع الجنوب المتحول والمتقلب بسبب تداعيات السلام. هى ستبدأ تدريجيا فى التحول إلى شىء آخر طبيعته مختلفة وأولوياته مختلفة، لأن الواقع الذى تكافحه يوميا سيكون مختلفا وسيفرض عليها تحورات جذرية تطول المفاهيم والأشخاص، والقيادات والقواعد. هذا ينطبق أيضا على الجانب الحكومى. فهذه الأطراف من خلال التداعى الداخلى الخاص بها ومن خلال إعادة ترتيب أوضاعها مع واقعها المتحول ومع القوى المحيطة بها، ستبدأ فى اتخاذ أشكال جديدة، وبمرور الوقت ستجد أن الكيانات التى وقعت الاتفاقية لم تعد شيئا شبيها بذاتها الأولى، لا من حيث الشكل ولا المضمون، ولكن بلا شك ان الشكل والمضمون فى الرؤية (vision) - خاصة فى العمل السياسى - لا يمكن أن يؤخذ خارج إطاره، أى بمعزل عن القيادة التى تقرره أو تساهم فيه. كما لا يمكن أن يجرى فرز هذه التحولات وعزلها عن الواقع السياسى والاجتماعى الذى تنشأ فيه، لأن الأحزاب والحركات السياسية كائنات حية وحيوية تتفاعل مع واقع متحور ومتغير، وفى كتاب الدكتور قرنق اشارة الى ان الحركة الشعبية ستغير اسمها وخطابها بعد التحول إلى السلام الجديد(٥).

يمكن القول إن البديل الراجح حتى الآن لملء الفراغ الناشئ عن غياب قرنق هو التحول الى ما يصفه قادة الحركة الشعبية بأنه قيادة جماعية (تصريح صحفى للناطق باسم الحركة ياسر عرمان، صحيفة الرأى العام السودانية) فيما يشبه التحالف الصفوى أوالنخبوى من بقايا القادة العسكريين فى الحركة والمثقفين الذين سيعودون من المهاجر. وغير بعيد عن ذلك المكون القبلى، حيث تزمع هذه النخبة السيطرة على مصائر الامور فى الحركة ومن ثم الجنوب، وذلك بالتحالف مع القيادات الجنوبية الاخرى غير المنتمية للحركة الشعبية، وبالتالى التأثير فى العملية السياسية فى الشمال من خلال المكتسبات التى تحققت للجنوب طبقا لاتفاقية السلام. وقد يكون من المبكر الحكم على: إلى أى الاتجاهات سوف تميل كفة الأغلبية فى هذه المجموعة، إلا أن الإطار العام للعملية السياسية سيكون محكوما بعوامل أخرى عديدة، من أهمها مواقف وسياسات حزب المؤتمر الوطنى شريك السلام و(الحاكم فى الشمال) وتحالفاته فى الجنوب، كما ان هناك المجتمع الدولى ومنظماته الموجودة بقوات تفوق العشرة آلاف، والولايات المتحدة التى تريد حفظ الاستقرار وضمان مصالحها فى النفط والاستثمار، وكذلك الكنائس بنفوذها وثقلها التاريخى، فالكنيسة - كما هو معروف فى الجنوب - لا تقف حدودها عند البعد الدينى، بل هى مؤسسة اغاثية وانسانية وتعليمية فى امتدادات متشعبة ومتداخلة، وفضلا عن ذلك دول الجوار التى ساندت الحركة وتريد حماية مصالحها مثل أوغندا وكذلك إريتريا التى ترى فى العلاقة مع الجنوب ضمانة لأمنها الإقليمى، ومصر التى ترى أن لها مصالح أساسية فى السودان كعمق استراتيجى، وترى أن السبيل الأمثل لتحقيق هذه المصالح هو العمل على مساندة الاستقرار فى السودان. كل هذا الإطار المعقد أمر يجعل الصورة تتداخل وتتشابك على عدة مستويات وكل طرف من هؤلاء الفاعلين يريد ان يستفيد من حالة السيولة الناشئة فى محاولة للتحكم فى مسارها واعادة تشكيلها وفق المصالح المستهدفة ، فأولا غياب قرنق الذى لم تكن شخصيته محل إجماع القوى الجنوبية، خاصة خارج الحركة، سوف يحرر الحركة من هذه المحددات والمقيدات المرتبطة بشخصية الزعيم، وسيكون متاحا لقيادة الحركة الجديدة أن تعيد فتح حوار يفضى إلى تفاهم أو ما يشبه التسوية وفقا للمستجدات والمتغيرات الجديدة. وفى هذا السياق، يقول غازى صلاح الدين مستشار الرئيس السابق للسلام (إقصاء القوى السياسية فى الجنوب هوالمهدد الأكثر خطورة، واعتقد أن الاتفاقية فى هذا الجانب فيها مشكلة، فهى من الناحية العملية اعتبرت أن الحركة الشعبية هى الجنوب نفسه، فاحتكرت لها السلطة السياسية والشوكة العسكرية والمقومات المادية الاقتصادية وتركت محض فتات سياسى لبقية القوى. وهذا فى الحد الأدنى مغالطة للواقع وتغافل عن طبيعة الجنوب المتعددة)(٦).

وعلى خلفية ضعف تأثير الخرطوم فى الجنوب وغياب الجيش السودانى القومى عنه، تبقى الاحتمالات مفتوحة على سيناريوهات عدة، بعضها قد يكون مفاجئا، ومن ذلك ألا تنتظر الحركة الشعبية حتى نهاية الفترة الانتقالية بعد ست سنوات، وقد تلجأ لإعادة إنتاج سيناريو استقلال السودان عام ١٩٥٦ بقرار من البرلمان، وليس باستفتاء شعبى حسبما كانت تنص عليه اتفاقية الحكم الذاتى مع مصر، بتشجيع أو على الأقل من خلال تقبل الراعى الأمريكى لهذا السيناريو، فضلا عن عوامل سياسية داخلية، مثل مدى قدرة قيادة الحركة على توحيد كلمة الجنوبيين على هذا الهدف، وعوامل أخرى ذات طابع عملى مثل الاستعداد لتحمل عبء إدارة دولة مستقلة فى ظل واقع شديد التخلف ومحدود الإمكانيات البشرية اللازمة لإدارة دولاب دولة وليدة.

المراجع:

(١) راجع كتاب "نظرة داخلية لقضايا التحرير فى جنوب السودان"، ادوك نيابا، وهو قائد سابق فى الحركة خرج منها والف كتابه هذا الذى أشار فيه الى وقوع مذابح لتلك القبائل من جيش الحركة دون إجراء تحقيق اومساءلة للجناة.

(٢) صحيفة الرأى العام السودانية، ٧ أغسطس ٢٠٠٥ .

(٣) صحيفة الصحافة السودانية، ٨ أغسطس ٢٠٠٥ .

(٤) د. غازى صلاح الدين كان يشغل مستشار الرئيس السودانى للسلام (يونيو ٢٠٠١ - ديسمبر ٢٠٠٣)، وهو الذى قام بتوقيع اتفاق ماشاكوس الإطارى فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ .

(٥) انظر كتاب (جون قرنق ورؤية للسودان الجديد)، تحرير الواثق كمير، الخرطوم، ٢٠٠٥ .

(٦) صحيفة الصحافة السودانية، ٥ مارس ٢٠٠٥ .

مستقبل أزمة دارفور فى ضوء اتفاق أبوجا

■ بدر حسن شافعى

بعدما تمكنت حكومة الخرطوم من طى ملف جنوب السودان الدامى بتوقيع اتفاقيات السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون قرنق أوائل هذا العام، توقع العديد من المراقبين للشأن السودانى أن تحدث انفراجة مماثلة فى أزمة دارفور خاصة بعد ما تراجع قرنق -ولو ظاهريا- عن دعم حركات التمرد، بل وإعلانه، بعد توليه منصب النائب الأول للرئيس السودانى، عن عزمه إيجاد حل لقضية دارفور، وهو نفس ما ذهب إليه الرئيس السودانى عمر البشير على اعتبار أن تسوية أزمة دارفور تعد مكملة لأزمة الجنوب، وإيذانا ببدء مرحلة جديدة -هى المرحلة الانتقالية- فى تاريخ البلاد، إلا أن توقعات هؤلاء المراقبين ذهبت أدراج الرياح بعد ما تعقدت المفاوضات الخاصة بالإقليم أكثر من مرة، بالرغم من تكاتف المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقى) والدولية (الأمم المتحدة) والدول الكبرى (الولايات المتحدة - بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبى) لإيجاد تسوية لها.

وكان من المستغرب أن يكون سبب تعقد هذه المفاوضات هو حركات التمرد ذاتها (حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة) وليست الحكومة، وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها المغالاة فى عرض مطالبها من ناحية، والخلافات والصراعات التى بدأت تظهر داخلها وفيما بينها من ناحية أخرى.

ولعل تأجيل جولة مفاوضات أبوجا السادسة عن موعدها المحدد فى الرابع والعشرين من أغسطس ٢٠٠٥ إلى منتصف سبتمبر ٢٠٠٥ خير دليل على ذلك، إذ حدث تباين شديد بشأن الموعد الذى حدده الاتحاد الإفريقى بشأن هذه الجولة. ففى الوقت الذى رحبت فيه حركة العدل والمساواة به، نجد أن حركة تحرير السودان شهدت انقساما شديد حوله، حيث طالب الأمين العام للحركة أركو مناوى بتأجيل هذا الموعد حتى يتسنى للحركة عقد مؤتمرها العام الأول لإقرار المؤسسية بها من أجل تلافى التضارب السابق فى قراراتها، فى الوقت الذى اعترض فيه رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور على قرار التأجيل، وطالب ليس بتأجيل المفاوضات فقط ولكن بتأجيل المؤتمر لحين التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة.

ونظرا لحرص الاتحاد الإفريقى والمجتمع الدولى على مشاركة كل الطوائف السياسية فى مفاوضات أبوجا السادسة، فقد تم تأجيل المفاوضات إلى منتصف سبتمبر ٢٠٠٥، وهو ما يكشف مرة أخرى عن وجود أبعاد أخرى للخلاف، ليست مقصورة على فكرة عقد مؤتمر للحركة قبل المفاوضات أو بعدها، بل يتعداه إلى خلافات شخصية تستند على أسس اثنية وعرقية قد تدفع حركات الإقليم-ليس للتفاوض كجهة واحدة- إلى مواجهة الحكومة (أو نظام الجلابة)، وإنما إلى بروز حالة من الاقتتال الداخلى قد تؤدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار لفترة طويلة.

وفى هذا الإطار، يتعين علينا أولا معرفة أهمية مفاوضات أبوجا لتسوية الأزمة، ثم موقف حركتى التمرد الأساسيتين بشأنها، وأخيرا وليس آخرا، مستقبل الأزمة فى ظل هذه المفاوضات.

١- أهمية مفاوضات أبوجا :

اكتسبت مفاوضات أبوجا أهمية خاصة، نظرا لأنها تأتى بعد توقيع الطرفين إعلان المبادئ فى الجولة الخامسة التى استمرت طيلة ثلاثة أسابيع وانتهت بتوقيع هذا الإعلان فى ٥ يوليو ٢٠٠٥.

ومن ثم -ووفقا لهذا الإعلان- فإن الجولة السادسة ستناقش

قضايا مهمة تتعلق بنسب توزيع السلطة والثروة، فضلا عن الترتيبات الأمنية، وعملية التنمية فى الإقليم. وهى نفس القضايا التى استغرقت من الحكومة وقتا طويلا لكى تصل إلى تسوية بشأنها مع حركة قرنق. لكن يلاحظ أن الوضع أكثر تعقيدا فى حالة دارفور، لأن المشكلة، ليست فقط فى النسبة التى ستتخلى عنها الحكومة لهؤلاء، ولكن تكمن المشكلة الحقيقية فى نسبة توزيع هذه العوائد بين هذه القوى، فقد تردد أن الحكومة ستعطى قوى التمرد نسبة تتراوح ما بين ٣و٤٪ من عوائد الإقليم، فى حين طالبت قوى التمرد بنسبة ٤٠٪. وفيما يتعلق بعملية تقسيم هذه النسبة، فإن حركة تحرير السودان تعتبر نفسها الحركة الكبرى فى الإقليم، وتعلن أن الحكومة وافقت على منحها ٨٠٪ من ثروة وسلطة دارفور مقابل ٢٠٪ لحركة العدل والمساواة(١).

ولعل هذا ما دفع المجتمع الدولى والاتحاد الإفريقى إلى محاولة تذليل العقبات أمام عقد هذه الجولة التى وصفت بأنها ستكون حاسمة. فنجد أن الاتحاد الإفريقى والمجتمع الدولى يوافقان على طلب تأجيل المفاوضات لضمان مشاركة الأمين العام لحركة تحرير السودان بها، كما قام ممثل الاتحاد الإفريقى وكبير مفاوضيه فى الأزمة سالم أحمد سالم بزيارة الخرطوم أوائل سبتمبر الماضى لإجراء محادثات مع أطراف الأزمة (الحكومة- حركة تحرير السودان، خاصة القيادة الميدانية) وأكد سالم خلال هذه المحادثات على ضرورة مشاركة جميع قوى الإقليم بها. كما أعلن سالم عن نيته زيارة دول الجوار الفاعلة فى الأزمة مثل ليبيا وتشاد من أجل معرفة مدى إمكانية مساهمتها فى نجاحها.

وإلى نفس الأمر، ذهب موفد الخارجية الأمريكية إلى الإقليم "روجرويننتر" الذى حرص على زيارة متمردى دارفور والمسئولين الحكوميين، وتأكيده خلال الزيارة على حرص بلاده على وضع حد لهذا الصراع، حيث أكد أن بلاده والمجتمع الدولى لن يسمحا باستمراره إلى ما لا نهاية، مشيرا إلى ضرورة أن تحسم مفاوضات أبوجا معظم القضايا المتعلقة باقتسام السلطة والثروة، حتى وإن لم تكن بصورة نهائية(٢).

ويلاحظ أن هذه المفاوضات مهمة ليس فقط للمجتمع الإفريقى والدولى. ولكن للحكومة السودانية ذاتها، على اعتبار أنها تأتى بعد فترة وجيزة من وفاة قرنق وبداية المرحلة الانتقالية. ومن ثم، فهى ترغب فى تحقيق حالة من الاستقرار العام فى البلاد لبدء جهود التنمية، على اعتبار أن ذلك سوف يكون المعيار الأساسى فى تفضيل الجنوبيين لخيار الوحدة، وهو نفس الأمر بالنسبة لأهالى دارفور، إذ إن تحقيق حالة من الاستقرار السياسى المتبوع بتنمية اقتصادية شاملة من شأنه المساهمة فى تسوية الصراع، بل وحله- إلى حد كبير- ولعل هذا يفسر أسباب مطالبة الرئيس عمر البشير- أثناء لقائه بموفد الاتحاد الأفريقى- بضرورة التسريع فى عقد هذه المفاوضات.

٢- موقف حركتى التمرد من المفاوضات :

لقد حدث تباين فى موقف حركتى التمرد بشأن عملية تأجيل المفاوضات. فبالنسبة لحركة العدل والمساواة، يلاحظ أن الحركة كانت ضد فكرة التأجيل، على اعتبار أن ذلك من شأنه استمرار أعمال العنف فى الإقليم، خاصة تلك التى تقوم بها ميليشيا الجنجويد ضد المدنيين. لذا، حملت الحركة فى بيان لها صادر فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٥ -أى بعد قرار التأجيل بعدة أيام- كلا من الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة مسئولية استمرار أعمال العنف خاصة تلك التى تقع فى الطريق بين، نيالا والفاشر على اعتبار أن القوات الإفريقية تقع على مقربة من هذا الطريق، كما أن إدانة الحركة للأمم المتحدة تأتى ردا على الاتهامات التى وجهها لها كوفى أنان بمسئوليتها عن حالة الانفلات الأمنى فى الإقليم(٣). لكن بالرغم من هذه الانتقادات، صدر بيان ثان للحركة بعد أربعة أيام (١ سبتمبر ٢٠٠٥) يؤكد التزامها باحترام المواثيق والبروتوكولات التى وقعتها مع الحكومة فى كل من نجامينا، وأديس أبابا، وأبوجا، كما أكدت ثقتها فى الاتحاد الإفريقى الذى دفع حكومة الخرطوم إلى توقيع اتفاقات نيفاشا التى اعترفت بالتنوع الثقافى والإثنى والدينى والاجتماعى، فضلا عن التقسيم العادل للثروة والسلطة والنفوذ مع أبناء الجنوب(٤)، كما أعلنت عن مشاركتها فى المفاوضات فى موعدها الجديد.

ومن أجل تدعيم موقفها فى المفاوضات، عملت الحركة، ممثلة فى رئيسها خليل إبراهيم، بالتنسيق مع القوى الإقليمية الفاعلة من أجل الضغط على الحكومة للتوصل لاتفاق تسوية سلمية خلال المفاوضات، فقام خليل أوائل سبتمبر ٢٠٠٥ بزيارة إلى ليبيا وإريتريا من اجل بحث كيفية مساهمة هذه الدول فى دعم الحركة فى المفاوضات.

ويلاحظ على موقف الحركة من قضية المفاوضات عدة أمور:

١- سعى الحركة لضرورة إيجاد تسوية عاجلة بصورة سلمية للصراع فى الإقليم، وقد يكون ذلك راجعا إلى الخوف من فقدان المزيد من الخسائر البشرية والمادية، خاصة أن نجاح الحكومة فى تسوية الصراع الجنوبى قد يجعلها تتمكن من تركيز جهدها العسكرى فى دارفور.

٢- رغبة الحركة فى تحسين صورتها أمام الحكومة السودانية من ناحية، والمجتمع الدولى من ناحية ثانية فبالنسبة للأولى، قد يؤدى موقفها هذا إلى قيام حكومة الخرطوم بمنحها المزيد من الصلاحيات والسلطات عند مناقشة قضايا السلطة والثروة، خاصة أن الحكومة السودانية لا تزال تنظر إلى الحركة على اعتبار أنها الأقل شعبية مقارنة بحركة تحرير السودان.

أما بالنسبة للثانية، فإن الحركة تريد أن تثبت للمجتمع الدولى عامة، وللأمين العام للأمم المتحدة خاصة، أنها ليست المسئولة عن تردى الأوضاع فى الإقليم كما كان يزعم من قبل.

٣ - وجود قدر كبير من المرونة داخل الحركة، بحيث لم يؤد قرار التأجيل إلى إحداث خلافات داخلها على عكس الحال بالنسبة لحركة تحرير السودان، وهو أمر يرجعه كثير من المحللين إلى أن هناك إطارا مؤسسيا داخلها يحكم عملها السياسى والعسكرى، ويوضح المهام المنوطة بكل مستوى من مستوياتها المختلفة بصورة تدفع إلى التعاون بدلا من التناحر(٥).

أما بالنسبة لحركة تحرير السودان، فيلاحظ أن قضية تأجيل مفاوضات أبوجا من أجل عقد مؤتمرها العام كشفت عن حجم الاختلافات، بل والانتقادات داخل الحركة، خاصة بين رئيسها عبد الواحد محمد نور الذى ينتمى إلى قبيلة "الفور"، ونائبه خميس أبكر الذى ينتمى إلى قبيلة "المساليت" من ناحية، والأمين العام أركو مناوى الذى ينتمى إلى قبيلة "الزغاوة" من ناحية ثانية. وهى الخلافات التى تكتسب أبعادا إثنية قد تؤدى إلى حدوث حرب داخلية بين أبناء هذه القبائل بعد ما كان ينظر إلى الحركة على

أنها بمثابة تجمع قبلى واحد يجمع فى طياته كل ألوان الطيف الدارفورى.

ولقد دخلت القيادة الميدانية للحركة هذا المعترك، فنجد بعضها انحاز لرئيس الحركة فى حين انحاز فريق ثان للأمين العام.

لكن قبل الحديث عن هذه الخلافات، يتعين علينا أولا الحديث عن الأسباب التى دفعت أمينها العام للدعوة لعقد مؤتمرها العام قبل إجراء المفاوضات، وليس العكس كما اقترح رئيسها.

هذه الأسباب تكمن فيما يلى:

١- بروز خلافات بين مناوى وعبد الواحد منذ مارس ٢٠٠٥، مما أدى إلى تدخل لجنة لتسوية تلك الخلافات، والتى اقترحت - ضمن أمور أخرى-عقد مؤتمر عام للحركة لبناء مؤسساتها، ولتوزيع مهام قادتها. وبالفعل شرع مناوى فى الترتيب لعقد هذا المؤتمر أوائل مايو ٢٠٠٥، لكن عبد الواحد تراجع عن الفكرة حينئذ، معللا ذلك بأن حركة قرنق لم تعقد مؤتمرها العام لمدة عشرين عاما، ومن ثم، فلا داعى للاستعجال. كما أكد أن هذا المؤتمر لكى يعقد فلابد أن يشمل قطاعات الحركة الخمسة والعشرين، وهو أمر صعب الآن.

٢- بروز خلافات داخل وفد الحركة أثناء مفاوضات أبوجا الخامسة، وعدم وجود أرضية تفاوضية مشتركة، بل إن بعض أعضاء الوفد لم يلتق بباقى الأعضاء من قبل، مما أدى إلى حدوث حالة من عدم الثقة، وافتقاد التجانس بينهم، وهو ما انعكس على سير المفاوضات. وقد ازدادت الأمور تعقيدا مع تكليف هذا الوفد التفاوضى بإعداد قائمة مقترحة بالتركيبة القيادية الجديدة للحركة وتقديمها للرئيس ونائبه والأمين العام لاعتمادها، وهو الأمر الذى اعترضت عليه الأمانة العامة، على اعتبار أن هذا الوفد غير متجانس فى الأساس، فكيف يناط به مهمة اختيار قيادة الحركة؟ ومن ثم فلابد من عقد مؤتمر عام لهيكلة الحركة على أسس صحيحة(٦).

٣- رغبة مناوى فى إحداث نوع من المصالحة الوطنية، ووضع حد لهذه الخلافات التى تشكل خطورة كبيرة على مستقبل الحركة التفاوضى بسبب هذا الانقسام الإثنى، خاصة أن مفاوضات أبوجا ستناقش قضايا السلطة والثروة، ولا شك فى أن المستفيد من هذه الخلافات هى حركة العدل والمساواة(٧).

وإذا كان هذا هو موقف الأمانة العامة للحركة من فكرة المؤتمر العام وتقديمها على قضية المفاوضات، فإنه لم يكن الموقف الوحيد الذى ساهم فى تعميق الخلاف بين الأمين العام ورئيس الحركة، حيث هناك العديد من القضايا الخلافية الأخرى، أبرزها ما يلى:

١- ضرورة وجود القيادة السياسية فى ميدان المعركة وليس خارج البلاد، حتى يحدث تواصل مع المقاتلين، إذ إن نور يوجد فى إريتريا ولم يعد إلى أراضى دارفور، فى حين أن مناوى عاد منذ عدة أشهر، ولعل هذا ما دفعه إلى أن يكون قريبا من القيادة الميدانية التى تبنت نفس موقفه بشأن إجراء المؤتمر أولا.

٢- ضرورة أن تكون الحركة بمثابة الوعاء الذى تنصهر فيه كل القوى فى الإقليم بغض النظر عن هويتها الثقافية أو الدينية أو الإثنية، وذلك فى إشارة إلى اهتمام عبد الواحد نور بقبيلة الفور فقط على حساب القبائل الأخرى خاصة الزغاوة. وقد ازدادت حدة الانتقادات الموجهة له من قبل الأمانة العامة والقيادة الميدانية بعد توقيعه لائحة المجلس التشريعى الثورى لأبناء الفور فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٤، والتى تقضى فى مجملها بتبعية الحركة لإثنية الفور وليس العكس، حيث تنص لائحة المجلس على أن هذه اللائحة تشكل المرجع الأعلى لأبناء الفور داخل وخارج الحركة، كما تؤكد مقدمة اللائحة أن المجلس التشريعى الثورى يناط به تقويم وتصحيح أداء ومسار عمل الحركة، ومعنى ذلك أن له الهيمنة على كل القوى الأخرى بها.

كما تنص المادة الخامسة من اللائحة على أن رئيس الحركة ينبغى عليه العودة إلى المجلس (يتكون من ٦٠ شخصا) لأخذ المشورة فيما يتعلق بالقرارات المصيرية ذات الأثر على وحدة القبيلة، فى حين تنص المادتان الحادية عشرة، والثانية عشرة على أن للمجلس حق اختيار وتعيين أبناء الفور فى المواقع القيادية للحركة وكذلك عزلهم. ومعنى ذلك إمكانية تعيين أشخاص من حركات مناوئة بها مثل أحمد إبراهيم دريج زعيم حركة التحالف الفيدرالى باعتبار أنه من الفور(٨).

٣- العلاقة بين الدين والدولة فى الإقليم، وهى إحدى القضايا الخلافية البارزة التى ظهرت بين الجانبين فى مفاوضات أبوجا الخامسة، حيث طالب عبد الواحد بمبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة، وهو ما أثار حفيظة الأمين العام على اعتبار أن كل شعب دارفور مسلم(٩).

أما بالنسبة لرئيس الحركة، فإن الأولوية عنده تتمثل فى المضى قدما فى طريق المفاوضات السياسية من خلال مفاوضات أبوجا من أجل الوصول إلى اتفاق نهائى مع الحكومة من خلال الأطر المؤسسية التنظيمية الحالية للحركة (القيادة الثورية التاريخية)، وتأجيل فكرة المؤتمر العام الذى سيدشن المؤسسية الجديدة إلى ما بعد توقيع الاتفاق النهائى وعودة النازحين واللاجئين، خاصة أن هذا المؤتمر لابد أن تسبقه مؤتمرات قاعدية واسعة النطاق، على اعتبار أن الحركة هى ملك لكل الشعب، ومن ثم فينبغى للجميع المشاركة فى عملية صياغة الهياكل المؤسسية لها، والتى لا ينبغى أن تقتصر على المؤتمر العام الذى يعد بمثابة إطار فوقى. ومن هنا، فإن عبد الواحد يرى أن مرحلة العمل العسكرى الميدانى قد انتهت، وأن الأولوية الآن للعمل السياسى، خاصة أن الضامن الوحيد لتنفيذ الاتفاقات السابقة مع النظام هو المجتمع الدولى، وليست المؤسسة العسكرية الميدانية للحركة التى يتهمها بأنها- فضلا عن الأمين العام- تساهم فى عدم تنفيذ المقاتلين لأوامر الرئاسة(١٠).

ويلاحظ أن نور يسعى لعزل دور القيادة الميدانية والأمانة العامة فى وقت واحد، ومحاولة الإيقاع بينهما وبين القوى الدولية والإقليمية، خاصة أن القيادة والأمانة تؤكدان على أهمية استمرار الآلة العسكرية باعتبارها الضامن الحقيقى لأى اتفاق مع الحكومة.

أما بالنسبة لموقف الجناح الثالث فى الحركة (القيادة الميدانية المدنية والعسكرية)، فيلاحظ أنه انقسم الى فريقين، كل منهما يميل إلى تبنى وجهة نظر الرئيس أو الأمين العام.

الفريق الأول يرى وجود عدة قضايا مهمة ينبغى على الجميع العمل لتحقيقها، ومن أهمها عودة الحقوق المسلوبة من ناحية،

وتأسيس جيش قومى من أهل دارفور يحل محل جيش الحكومة من ناحية ثانية. ومن أجل تحقيق ذلك، لابد أولا من عقد المؤتمر العام للحركة لتنظيم عملها من أجل تحقيق تلك الأهداف التى لن تتحقق إلا من خلال وجود أطر مؤسسية، كما تنتقد رئيس الحركة فى تفضيله لقبيلة الفور، فضلا عن عدم مشاركته فى ميدان المعركة(١١).

أما الفريق الثانى(القيادة الميدانية)، فيرى أنه لا داعى لتأجيل المفاوضات على اعتبار أن المؤتمر العام شأن داخلى ولن يؤثر فيها، ومن ثم فلا بد من إجراء المفاوضات فى موعدها(١٢).

٣- مستقبل مفاوضات أبوجا :

وإزاء هذا الجدل الذى أفرزته المفاوضات، وهذه التناقضات التى ظهرت قبلها، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: إلى أى مدى يمكن أن تكون هذه المفاوضات حاسمة بالرغم من أهميتها؟

فى الحقيقة، فإن فريقا كبيرا من المراقبين السودانيين يرى أنها لن تكون حاسمة لعدة أسباب(١٣)، هى:

١- إن الحكومة ما زالت مشغولة بترتيبات المرحلة الانتقالية، وما تتطلبه من مفوضيات وجهاز تنفيذى وأجهزة تشريعية، وهذا يعنى أن المفاوضات قد تستغرق وقتا أطول من جولة أبوجا السادسة.

٢- إن حركتى التمرد -خاصة حركة تحرير السودان- لم تحسما أمريهما، حيث لا تزال هناك خلافات بينهما خاصة بشأن العلاقة بين الدين والدولة (برزت فى الجولة الخامسة حيث أبدت حركة العدل عدم الفصل بين الدين والدولة)، كما أن هناك خلافات كبيرة داخل حركة تحرير السودان كما سبق القول.

٣- إن مفاوضات إعلان المبادئ (الجولة الخامسة) استمرت ثلاثة أسابيع، بالرغم من أن ما صدر عنها عبارة عن مبادئ عامة متفق على معظمها. لذلك، فإن الوضع سيكون أكثر تعقيدا عند الحديث عن تقسيم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية.

٤- استمرار وجود خلافات كبيرة بين الطرح الحكومى وطرح المعارضة بشأن تقاسم السلطة، ففى حين تقترح الحكومة إعطاء هؤلاء ٣-٤٪، فإنهم يطالبون بالحصول على ٤٠٪ من السلطة على مستوى إقليم دارفور.

الخلاصة إذن إن حركات التمرد فى دارفور- نتيجة لهذه الخلافات - ستفقد مصداقيتها يوما بعد يوم أمام الرأى العام الداخلى والخارجى على حد سواء، إذ إن هذه الخلافات الشخصية- إلى حد كبير- قد تجعل الحكومة غير جادة فى التعامل معها، أو قد تدفعها إلى اللعب على هذه الخلافات عند التفاوض حول القضايا المهمة (تقسيم السلطة والثروة). ومن ثم، فإن هذه القوى مطالبة بنبذ هذه الخلافات جانبا، والتركيز على قضايا الإقليم الذى عانى التهميش لفترة طويلة، لأن استمرار المعاناة خلال الفترة القادمة سيكون سببه ليس التهميش الحكومى بقدر ما سيكون بسبب الخلافات بين أبنائه.

المراجع :

١- لمزيد من التفاصيل حول أهمية هذه المفاوضات والقضايا الخلافية بها، انظر:

- سلمى التيجانى: "بعد تأجيل مفاوضات أبوجا: عبد الواحد فى مصيدة حركة التحرير"، جريدة الرأى العام السودانية، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٥.

2-WWW.SUDANESEONLINE.COM/ANEWS26/2005AUG-.08987SHTML

3-WWW.SUDANESEONLINE.COM/APRESSRELEASE2005/AUG27-.16470SHTML

4-WWW.SUDANESEONLINE.COM/APRESSRELEASE2005/SEP1-.58823SHTML

٥- حول هذا الرأى، انظر أيمن أحمد آدم،" دارفور ما بين سندان المجتمع الدولى ومطرقة حكومة الخرطوم"، فى:

- WWW.SUDANESENOLINE.COM/AARTICLE2005/AUG23 .83037SHTML.

٦- محمد حسن هارون: "ردا على مقال جمال آدم فى الجدل الدائر حول قيام المؤتمر العام لحركة تحرير السودان" فى:

WWW.SUDANILE.COM/INDEX.HTML.

٧- سلمى التيجانى، مرجع سابق.

٨- لمزيد من التفاصيل، انظر عبد العزيز عثمان، المؤتمر العام لحركة تحرير السودان.. ما وراء الخلاف حول زمان ومكان الانعقاد، (عصف ذهنى)، فى:

WWW.SUDANILE.COM/INDEX.HTML.

9- WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES/D37928D8-565F-4FBF-8781-194B977EA.170HTM

١٠- عبدالعزيز عثمان، مرجع سابق.

١١-نفس المرجع السابق.

١٢- انظر بيان القيادة الميدانية العامة لجيش تحرير السودان، ١٥ أغسطس ٢٠٠٥، فى:

- WWW.SUDANESEONLINE.COM/APRESSRELEASE2005/AUG17-.28604SHTML

١٣- محمود أبو ناصر، أبوجا السادسة: هل هى حاسمة؟ الرأى العام السودانية، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٥.

السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد نجاد.. حدود التغير



سامح راشد

بعد أن سادت حالة ترقب وانتظار ما ستئول إليه السياسة الخارجية الإيرانية، وضح أن فوز محمود أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة الإيرانية لم يكن إيذانا بانقطاع طهران عن التواصل مع العالم أو الرجوع إلى سياسة العداء والتربص المتبادل بينها وبين محيطها الخارجي.

فرغم أن نجاد بدأ عهده بصدام مباشر مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووى، إلا أنه من الصعوبة بمكان اعتبار هذا الصدام مؤشرا إلى ردة عامة فى السياسة الخارجية الإيرانية، نظرا لما يتمتع به الملف النووى من خصوصية فى السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، إضافة إلى مضى أقل من شهرين على تولى نجاد مهام الرئاسة أوائل أغسطس الماضى، مما يعنى أن مجمل التوجهات الإيرانية فى عهده لم يتبلور بعد، الأمر الذى يتطلب كثيرا من الحذر قبل الحكم على مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية فى ظل رئاسة نجاد.

أولا- المحددات والعوامل المؤثرة:

معروف أن السياسة الخارجية الإيرانية تتسم بالثبات والمؤسسية إلى حد كبير، وأن الدور الذى يلعبه رئيس الجمهورية فى تخطيط وتوجيه السياسة الخارجية محدود مقارنة بنظرائه فى الدول الأخرى (الجمهورية)، وذلك بحكم طبيعة النظام السياسى الإيرانى وهيراركيته المتفردة.

من هنا، فإن مدى التغير والتبدل الذى يمكن توقعه، أو الوارد حدوثه فى سياسة إيران الخارجية، يظل محصورا داخل هذه المساحة الضيقة التى تسمح بها تركيبة النظام الإيرانى، وذلك بغض النظر عن اتجاه أو مضمون التغيير الحاصل.

بعبارة أخرى، مهما يكن حجم التغيير الذى قد يسعى أحمدى نجاد إلى إحداثه فى توجهات إيران الخارجية، فإن المدى الفعلى الذى قد يذهب إليه أو ينجح فى إحداثه لن يخرج عن الإطار العام الحاكم لسياسة إيران الخارجية منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، أخذا فى الاعتبار أنه لم يكن يوما إطارا جامدا وإنما كثيرا ما طرأت عليه تغييرات وتعديلات نتيجة التفاعل مع التطورات المحيطة والبيئتين الداخلية والخارجية، فى حين كان تأثير تغير شخص الرئيس أقل كثيرا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عهد الرئيس السابق محمد خاتمى (١٩٩٧-٢٠٠٥) لم يشهد -كما قد يتراءى للبعض- تحولا جذريا أو قفزة نوعية من سياسة خارجية منغلقة وعدائية، إلى توجه انفتاحى إيجابى على العالم.

فمن ناحية، كان التحول فى سياسة إيران الخارجية خطابا أكثر منه سلوكا، فالخطاب المتفائل الذى تبناه خاتمى، خصوصا فى فترة رئاسته الأولى، سرعان ما تقلص إلى نذر يسير عند تطبيقه فعليا. ومن ناحية أخرى، تمتد جذور التطور والانفتاح

الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد

* ولد أحمدى نجاد عام ١٩٥٧، أى أنه تولى رئاسة الجمهورية فى سن الثامنة والأربعين.

* ينتمى لعائلة فقيرة كثيرة العدد (له سبعة أشقاء)، كانت تقيم فى قرية كرمسار فى محافظة سيمنان جنوب شرقى طهران، قبل أن تنتقل العائلة إلى مدينة طهران بعد عام واحد من ولادة نجاد، وكان والده يعمل حدادا.

* عندما اندلعت الثورة الإسلامية ضد الشاه أوائل ١٩٧٩، كان نجاد فى الحادية والعشرين من عمره.

* انضم إلى الحرس الثورى أثناء الحرب الايرانية - العراقية، إذ أبدى كفاءة قتالية عالية، ثم تم ضمه إلى المجموعات الخاصة التى اخترقت الدفاعات العراقية وفجرت منشآت كركوك النفطية ابان الحرب.

* تدرج فى المناصب داخل الحرس الثورى، فتولى قيادة فيلق الهندسة الحربية الخاص، ثم منصب قائد منطقة.

* شارك فى تأسيس "لجان الطلاب الإسلامية"، وساهم فى اللقاءات الطلابية التى كانت تعقد مع مؤسس الثورة الإمام الخمينى، ثم من بعده مع المرشد على خامنئى، والتى انتهت بتشكيل "مكتب تعزيز الوحدة الطلابى" كبرى المنظمات الطلابية الإيرانية.

* تخرج عام ١٩٨٦ فى جامعة "علم وصنعت" فى طهران متخصصا فى الهندسة المعمارية.

* عام ١٩٨٨ نال درجة الماجستير، وانضم الى هيئة التدريس فى كلية الهندسة المعمارية فى الجامعة نفسها، ثم نال درجة الدكتوراه فى الهندسة وتخطيط النقل والمواصلات.

* عمل مستشارا لمحافظ كردستان، ثم تولى عام ١٩٩٣ منصب المستشار الثقافى لوزير الثقافة والتعليم العالى قبل أن ينتقل محافظا لأردبيل فى شمال غرب ايران، ومكنه عمله ثمانى سنوات فى أذربيجان وأردبيل - ذواتى الغالبية التركية -من اجادة التركية بطلاقة.

* فاز برئاسة بلدية طهران عام ٢٠٠٣، ولفت الأنظار وحصل على شعبية كبيرة بنجاحه فى إعادة تنظيم المدينة وتعبيد الطرقات وتنظيفها.

المصدر: صحيفة الحياة، لندن، ١٩ يونيو ٢٠٠٥

http://www.daralhayat.com/world_news/asiastralia/06-2005/Item-20050618-9123f7b5-c0a8-10ed- 00d4-1f059dfed443/story.html

الإيرانى الخارجى إلى ما قبل خاتمى، إذ كان هاشمى رافسنجانى الرئيس الأسبق أول من دشن فعليا سياسة انتقال النظام الإيرانى من الثورة إلى الدولة داخليا وخارجيا، مع ملاحظة أن البيئة الداخلية المحيطة برافسنجانى كانت مواتية ودعمت توجهاته، لذا أتيحت له فرصة التطوير والتعديل فى ظل هيمنة مؤسسات ومواقع أخرى على مفاصل القرار فى النظام السياسى الإيرانى، فى حين أن تلك البيئة التى واتت رافسنجانى لاعتبارات وعوامل متعددة -يضيق المقام عن التفصيل فيها- هى ذاتها التى أصبحت معاكسة لخاتمى من بعده، رغم أن البيئة الخارجية كانت فى صف خاتمى على خلاف عهد رافسنجانى. ومع ذلك، كان للتركيبة السياسية الداخلية القول الفصل فى حرية حركة رافسنجانى، وتكبيل أيدى خاتمى.

المعنى أن مساحة تحرك الرئيس الإيرانى محكومة ومقيدة، تضيق وتتسع بحسب مدى توافقه أو انسجامه مع بقية عناصر المجموعة صاحبة القرار فى الجمهورية الإسلامية. فمنظومة الحكم فى إيران هى التى تمنح أو تكبح حرية الرئيس فى القرار والعمل. إذن، لن يختلف الرئيس الجديد محمود أحمدى نجاد عن سابقيه فى الخضوع لمقتضيات ومتطلبات البيئة الداخلية خصوصا ما يتصل منها بهيراركية النظام السياسى.

بالتالى، ستظل المقومات المؤسسية والخصائص النظامية

للسياسة الخارجية الإيرانية حاضرة بنفس تأثيرها السابق، وهو ما يعنى بالتبعية أن الأطر العامة الحاكمة لتوجهات طهران إزاء الملفات المهمة لن تشهد تغيرا حقيقيا، خاصة أن تلك الأطر لا توضع بواسطة مؤسسة واحدة أو منصب بعينه، وإنما تسهم فى تشكيلها عدة مؤسسات وأطراف، وغالبا ما تتجسد تلك المشاركة الجماعية فى مجلس الأمن القومى الذى يضم ممثلين لتلك المؤسسات والأطراف الفاعلة فى النظام الإيرانى، بدءا من مرشد الثورة مرورا بالحرس الثورى والاستخبارات ورئاسة الجمهورية.

العامل الثانى الذى سيؤثر بقوة فى توجهات الرئيس الجديد خارجيا (وداخليا أيضا) هو السمات الشخصية له، حيث تحمل شخصية نجاد طباع الرجل العملى الواقعى الذى يريد الوصول إلى أهدافه بأقصر الطرق وأكثر مباشرة، بعد أن يكون قد حدد هذه الأهداف بسرعة وحزم، وإن انقلبت أحيانا السرعة والحزم إلى تسرع وأحادية فى إدراك الأمور أو تقييمه للقرارات بل والأشخاص، وغالبا ما تتجسد هذه الأحادية فى معيار محدد هو الثقة الشخصية، فتوافر عنصر الثقة لدى نجاد تجاه أى شخص كفيل بالتأثير فى مجمل التعامل معه، بالتغاضى إلى حد كبير عن المعايير الموضوعية للتقييم.

وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح فى التشكيلة الوزارية التى اقترحها نجاد، ورفض مجلس الشورى أربعة وزراء منها. فقد غلب على اختيارات نجاد إما وجود خبرة عمل سابقة معه للوزير المقترح، أو تمتعه بصفات شخصية تجعله أهلا للثقة من وجهة نظر نجاد.

ثمة عامل ثالث سيؤثر فى تحديد توجهات نجاد وقراراته فى النطاقين الداخلى والخارجى، ذلك هو الخلفية التى وفد منها نجاد إلى مقعد الرئاسة، فالتاريخ الوظيفى له يمثل رافدا أساسيا فى تكوينه القيادى، حيث انخرط فى السلك العسكرى من خلال الحرس الثورى، مما يجعل الحسم والانضباط جزءا من سلوكه الوظيفى، يغذيهما الاهتمام بالدقة واعتماد المباشرة واختيار الطرق المستقيمة فى إدارته للأمور، وذلك بفعل الخلفية الأكاديمية كمهندس. ثم جاءت فترة العمل العام والخبرة العملية فى الإدارة والتخطيط، خاصة فى مجال الإعمار والمشاريع المدنية، لتصقل مهارات نجاد الإدارية وتدفعه إلى مزيد من الانغماس فى الشأن العام، والتعرف عن قرب على مشكلات وأوضاع الإيرانيين وفق ما هو قائم لا حسب ما ينبغى أن يكون. إن أحمدى نجاد الذى لم يعترك السياسة بصراعاتها ولا الأيديولوجيا بتنظيراتها، تمرس على العسكرية بصرامتها، وخبر العمل الميدانى العام بواقعيته ومشكلاته.

العامل الأخير الذى سيؤثر فى توجهات نجاد، خصوصا الخارجية منها، ارتباطه القوى بمرشد الثورة على خامنئى، وهو ارتباط له جذوره التاريخية السابقة على ظهور نجاد فى ساحة العمل العام فى إيران. وقد ظهرت بالفعل بصمات خامنئى على رئاسة نجاد، حتى قبل أن يباشر مهامه، فأربعة على الأقل من الوزراء الذين اختارهم نجاد لحكومته الأولى عملوا لفترة مع خامنئى، وعدد آخر منهم يعد من المؤيدين لخامنئى شخصا وأفكارا. والدلالة أن سياسات نجاد لن تخرج بعيدا عن عباءة خامنئى والمحيطين به.

ثانيا- المصالح والأهداف :

من غير الوارد بحال أن تتحول مصالح وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية لمجرد تغير شخص رئيس الجمهورية. فببساطة، ترتبط المصالح العليا، وبالتالى الأهداف المبتغاة، بمجموعة من الثوابت تتضافر مع متغيرات ومستجدات آنية، وبالتالى تكتسب هذه المصالح والأهداف المبنية عليها سمة الديمومة والثبات إلى حد بعيد، وغالبا ما تكون وتيرة التحول أو التعديل فيها بطيئة ومحدودة.

إلا أن هذا النمط العام لا ينفى أن إدراك صانعى القرار ومخططى السياسات الخارجية يلعب دورا مهما فى توجيه دفة الدبلوماسية ومختلف أدوات السياسة الخارجية، خصوصا إذا كانت عملية صنع السياسة الخارجية تجرى فى بيئة أيديولوجية بغض النظر عن طبيعة تلك الأيديولوجية. وتجسد الحالة الإيرانية هذا الوضع بشكل واضح، فالإطار العام للنظام السياسى يجعل مختلف التفاعلات والمفردات المكونة لعناصر هذا النظام لا تخرج عن المظلة الإسلامية، التى تمثل المرجعية الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية بكل ما فيها: دولة ونظاما ومجتمعا ومؤسسات وسياسات وساسة وشعبا.

وغالبا، ما يكون التفاوت بين سياسى وآخر فى محصلة معايرة كل منهما للظواهر والمفردات على المقاييس والتعاليم الإسلامية، وذلك حسب إدراك وتصورات كل منهما.

فى هذا السياق، يمكن القول إن المصالح الإيرانية العليا وبالتالى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ليست مرشحة للتبديل أو دخول تغييرات جوهرية عليها، لكنها فى الوقت نفسه لن تكون مطابقة تماما للرؤى والتصورات التى سادت فترة رئاسة خاتمى، على الأقل من زاوية السياسات المرحلية والأدوات والوسائل التنفيذية، خاصة أن تغير رئيس الجمهورية يستتبع تغيرا فى الحكومة.

ثالثا- الأدوات والأساليب :

فى ضوء ما سبق، من السهولة بمكان توقع أن مساحة التغير المحتملة فى السياسة الخارجية الإيرانية ستكون ضئيلة وتكتيكية لا استراتيجية، وسيتركز هذا التغير بصفة خاصة فى نطاق أدوات وأساليب تنفيذ تلك السياسة، لا أسسها أو خطوطها العريضة.

من هو نجاد ؟

* يعرف أحمدى نجاد بتواضعه الجم، وتبدو عليه علامات الزهد خصوصا فى ملبسه، مما يذكر بمظهر الرعيل الأول من رجال الثورة.

* عندما تولى رئاسة بلدية طهران، رفض نقل إقامته إلى المقر الفخم المخصص لرئيس البلدية، مفضلا البقاء فى منزله المتواضع فى أحد الأحياء الفقيرة فى جنوب طهران.

* يتمتع بشعبية عالية بين الفقراء و"المستضعفين"، حيث يذكرهم كثيرا فى خطاباته.

* خاض انتخابات الرئاسة تحت شعار (عودة الحكومة الى الشعب) ويكثر من استخدام كلمة العدالة فى لقاءاته الشعبية.

* معروف بمحاربته للفساد، ومن أقواله المشهورة: "إن بيت مال المسلمين أمانة فى أعناق المسئولين".

المصدر: صحيفة الحياة، لندن، ١٩ يونيو ٢٠٠٥

http://www.daralhayat.com/world_news/asiastralia/06-2005/Item-20050618-9123f7b5-c0a8-10ed-00d4-1f059dfed443/story.html

وفى ظل رئاسة نجاد، يتوقع أن يشهد أسلوب ونهج إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، الذى ساد السنوات الثمانى الماضية، بعض التغيرات. لقد مالت حكومات خاتمى إلى الاهتمام فى التعامل مع القضايا والدول -محور السياسة الخارجية الإيرانية- بالخطاب أكثر من السلوك، أو بالأحرى مالت السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد خاتمى إلى تبنى ما يمكن تسميته "الدبلوماسية الرخوة Soft Diplomacy" فاعتمدت أساليب الاتصال والخطاب والإعلام والتواصل الثقافى والشعبى عبر الجماعات غير الرسمية والفرق الرياضية، كما ركزت طهران فى سياق هذه الدبلوماسية الرخوة على التواصل مع الدول والشعوب من خلال المؤتمرات والمناسبات الدولية والقضايا ذات الصبغة العالمية، مثال ذلك الحوار بين الحضارات، والقمم العالمية (قمة الأرض/ المرأة/...) وأبدت السياسة الخارجية الإيرانية اهتماما خاصا بالأمم المتحدة كساحة عالمية تضم أطراف المجتمع الدولى.

لا يجيد الرئيس الإيرانى الجديد أحمدى نجاد استخدام هذه الوسائل والقنوات، والأرجح أنه أيضا لا يحبذها، فهو يفضل الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية خصوصا الدبلوماسية الرسمية والمباشرة، كذلك يمكن إدراج الملاحظة ذاتها فيما يتعلق بوزير الخارجية الجديد منوجهر متقى الذى ينتمى إلى المدرسة التقليدية فى الدبلوماسية، وإن كان كمال خرازى وزير الخارجية السابق ينتمى بدوره إلى المدرسة نفسها، إلا أن الرئيس السابق محمد خاتمى بحضوره الكاريزمى ونزوعه إلى تبنى الثقافة مدخلا للتعامل بين الأفراد والشعوب ومدعاة للتواصل الإنسانى، فتح أمام السياسة الخارجية الإيرانية آفاقا أوسع من النطاق الدبلوماسى التقليدى الذى ربما كانت ستنحصر فيه لو تركت فقط لخرازى.

الوضع فى حالة نجاد يجمع بين رئيس تقليدى ووزير خارجية أكثر تقليدية، لذا يمكن بسهولة توقع حدوث تراجع فى مدى حركية (ديناميكية) ونشاط السياسة الخارجية الإيرانية، خصوصا على مستوى آليات وأساليب العمل وأدوات التحرك والتفاعل مع القضايا والموضوعات فضلا عن الدول. هذا بالطبع إضافة إلى الفارق الجوهرى بين منوجهر وخرازى فى أن الأول ينتمى بوضوح وبشدة إلى التيار المحافظ، وكثيرا ما وجه انتقادات حادة لسياسة إيران الخارجية إبان تولى خرازى مهمتها، خصوصا فيما يتصل بالملف النووى وطريقة إدارته من قبل حكومة خاتمى.

السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد محمود أحمدى نجاد ستكون محصلة لكل ما سبق، بدءا بالعوامل المؤثرة ومحددات التوجه الإيرانى الخارجى فى ظل نجاد، مرورا برؤيته وإدراكاته لمصالح إيران وبالتالى أهداف تحركاتها الخارجية، وانتهاء بانعكاس تلك المحددات وذلك الإدراك على المستوى العملى لتخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية وأدوات ذلك، مع ملاحظة أن كل هذا التحليل، وما قد يشير إليه من تحول أو تغير ما فى سياسة إيران الخارجية أو حتى فى آليات وأساليب عملها، يظل محصورا فى نطاق محدد، هو ما تسمح به تركيبة النظام السياسى الإيرانى من دور لرئيس الجمهورية وللحكومة بوجه عام، وهو النطاق الذى يزداد ضيقا فيما يتصل بالسياسة الخارجية بوجه خاص.

رابعا- البداية نووية :

شهد الملف النووى الإيرانى تطورات مهمة منذ ما يقرب من عام كامل، حيث كانت الولايات المتحدة قد صعدت ضغوطها على طهران بشأن أنشطتها النووية، وقامت بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبى بدفع إيران إلى الدخول فى مفاوضات شاقة مع الترويكا الأوروبية المكونة من بريطانيا وفرنسا وألمانيا للتوصل إلى اتفاق يضمن لإيران امتلاك برنامج نووى سلمى، مقابل ضمانات كافية بعدم تحويل هذا البرنامج إلى أغراض عسكرية حاليا أو مستقبلا. وفى ظل تربص واشنطن بإيران ومحاولتها استثارة المجتمع الدولى واتخاذ موقف جذرى عنيف ضد قدرات إيران النووية، لجأت طهران إلى سياسة براجماتية بغرض تفويت الفرصة على واشنطن مع عدم التنازل عن الثوابت الخاصة بها، وفى مقدمتها ضرورة امتلاك قدرات نووية فعلية. وكان الموقف الأوروبى أكثر وسطية وتوازنا بين الطرفين، لذا شهدت الأشهر الماضية عدة جلسات من التفاوض بين طهران والترويكا الأوروبية، تم خلالها التوصل إلى اتفاق مبدئى فى شهر نوفمبر ٢٠٠٤ بباريس يقضى بأن تعلق إيران أنشطتها النووية، خصوصا عمليات تخصيب اليورانيوم، على أن تقوم أوروبا بتقديم مقترحات عملية وجادة لصيغة حل مرض للطرفين. وبعد أن رفضت طهران ما قدمته أوروبا من مقترحات، اتفق الطرفان مجددا فى مايو الماضى على تعليق المفاوضات بسبب إجراء الانتخابات الرئاسية فى إيران، على أن تقدم أوروبا اقتراحات جديدة فى غضون مهلة تنتهى مع تولى الرئيس الإيرانى الجديد، أى أن المسألة بين إيران والترويكا الأوروبية كانت قد وصلت فى مراحلها الأخيرة إلى التفاصيل الدقيقة للاتفاق ومدى جدية أو فائدة الاقتراحات الأوروبية بالنسبة لإيران.

الجديد الذى فاجأت به طهران أوروبا والعالم، أنها بادرت إلى التصعيد قبل انتهاء المهلة المحددة والمتزامنة مع تولى الرئيس الجديد أحمدى نجاد مهامه رسميا مطلع أغسطس الماضى، فقد استدعى سفير الاتحاد الأوروبى إلى المجلس الأعلى للأمن القومى فى طهران قبل انتهاء المهلة المحددة بيومين وتم إبلاغه بالقرار الإيرانى استئناف عملية تخصيب اليورانيوم، واللافت أن الاتحاد الأوروبى طلب تمديد المهلة، وهو الموقف الذى اعتبرته إيران تسويفا ومماطلة، حيث كشف على أغا محمدى، المتحدث باسم المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، عن أن السفير الأوروبى طلب تمديد المهلة إلى السابع من أغسطس الماضى، على أن تعقد جلسة بين الجانبين فى باريس لبحث النتائج التى توصلا إليها، ثم يعقد لقاء موسع بين الرئيس الإيرانى الجديد محمود أحمدى نجاد ووزراء خارجية دول الترويكا الأوروبية على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، بيد أن الجانب الإيرانى رفض هذا العرض.

إذن، بدأت طهران التصعيد فى الملف النووى قبل أن يتسلم الرئيس الجديد مهامه رسميا، فيما بدا أنه نوع من التنسيق المقصود بينه وبين الرئيس السابق محمد خاتمى، فى هذا الملف على وجه التحديد، بأن تقوم حكومة الرئيس خاتمى باستئناف الأنشطة النووية قبل تولى نجاد وقبل حلول موعد المهلة المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبى بهدف تغيير نقطة البدء فى المفاوضات الجديدة التى كان يفترض أن تبدأ مع نهاية المهلة، ولوضع أوروبا تحت ضغط مفاجئ للحيلولة دون التفاف الترويكا على مطالب طهران فى الاقتراحات المنتظرة، أو تأجيل تقديم تلك الاقتراحات أو المماطلة فى التوقيتات المحددة.

أى أن طهران قامت بخطوة استباقية لفرض أمر واقع جديد قبل المواعيد المستحقة لهذا الملف، سواء لتعظيم مكاسبها أو لتفويت الفرصة على الأوروبيين والأمريكيين بتمديد الوقت لاستكشاف سياسات ومواقف الرئيس الجديد.

رغم هذه المواقف الحادة، لوحظ حرص طهران على ألا تكون خطوتها المفاجئة شديدة الاستفزاز، حيث أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرار استئناف نشاطات تحويل اليورانيوم فى مفاعل أصفهان، وهى مرحلة تسبق عملية التخصيب، وذلك فى رسالة وجهتها إلى مقر الوكالة، ضمنتها طلبا رسميا لنزع الأختام والشمع الأحمر عن منشآت أصفهان، وذلك بإشراف مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجودين بالفعل فى إيران، ووجهت إيران لهم دعوة بالتوجه إلى الموقع وعمل محضر بنزع الأختام، أى أن طهران حرصت على إظهار التزامها بالشرعية الدولية، لذلك أرادت نزع الأختام التى وضعتها الوكالة الدولية على أصفهان تحت إشراف الوكالة نفسها، وبالفعل أرسلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أربعة مفتشين إضافيين للإشراف على معاودة برامج التحويل. وبعد أن كان المفاوض الإيرانى حسين موسويان قد صعد لهجته بشدة، عاد ليؤكد أن نشاطات التحويل ستكون تحت إشراف الوكالة الدولية، وأضاف أن النشاطات فى ناتانز "ستبقى معلقة حتى نتوصل إلى نتيجة فى المفاوضات مع الأوروبيين خلال شهرين أو ثلاثة".

من جانبها، فوجئت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالخطوة الإيرانية استئناف بعض الأنشطة النووية، مما سبب إرباكا للترتيبات والخطط الأمريكية والأوروبية بشأن مراحل التفاوض وتسلسل المساومات المفترض مباشرتها مع إيران. وبعد أن أخفقت التهديدات الأوروبية فى ردع إيران عن استئناف الأنشطة النووية أو حتى وقفها بعد أن باشرتها بالفعل، فإن قرار الترويكا الأوروبية إلغاء جولة المفاوضات، التى كانت مقررة نهاية شهر أغسطس الماضى فى جنيف، ربما كان أقرب إلى محاولة للوقوف مع الذات أكثر منها عقوبة لإيران على خطوتها، إذ لم يكن لدى الأوروبيين جديد يقدمونه لإيران فى تلك الجولة، مما كان سيمنح اتهامها لأوروبا بالتسويف والمماطلة مزيدا من القوة والحجية.

فى المقابل، يرى الرئيس الإيرانى الجديد أحمدى نجاد أن المفاوضات الجديدة لا بد أن تجرى على أرضية مغايرة ووفق حسابات أخرى غير تلك التى كانت سائدة فى عهد خاتمى، ووقت أن كان حسن روحانى هو المسئول عن الملف النووى. لكن تجدر الإشارة إلى أن التغير مرتبط بوجوده شخصيا، فهو الذى استبدل على لاريجانى بروحانى، وهو الذى بدأ رئاسته بموقف متشدد من الملف النووى على وجه الخصوص، فضلا عن أن مجرد وصوله إلى سدة الرئاسة أمر له دلالته لجهة غلبة التيار المحافظ على السياسة الإيرانية فى المرحلة القادمة. كل هذه الأمور مرتبطة بوجود نجاد نفسه فى الحكم، لكنه أدرك وعى الأوروبيين والأمريكيين لها، كما أدرك تماما أهمية الملف النووى بالنسبة له ولمستقبله السياسى كرئيس، حيث سيعد محك صدقيته وقدرته على الإمساك بزمام السياسة الإيرانية كما ينتظر منه ناخبوه.

لهذا، لوحظ أن اللهجة المتشددة والميل إلى التصعيد الذى غلب على خطاب نجاد قبل وفور تسلمه مقاليد الرئاسة، سرعان ما تراجع عنهما خاصة بعد أن أدارت أوروبا أزمة استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم دون تحويلها إلى مواجهة فعلية مع طهران، وتأجيل حزم الموقف برمته إلى ما بعد اجتماع مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ١٩ سبتمبر، أى أن الترويكا الأوروبية، التى امتعضت من الخطوة الإيرانية المباغتة، تعاملت معها كأمر واقع مرفوض، وأجلت ترجمة هذا الرفض إلى موقف عملى لحين استكشاف المدى الذى تريد طهران أن تذهب إليه من وراء تلك الخطوة، مع اعتبار تلك الفترة الزمنية التى تجاوزت الشهر بمثابة مهلة لإيران من جانب أوروبا والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليتمكن خلالها الرئيس الجديد من تشكيل فريقه التفاوضى ووضع أسس إدارة الملف فى المرحلة التالية. والأهم من ذلك أن يكون قد انتهى من إعداد الاقتراحات والأفكار الجديدة التى أعلنت طهران أنها قيد الدراسة والإعداد، وأن نجاد سيعلنها فى اجتماع الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٤ - ١٦ سبتمبر الماضى.

أى أن الشهرين الأولين للرئيس نجاد فى مقعد الرئاسة الإيرانية لم يأتيا بجديد فى الملف النووى، سوى التصعيد وتغيير لهجة التعامل مع الأطراف الأخرى، واستباق المفاوضات بتغيير الوضع على الأرض. ويلاحظ هنا أن عدم حدوث تغير حقيقى أو جذرى فى الملف النووى من جانب إيران خلال تلك الفترة يعد أمرا طبيعيا، إذ كان من الضرورى أن تستلزم عملية الإحلال فى الأشخاص والأفكار وقتا يجرى العمل خلاله وفق المعمول به من قبل. لذلك، لم يكن مستغربا أن تدير السياسة الإيرانية تلك الأزمة (التى أوجدتها بإرادتها) بمهارة سياسية ودبلوماسية وإعلامية مكنتها، بعد أن باشرت بالفعل عمليات تحويل اليورانيوم فى أصفهان، من تشتيت الجهد الأوروبى والأمريكى فى التعامل مع الموقف الجديد المفاجئ، وذلك لتحقيق عدة أهداف، منها الخروج من دائرة المماطلة وتمديد جولات التفاوض دون أفق واضح، مع الاطمئنان إلى أن وقع المفاجأة لن يؤدى فى أسوأ الأحوال إلى إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، لتمديد الفترة المعلقة فى الملف حتى يتمكن نجاد ومجموعته من الوقوف جيدا على تفاصيل الملف النووى وملابساته، ويقوم نجاد بتشكيل فريق التفاوض ومجموعة العمل النووية الخاصة به المعبرة عن قناعاته واتجاهاته، ومن ناحية ثالثة، استعدادا للجولات التالية من المفاوضات بحيث تنطلق من أرضية مختلفة عن الجولات السابقة.

وبالفعل، استغل نجاد هذه الفترة فى دراسة أوضاع أعضاء فريق التفاوض النووى لإعادة تشكيله وتطعيمه بآخرين ممن يميلون إلى التشدد والحسم فى هذا الملف، على غرار على لاريجانى الذى خلف حسن روحانى فى قيادة ذلك الملف وفى أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى. ومعروف أن لاريجانى محافظ متشدد من المقربين إلى المرشد على خامنئى، وكان يرأس الإذاعة والتلفاز اللذين كثيرا ما لعبا دورا معاديا لخاتمى ورفاقه خلال السنوات الماضية. والواضح أن بقية أعضاء فريق التفاوض النووى الإيرانى لن يبتعدوا كثيرا عن نمط لاريجانى إلا بما تستلزمه النواحى التقنية والفنية التى تتطلب وجود خبراء ومتخصصين لتغطية هذه الجوانب.

ومع ذلك، لم يخل الموقف الإيرانى خلال هذه الفترة الانتقالية من بصمات جديدة، فقد بادرت طهران أولا إلى التشكيك فى شرعية المفاوضين الأوروبيين، ثم انتقلت سريعا - دون أن تمضى وقتا طويلا فى هذا الاتهام - إلى المطالبة بإشراك دول أخرى فى المفاوضات، فأشارت إلى دول لها خبرة فى هذا المجال مثل جنوب إفريقيا، كما طلبت مشاركة دول أوروبية أخرى حتى يصبح فريق التفاوض عن الجانب الأوروبى ممثلا بالفعل لأوروبا، كما طرحت فكرة مشاركة دول من مجموعة عدم الانحياز، حتى يكون هناك تمثيل لأطراف المجتمع الدولى.

ورغم أن الولايات المتحدة تعاملت مع الجديد الإيرانى فى البداية بالعودة إلى سياسة التهديد والوعيد، إلا أن الموقف الأمريكى الحاد فى الخطاب تقلص عند ترجمته واقعيا إلى مطالبة المجتمع الدولى بممارسة ضغوط على إيران لإجبارها على العودة إلى مائدة المفاوضات. ويلفت الانتباه هنا أن هدف الضغوط الأمريكية (المأمولة) ليس سوى إعادة طهران إلى التفاوض، وهو هدف تحصيل حاصل، لأن إيران لم ترفض التفاوض.

هذه المدخلات جميعا هى السبب وراء حالة التعليق المؤقت التى مر بها الملف النووى الإيرانى، حيث راح كل طرف يعيد حساباته ويراجع مواقفه ومواقف الأطراف الأخرى قبل الدخول

فى أى مرحلة جديدة، كما أن التشدد المتبادل الذى برز من جانب كل الأطراف، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضع الجميع تحت سيف الخط الأحمر الذى إذا ما تم تجاوزه فالرجوع عنه صعب ومكلف. هذا الخط هو مسألة إحالة الملف النووى إلى مجلس الأمن، فقد قاربت هذه الخطوة على الحدوث بالفعل فى الشهرين الماضيين، خصوصا بعد التقرير الذى أعده محمد البرادعى المدير العام للوكالة، الذى كان أقرب إلى وثيقة اتهام منه إلى تقرير فنى، فالتأكيد على عدم استطاعة الوكالة التحقق من عدم امتلاك إيران لأنشطة نووية غير سلمية يعنى ضمنيا أن ثمة شبهة -وإن كانت غير مؤكدة أيضا- بوجود أنشطة غير سلمية.

لذا، يلاحظ أن فترة مراجعة المواقف هذه أسفرت بالفعل عن تغير نسبى فى مواقف الأطراف، خصوصا الولايات المتحدة التى تحول موقفها من مجرد الانتظار وتوكيل أوروبا فى التعامل مع إيران، إلى إعلان رسمى من جانبها بأن من حق طهران امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وهى المرة الأولى التى تتبنى فيها واشنطن هذا الموقف. واللافت أنه جاء على لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش شخصيا، الأمر الذى حمل دلالات كثيرة تؤكد التحليل السابق بشأن حقيقة الضغوط والتصعيدات الأمريكية من جهة، وقدرة الدبلوماسية الإيرانية على إدارة أزمة الملف النووى بمهارة من جهة أخرى.

وقد شجع هذا التحول فى الموقف الأمريكى إيران على مزيد من التشدد، حيث شن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى السابع عشر من سبتمبر ٢٠٠٥، هجوما عنيفا على الدول التى تريد الاستئثار بالقدرات النووية، وأكد تمسك بلاده بحق امتلاك برنامج نووى سلمى، وعرض أن تقدم إيران التكنولوجيا النووية للدول الإسلامية، ورفض نجاد بشدة وحزم أن تتخلى إيران عن عمليات تخصيب اليورانيوم.

وأثار خطاب نجاد ردود فعل واسعة، خاصة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، حيث قام الاتحاد الأوروبى بإعداد مشروع قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن. ورغم اعتراض روسيا والصين، تقدمت أوروبا بالمشروع إلى اجتماع مجلس محافظى الوكالة، الذى بدأ أعماله فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ واستمر عدة أيام.

وبينما استقبلت إيران الخطوة الأوروبية بمزيد من التمسك بمواقفها المبدئية، آثر محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يركز على النواحى التقنية فى الأزمة الراهنة، والإجراءات التى تريد الوكالة من طهران القيام بها، حيث دعا إيران إلى فتح مواقعها النووية الحساسة، والسماح للوكالة بإجراء مقابلات مع شخصيات مهمة ضالعة فى الشأن النووى. وبصفة عامة، طالب البرادعى إيران بمزيد من إجراءات الشفافية.

ورغم ما بدا على الموقف العام من تأزم عقب قمة الأمم المتحدة وأثناء اجتماع مجلس محافظى الوكالة، إلا أن بعض المراقبين توقعوا أن يتم نزع فتيل الأزمة فى اللحظات الأخيرة، أى قبل انتهاء اجتماع الوكالة، وأن تعطى الوكالة مهلة أخيرة لإيران لتلبى المطالب التقنية التى عرضها البرادعى، على أن يجرى البحث عن مخرج للنواحى السياسية والخلافات الأخرى بين الأطراف المعنية.

وبغض النظر عن تفصيلات الموقف الإيرانى الأخير، فإن الدلالة أن السياسة الخارجية الإيرانية لم تشهد تغيرا جذريا فى مضمونها، وأن قدرتها على إدارة هذا الملف لم تتأثر إلى حد كبير بتولى نجاد السلطة، حتى بعد أن غير رئيس الطاقم المفاوض وبعض أعضائه. بل أصبحت أكثر قوة ومباشرة على الأقل فى الخطاب إن لم يكن فى المضمون.

خامسا- المحيط الإقليمى :

رغم أن الرئيس أحمدى نجاد بدأ احتكاكه مع السياسة الخارجية بالملف النووى، وكرس له جل اهتمامه خلال الشهرين الماضيين منذ تولى مقاليد الرئاسة فى ٣ أغسطس الماضى، إلا أن القضايا ودوائر الاهتمام الأخرى لم تكن مؤجلة أو مستبعدة، فقد استمرت الدبلوماسية الإيرانية فى إدارة الملفات المهمة المفتوحة مثل الملف العراقى، كما تطرقت أيضا إلى بعض المسائل الأخرى التى فرضت ذاتها، أى أن فترة التقاط الأنفاس وإعادة الحسابات -التى أشرنا إليها- كانت مرتبطة بشكل كبير بالملف النووى. فى حين لم يبدر من المحافظين ما يشير إلى موقف مشابه بشأن العراق على سبيل المثال، كما لم تكن السياسة الإيرانية فى عهد خاتمى شديدة التجاوب أو المرونة فيما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية (الشيطان الأكبر فى خطاب المحافظين)، وبالتالى لم يجد نجاد ما يتطلب وقفة مراجعة فيما يتصل بهذين الملفين المهمين.

ومع ذلك، يمكن للمراقب تلمس بعض انعكاسات وجود نجاد على مقعد الرئاسة الإيرانية من خلال مواقف محددة، مثال ذلك ما يتصل بالعلاقات الإيرانية - العربية، فقد ترك فوز نجاد بالرئاسة انطباعا لدى الدول العربية، خصوصا الخليجية، بأن مسيرة التحسن فى العلاقات بين إيران وتلك الدول فى سبيلها إلى التوقف أو على الأقل التراجع، ودعم هذه الهواجس الموقف الذى وقع بين البحرين وإيران أواخر شهر يونيو، أى بعد انتخاب نجاد مباشرة، حيث أثار رسم كاريكاتورى لمرشد الثورة على خامنئى - نشرته إحدى الصحف البحرينية - رد فعل عنيفا من جانب إيران التى اعتبرت ذلك إهانة للمرجع الأعلى فى إيران. اللافت أن رد الفعل الإيرانى جاء فى صيغة تهديدية قوية

لدول مجلس التعاون الخليجى، مما اعتبرته دول مجلس التعاون الخليجى رد فعل مبالغا فيه ويثير القلق لجهة مستقبل العلاقات بين الجانبين، فى وقت افترضت فيه دول الخليج أن طهران ستحرص على إبداء حسن نواياها.

والواضح أنه رغم حدوث تلك الواقعة بعد انتخاب نجاد وقبل توليه السلطة رسميا، إلا أن الموقف الإيرانى منها سرعان ما تم تفسيره فى ضوء فوز نجاد بالرئاسة، مما يعنى أيضا بدوره أن اجتياح التيار المحافظ -الذى يجسده نجاد- مختلف المواقع المفصلية فى الحكم الإيرانى قد ترك تداعياته بالفعل على المجال الحيوى المباشر لإيران، إن لم يكن بسبب حدوث تغير فعلى فى سياسات ومواقف إيران (ربما فقط لضيق الوقت) فبسبب التوقعات السلبية الناجمة عن وصول نجاد للرئاسة.

فى الدائرة الأوسع (العربية)، لم يصدر عن طهران خلال الفترة القليلة الماضية من رئاسة نجاد تغير ملموس فى سياسة إيران تجاه جاراتها العربيات، حيث أصدر نجاد -عشية وعقب توليه الرئاسة- تصريحات إيجابية أقرب إلى المجاملات البروتوكولية منها إلى التعبير عن موقف رسمى أو الدلالة على سياسة واضحة.

بيد أن الموقف الإيرانى من الدول العربية حمل جديدا من زاوية الإدارة الإيرانية لأزمة الملف النووى. ففى إطار مساع متعددة الاتجاهات، قامت بها إيران لحشد موقف دولى مساند لها أمام واشنطن والترويكا الأوروبية، شملت دائرة التحركات الإيرانية الدول العربية، حيث أجرت الدبلوماسية الإيرانية اتصالات مكثفة مع دول عربية خصوصا مصر، وطلبت وزارة الخارجية الإيرانية من نظيرتها المصرية ترتيب لقاء بين وزيرى خارجية البلدين أحمد أبو الغيط، ومنوجهر متقى فى نيويورك على هامش أعمال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأطلعت إيران مصر والدول العربية على ملف الاتصالات بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول الترويكا الأوروبية.

وفى سياق تقييم التوجه الإيرانى نحو الدول العربية، تعد الخطوة الإيرانية إيجابية وتفتح الباب أمام مزيد من التنسيق فى المرحلة القادمة، لكن يلاحظ أن التفات إيران إلى الدول العربية جاء تاليا لإجرائها مباحثات واتصالات مكثفة مع دول أخرى عديدة فى الدائرتين الإقليمية والعالمية، بدءا بروسيا، الحليف النووى الأول لإيران، مرورا بالهند، الدولة النووية وثيقة الصلة بإسرائيل والولايات المتحدة، وانتهاء بباكستان، الدولة الإسلامية الوحيدة نوويا، أى أن استعانة إيران بالدول العربية جاءت فى مرتبة تالية -على الأقل زمنيا- لبقية الأطراف والدوائر المعنية بالدرجة الأولى بالملف النووى الإيرانى، وبقضية الانتشار النووى بدرجة أقل. كما تجدر الإشارة إلى محاولة الكويت القيام بدور وساطى فى هذا الملف من خلال الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الكويتى الشيخ محمد الصباح فى الثامن والعشرين من أغسطس الماضى. فرغم أن هذه الخطوة تمثل بادرة جديدة على العلاقات الإيرانية -الكويتية، والإيرانية - الخليجية بصفة عامة، حيث تعد تلك هى المرة الأولى التى تدخل فيها دولة خليجية (وعربية) على خط الملف النووى الإيرانى بصورة إيجابية، إلا أنه من الصعوبة بمكان رصد مؤشرات ملموسة على حدوث مردود إيجابى للزيارة، الأمر الذى يدفع المراقب إلى اعتبار الخطوة الكويتية بمثابة استثناء وعدم اتخاذها مقياسا، لا لموقف كويتى عام من الملف النووى الإيرانى، ولا لمسار العلاقات الإيرانية- الكويتية، خاصة أن الكويت ذاتها كانت قد تبنت موقفا مغايرا العام الماضى عندما أعلن وزير دفاعها أن البرامج النووية الإيرانية تدعو إلى القلق.

نحن إذن أمام رئيس جديد.. دوره فى الحياة السياسية محكوم بقيود كثيرة، وصلاحياته أقل بمراحل من ممنوعاته، والتغير الذى قد يأتى به إلى السياسة الخارجية سيظل داخل نطاق حركته الضيق وصلاحياته المحدودة.

لكن الأثر، الذى قد ينعكس من وجود نجاد فى مقعد الرئيس، يتمثل بشكل أساسى فى انتمائه الفكرى والنفسى إلى المحافظين على مستوى السلطة، وانحيازه إلى "المستضعفين" على مستوى الشعب. والمعنى أنه فى حال نزوعه إلى تبنى موقف حاد أو دخول إيران فى أزمة خارجية، فإن نجاد وحكومته والقائمين على السياسة الخارجية فى حكومته سيكونون مدعومين بتأييد دوائر السلطة فى إيران بجميع مستوياتها، وبحماس وتفويض من المواطنين على اختلاف شرائحهم.

والنتيجة أن سياسة إيران الخارجية، التى من المستبعد أن تصبح فجأة متشددة أو راديكالية، اكتسبت مزيدا من القوة والتماسك بوجود رئيس يحظى بدعم وتوافق داخلى، رسمى وشعبى.

تطبيع العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية .. الدوافع والإشكاليات

محمد فايز فرحات

لم يكن اللقاء، الذى جمع وزيرى الخارجية الباكستانى والإسرائيلى فى اسطنبول فى الأول من شهر سبتمبر ٢٠٠٥، مفاجأة بالمعنى الدقيق. وكان من السهل على المتابع لتطور الخطاب الباكستانى بشأن "إسرائيل" خلال العقدين الماضيين والتطورات الاستراتيجية المتلاحقة فى منطقتى جنوبى آسيا والشرق الأوسط، أن يتوقع حدوث مثل هذا التحول الذى يمثل مقدمة لبدء علاقات دبلوماسية، وربما شراكة سياسية بين البلدين فى المدى القريب. وقد أثار هذا اللقاء ردود فعل سلبية فى العالم العربى، سواء لدى جامعة الدول العربية أو لدى الرأى العام العربى، وتراوحت القراءة العربية لهذا اللقاء بين اعتباره تنازلا باكستانيا غير مشروط لإسرائيل، أو اختراقا إسرائيليا جديدا للعالم الإسلامى، أو تصفية للقضية الفلسطينية ...الخ.

ويركز هذا التقرير على تناول قضيتين أساسيتين، الأولى: لماذا أقدمت باكستان على نقل علاقاتها مع إسرائيل من النطاق السرى إلى النطاق الرسمى والحديث عن آفاق جديدة لتلك العلاقات؟ والثانية تتعلق بالتداعيات والإشكاليات الاستراتيجية التى يثيرها التحول فى العلاقات الباكستانية - الإسرائلية بالنسبة للعلاقات العربية - الباكستانية والقضية الفلسطينية.

كيف نفسر التحول فى العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية؟

واقع الأمر أن الفهم الدقيق للنقلة الأخيرة فى العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية والقرار الباكستانى بنقل تلك العلاقات إلى المستوى الرسمى، يقتضى فهم طبيعة العلاقات الباكستانية - العربية من ناحية، وطبيعة العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية خلال المرحلة السابقة على هذا اللقاء من ناحية ثانية، وتطور الموقف الداخلى فى باكستان من إسرائيل من ناحية ثالثة.

أولا- العلاقات الباكستانية- العربية .. تراجع المحددات التقليدية:

مالت بعض القراءات العربية لقرار باكستان تطوير علاقاتها مع إسرائيل إلى اعتباره نقيضا للعلاقات الباكستانية - العربية، ونكوصا باكستانيا عن التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية. وواقع الأمر أن العلاقات الباكستانية - العربية خلال العقود الماضية، ومنذ تأسيس باكستان فى عام ١٩٤٧، لم تكن من القوة التى تحول دون تطوير باكستان لعلاقات واتصالات وأشكال من التعاون السرى مع إسرائيل، أو دون إقدام باكستان على نقل تلك العلاقات من الفضاء السرى إلى الرسمى. وكان الاتجاه العام للعلاقات الباكستانية - العربية هو التراجع وتآكل محدداتها وركائزها التقليدية من ناحية، وعدم قدرة الطرفين على تطوير أطر بديلة تكفل تطوير تلك العلاقات من ناحية أخرى.

فرغم وضوح الرابط الإسلامى الذى جمع الدول العربية وباكستان منذ ظهور الأخيرة، إلا أن عوامل عديدة لعبت دورها فى تحجيم تلك العلاقات، يأتى فى مقدمة تلك العوامل اختلاف الأساس الذى قامت عليه الدولة فى باكستان والدول العربية. فقد استند تأسيس الدولة الباكستانية إلى الدين، وشكل الإسلام أساس القومية الباكستانية، والمعيار الرئيسى الذى تم على أساسه تمييز الشعب الباكستانى (المسلم) عن باقى شعب شبه القارة الهندية. وفى المقابل، استندت الدولة العربية إلى مفهوم "القومية" بالمعنى الأوروبى، المستند إلى عوامل الأرض واللغة والتاريخ والعرق..الخ، كأساس للدولة والوحدة الوطنية، ولم يتجاوز الدين كونه أحد مصادر الهوية والقومية.

وقد أدى هذا التناقض، أو على الأقل، التمايز الهيكلى فى طبيعة وأساس الدولة والتباعد النسبى بين حركات التحرر الوطنى فى الحالتين، إلى وضع العديد من القيود والعقبات أمام الدول العربية لتطوير علاقاتها مع باكستان، وذلك على الرغم من الاعتراف بالدولة الباكستانية عقب الاستقلال فى عام ١٩٤٧، ويرجع ذلك إلى حساسية الدول العربية خلال تلك المرحلة وعدم استعدادها لقبول الدين كأساس للدولة، سواء بالنظر إلى تداعياته السلبية على عملية بناء الوحدة الوطنية، خاصة فى ضوء ارتباط تلك المرحلة بالنضال من أجل الحصول على الاستقلال عن الدول الاستعمارية، الأمر الذى تطلب تهميش دور الدين كأساس لبناء حركة المقاومة الوطنية أو بناء الدولة العربية بعد الاستقلال، أو

بالنظر إلى تداعياته السلبية بالنسبة لفكرة القومية العربية التى استندت إلى العلمانية كأساس لبناء الدولة أو كإطار لحركة القومية العربية التى ارتبطت بالتيار اليسارى خلال هذه المرحلة.

العامل الثانى هو العلاقات التاريخية العربية - الهندية، فقد لعبت تلك العلاقات دورا مؤثرا فى تحجيم العلاقات العربية - الباكستانية، خاصة خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات مع اندماج الهند والنظم السياسية العربية التقدمية فى حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، ثم حركة التضامن الأفروآسيوى ،وعدم الانحياز، بالإضافة إلى الارتباط بالمعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى وتبنى التوجهات الاشتراكية، مقابل ارتباط باكستان بالمعسكر الغربى والتحاقها بسياسة الأحلاف الأمريكية. وقد أدى الارتباط الشديد بين الهند وعدد من النظم السياسية العربية خلال تلك المرحلة إلى محدودية حجم ومستوى العلاقات العربية- الباكستانية، غير أن ذلك لم يعن عدم تطور العلاقات الباكستانية بباقى الدول العربية، خاصة ذات النظم السياسية المحافظة أو التقليدية فى منطقة الخليج العربى.

ورغم التدهور النسبى فى العلاقات العربية - الهندية بسبب بعض الأزمات العارضة المتعلقة بأوضاع المسلمين داخل الهند، ونمو التيار الهندوسى المتطرف وتطور التحالف الهندى- الإسرائيلى الذى أفقد الهند جزءا من مصداقية دعمها للقضية الفلسطينية، إلا أن الدول العربية قد حافظت على عدم تدهور علاقاتها مع الهند والتمييز بين تلك الأحداث والمصالح العربية - الهندية.

العامل الثالث هو اختلاف البيئة الأمنية الإقليمية فى منطقتى جنوبى آسيا والشرق الأوسط، الأمر الذى أدى إلى تطور أجندات وأولويات باكستانية وعربية مختلفة إلى حد كبير. فبينما مثلت كشمير والصراع الباكستانى- الهندى والاحتلال السوفيتى لأفغانستان ثم الحرب الأهلية الأفغانية القضايا الرئيسية فى الأجندة الأمنية الباكستانية، مثلت القضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى القضايا الرئيسية فى الأجندة الأمنية العربية.

وقد مثلت قضية كشمير إحدى القضايا الرئيسية التى كشفت بوضوح عن ضعف العلاقات الباكستانية - العربية بسبب الفجوة القائمة بين الطموح الباكستانى وواقع الموقف العربى من تلك القضية. وبرغم التفاوت النسبى فى أولوية تلك القضية على أجندة السياسات الخارجية للدول العربية، حيث احتلت أولوية متقدمة نسبيا بالنسبة لدول الخليج العربية بالمقارنة مع باقى الدول العربية، إلا أن السياسات العربية إزاء تلك القضية قد اتسمت بشكل عام بدرجة كبيرة من الغموض وعدم الوضوح. والجدير بالملاحظة هنا أن هذا الغموض لم ينجم عن عدم إدراك صانع القرار العربى لأهمية تبنى موقف واضح بشأنها، بقدر ما جاء كسياسة مقصودة من جانب الدول العربية فى إطار إدارة العلاقات العربية مع طرفى الصراع الهندى والباكستانى. فرغم تبنى دول الخليج العربية مواقف أقرب إلى الموقف الباكستانى، خاصة التأكيد على تسوية القضية فى ضوء قرارات الأمم المتحدة، إلا أن ذلك الموقف لم يثبت على طول الخط، فضلا عن تفاوت موقع قضية كشمير على أجندة السياسات الخارجية لدول الخليج ذاتها. ففى مقابل التشدد السعودى، تبنت الكويت موقفا اتسم بقدر كبير من الاعتدال، كما حرص الموقف المصرى منذ اندلاع الصراع فى عام ١٩٤٨ على تبنى موقف محايد والفصل الواضح بين العلاقات المصرية مع طرفى الصراع، والموقف المصرى من مشكلة كشمير.

وقد أخذ الموقف العربى فى الاتجاه نحو مزيد من الاعتدال تجاه قضية كشمير مع دخول العامل النووى كمتغير مهم فى الصراع الهندى- الباكستانى. فرغم أن الموقف العربى من التفجيرات النووية الهندية والباكستانية قد تراوح بين إدانة تلك التفجيرات أو تفهمها مع عدم إصدار بيانات محددة بشأنها، إلا أن تلك التفجيرات قد أدت إلى اتجاه الدول العربية نحو المزيد من الاعتدال تجاه قضية كشمير، واتجه الخطاب العربى إلى التركيز على المفاوضات المباشرة، باعتبارها الوسيلة الرئيسية الملائمة لتسوية المشكلة، ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتفرض على الموقف العربى مزيدا من الاعتدال بشأن كشمير بعد التحول الذى طال الموقف الأمريكى خلال عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وميله إلى قبول المقولات والسياسة الهندية بشأن كشمير، فضلا عن التداخل بين الحرب ضد الإرهاب وقضية كشمير بسبب وجود العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة داخل كشمير، وتطور بيئة دولية لا تقبل الخطاب المؤيد لتلك التنظيمات أو "المقاومة الإسلامية".

وهكذا، أدت العوامل والتطورات السابقة إلى تراجع أهمية الورقة العربية بالنسبة لباكستان فى إدارة صراعها التقليدى مع الهند حول كشمير، وتراجع أهمية الدائرة العربية فى السياسة الخارجية الباكستانية بشكل عام. عمّق من ذلك التراجع انطلاق عملية تطبيع العلاقات الهندية - الباكستانية منذ نوفمبر ٢٠٠٣، ونجاح تلك العملية فى تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة بين البلدين، خاصة فى مجال التسلح والتعاون الاقتصادى، والانتقال إلى مناقشة بدائل سياسية وعملية لتسوية مشكلة كشمير. أضف إلى ذلك التراجع التدريجى لأهمية السوق الخليجية كسوق مستقرة لاستيعاب العمالة الباكستانية، فى ضوء سعى الدول الخليجية إلى تطبيق استراتيجيات بعيدة المدى لاستيعاب العمالة الوطنية وإحلالها محل العمالة الأجنبية بشكل عام، والآسيوية بشكل خاص، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تراجع قضية العمالة الباكستانية فى الخليج كمحدد مهم فى السياسة الباكستانية تجاه العالم العربى.

وفى ضوء التحليل السابق، يمكن القول إن طبيعة العلاقات الباكستانية-العربية ومحدداتها التقليدية، بالإضافة إلى ما طال بعض تلك المحددات من تحول، لا تمثل قيدا قويا على إمكانية إقدام باكستان على تطوير علاقاتها مع إسرائيل أو محددا مهما فى تلك العلاقات. وربما يكون من الجائز هنا تحميل الدول العربية قدرا كبيرا من المسئولية، خاصة عدم إقدام الدول العربية على تطوير علاقات أو شراكة سياسية وأمنية حقيقية مع باكستان - أو حتى الهند- رغم تعقد التداخل الشديد بين الأمن القومى العربى، خاصة فى منطقة الخليج، وإقليم جنوبى آسيا.

ثانيا- تطور العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية :

رغم أن باكستان قد حرصت خلال العقود الماضية على التوافق مع الموقف العربى العام من الصراع العربى- الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، بدءا من رفض الاعتراف بإسرائيل إلى التأكيد على الحقوق والثوابت العربية التقليدية فى الصراع، إلا أن قضية العلاقة مع إسرائيل ظلت واحدة من الإشكاليات المهمة فى السياسة الخارجية الباكستانية. **فقد حرصت السياسة الباكستانية على التمييز بين "الاعتراف" ووجود اتصالات فعلية، بمعنى أن غياب الاعتراف بإسرائيل لم يحل دون وجود اتصالات وأشكال مختلفة من التعاون السرى بين البلدين، على نحو عكس درجة من البراجماتية الباكستانية تجاه إسرائيل. وتعود بعض تلك الاتصالات إلى مرحلة ما قبل إعلان دولة إسرائيل، فخلال فترة**

حكومة على خان (١٩٤٨-١٩٥١) وقبل إعلان دولة إسرائيل، أجريت عدة لقاءات مهمة بين الجانبين بهدف التأثير في الموقف الباكستاني من قرار تقسيم فلسطين، كما توالت اللقاءات والمحادثات في أوائل الخمسينيات في ظل حكومة خواجة نظام الدين (١٩٥١-١٩٥٣)، كان أبرزها اللقاء بين الممثل الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، ونظيره الباكستاني في ٧ أبريل ١٩٥٢، واللقاء بين الممثل الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة ووزير الخارجية الباكستاني آنذاك ظفر الله خان في نيويورك في ١٤ يناير ١٩٥٣، ناقشا خلاله إمكانية اعتراف باكستان بإسرائيل. كما عبر عن البراجماتية الباكستانية تبني بعض القيادات السياسية مواقف أقل عداء لإسرائيل لا تتناسب وعدم اعتراف باكستان بها، مثل تصريح وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان في أثناء زيارته للقاهرة في فبراير ١٩٥٢ بأن إسرائيل تعد "عضوا في جسد منطقة الشرق الأوسط"، الأمر الذي دعا القيادات الإسرائيلية واليهودية إلى الاهتمام بباكستان، واعتبروا أن تلك التصريحات تمثل تعبيرا عن رغبة باكستانية في التقارب والتطبيع مع إسرائيل.

ولم تقتصر الاتصالات الباكستانية- الإسرائيلية على اللقاءات التي جمعت بين دبلوماسيين أو سياسيين باكستانيين مع إسرائيليين، ولكنها شملت التعاون الأمني والاتصالات الأمنية، خاصة خلال فترة الحرب الأفغانية- السوفيتية. وتشير بعض التقارير في هذا السياق إلى قيام أجهزة الأمن الإسرائيلية بتدريب المجاهدين الأفغان بالتنسيق مع القيادات الأمنية الباكستانية، كما أجريت بعض الاجتماعات السرية بين قيادات المخابرات الباكستانية والموساد الإسرائيلي في بعض العواصم الأوروبية بخصوص تلك القضية. وعلى المستوى نفسه، تم عقد عدد من الاجتماعات بين المسئولين الأمنيين من الجانبين على هامش بعض المؤتمرات، كان أهمها اجتماع عدد من قادة المخابرات الإسرائيلية مع مسئولين باكستانيين على هامش أحد المؤتمرات الأمنية التي عقدت في الفلبين في فبراير ١٩٩٦، للتعرف على وجهة النظر الباكستانية في استراتيجيات مواجهة الإرهاب.

ويصدق التحليل نفسه على المستوى الاقتصادي، إذ لم يحل عدم اعتراف باكستان بإسرائيل والتزام باكستان بقرارات المكتب الإسلامي للمقاطعة بدمشق الذي تأسس في يناير ١٩٨١، فضلا عن انضمام باكستان في سبتمبر ١٩٩٤ إلى إعلان المقاطعة البريدية لإسرائيل - لم يحل كل ذلك دون قيام بعض أشكال التجارة المباشرة أو غير المباشرة بين الجانبين. كما تم عقد بعض الصفقات التجارية بين المؤسسات الرسمية، كان أهمها صفقة شراء قطع غيار الطائرات بين الخطوط الدولية الباكستانية وشركة "صناعة الطائرات الإسرائيلية" في ١٩٩٥، بالإضافة إلى بعض المعاملات التجارية غير المباشرة بين البلدين التي تتم عبر طرف ثالث، حيث لعبت الأردن دورا مهما في هذا السياق.

ثالثا- الداخل الباكستاني وتنامي القوى المؤيدة للعلاقة مع إسرائيل :

إن قرار باكستان تطوير علاقاتها مع إسرائيل، رغم ما يلاقيه من معارضة شديدة داخل بعض الأوساط الباكستانية لاسيما القوى الإسلامية، إلا أنه لا يفتقد بعض الدعم المهم داخل المجتمع الباكستاني. فقد شهد عقد التسعينيات جدلا مهما داخل باكستان حول جدوى عدم اعتراف باكستان بإسرائيل، وتنامت الاتجاهات الداعمة لتطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية، بحيث لم تعد قضية الاعتراف بإسرائيل وتطوير تلك العلاقات من "المحرمات" التي لا يقبل المجتمع الباكستاني طرحها أو مناقشتها.

وقد جاء تنامي هذا الاتجاه بفعل عدد من التطورات المهمة، كان في مقدمتها بدء عملية التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وتطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية واتخاذها أبعادا استراتيجية. وفي هذا السياق، أثيرت قضية الاعتراف بإسرائيل في مناسبات عدة، كان أهمها خلال عام ١٩٩٤ عندما أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية في ٢٤ أغسطس عزم رئيسة الوزراء السيدة بنظير بوتو زيارة قطاع غزة في ٤ سبتمبر قبل توجهها إلى القاهرة لحضور مؤتمر السكان والتنمية، وهو التصريح الذي أدى إلى نشوب أزمة سياسية بين الجانبين بسبب رفض إسرائيل تلك الزيارة ما لم تقم باكستان بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية مباشرة. وكان من المقرر أن تصل بوتو إلى مطار بن جوريون قبل الانتقال إلى القطاع. وقام الموقف الباكستاني على أنه ما دامت باكستان لم تعترف بإسرائيل، فإن ترتيبات الزيارة يجب أن تقوم بها السلطة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، بينما أصر الجانب الفلسطيني على حقه في استقبال أي ضيف أجنبي دون الحاجة للحصول على تصريح مسبق من السلطات الإسرائيلية، مما دفع نائب وزير الخارجية الإسرائيلي إلى التصريح بأن إسرائيل هي الوحيدة صاحبة القرار في زيارة بوتو من عدمه. وازداد الموقف تعقيدا في ٢٨ أغسطس، عندما وصل السفير الباكستاني لدى تونس وممثلها لدى السلطة الفلسطينية إلى حدود رفح دون علم مسبق للسلطات الإسرائيلية التي احتجزته لمدة تسع ساعات، اضطر بعدها للعودة إلى القاهرة بعد رفض السلطات الإسرائيلية السماح له بالدخول، وإصرار باكستان على رفض الحصول على تصريح مسبق بشكل مباشر من إسرائيل، خوفا من أن يعني الحصول على هذا التصريح اعتراف باكستان ضمنيا بإسرائيل.

ورغم انتهاء تلك الأزمة بإلغاء بوتو الزيارة، إلا أنها أثارت الكثير من النقاش والجدل داخل باكستان حول جدوى عدم اعتراف باكستان بإسرائيل، خاصة في ضوء اللقاءات التي تجري بين دبلوماسيي البلدين في العواصم الأجنبية، بل تبع تلك الأزمة بعدة أشهر قليلة حضور مندوب باكستان لدى الأمم المتحدة، السيد أحمد كمال، حفل استقبال لدى نظيره الإسرائيلي جاد يعقوبي. وفي الوقت الذي أثارت فيه تلك التطورات الاتجاهات الرافضة لتطبيع العلاقات الباكستانية مع إسرائيل، فقد استغلتها الاتجاهات المؤيدة للتأكيد على أن غياب هذا الاعتراف هو الذي وضع القيادة السياسية الباكستانية في تلك الأزمة، وأنه لم يكن هناك معنى للإصرار على قصر تنسيق الزيارة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الوقت الذي تتوافر فيه بعض أشكال الاتصال بين الطرفين الباكستاني والإسرائيلي.

ويتركز الاتجاه المؤيد للاعتراف الباكستاني بإسرائيل وتطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية داخل قطاع الأعمال ورجال الأعمال، بالإضافة إلى بعض الدبلوماسيين والمسئولين الباكستانيين ورجال الجيش وعدد محدود من رجال الدين. ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن تمسك باكستان بعدم الاعتراف بإسرائيل فقد قيمته بفعل عدد من التحولات الهيكلية في منطقة الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، خاصة بدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتوقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل وعدد من تلك الدول، وأن تأخر تطبيع تلك العلاقات من شأنه أن يخرج باكستان من سياق التفاعلات الجديدة في منطقة الشرق

الأوسط، بالإضافة إلى تطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية واتخاذها أبعادا استراتيجية على حساب باكستان.

وفى هذا الإطار، قام بعض رموز النخبة الاقتصادية والدينية الباكستانية بزيارة إسرائيل، كان أهمها زيارة عدد من رجال الأعمال الباكستانيين لإسرائيل أواخر عام ١٩٩٢ لمناقشة فرص الاستثمار والتجارة بين البلدين، وزيارة مولانا أجمل قدرى، أمير جماعة علماء الإسلام، المسجد الأقصى خلال فترة حكومة نواز شريف، حيث دعا بعد عودته إلى اعتراف باكستان بإسرائيل، مستندا إلى أن عدم وجود علاقات باكستانية - إسرائيلية يوجد بيئة ملائمة لنمو "التحالف الهندى- الإسرائيلى" على حساب المصالح الباكستانية، وأن تأسيس تلك العلاقات من شأنه أن يحول دون تطور هذا التحالف بشكل يستهدف تلك المصالح، كما أنه ليس من المنطقى- وفق تحليل قدرى- أن تحارب باكستان للآخرين (يقصد دول المواجهة العربية مع إسرائيل). كما ذهبت بعض التقارير الإعلامية الإسرائيلية فى أغسطس ١٩٩٧ إلى أن وفدا من القيادات الدينية الباكستانية زار المناطق الإسلامية المقدسة، قابلوا خلالها عددا من مسئولى وزارة الخارجية الإسرائيلية، أعلنوا بعدها تشجيعهم للسياحة الدينية الباكستانية إلى الأماكن المقدسة.

كما تمتد الاتجاهات المؤيدة للاعتراف بإسرائيل إلى بعض القوى الحزبية الباكستانية، مثل بعض العناصر المنتمية إلى حزب "عوامى قيادات" Awami Qiyadat Party، حيث ذهب قائد الحزب ميرزا اسلام بيج فى أغسطس ١٩٩٧ إلى أنه لا توجد خلافات جوهرية مباشرة بين باكستان وإسرائيل. ومن ثم، فإن باكستان لا تعدو كونها "طرفا ثالثا" فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وانتهى ميرزا إلى أنه لم يعد من المنطقى تأخر تطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. جدير بالذكر أن ميرزا قد عمل رئيسا لأركان الجيش الباكستانى خلال الفترة (١٩٨٨- ١٩٩١). وقد امتد الاتجاه المؤيد لتطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية إلى بعض المسئولين الرسميين، من أهمهم السيد صديق الفاروق، السكرتير الصحفى للرئيس نواز شريف والمتحدث باسم حزب الرابطة الإسلامية الحاكم آنذاك، الذى أعلن فى سبتمبر ١٩٩٧ أنه لا يرى ضررا فى اعتراف باكستان بالدولة اليهودية.

ورغم تنامى هذا الاتجاه، خاصة فى ظل حكومتى بوتو ونواز شريف، إلا أن أيا من القيادات السياسية الباكستانية المتعاقبة لم يجرؤ على اتخاذ قرار الاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. فقد فضلت بوتو عدم إدخال أية تغييرات على الموقف الباكستانى التقليدى، وحرصت على ربط إعادة النظر فى تلك السياسة بتسوية المشكلات الرئيسية فى الصراع العربى - الإسرائيلى وبتطورات السياسة العربية تجاه إسرائيل. كما أبدت حكومة نواز شريف، تحت تأثير تبادل العلاقات الدبلوماسية الهندية مع إسرائيل فى يناير ١٩٩٢، قدرا أكبر من الاستعداد لإعادة النظر فى تلك السياسة، إلا أن تدخل بعض الدول العربية قد دفع بحكومة شريف إلى إرجاء هذا التوجه.

ورغم أهمية جميع العوامل السابقة فى تفسير قرار باكستان تطوير علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه لم يكن لتلك العوامل أن تؤتى ثمارها دون تحلى القيادة السياسية الباكستانية الحالية بدرجة كبيرة من البراجماتية السياسية، والقدرة على استغلال اللحظة الإقليمية والمحلية الراهنة لاتخاذ هذا القرار.

غير أن البيئة الأمنية المحلية والإقليمية قد شهدت ثلاثة تطورات مهمة، كان لها تأثيرها فى دفع الرئيس برويز مشرف إلى اتخاذ قرار تطوير العلاقة مع إسرائيل. التطور الأول هو الاتجاه نحو تهميش دور المدارس الدينية والتعليم الدينى فى باكستان، الأمر الذى قد يضعف من نفوذ التيارات الإسلامية المناهضة لهذا القرار على المدى المتوسط. أما التطور الثانى، فيتمثل فى الاتجاه إلى إعادة بناء منطقة الشرق الأوسط والحديث عن خريطة جديدة فى المنطقة فى ضوء ما طرحته الإدارة الأمريكية الراهنة لمفهوم "الشرق الأوسط الكبير" الذى تعتبر باكستان أحد عناصره، الأمر الذى قد يضطر القيادة الباكستانية- طواعية أو تحت الضغط الأمريكى- إلى الاعتراف بإسرائيل كشرط رئيسى لضمان اندماجها فى تلك الخريطة الجديدة وعدم تهميشها. أما التطور الثالث، فيتمثل فى تقدم عملية تطبيع العلاقات الهندية- الباكستانية، الأمر الذى وفر لباكستان فرصة مهمة لتمرير بدء علاقاتها مع إسرائيل دون معارضة شديدة من جانب الهند، الحليف الاستراتيجى لإسرائيل فى جنوب آسيا.

رابعا- إشكاليات تطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية :

على الرغم من براجماتية الرئيس الباكستانى برويز مشرف وقدرته على استغلال اللحظة الراهنة لاتخاذ قرار تطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية، إلا أن مستقبل هذا التوجه فى السياسة الباكستانية تواجهه مجموعة من الإشكاليات :

* الإشكالية الأولى هى : طبيعة الدولة الباكستانية ذاتها، واستنادها إلى الدين الإسلامى كأساس للقومية الباكستانية وأحد محددات سياستها الخارجية، وذلك رغم تزايد التوجه البراجماتى فى صناعة السياسة الخارجية الباكستانية، إذ مثل رفض "الكيان اليهودى" أحد العناصر الأساسية للحفاظ على التوجه الإسلامى للسياسة الخارجية الباكستانية.

* الإشكالية الثانية تتعلق بطبيعة النظام السياسى الباكستانى فى المرحلة الراهنة، الذى يواجه مشكلات عدم استقرار داخلى، وعدم استقرار عملية التحول الديمقراطى، وعدم قدرة نظام برويز مشرف على تطوير مصادر جديدة لشرعية نظامه، الأمر الذى يفرض عليه تجنب إثارة القضايا الخلافية الحادة فى المجتمع الباكستانى، وفى مقدمتها قضية العلاقة مع إسرائيل. وعلى العكس، يعد تبنى خطاب داعم للقضية الفلسطينية ومتشدد ضد إسرائيل إحدى الآليات المستقرة فى بناء شرعية أى نظام سياسى جديد فى باكستان.

* الإشكالية الثالثة هى : سقف المكاسب المتوقعة لتطوير العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية، إذ يمكن القول إن تطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية ووصولها إلى مستويات متقدمة خاصة على مستوى التعاون العسكرى والدفاعى، ربما يحولان دون تطور العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية إلى مستويات مماثلة. وعلى الرغم من التطورات المتلاحقة المهمة التى شهدتها عملية تطبيع العلاقات الباكستانية - الهندية خلال العامين الأخيرين والبحث فى تصورات عملية لتسوية الصراع التقليدى بين البلدين بما فى ذلك مشكلة كشمير، ومن ثم تراجع احتمالات استهداف المحور الهندى- الإسرائيلى لباكستان، إلا أنه يصعب توقع انضمام باكستان إلى المحور الهندى- الإسرائيلى. كما يصعب تطور التعاون الباكستانى- الإسرائيلى مستقبلا ليشمل المجال العسكرى، نظرا لصعوبة قبول إسرائيل السماح لباكستان بالانفتاح على أنظمة ومعدات التسليح الإسرائيلية.

العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية .. الأبعاد العسكرية

■ لواء د. جمـــال مظلوم

شهد الأول من سبتمبر ٢٠٠٥ تطورا مفاجئا، بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي على الأقل، بلقاء وزيري خارجية باكستان (ثاني أكبر دولة إسلامية تعدادا للسكان بعد إندونيسيا) وإسرائيل في اسطنبول بحضور وزير الخارجية التركي. وفي حديث لوزير خارجية باكستان خورشيد قصوري بعد اللقاء، قال إن بلاده سترتبط دبلوماسيا بإسرائيل، وذلك تقديرا لانسحابها من قطاع غزة، في حين أكد نظيره الإسرائيلي سيلفان شالوم بعد أول محادثات علنية بين الدولتين أن هذا اللقاء سيكون خطوة لفتح قنوات جديدة من الحوار بين العالم الإسلامي وإسرائيل.

وقد أقرت الحكومة الباكستانية أن اللقاءات السرية بين الجانبين استمرت لفترة طويلة قبل أن تصل إلى لقاء اسطنبول، وذكر قصوري في إطار إشارته للتطورات المقبلة - أن وفدا باكستانيا سيزور إسرائيل والأراضي الفلسطينية قريبا للاطلاع على أوضاع الفلسطينيين، وأنه طلب من شالوم تسهيل هذه الزيارة. وكشفت الصحف الباكستانية في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٥ عن استمرار الخطط الباكستانية - الإسرائيلية - الأمريكية لمزيد من التقارب بين إسلام، أباد وتل أبيب، وأن الجانبين اتفقا على عقد قمة بين الرئيس الباكستاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي في نيويورك على هامش اجتماعات الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أثار هذا التطور ردود فعل غاضبة داخل باكستان، حيث خرجت مظاهرات للأحزاب الإسلامية المتشددة، احتجاجا على لقاء اسطنبول، وأطلق عليه "اليوم الأسود" وحمل المتظاهرون أعلاما سوداء وشارات سوداء على ملابسهم.

وفي حالة إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، ستكون باكستان خامس دولة إسلامية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد أن سبقتها كل من تركيا ومصر والأردن وموريتانيا، إضافة إلى وجود مكاتب تجارية أو مكاتب مصالح في كل من المغرب وتونس وقطر، واتصالات غير رسمية مع أطراف أخرى. فما هي حقيقة هدف العلاقة؟ وما هي الدوافع والأبعاد وراء هذا اللقاء العلني التاريخي خاصة أبعاده العسكرية؟

أولا- جذور العلاقات العسكرية بين البلدين :

تكشفت العلاقات السرية بين البلدين عقب الإعلان عن لقاء وزيري خارجية البلدين، ومن أبرز المحطات في هذه العلاقات ما يلي:

١- في الثمانينيات وقت حكم الجنرال ضياء الحق واشتعال حرب الجهاد في أفغانستان، التقت مصالح أطراف عدة لهزيمة الاتحاد السوفيتي. وتقول الكاتبة الباكستانية

سيما سيروهى -فى مقال لها فى صحيفة "ويكلى اندبندنت" الصادرة فى لاهور -إن تشارلز ولسن عضو الكونجرس عن ولاية تكساس استطاع أن يفتح خطوط الاتصال ما بين الباكستانيين والإسرائيليين، حينما نجح فى إتمام صفقة قدمت بموجبها إسرائيل إلى باكستان أطنانا من أسلحة المنظمات الفلسطينية التى كان الجيش الإسرائيلى قد استولى عليها فى أثناء اجتياحه العاصمة اللبنانية. ورتب ولسن زيارة أفرهام تامير كبير مساعدة أرييل شارون إلى باكستان وأمن اجتماعه برئيس باكستان.

٢- بعد صفقة الأسلحة، توثقت علاقات ولسن بضياء الحق وصار زائرا دائما لباكستان وعرض عليه الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية بدلا من خبرات الصين لإعادة تأهيل دبابات الجيش الباكستانى القديمة من نوع تى- ٥٥، ولم تتوقف خدماته عند هذا الحد، بل تجاوزته للوساطة إلى حشد الأصوات اليهودية لممارسة الضغوط على البنتاجون والمخابرات المركزية ودوائر صنع القرار من أجل تأمين بلايين الدولارات من المساعدات وطائرات من نوع إف- ١٦ وغيرها من المعدات لباكستان.

٣- كشفت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن محاولاتها خلال أعوام الثمانينيات بيع أسلحة لباكستان عن طريق الصين.

ثانيا- دوافع باكستان :

وفقا لتحليلات عديدة، تتمثل الدوافع الباكستانية المتعلقة ببدء تطوير علاقة قوية مع إسرائيل، فيما يلى :

١- تجميل صورة باكستان لدى الغرب عقب اتهامها بأنها مصدر الإرهاب وانتشار المدارس الإسلامية المتشددة فى البلاد التى تراوح عددها بين ٢٠ و٤٠ ألف مدرسة خلال التسعينيات بعد أن كانت ٩٠٠ مدرسة عام ١٩٧١، واتهام مشرف بأنه لا يقوم بما يلزم لتحجيم خطر التطرف والأصولية.

٢- انتقادات الغرب لباكستان عقب الكشف عن مسئولية ثلاثة من الباكستانيين عن تفجيرات لندن فى ٧ يوليو ٢٠٠٥، وأنهم تلقوا تعليما فى المدارس الإسلامية فى باكستان.

٣- رغبة إسلام أباد فى تجاوز الأزمة والتقارير الإعلامية التى تحدثت عن تصديرها تكنولوجيا نووية إلى إيران.

٤- تحييد تل أبيب فى الصراع الدائر بين إسلام أباد ونيودلهى حول كشمير، وسباق التسلح النووى والتقليدى بين البلدين.

ويقول مؤيدو الرئيس الباكستانى إن التقارب الباكستانى - الإسرائيلى يحقق العديد من الأهداف والمصالح الباكستانية، منها:

١- تعزيز مكانة باكستان الإقليمية والدولية فى منطقة جنوب آسيا ومحاولة إيجاد دور لها فى حل أزمة الشرق الأوسط.

٢- الرغبة فى التعاون مع إسرائيل اقتصاديا وتجاريا وعسكريا أسوة بالهند.

٣- تحييد التحالف الهندى- الإسرائيلى وعدم انفراد الهند غريمتها التقليدية بها.

٤- تعزيز مكانة باكستان وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب عامة، ولاسيما أن باكستان أعلنت عقب ذلك عن أملها فى أن تستكمل الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات اللازمة من أجل تسليم باكستان ٧٥ طائرة من طراز إف- ١٦ متعددة المهام فى أسرع وقت ممكن.

وكشف صحفيون باكستانيون عن أن مشرف تلقى من الرئيس الأمريكى جورج بوش فى يونيو ٢٠٠٣ وعدا بمساعدات قيمتها ٣ مليارات دولار على خمس سنوات بواقع ٦٠٠ مليون دولار سنويا مقابل الاعتراف بإسرائيل.

٥- كون باكستان الدولة النووية الإسلامية الوحيدة -وهو ما يقلق إسرائيل بالطبع خاصة إذا سيطر الإسلاميون على الحكم فى باكستان- قد يدفع إسرائيل لأن تفكر فى تصفية القدرات النووية الباكستانية، ومن ثم فإن باكستان من خلال تقاربها مع إسرائيل وإقامة علاقات معها تسعى إلى حماية قدراتها النووية وفى نفس الوقت طمأنة تل أبيب وإزالة مخاوفها.

ثالثا- تجارب العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع الدول الأخرى:

يرجح المحللون أن باكستان تركز اهتمامها على القدرات العسكرية الإسرائيلية وتفوقها الإقليمى وصناعاتها الحربية المتقدمة والمتنوعة، سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية، وتهدف باكستان فى الأساس إلى الاستفادة من تجربة العلاقات العسكرية مع كل من الصين والهند وتركيا. فالعلاقات العسكرية مع الهند تعود إلى بداية الستينيات، ومع الصين رسميا مع بداية التسعينيات، وتصاعدت العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع تركيا تحديدا منذ منتصف التسعينيات اعتبارا من عام ١٩٩٦. كما أن إسرائيل أصبحت تنافس روسيا فى صادراتها العسكرية لكل من الصين والهند: **حليفيها التقليديين القديمين.**

١- إسرائيل والصين:

بدأت العلاقات العسكرية بين البلدين فى الثمانينيات قبل

إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٩٢، وتقدر صادراتها للصين بحوالى مليارى دولار سنويا، وقدرت الولايات المتحدة عدد الصفقات خلال السنوات الماضية بحوالى ستين صفقة تضمنت تحديث الدبابات الروسية والصينية الصنع.

كما باعت إسرائيل للصين مجموعة من الطائرات بدون طيار من طراز "هارفى" مع تزويدها بالأجهزة الإلكترونية التى كانت من أحد الأسباب التى أثارت الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بخلاف اتهام واشنطن لإسرائيل بأنها نقلت تقنية أمريكية تتعلق ببرنامج صناعة الطائرة "لافى" إلى الصين، وكذلك المشاركة فى تطوير المقاتلة الاعتراضية الصينية جى ١١/٨، هذا بخلاف تطوير العربات المدرعة والصواريخ والأجهزة الإلكترونية بخلاف ما أعلن فى يونيو ٢٠٠٢ عن الاتفاق على بناء أقمار صناعية إسرائيلية لحساب الصين.

٢- إسرائيل والهند:

قدمت إسرائيل للهند كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر فى حربها مع باكستان عام ١٩٥٦. وفى عام ١٩٦٢، وقعت الدولتان اتفاقية للتعاون النووى. وفى التسعينيات، باعت إسرائيل للهند طائرات بدون طيار، ثم صواريخ بحرية فى ديسمبر ٢٠٠٢، واشتركتا فى إنتاج نظم صاروخية أخرى فى فبراير ٢٠٠٤، وتشارك إسرائيل الهند فى تطوير وتحديث المدرعة "أرجون" المدرعة القتالية الأولى فى الهند، وتتطلع الهند لمشاركة إسرائيل فى تحديث الطائرات الميج ٢١ و ٢٩ والطائرات سوخوى، كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع إسرائيل للهند طائرات الإنذار المبكر فالكون، التى تعتمد على طائرات اليوشن ٧٦ الروسية الصنع، ومنعت الولايات المتحدة الأمريكية من بيعها للصين من قبل، كما تتطلع الهند لمساعدة إسرائيل لها فى تصنيع أقمار صناعية شبيهة بأقمار التجسس الإسرائيلى من طراز أوفيك.

كما يتردد أن الهند طلبت الاشتراك فى تصنيع الصاروخ آرو، وتقدر المبيعات من الصناعات العسكرية الإسرائيلية للهند بـ ٤٠٠ مليون دولار سنويا. هذا، وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من التعاون بين الهند وإسرائيل.

٣- إسرائيل وتركيا:

لإسرائيل علاقات قوية مع تركيا (وهى أيضا دولة إسلامية)، وقد شملت هذه العلاقات كافة المجالات. فبالنسبة للدبابات، تعاقدت على تحديث حوالى ١٧٠ دبابة إم -٦٠ من أصل ألف دبابة ومن ٢٠٠ إلى ٤٠٠ دبابة إم -٤٨، كما طلبت من إسرائيل التصنيع المشترك للدبابة الإسرائيلية ميركافا-٤. وبالنسبة للطائرات، تم التعاقد على تحديث ٥٤ طائرة إف-٤، و٤٨ طائرة إف-٥ وإف-١٦ بخلاف حوالى ٣٠ إلى ٤٠ طائرة بدون طيار من طراز "هارفى" مع المحطات الأرضية اللازمة للتشغيل.

كما طلبت تركيا التصنيع المشترك لصواريخ أريحا فى تركيا، والتى يصل مداها إلى أكثر من ١٥٠٠ كم، وهو ما تفتقر إليه تركيا، كما تتطلع أيضا للتصنيع المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ من طراز أرو، حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك نتيجة مشاركتها إسرائيل فى تكنولوجيا التصنيع وتمويلها حوالى ٧٥٪ من تكلفة التصنيع للصواريخ.

رابعا- مستقبل العلاقات العسكرية :

بين باكستان وإسرائيل:

وهكذا، تتطلع باكستان للدعم العسكرى من إسرائيل بهدف إصلاح الخلل فى التوازن العسكرى بينها وبين الهند، كما تهدف إلى حيازة التكنولوجيا المتقدمة التى تتوافر فى إسرائيل أسوة بما حصلت وتحصل عليه الصين الصديقة لباكستان، هذا بخلاف تطلعها لتطوير صناعاتها الحربية التى تحتاج للتطوير والتكنولوجيا لتوسيع أسواق صادراتها، خاصة أنها تتطلع لأسواق الدول العربية والإسلامية.

وطبقا لتقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تتكون القوات المسلحة لباكستان من:

- ٦٢٠ ألف مقاتل، أى نصف تعداد الجيش الهندى تقريبا.
- حوالى ٢٢٨٠ دبابة.
- حوالى ١٠٠٠ ناقلة أفراد مدرعة إم-١١٣ الأمريكية وبى تى آر الروسية.
- ١٥٠٠ قطعة مدفعية مختلفة الأنواع.
- ١٠ غواصات.
- ٨ قطع بحرية رئيسية.
- ٦٨ طائرة هليكوبتر، منها ٤٨ مسلحة.
- ٣٥٣ طائرة مقاتلة.

وتتطلع باكستان لتطوير صناعاتها الحربية والبحث عن أسواق جديدة، وتعتقد أن الدعم الإسرائيلى سيحقق لها ذلك، خاصة صناعتها من الدبابات: دبابات الخالد والضرار، ومن الطائرات الهليكوبتر: طائرة الموشاك التى باعت منها أعدادا كبيرة للمملكة العربية السعودية، ومن الأسلحة المضادة للدبابات والقذائف: باكتارو وشيكان والقذائف المضادة للطائرات ومن الصواريخ القصير المدى منها مثل طراز أنزا ١ و٢ والمتوسط المدى من طراز الغورى وشاهين وغزنوى

وعبدلي، ومن أسلحة البحرية: الغواصات الصغيرة من طراز جوستا ٩٠/بى التى تصنع بدعم تكنولوجى من فرنسا، وباعت منها باكستان عددا لماليزيا.

كما أن التعاون بين إسرائيل وباكستان سيساعد إسرائيل فى المشاركة فى تطوير الطائرة المقاتلة التى تصنعها الصين وباكستان معا، وأطلق عليها FG-17 التى ستحل محل F-7 وميج ٢١ وكيو-٥ وأعلنت الدولتان -الصين وباكستان- تجربتها على الطيران فى ١٣ يونيو ٢٠٠٣ فى بكين.

هذا بخلاف تطلع باكستان إلى التعاون مع إسرائيل فى مجال الصواريخ أرض/أرض، حيث أحرزت إسرائيل تقدما كبيرا فى هذا المجال، ووصلت إلى استخدامها فى إطلاق أقمارها الصناعية منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن، خاصة فى مجال دقة التوجيه وإطالة مدى الصواريخ الباكستانية.

كما تتطلع للتعاون مع إسرائيل فى مجال الأسلحة النووية، خاصة أن باكستان دولة حديثة فى النادى النووى عام ١٩٩٨، وإسرائيل دولة نووية منذ حوالى ٤٠ سنة، وسبقت الهند فى امتلاكها السلاح النووى، حيث أجرت الهند أول تفجير نووى لها سنة ١٩٧٤.

وهكذا، تتضح الأبعاد العسكرية للتقارب الباكستانى - الإسرائيلى، وهكذا يتضح أيضا أن القدرات العسكرية والصناعات الحربية فى إسرائيل هى المحرك فى علاقاتها الخارجية الرسمية والسرية.

ارتفاع أسعار النفط واقتصادات دول الخليج

أشرف محمد كشك

يعد النفط هو العمود الفقري لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ تمثل الإيرادات النفطية حوالي ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية في تلك الدول، كما تمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لها، وتمثل ما نسبته ٨٠ إلى ٩٠٪ من عائدات التصدير، وتنتج دول مجلس التعاون ١٧ مليون برميل يوميا تدر عائدات يومية قدرها ٩٠٠ مليون دولار، وفي العام الحالي ٢٠٠٥، من المتوقع أن تتجاوز هذه العائدات ٣٠٠ مليار دولار، ومن ثم فإن تعرض تلك السلعة "الاستراتيجية" لتغيرات الأسعار صعودا وهبوطا في الأسواق الدولية يحمل في طياته آثارا إيجابية وسلبية على اقتصادات تلك الدول.

كما أن تجاوز سعر برميل النفط ٦٠ دولارا للبرميل خلال شهر أغسطس ٢٠٠٥ قد رتب فرصا لتلك الدول ومحاذير في الوقت ذاته، خاصة أن عملية تزايد الأسعار لن تقف عند هذا الحد، حيث قدر الخبراء إمكانية تجاوزها ١٠٠ دولار للبرميل خلال عام، إذ تشير المؤشرات إلى أن الاستهلاك العالمي للنفط في الوقت الحالي حوالي ٨٢ مليون برميل يوميا، وهناك تقديرات ترى أن هذا الاستهلاك سوف يصل إلى ١٢٥ مليون برميل في عام ٢٠٢٥، أي خلال الأعوام العشرين المقبلة، وخلال تلك الفترة فإن هناك ٦ دول فقط ستكون هي القادرة على زيادة طاقتها الإنتاجية ٥ منها في منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى فنزويلا. ويتناول التقرير التالي تحليلا للعوامل التي تتحكم في أسعار النفط وأثر ارتفاع تلك الأسعار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا - تسعير النفط :

شهدت أسواق النفط العالمية العديد من الهزات والأزمات النفطية التي تركت تداعيات سلبية عديدة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على السواء، فقد كان عام ١٩٧٣ تحولا تاريخيا مهما بالنسبة لأسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل ١١,٥ دولار مقارنة بـ ٢,٧٥ دولار، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ أربعة أضعاف وذلك إثر الحظر النفطي بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣، واستمرت تلك الأزمة حتى عام ١٩٧٨ عندما ارتفع سعر البرميل إلى ١٢,٧ دولار. ومع قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كسر السعر حاجز الـ٤٠ دولارا للبرميل. وفي عام ١٩٨٦، هبط سعر البرميل إلى أدنى حد مسجلا بذلك ٧ دولارات، إلا أنه بلغ ٣٦ دولارا في عام ١٩٩٠ إثر الغزو العراقي لدولة الكويت. وخلال عقد التسعينيات، شهدت الأسعار تذبذبا ملحوظا، بيد أنها بدأت في الارتفاع قبل الحرب الأمريكية على العراق، ثم توالت الارتفاعات إلى أن تخطت حاجز الـ٦٠ دولارا للبرميل، ومن ثم لابد من التعرف على آلية تسعير النفط.

تتميز سوق النفط العالمية بوجود كتلتين كبيرتين مؤثرتين في تلك السوق، هما: منظمة أوبك في جانب المصدرين، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD في جانب المستوردين، وهذا الوضع يشبه ما يسمى في علم الاقتصاد "بالسوق الاحتكارية الثنائية"، ولذلك يستقر سعر النفط بين إرادتي المنتج شبه المحتكر والمشتري شبه المحتكر، وتتداخل أدوار كل من المنتجين والمستهلكين في السوق العالمية للنفط وذلك نظرا للطبيعة المعقدة لعمليات إنتاج النفط (التنقيب - الاستخراج - التكرير - التوزيع)، حيث تكلف الكثير من الأموال والتقنيات

العالمية، وهي ليست بالضرورة متوافرة لدى معظم المنتجين، ومن ثم يقومون بدعوة الدول المستهلكة وإعطائها بعض الامتيازات. وبالتالي، فإن المحتكر لسوق النفط ليس فقط المنتجون ولكن المشاركون في الإنتاج وهم (شركات رأس المال- الخبراء - شركات التقنية والتصنيع وقطع الغيار). وبما أن هذه الشركات تتطلع إلى الربح السريع، وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا من خلال أسعار مرضية وباستمرار الإنتاج وبيعه وإيصاله إلى المستهلك النهائي دون معوقات، فإن مصالح كل من المنتجين والمستهلكين تلتقي عند نقطة السعر العادل للبرميل وفقا لمصلحة الطرفين.

ثانيا: أسباب ارتفاع أسعار النفط:

مع التسليم بأن النفط يعد سلعة اقتصادية تخضع لقانون العرض والطلب، إلا أنه نظرا لتعقد وتشابك العمليات التي تمر بها هذه السلعة من ناحية، ووجود العديد من النزاعات السياسية، سواء في مناطق الإنتاج أو الاستهلاك من ناحية أخرى، فإن هناك عوامل عديدة تكمن وراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- العوامل البنيوية:

وتتمثل في محدودية مصادر النفط، ونقص المخزون النفطي في الدول الصناعية الكبرى، وأخيراً الطلب المتزايد من بعض دول العالم الصناعي والنامي، وهو ما يمكن إيضاحه كما يلي:

- ندرة النفط: تتسم مصادر النفط بالندرة، حيث أصبحت هناك صعوبة بالغة في العثور على حقول نفطية جديدة، فضلا عن ارتفاع تكلفة تطوير تلك الحقول، بالإضافة إلى أن غالبية الحقول النفطية الموجودة خارج أوبك قد بلغت مرحلة النضج، مما يعني أن الاكتشافات أصبحت أقل وتحتاج إلى تكنولوجيا أكثر تقدما لتطويرها، ومن ذلك على سبيل المثال اختناقات التكرير بالمصافي النفطية التي تؤدي إلى زيادة أسعار تصنيع الوقود وتجبر الشركات على إقامة منشآت جديدة مكلفة وتزيد من صعوبة شحن الإمدادات بين المناطق المختلفة، ومن ثم فلم تشهد تقنية إنتاج النفط أي تطورات ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية، ويخشى كل من المنتجين والمستهلكين زيادة الإنفاق على تطوير التقنيات النفطية، لأن هذا يؤدي اضطراريا إلى زيادة أسعار النفط. وهنا تجدر الإشارة إلى تحذير "كلود مانديل" المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة من انخفاض استثمارات شركات الطاقة في تطوير حقول بترول وغاز جديدة لرفع الطاقة الإنتاجية، حيث وصل هذا التراجع إلى نسبة ٢٠٪ في عام ٢٠٠٤.

- نقص المخزون النفطي فى الدول الصناعية الكبرى: فقد أدت الأزمة التي واجهتها الدول المتقدمة بسبب الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ عقب حرب أكتوبر إلى قيام تلك الدول بإنشاء مخزون نفطي احتياطي، سواء من النفط الخام أو مشتقاته بحيث تكفي هذه الاحتياطيات لتلبية احتياجات تلك الدول. ويعد المخزون النفطي الأمريكي هو الأكبر في العالم، حيث تبلغ طاقته التخزينية حوالي ٧٠٠ مليون برميل من النفط الخام، وتتم إضافة نحو ١٢٠ ألف برميل يوميا إلى هذا الاحتياطي في كهوف تحت الأرض في أربعة مواقع مختلفة قبالة خليج المكسيك. كذلك تعتزم الصين بناء مخزون احتياطي نفطي، حيث تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها النفطية، فضلا عن اتفاق ٢٢ دولة أعضاء في "حوار التعاون الآسيوي" في اجتماعها (مايو ٢٠٠٤) في الفلبين على بدء أولى خطوات تكوين مخزون نفطي إقليمي، يمكن من خلاله تجاوز أزمات سوق النفط نتيجة الاضطرابات العالمية أو التهديدات الإرهابية. وتؤدي تلك المخزونات النفطية إلى ارتفاع الأسعار سواء قامت الدول بزيادة أو نقصان تلك المخزونات. وتزداد أهمية هذا العامل في ظل استراتيجية الولايات المتحدة التي تستهدف زيادة الاحتياطي النفطي الأمريكي، حتى يصل إلى أقصى طاقة استيعابية له، وينبغي التأكيد على أن المخزون الاستراتيجي الذي قامت بتكوينه الدول الكبرى له دلالة سياسية مهمة، هى أنه يعوق أي تهديد بالمقاطعة البترولية على غرار ما حدث عام ١٩٧٣. فضلا عن أن منتجي النفط في الشرق الأوسط عموما يواجهون منافسة كبيرة من الدول التي بدأت في رفع سقف إنتاجها مثل روسيا وأنجولا والبرازيل، بجانب النفط الكندي، بالإضافة إلى سعي عدد من الدول لتنويع مصادر الطاقة فيها للتغلب على زيادة أسعار النفط، ومنها الصين والهند والتي تسعى كل منهما إلى تعزيز اقتصاد الغاز الطبيعي. وكلها عوامل تحد من قدرة دول الشرق الأوسط النفطية على التحكم في سوق النفط.

- ازدياد الطلب العالمي على النفط: شهد الطلب العالمي على النفط نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ حوالي ٢,٥٪ عام ٢٠٠٤ مقارنة بنحو ٢,١٪ عام ٢٠٠٣، و٠,٠٣٪ عام ٢٠٠٢، وازداد هذا الطلب خلال العام الحالي ٢٠٠٥ إلى نحو ٣٪، حيث تشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي للنفط في الوقت الراهن حوالي ٨٢ مليون برميل يوميا، وهناك تقديرات تشير إلى أن هذا الاستهلاك سوف يبلغ ١٢٥ مليون برميل في عام ٢٠٢٥ أي خلال الأعوام العشرين المقبلة.

ويرجع ازدياد الطلب العالمي على النفط بصفة أساسية إلى تنامي طلب الدول الرئيسية المستهلكة، فالولايات المتحدة تستهلك وحدها حوالي ٢٠ مليون برميل يوميا من النفط، أي ما يقرب من ربع استهلاك الطاقة على مستوى العالم، فضلا عن زيادة استهلاك الصين الذى يصل إلى نحو ٦ ملايين برميل يوميا. والجدير بالذكر أن الصين كانت تستهلك قبل عشرة أعوام مضت حوالي ٥٪ من موارد النفط العالمية، ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٠ وفقاً لتقديرات اتحاد أبحاث الطاقة التابع لجامعة كامبريدج البريطانية.

ب- العوامل السياسية:

تعد أسواق النفط العالمية أكثر حساسية لمظاهر عدم الاستقرار في المناطق المنتجة للنفط أو التي ينقل ويكرر من خلالها. ويلاحظ أنه بالإضافة للحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، فإن مظاهر عدم الاستقرار التي لم تزل قائمة

قد أدت إلى زعزعة ثقة المتعاملين في أمان الإمدادات النفطية من المنطقة التي تضخ ثلث الإنتاج العالمي، ومن ذلك أعمال العنف في العراق، والهجمات التخريبية على منشآته النفطية، بالإضافة إلى تلك التى وقعت على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط في العالم والاضطرابات في كل من فنزويلا ونيجيريا، كما أن روسيا تعرضت لاضطرابات عديدة في إنتاجها النفطي إثر تعرض عملاق النفط الروسي "يوكوس" لأزمة مالية نتجت عن تراكم ضرائبها السنوية، حتى بلغت نحو ١٠ مليارات دولار بنهاية عام ٢٠٠٤ . وقد انعكست تلك المخاوف على أسواق النفط العالمية، حيث حققت الأسعار مستويات قياسية، فقد قامت الكثير من الدول والشركات الكثيفة الاستخدام للنفط إلى العمل على تخزين كميات من النفط تزيد على احتياجاتها الطبيعية منه، مما أدى إلى ازدياد الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع الأسعار. كذلك، أدت هذه الظروف إلى فرض ما يسمى "بعلاوة المخاطر" من جانب الشركات المالكة لناقلات النفط وشركات التأمين على المنشآت والأفراد المتصلين بصناعة النفط في المناطق التي يسودها عدم الاستقرار أو الاضطراب، الأمر الذي أسهم بدوره في رفع تكاليف النفط وبالتالي أسعاره.

ج - المضاربة على أسعار النفط :

أدت المخاطر التي أحاطت بسوق النفط العالمية بشأن توقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط وعدم الاستقرار السياسي في الكثير من أهم مناطق إنتاج النفط في العالم، إلى ظهور مضاربات قوية على أسعار النفط في البورصات العالمية من خلال قيام العديد من صناديق الاستثمار في كبريات البورصات العالمية بتصفية مراكزها المالية في أسواق الذهب، واتجاهها لاستثمار مليارات الدولارات في العقود الآجلة للاستفادة من الزيادة الكبيرة المتوقعة في أسعاره. ويساعد المضاربين في عملياتهم عنصران مهمان في تقدير حسابات الربح والخسائر، هما: انكشاف قدرات المنتجين وصادراتهم أمام المضاربين والأسواق من جهة - وهو عنصر لا يتوافر بسهولة مع سلع أخرى أقل أهمية من النفط- واستمرار أجواء التوتر على المستوى السياسي والأمنى الدوليين من جهة أخرى، وقد أدت هذه المضاربات الواسعة على أسعار النفط إلى خلق ضغط كبير على الطلب على النفط في الأسواق العالمية.

د- الضرائب المبالغ فيها على المنتجات النفطية :

تقوم الدول الغربية بفرض ضرائب على النفط بشقيه: الخام والمكرر على السلع التي يدخل النفط في تركيبها، وتشير مصادر الأوبك إلى أن نحو ثلاثة أرباع سعر برميل النفط في دول الاتحاد الأوروبي تذهب إلى الضرائب، الأمر الذي يؤكد أن مجمل دخل بعض الدول الغربية المستهلكة للنفط والعائد إليها من الضرائب التي تفرضها على هذه السلعة يفوق أحيانا دخل بعض الدول الخليجية من مبيعاتها للنفط الخام فقط.

وبالتالي، فإنه في الوقت الذي تسعى فيه الدول الغربية إلى خفض الأسعار النهائية للمنتجات النفطية من خلال تكثيف الضغوط على أوبك لزيادة إنتاجها وتخفيض أسعار النفط الخام، تقوم تلك الدول في الوقت ذاته بزيادة نسبة الضرائب على المنتجات النفطية في أسواقها، وهو أمر يثير الجدل.

ثالثا - أثر ارتفاع أسعار النفط فى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الست :

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي ٤٥٪ من احتياطي النفط في العالم، و١٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، كما أنها تسهم بنسبة ٤٥٪ من الصادرات العالمية للنفط. ومن ثم، فإن تعرض أسعار النفط للتذبذب في الأسواق العالمية (صعودا وهبوطا) من شأنه أن يترك تأثيرات عديدة في اقتصادات تلك الدول ومنها الموازنات، حيث اعتمدت تلك الدول موازنة عام ٢٠٠٥ على أساس سعر منخفض للبرميل. فعلى سبيل المثال، ١٧ دولارا (الكويت) و٢٣ (سلطنة عمان)، إلا أن أسعار النفط حققت ارتفاعات غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى نمو اقتصادات تلك الدول بشكل عام، حيث تحول العجز المعلن في عام ٢٠٠٤ والمقدر بـ ٦ . ١٠ مليار دولار في الموازنات المجمعة لدول المجلس إلى فائض فعلي بلغ ١٥ . ٣٠ مليار دولار، ويوضح الجدول التالي الموازنات السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (بالمليار دولار).

وقد انعكست تلك الطفرة في أسعار النفط على الاقتصادات الخليجية. فعلى صعيد سوق الأوراق المالية، سجلت تلك الأسواق ارتفاعا نسبته ٧٦٪ لتناهز تريليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، حيث بلغت قيمة الأموال المتداولة في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ٩٢٧ مليار دولار، كما بلغ مجمل التبادل في البورصات الخليجية في النصف الأول من العام الحالي حوالي ٣ . ٥٤٧ مليار دولارا مقابل ٩ . ٥٥١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ .

وعلى صعيد معدل النمو ، فمن المتوقع أن يترجم ارتفاع العائدات إلى نسب نمو لا تقل عن ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول، مع تسجيل نسب أعلى في بعض الدول، ومنها قطر التي يتوقع أن تسجل نسبة نمو تفوق الـ ١٠٪.

وعلى صعيد الاستثمارات، فإن استمرار أسعار النفط في الارتفاع سوف يتيح المجال أمام خلق استثمارات جديدة، سواء محلية أو أجنبية، ولن تقتصر على قطاع الطاقة فحسب، وإنما قد تتجه تلك الاستثمارات إلى قطاعات أخرى قد تشكل في المستقبل دخلا إضافيا لتلك الدول، حيث لوحظ أن إجمالي الاستثمارات العالمية يقدر بحوالي ٢١٦ مليار دولار، لم تتعد حصة الدول الخليجية الست منها سوى ٨ . ١ مليار دولار.

وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، تشير التقديرات إلى أنه سوف يرتفع إلى ٩ . ٤١٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٥، مقابل ١٨٣ . ٣٩٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلى الإجمالى لمملكة البحرين إلى ٥٢٤ . ١٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٥، مقابل ٨٣٥ . ٩

الدولة	٢٠٠٤			٢٠٠٥		
	الإيرادات	المصروفات	الفائض/العجز (المعلن)	الإيرادات	المصروفات	الفائض/العجز (المعلن)
الإمارات	٥,٨٠	٦,٧٠	- ٠,٩٠	٦,١٨	٦,١٨	٠
البحرين	٢,١٠	٣,١٠	- ١,٠٠	٢,٣٠	٣,٢٠	- ٠,٩٠
السعودية	١٠٤,٨٠	٧٨,٠	+ ٢٦,٨٠	٧٤,٧٠	٧٤,٧٠	٠
عُمان	٧,٦٠	٨,٩٠	- ١,٣٠	٧,٧٤	٩,١٤	- ١,٤٠
قطر	٨,٠٠	٦,٤٠	+ ١,٦٠	٨,٥٠	٧,٥٠	+ ١,٠٠
الكويت	٢٥,١٠	٢٠,١٥	+ ٤,٩٥	٩,٨٤	٢٠,٤٠	- ١٠,٥٦
الإجمالى	١٥٣,٤٠	١٢٣,٢٥	+ ٣٠,١٥	١٠٩,٢٦	١٢١,١٢	- ١١,٨٦

المصدر:

تقرير لمصرف الإمارات الصناعى منشور فى صحيفة البيان الإماراتية بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٥.

مليار لعام ٢٠٠٤، وفي سلطنة عُمان إلى ٢٤.٠٦٩ مليار دولار، مقابل ٢٣.٠٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وفي قطر إلى ٢٣.٢٧٠ مليار دولار، مقابل ٢٢,١٦٢ دولار عام ٢٠٠٤، وفي الكويت يتوقع أن يصل الناتج الإجمالي إلى ٤٢.١٢٤ مليار دولار، مقابل ٤٠.٣٣٤ مليار دولار، وفي المملكة العربية السعودية سيصل إلى ٢٢٥.١٢٤ مليار دولار، مقابل ٢١٤.٤٠٤ مليار دولار، أما في دولة الإمارات، فيتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٧.٣٦٠ مليار دولار، مقابل ٨٢.٤١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ .

من ناحية أخرى، أشار التقرير الأسبوعى لشركة نفط الهلال الإماراتية إلى أن حجم المشاريع النفطية في الخليج - وفقا للخطة الخمسية للمشروعات النفطية في المنطقة التي تبدأ في عام ٢٠٠٥ وتنتهي في عام ٢٠١٠ - قد بلغ أكثر من ٤٢٠ مليار دولار، حيث بلغت قيمة المشروعات النفطية في السعودية التي احتلت المركز الأول خليجيا نحو ١٣٠ مليار دولار، في حين جاءت الإمارات ثانيا بقيمة ٩٥ مليارا، وبعد ذلك قطر بـ ٤٦ مليارا، أما الكويت فقد احتلت المركز الرابع وبلغت قيمة مشروعاتها ٣٥ مليارا، وجاءت كل من البحرين وعُمان بقيمة عشرة مليارات دولار لكل منهما .

وتوقعت التقديرات أن تحقق المملكة العربية السعودية فائضا قياسيا في الموازنة قدره ١٩١ مليار ريال (٥١ مليار دولار) وأن تحقق نموا اقتصاديا نسبته ٦,٥٪. لذا، فقد خصصت الحكومة السعودية ملايين الدولارات للتدريب على الوظائف والمدارس التقنية والمهنية والمساعدات المالية للشركات السعودية التي تستخدم مواطنين، لاسيما وأن هناك ٣٥٠ ألف سعودي يدخلون سوق العمل سنويا بعد تخرجهم. ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير البترولي بنسبة تتجاوز ٦٪، أما القطاع الصناعي غير البترولي، فيتوقع أن تصل نسبة النمو فيه إلى ٨٪ خلال العام الحالى ٢٠٠٥، كما ستوجه المملكة نحو ٢٥٪ من الاستثمارات الداخلية لقطاعات التنقيب والإنتاج، ونحو ٥٠٪ ستوجه إلى قطاعات تكرير وتوزيع النفط والغاز.

وفي دولة الإمارات، أدى ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٤ إلى نمو النشاطات الصناعية بنسبة ١٥٪ خلال العام المشار إليه، أما القطاع الفندقي فقد بلغ عائده حوالي ٣ بلايين درهم في عام ٢٠٠٤ .

ومع التسليم بأهمية أثر ارتفاع أسعار النفط فى إنعاش الاقتصادات الخليجية، فإن حاجة الدول الخليجية الست لإقامة مشروعات تحقق التنمية المستديمة لا تزال أمرا ملحا وهو ما أشار إليه وزير الطاقة الكويتي أحمد الفهد، ضمن كلمته أمام المنتدى الاقتصادى العالمى الذى عقد فى الأردن خلال مايو العام الحالى، والمنشورة فى صحيفة "السياسة الكويتية" بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٢، حيث قال: "إن الوقت قد حان لجعل الإيرادات النفطية المتميزة أداة حقيقية لبناء التنمية من خلال الاستفادة من الإرادة المتوافرة الآن للتغيير والإصلاح"، وهو الأمر الذي أكد عليه أيضا خبراء اقتصاديون، حيث يمكن للدول الخليجية أن تستثمر جزءا من عائداتها في مشاريع للبنى التحتية من شأنها أن تتيح وظائف للشباب، فضلا عن إمكانية إنشاء صناديق لأنشطة اقتصادية، وأن تؤسس مشروعات مع القطاع الخاص في مجال البنية التحتية، إذ إن دول المجلس بإمكانها استثمار

حوالي ٢٠٠ مليار دولار في ثلاث سنوات في مشاريع بنية تحتية في قطاعي الغاز والنفط، ومن شأن هذه الاستثمارات تنشيط قطاعات البناء والبنوك والتجارة.

وإذا كانت دول الخليج الست قد استطاعت أن تجني أرباحا طائلة جراء ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٤ والأشهر المنقضية من عام ٢٠٠٥، فإن السؤال الذى ينبغى أن يثار هو: ما هو الحجم الحقيقي لتلك العائدات وكيف يمكن للدول الخليجية الست أن تستفيد منها؟.

وللإجابة على الشق الأول من السؤال يلاحظ أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير حجم العائدات النفطية الخليجية انطلاقًا من الحقائق التالية:

١- السعر الذي تتعامل به الدول الخليجية هو فى الحقيقة أقل من أسعار البورصة بعدة دولارات للأسباب التالية:

- أسعار نفط الخليج بشكل عام تكون أقل من سعر نفط غرب تكساس الذي يعلن عنه في نيويورك، وهو من النوع الخفيف الذي يتسم بانخفاض نسبة الكبريت فيه وينتج ويستهلك بالكامل في نيويورك.

- نسبة بسيطة من نفط الخليج تذهب إلى البورصة، بينما يتم بيع الباقي من خلال عقود بين دول الخليج وشركات النفط الكبرى، وعادة ما يكون سعر العقود أقل من أسعار البورصة بعدة دولارات، وبالتالي فإن العوائد لن تكون كبيرة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار استمرار تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وفي مقدمتها اليورو والين، بالإضافة إلى ارتفاع الفائدة على الدولار، مما يعني اضطرار دول الخليج إلى رفع الفوائد على عملاتها الوطنية المرتبطة بالدولار، الأمر الذي يسبب تراجعا في حركة الائتمان.

- يلاحظ أن أغلب أسعار النفط المبيع عبر العقود النفطية ثابتة خلال مدة العقد، بينما من الممكن أن تتغير أسعار النفط في البورصة، وترتفع إلى مستويات عالية في الوقت الذي يباع فيه النفط من خلال العقود بأسعار أقل. كما أنه إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم التضخم، فإن عائدات النفط الحقيقية لا تمثل فى الواقع إلا نصف ما كانت عليه في الثمانينيات، وبالنظر إلى أن عدد السكان قد تضاعف في ربع القرن الأخير، فإن هذا يعني أن نسبة العائدات قد تراجعت إلى ربع ما كانت عليه.

- ينتج الخليج أنواعا مختلفة من النفط بعضها يكون سعره منخفضا، خاصة بعض أنواع النفط الثقيل الذي تنتجه كل دول الخليج تقريبا.

٢- مازالت الدول الخليجية الست تعاني من تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠، فضلا عن انخفاض أسعار النفط في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، مما أدى إلى عجز كبير في ميزانيات تلك الدول، ومن ثم فقد قامت بالاستدانة من المؤسسات الدولية والبنوك الخاصة. وبالتالي، فإن العوائد تذهب سدادا للديون مع الفوائد المستحقة عليها، حيث تشير التقارير إلى أن حجم الدين العام في دول المجلس الست لعام ٢٠٠٣ بلغ نحو ٣٠٠ بليون دولار بواقع ٢٥٢ بليون دولار للسعودية، و١٧ بليونا للكويت، و١٥.٤ بليون دولار لسلطنة عُمان، و٧.٥ بليون دولار لقطر، و٦.٤ بليون دولار للبحرين، كما أنه في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات صفرا ترتفع النسبة إلى ١٧٥٪ للسعودية التي يبلغ ناتجها ٢٠٢ بليون دولار، في حين تصل النسبة إلى ٤٥٪ في الكويت البالغ ناتجها ٣٨ بليون دولار، كما تبلغ نسبة الدين إلى الناتج البالغ تسعة بلايين دولار في البحرين حدود ٧٠٪، وكذلك الأمر في سلطنة عُمان البالغ ناتجها ٢٢ بليون دولار، بينما تبلغ النسبة في قطر وناتجها ٢٠ بليون دولار نحو ٣٧٪.

٣- ترى الدول الصناعية المستوردة للنفط، بأن الفارق بين سعر السوق وتكلفة الإنتاج في منطقة الخليج العربي كبير جدا. أي أن الدول المصدرة للنفط - وفقا لهذه الرؤية - تجني أرباحا هائلة، وهذه الرؤية ليست صحيحة على إطلاقها، حيث إنها لا تنظر سوى للتكاليف المباشرة لتصدير النفط مع إغفالها أن النفط سلعة ناضبة لا يمكن تجديدها، وأنها تشكل المصدر الرئيسي لاقتصادات الدول المصدرة، وبالتالي فإن الخيارات الاقتصادية لهذه الدول محدودة في المدى القريب وغير واضحة على المدى البعيد، فضلا عن الوضع بالنسبة للشركات والمؤسسات الخاصة التي يمكن لأصحابها الخروج من استثمار غير مفيد بالبيع والانتقال إلى آخر.

كما ينبغي التأكيد على حقيقة مهمة، مفادها أن تواصل ارتفاع أسعار النفط على معدلها الحالي سوف يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٠,٨٪ خلال العام الحالي، وهو ما يؤثر بدوره على اقتصادات الدول الخليجية الست.

ومع التسليم بتلك الرؤية الواقعية، إلا أن هناك اتجاها آخر يرى أن الدول الخليجية يمكنها الاستفادة من تلك العوائد النفطية إذا استمرت العوامل المحفزة للاقتصاد. كما يمكن أن تحافظ المصارف الخليجية على معدلات الإقراض المرتفعة، فضلا عن أن الدول الخليجية لن تتأثر حتى إذا انخفض سعر البرميل إلى معدل الثلاثين دولارا، حيث إن الإيرادات التي حصلت عليها تلك الدول خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تسمح باستمرار الإنفاق لفترة طويلة، فضلا عن تحقيق التوازن في موازناتها العامة.

وينبغي التأكيد على أن هناك عدة دراسات اقتصادية قد حذرت من أن الدول الخليجية لا تملك خططا واضحة تستند إلى استراتيجيات معينة لتوجيه الإيرادات النفطية، حيث تذهب هذه العائدات إلى سداد الديون المتراكمة، وتوسيع الإنفاق العسكري، فضلا عن تسرب جزء من هذه العائدات في شكل تحويلات للعمالة الوافدة خارج دول الخليج. وبالتالي، فإن هذه العائدات لا تحقق نقلة نوعية في الاقتصادات الخليجية. ويمكن القول إن تلك الاقتصادات تعاني من عدة مشاكل تعوق الاستغلال الأمثل لتلك العائدات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- طبيعة الاقتصادات الخليجية:

على الرغم مما حققته الاقتصادات الخليجية من مؤشرات تنموية مرتفعة عكستها تقارير التنمية البشرية المعنية، إلا أن اقتصادات تلك الدول لا يزال يطلق على عدد كبير منها مصطلح "الاقتصاد المجزأ" أو Fragmented Economy

وقد نتج هذا الوضع عن عاملين، أولهما: أن الإنفاق الحكومي الذي يزداد مع ارتفاع إيرادات النفط يذهب بشكل أساسي إلى الإنفاق الاستهلاكي (رواتب الموظفين، الإنفاق على المرافق الخدمية كالصحة والتعليم وصيانة مرافق الدولة)، أكثر مما يذهب إلى الإنفاق الاستثماري، أي أن زيادة الإيرادات النفطية تصب في تقليص العجز في الموازنة الحكومية فقط. وثانيهما: أن القطاع الخاص حتى لو حصل على إيرادات أعلى من مشروعاته الممولة حكوميا، فإن معظم هذه الإيرادات لا يعاد تدويرها ضمن عجلة الاقتصاد الوطني، حيث إن معظم الإيرادات التي يحصل عليها إما أن تذهب على شكل ودائع مجمدة لدى المصارف أو استثمارات خارج البلاد، كما أن جزءا كبيرا من إنفاق القطاع الخاص يذهب على هيئة رواتب وأجور للعمالة الأجنبية التي تقوم بدورها بتحويلها خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

وهنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة، هي أنه في الوقت الذي استطاعت فيه أوروبا - ومعها الولايات المتحدة وبعد ربع قرن من أزمة الطاقة في السبعينيات من القرن الماضي - التحول من اقتصاد الصناعات الثقيلة الذي يعتمد كثيرا على استخدام النفط إلى اقتصاد تكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد بدرجة أقل على هذه الطاقة، نجد في المقابل أنه رغم تجاوز عمر النفط في الدول الخليجية خمسين عاما، فمازالت هذه السلعة تمثل أكثر من ٨٠٪ من الدخل القومي لتلك الدول بما يعني أنها لم تتجاوز بعد مرحلة اقتصادها الريعي الاستهلاكي.

٢- تشوهات سوق العمل:

عقب الطفرة النفطية التي شهدتها الدول الخليجية الست في السبعينيات، قامت هذه الدول بإنفاق تلك العوائد في مشروعات بنية أساسية، الأمر الذي استلزم جلب أعداد هائلة من العمالة الوافدة الرخيصة لتنفيذ تلك المشروعات إلا أنه مع مرور الوقت أصبح وجود هذه العمالة عبئا على اقتصادات تلك الدول بالنظر إلى المبالغ الضخمة التي تقوم بتحويلها إلى دولها، والتي تبلغ ٢٥ مليار دولار سنويا. وتشكل تلك التحويلات تسربا كبيرا للموارد المالية الخليجية تبلغ نسبته ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في الوقت الحالي، كما أن وجود هذه العمالة أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم فقد استحوذ الإنفاق على قطاع الخدمات على الجانب الأكبر من الإنفاق الحكومي في هذه الدول. من ناحية أخرى، فقد أضحى القطاع الحكومي في تلك الدول مكتظا بالعمالة الزائدة عن حاجته، والتي تستحوذ على الجانب الأعظم من الميزانية، وكان يمكن أن توجه المخصصات لبند الرواتب والأجور إلى أغراض تنموية حقيقية، فضلا عن ظهور البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أشارت النشرة الاقتصادية التى يصدرها مركز المعلومات بغرفة تجارة وصناعة أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة، عدد شهر يوليو ٢٠٠٥، إلى أنه يتوقع أن يبلغ عدد الباحثين عن عمل في دول المجلس بحلول عام ٢٠١٥ حوالي ٧ ملايين شخص، في الوقت الذي تصل فيه أعداد العمالة الوافدة في الخليج إلى ٧ ملايين ونصف مليون وافد لدى دول الخليج، أي بنسبة ٦٦٪ من عدد سكان تلك الدول.

٣- تعاني الاقتصادات الخليجية من مشكلات أخرى عديدة، منها الازدواجية في المشروعات الاقتصادية وضعف الصناعات التحويلية، والعجز التراكمي لدول المجلس، فضلا عن ضيق السوق المحلية، بالإضافة إلى مشاكل الموارد المائية والتنمية الزراعية.

وبالتالي، فإنه من أجل استغلال تلك العوائد استغلالا جيدا لابد من إنفاقها في مشروعات ليست ضمن الميزانيات الموضوعة، بل يجب أن تنفق في استثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى أهمية إيجاد مشاريع تعليمية وتدريبية يكون لها مردود في زيادة كفاءة العاملين، حيث إن الاستثمار في التنمية البشرية أضحى أهم أنواع الاستثمار على الإطلاق، فضلا عن ضرورة وحتمية استغلال الفوائض النفطية في الاهتمام بإصلاح وصيانة المنشآت النفطية، فضلاً عن إمكانية تنفيذ الدراسات الخاصة بإنشاء مصافٍ نفطية خليجية.

حزب الله بين التماسك الأيديولوجي والبراجماتية السياسية

خالد فياض

لا شك فى ان الاحداث والتطورات التي تمر بها الدولة اللبنانية في الفترة الاخيرة، والممتدة منذ اجواء ما قبل صدور القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الامن الدولي في العام الفائت (٢٠٠٤)، أثرت وتؤثر تأثيرا شديدا في الأجواء اللبنانية، حيث جعلت جميع الاطراف تسرع في تعديل مواقفها حتى تتلاءم مع المستجدات الموجودة علي الساحتين الاقليمية والدولية الامر الذي حدا بحزب - بمثل ثقل حزب الله - ان يبدأ في التعاطي مع البيئة الجديدة بما لا يضطره الي الانحناء لها، فتدوسه بأقدامها او الوقوف في وجهها فتقتلعه من جذوره ..

تلك كانت سياسة حزب الله في التعاطي مع المستجدات الداخلية والاقليمية والدولية التي احاطت به ، فما هي هذه المستجدات وكيف تعامل معها حزب الله؟

البيئة الداخلية :

حزب الله هو حركة جهادية إسلامية، تعود نشأته لسيرورة مركبة أيديولوجية واجتماعية وسياسية واقتصادية لها سياقها الخاص لبنانيا وعربيا وإسلاميا . وبحكم هذه السيرورة، مر حزب الله بجملة من المحطات الرئيسية المفصلية ، يمكن تحديد خط بياني فاصل لها ، أول منعطف حاسم لها هو عام ١٩٨٢ ، أي العام الذي تم فيه الاجتياح الاسرائيلي للبنان وصولا إلى مدينة بيروت التي كانت ثاني عاصمة عربية تُحتل في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي بعد القدس ، وهذا المنعطف هو الذي سرع ببلورة وحضور حزب الله كحركة جهادية منخرطة تماما في عملية صراع معقدة وطويلة ومتشابكة مع اسرائيل. فالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في ١٩٦٧ومن ثم احتلالها لجنوب لبنان ، شكل الإطار الموضوعي لبلورة الهوية الجهادية المسلحة لـ "حزب الله" ضد اسرائيل، كما شكلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للشيعة في لبنان، عموما ، الإطار المحلي لبلورة الهوية الأيديولوجية والسياسية، وهكذا، كانت النشأة .أما عن دوره داخل المجتمع والدولة اللبنانية، فلحزب الله برنامج اجتماعي ديناميكي، فبفضل تراكم الاموال من مصادر الزكاة المحلية والدعم المالي المباشر من ايران بالاضافة الي تبرعات الاثرياء اللبنانيين في أمريكا اللاتينية وافريقيا ، يدير حزب الله شبكة من البرامج الاجتماعية والتعليمية والخيرية في مناطق نفوذه في كل لبنان، وتقدم الخدمات للجميع بغض النظر عن الاصول الطائفية، وهي الخدمات التي لا تقارن بالمساعدات الشحيحة التي تقدمها الحكومة اللبنانية أو تلك التي تقدمها حركة امل للموالين لها . وقد قامت منظمات المساعدة التابعة لحزب الله ببناء المدارس والمستشفيات في بيروت وبعلبك، ووفرت الرعاية الصحية والتعليم بالمجان للاسر الفقيرة، هذا فضلا عن الخدمات المتعددة التي يقدمها أعضاء حزب الله علي المستوى المحلي بما في ذلك حفر آبار ارتوازية وتوفير مياه الشرب للقرى والأحياء، بالاضافة الي اقامة مولدات لتوفير الكهرباء. أما "جهاد البناء" وهي جمعية خيرية .. يمولها حزب الله، فقد اعادت بناء المساكن والمتاجر التي دمرت او اضيرت من جراء القصف الاسرائيلي في جنوب لبنان، هذه الانشطة الخيرية انما تجذب عقول وقلوب سكان جنوب لبنان نحو حزب الله بفضل الهبات المالية والمساعدات واعادة الاعمار ، كل ذلك، إضافة إلى الإرث النضالي الكبير الذي خلفه حزب الله خلال حربه الطويلة مع إسرائيل طوال نحو عشرين عاما، يكفل لحزب الله البقاء والاستمرارية. وهذا بالفعل ما حدث، فقد اسفرت اخر انتخابات نيابية تجري في لبنان عن فوز حزب الله بجميع المقاعد التي تقدم للفوز بها، وعددها اربعة عشر مقعدا (الانتخابات الماضية، التي جرت عام ٢٠٠٠ واثناء الاحتلال السوري فاز الحزب فيها بـ (١٢ مقعدا فقط) وذلك بعد ان فاز هو وحليفه حركة امل بجميع مقاعد منطقة الجنوب اللبناني وعددها ٢٣ مقعدا ، مما يؤكد علي شعبية الحزب رغم الانسحاب السوري من لبنان وما اشيع عن أمكانية تاثير هذا الانسحاب في ثقل الحزب داخل الشارع اللبناني.

البيئة الإقليمية:

أولا- إسرائيل:

شكل انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني في الرابع من مايو ٢٠٠٠م هاجسا أمنيا لدى الحكومة الإسرائيلية التي قررت الانسحاب من جانب واحد بعد بقائها لمدة عقدين من الزمن. جاء هذا الانسحاب بعد حرب استنزاف طويلة، دفع الإسرائيليون ثمنها من جنودهم. وعندما انسحبت إسرائيل من الجنوب

اللبناني، قام حزب الله بنشر قواته على طول الحدود، وأنشأ مواقع عسكرية وأبراج مراقبة، وبدأ العمل بنشاطات أمنية مكثفة على الجانب الآخر من الحدود، حيث يعتبر الإسرائيليون أن هذه الخطوات قدمت لحزب الله هدية ثمينة من الحكومة اللبنانية، تتمثل في حكم محلي للحزب في الجنوب، من خلال سيطرة الحزب على الخطوط الأمامية للدولة اللبنانية، وهذا بدوره قدم خدمة جماهيرية لحزب الله داخل المجتمع اللبناني الذي ينظر إلى حزب الله بكل فخر واعتزاز وتقدير.

وهكذا، انسحبت إسرائيل من الجنوب، لكن عودة حزب الله شبه الرسمية كقوة حاكمة على الحدود تعني تهديدا متواصلا لإسرائيل، خاصة أنه الوريث العسكري لإيران وسوريا في المنطقة، أو هكذا تعتبره اسرائيل. إن التصور السائد لدى إسرائيل عن حزب الله هو أن هذا التنظيم لن يتردد في استخدام قدرته الاستراتيجية وهو ينتظر الفرصة كي يستخدمها، وذلك من دون التأكيد على أن هذا التصور صحيح أو مبالغ فيه، فقد أصبح حزب الله عنصرا من عناصر القوة التي تمتلك قوة الردع الحقيقية، حيث يشكل في هذه المنطقة (لاعبا) مهما. ولعل الخطر الأكبر الذي تخشاه إسرائيل هو دعمه لرجال المقاومة الفلسطينية ومساهمته في تأجيج نار المقاومة. فطبقا للمسئولين الإسرائيليين، يلعب حزب الله دورا ملموسا في استمرار الانتفاضة الفلسطينية، بتزويد المقاتلين الفلسطينيين بالأموال، والتوجيه والتدريب. ففي أغسطس من عام ٢٠٠٤ . نقلت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية عن احد كبار ضباط الجيش قوله: إن حزب الله وراء ٧٥٪ من العمليات الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية. كما تقول إسرائيل إن حزب الله مول العديد من الهجمات الانتحارية، بما فيها الهجوم على ميناء اشدود في مارس٢٠٠٤ الذي كان من المحتمل انه يهدف لقتل مزيد من الناس أكثر من العشرة الذين ماتوا. وفي يوليو عام ٢٠٠٤، صرح مدير الشين بيت، آفي ديتشر، مضيفا إلى قائمة الاتهامات هذه، بأن حزب الله كان وراء معظم عمليات تهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما حذر أيضا من أن حزب الله يسعى إلى تحويل المجتمع العربي داخل إسرائيل إلى "حصان طروادة".

ولم ينف المسئولون في حزب الله هذه الهواجس الإسرائيلية، ففي مارس ٢٠٠٢، صرح السيد حسن نصر الله أمين عام الحزب بأن الحزب كان يمنح مساعدة مباشرة للفلسطينيين بعد ان قبض على اثنين من مقاتلي الحزب بواسطة السلطات الأردنية لمحاولتهما تهريب صواريخ كاتيوشا إلى الضفة الغربية، حيث يعتبر حزب الله مساعدة الفلسطينيين واجبا دينيا أخلاقيا وهو ما يجعل اسرائيل في قلق دائم من حزب الله.

ثانيا- إيران :

هناك علاقات وثيقة تاريخيا بين الشيعة في لبنان والشيعة في إيران . وهي علاقات ترتكز على نوع من الارتباط الفقهي - الديني والاجتماعي المتبادل ،فإيران تحتضن ثاني أهم حوزة دينية للشيعة في العالم في مدينة قم بعد حوزة النجف في العراق. من هنا كان طبيعيا أن يترسخ الارتباط الأيديولوجي والفقهي بإيران بعد قيام الثورة وتشييد الدولة الإسلامية ، هذا الارتباط الذي سرعان ما وجد ترجمته المباشرة بالدعم السريع والمباشر الذي قدمته الجمهورية الإسلامية ، عبر حرسها الثوري ، إلى حزب الله الناشئ على صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي . فقد كان الارتباط الأيديولوجي والديني بين حزب الله وإيران بعد الثورة ، ولموقف إيران المبدئي من اسرائيل ، أثره الكبير في دعم حزب الله بكل أوجه الدعم الضروري المادي والمعنوي والقانوني الذي عجل لاحقا من تحوله إلى أبرز حركات المقاومة لاسرائيل ، بل بات في مرحلة من المراحل، لا سيما بعد عام ١٩٨٥، الحركة الوحيدة على هذا الصعيد، وقد ساهم هذا في نجاح حزب الله في تحرير الجنوب اللبناني، وفي تمكين ايران - الداعم الحصري لحزب الله - من تثبيت حضورها علي الساحة الشرق اوسطية وتسويق الانجاز التاريخي لحزب الله بوصفه انتصارا لها ايضا ، فقد وجدت ايران في حزب الله ضالتها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ، وتعزز دور حزب الله في الاولويات الاستراتيجية بسبب التوافق العقائدي للحزب مع الأيديولوجيا الحاكمة. وعلي هذا، فارتباط حزب الله بايران ارتباط عقائدي ومذهبي في المقام الأول وليس تحالفا مرحليا أو اقليميا أو حتى تبادلا لمنافع، مما يعني - عمليا - ثباتا نسبيا في مواقف حزب الله تجاه ايران بمعزل عن تغير التوازنات في المنطقة . وتتصارع - علي الجهة المقابلة - الأولويات الإيرانية بين الملف النووي وحزب الله، إذ إن الضغوط الدولية المتواصلة علي ايران وحزب الله - وبالاخص بسبب الديناميكية المتسارعة للاحداث في لبنان والمنطقة - ستنال علي الاغلب شيئا من الأوراق الإيرانية. وبمعنى آخر يتوجب علي صانع القرار الايراني المفاضلة بين التمسك بخياره النووي الذي يتعرض لضغوط عنيفة وبين حليفه الاستراتيجي في لبنان. وتأسيسا علي ذلك، لا يمكن لايران ان تنهي مفاوضاتها القادمة مع الولايات المتحدة، سواء كانت علنية او سرية، وهي محتفظة بالورقتين معا: رادعها النووي وذراعها العسكرية الخارجية المتمثلة في حزب الله. ولما كانت المصالح القومية هي الرافعة الاساسية لتوجيه سياسات ايران الاقليمية والخارجية، فإنه يتوجب الان علي صانعي القرار في طهران تحديد أي الاولويتين يمكن اعتبارها خطا احمر لا يمكن التنازل عنه في المرحلة الحالية: حزب الله أم الرادع النووي، ولكن يبدو جليا أن إيران ستتمسك بورقتها النووية وتضعها في مرتبة تسبق حزب الله .

ثالثا - سوريا:

فقد شكلت في يوم من الأيام إحدى أهم حلقات الدعم المباشر لحزب الله بعد إيران، إلا أن الظروف التي تمر بها سوريا، والمتمثلة في الضغط الامريكي عليها من جهة العراق ومن جهة اسرائيل بالاضافة الي المشاكل الداخلية التي تمر بها حاليا، قد أثرت تأثيرا كبيرا في وضعية سوريا في المنطقة، وجاء مقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ليزيد الطين بلة، فقد خرجت اصابع لبنانية تساندها اصابع دولية تشير بالاتهام الي سوريا باعتبارها المسئولة عن عملية الاغتيال ، علي اعتبار ان الحريري كان يخطط للمطالبة بانسحاب سوري كامل من لبنان، بل وبدأ في حشد التأييد الدولي لهذا الأمر ، مما قلب الامور رأسا علي عقب، وبدأ اللبنانيون يخرجون بالملايين في الشوارع مطالبين بالانسحاب السوري الكامل من لبنان. وقد أعطى الضغط الدولي لهذه المطالبات القوة اللازمة للتنفيذ، خاصة ان هذه المطالبات جاءت تالية باشهر عدة لصدور قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩، الذي يقضي - فيما يقضي - بضرورة سحب كل القوات الاجنبية من لبنان. ولم يشفع للسوريين تأييد حزب الله لهم فقد كان هذا التأييد من جانب الحزب في حدود قوة العاصفة اللبنانية المضادة لسوريا ، بل انها المرة الاولي التي ينظم فيها حزب الله مظاهرة مليونية.

وترد عليه المعارضة بمظاهرة اكبر منها معارضة للوجود السوري ، الامر الذي وجد فيه حزب الله نفسه منعزلا مع بعض التيارات السياسية غير المؤثرة في تأييده لسوريا، مما دفع الحزب الي ايجاد بعض نقاط تباين بينه وبين دمشق حول عدد من النقاط والقضايا اللبنانية الداخلية، برزت خلال الانتخابات وتحالفات الحزب فيها، كما برزت في الأداء عند تشكيل الحكومة بالتحالف مع "تيار المستقبل". ولكن ما يثير الدهشة التصريح الذي صدر من جانب رئيس الوزراء السوري ناجي العطري قبل الانسحاب السوري من لبنان، والذي أشار فيه الي ان الاسلحة التي في يد حزب الله لا ينبغي نزعها لانها تمثل ضمانة للامن القومي السوري ، هكذا تحول حزب الله في نظر المسئول السوري الي ضمانة لأمن سوريا وليس لامن لبنان، وكان رئيس الوزراء يريد ان يشجع المؤيدين لنزع سلاح حزب الله علي المضي في طريقهم في محاولة نزعة فهو علي حد قول المسئول السوري ضمانة لامن سوريا وليس لبنان . وهكذا، لم تجد سوريا من حزب الله الموقف المنتظر، ولعل ذلك يفسر رؤية حزب الله للدور السوري باعتباره من الأمور التي من الممكن الاستعاضة عنها بمزيد من البراجماتية السياسية مع اطياف المعارضة السياسية اللبنانية، وهو ما كان في تحالفاته الانتخابية التي قادته وقادة حلفائه الي تحقيق نصر لم يستطع تحقيقه اثناء الوجود السوري في لبنان، واكمل ذلك بالدخول لأول مرة للحكومة اللبنانية من خلال شغله لمنصب وزير الطاقة في حكومة فؤاد السنيورة المشكلة حديثا .

البيئة الدولية :

أولا – الولايات المتحدة :

أدرجت اللائحة الأمريكية الثالثة للأشخاص والمنظمات الإرهابية حزب الله كمنظمة إرهابية، فقد ابتكر كل من الفرع التنفيذي والكونجرس بعض الأسلحة الفعالة للجم تمويل الإرهابيين. ففي ٢ نوفمبر ٢٠٠١، تم توصيف حزب الله بشكل رسمي على أنه كيان (موصف بأنه إرهابي عالمي على نحو خاص). وفقا للقانون التنفيذي ١٣٢٢٤، يفوض هذا التوصيف حكومة الولايات المتحدة فى فرض عقوبات مالية ضد هؤلاء الذين يدعمون أو يساعدون بطرق أخرى حزب الله. إضافة إلى المرسوم الوطني الذي أصدره الكونجرس (الجزآن ٣١١ و٣١٩)، الذي يفوض وزارة المالية فى اتخاذ إجراءات ضد البنية المالية للمنظمات الإرهابية، بتجميد تعاملاتها المالية واستهداف البنوك الداعمة لها، أي ان اي بنك أجنبي يرفض التعاون مع الولايات المتحدة ضد (الموصوفين بأنهم إرهابيون على نحو خاص) هو عرضة لأن يتم تجميد ممتلكاته الأمريكية ولأن يحرم من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن أي بنوك داخلية تستمر في علاقتها بانسجام مع بنوك أجنبية مستهدفة قد تكون في حالة انتهاك للقانون الأمريكي، مما شكل تحولا نوعيا وجذريا لم يضف بعدا جديدا للعلاقات العربية – الأمريكية فقط، بل أضاف أيضا موقعا جديدا في طابور محكمات الصدام الأمريكي – الإيراني. وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى تحقيق عدة أهداف مبدئية وراء هذا القرار. أولا: استغلال هذا الإدراج كبالونة اختبار لجس نبض باقي فصائل المقاومة الفلسطينية، ومن ثم الشارع العربي إزاء هذه الخطوة. ثانيا: محاولة تضييق الخناق على حزب الله من خلال تجميد أرصدته بهدف شل حركته كخطوة أولية ربما تؤتي أكلها بتأليب الحكومة اللبنانية على الحزب. ثالثا: تهديد الحكومة اللبنانية المأزومة اقتصاديا، فالبلد يقع تحت عبء أكثر من أربعين مليار دولار من الديون ومن خدمة دين تزيد على ضعف ناتجه الاجمالي الداخلي ، وهو من بين الارقام الاعلى في لائحة الدول الأكثر مديونية في العالم ، قد تهدد بحصار اقتصادي يهدف الي إعادة إحياء روح الخلاف التي كانت قد ظهرت في الشارع اللبناني عقب الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في مايو ٢٠٠٠، مستندة إلى الطائفية التي تحكم الأمور حول مشروعية حزب الله وضرورة تفكيكه ضمن حزمة من القضايا. رابعا: تحريض الحكومة اللبنانية على مطالبة إيران بوقف مساندتها للحزب ومطالبة الحزب بقطع كل صلة تربطه بإيران، فيحدث تدهور في العلاقات الإيرانية – اللبنانية، ربما يؤدي إلى صدام بين الحكومة والحزب.

ومع ذلك، فقد لجأت الحكومة الامريكية الي سياسة الامساك بالعصا من منتصفها في العلاقة مع حزب الله لإدراكها بصعوبة تحقيق مآربها فيه بسهولة، فهو حركة اجتماعية سياسية عسكرية منظمة، كما أن الاصطدام به غير مجد في الفترة الحالية علي الاقل ، لذلك لجأت الولايات المتحدة الي اجراء بعض المشاورات مع بعض المقربين من حزب الله. فرغم تأكيد اكثر من مسئول امريكي علي رفض بلاده لاي حوار مع قادة حزب الله باعتباره منظمة ارهابية، فقد اعلن عن بعض اللقاءات جمعت بين بعض المسئولين الامريكيين والوزير طراد حمادة ذى العلاقة الوثيقة مع حزب الله ، والذي اعلن عقب هذه اللقاءات عن سعيه للتقارب ما بين الولايات المتحدة وحزب الله. ورغم نفي الجانبين الامريكي وحزب الله لأية وساطة بينهما ، فان بعض المؤشرات تؤدي الي عكس ذلك ، فعقب هذه اللقاءات، قامت السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية بزيارة خاطفة لبيروت، التقت خلالها بالعديد من القادة اللبنانيين، واكدت في تصريحاتها علي ان لبنان هو المسئول عن تنفيذ القرار ١٥٥٩، الامر الذي فسر بأنه اذعان من جانب الادارة الامريكية لوجهة النظر اللبنانية التي أكدت - علي لسان المحسوبين علي المعارضة والموالاة في آن واحد - علي ضرورة اخضاع ما تبقي من القرار ١٥٥٩ والمتعلق بنزع سلاح حزب الله للحوار الوطني اللبناني ، مما قد يفسر بأنه اقتناع امريكي بصعوبة التعامل مع الشق الخاص بنزع اسلحة حزب الله بنفس اسلوب الشق الخاص بانسحاب القوات السورية من لبنان. واذا اضفنا الي ذلك الرسالة شديدة الوضوح التي ارسلت للادارة الامريكية من خلال الناخبين اللبنانيين بفوز هو الاكبر في تاريخ حزب الله في الانتخابات النيابية، التي اشاد بها الرئيس بوش في اكثر من مناسبة واعتبرها نموذج "الديمقراطية الناشئة" بالاضافة الي الرغبة الامريكية في عدم فتح ملف جديد من النزاع في المنطقة قبل اغلاق الملف العراقي، فسوف نكون امام رغبة أمريكية في التهدئة مع حزب الله، حتى لا تخرج الامور في المنطقة عن السيطرة الامريكية اكثر من ذلك .

ثانيا- فرنسا:

الأجندة الفرنسية هي أورو-متوسطية، أكثر منها شرق-أوسطية وتعتبر أن الفوضى وصدام الحضارات وما شابه يطاول أوروبا القريبة مباشرة أكثر مما يؤثر فى الولايات المتحدة البعيدة.وهي ترى أن السلام العادل والشامل شرط للدمقرطة أو ملازم لها، إلا أن السوريين واللبنانيين فوجئوا بتغيرات ملحوظة في الموقف الفرنسي الذى اتخذ صورة الضغط المباشر والقوي علي السوريين من أجل سحب قواتهم من لبنان، هذا الضغط الذي أسفر عن صدور القرار ١٥٥٩ من مجلس الأمن ، ومتابعة تنفيذه

بعد ذلك حتى خروج القوات السورية بالفعل من الأراضي اللبنانية ويرجع هذا التحول في الموقف الفرنسي الي مجموعة من الأسباب، هي:

١- عدم مضي السلطات السورية في مسار الاصلاح، وهو خط دعمته فرنسا منذ مجيء الرئيس بشار الاسد إلى الرئاسة عام ٢٠٠٠. لكن هذا المسار بدا مرتبكا ومترددا، كما لاحظ الفرنسيون الذين قدموا أكثر من خطة للاصلاح، بينها خطة "الاصلاح الاداري".

٢- الضغوط التي مارستها جهات لبنانية على صلة قوية بفرنسا والرئاسة الفرنسية، وهي تتوافق مع النظرة الفرنسية الخاصة إزاء لبنان، اذ تعتبر باريس علاقتها بلبنان علاقة خاصة ومميزة، وقد ركزت الضغوط اللبنانية على فرنسا على التدخلات السورية في الشأن اللبناني.

٣- مجموعة مواقف من شركاء فرنسا في الاتحاد الاوروبي إزاء سوريا وسياستها، حيث طرحت بريطانيا موضوع اسلحة الدمار السورية على موضوع الشراكة الاوروبية مع سوريا، واثارت هولندا موضوع حقوق الانسان والمجتمع المدني في سوريا، بينما فتح الموضوع اللبناني بوابة لموقف فرنسي مختلف يجد له تأييدا لدى دول الاتحاد الاوروبي.

٤- قيام السوريين بمنح عقد كبير لاستثمار الغاز السوري بقيمة ٧٥٩ مليون دولار أمريكي إلى تجمع شركات أمريكية - بريطانية كندية برغم مساعي الرئيس الفرنسي شيراك لمنح العقد لشركات فرنسية، وكانت نتائج محادثات نائب الرئيس عبد الحليم خدام مع الرئيس شيراك بباريس في أبريل عام ٢٠٠٥ بمثابة خيبة امل فرنسية في تطور المواقف السورية.

هذه الاسباب تجمعت من اجل ان تدفع الفرنسيين لاتخاذ موقف حازم تجاه الوجود السوري في لبنان، ولكن هل سيمتد هذا الضغط الي حزب الله وأسلحته؟ كما أسلفنا القول، فإن الاوروبيين عموما، والفرنسيين خصوصا، أكثر حساسية في التعامل مع قضية الاستقرار في الشرق الاوسط من أقرانهم الامريكان، وبالتالي فان معرفة فرنسية بأوضاع المجتمع اللبناني ودور حزب الله فيه سوف تدفع بالفرنسيين ناحية استثمار علاقتهم التاريخية باللبنانيين من أجل الوصول الي تسوية تضمن نزع سلاح حزب الله دون حدوث أي صدامات تذكر الفرنسيين بأتون الحرب الاهلية اللبنانية، مما يجعل الدور الفرنسي اكثر حنكة وخبرة (بحكم انها الدولة التي كانت تحتل لبنان في السابق) وهدوءا في التعامل مع قضية اسلحة حزب الله، وذلك رغم الالحاح الاسرائيلي عليهم في هذا الاتجاه.

هل يمكن نزع سلاح حزب الله؟

من هذه البيئة المتنوعة الظروف، يبرز التساؤل المحوري: هل يمكن نزع سلاح حزب الله؟ ان "نزع سلاح حزب الله" تنفيذا للقرار ١٥٥٩ أمر صعب التحقق، وقد تجمعت لعدم تحقيقه مجموعة من العوامل الرئيسية، هي:

أولا - ليس في وسع القوى الأمنية اللبنانية، في حال وجد القرار السياسي بذلك، أن تجرد "حزب الله" من سلاحه، ذلك ان الحكومة - مركز القرار السياسي - لا يمكنها بقرار من هذا القبيل ان تجازف في زج الجيش في مواجهة مع المقاومة، يكون من نتائجها تعريض المؤسسة للتفكك وانعدام الفعالية.

ثانيا - إن أيا من القوى الرئيسية في البلاد، وقد باتت القوى السياسية الرئيسية مطابقة لطوائفها، لم توافق على ما هو أكثر من الحوار اللبناني الداخلي حول المقاومة وسلاحها، أي حول ما يمكن أن يشكّل حاجة ذاتية لبنانية.وفي خلفية هذه المواقف اللبنانية، أمر في غاية الأهمية. فليس في نيّة أحد أن يحوّل لبنان تحت أي عنوان كان، إلى ميدان لمواجهة سنية - شيعية، أو سنية درزية - شيعية أو إسلامية - مسيحية. وما يحصل في العراق ماثل في أذهان القيادات السنية والشيعية في لبنان، وثمة قرار مشترك بألا تصطدم الطائفتان في أي حال من الأحوال، لا سيما ان ما يجري في العراق على هذا الصعيد خطير جدا، فكيف إذا أضيف إلى كل ذلك "عودة" الأصولية إلى "العمل" على "المسرح العربي"، مما يقتضي يقظة سنية - شيعية مشتركة.

ثالثا - وإذا كان ما تقدّم يشير إلى صعوبة تنفيذ القرار ١٥٥٩ تحت عنوان "نزع سلاح حزب الله" بأي وسائط لبنانية، فإن الخيارات الأخرى من خارج لبنان تمثل صعوبة ايضا، فلا الولايات المتحدة قادرة على تولي "المهمة" بنفسها، ولا هي قادرة على تكليف إسرائيل بها، خاصة ان تولي إسرائيل هذا الأمر يُنتج نتائج عكسية. ومع ذلك، فان البراجماتية التي يتمتع بها حزب الله قد تمنعه من شد الحبل حتى نهايته. ففي اكثر من تلميح من جانب مسئول في حزب الله، أكد فيه انهم لا يمانعون فى الانضمام الي الجيش اللبناني ونزع اسلحته بشرط تحقيق طلبه وهو اجراء تغييرات لصالحه في قيادة الجيش، لانه لا ينسى اصطدام الشيعة في لبنان مع الجيش عام ١٩٨٢، ويرغب في تغييرات جذرية في القيادة العسكرية، لان الشيعة يمثلون ٦٨٪ من عناصر الجيش. ولكن شيئا من ذلك لن يتم الا بعد انسحاب اسرائيلي من مزارع شبعا التي يعتبرها حزب الله لبنانية، رغم اقرار الأمم المتحدة باعتبارها سورية، وبعد انسحاب إسرائيلى من جزء من مرتفعات الجولان المحتلة. وأي تراجع من جانب حزب الله في هذه الجزئية قد يعرض صورته للاهتزاز داخل الشارع اللبناني الذي يعتبره هذا الاخير بطل المقاومة اللبنانية في العالم العربي.

مستقبل حزب الله:

حزب الله الآن يشعر وكأن انتصاره قد اكتمل، وان عقده السياسية لا بد من أن تنحل بعد الانتخابات النيابية الأخيرة والالتفاف الجماهيري حوله، لحماية سلاحه ووجوده من القرار ١٥٥٩ والخروج السوري، فلا بأس إذن من عودة الحزب إلى شيء من التشدد الديني، من اجل ان يتركز في وعي الجميع أن الحزب هو الأول، وان حركة أمل إنما تدين بعدم تراجع حجمها النيابي إلى تأييده لها هذه المرة، وقد تزامن ذلك مع انتصار التيار المحافظ في إيران، وهو الحاضن التاريخي لحزب الله، فوصل إلى سدة الرئاسة الإيرانية شخص يتمتع بالدينامية الميدانية (رئاسة بلدية طهران تجربته الأساسيه)، وهو ذو موقع مميز في الفضاء المحافظ، يمكن أن يكون مساعدا في التشدد السياسي مع الخارج، وداعما للتيار المحافظ في أي تسوية يمر بها مع هذا الخارج وبشروط أفضل. **هذا الواقع قد يعني أن حزب الله، وهو في طريقه إلى التشدد الديني الداخلي والتشدد السياسي الداخلي، في صدد التمهيد لمرونة مع الخارج، طموحا إلى التسوية بشروط أفضل، أو استخدام التشدد كعامل تماسك في مواجهة الخارج المتشدد ضد الحزب في السياق التاريخي القريب.**

النزاع الأمريكي - الكورى الشمالي حول الملف النووي

■ علي حسين باكير

أعلنت كوريا الشمالية، فى التاسع عشر من سبتمبر ٢٠٠٥، وبشكل مفاجئ، التزامها بالتخلى عن كل برامجها النووية الحالية وتوابعها، مقابل الحصول على مساعدات فى مجال النفط والطاقة وضمانات أمنية، وذلك وفق ما جاء فى وثيقة مشتركة تبنتها الدول المشاركة فى ختام الجولة الرابعة من المحادثات السداسية بشأن برنامج بيونج يانج النووى فى بكين.

وطبقا للوثيقة، تتعهد كوريا الشمالية والولايات المتحدة واليابان بتطبيع تدريجى للعلاقات بينهما، والتعايش فى سلام، دون تحديد جدول زمنى لتطبيق تلك الإجراءات. كما تتعهد واشنطن بعدم وجود أسلحة نووية فى شبه الجزيرة الكورية، وعدم مهاجمة بيونج يانج سواء بالأسلحة التقليدية أو النووية.

وبهذه المبادرة "المشروطة"، أحدثت كوريا الشمالية اختراقا لموقفها التقليدى الرافض لأى تخل عن سلاحها النووى، وهو ما يفتح الباب مجددا أمام سيناريوهات المستقبل فى العلاقات بين واشنطن وبيونج يانج. وفى إطار فهم طبيعة هذه العلاقات ومدى تأثير الملف النووى فيها، يأتى هذا التقرير.

فى عام ١٩٩٣، قامت كوريا الشمالية بتطوير برنامجها النووى وأوقفت تعاونها مع مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعزمت على الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووى، مما فجر أزمة حادة بين بيونج يانج وإدارة الرئيس كلينتون دفعت وزارة الدفاع (البنتاجون) لوضع خطة لضرب مفاعلات كوريا الشمالية، لكنها تخوفت من انتشار الإشعاعات النووية وقيام كوريا الشمالية بتوجيه ضربة وقائية للقوات الأمريكية والكورية الجنوبية فى كوريا الجنوبية وأن نشوب الحرب سيسفر عنها مقتل ما لا يقل عن مليون شخص، سيما وأن القوات الأمريكية المتمركزة فى كوريا الجنوبية لا تبعد أكثر من ٢٠ ميلا عن الحدود بين الكوريتين.

ومن هنا، سعى الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر إلى التوصل إلى حل سلمى للأزمة وتم بالفعل التوصل إلى اتفاق عام ١٩٩٤والذى عرف "باتفاق الإطار". ويقضى الاتفاق بأن تتوقف كوريا الشمالية عن تطوير برنامجها النووى مقابل تزويد واشنطن لها بشحنات من زيت الوقود وتقديم مساعدات اقتصادية وإقرار بعدم وجود نيات عدوانية لدى واشنطن حيال بيونج يانج.

إلا أن النزاع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول الملف النووى للأخيرة ما لبث أن تصاعد من جديد منذ بداية عهد الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن والى الآن.

فقد شكلت الهجمات على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة فى السياسة الخارجية الأمريكية، حيث شعرت الولايات المتحدة بأنها فى خطر، وأنه تم اغتصاب حرمتها الأمنية والاقتصادية، فتمخض عن ذلك استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية، وخطاب بوش لحالة الاتحاد الذى أسس لمفهوم "محور الشر" (axis of evil).

وقد ذكر بوش فى خطاب الاتحاد الذى ألقاه فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢ أن كوريا الشمالية جزء من محور الشر الذى يضم أيضا كلا من العراق وايران.

وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية استنكرت أحداث ١١ سبتمبر ووقعت مع الأمم المتحدة اتفاقية بهذا الخصوص، الا أن الولايات المتحدة كان لها أسبابها الخاصة لادراج كوريا فى محور الشر، وقد تم عرض هذه الأسباب فى دراسة تفصيلية صدرت فى ٣٠ يناير ٢٠٠٣ عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية فى واشنطن (CSIS) وبعنوان

Proliferation in the "Axis of Evil"

(بقلم أنتونى كوردسمان) استندت الى معلومات مخابراتية، نختصر ما جاء فيها عن بيونج يانج حسب الرواية الأمريكية بما يلى:

أولا: يعتبر البنتاجون حكومة بيونج يانج مصدرا ممكنا لتحد أمنى للولايات المتحدة، باستمرارها فى الحفاظ على جيش قوى موجه نحو الحدود الجنوبية، وبرنامج صواريخ وأسلحة الدمار الشامل كدعائم لاستراتيجيتها الأمنية. بالإضافة إلى امتلاكها احتياطيا كبيرا من الأسلحة الكيماوية يمكن توجيهها عسكريا عبر الصواريخ الباليستية (منها سكود) والطائرات والمدرعات والأساليب غير التقليدية.

ثانيا: ليس هناك خلاف بين الأوساط الأمنية الأمريكية حول امتلاك بيونج يانج لمخزون كبير من الأسلحة التقليدية والبيولوجية، لكن الخلاف يدور حول قدرتها على توجيه ضربات نووية. وكان أول تقرير حول برنامجها النووى قد ظهر فى عام ١٩٩٣، حيث أجريت محادثات انتهت بتوقيع اتفاقية جنيف لعام ١٩٩٤، وجمدت بيونج يانج إنتاج البلوتونيوم. لكن ما تم إنتاجه قبل ذلك يمكن استخدامه لتصنيع قنبلة أو قنبلتين نوويتين و١٠ رءوس نووية أخرى. كما زادت الشكوك حول تحول بيونج يانج إلى سرية برنامجها النووية، مع تأكيدها على أن اتفاقية جنيف لا تشمل إلا محطة يونج بيون التى تعرفت عليها المخابرات الأمريكية. وتقول المخابرات العسكرية الأمريكية إنها تعتقد بوجود ١٠ مواقع سرية.

ثالثا: تعتقد المخابرات المركزية الأمريكية أن بيونج يانج سعت عبر قنوات تجارية فى الصين إلى استيراد ما لا يمكنها تصنيعه، وما تحتاجه من مواد خام لبرامجها التسليحية، ومن ذلك شراؤها طائرات "ميج-٢١" من كازاخستان عام ١٩٩٩.

وفى المقابل، لم تتوقف عن تصدير خبراتها، وبيع منتجاتها العسكرية. ويعتبر مجلس الأمن القومى الأمريكى أنه "بعد روسيا والصين، تعد كوريا الشمالية أكثر الدول قدرة على تهديد الولايات المتحدة خلال الـ ١٥ سنة القادمة". وتشير تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فى يناير ٢٠٠٢ إلى أن تطوير تقنيات الصاروخ "تايبونج-١ و٢" يعنى إمكانية استهداف ألاسكا وجميع مناطق أمريكا الشمالية، إذا وصل مدى الصاروخ إلى أكثر من ١٥ ألف كم، مع قدرة على نقله حمولة هجومية بمئات الكيلوجرامات، وذلك فى حالة تدشين بيونج يانج للمرحلة الثالثة من المشروع.

هذا وقد ردت كوريا الشمالية على اتهامات بوش لها بأنها دولة شر بالقول: "ان بوش يعانى من جذام فكرى". وفى ٧ فبراير ٢٠٠٢، ردت على رفع بوش لميزانية بلاده العسكرية بأن ذلك يدل على أن أمريكا هى "امبراطورية الشر" وان تهديده كان دون اعلان الحرب بقليل، فازدادت الأوضاع سوءا وتأزم الموقف بين البلدين.

إلغاء اتفاق عام ١٩٩٤ وبدء النزاع فى الملف النووى:

توقفت إدارة بوش عن تنفيذ تعهد ادارة كلينتون فيما يتعلق بالمفاعلين النوويين اللذين يعملان بالمياه الخفيفة. جاء ذلك اثر لقاء جرى فى نوفمبر من عام ٢٠٠٢ بين الموفد الأمريكى جيمس كيللى ومسئولين كوريين شماليين، حيث أعلنت واشنطن أن بيونج يانج تواصل العمل ببرنامج نووى سرى يعتمد على اليورانيوم المخصب خلافا لاتفاق عام ١٩٩٤، فقامت بتعليق عملية تزويد كوريا الشمالية بمادة الفيول.

وقد ردت كوريا الشمالية بالاعلان عن اعادة تشغيل مفاعلاتها النووية ونزع كاميرات المراقبة وطرد مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعلان الغائها اتفاق عام ١٩٩٤ مع الولايات المتحدة وانسحابها من معاهدة منع الانتشار النووى.

هذا، وقد اختار الكوريون الوقت المناسب لتصعيد الأزمة، حيث كانت أمريكا تحضر للهجوم على العراق، وكانت بيونج يانج تحاول الضغط على واشنطن، لكى تتوصل إلى اتفاق بموجبه تقبل التخلى عن خططها مقابل استئناف التعاون لمد الشماليين بمفاعلين نوويين سلميين ومد العون الى الاقتصاد الكورى المنهار. وقد استجابت واشنطن، وقال "سكوت ماكليلان" المتحدث باسم البيت الأبيض فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢: "إن الرئيس جورج بوش يعتبر أن هذا الأمر مقلق، وسنرد عبر القنوات الدبلوماسية، وما زلنا نبحث عن حل سلمى". كما أكد "ريتشارد باوتشر" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن بلاده تسعى إلى حل سلمى للأزمة، وبدأت التحركات بين واشنطن وطوكيو وسيول والعواصم الأوروبية من جهة، وبينها وبين بيونج يانج من الجهة الأخرى، فى محاولة لمنع تفاقم الوضع.

استراتيجية الولايات المتحدة فى التعامل مع النزاع:

تدرك واشنطن أن دخول كوريا الشمالية النادى النووى كقوة نووية سيهدد مصالحها وامنها القومى ومصالح حلفائها، ولن يكون بمقدورها التدخل على نحو مماثل لما كان عليه الأمر فى العراق أو مع ليبيا، وسيتم تحييد استراتيجية الحرب الوقائية

التي أقرها البنتاجون ولن تكون ذات منفعة، وعليه فإن موقف الولايات المتحدة يرتكز على شقين أساسيين هما سياسة "العصا" وسياسة "الاحتواء الدبلوماسي".

وقد سعت وزارة الخارجية للاعتماد على الحل الدبلوماسي للنزاع والتشديد على الحوار ضمن اطار معين، بينما ذهبت وزارة الدفاع الى عدم استبعاد اللجوء الى القوة.

ففي اطار الاحتواء الدبلوماسي، أكد "كولن باول" (٣ فبراير ٢٠٠٢) أن بلاده مستعدة للحوار مع الشماليين في أي مكان وأي وقت، وبدون أي شروط مسبقة، وقال إن ضم بيونج يانج لمحور الشر في حديث بوش "استهدف التعبير عن قلق المجتمع الدولي بشأن الإرهاب، ولم يكن لاستهداف كوريا الشمالية"، مؤكدا أن بلاده لا تخطط حاليا لمهاجمة كوريا الشمالية. كما أضاف انه لا يمكن اللجوء الى القوة كحالة العراق، لأن "صدام غزا جيرانه في السنوات الأخيرة واستعمل أسلحة الدمار الشمال ضد شعبه ولديه قدرات متوافرة لأن العراق بلد صغير وغني، في حين أن كوريا بلد فقير واقتصادها معدم ومجتمعها مفكك وهي بحاجة نتيجة ليأسها الى المساعدة".

أما في إطار العصا: فقد هدد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد كوريا الشمالية وحذرها من سياسة الابتزاز النووي، وألا تركن الى عدم قدرة الولايات المتحدة على شن هجوم عليها، وقال: "ان بامكان واشنطن خوض نزاعين كبيرين في آن واحد" في اشارة الى العراق وكوريا الشمالية.

لكن النقص في المعلومات الاستخباراتية حول قدرات كوريا الشمالية العسكرية والنووية أدى الى ارتباك الاستراتيجية الأمريكية والى تأخير اتخاذ قرار حاسم بشأنها خوفا من القيام بأي خطوة خاطئة قد تؤدي الى مضاعفات ونتائج كارثية على جميع الاطراف.

فالبعض مازال يشكك في حقيقة امتلاك كوريا الشمالية لقنبلة أو قنبلتين نوويتين، ويعزو ذلك الى عدم امتلاك كوريا الشمالية للقدرات المالية أو التقنية أو الفنية اللازمة لصنع أسلحة نووية، ويقول إن التخصيب العالي لليورانيوم مسألة صعبة جدا مقارنة بالتخصيب المنخفض لليورانيوم، كما أن الأول يحتاج الى مصدر طاقة دائم ومستقر وعلى مدى ٣ سنوات لانتاج ٦٠ كلج من المواد المستخدمة في الأسلحة النووية والى "مولدات" ذات قدرة عالية وبسرعة تبلغ ضعفي سرعة مولد طائرة ميج ٢١، فإذا كانت كوريا الشمالية غير قادرة على صناعة مولدات لطائراتها الروسية فكيف تستطيع امتلاك قدرات نووية عالية؟

في حين أن البعض الآخر يؤكد أن كوريا الشمالية تمتلك قدرات نووية (على الأقل قنبلة أو قنبلتان) بالاضافة الى وسائل الاطلاق المتمثلة في الصواريخ الباليستية الطويلة المدى، وحتى لو لم تمتلك فانه لا يمكن للاستخبارات الأمريكية بناء حساباتها على حسن نيات الكوريين الشماليين، اذ يجب بناء الحسابات استنادا الى أسوأ سيناريو ممكن وهو امتلاك كوريا الشمالية لبضع قنابل نووية.

رفض إجراء محادثات أو مفاوضات مباشرة:

على الرغم من أن الولايات المتحدة تدرك أن الظروف والمصلحة تفرضان عليها - كما على الآخرين - اللجوء الى حل النزاع عبر الحوار والحل السلمي، الا أن الولايات المتحدة ترفض فكرة اجراء مفاوضات مباشرة مع كوريا الشمالية وذلك لعدد من الأسباب، منها:

- إن إجراء مفاوضات أو مباحثات مباشرة مع كوريا الشمالية يعني الاعلاء من شأنها والاعتراف بأنها قوة يحسب لها حساب، وبما أن الولايات المتحدة كانت قد صنفت كوريا الشمالية في "محور الشر" فإن هذا الوضع يفترض عدم الاذعان لما تسميه أمريكا سياسة "الابتزاز النووي".

- تصر الولايات المتحدة على اجراء محادثات متعددة الأطراف مع كوريا الشمالية كي تشعر الأخيرة بتفوق الآخرين عليها عدديا ولإبقاء الضغط على كوريا الشمالية ولدفعها للشعور بالعزلة والقاء تبعات النزاع في حال الفشل على المجتمع الدولي أو كوريا الشمالية.

استراتيجية كوريا الشمالية في التعامل مع النزاع:

بالنسبة لكوريا الشمالية، فان امتلاك برنامج نووي نشيط لم يكن حدثا معزولا وانما هو جزء من استراتيجية مدروسة بعناية تقوم على شقين، الأول هو سياسة الابتزاز النووي، والثاني هو التصعيد المدروس.

في هذا الإطار، فان بيونج يانج تسعى إلى ألا تترك للولايات المتحدة أي هامش للاختيار، وتحاول ارغامها على تنفيذ مطالبها. وقد استبقت كوريا الشمالية التحركات الأمريكية على المستوى الدولي وقطعت الطريق على استخدامها للامم المتحدة كأداة "لتقليم أظافر" كوريا الشمالية عبر مجلس الأمن، فهددت بأن أي عقوبات اقتصادية يصدرها مجلس الأمن ضدها ستكون بمثابة "اعلان حرب" ووضحت أن قرارها استئناف برنامجها النووي هو "اجراء شرعي للدفاع عن النفس" ضد التحركات الأمريكية التي تسعى لخنقها.

هذا، وتعتمد استراتيجية كوريا الشمالية أيضا على التصعيد المدروس، بمعنى أنه في حال تم تجاهلها أو التخفيف من جدية موقفها، تقوم عندها كوريا الشمالية بتصعيد الموقف كي يتم أخذ مطالبها بعين الاعتبار وبجدية.

فقد اتبع الكوريون خطة "الهجوم خير وسيلة للدفاع"، وأخذوا يمطرون واشنطن بعشرات القرارات والتصريحات التي أربكت بوش ورجاله، من طرد المفتشين، فالانسحاب من المعاهدة النووية، فالتهديد بتدمير ثلاث من المدن الأمريكية الكبرى، فالتهديد بالانسحاب من معاهدة تطوير الصواريخ، وبما أن الكوريين يعلمون أن الظروف الدولية لا تسمح لهم بالاستمرار في العناد والتحدي، فقد وزعوا الأدوار بين فريق يهدد ويتوعد، وفريق دبلوماسي يطرح الحد الأدنى الذي تقبله كوريا للتفاوض مع بث الطمأنينة في قلوب الأمريكان بعدم نية كوريا تصنيع سلاح نووي!، للوصول في النهاية الى تحقيق مطالبهم.

وترى كوريا الشمالية أن الإدارة الأمريكية مسئولة كليا عن الأزمة الراهنة وتداعياتها، بفعل التوقف عن تقديم المساعدات

التسلسل الزمنى للبرنامج النووى لكوريا الشمالية(*)

بدأت كوريا الشمالية برنامجا عاما للإنتاج النووى فى ستينيات القرن الماضى بمساعدة الاتحاد السوفيتى السابق عندما أنشأت الحكومة فى بيونج يانج مركز أبحاث نوويا فى يونج بيونج على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوب العاصمة، وبدأت الحكومة فى تطوير أسلحة نووية فى الثمانينات.

- ١٩٧٩: بمساعدة التكنولوجيا السوفيتية، أنشئ مفاعل التجارب النووية الثانى فى يونج بيونج. وبدأ تشغيل المفاعل فى عام ١٩٨٧.
- ديسمبر ١٩٨٥: انضمت بيونج يانج إلى معاهدة وقف الانتشار النووى وألزمت نفسها بعدم امتلاك أسلحة نووية.
- ١٩٩٢: وافقت كوريا الشمالية على معاهدة خاصة بعمليات التفتيش التى تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا.
- مارس ١٩٩٣: كوريا الشمالية تتخلى عن معاهدة وقف الانتشار النووى ولكنها تتراجع عن هذه الخطوة بعد تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات عليها.
- أكتوبر ١٩٩٤: واشنطن وكوريا الشمالية توقعان اتفاقا فى جنيف تتعهد كوريا الشمالية بموجبه بوقف برنامجها النووى.
- أكتوبر ٢٠٠٢: كوريا الشمالية تعترف لواشنطن بوجود برنامج نووى سرى لديها.
- ديسمبر ٢٠٠٢: كوريا الشمالية تعلن خططها لاستئناف برنامج نووى يعتمد على البلوتونيوم وتطرد مفتشى الوكالة الدولية للطاقة النووية.
- يناير٢٠٠٣: كوريا الشمالية تلغى عضويتها فى معاهدة منع الانتشار النووى.
- يونيو ٢٠٠٣: كوريا الشمالية تعترف علنا بأنها تطور أسلحة نووية.
- أغسطس ٢٠٠٣: أولى جولات المباحثات السداسية التى تضم الكوريتين الشمالية والجنوبية وأمريكا والصين واليابان وروسيا وانتهت دون التوصل لاتفاق، وفشلت أيضا المباحثات التى تلتها فى عام ٢٠٠٤.
- أكتوبر ٢٠٠٤: كوريا الشمالية تقول إنها أنتجت بلوتونيوم يستخدم فى إنتاج الأسلحة باستخدام قضبان الوقود النووى.
- فبراير ٢٠٠٥: كوريا الشمالية تعترف بأنها تمتلك أسلحة نووية.
- يوليو ٢٠٠٥: استئناف المفاوضات السداسية الدولية فى بكين.
- سبتمبر ٢٠٠٥: كوريا الشمالية توافق على التخلى عن برنامجها النووى والعودة لمعاهدة منع الانتشار النووى وتفكيك أسلحتها النووية.

(*) نقلا عن جريدة الشرق الأوسط، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥

وامدادات الطاقة، وسياسة القوة وتصنيف الآخرين ما بين "محور الشر" و"دول مارقة وراعية للإرهاب". ومن هذا المنطلق، فإن مطالب كوريا الشمالية كانت بداية تتلخص فى رفع اسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، ورفع العقوبات المفروض عليها وامدادها بالمساعدات والطاقة والالتزام باتفاق الاطار المعقود مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل انهاء برنامجها النووى.

لكن الموقف الأمريكى المتصلب أدى الى تغيير موقف بيونج يانج التى رأت أنه لا سبيل لمواجهة المخططات الأمريكية الا بتطوير أسلحتها للدمار الشامل وتنشيط برنامجها النووى. يأتى ذلك فى ضوء التزام طرفى الصراع الرئيسيين، كوريا الشمالية والولايات المتحدة "بقواعد اللعبة"، وعدم الذهاب بعيدا على طريق الصدام والمواجهة، الأمر الذى برز فى عدد من التصريحات المتبادلة، المؤكدة لأهمية حل الأزمة سلميا، وعدم المغامرة بشن حرب فى شبه الجزيرة الكورية، خاصة من جانب الولايات المتحدة، فى بيئة متباينة كليا عن نموذج العراق، بالنظر إلى توافق دول الجوار على رفض الخيار العسكرى ضد كوريا الشمالية وعدم معاملتها بعصا القوة الغليظة، ورفض الطاعة العمياء لإملاءات السياسة الأمريكية، بدرجة القوة نفسها فى عدم التساهل إزاء طموحات بيونج يانج لامتلاك أسلحة دمار شامل أو امتلاكها فعلا. ومن هذا المنطلق، تصر كوريا الشمالية على التفاوض مباشرة مع امريكا بشكل ثنائى من موقع القوة، وعلى صفقة شاملة تتضمن:

١- توقيع معاهدة عدم اعتداء بين بيونج يانج وواشنطن، (لأن كوريا الشمالية تعلم انها لن تكون بمنأى عن حروب أمريكا الوقائية بعد حربى أفغانستان والعراق).

٢- إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وطبيعية بين البلدين.

٣- توفير ضمانات اقتصادية لبيونج يانج من قبل كوريا الجنوبية واليابان.

٤- استكمال تشييد المفاعلين النوويين اللذين يعملان بالمياه الخفيفة لتوفير احتياجات كوريا الشمالية من الطاقة الكهربائية، وفقا لما تعهدت به الدول الأطراف فى اتفاقية جنيف التى تم

إبرامها في عام ١٩٩٤.

وفي مقابل هذه المطالب، تتعهد بيونج يانج بأربعة إجراءات، هي:

١- التوقف عن إنتاج أسلحة نووية.

٢- السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش على منشآتها.

٣- التخلص نهائيا من منشآتها النووية.

٤- وقف إجراء التجارب الصاروخية ووقف تصدير الصواريخ.

وقد رفضت الولايات المتحدة هذه الصفقة بهذا الشكل، كما انها رفضت المفاوضات والمباحثات الثنائية مع كوريا الشمالية للأسباب التي ذكرناها سابقا. وتصر الولايات المتحدة على أن تقوم كوريا الشمالية بايقاف برنامجها النووي أولا وبشكل نهائي حتى يتم التفاهم فيما بعد.

مواقف الدول الإقليمية من النزاع:

بداية وقبل الحديث عن مواقف الدول الاقليمية، نشير الى ان إسرائيل وعلى الرغم من انها بعيدة جدا عن شبه الجزيرة الكورية، إلا أن اهتمامها بالملف النووي الكوري الشمالي يكاد يفوق الاهتمام الأمريكي نفسه، ذلك أن اسرائيل كانت تعتبر دائما أن كوريا الشمالية تشكل خطرا على أمنها القومي كجهة إمداد الدول العربية والاسلامية المناوئة لاسرائيل بالصواريخ الباليستية، حيث تم الربط دائما بين السلاح النووي الباكستاني والبرنامج النووي الكوري الشمالي، وقيام تعاون بين مصر وكوريا الشمالية حول المجال النووي، وتعاون مماثل مع سوريا، وتعاون حصل سابقا مع العراق وغيرها من الدول العربية، لذا اقتضت الاشارة الى موقف اسرائيل من الموضوع.

موقف كوريا الجنوبية :

فوجئ الكوريون الجنوبيون بوضع بوش لبيونج يانج في سلة "محور الشر" ثم بالتصعيد الأمريكي تجاه كوريا الشمالية، وبما أن الكوريين الجنوبيين سيكونون الضحية الأولى لأية مواجهة أمريكية - كورية شمالية، فقد دعا الرئيس الكوري الجنوبي واشنطن إلى إعادة النظر في خطابها، وأن تعتمد "الأسلوب الآسيوي في حفظ ماء وجه طرف الحوار المقابل"، إشارة إلى الشماليين.

ويخشى الجنوبيون من أن التصعيد الأمريكي يمكن أن يؤثر بالسلب على مسيرة تحسن العلاقات بين الشمال والجنوب، بعد جهود ٨ سنوات توجت بالقمة التاريخية بين رئيسي الكوريتين في ١٥ يونيو ٢٠٠٢. والكوريون قبل غيرهم يريدون استقرار شبه جزيرتهم، وإبعاد أي أجواء - ولو كانت إعلامية- توحي بتأزم الوضع، لما لذلك من تأثير سلبي على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي إطار الحرب، يخشى الجنوبيون على بلدهم الذي يقع بالكامل في مرمى الصواريخ لكوريا الشمالية، كما أن بلادهم لن تكون قادرة على مجابهة ١.٢ مليون جندي شمالي موجودين على حدودهم، اذ سينتقم الشماليون منهم انتقاما شاملا ومن القواعد الأمريكية في بلادهم.

فموقف كوريا الجنوبية، التي تعتبر في وجه المدفع الكوري الشمالي، هو حل المشكلة عن طريق الحوار بين واشنطن وبيونج يانج وهي تعارض أي عمل عسكري ضد الأخيرة، فضلا عن تصاعد الاستياء داخل كوريا الجنوبية من الوجود الأمريكي، وهو ما بدا واضحا في المظاهرات التي احتشدت أمام السفارة الأمريكية في سيول عقب مصرع تلميذتين كوريتين على يد جنود أمريكيين، بل إن الكثير من الكوريين الجنوبيين باتوا ينظرون للوجود الأمريكي على أنه مصدر التوتر وليس الاستقرار في شبه الجزيرة، وأنه أحد عوامل عرقلة توحيد شطري كوريا.

الموقف الياباني:

بالنسبة لليابان، فهي كانت الى وقت قريب تحاول تطبيع العلاقات الثنائية مع كوريا الشمالية في محاولة لاحتواء خطر أسلحتها التي تشكل تهديدا للأمن القومي الياباني. وعلى هذا الأساس، أكد رئيس الوزراء الياباني نيته حث الزعيم كيم جونج ايل على الالتزام باعلان بيونج يانج الموقع بين الجانبين الياباني والكوري الشمالي في سبتمبر عام ٢٠٠٢، الذي ينص على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد حل القضايا المعلقة بشكل شامل، وفي مقدمتها قضية المختطفين اليابانيين وقضايا التطور النووي والصاروخي في كوريا الشمالية.

هذا، وتربط اليابان من جهتها موقفها فيما يتعلق بالأزمة النووية بتحرك جيرانها الآخرين رغم تضررها من سياسة بيونج يانج التي "أجهضت" مبادرة الوزير الأول الياباني لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، بينما يظل الرأي العام الياباني مشدودا الى قضية اليابانيين الذين خطفهم الكوريون الشماليون في وقت سابق. وتعتبر الورقة اليابانية مهمة في أي خطة حصار أمريكية لكوريا الشمالية، كون اليابان تحتضن جالية كورية كبيرة تحول مبالغ تصل الى ١٠٠ مليون دولار في السنة الى كوريا الشمالية، والتي تعتبر ثاني مصدر دخل من العملة الصعبة بعد بيع الصواريخ، ما يجعل أي قرار من سلطات طوكيو بوقف تدفق أموال المقيمين الكوريين طريقة "لخنق النظام ماليا".

وتخشى اليابان من استبعادها في أي محادثات (خاصة أن كوريا الشمالية تصر دائما على عدم اشراكها) لأنها تعتبر ان الحل عبر وساطة صينية يعطي قوة زائدة لبكين، ويهدد الحضور الياباني. كما أنها تتخوف - في حين اندلاع أي حرب خاطفة - من اعادة توحيد شطري كوريا بشكل فجائي لتظهر كمنافس اقتصادي وسياسي اقليمي جدي لها. ولهذا نستطيع أن نقول إنه وعلى الرغم من ان علاقات التطبيع بين اليابان وكوريا الشمالية كانت قد توقفت اثر مساندة اليابان للولايات المتحدة في هذه الأزمة، فإن اليابان أكدت مرارا وتكرارا على اهمية تسوية النزاع والمسألة النووية عبر الحوار مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة مواطنيها المختطفين واطلاق سراحهم كشرط مسبق لاستئناف محادثات التطبيع بين البلدين.

موقف الصين:

بالنسبة للصين، تمثل شبه الجزيرة الكورية نفس الموقع الذي تحتله أمريكا اللاتينية بالنسبة لـ "واشنطن". فشبه الجزيرة

الكورية بمثابة الفناء الخلفى للصين والامتداد الطبيعى لنفوذها. ومن ثم كلما تزايد مفهوم الاعتماد المتبادل بين "الصين" والكوريتين، رسخ دور الجغرافيا السياسية فى تعميق الدور الاستراتيجى للصين. ولذلك، فالصين ترفض التهديد الأمريكى وتدعوالى حل المسألة بالحوار. وتعتبر الصين من أكبر الداعمين لكوريا الشمالية، فهى تزود كوريا الشمالية بأكثر من ٤٧٠ مليون دولار على شكل معونات غير مباشرة سنويا والتى تعد أكثر من ثلث مساعداتها المالية الخارجية، والتى تسهم بما يتراوح ما بين ٧٠ و ٩٠٪ من واردات الوقود لكوريا الشمالية وثلث اجمالى وارداتها من الحبوب.

ومن هذا المنطلق، فالصين ترفض أيضا فكرة الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية أو وقف مساعداتها لها فى إطار الضغط عليها، خوفا من أن يؤدى ذلك الى انهيار النظام الكورى الشمالى مما من شأنه أن يدفع مئات الآلاف من اللاجئين باتجاه الصين، الأمر الذى سيسبب مشكلة كبيرة.

لكن من جهة أخرى، فالصين لا ترغب فى رؤية كوريا الشمالية مسلحة بصواريخ نووية، لان هذه الصواريخ يمكن أن تفجر سباقا اقليميا للتسلح من قبل اليابان وكوريا الجنوبية اللتين تمتلكان القدرات والتقنيات التى تمكنهما من انتاج أسلحة نووية فى أقرب وقت ممكن. كما يمكن أن يقود ذلك تايوان الى تطوير أسلحة نووية خاصة بها أو قد يدفع جميع هذه الأطراف الى اقامة أنظمة دفاعية صاروخية مشتركة، وهذا ما لا ترغب الصين فى حدوثه. ولذلك تسعى لحل الأزمة حتى لا تعرقل اصلاحاتها المحلية وتماسكها السياسى فى أكثر الأوقات حرجا حيث تتأهب لاستضافة الألعاب الأوليمبية فى بكين عام ٢٠٠٨ ولاقامة المعرض العالمى فى شنغهاى ٢٠١٠، كما تسعى الى تحقيق حالة من الاطمئنان الاستراتيجى على حدودها حتى لا تتهدد بأى شكل من أشكال علاقاتها بالولايات المتحدة.

موقف روسيا :

لقد صرفت موسكوالسنوات القليلة الماضية فى التركيز على أجنحتها الغربية وتركت دائرة نفوذها فى الشرق الأقصى معرضا للذبول. ومن هذا المنطلق، تعتبر روسيا أن كوريا الشمالية هى بمثابة الأرض المفقودة التى تريد استعادتها. وعلى الرغم من أن روسيا شعرت بداية بالاهانة لقلة الاهتمام بدور موسكو فى الأزمة الكورية ولاحتكار بكين للقضية، إلا أن موسكو تعتبر أن القضية النووية الكورية الشمالية فرصة مثالية لاثبات قدراتها للولايات المتحدة والمجموعة الدولية، مما دفع موسكو الى الاقتراح على بكين التعاون فيما يخص كوريا الشمالية لاستعراض قوتهما المشتركة على الولايات المتحدة والعالم.

وحددت روسيا مفتاح حل المشكلات فى شبه الجزيرة الكورية بأنه يرتكز فى الارادة السياسية للأطراف ذات الصلة والأساليب السياسية والدبلوماسية، مع ضرورة ضمان أمن واستقرار كوريا الشمالية وأهمية توفير الظروف اللازمة لتسهيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتحاول روسيا من هذا المنظور العمل مع الصين على خطين متوازيين، الأول داخل جبهة ثلاثية مكونة من "موسكو وبيونج يانج وبكين" تسعى لاستبعاد استخدام الحلول العسكرية والتوصل الى حلول وسط باخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية مع اعطاء ضمانات من واشنطن لبيونج يانج بعدم الاعتداء. والثانى تقديم تصورات لحل الأزمة بشكل لا يهدد التوازن العسكرى فى شبه الجزيرة الكورية.

كما أن روسيا لا تريد كوريا الشمالية مدمرة نظرا للعلاقات التاريخية العميقة بين الجانبين، خاصة بعد أن استعادت هذه العلاقة الكثير من حرارتها التاريخية فى عهد فلاديمير بوتين الذى التقى ثلاث مرات فى الأعوام الاخيرة مع نظيره الكورى الشمالى، ولذلك فهى تحاول الضغط للوصول الى حل مقبول يستبعد اللجوء الى القوة أو التهديد بعمل عسكرى.

الجهود المبذولة لحل النزاع :

من غير المنطقى تصور أنه من الممكن حل أزمة بكل هذه التعرجات والتعقيدات بصورة فورية. وفى هذا الاطار، بذل العديد من الجهود قبل المحادثات الجماعية فى محاولة لتدارك الموقف ومنع التصعيد.

ومن أبرز هذه المحاولات الجهود التى قامت بها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى كوريا موريس سترونج، المبادرة الروسية التى قام بها نائب وزير الخارجية الكسندر لوسيوكوف، والتى تقوم على عودة الجانبين (الولايات المتحدة وكوريا الشمالية) إلى اتفاق عام ١٩٩٤، وإرسال واشنطن مبعوثا خاصا إلى بكين هو مساعد وزير الخارجية جيمس كيلى الذى أعلن استعداد بلاده للتوصل إلى حل سلمى مع بيونج يانج، وإيفاد اليابان وزيرة خارجيتها يوريكو كاواجوتشى إلى بكين فى مهمة مماثلة.

وبما أن جميع الأطراف متفقة على أن الحل الأمثل لهذا النزاع هو الحوار، فقد جرت سلسلة من المحادثات السداسية، سبقتها محادثات ثلاثية فى ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ بين كل من كوريا والصين والولايات المتحدة كخطوة أولى وكتمهيد فى سياق تأسيس قاعدة انطلاق للحل السياسى والدبلوماسى عبر اشراك الأطراف المعنية بالأزمة وهى: الكوريتان والولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا. وبالفعل عقدت بعد ذلك سلسلة من المحادثات السداسية لحل النزاع، وكانت على الشكل التالى:

الجولة الأولى من المحادثات السداسية :

عقدت هذه الجولة من المحادثات فى العاصمة الصينية بكين فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣، وقد طالبت كوريا الشمالية فى هذه الجولة بأن تعقد مع الولايات المتحدة معاهدة عدم اعتداء، كما طلب الوفد الكورى الشمالى ضمانات اقتصادية من كوريا الجنوبية ومن اليابان، وأن تكمل الأطراف المحددة باتفاقية جنيف (١٩٩٤) تشييد المفاعلين النوويين اللذين يعملان بالمياه الخفيفة، من أجل توفير حاجة كوريا الشمالية من الطاقة الكهربائية. أما الوفد الأمريكى، فقد أكد أثناء المحادثات أن الولايات المتحدة لاتنوى قط مهاجمة كوريا الشمالية ولا تطالب بتغيير نظامها، وأكد الوفد الأمريكى حل الأزمة النووية الكورية سلميا. فى حين قال الوفد الروسى إن كوريا الشمالية لا تخطط قط لاختبار

سلاح نووى، وعلى الرغم من أن الجولة انتهت بعدم صدور بيان مشترك فإن الأطراف توافقت على ست نقاط رئيسية ذات دلالة مهمة، تتمثل فى:

١- الاتفاق على حل القضية النووية الكورية بالسبل السلمية، حفاظا على الاستقرار والسلام والأمن طويل الأمد فى شبه الجزيرة الكورية.

٢- الاتفاق على جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية لكوريا الشمالية.

٣- الاتفاق على بحث وصياغة خطة شاملة لتسوية تلك القضية بأسلوب عادل ومعقول.

٤- الاتفاق على ضرورة تجنب أى عمل أو اتخاذ أى إجراء من شأنه تدهور الأوضاع، مادامت المسيرة التفاوضية مستمرة.

٥- الاتفاق على ضرورة مواصلة الحوار لتعزيز جسور الثقة وتضييق هوة الخلافات وتوسيع الأرضية المشتركة.

٦- الاتفاق على ضرورة مواصلة المحادثات السداسية فى النصف الثانى من شهر أكتوبر ٢٠٠٣.

هذا، وقد تباينت القراءة التحليلية لمخرجات هذه المباحثات، بحيث يمكن القول إنها فشلت فى تجسيد الهدف الأمريكى من عقدها، وهو المتمثل فى انتزاع تعهد من كوريا الشمالية بالتخلى عن برنامجها النووى، وفى المقابل طالبت كوريا الشمالية بضرورة أن تتبادل واشنطن معها تقديم التنازلات. ومن زاوية أخرى، فإن ضعف مستوى تمثيل الأطراف المتعددة - نائب وزير خارجية- لم يتح لهم القدرة على اتخاذ قرارات، ونزع سريع لفتيل الأزمة.

الجولة الثانية من المحادثات السداسية :

تأخرت هذه الجولة من المباحثات عن الانعقاد فى الموعد المحدد لها، مما زاد من قلق المراقبين والدول المعنية الذين يقولون إن أخطر وضع ممكن حدوثه هو عندما تشعر بيونج يانج بأنها مهملة أوأنها لا تعامل باحترام مما يدفعها للتطرف وللتصعيد.

استضافت الصين هذه الجولة أيضا فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٤، وجاءت على نفس نسق الجولة الأولى من المحادثات باستثناء الاقتراح الذى عرضته كوريا الجنوبية والصين وروسيا، والذى ينص على منح بيونج يانج مساعدات نفطية فى محاولة لايجاد مخرج للأزمة، وأكد "لى سوهيك" المسئول بوزارة خارجية كوريا الجنوبية أن تقديم مساعدات الطاقة يتطلب من بيونج يانج تجميد نشاطها النووى كخطوة أولى تؤدى الى تفكيك جميع برامجها النووية بطريقة لا يمكن معها اعادة تجميعها. وانتهت الجولة دون حدوث تقدم يذكر، حيث تمسك كل طرف بمطالبه السابقة، ولم يصدر أيضا عن المحادثات بيان مشترك لكن جميع الأطراف وافقوا على جعل منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وعلى ضرورة عدم تصعيد الموقف فى الوقت الذى يتم فيه البحث عن حل.

الجولة الثالثة من المحادثات السداسية:

أما الجولة الثالثة، فقد بدأت فى ٢٤ يونيو ٢٠٠٤، ولم تصدر المحادثات وثيقة مشتركة ذات مغزى، غير ان نتائجها كانت كما يلى:

١- أعلنت كوريا الشمالية عن استعدادها للتخلى عن كافة الأسلحة النووية ضمن خطة مرحلية تضمن تنفيذ التجميد النووى كبداية.

٢- أكدت الولايات المتحدة أنها لا تنتهج سياسة عدائية ضد كوريا الشمالية.

٣- طرحت كوريا الجنوبية خطة تفصيلية لتنفيذ المرحلة الأولى من أنشطة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

٤- أعربت اليابان عن استعدادها لتقديم مساعدات طاقة لبيونج يانج مقابل التجميد النووى بشروط.

٥- طرحت الصين وروسيا أفكارا واقتراحات مهمة لحل مشاكل تواجه العملية التفاوضية.

وبهذا، يكون النزاع قد مر فى ثلاث جولات تفاوضية لبحث السبل الكفيلة لإنهاء الأزمة، وكانت جولة رابعة فى طريقها نحو الظهور فى سبتمبر ٢٠٠٤، إلا أن إعلان بيونج يانج عن رفضها وانسحابها من المفاوضات السداسية نتيجة لاصرار واشنطن على ضرورة اتباع بيونج يانج للنموذج الليبى فى حل النزاع، قد وضع الأزمة فى حلقة مفرغة.

إعلان كوريا الشمالية امتلاك السلاح النووى والانسحاب من المحادثات:

فى ١٠ فبراير ٢٠٠٥، أعلنت كوريا الشمالية بشكل رسمى وعلنى امتلاكها السلاح النووى وأعلنت انها تعلق الى اجل غير مسمى مشاركتها فى المفاوضات حول برنامجها النووى، متهمة واشنطن بالسعى لاسقط النظام الحاكم فى بيونج يانج. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية - فى بيونج يانج فى تصريحات نقلتها وكالة الانباء الرسمية الكورية الشمالية - نريد محادثات سداسية لكننا مضطرون لتعليق مشاركتنا فى المحادثات لمدة غير محددة. وأضافت الوزارة: "نحن قد صنعنا أسلحة نووية للدفاع عن النفس والتعامل مع سياسة إدارة بوش الجلية الهادفة إلى عزل وتقييد (الشمال)"، مضيفة: "الواقع الحالى يثبت أن القوة فقط هى التى يمكنها حماية العدالة والحق". واتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بأنها تخطط لغزوالجمهورية الشيوعية بهدف استكمال هيمنتها على القارة الآسيوية، وحضت مواطنيها على "الإخلاص والولاء" عقب التوتر الناشئ عن إعلان بيونج يانج امتلاكها قنبلة نووية وانسحابها من المحادثات السداسية.

وقد جاء هذا التصعيد ردا على إصرار الولايات المتحدة على مهاجمة النظام فى كوريا الشمالية، ووصفها بأنها "قاعدة للطغيان" فى خطابه ٣ فبراير ٢٠٠٥ . بالإضافة إلى ذلك، فإنه فى سياق التخوف الاقليمى والتذمر خاصة من حلفاء الولايات المتحدة (اليابان وكوريا الجنوبية) تجاه تأثر سياسة الردع الأمريكية فى المنطقة بالقدرة النووية لكوريا الشمالية قامت وزارة الدفاع الأمريكية وفى سياق طمأنة حلفائها (اليابان وكوريا الجنوبية) بتمرير وثيقة سرية قامت وزارة الدفاع الكورية

الجنوبية بتسريبها في ٤ فبراير ٢٠٠٥، تكشف عن خطة عسكرية أمريكية معدة بعناية للتعاطى الفورى مع تطورات الأحداث في حالة ما إذا اندلعت حرب طاحنة في شبه الجزيرة الكورية بين سيول وبيونج يانج. ووفقا لما جاء في وثيقة وزارة الدفاع الكورية الجنوبية التى كشف النقاب عنها، فإن الولايات المتحدة تعتزم نشر حوالى ٦٩٠ ألف جندى أمريكى إضافة إلى ألفي مقاتلة حربية و١٦٠ سفينة حربية إذا نشبت الحرب مع كوريا الشمالية. كما أن التعزيزات الطارئة ستتضمن العديد من الوحدات المقاتلة والوحدات المضادة للطائرات وقوات جوية وأنظمة تسليح تهدف إلى ضرب مدفعية العدو وأسلحة الدمار الشامل التى يملكها. وستمثل التعزيزات العسكرية الهائلة سبعين في المائة من إجمالى قوة مشاة البحرية الامريكية، وخمسين في المائة من حجم قواتها الجوية وأربعين في المائة من قواتها البحرية.

وتعليقا على تلك الوثيقة، قال مصدر رفيع المستوى في وزارة الدفاع الكورية الجنوبية: "الخطة الأمريكية تعكس بوضوح مدى التزام واشنطن بتوفير الحماية الكاملة لسيول في مواجهة الخطر الكورى الشمالى النووى".

وفي أول رد فعل لها على تلك الوثيقة، نقلت أجهزة الإعلام الكورية الشمالية عن مصدر عسكرى كبير في بيونج يانج قوله: "انتقامنا سيكون مريعا من الأمريكيين وأذنابهم لو وقعت هذه الحرب". وأضاف المصدر الكورى الشمالى: "إذا أشعل الاستعماريون الأمريكيون أوار الحرب، فنحن لن نتردد في ضرب كل قواعد الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم ونحولها إلى بحار من النيران الملتهبة". وطبقا لما نقلته وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية، فقد أضاف المصدر العسكرى الكورى الشمالى: "بالطبع سنحرق أيضا قواعد حلفاء أمريكا الذين يتآمرون معها"، في إشارة إلى كوريا الجنوبية واليابان.

ونعتقد أن هذه الأسباب هى التى دفعت كوريا الشمالية الى اعلانها امتلاك السلاح النووى وانسحابها من المفاوضات السداسية الى اجل غير مسمى من أجل تعزيز قدراتها الردعية في وجه الخطط الأمريكية دون أن تقطع الامل بعودتها الى المفاوضات لاحقا، لكن بشروط.

احتواء أمريكى وعودة للمحادثات السداسية من جديد:

بعد أن قامت كوريا الشمالية بالتصعيد وتعليق المفاوضات الى اجل غير مسمى، والاعلان عن امتلاكها للسلاح النووى، أتبعت هذه الخطوات بخطوة اضافية حتى تضمن امكانية الرجوع الى المفاوضات من جديد دون تقديم أى تنازلات، فقامت في ١٨ أبريل ٢٠٠٥ بتهديد الولايات المتحدة وأمهلتها ٣ أشهر لإجراء محادثات مباشرة، حتى لو كانت سرية، وإلا فإنها ستقوم بتصعيد الموقف أكثر من خلال البدء في افراغ قضبان الوقود من مفاعل "يونج بيون" خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مما يتيح فرصة استخدامها في انتاج بلوتونيوم لصنع المزيد من الأسلحة النووية. هذا، وقد اشترطت كوريا الشمالية ايضا الحصول على مساعدات اقتصادية ومساندة بكين لها في حال الموافقة على اجراء جولة جديدة من المحادثات.

وبالفعل، تقرر بعد ثلاثة أشهر أو يزيد انعقاد جولة رابعة من المباحثات السداسية، حرصت الولايات المتحدة خلالها على ان تبين انها لم تقدم أى حوافز أو تنازلات ولم تغير من سياساتها لإقناع كوريا الشمالية بالعودة للمحادثات، وان قرار استئناف المحادثات كان كوريا شماليا. على الرغم من ان الاشارات التى ستظهر في المحادثات تبين ان الولايات المتحدة غيرت - ولو قليلا - من اسلوبها.

انعقاد الجولة الرابعة من المحادثات ونتائجها:

وقد أعلنت كوريا الشمالية في ٩ يوليو ٢٠٠٥، وعلى لسان نائب وزير الشئون الخارجية "كيم كى جوان" (رئيس الوفد الكورى الشمالى الى المحادثات السداسية) موافقتها عقب اجتماع مغلق في الصين مع مساعد وزير الخارجية الامريكية لشئون شرق آسيا "كريستوفر هيل" (رئيس الوفد الأمريكى الى المحادثات السداسية) على العودة الى مائدة المحادثات السداسية في جولة رابعة تقرر عقدها في ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ بعد التشاور مع الأطراف المعنية الأخرى (روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية) وموافقتها.

في حين أبدت جميع الأطراف سرورها بهذا القرار، وعملت على تهيئة أجواء مناسبة وأردفتها بمؤشرات ايجابية وبناءة لإنجاح هذه الجولة من المحادثات.

استمرت الجولة الرابعة من المحادثات السداسية من ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ وحتى ٧ أغسطس ٢٠٠٥، حيث تم تعليقها باقتراح صينى لمدة ٣ أسابيع، على ان يقوم الموفدون بعرض ما تمت مناقشته في المحادثات على حكوماتهم، ومن ثم العودة من جديد لاستئناف المباحثات في الأسبوع الذى يبدأ في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٥.

وتعتبر هذه الجولة من اطول الجولات التى عقدت حتى الآن، والتى كانت تنتهى في ثلاثة أو أربعة أيام، لكن ما آلت اليه هذه الجولة كان مشابها لما توصلت اليه الجولات السابقة باستثناء بعض المستجدات الطفيفة، والتى لولاها لقلنا ان هذه الجولة الرابعة هى نسخة طبق الأصل من الجولات السابقة، ومن المستجدات فيها:

١- تغير رؤساء وفود أربعة أطراف مشاركة في المحادثات باستثناء كوريا الشمالية وروسيا.

٢- جهد صينى مميز لانجاح الجولة، قامت من خلاله الصين بعرض نص "اعلان مبادئ" بعد عرضها لأربع مسودات اتفاق دون جدوى.

٣- عقد اجتماعات ثنائية نادرة بين أمريكا وكوريا الشمالية ضمن اطار المحادثات السداسية، مع العلم بأن امريكا شددت على ان هذه الاجتماعات الثنائية هى فقط لعرض وجهات النظر، وبالتالى ليست مفاوضات ولا تشكل تراجعا عن مبدأ أمريكا عدم التفاوض المباشر مع كوريا الشمالية.

هذا، ويمكن تلخيص مطالب الجهتين الأمريكية والكورية الشمالية في هذه الجولة بما يلى:

بالنسبة لكوريا الشمالية: فقد أعلنت كوريا الشمالية في هذه

الجولة الرابعة من المحادثات عن استعدادها التام لاتخاذ قرار استراتيجى بالتخلى عن أسلحتها النووية وفق ارادة سياسية واضحة وحاسمة، شريطة ان تكون الولايات المتحدة مستعدة لتنفيذ ما يتوجب عليها، وطالبت بـ:

١- مساعدات غذائية عاجلة تقدر بـ ٥٠٠ ألف طن من المواد الغذائية من جارتها الجنوبية.

٢- ابرام معاهدة سلام مع الولايات المتحدة بدلا من اتفاقية الهدنة الموقعة نهاية الحرب الكورية عام ١٩٥٣، حيث اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الكورية الشمالية ان استبدال "هدنة هشة" من بقايا الحرب الباردة بآلية سلام دائمة هو أمر أساسى من اجل الامان والسلام فى المنطقة.

٣- تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل كامل وخلق جو من الثقة والتعهد بالتخلى عن التهديد والوعيد والسياسات العدائية.

٤- اعادة تفعيل مشروع بناء مفاعلين يعملان بالمياه الخفيفة، ورد الحديث عنهما فى اتفاق الاطار الموقع بين أمريكا وكوريا الشمالية سابقا عام ١٩٩٤.

أما بالنسبة للولايات المتحدة: فقد افتتحت هذه الجولة الرابعة من المحادثات باعتراف "شفهى" بسيادة واستقلال كوريا الشمالية، وتعهدت بعدم مهاجمتها او السعى لتغيير نظامها. وقد صرح مساعد وزيرة الخارجية - الذى يرأس الوفد الأمريكى فى المحادثات "كرستوفر هيل" - بأن "سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقيقة"، مؤكدا استعداد الولايات المتحدة لطمأنة شكوك كوريا الشمالية المتعلقة بأمنها. وقد جاء هذا الكلام ترديدا لما قالته وزيرة الخارجية الامريكية "رايس" فى ٩ يوليو ٢٠٠٥ من ان كون كوريا الشمالية بلد يتمتع بالسيادة أمر غير مشكوك فيه، وتعهدت بعدم مهاجمة كوريا الشمالية وقالت "من المهم التذكير بالتزام الرئيس جورج بوش الذى قطعه عام ٢٠٠٢ لكوريا الجنوبية، ومفاده ان امريكا لا تنوى مهاجمة أواجتياح كوريا الشمالية لأنها تعتبرها بلدا يتمتع بالسيادة". وطالب الوفد الأمريكى فى هذه الجولة بـ :

١- نزع وتفكيك أسلحة وبرنامج كوريا الشمالية النووى بشكل كامل أولا.

٢- السماح بتفتيش دولى واسع لمنشآت كوريا الشمالية النووية.

٣- تعهد كوريا الشمالية بعدم نقل أى تكنولوجيا أو معرفة نووية الى أى طرف آخر.

وكالعادة، انتهت هذه الجولة دون تحقيق أى تقدم يذكر، وكباقى الجولات ايضا لم يتم التوصل الى بيان نهائى مشترك بين المشاركين فى المحادثات، ورفضت كوريا الشمالية التوقيع ايضا على "اعلان المبادئ" فى ظل تمسك الأمريكيين بأن يقوم الكوريون الشماليون أولا بنزع أسلحتهم وإنهاء برنامجهم النووى، وقد رد الكوريون الشماليون على ذلك، قائلين "إن العرض الأمريكى غير منطقى على الاطلاق، لأنه يطلب منا التخلى عن أسلحتنا النووية أولا، ولا يحمل فى طياته اشارة واضحة حول وضع حد للتهديدات"، خاصة ان التطمينات هى شفهية غير مكتوبة، وقد تم ترددها كثيرا، ومن ثم نقضها ولا شىء يمنع امريكا من الاعتداء على كوريا الشمالية إذا سلمت أسلحتها أولا.

مستقبل الملف النووى الكورى الشمالى :

قبل أن تعلن كوريا الشمالية مبادرتها بوقف برامجها النووية فى التاسع عشر من سبتمبر ٢٠٠٥ ، فإن ثمة سيناريوهات طرحت لاستشراف مستقبل الملف النووى الكورى الشمالى، وهى سيناريوهات لا يزال البعض منها قائما إذا ما تراجعت كوريا الشمالية عن المبادرة المذكورة، وهذه السيناريوهات هى :

١- سيناريو إحالة الملف النووى الى مجلس الأمن :

إن إحالة الملف النووى لكوريا الشمالية الى مجلس الأمن تعد أحد الخيارات المطروحة على الأقل من الجانب الأمريكى، والذى تستخدمه كسيف مسلط على كوريا الشمالية للتهديد بالعقوبات التى سيفرضها مجلس الأمن، وبالتالى تضييق الحصار عليها اقتصاديا وتكنولوجيا ووقف المساعدات التى تقدمها الدول المجاورة لها (الصين وكوريا الجنوبية بشكل خاص) الى درجة تدفع النظام الكورى الشمالى الى الانهيار، وبالتالى الاستسلام للمطالب الأمريكية بنزع سلاحه النووى وتفكيك برنامجه.

هذا، وتعتبر اليابان من أبرز المؤيدين لهذا الخيار، على اعتبار أنها كانت قد طالبت مرات عديدة فى السابق برفع الملف الى مجلس الأمن للبت فيه، واستصدار عقوبات على كوريا الشمالية.

لكن هناك مخاطر كبيرة وصعوبات عديدة تعترض حصول مثل هذا السيناريو وما قد ينتج عنه، ومنها:

أولا: إن الصين (وهى حليف وثيق لكوريا الشمالية وان سعت الى عدم اظهار ذلك صراحة) تعارض بشدة فرض المزيد من العقوبات على كوريا الشمالية، كما ان موقفها ثابت فى معارضة نقل الملف الى مجلس الأمن، وهى تؤكد صراحة على انه اذا تم نقله فانها لن تتردد فى استخدام حق النقض (الفيتو).

ثانيا: إن موقف كوريا الجنوبية واضح جدا فى رفض الذهاب الى مجلس الأمن أوفرض عقوبات على الشطر الشمالى، خاصة ان الحكومة الكورية تدرك أن مثل هذا الأمر لن يجدى نفعا ويأتى بنتائج عكسية ويدفع باتجاه التصعيد الذى سيكون أول المتضررين منه كوريا الجنوبية، وهذا هو أيضا نفس موقف قطاعات واسعة من الرأى العام فى كوريا الجنوبية.

ثالثا: وهو الأهم مما سبق ذكره، ان كوريا الشمالية استبقت مثل هذه الخطوة الأمريكية التى ترمى الى احالة الملف الى مجلس الأمن وفرض المزيد من العقوبات، بالاعلان مرات عديدة ان مثل هذه الخطوة ستعتبرها بمثابة "اعلان حرب" عليها، وسيترتب على ذلك ما سيترتب عن اعلان أى دولة الحرب على كوريا الشمالية.

٢- سيناريو الخيار العسكرى الامريكى وفق استراتيجة الحرب الوقائية :

ترى كوريا الشمالية انها مستهدفة عسكريا، وانها قد تكون

التالية على لائحة الحروب الأمريكية الوقائية لاستراتيجية المحافظين الجدد، خاصة بعد تسريب الوثيقة التى تحدثنا عنها سابقا. هذا ولا يستبعد عدد من المراقبين قيام الولايات المتحدة بشن هجوم عسكرى على كوريا الشمالية، لكننا نرى ان هذا الخيار تعترضه جملة من الصعوبات والمخاطر الكارثية، ومنها :

أولا: إذا افترضنا ان البرنامج النووى قد أوصل كوريا الشمالية الى انتاج عدة قنابل نووية، كما تقول هى، فانه سيتوجب على الولايات المتحدة التعامل مع كوريا الشمالية بطرق وأساليب تختلف عن تلك التى تعاملت بها مع ليبيا والعراق. إن باستطاعة كوريا الشمالية أن تلحق أضرارا كبيرة وفادحة بالقوات الأمريكية، لاسيما وان صواريخها القادرة على حمل رءوس نووية تستطيع الوصول (نظريا على الأقل) الى سواحل الولايات المتحدة الغربية، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند شن أى هجوم عسكرى على كوريا الشمالية.

ثانيا: حتى لولم يكن لدى كوريا الشمالية أسلحة نووية، فان كوريا الشمالية ليست ضعيفة كما يصورها الإعلام، خاصة من الناحية العسكرية والتقنية، وهى احدى الدول القليلة القادرة على مواجهة الولايات المتحدة عسكريا والحاق خسائر فادحة بها إن أرادت، وهى تمتلك الإرادة السياسية للمواجهة.

ثالثا: ان كوريا الشمالية تمتلك القوة لضرب ٣٧ ألف جندى أمريكى ينتشرون فى القواعد الكورية الجنوبية أو اليابانية بكل سهولة.

رابعا: إن كوريا الشمالية ليست دولة تابعة عسكريا، بمعنى أنها لا تعتمد على امدادات وصفقات عسكرية مع دول أخرى قد تقوم بقطع هذه الامدادات عنها بناء على طلب أمريكا، وهذا يمنحها الاستقلالية فى اتخاذ أى قرار عسكرى، كما أن خطة كوريا الشمالية لن تكون دفاعية حتى إذا تعرضت لضربات استباقية تستهدف منشآتها النووية، فهى قادرة هجوميا على استخدام الأسلحة الكيماوية والجرثومية بدلا منها، وهى لا تقل خطرا عن الأولى. لذلك فالضربات الاستباقية غير مجدية فى هذا الإطار.

خامسا: عدم امتلاك الولايات المتحدة لمعلومات دقيقة عن قدرات كوريا الشمالية فى جميع الميادين رغم امتلاك أمريكا لطائرات تجسس حديثة ومتطورة تراقب كوريا الشمالية على مدى الساعة ورغم امتلاكها للأقمار الصناعية التجسسية التى تقارب الـ ٧٠ قمرا.

سادسا: إن الدول المحيطة بكوريا الشمالية، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها كروسيا، ستحاول اقناع الولايات المتحدة بالعدول عن الحل العسكرى. فهذه الدول ترفض الحل العسكرى ليس خوفا على كوريا الشمالية، بل خوف على المنطقة وعلى انفسهم وعلى المستقبل ككل. فإن وقعت الحرب، فستؤدى على أقل تقدير الى خسائر اقتصادية هائلة وفادحة لهذه الدول قد تدفع بها الى مصاف العالم الثالث.

سابعا: إن استقرار هذه المنطقة من العالم بالتحديد هو مصلحة امريكية بالدرجة الأولى على الأقل، وذلك لأنه - وطبقا لأحد التقارير الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن CSIS - فان هناك نصف مليون أمريكى يقيمون ويدرسون أو يعملون فى اقليم آسيا والباسيفيك، كما أن حجم الأعمال والأنشطة الاقتصادية التى تربط واشنطن والاقليم تقدر بسبعمائة مليار دولار بالاضافة الى مائتى مليار دولار حجم الاستثمارات. واذا أخذنا بعين الاعتبار استحواذ هذا الجزء من العالم على ما يقرب من ثلث اجمالى التجارة الأمريكية، فستتضح لنا أبعاد الارتباط الوثيق بين الواقع الاقتصادى والاستقرار السياسى فى اقليم آسيا والباسيفيك وبين انتعاش الاقتصاد الأمريكى بصفة عامة، سواء فى اطار المفهوم الشامل للأمن القومى، أو مجرد ضمان مزيد من فرص العمل والتوظف، كما أن مفهوم العولمة والمناطق التجارية الموسعة يدعمان هذا الاهتمام.

هذا، ونستنتج مما ذكرناه أن حصول مثل هذا السيناريو هو أمر شبه مستحيل فى هذه الظروف، وعلى الأقل ضمن هذه المعطيات.

٣- سيناريو القبول بكوريا شمالية نووية كأمر واقع:

يفترض هذا السيناريوأنه فى حال تعنت كل الاطراف وتشبثها بمواقفها المبدئية، وعدم حصول أى من السيناريوهات المذكورة سابقا، وعدم استعداد الولايات المتحدة لتقديم الثمن اللازم لدفع كوريا الشمالية للتخلى عن اسلحتها وبرنامجها النووى، فقد تضطر الولايات المتحدة الى الاعتراف بكوريا الشمالية قوة نووية كأمر واقع. وعندها، فإن اهتمام المحادثات سيتحول من مطلب نزع الأسلحة النووية وتفكيك البرنامج النووى الكورى الشمالى الى البحث عن كيفية منع انتاج وبيع ونقل التكنولوجيا النووية والصاروخية الكورية الشمالية الى أطراف أخرى، وعندها أيضا قد يكون هناك ثمن يجب أن يدفع لكوريا الشمالية للالتزام بذلك، وسيكون بالتأكيد أقل تكلفة من ثمن التخلى عن الأسلحة النوية.

وعلى الرغم من ان إمكان حصول مثل هذا السيناريو يعد أكبر من إمكان حصول السيناريوهات السابقة، إلا أن هذا سيناريو يعتبر غير مناسب على الاطلاق بالنسبة للعديد من الأطراف، خاصة فى ظل اتفاق الجميع على جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووى واسلحة الدمار الشامل.

أضف الى ذلك أن الاعتراف بكوريا شمالية نووية كأمر واقع قد يدفع الى حصول سباق تسلح نووى بين مختلف الأطراف، خاصة بعد ورود تقارير تشير الى دعم أمريكى للحزب القومى اليابانى المتشدد لامتلاك سلاح نووى كغطاء رادع فى وجه الصين وكوريا الشمالية فى حال تعنت الأطراف الأخرى. وفى ظل ما يراه البعض تآكل مصداقية وفعالية الاستراتيجية النووية الامريكية الرادعة فى شرق آسيا. وقد يدفع هذا السباق ايضا تايوان الى السعى لامتلاك السلاح النووى، وهذا ما لا ترضاه الصين، ولن تسمح به مطلقا.

كيف تُصنع السياسة النووية الأمريكية فى الشرق الأوسط؟

د. محمد عبد السلام

على الرغم من أن "العامل الأمريكي" قد أصبح، منذ بداية التسعينيات على الأقل، يمثل المحدد الأكثر تأثيرا لعمليات الانتشار أو عدم الانتشار النووى فى المنطقة، فإن التحليلات السائدة حول السياسة الأمريكية تجاه المشكلات النووية المثارة فى المنطقة لا تزال تتسم بالبساطة الشديدة. فعادة ما يشار إلى مقولات على غرار "ازدواجية المعايير" التى ترتبط بحالة إسرائيل، أو "التسييس" التى تتعلق بحالة العراق ٢٠٠٣، وكأنها أطر مرجعية كافية لفهم ما يدور.

وبالفعل فإن بعض تلك المقولات صحيحة فى كثير من جوانبها، إلا أنها لا تعبر فى الواقع سوى عن مجرد انطباعات عامة تعكس موقفا سياسيا أكثر منه تحليلا علميا. فالسياسة الأمريكية أعقد بكثير مما تبدو عليه، ويصعب اختصارها فى تلك الثنائية الإسرائيلية - العربية، إذ إن لواشنطن محددات مركبة تحكم تعاملها مع كل مشكلة نووية، وتفرز على ما يبدو سياسة خاصة لكل منها، تبعا لمعايير ترتبط بطبيعة كل حالة على حدة، فلا توجد سياسة أمريكية عامة، وإنما سياسات خاصة تجاه القضايا النووية فى الشرق الأوسط.

إن الحالات "النووية"، التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط، قد طرحت دائما سؤالا رئيسيا هو: كيف تتعامل الولايات المتحدة مع "القضايا النووية" فى الشرق الأوسط، تحديدا فيما يتعلق بعملية صنع السياسات المتعلقة بالنشاطات النووية فى المنطقة، سواء على مستوى التقديرات الفنية، أو التوجهات السياسية، أو التحركات الفعلية؟ ولا تكتسب إجابة هذا السؤال أهميتها فقط من كونها تسهم فى فهم السياسة الأمريكية تجاه "المشكلات الساخنة" المثارة، مثل إسرائيل والعراق (١٩٩١ و٢٠٠٣) وإيران وليبيا وباكستان والقاعدة، وإنما أيضا من أجل تقييم ما يطرح من وقت لآخر بشأن القضايا الكامنة، فيما يتعلق بأطراف كسوريا والجزائر والسعودية، وحتى مصر.

إن بداية الإجابة على السؤال السابق ترتبط بعامل "الإدراك"، فكيف تدرك الولايات المتحدة مشكلات الشرق الأوسط على المستوى النووى، سواء كانت تتعلق بالانتشار أو عدم الانتشار؟ وهو "الإدراك" الذى تتحدد السياسة المتبعة بناء عليه. وتتمثل المشكلة هنا فى كيفية بناء نموذج يوضح ملامح عملية صنع السياسة فى واشنطن فيما يتعلق باللاعبين الرئيسيين فى مجال "الانتشار النووى"، والتفاعلات القائمة بينهم، والمحددات الحاكمة لتلك السياسة، التى تفرز فى النهاية ما تتم متابعته من عمليات على ساحة الإقليم فى المجال النووى.

إن هناك فى الواقع أربعة لاعبين رئيسيين مشتبكين فى تلك العملية، هم:

١- الإدارة الأمريكية، بما فيها البيت الأبيض بمجالسه المختلفة وكبار المسئولين والمتخصصين والخبراء فى الوزارات (الإدارات) ذات العلاقة كالخارجية والدفاع والطاقة والأمن الداخلى.

٢- ما يسمى "جماعة الاستخبارات" Intelligence Community، التى تضم وكالة الاستخبارات المركزية، (CIA) وحوالى ١٤ جهاز استخبارات أخرى تعمل فى إطار هيئة التقديرات الاستخباراتية القومية National Intelligence Estimate.

٣- الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (الشيوخ والنواب)، يشمل ذلك لجانه الداخلية المتعددة كالعلاقات الخارجية والاستخبارات.

٤- اللاعب الرابع هو مراكز الدراسات Think Tanks غير الحكومية التى تمتلك برامج قوية لمتابعة وتقييم حالة الانتشار النووى، وتصدر توصيات بشأن التعامل معها.

وتتسم أدوار اللاعبين السابقين فى عملية صنع القرار النووى بالوضوح النسبى، فأجهزة الاستخبارات هى المسئولة عن تقييم النوايا النووية بالنسبة لأية دولة من خلال رصد وجمع البيانات الفنية المتعلقة بالنشاطات النووية للدولة المعنية، مع تصنيفها وتحليلها. ويتم تقديم تلك التقديرات الاستخباراتية بعد ذلك للإدارة والكونجرس بعد مناقشتها فى إطار هيئة الاستخبارات القومية (NIE)، وتتولى الإدارة استنادا إلى ذلك حسبما يفترض تشكيل السياسة الرسمية تجاه الدولة موضع الاهتمام، فى إطار التوجهات العامة الحاكمة للسياسة الأمريكية فى مرحلة ما.

أما بالنسبة للاعبين الآخرين، فإن دوريهما يرتبطان بما يلى:

أ- تقوم مراكز الأبحاث عادة بتحليل التقديرات الاستخباراتية، مع مطابقة مدى تعبير السياسة الرسمية عنها، فهى فى معظمها ليست مشاركة مباشرة فى عملية صنع سياسة الإدارة، إلا أنها تقوم بالتأثير فيها بشدة عبر النشر والتعليقات والتقديرات والاتصالات المستمرة مع الإدارة وجماعة الاستخبارات، فى إطار إبداء الرأى وطرح الخيارات.

ب- يمارس الكونجرس على هذا المستوى دورا استشاريا فى كل مراحل عملية صنع القرار، فلديه لجان الاستخبارات الداخلية فيه، وعادة ما تكون لديه تقديراته الخاصة لما تقدمه الأجهزة استنادا إلى "إفادات" وشهادات وجلسات استماع لمسئولين فى الحكومة أو خبراء فى مراكز الدراسات، وأحيانا شخصيات من المناطق أو الدول المعنية.

لكن مشكلة دور الكونجرس فى هذا المجال هى أنه على الرغم من امتلاكه أدوات قوية للنظر فى سياسة معينة، بدعمها، أو عرقلتها، من خلال التمويل، وأحيانا إيجادها باعتباره ساحة لجماعات المصالح (اللوبيهات)، إلا أن الإدارة عادة ما لا تكون فى حاجة لموافقة (أو تصديق) الكونجرس فى إطار عملية صنع سياسة معينة. لذا، يظل دوره غير مباشر فى عملية صنع سياسة منع الانتشار فى المراحل الأولى لتشكيلها وإدارتها، على الرغم من أنه قد يكون مؤثرا فى المراحل التالية، خاصة عندما تتحول القضايا إلى مشكلات أو المشكلات إلى أزمات.

إن المسألة هنا لا تتوقف على أدوار اللاعبين الأساسيين المشار إليهم، لكن على نمط أو "ديناميكية" التفاعل بينهم تجاه القضايا التقليدية أو المشكلات الجارية فى منطقة كالشرق الأوسط، استنادا إلى ما يمكن تسميته الافتراضات أو المقولات المسيطرة داخل "جماعة منع الانتشار" الأمريكية العاملة داخل تلك المؤسسات، والتى تؤثر فى مخرجات السياسة الأمريكية بشأن التطورات القائمة أو المحتملة بالنسبة لدول المنطقة. لذا، فإن هناك مجموعة من التساؤلات التى توجد أهمية خاصة للتوصل إلى إجابة حولها بشأن كل حالة شرق أوسطية بالمفهوم الواسع، إذ إن إجاباتها قد تختلف من حالة إلى أخرى، فما يحكم حالة العراق يختلف عما يحكم حالة إيران، وتختلف حالة ليبيا عن إسرائيل، وحالة سوريا عن مصر، وحالتا الجزائر والسعودية عن باكستان، وتكتسب حالة القاعدة أهمية خاصة وأهم تلك الأسئلة ما يلى:

أ- هل يوجد اعتقاد داخل "جماعة الانتشار النووى" الأمريكية بأن من السهل امتلاك أسلحة نووية؟ وهل يمكن بالفعل بناء برنامج عسكرى نووى متكامل اعتمادا على السوق السوداء، أو عبر التعاون مع دولة نووية أخرى؟

ب- ما هى العلاقة بين القدرات النووية والنوايا النووية؟ وكيف يتم تحليل مستوياتها المختلفة؟ وهل لا يزال من الممكن بناء برنامج عسكرى نووى سرى قادر على إنتاج "قنبلة"فى الوقت الراهن؟

جـ- ما هى العلاقة بين امتلاك القدرات النووية المدنية وامتلاك القدرات النووية العسكرية؟ وهل يعتقد صانعو السياسة وخبراء منع الانتشار الأمريكيون أن من السهل أو الممكن تحويل القدرات النووية السلمية إلى نشاطات نووية عسكرية تتيح "خيارا"؟

إن محاولة الوصول إلى إجابات محددة لتلك الأسئلة فى إطار عملية صنع السياسة النووية داخل الولايات المتحدة يمكن أن تساهم فى فهم الكيفية التى يتم بها تحليل وتقدير المعلومات المتعلقة بالنشاطات النووية لدول المنطقة فى واشنطن، وكيف تختلف أحيانا تقديرات "الخبراء" فى المجال النووى عن "السياسيين" داخل الإدارات، وإلى أى مدى تؤثر تقديرات المجموعتين، أو أى منهما، فى سياسة الولايات المتحدة، علما بأنه فى ظل الآليات المعقدة لعملية الانتشار النووى خلال السنوات الأخيرة لا توجد إجابات نظرية حاسمة يمكن أن تكون ملزمة فنيا لتلك الأطراف، على نحو يترك مساحة واسعة للتقديرات غير المحددة أو المتباينة أو للتأثيرات السياسية.

فى هذا الإطار، يبدو أنه لا يوجد مبدأ عام مركزى "ناظم" يحدد اتجاه سياسة منع الانتشار النووى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، أو بصورة أخرى، فإن تلك السياسة تتحدد فى إطار بيئة تشهد عملية تفاعل بين التصورات السائدة لدى صانعى السياسة فى واشنطن والتقديرات الاستخباراتية ذات الطابع الفنى والتوجهات التحليلية فى مراكز الدراسات، بشأن النشاطات النووية المرتبطة بكل حالة على حدة، فبيئة صنع القرار فى واشنطن تشبه شبكة أو مصفوفة Matrix مليئة بالأشكال والرموز والأرقام التى تفرز فى النهاية مداخل سياسية خاصة مصممة لكل دولة (Case by Case Approach) من دول المنطقة.

إن الآليات الداخلية لعمل تلك "الشبكة" تختلف من حالة إلى أخرى، وتفرز - كما تمت الإشارة - سياسات تعكس تلك الاختلافات. **وإذا تم التعامل هنا مع التقديرات الفنية للاستخبارات كمعطى ثابت محايد (رغم أنه لم يكن كذلك فى حالة كالعراق) بالنسبة لكل حالة، أو يصعب التلاعب بها ببساطة لفترة طويلة (كما تشير خبرة ما حدث فى العراق أيضا)، فإن شبكة صنع السياسة داخل واشنطن تتأثر عادة**

بتوجهات تتحدد وفق عاملين أساسيين، هما:

الأول: مصالح الأمن القومى الأمريكى تجاه الدولة المعنية، تبعا للتوافقات السائدة بشأنها فى واشنطن.

الثانى: التوجهات (أو الدوافع) السياسية المنفردة، لكل من الإدارة، أو جماعة الاستخبارات، أو الكونجرس، أو مراكز الدراسات، تجاه الحالة محل التفاعل.

وعلى ذلك، فإن تأثيرات الدوافع الاستراتيجية والسياسية فى إطار "ديناميكية" صنع القرار المشار إليها، بين اللاعبين الرئيسيين، والتى تتفاعل فى إطار "شبكتها" توجهات الإدارة (والكونجرس)، وتقديرات الاستخبارات، وتوصيات مراكز الأبحاث - هى التى يمكن أن توضح الصورة بالنسبة لكل حالة، فيما يتعلق بالطريقة التى تتحرك الولايات المتحدة بها تجاهها. وهنا، تبدو تصورات الإدارة وكأنها العامل المهيمن مادام الأمر يتعلق بمصالح أو توجهات سياسية، إلا أن تقديرات الاستخبارات تمارس دورا حيويا لا يمكن تجاوزه عموما. أما مراكز الأبحاث، فإن دورها يتفاوت من مركز أبحاث إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى، وتصبح الصورة أكثر تعقيدا فى فترات الأزمات.

فى هذا الإطار، يمكن رصد أنماط تأثير العاملين المشار إليهما، واتجاهات تأثيرها فى عملية صنع السياسة الأمريكية فى النقاط الثلاث التالية:

١- المدركات الاستراتيجية Strategic Perception

إن المدركات الاستراتيجية تمثل المعيار العام الذى يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجى فى المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة خارج (أو داخل) أراضيها، فهى التى تشكل المنظور الأمريكى بشأن قضايا كالمصالح الإقليمية، والأمن الداخلى، والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة، فهى تمثل الخلفية الأساسية التى يتم استنادا إليها تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية، وتستند تلك المدركات إلى قاعدتين، هما:

أ- العلاقات السياسية، والأساس هنا هو أن الولايات المتحدة تتخذ عادة موقفا شديد التصلب تجاه الأطراف المناوئة لها، والتى توضع فى خانة تتغير مسمياتها من مرحلة لأخرى. فأحيانا، تسمى "الدول المارقة" أو دول "محور الشر"، التى تضاف أو تخرج منها أطراف مختلفة تبعا لثبات أو تغير نمط العلاقات السياسية، بينما تتخذ - وفقا لذلك - موقفا مختلفا تعاونيا تجاه من يعتبرون "الحلفاء" أو الدول الراغبة فى التعاون معها، أو التى تعتبر سياساتها داعمة للمصالح الأمريكية. ويتأثر نمط العلاقات السياسية على هذا المستوى -وفق المعايير التى يتم تداولها فى الوقت الراهن- بطبيعة النظم السياسية، والاستقرار الداخلى، وتاريخ الدولة مع الانتشار النووى، وما إلى ذلك. فتبعا لذلك يتم تصنيف الدول إلى دول متعاونة أو مناوئة.

ب- مدركات التهديد، وتعتبر العامل الأكثر تأثيرا فى توجهات سياسة منع الانتشار الأمريكية تجاه الدول الأخرى، فتقديرات الاستخبارات ورؤى الإدارة (والكونجرس) وتوصيات مراكز الدراسات تبنى فى جزء أساسى منها على ما إذا كانت نشاطات دولة ما يتم إدراكها على أنها تمثل تهديدا محتملا بشكل أو بآخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة (كالتعاون مع العناصر الإرهابية) للأراضى الأمريكية أم لا.

تبنى تلك المدركات كذلك على تقديرات خاصة بما إذا كانت النشاطات المعنية تمثل، إلى مدى معين، تهديدا لمصالح استراتيجية أمريكية فى إقليم ما، أو لأحد حلفاء الولايات المتحدة أم لا. ويتم تصنيف التهديدات إلى تهديدات تتسم بالإلحاح أو كامنة، لكن المهم هنا هو ملاحظة أنه من المنظور الأمريكى، لا تمثل كل حالات الانتشار النووى تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، فخطورة الانتشار النووى لا تنفصل عما تمثله حالاته من مساس أو عدم مساس بتلك المصالح، فالمعيار هو تهديد المصلحة الاستراتيجية.

٢- الدوافع السياسية:

إن الدوافع السياسية تمثل مجمل المواقف والتوجهات والأفعال الخاصة باللاعبين السياسيين، والتى تتم من خلالها محاولة التأثير فى سياسة منع الانتشار، بتوجيهها نحو اتجاهات ترتبط "بهيكل القوة" داخل واشنطن. فصراعات القوة بين الحزبين الرئيسيين من أجل إعادة الانتخاب، والرغبة فى تحقيق مكاسب شخصية، أو نفوذ داخل الإدارة، أو تأثير "اللوبيهات" فى اتجاهات معاكسة، تعد أمثلة شائعة للدوافع السياسية، وتشير عملية صنع سياسة منع الانتشار إلى وجود ثلاثة مكونات تشكل الدوافع السياسية، خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، هى:

أ- التقديرات المحرفة لأجهزة الاستخبارات. فبعيدا عما يفترض فى تلك التقديرات من فنية وحياد، ربما يجرى داخل "جماعة الاستخبارات" عن طريق الخطأ، أو فى ظل ميول خاصة، أن يتم بناء التقديرات على معلومات خاطئة فنيا، أو تجاهل بعض ما تم الحصول عليه من معلومات، أو المبالغة فى تصوير دلالات الوقائع، أو تقديم التقديرات ذاتها بطريقة خاطئة، وعادة ما تتم تسمية تلك التقديرات التى يتم تحريفها بشكل متعمد بهدف الوصول إلى "استنتاج مرغوب فيه" لأهداف سياسية، عملية "طبخ" cooking استخباراتية.

ب - **التوجهات السياسية لإدارات البيت الأبيض**، فالأجندة السياسية لكل إدارة تمارس دورا رئيسيا كأحد اهم محددات سياسة منع الانتشار النووى تجاه دولة أو أخرى. فعندما تصل إلى البيت الأبيض إدارة لديها "أجندة سياسية" متشددة، ربما تحاول أن تغير المدركات الاستراتيجية، تجاه دولة ما من خلال إيجاد بيئة سياسية معادية لها، أو "طبخ" التقديرات الاستخباراتية أيضا. وتمثل "الأيديولوجيا" على هذا المستوى عاملا مؤثرا يمكنه أن يدفع فى اتجاه تغير التوجهات السياسية للإدارة، أو تعديل سياسة منع الانتشار القائمة.

جـ- **تحليلات مراكز الأبحاث والرأى**، فمراكز الدراسات لا تقدم خدمة علمية محايدة فى كل الأحوال، ومن الممكن أن يقوم "مركز تفكير" داعم للإدارة أو معارض لتوجهاتها بتقديم تحليلات تدعم أو تنتقد سياساتها، وربما تستند تلك التحليلات

أو لا تستند إلى بيانات فنية أو "استخبارات رسمية". ويساهم تعدد مراكز الدراسات وتنوع مواقفها السياسية فى تعميق تلك المعضلة، إذ إنه يسمح لتلك المؤسسات ببلورة معايير مختلفة عما هو معتاد لتقدير النشاطات النووية لدول الشرق الأوسط، وهى نقطة أساسية، إذ إن دور مثل هذه المراكز فى صنع مثل هذه السياسات ربما لا يكون مألوفا فى مناطق عديدة خارج الولايات المتحدة.

٣- "ميكانيزمات" صنع سياسة منع الانتشار:

لقد مارس المحددان السابقان تأثيرات قوية فى عملية صنع سياسة منع الانتشار النووى الأمريكية، من خلال ثلاثة "ميكانيزمات" Mechanisms رئيسية، أدت فى بعض الحالات إلى توجيهها بشكل غير واقعى فى اتجاهات محددة، ويمثل فهم تلك الآليات التحليلية أحد أهم المفاتيح التى تساعد فى توضيح الكيفية التى يتم عبرها "تقييم" المعلومات الخاصة بالنشاطات النووية فى الشرق الأوسط بواشنطن، وهى:

أ- تحليل النوايا Intentions Analysis فعندما يحاول صانعو السياسة أن يقوموا بفرز وتصنيف التقديرات الاستخباراتية الخاصة بأنشطة نووية معينة، فإنهم يقومون عادة بالنظر إلى قدرات ونوايا الدولة المستهدفة على قدم المساواة، فالنوايا مثل القدرات تحتل نفس الوزن. ويستند تحليل القدرات إلى المعلومات الفنية التى تم جمعها من خلال أقمار التجسس الفضائية والخدمة السرية والعمل الميدانى، وعادة ما تتسم تلك العملية بالطابع الموضوعى، فمن الصعب بناء تقدير للقدرات استنادا إلى "نشاطات" غير موجودة.

أما تحليل النوايا، فإنه يبنى فى الغالب على بعض "الأدلة الظرفية" والشكوك، ويمثل معيارا غير موضوعى فى بناء التقديرات، لكنه يظل مهما فى فهم السياسات، إذ إنه هو الشق الذى يمكن أن يكون مسئولا عن الأخطاء الفادحة أو التحريفات المقصودة لخدمة أهداف سياسية. فكثير من "التصريحات" التى تصدر بشأن مشكلة معينة تعتمد تحديدا على تحليل لنوايا يخفى أو يظهر معلومات غير دقيقة، أو لا يستند إلى معلومات محددة من الأساس. والمقصود هنا أن "نوايا الدول" سواء كانت سيئة أو جيدة (من المنظور الأمريكى) تمثل عاملا جوهريا فى قرارات التعامل مع مشكلات الانتشار وعدم الانتشار النووى فى الشرق الأوسط.

ب- منطق سيناريو أسوأ حالة، Worst case Scenario Thinking ففى عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أصبح صانعو السياسة فى واشنطن يميلون بشدة إلى التزام جانب الحذر أو الحيطة فى التعامل مع مشكلات الانتشار النووى، فى ظل منطق سائد يقرر أن من الأفضل اتهام دولة ما عن طريق الخطأ بالسعى لامتلاك قدرات نووية عسكرية عن المخاطرة بتحمل عواقب عدم العمل فى هذا الاتجاه.

لقد تدعم هذا الاتجاه بفعل هجمات القاعدة ضد نيويورك وواشنطن، وسعى بعض التنظيمات الإرهابية لحيازة أسلحة تدمير شامل، وبعض المؤشرات المقلقة التى كانت تتوالى باستمرار حول نشاطات نووية عسكرية فى الشرق الأوسط منذ بداية القرن الجديد. وقد أثبت هذا المنطق مصداقية عالية فى كثير من الأحيان، لكنه أدى كذلك إلى ظهور تقديرات سيئة لم يكن من الممكن تصديقها فى عدة حالات أيضا، إلا أنه منطق قائم.

جـ- سياسة عدم التمييز Non- Distinction بين جانبى القوة النووية. فهناك ميل مسيطر لدى صانعى السياسة فى واشنطن لعدم التمييز بين القدرات النووية المدنية والبرامج النووية العسكرية، وافتراض أن من السهل القفز من ساحة النشاطات السلمية إلى البرامج التسليحية. لذا، يوجد شك دائم تجاه أية تحركات تقوم بها أية دولة فى اتجاه نووى، وسعى لمنع معظم البرامج النووية المدنية من القيام أو الاتساع فى منطقة الشرق الأوسط.

وبشكل محدد، فإن السياسيين الأمريكيين يميلون إلى الاعتقاد بأن أية دولة شرق أوسطية، لا تربطها بالولايات المتحدة علاقات سياسية تعاونية، تسعى لإقامة برنامج نووى مدنى، لديها فى الواقع طموحات للقيام بنشاطات نووية سرية فى ظل "الستار المدنى". والمحصلة النهائية لهذا الافتراض هى تبلور سياسة منع انتشار نووى تجاه أقاليم العالم المختلفة، وليس "الشرق الأوسط"فقط، هذه السياسة تعارض - كما تمت الإشارة - إقامة أية برامج نووية، لم تكن قائمة من قبل، بالنسبة لأية حالة، فيما بدا وكأنه مبدأ "لوقف"النشاطات النووية فى العالم.

فى النهاية، مع أن عملية صنع القرارات الخاصة بمنع الانتشار النووى فى واشنطن تبدو شديدة التعقيد، وعلى الرغم من عدم وجود "مبدأ ناظم" رئيسى يحكم الطريقة التى تدرك بها الولايات المتحدة المشكلات والقضايا أو تتصرف عمليا وفقا لما يمليه، فمن الواضح أنه يمكن بحث السياسة الأمريكية والتوصل إلى نتائج بشأنها، إذا تم الاستناد إلى افتراض"سياسة الحالة - حالة" التى تتيح إدراكا أفضل للكيفية التى تؤثر بها التوجهات السياسية للإدارة، والتقديرات الفنية للاستخبارات والتوصيات الأكاديمية لمراكز الدراسات فى تشكيل المنظور الأمريكى لكل منها، كما أن ذلك يوضح كيف تعمل ميكانيزمات "تحليل النوايا" و "أسوأ حالة "وعدم التمييز" بطريقة يمكن أن تؤدى إلى تعديل المدركات، وتغيير السياسات بدرجات ذات أهمية، فالصورة العامة تبدو كما لو كانت "شبكة" Matrix، وهى مسألة أعقد بكثير مما هو سائد بشأنها فى الشرق الأوسط.

الموقف الأمريكى من القوى النووية الناشئة

أحمد دياب

عقب انتهاء الحرب الباردة، تزايدت المخاوف الأمريكية من احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل، خصوصا فى مناطق النزاعات الإقليمية. وفى منطقة جنوب آسيا ، ذلك أن التوتر الشديد بين الهند وباكستان، والمترافق مع تطوير برامجهما النووية، زاد من احتمالات حدوث كارثة نووية من المؤكد أن تصيب المصالح الأمريكية فى منطقة جنوب آسيا والخليج العربى. هذا الأمر دفع الولايات المتحدة إلى حالة من الارتباك ما بين ممارسة الضغط على الهند وباكستان للتخلى عن الخيار النووى وإلزامهما بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبين مصالحها الاستراتيجية التى تقتضى التعاون مع هذا الطرف أو ذاك بشكل يدفع الولايات المتحدة نحو تبرير سياستها بغض النظر أو إبداء المرونة، والتعاون مع أحد الطرفين وفقا لمتطلبات تلك المصالح. وفى المقابل، لا تزال الولايات المتحدة تكيل الاتهامات والتهديدات لإيران بشأن برنامجها النووى رغم توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووى، وعدم امتلاك واشنطن الأدلة الكافية التى تؤكد بها اتهاماتها لإيران بالسعى لحيازة أسلحة نووية .

أولا - الموقف الأمريكى تجاه البرنامجين النوويين للهند وباكستان :

إزاء استمرار الهند فى برنامجها النووى بعد التفجير الذى أجرته عام ١٩٧٤، وإصرارها على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، عززت باكستان خطواتها باتجاه توفير مظلة نووية تعوض بها تفوق الهند فى الأسلحة التقليدية . وبدأت باكستان منذ ذلك الوقت مشوارها من أجل تحقيق هذا الهدف، معتمدة على امكاناتها التكنولوجية الخاصة التى وفرها العالم النووى عبد القادر خان بعد عودته من هولندا (١)، رغم التهديدات الأمريكية لباكستان لوقف مشروعها النووى، حيث أكد الرئيس الباكستانى ذو الفقار على بوتو أمام الجمعية الوطنية الباكستانية أن وزير الخارجية الأمريكى، حينذاك ، هنرى كيسنجر قد هدده فى حالة عدم إقلاعه عن البرنامج النووى قائلا "إننا سنجعل منك مثالا مروعا"(٢) .

وفى مواجهة الضغوط الأمريكية، توجه بوتو نحو الصين ونحو قوى غربية أخرى ، مثل فرنسا وهولندا ، للحصول على تسهيلات فى الجوانب التقنية ، نووية وتقليدية . أما الجوانب المالية، فقد نجح الرئيس الباكستانى ، على هامش قمة الجزائر الاسلامية عام ١٩٧٤ ، فى إقناع ثلاثة اطراف عربية فى المساهمة فى تمويل المشروع النووى الباكستانى بنحو ١١٠٠ مليون دولار على الأقل (٣) .

وفى عام ١٩٧٩ ، أشارت التقارير التى نشرتها الاستخبارات الأمريكية الى أن منشأة واحدة على الأقل من المنشآت التى تعمل وفق مبدأ القوة الطاردة قد بنيت فى "كاهوتا" ، وأن باكستان يمكن لها بعد ٥ سنوات من ذلك التاريخ أن تصبح فى وضع يمكنها من إجراء تفجير نووى باستخدام اليورانيوم . وفى عام ١٩٨٤ ، أشارت التقارير الى أن معمل "كاهوتا" أصبحت لديه القدرة على تخصيب اليورانيوم ، والى إنشاء باكستان معملا لإعادة معالجة البلوتونيوم ، وإجرائها اتفاقا سريا مع الصين يتضمن مساعدتها فى أعمال مشروع كاهوتا ومنحها تصاميم السلاح النووى . وقد اقر عبد القادر

خان فى عام ١٩٨٧ بأن بلاده تنتج اليورانيوم المخصب المستعمل فى الأسلحة النووية الذى درجته العليا ٩٠٪ (٤).

ورغم التحقيقات التى جرت بشأن تطوير باكستان لقدراتها النووية ، إلا أن الرئيس الامريكى رونالد ريجان فى شهادته أمام الكونجرس نفى أية إمكانية لباكستان فى امتلاك جهاز تفجير نووى، بل إن رئيس المخابرات الامريكية حينئذاك "وليام جينس" تكتم سر تحويل ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار إلى المشروع النووى الباكستانى خصما من الأموال التى قدمتها بعض الدول العربية لدعم المجاهدين الأفغان (٥) .

وقد جاء هذا الموقف كمحاولة لدعم الدور الباكستانى فى المجابهة مع الاتحاد السوفيتى بعد غزوه أفغانستان أواخر عام ١٩٧٩ . فبعد الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على باكستان بسبب إصرارها على البرنامج النووى فى أواسط السبعينيات، عادت فى ظل إدارة الرئيس رونالد ريجان الى إبرام اتفاق مع باكستان بقيمة ٣,٢ مليار دولار مع تعهد ببيعها ٤٠ طائرة متطورة طراز "إف - ١٦" ، ومنحها إعفاء لمدة ٦ سنوات من تقييد قانون عدم انتشار الأسلحة النووية . كما صعدت الولايات المتحدة مساعداتها لباكستان لتبلغ ٤ مليارات دولار للسنوات الخمس بداية من عام ١٩٨٧ . لكن الرئيس الامريكى جورج بوش الأب أعلن فى عام ١٩٨٩- أمام الكونجرس فى مناقشات المساعدات لعام ١٩٩٠ - ١٩٩١- أنه من الصعوبة بمكان التصديق بأن الهند وباكستان لا تمتلكان القدرة النووية العسكرية، الأمر الذى أفضى الى تعليق المساعدات ، حيث اعلن السفير الأمريكى فى إسلام آباد روبرت أوكلى أن باكستان لن تتسلم المساعدة ما لم توافق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتخضع منشآتها للتفتيش (٦) .

يستند الموقف الأمريكى المذكور إلى ما يسمى "تعديلات بريسلر" التى أقرها الكونجرس فى عام ١٩٧٨، وبموجبها امتنع الكونجرس عن التصديق على أية مبيعات أو تصدير مواد تقنية أو تجهيزات عسكرية لباكستان ما لم يصدق الرئيس الأمريكى سنويا على التعهد أمام الكونجرس بأن باكستان لا تمتلك جهازا للتفجير النووى (٧) .

وإذا كانت إدارة الرئيس ريجان (١٩٨٠ - ١٩٨٨) قد دفعتها مصالحها فى أفغانستان الى ممارسة الضغط على الكونجرس والحصول على قرار باستمرار المساعدات لباكستان ، فإن إدارة بوش الأب (١٩٨٨ - ١٩٩٢) بعد انتهاء الحرب الباردة ، ومنذ عام ١٩٩٠ تحديدا، لم تستطع التصديق على ما يؤكد عدم امتلاك باكستان أجهزة التفجير النووى ، الأمر الذى عرضها للمقاطعة . فضلا عن ظهور مطالبات فى الكونجرس لتطبيق تعديلات بريسلر على الدول الأخرى مثل الهند. وقد أثارت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ المخاوف من احتمالات استثمار الدول لثغرات الرقابة الدولية على المنشآت النووية وتطويرها لأسلحة نووية بما يتعارض وحظر الانتشار النووى فى العالم . ومنذ ذلك الحين قامت السياسة الامريكية على أساس الاعتراف بأن كلا من باكستان والهند لديهما القدرة على امتلاك أسلحة نووية، وأن جهودهما تتركز على تشجيع التراجع المتبادل ، أو تجميد قدراتهما النووية والدخول فى حوار إقليمى باتجاه السيطرة على التسلح النووى (٨) .

من جهتها، قدمت باكستان مقترحات عديدة لمواجهة الضغوط الامريكية بشأن مشروعها النووى، منها مقترحات رئيس الوزراء الباكستانى نواز شريف فى كلية الدفاع الوطنى براو لبندى فى عام ١٩٩١ ، التى دعا فيها كلا من الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة والصين للتشاور مع الهند وباكستان من أجل إيجاد حل لقضية انتشار الأسلحة النووية فى جنوب آسيا . وفى الوقت الذى أيدت فيه القوى العظمى الثلاث مقترحات باكستان، فقد رفضتها الهند مبدئيا على أساس أنها لم تجد شيئا جديدا فى المقترحات، إذ ظلت تصر على إعطاء هذه المسألة بعدا عالميا، ورفض فكرة اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، لأن ذلك فى المفهوم الجغرافى للهند يستلزم أخذ العنصر الصينى فى الاعتبار (٩).

وفى ضوء معاودة إدارة بوش الضغط على الهند لإقناعها بقبول مقترح اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبدافع استثمار المعطيات الدولية الجديدة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتطويرها، أعلنت الهند استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة ضمن اجتماع تعقده القوى الخمس خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يناير ١٩٩٢ ، بيد أن الولايات المتحدة عبرت عن تأييدها لعقد اجتماع ثنائى بين الهند وباكستان بحضورها ، وهو ما تملصت منه الهند (١٠) .

وضمن هذا الإطار، أكدت الولايات المتحدة لباكستان خلال زيارة رئيس مجلس الشيوخ الباكستانى "وسيم سجاد" لها فى عام ١٩٩١ أن المساعدات الأمريكية لبلاده لن تستأنف قبل إعطاء باكستان ضمانات بعدم امتلاك أو القيام بتصنيع قنبلة نووية . وفى الوقت نفسه، عاودت الولايات المتحدة جهودها لدى الهند وباكستان عبر زيارة لهما قام بها أعضاء من الكونجرس الأمريكى من أجل حل المشكلات الاقليمية الناجمة عن مساعيهما لامتلاك القدرة النووية .

لقد استمرت الهند تتمسك بالثوابت الأساسية فى سياستها النووية، وقوامها ارتباط أمن الهند بقدرات الصين النووية ، التى رفضت بدورها إخضاع هذا الموضوع للنقاش ما لم يأت ضمن إطار كلى تشترك فيه روسيا والولايات المتحدة . وفى المقابل، استمرت باكستان على رفضها التوقيع المنفرد على اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (١١)، لكن عندما تبين للولايات المتحدة فى عام ١٩٩٥ أن المشروع النووى الباكستانى وصل الى نقطة اللاعودة ، قامت رسميا بإبلاغ

الحكومة الباكستانية بما نصه :" انه فى حالة ظهور أدلة على تعاون نووى باكستانى مع أى طرف عربى، فإن الولايات المتحدة سوف ترى نفسها مضطرة الى توجيه ضربة "مباشرة" "سريعة" "ومؤلمة" للمنشآت النووية الباكستانية" (١٢) .

وعقب التفجيرات النووية التى أجرتها الهند وباكستان فى صيف ١٩٩٨ ، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على الدولتين، ولكنها لم تكن مؤثرة بالقدر الكافى لمنع الدولتين من الاستمرار فى سباقهما للتسلح النووى. فالهند ، حينذاك ، لم تكن تربطها علاقات اقتصادية أو عسكرية مع الولايات المتحدة، تجعل من فرض العقوبات ذات جدوى. أما باكستان - وان كانت تربطها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية قوية بالولايات المتحدة - فإنها استطاعت منذ بداية التفكير فى مشروعها النووى تحييد الضغوط الامريكية عليها من جانب ، ومن جانب أخر ، طرأت مستجدات لاحقة ، سياسية وعسكرية ، على المستوى الاقليمى ، جعلت واشنطن تراجع نفسها بشأن العقوبات على باكستان، ومن ثم رفعها كليا أو جزئيا .

وعندما نشبت الأزمة الافغانية عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وقررت الولايات المتحدة شن حملة عسكرية ضد الارهاب، بدءا من افغانستان بحجة أنها تؤوى تنظيم "القاعدة" الذى يتزعمه اسامة بن لادن المتهم بتدبير هذه الهجمات ، برزت أهمية موقع باكستان الجغرافى لإنجاح الحملة الامريكية . ورغم الموقف الصعب الذى واجهه الرئيس الباكستانى برويز مشرف ، فقد اضطر الى الاستجابة للمطالب الامريكية، حرصا على مصالح باكستان الحيوية، خصوصا فيما يتعلق بتأمين منشآتها النووية، شرط ألا تشارك أى من الهند أو إسرائيل فى التحالف، وهو ما استجابت له واشنطن . إلا أن تصاعد التظاهرات الشعبية فى باكستان ، من قبل الجماعات والأحزاب الإسلامية احتجاجا على مشاركة باكستان فى التحالف الذى تترأسه الولايات المتحدة ، أثار مخاوف واشنطن من احتمال سقوط نظام الرئيس مشرف ، وتولى نظام اسلامى متشدد السلطة فى اسلام أباد يسيطر على الترسانة النووية التى تقدرها الاستخبارات الامريكية (عام ١٩٩٩) بحوالى ٥٨٥ - ٨٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المخصب (٢٣٥)، ونحو ١٣ كيلو جراما من البلوتونيوم المفصول (٢٣٩) ، وهو ما يكفى لصنع ٣٠ - ٥٠ قنبلة نووية (١٣) .

وفى أوائل عام ٢٠٠٤ ، وعقب الكشف عن الدور الباكستانى فى تسريب معلومات نووية الى دول مثل ليبيا وايران وكوريا الشمالية، توقع معظم الخبراء أن تقدم واشنطن على معاقبة باكستان، الدولة التى وصفتها افتتاحية فى "نيويورك تايمز" عقب تلك الفضيحة بـ "حليف واشنطن الذى لا يمكن الوثوق فيه" . وبرز اجماع على أن زيارة وزير الخارجية السابق كولن باول الى اسلام أباد فى مارس ٢٠٠٤ كانت ستمهد لضغط أمريكى غير مسبوق من أجل فرض الرقابة على البرنامج النووى الباكستانى وربما حتى انهائه .

لكن باول أذهل المراقبين فى المنطقة، عندما وقف فى العاصمة الباكستانية، معلنا أن باكستان حليف كبير خارج حلف "الناتو" ، فى قرار عسكرى ذى تبعات اقليمية ، خصوصا أن من بين أهم حلفاء واشنطن خارج "الناتو" دولا مثل اليابان واسرائيل وكوريا الجنوبية . وسوف تصبح باكستان علنا وقانونيا دولة مضيفة لقواعد عسكرية امريكية ، مع احتمال طرح معاهدة دفاع مشترك على غرار تلك الموقعة مع اليابان وكوريا الجنوبية واسرائيل ودول "الناتو" . كما ستحوز واشنطن الحق فى نشر أو تخزين أسلحة نووية داخل باكستان، خصوصا الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والحاملة رءوسا نووية وكحليف كبير على مستوى "الناتو"، سيحق لاسلام أباد الوصول الى مخازن السلاح الامريكية وامكانية الحصول على مقاتلات "إف ١٦" المعدلة لحمل رءوس نووية، وطائرات المراقبة البحرية "أوريون بى ٣ سى" وأنظمة رادارات متقدمة. وفى محاولة لتفسير هذا الموقف الأمريكى، تشير تكهنات إلى احتمال دخول المؤسستين العسكريتين فى كل من واشنطن وإسلام أباد فى تحالف جديد يتجاوز الحرب ضد الإرهاب، فى ظل الحديث عن تصورات أمريكية لقيام حلف "ناتو" آسيوى تقوده الولايات المتحدة على غرار "الناتو" الأوروبى، يشمل حلفاء واشنطن التقليديين فى المنطقة : باكستان وتركيا وإيران "بعد تغيير نظامها" ودولا خليجية، إلى جانب حلفاء واشنطن فى آسيا الوسطى، مستهدفا إقامة نظام إقليمى لشبكة أنابيب لنقل الطاقة، تحرسه دول حليفة لواشنطن، وتمنع بروز أى هيمنة صينية أو روسية أو حتى هندية، فى حال تجاوزت هذه الأخيرة إشكالاتها التنموية وبرزت كقوة إقليمية. لكن الثمن المطلوب من باكستان دفعه مقابل التحول حليفا كبيرا خارج "الناتو" يتعلق بإيران وأفغانستان. فمن المرجح، فى ضوء تردد بعض دول "الناتو" فى زيادة عدد قواتها فى أفغانستان وانعدام الأمن فى ذلك البلد بسبب مقاطعة البشتون حكومة الأقليات فى كابول، أن تساعد واشنطن الباكستانيين على دخول أفغانستان مجددا عبر إرسال قوات تحل مكان بعض قوات أوروبية. وفيما يتعلق بإيران، يريد الأمريكيون التزاما رسميا يسمح لواشنطن باستخدام القواعد الباكستانية لتدخل عسكرى محتمل ضد إيران(١٤).

من ناحية أخرى، وفى السابع عشر من يوليو ٢٠٠٥ وعقب اجتماع رئيس الوزراء الهندى "مانموهان سينج" بالرئيس الأمريكى بوش فى واشنطن، صدر بيان مشترك يتضمن صياغة معقدة وصفت الهند بمقتضاها بأنها "دولة مسئولة تمتلك تكنولوجيا نووية متقدمة، وهى بذلك تشبه الولايات المتحدة". ومن جانبها، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات فى مجال الطاقة النووية إلى الهند والتعاون معها تجاريا. وبناء على ذلك الاتفاق، سيتم التعامل مع الهند على أنها دولة نووية مع

التزامها بقواعد السلوك المسئول، لكن دون الاعتراف الرسمي بهذا الوضع(١٥). السياسة الأمريكية تجاه الهند في الفترة المقبلة عنوانها "تلبية مطالب الهند بهدف احتوائها من جانب وموازنة صعود الصين من جانب آخر". وهنا، يرى هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن المصالح الأمريكية في آسيا أبعد من كونها تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تتعداه إلى مصلحة سياسية أساسية تكمن في عدم السماح بقيام تكتل معاد للمصالح الأمريكية.

الاتفاق بين الهند وباكستان :

في الثامن من أغسطس ٢٠٠٥، أعلنت الهند وباكستان الاتفاق على سبعة إجراءات تهدف إلى خفض التوتر العسكري، وتعزيز إجراءات بناء ثقة البلدين ، هي:

١ - وقف إقامة مواقع عسكرية جديدة على طول الخط الفاصل بين شطري إقليم كشمير المقسم.

٢ - مواصلة وقف إطلاق النار الحالي على طول خط الحدود الفاصل بين شطري كشمير.

٣ - تعزيز خط الاتصالات العسكري الساخن الموجود حاليا بين البلدين.

٤ - عقد اجتماعات شهرية بين المسئولين العسكريين من البلدين على الحدود المشتركة.

٥ - مواصلة الاتفاقات الموجودة لاحترام كل من البلدين المجال الجوي للبلد الآخر.

٦ - إعادة "المتسللين" بين البلدين بشكل سريع.

٧ - المراجعة المستمرة لإجراءات بناء الثقة الحالية بين البلدين.

وكانت الدولتان قد توصلتا (في ٢٠٠٥/٨/٦) إلى سلسلة من الاتفاقات المهمة التي تهدف إلى تقليل مخاطر حدوث حرب نووية عرضية بين البلدين، ومن بين تلك الخطوات :

١ - إبلاغ كل بلد الآخر مسبقا بأي خطط لتجربة صواريخ باليستية.

٢ - الاتفاق على إقامة خط ساخن بين كبار مسئولي الخارجية في البلدين بحلول سبتمبر ٢٠٠٥ .

(الحياة : ٢٠٠٥/٨/٩)

ثانيا - الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني:

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى ٣٠ عاما مضت، أي إلى زمن شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي وبالتحديد منذ عام ١٩٧٤ . فقد كان طموح الشاه إقامة دولة إيرانية "صناعية" يكون لها دور مركزي في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا، يأتي مشروعه تزويد إيران بعشرين مفاعلا نوويا تبلغ قدرة بعضها ١٣٠٠ ميجاوات. وكانت الولايات المتحدة قد زودت إيران قبل ذلك بمفاعل أبحاث نووي صغير ضمن "برنامج ايزنهاور الذري للسلام" عام ١٩٦٧ بطاقة ٥ ميجاوات قرب طهران، ثم بأربعة مفاعلات أبحاث بحدود ٣٠ ميجاوات في مركز أبحاث أصفهان. كذلك، طلب الشاه من شركة "سيمنس" الألمانية (الغربية) تزويد إيران بمفاعلات ضخمة، وهو ما لم تعترض عليه الولايات المتحدة(١٦).

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أوقف مشروع الشاه بسبب انشغال الثورة بأمور أخرى وبسبب أوضاع إيران المالية، إذ لم تعد قادرة أو راغبة في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه شركة "سيمنس" (الأمر الذي قاد إلى المحاكم الدولية). وخلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، استغل العراق تفوقه الجوي في قصف المنشآت النووية الإيرانية، لا سيما مفاعل بوشهر على الخليج، علما بأن مفاعل بوشهر رقم ١ يوصف بـ "العمود الفقري للبرنامج النووي الإيراني". على أن الغارات الجوية العراقية المكثفة أصابت المفاعلين بأضرار أكيدة، ولكنها لم تكن مدمرة نظرا للحماية الخاصة التي وفرتها إيران لهذه المنشآت الإستراتيجية من جهة وإلى البنية الخاصة القوية لهذه المنشآت التي وضعها العلماء الألمان من جهة أخرى. بعد خروج إيران منهكة من حربها مع العراق مطالبة بوقف إطلاق النار صيف عام ١٩٨٨، أدركت طهران أنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها إلا بسلاح التفوق الذي استخدمه العراق ضدها، الأسلحة الكيماوية وصواريخ يتجاوز مداها ٦٥٠ كم أصابت طهران وأخلت بالتوازن العسكري. وكان الدرس الأول والأخير الذي عرفته إيران من الحرب مع العراق هو السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي إحياء البرنامج النووي الذي بدأه الشاه. وعلى هذا الأساس، جرى العمل مع جهات عدة لتحقيق هذا الهدف، لا سيما مع الصين والجمهوريات السوفيتية السابقة، خصوصا كازاخستان، ومع باكستان بشراء أسرار نووية بواسطة العالم الباكستاني عبد القدير خان. والأهم من كل هذه الدول روسيا، التي عقدت معها إيران اتفاقا لإعادة بناء محطة بوشهر و١٠ محطات للطاقة النووية خلال عشرين عاما، على أن يسلم المفاعل الأول (بوشهر) عام ٢٠٠٣ مع السعي لشراء كبار علماء الذرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي(١٧).

لكن تحول إيران إلى دولة نووية يعد أمرا غير مقبول أمريكيا، فمنذ تفجر الأزمة النووية الإيرانية في عام ٢٠٠٣، أصرت الولايات المتحدة على أن الهدف الرئيسي للنشاط النووي الإيراني يتمثل بالأساس في السعي لامتلاك السلاح النووي تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. فالمبررات التي

تسوقها إيران في هذا الصدد غير مقتنعة، فلماذا تبدو مشغولة إلى هذا الحد بإنتاج كهرباء بواسطة الطاقة النووية وهي من الدول الأكثر غنى بطاقات النفط والغاز؟ ولماذا تصر إيران على دفع مليارات الدولارات ثمن (الطاقة النووية) ما دام إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النفطية يكلفها ما يوازي ٢٠ ٪ أقل من تكلفته النووية؟ ثم إن مواقع مفاعلاتها بعيدة عن المدن الرئيسية التي تستهلك الكهرباء(١٨).

ووجدت واشنطن في الأدلة الجديدة المتعلقة باكتشاف قيام إيران بعمليات لتخصيب اليورانيوم، تأكيدا على سلامة اتهاماتها المتكررة لإيران ودليلا عمليا على خطورة السماح لها بمواصلة هذه الأنشطة. وترتكز الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة على ثلاثة عناصر رئيسية، هي :

(١) الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها اتفاقية الضمانات النووية، ولكن مع إبداء قدر من المرونة في طرح هذا الطلب في اجتماعات مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظرا لعجز الولايات المتحدة عن توفير الأغلبية اللازمة لتمريرها هذا الطلب في اجتماعات مجلس الأمناء.

(٢) تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الإيراني، وبالذات روسيا وباكستان.

(٣) تأكيد الولايات المتحدة الدائم على أن الخيار العسكري يظل واردا بقوة، ولا سيما في حالة انسداد فرص تسوية الأزمة سلميا(١٩). ومع ذلك، فإن هناك إشكالية رئيسية تواجه الولايات المتحدة، تتمثل فيما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في حال السيناريوهات التالية :

١- فشل كافة الجهود الدبلوماسية للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، سواء من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو من جانب "الترويكا" الأوروبية، خصوصا في ظل سياسة المماطلة والمناورة الإيرانية.

٢- فشل الولايات المتحدة في استصدار قرار لفرض العقوبات على إيران بسبب فيتو روسي أو صيني، بافتراض نجاحها أصلا في نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.

٣- فشل العقوبات في التأثير في نشاط إيران في المجال النووي، هذا في حال نجاح واشنطن في فرض العقوبات الدولية على إيران.

٤- نجاح إيران بالفعل في إنتاج السلاح النووي في المدى القريب. الواقع أن الخطاب السياسي الرسمي للإدارة الأمريكية يخلو من إجابة متكاملة على هذه الإشكالية، وهناك مساحات فراغ كبيرة في الموقف الأمريكي بشأن كيفية التعامل مع مثل هذا السيناريو، إذ يقتصر الأمر فقط على تصورات شديدة العمومية بشأن إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري في حالة عدم امتثال إيران للالتزامات التي تفرضها معاهدة حظر الانتشار النووي. أما فيما يتعلق بما يمكن القيام به بالتحديد، فإن المؤكد هنا أن السيناريو العراقي لن يكون قابلا للتكرار في إيران، ليس فقط بسبب الخلافات بين الحالتين سياسيا، وعسكريا، ولكن أيضا لأنه ليست هناك حرب مثل أخرى، فلكل حالة خصوصيتها الشديدة التي تجعل من غير الممكن التعامل معها من خلال استعارة سيناريوهات حروب سابقة(٢٠).

وفي كل الأحوال، فإن خيار الغزو البري الواسع النطاق يبدو غير وارد على الإطلاق في حالة لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام الخيار العسكري ضد إيران، بل إن متغيرات كثيرة تشير إلى إمكانية الاقتصار على مزيج من الهجمات الجوية المكثفة واسعة النطاق ضد المنشآت النووية الإيرانية المنتشرة في كافة أرجاء الدولة، مع التركيز على استخدام القنابل القادرة على الوصول إلى أعماق كبيرة تحت سطح الأرض لاختراق التحصينات القوية.

بالإضافة إلى التوسع في تنفيذ عمليات اقتحام برية خفيفة بواسطة القوات الخاصة لتدمير المنشآت النووية التي قد يصعب مهاجمتها جوا، مع الحرص، في جميع الهجمات الأمريكية، الجوية والبرية، على ضمان عدم حدوث تلوث نووي واسع النطاق(٢١).

ورغم أن الخيار العسكري يعد خيارا أخيرا، ولا يحظى بالأولوية أو الأفضلية، من وجهة النظر الأمريكية، في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، إلا أنه خيار مستبعد تماما وفي المدى القريب، وقبل استنفاد كافة الجهود الدبلوماسية التي يمكن أن تؤدي إلى تفكيك الأنشطة النووية الإيرانية، خصوصا في ظل فشل الرهان الأمريكي على حدوث تحول سياسي داخل إيران لصالح الإصلاحيين الداعين إلى علاقات وثيقة بالغرب، بعد نجاح الرئيس المحافظ الجديد محمود أحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة في يونيو ٢٠٠٥، ومن ثم سيطرة المحافظين على الحياة السياسية في إيران، واستمرار الكثير من الملفات الخلافية بين إيران والولايات المتحدة، خصوصا حول الملف النووي. وهذا التوجه أكدته حكومة نجاد من خلال العودة إلى استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في المنشآت النووية الإيرانية.

من ناحية ثانية، قد تقود تعقيدات الوضع في العراق إلى احتمالات انتهاج إدارة الرئيس بوش سياسة الهروب إلى الأمام، والقيام بمغامرة عسكرية تجاه إيران. فالذرائع متوافرة، المشروع النووي من جانب، ودعم عمليات المقاومة في العراق من جانب آخر.

المراجع :

١- لواء حسام سويلم، الحياة، ٢٠٠١/١٢/١٦ .

٢- هانى الياس الحديثى، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١ - ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، مايو ١٩٩٨ .

٣- محمد حسنين هيكل، الخليج العربى.. مكشوف : تداعيات تفجيرات نووية فى شبه القارة الهندية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨ .

٤- هانى الياس الحديثى، مصدر سابق.

٥- محمد حسنين هيكل، مصدر سابق.

٦- هانى الياس الحديثى، مصدر سابق.

٧- المصدر السابق.

٨- المصدر السابق.

٩- المصدر السابق.

١٠- المصدر السابق.

١١- المصدر السابق.

١٢- محمد حسنين هيكل، مصدر سابق.

١٣- لواء حسام سويلم، مصدر سابق.

١٤- أحمد القريشى، الحياة، ٢٠٠٤/٤/٣ .

١٥- جاسجيت سينج، الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٥/٧/٢٩ .

١٦- نبيل خليفة، ملحق الوسط، الحياة، ٢٠٠٤/٦/٢١ .

١٧- المصدر السابق.

١٨- المصدر السابق.

١٩- د. أحمد ابراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية : تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٩، ٢٠٠٥ .

٢٠- المصدر السابق.

٢١- المصدر السابق.

ستون عاما على قصف هيروشيما ونجازاكى

■ أميرة عبد الرحمن

فى يوم رأى فيه اليابانيون الجحيم بعينه ، قصفت الولايات المتحدة مدينة هيروشيما نوويا فى السادس من اغسطس من عام ١٩٤٥، أعقبته بهجوم مماثل على مدينة نجازاكى فى التاسع من الشهر نفسه ، ولعلها من مفارقة القدر أن تمر اليوم الذكرى الستون لإطلاق أول قنبلة ذرية انشطارية فى الوقت الذى تثير فيه واشنطن جدلا مفتعلا حول الملف النووى لايران وكوريا الشمالية، وهى صاحبة أول ضربة نووية مدمرة فى التاريخ البشرى، استسلمت بعدها اليابان صاغرة للقوات الامريكية فى الخامس عشر من اغسطس من العام نفسه لتضع الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وبينما كانت التصريحات الدبلوماسية تتوالى بين طهران وواشنطن وعواصم الترويكا الاوروبية الوسيطة، فضلا عن فيينا حيث مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أحيا سكان هيروشيما ونجازاكى ذكرى الدمار الشامل الذى لحق بهما من جراء الهجمتين، حيث وقف الاهالى دقيقة صمت حدادا على الضحايا، وتكريما لارواحهم ، فالولايات المتحدة الامريكية التى "أنقذت" العالم من خطر النازية و"انتشلت" الاقتصاد الاوروبى من الانهيار بعد ذلك بمشروع مارشال، هى نفسها البلد الاول - والوحيد- فى العالم الذى استخدم سلاحا نوويا فتاكا ، مرسخة بذلك سياستها فى انتهاج "دبلوماسية المدفع".

الاهالى الذين احتشدوا فى منتزه السلام التذكارى على بعد بضع مئات من الأمتار من مركز الانفجار فى نجازاكى ، وكان بينهم مئات المسنين الناجين، استغلوا تلك المناسبة لمطالبة المجتمع الدولى بفرض حظر عالمى على الاسلحة النووية، ووجه عمدة المدينة كلمة شديدة اللهجة لزعماء القوى النووية - لاسيما الولايات المتحدة - قال فيها "نحن نتفهم غضبكم وقلقكم بشأن أهوال الهجمات الارهابية فى الحادى عشر من سبتمبر ، ولكن ترى هل ازداد امنكم بفضل سياسات حكومتكم المتمثلة فى الاحتفاظ بعشرة آلاف من الأسلحة النووية ؟"، كما دعا رئيس البلدية الى ادانة السياسة النووية الأمريكية، وتشجيع نزع الأسلحة ، منتقدا مواصلتها بناء ترسانتها النووية واجراء تجاربها الذرية .

أما رئيس الوزراء اليابانى جونيتشيرو كويزومى الذى حضر مراسم الاحتفال بذكرى الهجوم، الذى أودى بحياة ١١٥ ألف شخص على الأقل بخطة قلم من الرئيس الامريكى الديمقراطى هارى ترومان، فقد تعهد بمواصلة السعى فى جميع انحاء العالم من أجل نزع الاسلحة النووية على الصعيد الدولى ، وقدم كويزومى التعازى الى الضحايا فى نجازاكى ووعد باحترام "المبادئ الثلاثة غير النووية" التى تعهدت بها اليابان فى ديسمبر عام ١٩٦٧ بعدم إنتاج أو امتلاك أو إدخال اسلحة نووية الى اراضيها .الاحتفال جاء بعد ايام قليلة من مراسم مماثلة جرت فى مدينة هيروشيما التى تعرضت للهجوم النووى أولا عندما ألقت طائرة حربية امريكية قنبلة ذرية أطلقت عليها اسم "الولد الصغير Little Boy"، تفكها ، حيث كانت من نوع يورانيوم ٢٣٥ المخصب، وتقدر زنتها بـ ١٣ ألف طن من مادة "تى إن تى" ، بخلاف القنبلة الثانية التى اطلقتها بعد ذلك بثلاثة ايام، وتحمل ا سم "الرجل السمين Fat Man" من نوع البلوتونيوم، وتعادل قوة انفجارها ٢٠ طنا من مادة "تى إن تى" على مدينة نجازاكى التاريخية - بالخطأ - حيث كان من المفترض ان تضرب القنبلة مدينة كوكورا .

وتشير الاحصاءات - كما يؤكد النجاة - إلى أن "واحدا بالمئة فقط من القتلى كانوا جنودا"، بينما كان باقى الضحايا من المدنيين ، ولم يقتصر عدد القتلى على اليوم الاول فقط، بل عانى آلاف أخرون من الموت البطئ، وتضاعفت محصلة الضحايا بسبب وفاة البعض فيما بعد بسبب الحروق والاشعاعات السامة التى تعرضوا لها، والتى مازالت تؤثر على السكان والناجين من الحادث، بل وتنتقل آثارها وراثيا جيلا بعد جيل كاللعنة حتى يومنا هذا من جراء ماوصف بـ "الطاعون الذرى" .

وعلى الرغم من مرور ستين عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية، لاتزال ذكرى القصف النووى الاول فى التاريخ عالقة فى أذهان كل من شهدها . ففى كلمة مؤثرة، روت إحدى الناجيات، خلال احتفالية نجازاكى- كيف عاشت اليوم الذى وقع فيه القصف عندما أصيبت بحالة من الهذيان، بينما عانى اخرون من تساقط شعرهم فجأة ومن اعراض تشوهات غريبة ظهرت فى انتفاخات وجوه بعض المصابين، واحتراق وجوه اخرين، وشوهد البعض وهم يستغيثون بينما كانت جلود وجوههم تتدلى من سخونة درجة الحرارة التى ارتفعت لتصل الى "الفين وثلاثة الاف درجة مئوية" بفعل الانفجار، فى صورة كفيلة بتحطيم قلوب الملايين، كما وصفها من رأوها .

المشهد كان مأساويا، والصورة لن تمحى من الأذهان، فالانتقام الامريكى من هجوم الطيران اليابانى المباغت على ميناء بيرل هاربور الأمريكى فى ديسمبر ١٩٤١ كان قويا وقاضيا، وان كان غير مبرر، والتوقيت جاء فى ساعة الذروة بمركز المدينة، وهو أفضل نقطة يمكن من خلالها ضرب المرفأ العسكرى للامبراطورية اليابانية. وفى لحظات معدودة - اعتبرها الناجون ساعات - برقت السماء وارتفعت درجة الحرارة بصورة مفزعة لينخفض ضغط الجو فجأة، لدرجة أن الاعضاء الداخلية لأجساد بعض المواطنين انفجرت بفعل الصدمة، أما البيوت الخشبية التى كانت تمثل المساكن التقليدية لليابانيين، فقد انهارت فى دائرة - نصف قطرها كيلو متران ، وخلال ساعة واحدة امتلأت المستشفيات والمدارس بالجرحى الذين عجز الأطباء - ومازالوا - عن تشخيص حالات التشوه الرهيبة التى أصيبوا بها من جراء القنبلة النووية .

نهايـة العالـــم قريبــا

روبرت س. مكنمارا

وزير الدفاع الأمريكى الأسبق ١٩٦١-١٩٦٨

رئيس البنك الدولى الأسبق ١٩٦٨-١٩٨١

مجلة فورين بوليسى

عدد مايو/يونيو ٢٠٠٥

■ أستطيع أن أصف السياسة الأمريكية الحالية تجاه الأسلحة النووية بأنها غير أخلاقية، وغير قانونية، وغير ضرورية من الناحية العسكرية، وفى غاية الخطورة. إن احتمالات إطلاق صاروخ نووى، عن طريق الخطأ أو بسبب حادث عارض، عالية بشكل لا يمكن قبوله. وعوضا عن تقليل هذه المخاطر، فقد أوضحت إدارة الرئيس بوش أنها متمسكة بإبقاء الترسانة النووية الأمريكية كإحدى دعائم قوتها العسكرية.

■ إن هذا الموقف يقوض التوافقات الدولية التى أدت إلى تقليل انتشار الأسلحة النووية والمواد النشطرة لمدة تسعين عاما. إن أجزاء كثيرة من السياسة النووية الأمريكية قد وضعت من قبل أن أتولى أنا منصب وزير الدفاع، وقد ازدادت خطورتها وأثرها المدمر على المستوى الدبلوماسى فى السنين التى مضت منذ ذلك الحين.

- الولايات المتحدة تملك اليوم حوالى ٤,٥٠٠ سلاح نووى استراتيجى هجومى، وتملك روسيا حوالى ٣,٨٠٠، وتملك كل من بريطانيا وفرنسا والصين عددا أقل بكثير من الأسلحة الاستراتيجية، حيث تحتوى ترسانة كل منها على ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ سلاح نووى. والدولتان النوويتان الجديدتان - باكستان والهند - تملكان أقل من ١٠٠ سلاح لكل منهما. وتدعى كوريا الشمالية الآن أنها طورت أسلحة نووية، وتقدر الاستخبارات الأمريكية أنها تمتلك مواد انشطارية تكفى لتصنيع من ٢ إلى ٨ قنابل ذرية.

■ ما هى القوة التدميرية لهذه الأسلحة ؟

إن السلاح الأمريكى الواحد فى المتوسط أقوى بعشرين مرة من قنبلة هيروشيما. هناك ثمانية آلاف سلاح نووى جاهزة للاستعمال، من بينها ألفا سلاح جاهزة للانطلاق بعد ١٥ دقيقة من إعطاء الأمر .. كيف سيتم استخدام هذه الأسلحة؟

إن الولايات المتحدة لم تتبن أبدا - لا فى السنوات التى كنت فيها وزيرا للدفاع، ولا فى السنوات التى تلتها - سياسة "عدم الاستخدام أولا". لقد كنا ومازلنا على استعداد لأن نبادر باستخدام الأسلحة النووية بناء على قرار فرد واحد - وهو الرئيس - ضد أى عدو، سواء أكان يملك أسلحة نووية أم لا، فى الوقت الذى نرى فيه أن هذا فى مصلحتنا. ومنذ عقود، تتمتع القوات النووية الأمريكية بالقدرة على استيعاب الضربة الأولى ثم إيقاع خسائر "غير مقبولة" بالخصم.

- فى أى يوم عادى، فإن الرئيس على استعداد لأن يأخذ قرارا فى غضون عشرين دقيقة لإطلاق أكثر الأسلحة تدميرا فى العالم. إن إعلان حالة الحرب يتطلب قرارا من الكونجرس؛ ولكن قرارا تترتب عليه إبادة نووية لا يحتاج سوى عشرين دقيقة من التفكير من جانب الرئيس ومستشاريه.

■ فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠١، أخبر الرئيس جورج بوش نظيره الروسى فلاديمير بوتين بأن الولايات المتحدة سوف تخفض عدد الرءوس النووية المعدة للعمل من حوالى ٥,٣٠٠ إلى ما بين ١,٧٠٠ و ٢,٢٠٠ خلال العقد القادم، وذلك للتناسب مع العدد الذى اقترحه بوتين بالنسبة للترسانة الروسية، وهو ما بين ١,٥٠٠ و ٢,٢٠٠ .

وعلى الرغم من أن أى تخفيض فى عدد الأسلحة النووية شىء محمود، فإنه من المستبعد أن يكون الفرق بين حجم الدمار الناتج عن تبادل إطلاق ٣,٢٠٠ رأس نووى (العدد المتوقع أن تملكه روسيا والولايات المتحدة فى ٢٠١٢، تتمتعان مجتمعتين بقوة تدميرية تعادل ٦٥ ألف مرة قنبلة هيروشيما)، والتدمير الناتج عن إطلاق العدد المتوافر لدى البلدين حاليا وهو ١٢ ألف رأس نووى - ذا بال بالنسبة للناجين، هذا إذا كان هناك من سينجو.

■ إن خطط إدارة الرئيس بوش تشير إلى أن الأسلحة النووية سوف تكون جزءا من القوة المسلحة الأمريكية لمدة طويلة قادمة، وهى تضع الخطط لمجموعة من البرامج الشاملة، عالية التكلفة، للحفاظ على القوة النووية الحالية وتحديثها، ودراسة أنواع جيدة من مركبات إطلاق الصواريخ ورءوس نووية جديدة لكل منصات إطلاق الصواريخ. كما أعلنت إدارة الرئيس بوش أنها لن تطلب من الكونجرس التصديق على الاتفاقية الشاملة لمنع التفجيرات النووية CTBT، وأمرت بالبدء فى إعداد مناطق مخصصة لإجراء تفجيرات نووية تحت الأرض.

■ إن البرنامج النووى لإدارة الرئيس بوش، ورفضها التصديق على اتفاقية منع التفجيرات النووية سوف ينظر إليه، وبحق، من جانب الكثير من الدول بوصفه تراجعا من الولايات المتحدة عن الالتزامات المترتبة على اتفاقية منع الانتشار النووى.

إن هذا الموقف يقول للأمم التى لا تملك قدرة نووية "نحن (الولايات المتحدة الأمريكية) أصحاب أعظم قوة عسكرية تقليدية فى العالم نحتاج، الآن ومستقبلا، إلى الأسلحة النووية. أما أنتم، رغم مواجهتكم لخصوم فى بعض الأحوال جيدى التسليح، فلن يكون لكم أبدا الحق فى أن تمتلكوا ولو حتى سلاحا نوويا واحدا".

الأبعاد الاستراتيجية للمناورات الروسية - الصينية

بشير عبد الفتاح

فى سابقة هى الأولى من نوعها، شهدت منطقتا فيلادوفو ستيك الروسية وشبه جزيرة شاندونج الصينية، فى الفترة من ١٨- ٢٥ أغسطس ٢٠٠٥، أول مناورات حربية مشتركة بين روسيا والصين، حملت مسمى "مهمة سلام ٢٠٠٥".

ورغم أن المسئولين العسكريين فى كل من بكين وموسكو قد أكدوا مرارا أن المناورات تهدف إلى التدريب على عمليات الحصار البحرى، والإنزال وإجلاء السكان، فى سياق التعامل مع نزاع عرقى داخلى يندلع فى بلد ما، الأمر الذى يدفع الأمم المتحدة إلى تكليف الصين وروسيا بالتدخل عسكريا لإعادة النظام وحفظ السلام فى هذا البلد، والحيلولة دون تدخل أية أطراف خارجية أخرى، بما يعنى أنها لا تستهدف طرفا ثالثا وليست موجهة ضد أية دولة- إلا أن مثل هذه الخطوة الروسية - الصينية الجريئة قد أثارت جدلا واسعا على الصعيدين الإقليمى والدولى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناورات لم تكن وليدة تطورات آنية فقط أو نتاج تفاعلات استراتيجية مهمة شهدتها مؤخرا الساحة الآسيوية فحسب، وإنما جاءت كمحصلة لتطورات سياسية وأحداث استراتيجية مدوية اعترت القارة الآسيوية والعالم أجمع منذ عام ١٩٩١ إثر انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى وما ترتب عليه من فراغ استراتيجى هائل تكالبت قوى دولية وإقليمية كبرى على ملئه. ومن هذا المعترك، انبلج التقارب الاستراتيجى بين موسكو وبكين فى محاولة من جانب كل منهما للاستقواء بالآخر فى مواجهة مساعى واشنطن للهيمنة على القارة الآسيوية، توطئة لبسط نفوذها فى ربوع العالم أجمع فى إطار سياساتها التبشيرية بما كان يسمى بالنظام العالمى الجديد.

وبدأ الجانبان توثيق عرى التقارب بينهما بتذويب خلافاتهما السابقة المزمنة، وأهمها ملف الحدود التى تمتد إلى ما يقارب الأربعة آلاف كيلو متر، فكان توقيعهما لاتفاقيتين حدوديتين عامى ١٩٩١ و١٩٩٤. وفى عام ٢٠٠١، وقع الجانبان معاهدة للصداقة والتعاون القائمين على حسن الجوار والتنسيق المتبادل وتقريب وجهات النظر بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (أيلول الأسود الأمريكى) لتعطى التقارب الاستراتيجى بين روسيا والصين دفعة قوية على خلفية مساعى واشنطن للتمركز العسكرى فى منطقة وسط آسيا بذريعة محاربة الإرهاب الإسلامى هناك، وهو ما اعتبرته كل من موسكو وبكين تغلغلا أمريكيا فى القارة الآسيوية بغرض السيطرة على موارد النفط والغاز هناك، ومحاصرة روسيا والصين استراتيجيا، الأمر الذى يستوجب تنسيقا استراتيجيا صينيا -روسيا للتصدى لمثل هذا التحدى، ومحاولة تطويقه أوتقويضه قدر المستطاع.

وخلال زيارته التاريخية لموسكو فى شهر يوليو ٢٠٠٥، نجح الرئيس الصينى هوجين تاو ونظيره الروسى فلاديمير بوتين فى تحديد معالم العلاقات الاستراتيجية المستقبلية بين البلدين

وترسيخ جذورها، حيث أصدر الزعيمان بيانا مشتركا فى هذا الصدد يتضمن التعاون التام والتنسيق المشترك بين البلدين فى مختلف القضايا التى تتصل بمصالحهما، لا سيما قضايا السيادة الوطنية، والأمن وسلامة ووحدة الأراضى ومقاومة النزعات الانفصالية، إذ أبدت الصين تفهمها لسياسات روسيا إزاء الشيشان، كما أيدت روسيا مواقف وسياسات الصين بشأن مناطق تايوان، والتبت والتشينج يانج، ويتوقع للزيارة التى سيقوم بها الرئيس الروسى بوتين لبكين خلال شهر أكتوبر الجارى أن تعطى زخما لمساعى التقارب الاستراتيجى بين البلدين.

من خلال ذلك الاستعراض لتطور مساعى التقارب بين موسكو وبكين، يمكن القول إن المناورات العسكرية المشتركة لم تكن نقطة التأريخ الحقيقية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، كما يمكن الزعم بأنها كانت آلية سعى كل طرف من خلالها إلى تحقيق غايات ومآرب محددة، وإن اتفقا معا على إبراز استعدادهما للوقوف فى وجه المساعى الأمريكية لبسط النفوذ فى القارة الآسيوية بغية الهيمنة على ثرواتها من النفط والغاز فى آسيا الوسطى والقوقاز من جهة، ومحاصرة روسيا والصين وإيران استراتيجيا من جهة أخرى.

فبالنسبة لروسيا، التى كثيرا ما دعت عقب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق إلى نظام دولى متعدد الأقطاب لا تحتكر واشنطن وحدها القرارات والمبادرات الرئيسية فيه، حرص الرئيس بوتين على التلميح للأمريكيين بأن بلاده لم تزل قوة دولية وإقليمية مؤثرة تتكئ على ترسانة عسكرية هائلة، ولديها القدرة على تشكيل تحالفات إقليمية ودولية مقلقة بالنسبة للأمريكيين وتطلعاتهم الاستراتيجية عبر البحار، ما يجعل واشنطن تفكر مليا قبل تماديها فى إعادة صياغة الأوضاع فى القارة الآسيوية بما يخدم مشاريعها المستقبلية فيها، ويقلص من النفوذ الروسى فى مناطق كانت تخضع لدائرته كدول آسيا الوسطى والقوقاز التى أشعلت فيها إدارة بوش ثورات الديمقراطية الملونة للإطاحة بأنظمتها الحاكمة وتنصيب أخرى موالية لواشنطن لتكون مخلب قط لها فى تنفيذ استراتيجيتها الرامية للبقاء عسكريا فى تلك المناطق الحساسة والغنية بالثروات. بعبارة أخرى، تحاول روسيا عرقلة الحصار الديمقراطى والاستراتيجى التى تحاول واشنطن فرضه عليها داخل مجالها الحيوى الاستراتيجى، فى الوقت الذى تعانى فيه روسيا من حركات انفصالية مسلحة فى الشيشان بالتزامن مع نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة فى دول مثل طاجيكستان وأوزبكستان، يمتد صداها داخل الأراضى الروسية.

علاوة على ذلك، عمدت موسكو، من خلال هذه المناورات المشتركة التى حفلت بأحدث وأعتى ما فى الترسانة العسكرية الروسية من أسلحة ومعدات، أن تظهر للشريك الصينى ما تزخر به السوق الروسية للسلاح من تكنولوجيا عسكرية متطورة، يمكن لبكين الاعتماد عليها فى ظل الحصار الغربى التسليحى المفروض عليها، الأمر الذى ينعش الخزانة الروسية، ويعيد الثقة إلى سمعة السلاح الروسى ومكانة التكنولوجيا العسكرية الروسية.

أما الصين، فتعانى هى الأخرى من معضلتين، أولاهما: الحاجة إلى تطوير قدراتها العسكرية على نحو يضمن لها حماية إنجازاتها الاقتصادية واستثماراتها الهائلة داخل الصين وخارجها، ويحقق لها هيبة عسكرية دولية تعزز من مكانتها الاقتصادية المتنامية، وتقوى موقفها التفاوضى فى مواجهة منافسيها الاقتصاديين، وهو أمر متعذر فى ظل حظر السلاح الذى فرضته واشنطن عليها منذ عام ١٩٨٩. ثانيتهما: الحركات والنزعات الانفصالية التى تطل برأسها من أقاليم عدة مثل التبت الذى سبق وأعلن انفصاله وتطبيق الحكم الذاتى عام ١٩١٣، حتى استعادته الصين بالقوة فى عام ١٩٥١، ثم إقليم التشينج يانج الذى يقطنه قرابة ١٨ مليون مسلم، وسبق أن أعلن هو الآخر استقلاله عن الصين فى عام ١٩٤٨ إبان الاحتلال اليابانى، واعتبر نفسه جزءا من جمهورية شرق تركستان، حتى أعادته الصين مرة أخرى إلى سيادتها فى عام ١٩٥٠، وهذا الإقليم قد تضاعفت أهميته للصين بعد أن ثبت غناه بالثروات الطبيعية، خاصة النفط.

وفيما يتصل بالمعضلة الأولى، حاولت بكين إيجاد حلول لها عبر المناورات المشتركة من خلال توثيق عرى التعاون العسكرى مع موسكو، بما يضمن لها توفير مورد مضمون للسلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة فى ظل حرص الغرب على منع وصول تلك الأسلحة والتكنولوجيا إلى بكين. وإذا نجحت بكين فى تأمين احتياجاتها العسكرية فسيتسنى لها تحسين موقفها التفاوضى اقتصاديا وتجاريا فى مواجهة منافسيها الذين تتصدرهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من بعدها.

وبخصوص المعضلة الثانية، فإن الصين حرصت من خلال مناوراتها المشتركة مع روسيا التى كانت تنوى إجراءها فى إقليم جى جيانج بالقرب من جزيرة تايوان، على توصيل رسالة إلى التايوانيين وحلفائهم فى أمريكا، مفادها أن بكين لن تتهاون فى تقويض أى نزعات انفصالية من جانب تايوان أو غيرها، مهما تكلف الأمر، وأن القوات الصينية قادرة بفضل حلفائها الروس الذين يشاطرونها الموقف نفسه بشأن النزعات الانفصالية على دحر أية محاولة فى هذا الصدد أيا كانت القوى التى تدعمها، وهو ما حاولت بكين التأكيد عليه من قبل عبر مناوراتها المشتركة التى أجرتها مع كل من إندونيسيا، وبريطانيا وفرنسا للتدريب على مكافحة الإرهاب والإنقاذ البحرى فى رد صينى جرئ على المناورات التى كانت واشنطن قد أجرتها مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية قبلها بأسابيع قليلة.

يفهم مما سبق أن كلا من الصين وروسيا استهدفتا من وراء مناوراتهما العسكرية المشتركة إعادة الثقة إلى نظاميهما الحاكمين وشعبيهما فى ظل أجواء صعبة داخليا وخارجيا تنامت خلالها نزعات انفصالية ومشاكل اقتصادية وأمنية، مثلما اشتدت وطأة التهديدات والمنافسات الخارجية اقتصاديا

واستراتيجيا، حتى باتت مكتسبات الصين الاقتصادية موضع استهداف وتهديد، بينما غدت دوائر الأمن القومى الروسى التقليدية محط توغل وتموضع النفوذ العسكرى والسياسى الأمريكى.

أصداء المناورات :

حرص المسئولون العسكريون فى بكين وموسكو على إرسال رسائل تطمينية إلى القوى الدولية والإقليمية بشأن مناوراتهما المشتركة عبر تصريحات لوزيرى دفاع البلدين أو رئيسى أركانهما. ففى مؤتمرهما الصحفى الذى عقداه فى بداية المناورات المشتركة بمدينة فلادوفو ستوك الروسية، أكد رئيس الأركان الروسى يورى يالو فسكى ونظيره الصينى ليانج قوانج لى أن مناوراتهما لا تستهدف طرفا آخر، ولا تنم عن نية مبيتة لتدشين تحالف عسكرى بين بكين وموسكو، وإنما تنصب أهدافها على توثيق الصلات الاستراتيجية والسياسية بين البلدين والتنسيق فيما بينهما للتصدى للإرهاب والتعاطى مع القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، والتى تتلاقى وجهتا نظر البلدين حول الكثير منها.

ويلاحظ هنا أن تصريحات المسئولين العسكريين فى موسكو وبكين قد انطوت على نية جادة فى الوصول بالعلاقات الاستراتيجية بين بلديهما إلى آفاق أرحب، ليس فقط على المستوى الثنائى، ولكن فى إطار دائرة أوسع هى منظمة دول شنغهاى للأمن والتعاون، التى تضم إلى جانب الصين وروسيا دولا فى آسيا الوسطى من ورثة الاتحاد السوفيتى السابق هى أوزبكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، حيث تتطلع كل من بكين وموسكو إلى تفعيل دور هذه المنظمة إقليميا ودوليا وتوثيق أواصر التعاون الأمنى والدفاعى بين أعضائها وبعضهم بعضا من جهة، وبينهم وبين القوى الإقليمية فى المنطقة من جهة أخرى، وهو الأمر الذى وضح جليا من دعوة بكين وموسكو لوزراء دفاع دول المنظمة ودول أخرى مهمة فى المنطقة مثل الهند، وباكستان، وإيران، ومنغوليا، لحضور فعاليات المناورات الصينية - الروسية المشتركة، فى حين تم استبعاد وتجاهل الولايات المتحدة واليابان وكوريا لمراقبة تلك المناورات.

ولم تكن هذه التوجهات الاستراتيجية الإقليمية المهمة لبكين وموسكو خلال المناورات هى فقط مصدر القلق الذى انتاب الولايات المتحدة وحلفاءها (اليابان - كوريا الجنوبية) فى شرق آسيا، بل إن استهلال بكين وموسكو لمناوراتهما المشتركة بخطاب حماسى يستحضر خبرتهما فى النضال المشترك ضد اليابان إبان الحرب العالمية الثانية، قد حرك مشاعر القلق لدى معسكر الرفض لهذه المناورات من نزوع بكين وموسكو نحو تدشين تحالف عسكرى أو شراكة استراتيجية تكون نواة لحلف عسكرى أوسع يضم دول منظمة شنغهاى وأى قوة إقليمية أخرى توترت علاقاتها مع واشنطن مثل إيران.

علاوة على ذلك، تنامت مخاوف واشنطن من رواج تجارة السلاح بين روسيا والصين على خلفية هذه المناورات التى كانت بمثابة كرنفال أو معرض للمنتجات والتكنولوجيا العسكرية الروسية التى يتوق إليها الصينيون بعد أن ظلوا يعانون من حظر استيراد السلاح الغربى والتكنولوجيا العسكرية الغربية المتطورة طيلة ما يربو على عقد ونصف عقد بذريعة أحداث الميدان السماوى عام ١٩٨٩، التى أدينت فيها بكين بانتهاك حقوق الإنسان. وإبان المناورات المشتركة، أعلن وزير الدفاع الروسى سيرجى إيفانوف أن مثل هذه المناورات ستشكل نقلة نوعية فى العلاقات الاستراتيجية بين موسكو وبكين، وهو ما فسره خبير استراتيجى روسى بأنه تحول فى تجارة الأسلحة وتبادلها بين البلدين، بحيث تعرج موسكو من سياسة بيع الأسلحة والمعدات العسكرية للصين إلى استراتيجية نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة مباشرة إليها فى صفقة تتجاوزقيمتها العشرة مليارات دولار.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن تجارة السلاح والمعدات الحربية بين بكين وموسكو قد شهدت رواجا ملحوظا فى ظل الحظر الغربى على واردات السلاح الغربية لبكين، حيث كانت موسكو هى السوق المثالية للصينيين من حيث أسعار المعدات والأسلحة وطرق نقلها ومستوى تطورها، ويذكر أن الصين قد حصلت من روسيا خلال السنوات الثلاث المنصرمة فقط على ما قيمته خمسة مليارات دولار من الأسلحة والمعدات الحربية، كان نصيب العام الحالى (٢٠٠٥) منها مليارى دولار، وقد اشتملت تلك الصفقات على مدمرات، صواريخ، وغواصات ديزل ومقاتلات من طراز سوخوى ٢٧، وسوخوى ٣٠، كما يذكر أن وزير الدفاع الروسى سيرجى إيفانوف قد زار بكين عقب الإعلان عن فشل المفاوضات الصينية - الغربية لتعليق وإنهاء حظر الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الذى فرضته واشنطن على بكين قبل أكثر من خمسة عشر عاما.

ويمكن القول إن صفقات الأسلحة وتبادل التكنولوجيا العسكرية المتطورة بين موسكو وبكين سوف تشهد مزيدا من الرواج والنمو خلال المرحلة المقبلة حتى مع رفع حظر السلاح الغربى عن الصين، ذلك أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح لحلفائها الأوروبيين أو الإسرائيليين بإمداد الصين بأسلحة متطورة أو تزويدها بتكنولوجيا عسكرية متقدمة رغم رفع الحظر التسليحى عنها، إذ إن اعتبارات عديدة تقف حائلا أمام ذلك، لعل فى مقدمتها المسألة التايوانية، وتنامى قوة الصين الاقتصادية عالميا على نحو بات يمثل تهديدا حقيقيا للهيمنة الاقتصادية الأمريكية والعسكرية على العالم، لأن اقتصادا صينيا متعاظما منافسا لنظيره الأمريكى، تحميه قوة اقتصادية عسكرية متطورة يمكنها المنافسة مستقبلا، هو أمر لا يمكن للأمريكيين قبوله أو السماح بحدوثه. لذا، تظل روسيا، ذات الخبرات الطويلة فى التعامل مع الصين استراتيجيا منذ عقود طويلة، هى خير مورد لاحتياجات بكين من السلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة. ويرى خبراء صينيون فى هذا الخصوص أن بكين قد اعتادت خلال فترة الحظر التسليحى أن تقلل من

اعتمادها على السلاح الغربى قدر الإمكان باستثناء ما تنجح فى انتزاعه عبر السوق السوداء والصفقات السرية مع حلفاء غير مخلصين لواشنطن كإسرائيل. فمع تقليص وطأة الحظر، لم تندفع بكين نحو سوق السلاح الغربى باستثناء نوعيات محددة من الرادارات يتم تحميلها على الطائرات المقاتلة، بينما تظل السوق الروسية الزاخرة بشتى صنوف الأسلحة هى المقصد الأساسى للصينيين. ومن جانبها، ترى واشنطن أن اشتراك موسكو فى مناورات مشتركة مع الصين كان يطوى فى ثناياه عرضا لما بحوزتها وما تزخر به جعبتها من أسلحة وتكنولوجيا عسكرية متطورة، يمكن للصينيين التزود منها مادامت لديهم القدرة على الدفع النقدى الذى تحتاج إليه الخزانة الروسية.

تايوان بدورها، تعد هى الأكثر مشاطرة لواشنطن فى قلقها من المناورات الصينية - الروسية وتداعياتها المحتملة على موازين القوى فى شرق آسيا، ذلك أن حجم القوات ونوعية الأسلحة التى شاركت فى المناورات، إلى جانب مسارح عملياتها وما صاحب عملية تحديدها من جدل، كان له بالغ الأثر فى تنامى مخاوف التايوانيين، فأهالى الجزيرة استبد بهم القلق بمجرد معرفتهم بأن بكين كانت تنوى إجراء المناورات فى إقليم جى جيانج القريب من سواحل تايوان، غير أن المباحثات مع الروس هى التى انتهت إلى اختيار إقليم شاندونج عند الساحل الشرقى للصين بعد أن رفض الصينيون عرضا روسيا بأن يكون مسرح العمليات الصينية للمناورات فى إقليم تشينج يانج ذى الأغلبية المسلمة وذلك لتشابه تكوينه الجيواستراتيجى مع خصائص جمهورية الشيشان التى تعتبرها موسكو مستنقعا للإرهاب والنزعات الانفصالية.

فضلا عن ذلك، كانت المناورات الصينية - الروسية المشتركة محفلا لاستعراض القوة وبث الرعب فى نفوس التايوانيين، حيث شارك فيها عشرة آلاف مقاتل من الجانبين الصينى والروسى، كانت الغلبة فيها للجانب الصينى الذى أسهم وحده بـ ٨٠٠٠ جندى وضابط من شتى أفرع القوات المسلحة الصينية البالغ إجمالى تعدادها ٢,٥ مليون فرد، وشاركت فى المناورات، التى استمرت ثمانية أيام بين مدينة فيلادوفو ستوك الروسية وشبه جزيرة شاندونج الصينية، كافة أنواع الأسلحة والمعدات مثل الطائرات القاذفة المتطورة من طراز سوخوى ٣٠، وتى يو ٩٥ القادرة على حمل رءوس نووية، ومقاتلات تى يو ٢٢ إم ٣، وطائرات هجومية من طراز إس يو ٢٧ إس إم، وطائرات التزود بالوقود، حتى تجاوز تعداد الطائرات المشاركة مائة طائرة مقاتلة، كما شاركت بوارج روسية ضخمة من طراز بى دى كى ١١، فضلا عن ١٤٠ سفينة بحرية مزودة بالصواريخ، إلى جانب عشرات الغواصات والدبابات البرمائية، وتم إطلاق صواريخ باليستية يمكنها الوصول إلى أهداف داخل الولايات المتحدة.

ومما ضاعف مخاوف سكان جزيرة تايوان، تلك التصريحات التى أطلقها المسئولون العسكريون فى روسيا والصين إبان المناورات، حيث اعتبروها استعدادا للتعاون المشترك بين بلديهما ضد الإرهاب والنزعات الانفصالية. وكانت بكين العام الماضى قد أصدرت قانونا يعتبر نزوع تايوان نحو الانفصال وإعلان الاستقلال عن الصين الأم عملا إرهابيا، الأمر الذى يضع تطلعات الجزيرة بشأن الاستقلال موضع الإدانة والتصعيد العسكرى المحتمل من جانب الحليفين الروسى والصينى اللذين تتطابق وجهات نظرهما بشأن المسألة التايوانية.

المثير فى هذا الأمر، بل الذى غذى مشاعر القلق لدى واشنطن بشأن مشاريعها ومصالحها فى القارة الآسيوية، هو أن وزير الدفاع الروسى سيرجى إيفانوف قد تجاهل ما أبدته الولايات المتحدة وحلفاؤها (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) من قلق وتخوف جراء المناورات المشتركة لبلاده مع الصين، وأكد الوزير الروسى مع نظيره الصينى أن بلديهما ماضيان فى تطوير وتوثيق علاقاتهما الاستراتيجية حتى لو استدعى الأمر إجراء مزيد من المناورات المشتركة، ولم يستبعد المسئول الروسى قيام القوات الروسية والصينية بمهام مشتركة فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون والأمن، ولم يتورع الوزير الروسى عن التصريح بأن بلاده ترى فى تعاونها الاستراتيجى مع الصين فرصا أفضل لتعظيم مصالحها، نظرا لما تتسم به من يسر وسهولة تفتقدهما علاقاتها الاستراتيجية المرتبكة مع حلف الناتو.

وبالرغم من تلك المخاوف والتكهنات، إلا أن طبيعة التفاعلات الاستراتيجية والاقتصادية بين الولايات المتحدة من جهة وكل من الصين وروسيا من جهة أخرى فى حقبة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ثم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تدفع المراقب إلى اعتبار محاولة تضخيم تداعيات وغايات المناورات العسكرية المشتركة بين الصين وروسيا محض مبالغات، ذلك أن الولايات المتحدة كثيرا ما كانت هى العنصر المحرك والضابط لمستوى العلاقات الصينية - الروسية، خلال الأعوام الخمسة عشر المنقضية، كما أن تعقيدات العلاقة بين واشنطن وكل من بكين وموسكو على حدة تفرض على تلك الأخيرتين قدرا كبيرا من المرونة فى التعاطى معها، مثلما تستوجب الإبقاء على وشائج التفاهم الاستراتيجى والتعاون الاقتصادى والتجارى مع القطب الأمريكى الأوحد الذى يحتوى روسيا استراتيجيا عبر حلف الناتو والوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى آسيا الوسطى، واقتصاديا من خلال المساعدات المباشرة وغير المباشرة، كما يضبط إيقاع النمو الاقتصادى الصينى عبر منظمة التجارة العالمية، ويحجم معدل التطور فى مستوى قوتها العسكرية من خلال التحكم فى سوق السلاح الدولية، الأمر الذى يجعل من المناورات العسكرية الروسية - الصينية مجرد إجراء لافت ونشيط من الجانبين بغية تحسين موقف كل منهما التفاوضى استراتيجيا واقتصاديا على الساحتين الإقليمية والدولية خصوصا تجاه واشنطن التى تعد بالنسبة لكل منهما خصما يصعب التخلص منه أو الاستغناء عنه على الأقل فى الأجل المنظور.

آتشيه : نهاية ثلاثين عاما من الصراع

■ أحمد طاهر

يعد اتفاق السلام التاريخى ، الذى وقعته الحكومة الإندونيسية وقادة حركة تحرير آتشيه فى العاصمة الفنلندية هلسنكى فى الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٥ ، حجر أساس لاتفاق سلام دائم ينهى واحدا من أطول النزاعات المسلحة فى آسيا، حيث استمر لمدة ثلاثين عاما بداية من ١٩٧٦ وخلف نحو ١٥ ألف قتيل . وجاء هذا الاتفاق بعد خمس جولات من المفاوضات فى هلسنكى منذ يناير ٢٠٠٥ برعاية فنلندية .

وفى ضوء هذا التطور الإيجابي لواحد من أعقد النزاعات الآسيوية ، يثار التساؤل حول الأسباب والدوافع وراء التوصل إلى مثل هذا الاتفاق فى الوقت الراهن ؟ وما هى أهم بنوده؟ وما هو مستقبله ؟

والإجابة على هذه التساؤلات تحملنا إلى النظر سريعا - فى البداية- إلى ملابسات هذا الصراع ، وأسبابه ، والمحاولات السابقة لتسويته .

إقليم آتشيه وبداية عدم الاستقرار :

ترجع بدايات النزاع بين الحكومة الإندونيسية وحركة تحرير آتشيه فى الإقليم الواقع فى الطرف الشمالى من جزيرة سومطرة ، إلى منتصف السبعينيات فى القرن المنصرم، وبالتحديد عام ١٩٧٦ ، مع إنشاء حسن دى يمرو (الذى يعيش فى منفاه بالسويد) حركة تحرير آتشيه التى كانت عبارة عن حركة مقاومة صغيرة ، ثم اتسع النزاع مع إعلان الجنرال سوهارتو ولاية آتشيه منطقة عمليات عسكرية خاصة بين عامى ١٩٨٩و ١٩٩٨ . ومع وقوع بعض التجاوزات والانتهاكات من جانب القوات الإندونيسية ، ازدادت النزعة الانفصالية لدى سكان الولاية الذين يناهز تعدادهم الأربعة ملايين ، وتنامت هذه النزعات مع السياسات التى انتهجتها الحكومة الاندونيسية فى تعاملها مع هذا الإقليم ، ومنها :

- فرض الحكومة الإندونيسية سلطتها على موارد الإقليم الطبيعية ، حيث يعد من الأقاليم الإندونيسية الغنية بالثروات الطبيعية ، إذ يصل إنتاجه إلى ١٢ مليون طن من الغاز سنويا تمثل ثلث صادرات إندونيسيا فى هذا المجال ، كما يتراوح انتاجه من النفط بين ١٥ و ٢٠ ألف برميل ، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى كالذهب والفضة والمطاط .

- أسلوب تعامل الحكومة الإندونيسية مع الفئات والتيارات المعارضة فى الإقليم ، حيث لجأت الحكومة إلى استخدام القوة بمختلف أشكالها ، وهو ما كان له أثر سلبى على علاقة سكان الإقليم بالحكومة المركزية وسعيهم المستمر للحصول على الاستقلال.

- سياسة الحكومة بتوطين مهاجرين من جزيرة جاوه التى تعد مركز الحياة السياسية فى إندونيسيا ، إلى الإقليم وهو ما ساهم بدوره فى تغذية النزعات المطالبة بالاستقلال .

ويذكر فى هذا الصدد أن ولاية آتشيه تعد المنطقة الأولى التى تبنت الإسلام فى إندونيسيا، وشاركت فى مقاومة الاستعمار الهولندى خلال حقبة الاستعمار. وبعد تأسيس دولة إندونيسيا عقب الحرب العالمية الثانية ، قاد الإقليم تمردا فى محاولة لاستعادة استقلاله، لكن بعد أربعة أعوام من النزاع تم إخضاع الإقليم مع وعده بالحكم الذاتى ، وهو ما لم يتحقق حتى التوصل إلى اتفاق السلام الحالى .

الطريق إلى اتفاق السلام :

لم يكن اتفاق السلام الذى وقعته الحكومة الإندونيسية وحركة تحرير آتشيه الأول من نوعه ، حيث سبقته العديد من

جولات التفاوض ، وطرحت العديد من اتفاقات السلام، بين الجانبين. ومن أبرز هذه الاتفاقات اتفاق السلام الموقع عام ٢٠٠٢ في عهد الرئيسة السابقة ميجاواتي سوكارنو . فعلى الرغم من أن الاتفاق نص على منح الإقليم حكما ذاتيا خاصا يبدأ العمل به اعتبارا من يناير ٢٠٠٤ كنقطة انطلاق ، ومع نص الاتفاق على تقاسم أفضل للموارد بين الولاية والحكومة المركزية ، واعتماد الشريعة الإسلامية ، والاتفاق على إجراء انتخابات محلية عام ٢٠٠٤ ، ووقف إطلاق النار تحت رقابة دولية وممثلين عن الحركة وعن السلطات الإندونيسية ، إلا أنه سرعان ما انهار أمام تصاعد نقاط الخلاف حول القضايا المعلقة بينهما ، وفي مقدمتها قضية الاستقلال ، حيث تمسكت الحركة بمطلبها بالاستقلال التام على غرار الوضع في تيمور الشرقية ، وتمثلت القضية الثانية في رفض الحركة نزع سلاحها خشية الانكشاف أمام القوات الإندونيسية .

إلا انه مع وقوع كارثة تسونامي، التي كان إقليم آتشيه من اكثر الأقاليم تأثرا، اتجه الطرفان إلى إعادة النظر في علاقاتهما ، حيث بدأت فور وقوع هذه الكارثة المفاوضات بين الطرفين بوساطة الرئيس الفنلندي السابق آتيساري في يناير ٢٠٠٥ ، ونجح الطرفان في التوصل في ١٨ يوليو ٢٠٠٥ إلى بروتوكول مبدئي للسلام تمهيدا لتوقيع الاتفاق الذي عرف بـ " مذكرة تفاهم " في منتصف أغسطس ٢٠٠٥ .

ويعزى نجاح الطرفين في التوصل إلى هذا الاتفاق إلى عاملين :

العامل الأول : تقديم الطرفين لبعض التنازلات ، حيث تخلت الحركة عن مطلبها بالانفصال ، مقابل إعطاء سكان الإقليم حكما ذاتيا يشرفون فيه على إدارة شئونهم المحلية.

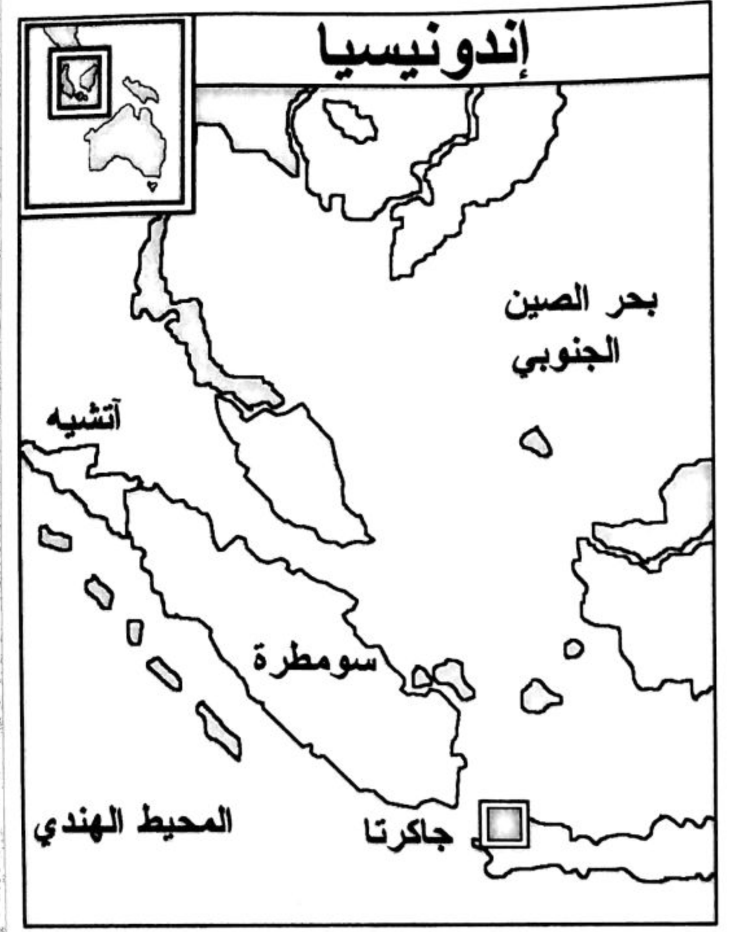
وقد يفسر تراجع الحركة عن مطلبها الرئيسي بالاستقلال إلى إدراكها صعوبة موافقة الحكومة الإندونيسية على منح الإقليم الاستقلال على غرار ما حدث مع إقليم تيمور الشرقية، وذلك لسببين :

١- إن إقدام إندونيسيا على مثل هذه الخطوة من شأنه أن يفتح الباب أمام انفراط العقد الإندونيسي الذي يضم ١٧ ألف جزيرة.

٢- لإقليم تيمور الشرقية وضع خاص، حيث كان تحت الاستعمار البرتغالي حتى عام ١٩٧٥ ، وضمته إندونيسيا إليها عام ١٩٧٦ ، أي أنه لم يكن جزءا أصيلا من الدولة، لذلك لم تطالب إندونيسيا عقب استقلالها عن البرتغال بهذا الإقليم. ومن ناحية أخرى، كان قد صدر قرار من مجلس الأمن عام ١٩٧٥ اعترف بمقتضاه بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال، وهو ما لم يحدث مع أي إقليم إندونيسي آخر .

وهكذا، تنازلت الحركة عن حقها في الاحتفاظ بالسلاح ، ثم تقدمت عقب كارثة تسونامي بمبادرة لوقف إطلاق النار، إلا أن الحكومة الإندونيسية أصرت على أن وقف إطلاق النار ليس الحل النهائي .

ومن ناحية أخرى، استجابت الحكومة لمطالب الحركة



بالسماح لها بإنشاء أحزاب سياسية والمشاركة في الانتخابات المحلية ، على الرغم مما يثيره ذلك من إشكاليات دستورية وقانونية ، حيث اشترط القانون في إنشاء الأحزاب أن تكون أحزابا قومية، بمعنى أن ترخيص إقامة حزب يتطلب " أن يكون له ممثلون في أكثر من نصف الولايات الإندونيسية البالغ عددها ٣٢ ولاية .

العامل الثاني : نظرة المجتمع الدولي لوضع آتشيه، إذ لم يلق الإقليم -على الرغم من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب من كلا الطرفين- الاهتمام من جانب المجتمع الدولي لممارسة ضغوط على الحكومة الإندونيسية ، بل نظر المجتمع الدولي إلى قضية آتشيه باعتبارها من القضايا الداخلية ، وذلك على عكس الموقف في حالة تيمور الشرقية التي نجحت بدعم دولي في الحصول على استقلالها عام ١٩٩٩ بعد إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة .

أهم بنود اتفاق السلام :

تضمن الاتفاق الذي وقعه الطرفان البنود المنظمة لعلاقتهما، وذلك على النحو التالي :

١- أكد الطرفان **تعهدهما بإيجاد حل سلمي شامل ودائم للنزاع في آتشيه يحفظ كرامة الجميع.**

٢- **يتم إصدار قانون جديد يدخل حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن، وفي موعد أقصاه ٣١ مارس ٢٠٠٦ ، يعطي لسلطة الإقليم حق إدارة كافة الشئون العامة به باستثناء الشئون الخارجية والدفاع الخارجي والأمن القومي والمسائل المالية**

والضريبية والعدالة وحرية العقيدة ، باعتبارها سياسات من صلاحية الحكومة الإندونيسية بموجب الدستور.

٣- يحق لولاية آتشيه استخدام رموز محلية، منها العلم والنشيد الوطني.

٤- حول المشاركة السياسية ، أعطى الاتفاق للإقليم حق تأسيس أحزاب سياسية في آتشيه طبقا للمعايير الوطنية ، خلال مهلة أقصاها ١٨ شهرا ، كما يحق لشعب آتشيه تعيين مرشحين للمشاركة في الانتخابات المحلية التى تجرى فى الإقليم في أبريل ٢٠٠٦ ، وكذلك الانتخابات المقبلة .

٥- الاقتصاد : أعطى الاتفاق للإقليم حق جمع الأموال مع قروض خارجية وتحديد نسب الفوائد، مختلفة عن البنك المركزي الإندونيسي ، كما يحق للإقليم الاحتفاظ بـ٧٠٪ من عائدات حقوله النفطية والغازية الحالية والمستقبلية والموارد الطبيعية الأخرى على أراضيه وفي المياه الإقليمية المحيطة به .

٦- القضاء : نص الاتفاق على إقامة نظام قضائي غير منحاز ومستقل ، يشمل محكمة استئناف في آتشيه ضمن النظام القضائي لجمهورية إندونيسيا.

٧ - حقوق الإنسان : نص الاتفاق على تأسيس محكمة لحقوق الإنسان ، ولجنة من أجل الحقيقة والمصالحة.

٨- العفو : قرر الاتفاق العفو عن "جميع الأشخاص الذين شاركوا في نشاطات حركة تحرير آتشيه في أسرع وقت وفي موعد لا يتعدى ١٥ يوما ، على أن يفرج عن السجناء السياسيين والمعتقلين بسبب علاقتهم بالنزاع ، دون شروط ، ومنحهم حق المشاركة في العملية السياسية في آتشيه وعلى المستوى الوطني ، على أن يتم استيعابهم من خلال إنشاء صندوق خاص بذلك .

٩- الأمن : نص الاتفاق على أن تبدأ الحركة سحب جميع الأسلحة والذخائر والمتفجرات، مقابل سحب القوات الحكومية، اعتبارا من ١٥ سبتمبر على أربع مراحل ، على أن تنتهي المرحلة الأخيرة في ٣١ ديسمبر المقبل (٢٠٠٥).

١٠- المراقبة : لضمان التزام الطرفين بتعهداتهما ، نص الاتفاق على تشكيل بعثة مراقبة فى الإقليم من كل دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا ، مع منحها الحرية التامة فى التنقل داخل الإقليم ، ويكون للمسئول عن البعثة كذلك صلاحية تسوية الخلافات التى قد تنشب بين الطرفين وتكون له الكلمة الفصل .

موقف أطراف النزاع من الاتفاق :

رحبت دوائر حركة تحرير آتشيه بالتوصل إلى هذا الاتفاق ، حيث أعلن سفيان داود المتحدث باسم الحركة فى معقلها بمنطقة بيدى بإقليم آتشيه " أن مقاتلى الحركة موافقون على جميع بنود اتفاق السلام وسيطبقونها" .

كما رحبت الحكومة الإندونيسية بالتوصل إلى مثل هذا الاتفاق، الذى حظى بدعم الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبج يوديونو ونائبه يوسف كالا ، وبذلا جهودا مضنية للحصول على موافقة البرلمان الإندونيسي على هذا الاتفاق .

ورغم أن الرأي العام الإندونيسي كان قد أيد الاتفاق واعتبره خطوة على طريق تحقيق الاستقرار فى اندونيسيا والتوصل لنهاية نزاع دام أكثر من ثلاثين عاما ، إلا أن البعض رأى أن هناك صعوبات فى تطبيقه بما يحتاج إلى جهود كبيرة من الطرفين، بينما أبدى آخرون مخاوف مما تضمنه الاتفاق خاصة فيما يتعلق بوجود مراقبين دوليين ، فقد عبر الأمين العام للمجلس الأعلى للدعوة الإسلامية عبد الواحد علوى عن مخاوفه من تدخل خارجى لإتمام اتفاق السلام " من خلال وجود مراقبين دوليين ، فالشعب والحكومة قادرون على تنفيذ بنود الاتفاق دون الحاجة للمراقبين ". بل ذهبت المعارضة الإندونيسية خاصة حزب المعارضة الرئيسى" الحزب الديمقراطى الإندونيسي إلى ضرورة الحذر، نظرا لأنه " دائما ما تخرق حركة آتشيه الحرة تعهداتها".

مستقبل الاستقرار فى الإقليم :

على الرغم من ترحيب جميع الأطراف بالتوصل لهذا الاتفاق الذى من المنتظر أن ينهى صراعا دام لأكثر من ثلاثين عاما ، خاصة أنه جاء فى وقت لم يسبق أن كان فيه السلام اكثر قربا ، ولا أكثر احتمالا مما هو عليه الآن ، كما لم يسبق أن كانت إرادة الحكومة الإندونيسية أكثر وضوحا كما هو شأنها اليوم .

كذلك رغم نجاح الاتفاق فى إزالة عقبة رئيسية تمثلت فى تخلى حركة تحرير آتشيه عن مطلبها فى الاستقلال ، مقابل موافقة الحكومة على تشكيل أحزاب سياسية دون أن تكون ممثلة بالضرورة فى العاصمة الإندونيسية . إلا أن الأمر يثير القلق من عدم صمود هذا الاتفاق رغم الآمال التى يبديها الطرفان ، وذلك لسببين :

الأول : الخبرة التاريخية بشأن الاتفاقات السابقة التى كان يتوصل إليها الطرفان، وسرعان ما يكون مآلها إلى الانهيار، مما يبقى على الارتياب عند كل من الطرفين حيال الآخر ، وليس أدل على ذلك من انهيار اتفاق السلام الذى تم التوصل إليه فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، وكان يقضى بالوصول إلى الحكم الذاتى عام ٢٠٠٤ .

الثانى : استمرار أعمال العنف فى الإقليم ، وهو ما أوضحه المتحدث باسم حركة تحرير آتشيه بختيار عبد الله بأنه هناك ما زالت " صعوبات تحول دون تطبيقه تتمثل فى الأعمال العدائية التى مازالت مستمرة " .

وبعيدا عن كل ذلك ، فإن كان اتفاق السلام خطوة مهمة نحو الأمام ، ورغم حرص الطرفين على إنجاحه، كما وضح فى مبادرة الحكومة الإندونيسية إلى سحب قواتها من الإقليم قبل الموعد المحدد، فإن الاختبار الحقيقى له يتمثل فى عملية نزع سلاح حركة تحرير آتشيه، وهى العملية التى يفترض أن تكون قد بدأت بعد شهر من توقيع الاتفاق ، أى بدءا من ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ .



[اندلعت مظاهرات طلابية فى جاكرتا فى ٩ سبتمبر ٢٠٠٥، معارضة لاتفاق السلام مع آتشيه]

آتشيه : لمحة عن الصراع لتقرير المصير

كان إقليم آتشيه قوة اقليمية بتاريخ منفصل عن اندونيسيا، وكان نقطة دخول الاسلام إلى جنوب شرق آسيا. وقد نال الشهرة تحت حكم السلطان اسكندر مودا الذى عاش من ١٥٨١ إلى ١٦٣٨ وأسس عصر آتشيه الذهبى فى القرن السابع عشر، حيث أشرف على التوسع الاقليمى، وانهمك فى التجارة الاقليمية للتوابل التى كانت التجارة الحيوية آنذاك.

وكان اقليم اتشيه آخر مقاطعة تمت اضافتها للامبراطورية الهولندية فى المنطقة. ففى عام ١٨٧٣، دخلت القوات الهولندية المقاطعة بعد ان واجهت مقاومة قوية ومنظمة ونجحت فى احتلالها، ولكن أهالى الإقليم استمروا فى مقاومة الاحتلال حتى انتهاء الوجود الهولندى عندما بدأت اليابان فى غزوها للمحيط الهادى.

وقد شارك اقليم آتشيه فى حرب اندونيسيا للاستقلال ضد الهولنديين فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩. ولكنه لم ينل الاستقلال عن اندونيسيا. وفى عام ١٩٧٦ أسس حسن دى تيرو ومجموعة من مؤيديه حركة آتشيه الحرة وأعلن استقلال آتشيه.

وفى عام ١٩٩٩، أسس بعض الطلاب ائتلافا مكونا من حوالى مائة منظمة غير حكومية اطلق عليها مركز معلومات استفتاء آتشيه (سيرا). وبرغم ان الجيش يعامل هذا المركز على انه جزء من حركة آتشية الحرة، إلا انها منظمة منفصلة تماما. وتتلخص مطالب سيرا الأساسية فى عقد استفتاء على مستقبل المقاطعة، وبالفعل نزل حوالى ربع سكان آتشيه إلى الشوارع فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٩٩ للمطالبة بالاستفتاء.

ويسود فى جاكرتا وبعض وسائل الاعلام الدولية سوء فهم فيما يخص التمرد فى آتشيه، حيث يسود اعتقاد بأن التمرد يأخذ الطابع الاسلامى، وهذا لعدة أسباب، منها سيادة الطابع الاسلامى المحافظ فى هذه المقاطعة ونسب دى تيرو (حيث ينتمى حسن دى تيرو إلى عائلة مشهورة مكونة من رجال الدين المسلمين، وهو حفيد لواحد من أشهر قائدى حرب آتشيه ضد الهولنديين).

ويعتبر عام ٢٠٠١ اسوأ عام منذ تأسيس حركة آتشيه الحرة من حيث عدد القتلى الذين وقعوا ضحية اندلاع العنف. فطبقا لتقديرات المنظمات الدولية غير الحكومية، قتل نحو ١٥٠٠ شخص فى هذا العام، ٧٠٪ منهم لم يكونوا من المسلحين. هذا بجانب انتهاكات حقوق الانسان التى تتم على يد الأطراف المنخرطة فى الصراع.

نقلا عن مقال لأنتونى سميث نشر بعنوان: Aceh فى مجلة Foreign Policy in Focus فى شهر فبراير عام ٢٠٠٢.

إعداد : سالى سامى

إعصار كاترينا .. الطبيعة حين تعصف بالسياسة

منتـــصـــر علم الدين

وضعت الطبيعة هذه المرة وليست السياسة الرئيس الامريكى جورج دبليو بوش فى موقف بالغ الحرج أمام شعبه. وفى الوقت الذى كانت فيه الادارة الأمريكية تستعد لإحياء الذكرى الرابعة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، جاء إعصار كاترينا ليهز شرعية هذه الإدارة بعنف، ويكاد يعصف بكل ما أنجزته طوال السنوات الأربع الماضية.

جاء إعصار كاترينا ليظهر العديد من العيوب والأخطاء التى نجحت الادارة الأمريكية فى مداراتها طيلة السنوات القليلة الماضية تحت شعار "الحرب على الارهاب". وشن الإعلام الأمريكى حملة ضارية على الأخطاء السياسية التى ارتكبت، وأدت الى هذا الوضع المأساوى فى ولايات الجنوب، منتقدا الطريقة التى عالجت بها السلطات هذه الكارثة، ومتهما الإدارة بالبطء فى اتخاذ الإجراءات اللازمة، وهو ما يعيد إلى الأذهان إعصار "اندريو" الذى ساهم فى الإطاحة بشعبية الرئيس جورج بوش الأب عام ١٩٩٢.

إعصار كاترينا ضرب بعنف مساء الاثنين ٢٩ أغسطس ٢٠٠٥ ثلاث ولايات فى جنوب الولايات المتحدة الامريكية، هى ولايات: لويزيانا ومسيسيبى والاباما، مما أسفر عن قتل وتشريد مئات الآلاف من سكان هذه الولايات الذين أصبحوا بلا مأوى، يواجهون خطر انتشار الأوبئة أو الموت جوعا وعطشا، نتيجة انهيار السدود والجسور وانقطاع الكهرباء، مما يذكر بتلك المشاهد المألوفة فى دول العالم الثالث. ولم تقتصر نتائج الإعصار على الجانب الانسانى أو تدمير البنى التحتية أو إغراق المدن المنكوبة فقط، وإنما صاحبه إعصار "سياسى" قذف فى وجه الادارة الأمريكية بالعديد من موجات الغضب وأغرقها فى طوفان من الانتقادات سيكون له العديد من التداعيات على مستقبل هذه الادارة خلال السنوات القليلة القادمة.

أولا- التداعيات السياسية للإعصار:

يمكن تحديد أهم الآثار والتداعيات السياسية التى ترتبت على إعصار كاترينا فيما يلى:

تدهور شعبية الرئيس بوش:

تابع ملايين الأمريكيين آثار الإعصار المدمر على شاشات التليفزيون وهم واثقون بأن حكومة بلادهم الأقوى والأغنى، ستكون قادرة على أن تدفع بتلك الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية الضخمة لمد يد العون إلى عشرات الآلاف من الضحايا الأمريكيين، ولكن مرت أيام دون أن تتحرك السلطات الفيدرالية للحيلولة دون تعرض عشرات الضحايا للجوع والعطش والنهب والسلب، وسرعان ما تحولت مشاهد معاناة الضحايا إلى ما وصفه مراسلو وكالات الأنباء، ومراسلو شبكات التليفزيون الأمريكية أنفسهم بأنه أسوأ بكثير مما شاهدوه فى مناطق الكوارث وملاجئ النازحين فى أفقر دول العالم الثالث، وهو ما أدى إلى تحول المأساة الانسانية إلى معضلة سياسية

الرئيس بوش الذى انهالت عليه الاتهامات من الديمقراطيين بأنه أخفق فى إظهار قدرته على قيادة الولايات المتحدة فى ظرف بالغ الحرج، ولم يأخذ الاعصار مأخذ الجد من اليوم الأول له بحشد الموارد اللازمة لتقديم خدمات الإغاثة للمنكوبين.

وقد أدت هذه الاتهامات إلى تدهور كبير فى شعبية الرئيس بوش، حيث أظهر استطلاع للرأى -نشرته صحيفة "واشنطن بوست" وشبكة " أى بى سى نيوز " عقب وقوع الإعصار- أن (٥٣٪) من الأمريكيين يعارضون السياسة التى ينتهجها الرئيس الأمريكى فى علاج الأزمة وهى أسوا نتيجة لبوش منذ توليه مهامه فى البيت الأبيض فى يناير ٢٠٠١، كما اعتقد أكثر من ثلثى الأمريكيين أن الرئيس بوش لم يبذل جهدا كافيا لمواجهة تبعات الإعصار.

ويرى المراقبون أن التحدى الأكبر لمصداقية الرئيس بوش قد تأتى فيما بعد عندما يكشف النقاب عن الأعداد الحقيقية لمن لقوا حتفهم من الأمريكيين بسبب الإعصار، خاصة أولئك الذين ماتوا بسبب الجوع أو العطش لتأخر وصول إمدادات الإغاثة، أو الذين ماتوا لنقص الرعاية الصحية.

إثارة مشاكل التمييز العنصرى ضد السود :

لعل أخطر ما تمخض عنه الجدل السياسى الدائر فى الولايات المتحدة حول قصور إدارة بوش فى التعامل مع آثار إعصار كاترينا، هو تحول الانتقادات إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الحكومة بمواصلة نوع "ما" من التمييز العنصرى ضد الأمريكيين السود، حيث ألقى العديد من زعماء الأمريكيين السود باللائمة على الرئيس بوش وإدارته، حين برروا بطء الاستجابة للكارثة بأن كاترينا ضربت مناطق غالبية سكانها من الأمريكيين السود الفقراء. وسرعان ما تأكد هذا الانطباع حين تابع الأمريكيون مشاهد الدمار والمعاناة فى كل من لويزيانا ومسيسيبى، أفقر ولايتين فى أمريكا، حيث كان جميع الضحايا تقريبا من الأمريكيين السود والفقراء الذين لا يمتلكون سيارات يجلون بها بعيدا عن خطر الفيضانات، وهم يشكلون ثلث سكان المناطق المنكوبة فى الجنوب. وأبرز بعض المعلقين فى جرائد أمريكية حالة الترقب التى كانت تسود أوساط مواطنى الولايات المنكوبة وانتظارهم أن يلقوا اهتماما شبيها بالاهتمام الذى لاقته نيويورك بعد ضربات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

فقد أفادت البيانات الأولية، التى تم نشرها، بأن ٦٠٪ من ضحايا الاعصار هم من أبناء الأقليات العرقية، مما عزز الاتهامات لادارة الرئيس بوش بأن التقصير فى إدارة الأزمة إنما كان على خلفية عنصرية.

إلا أن الادارة الأمريكية سارعت على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان إلى نفى أن يكون السبب فى بطء الاستجابة هو أن معظم الضحايا من السود والفقراء، وقال إن الأولوية الأولى كانت إنقاذ الأرواح ومن كانوا بحاجة إلى المساعدة وسارع الرئيس الأمريكى بإرسال وزيرة خارجيته كونداليزا رايس أكثر امرأة سوداء تحظى بالنفوذ فى الولايات المتحدة والمنحدرة من أصل إفريقى، إلى موطنها الأصلى بولاية الاباما المنكوبة حيث دافعت عن سياسة الإدارة الأمريكية، ونفت أن تكون التفرقة العنصرية قد لعبت دورا فى التعامل مع الكارثة.

ويبلغ سكان مدينة نيو أورليانز نحو ١,٤ مليون شخص، نسبة السود من بينهم ٦٧,٣٪، يعيش ٣٠٪ منهم تحت خط الفقر، ويشكل السود فى كافة انحاء البلاد ١٣٪ من عدد السكان يعيش ١٢,٧٪ منهم فى حالة فقر.

ويرى بعض المحللين أن ما حدث فى لويزيانا أثار جدلا على مستوى الولايات المتحدة ستكون محصلته النهائية تقليص قدرة الحزب الجمهورى على التواصل مع الأقليات، خاصة الأمريكيين السود، وستترك آثارا سلبية مستديمة على تراث الرئيس بوش.

إثارة الخلافات المحلية وضعف الأداء الفيدرالى :

كشف إعصار كاترينا عن ضعف القوة الأولى عالميا فى مواجهة أزمة صحية وإنسانية تتعرض لها بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما كشفت الأزمة عن وجود مشاكل وخلافات بين الولايات المتجاورة. فنتيجة لإجلاء مئات الآلاف من السكان من الولايات المنكوبة إلى الولايات المجاورة فقد برزت التوترات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتجاورة، حيث رفضت ولاية تكساس المجاورة استقبال المزيد من اللاجئين فى أراضيها، وكانت ولاية تكساس تثير دائما "ظاهرة استقطاب" جيرانها الجنوبيين.

ومن المشاكل الأخرى التى كشفت عنها الأزمة وجود خلافات اقتصادية بين الولايات المتجاورة، حيث طلبت ولاية لويزيانا، قبل الاعصار، مشاركة الولايات، التى يعبرها نهر المسيسبى والتى تصب مياهها فيه، فى معالجة مشكلات المياه، ولكن التعاون لم يكن موجودا.

وفضلا عن ذلك، فقد تعرضت الحكومة الفيدرالية لانتقادات لاذعة لعدم اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة الكارثة المتوقعة وبسبب بطء إرسال المساعدات والتعزيزات، حيث أشارت وسائل الإعلام الأمريكية إلى أن المؤن ومعدات الاسعاف وصلت إلى الناجين من تسونامى فى بندا اتشيه فى اندونيسيا بعد يومين من الكارثة، فى حين أن آلاف من اللاجئين فى لويزيانا وميسيسيبى والاباما لا يزالون يفتقدون الحد الأدنى من المواد الأساسية بعد خمسة أيام من مرور الإعصار. وتم توجيه الاتهام بصورة خاصة إلى الوكالة الحكومية لتدارك الكوارث وادارتها، وهى الوكالة التى كلفت بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ بالاستعداد لمواجهة هجوم نووى أو كيميائى محتمل ، وتركز الانتقاد الرئيسى فى أنه فى الوقت الذى بدت فيه الاستجابة ضعيفة وقاصرة، ردا على كارثة طبيعية كان من الممكن التنبؤ بها وإعداد العدة لمواجهتها، فكيف ستقوم هذه الادارة بمواجهة خطر عدو غير متوقع، هدفه الأساسى الحاق أكبر قدر ممكن من التدميروالخراب؟ ووصف زعيم الأغلبية الجمهورية فى مجلس النواب روى بلنت ما قدمته الحكومة الفيدرالية من مساعدات، وما وفرته من قوات وصلت متأخرة للمناطق المتضررة، بأنه "غير مقبول بل ويعد فشلا من الناحية العملية، خاصة الوكالة

الفيدرالية لإدارة الطوارئ التى لم تكن لديها خطة متكاملة للتعامل مع سيناريو الآثار التى خلفها كاترينا".

وأشار البعض الى أنه على الرغم من إنفاق مليارات الدولارات على تفعيل الاستجابة الحكومية للأزمات والكوارث، فان إعصار كاترينا يعد أول اختبار حقيقى لفاعلية هذا النظام، وبدا أن الادارة الفيدرالية قد فشلت فى هذا الاختبار فشلا ذريعا.

وقد توالت موجات الانتقادات التى وجهت لتلكؤ وبطء السلطات الفيدرالية فى مواجهة هذه الكارثة القومية، حيث اتهم عمدة نيو أورليانز السلطات الفيدرالية بالاهتمام بالنواحى الإعلامية على حساب الاستجابة الفعالة بتقديم المعونات اللازمة لإغاثة مواطنى الولايات الجنوبية. حتى صحيفة وول ستريت جورنال المقربة من الإدارة الجمهورية حملت الحكومة الفيدرالية جزءا من هذه الفوضى.

ثانيا- الآثار الاقتصادية للإعصار :

يعتبر إعصار كاترينا هو الكارثة البيئية الأكثر تكلفة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وتشير التقديرات الأولية الى أن قيمة الخسائر الناجمة عن الاعصار قد تتجاوز حاجز المائتى مليار دولار خلال أول أسبوعين فقط من الإعصار ومن المتوقع أن تقفز إلى ثلاثمائة مليار دولار، وهو مايوازى ما تم انفاقه طوال السنوات الأربع الماضية فى الحرب فى كل من افغانستان والعراق، حيث دمر الإعصار منطقة تبلغ مساحتها نحو ٢٣٥ ألف كلم مربع، أى ما يوازى مساحة رومانيا ونصف مساحة فرنسا. وفى ولاية ميسيسيبى، دمر الإعصار شواطئ على امتداد أربعين أو خمسين كيلومترا، بينما غمرت المياه ثمانين بالمائة من مدينة نيو أورليانز.

وتمثل الولايات الثلاث التى ضربها الاعصار (لويزيانا وميسيسيبى وآلاباما) ثلاثة بالمائة من اجمالى الناتج الداخلى فى الولايات المتحدة. وفى ولاية ميسيسيبى، يشكل تدمير العديد من الكازينوهات خسارة كبيرة. ففى مدينة بيلوكسى وحدها، يعمل ١٣ ألف شخص فى كازينوهات. كما ستتأثر الحركة السياحية فى ولاية لويزيانا التى كانت تستقبل سنويا نحو عشرة ملايين سائح.

لكن الأثر الأكبر من الناحية الاقتصادية هو ذلك المتعلق بإنتاج البترول حيث أدى الإعصار الى إغلاق ٧١١ بئرا نفطية فى خليج المكسيك، مما أدى إلى توقف ٩٢٪ من إنتاج البترول و٨٣٪ من إنتاج الغاز الطبيعى فى منطقة خليج المكسيك، وهو يمثل ربع الانتاج العام للبلاد. كما كشفت وزارة الداخلية الأمريكية عن أن الإعصار تسبب فى تعطيل ما يزيد على ستة ملايين برميل من إنتاج النفط الخام ونحو ٣٤ مليار قدم مكعبة من إنتاج الغاز من الحقول البحرية فى خليج المكسيك، وهو ما أدى لارتفاع سعر جالون البنزين لأكثر من ٣ دولارا لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة.

وتضم منطقة الساحل الأمريكى لخليج المكسيك -خصوصا الشريط الممتد من مدينة موبيل المجاورة لنيو أورليانز (لويزيانا) إلى ميناء بورت آرثر القريب من هيوستن (تكساس)- أكبر تجمع عالمى لصناعة التكرير وواحدة من أضخم شبكات الأنابيب. وتشحن المنطقة ٤,٥ مليون برميل يوميا من المشتقات النفطية الى الولايات الشرقية، أى ما يعادل ٢٠ فى المئة من استهلاك أمريكا، اضافة الى ١,٩ مليون برميل من النفط الخام الى الولايات الوسطى.

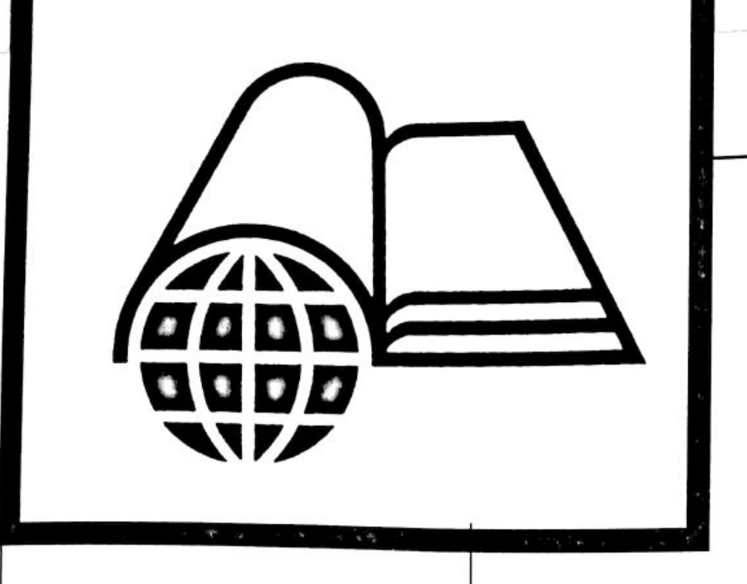
أما التقديرات المتعلقة بشركات التأمين، فيفترض أن ترتفع مع كشف حجم الأضرار تدريجيا، وتقدر شركة "فيتش" المالية تكلفة هذه الخسائر على شركات التأمين "بحوالى ٢٥ مليار دولار، إن لم يكن أكثر". وهو يجعل منها اكبر فاتورة للتأمين فى تاريخ الولايات المتحدة، متقدمة على خسائر التأمين فى اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واعصار اندرو فى ١٩٩٢، والتى قدرت بما بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار.

ثالثا - إثارة الجدل بين أولويات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية :

أثارت الأزمة التى أحدثها اعصار كاترينا جدلا واسعا فى الأوساط السياسية الأمريكية حول أولوية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، إذ تركزت معظم الانتقادات التى وجهت للادارة المريكية وللرئيس بوش على اهتمامه بالسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية، وإهماله إصلاح الأوضاع المحلية فى ولايات الجنوب. فقد انتقد المعسكر الديمقراطى انصراف الإدارة الأمريكية عن الاهتمام بالمشاكل الداخلية، وحصر تركيزها على الحرب فى العراق، وانتقد السيناتور الأمريكى فرانك لاوتينبرج إهمال ترميم السدود التى تحيط بمدينة نيو أورليانز وإصلاحها لمصلحة التكاليف المرتفعة للحرب فى العراق، بينما انتقدت بعض الأصوات اهمال السلطات تدعيم السدود بعد وقوع الإعصار، الأمر الذى أدى إلى تهدم السدود بسرعة وعدم حجزها للمياه، مما ضاعف من المشكلة.

وقد ألقى التورط الأمريكى فى العراق بظلاله على المسرح الأمريكى، ذلك أن من أحد الأسباب والتبريرات التى طرحها الأمريكيون لتفسير بطء الاستجابة الفيدرالية كان تأخر الاعتمادات الفيدرالية بسبب الإنفاق الضخم على الحرب فى العراق، كما أن ٤٠٪ من أفراد الحرس الوطنى بولاية لويزيانا، المنوط بهم المشاركة فى أعمال الإغاثة، كانوا -وقت الحاجة إليهم- على بعد آلاف الكيلومترات فى العراق وأفغانستان. كذلك كشف إعصار كاترينا عن الكثير من الأشياء التى أهملتها الإدارة الأمريكية، باسم محاربة الارهاب، مثل رفضه فرض ضريبة على الجازولين عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إذ إن فرض الضرائب كان سيحدث تغييرا فى اقتصاد البلاد، ويساعد على توفير المال اللازم لأعمال الإغاثة وتحسين مستوى معيشة المواطنين فى ولايات الجنوب. كذلك كشف إعصار كاترينا عن مدى الآثار المترتبة على رفض فريق بوش تطوير نوع من توفير نظام الرعاية الصحية لزهاء ٤٠ مليون طفل لا يملكون تأمينا صحيا، والخلاصة أن إعصار كاترينا ربما لن تتوقف آثاره على تدمير مدينة فقط وإنما الرئاسة أيضا.





The Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction, Report to the President of the United States
March 31, 2005.

تقرير اللجنة الأمريكية حول القدرات الاستخباراتية الأمريكية بشأن أسلحة الدمار الشامل

قامت اللجنة فى سبيل إعداد هذا التقرير بإجراء مقابلات مع المئات من الخبراء داخل وخارج مجتمع المخابرات، وأسفر عن ٧٤ توصية لتحسين القدرات الاستخباراتية الأمريكية فى عملية مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويتكون التقرير من مقدمة وجزأين أساسيين وخاتمة.

وقد قامت اللجنة بإنجاز هذا التقرير فى ظل ظرف تاريخى مختلف عن الظروف التاريخية التى قامت فى ظلها لجان أخرى بإعداد وتقديم توصيات تم تطبيقها بصورة ضعيفة أو تم تجاهلها كلية، ويتمثل هذا الظرف التاريخى فى انتهاء الحرب الباردة والهجمات الإرهابية الأولى من نوعها على الولايات المتحدة من قبل إرهابيين دوليين وانتشار أسلحة الدمار الشامل وفشل المخابرات المركزية فى العراق، وطلب القاعدة العريضة من الشعب الامريكى إحداث تغيير من اجل تفعيل التشريعات التى يقدمها الكونجرس لإصلاح مجتمع المخابرات بصورة غير معهودة منذ إنشائه عام ١٩٤٧.

يشمل الجزء الأول ما تم اكتشافه فيما يتعلق بعملية تقييم قدرات أجهزة مجتمع المخابرات الأمريكية بشأن أسلحة الدمار الشامل والتهديدات ذات الصلة بها فى القرن الحادى والعشرين. وقد قامت اللجنة بعدد من دراسات الحالة أفردت لكل منها فصلا فى التقرير، وشملت كلا من العراق وليبيا وتنظيم القاعدة فى أفغانستان وإيران وكوريا الشمالية، بالإضافة إلى تقييم قدرات مجتمع المخابرات فيما يتعلق بالتهديدات فى حالة وقوع أسلحة الدمار الشامل فى أيدى الإرهابيين.

وقد اكتشفت اللجنة فى تقييمها أن مجتمع المخابرات الأمريكى قد حقق إنجازات فى التعامل مع الأسلحة غير التقليدية فى ظل حالة عدم اليقين التى تسود عالم المخابرات. ولكن التجهيزات والمعدات التى يمتلكها جهاز المخابرات ليست كافية لمواجهة تهديدات عالم اليوم، حيث وجدت اللجنة أن جامعى المعلومات كافحوا بصورة مضنية لكى يجدوا المصادر ذات المعلومات القيمة، ولكن غالبا ما كانوا يفشلون فى ذلك، كما أن جامعى المعلومات من الفنيين يمتلكون تقنيات تقليدية محدودة الفائدة فى مواجهة التهديدات التى تتزايد بصورة تدعو إلى القلق، كما اكتشفت اللجنة أن مجتمع تحليل المعلومات يعتمد بصورة أسرع من اللازم على افتراضات أو مقولات عامة، كما انه أبطأ من أن يسد الفجوات وحالات عدم اليقين التى تواجه صانع السياسة. علاوة على ذلك، وجدت اللجنة أن مجتمع المخابرات غير منظم ومشتت بطريقة تمنعه من استخدام الأفراد المهرة والآلات المتقدمة بصورة فعالة، حيث لا توجد جهود مستمرة ومتعاونة بصورة كافية لأداء الوظائف الاستخباراتية الحيوية، وان المعلومات المهمة ما زالت لا تصل إلى المحللين وصانعى السياسة الذين يحتاجون إليها بالفعل، واكتشفت أن معظم النجاحات التى حققها مجتمع المخابرات مؤخرا تنبع من الجهود المتداخلة بين الوكالات. باختصار اكتشفت اللجنة أن مجتمع المخابرات يجب أن يكون أكثر تكاملا واندماجا وإبداعا لكى يواجه التحديات المخابراتية لعالم اليوم.

فيما يتعلق بالعراق، أشار التقرير إلى أن الأداء الاستخباراتى فيما يختص برصد وتقييم أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها العراق قبل الحرب يمثل فشلا ذريعا، ليس فقط على مستوى التقييم، ولكن على مستوى الضعف الواضح فى الطريقة التى تم بها نقل هذه التقييمات إلى صانعى القرار، حيث فشل مجتمع المخابرات فى التدقيق بصورة قاطعة بشأن صحة الوثائق المتعلقة بمحاولة العراق الحصول على اليورانيوم من النيجر، كما أساء مجتمع المخابرات التقدير بشأن البرنامج النووى العراقى فى عام ٢٠٠٢. ونبع ذلك بصورة أساسية من فشل المخابرات فى تحليل الأسباب التى جعلت العراق يحاول الحصول على أنابيب الالومنيوم فائقة الصلابة بصورة صحيحة، حيث خلصت معظم تقارير واستنتاجات الوكالات التابعة لمجتمع المخابرات إلى أن العراق يسعى للحصول عليها من أجل استخدامها فى أجهزة الطرد المركزى لإنتاج أسلحة نووية، فى حين أنها استخدمت فى إنتاج صورايخ تقليدية. وفيما يتعلق بحالة برنامج العراق للأسلحة البيولوجية فى عام ٢٠٠٢، اكتشف تقرير اللجنة سوء تقدير أجهزة مجتمع المخابرات له بسبب اعتمادها على مصادر بشرية ثبت فيما بعد أن معلوماتها غير جديرة بالثقة. أما برنامج الأسلحة الكيماوية العراقى، فقد كانت هناك تقديرات بصورة زائدة عنه نتيجة لندرة المعلومات المتاحة عنه وضعف قيمتها. وفيما يتعلق بنقل أسلحة الدمار الشامل، قدرت أجهزة المخابرات الأمريكية بصورة خاطئة أن العراق كان يطور وسائل جوية بهدف ضرب مصالح أمريكية بأسلحة بيولوجية كما قدرت بصورة خاطئة أيضا أن العراق مازال يحتفظ بصواريخ سكود.

بالنسبة للحالة الليبية، أشار التقرير إلى أن مجتمع المخابرات قيم وبصورة دقيقة المواد والمعدات التى حصلت عليها ليبيا والمرتبطة بالأسلحة النووية ولكنه كان أقل نجاحا فى الحكم على الكيفية التى ستتمكن بها ليبيا من استغلال ذلك، كما أن رأى المخابرات بامتلاك ليبيا للأسلحة الكيماوية كان صحيحا، ولكن المخزون الفعلى لتلك الأسلحة كان فى الواقع أقل مما تم

تقديره. وفيما يتعلق بحكم أجهزة المخابرات بشأن رغبة ليبيا فى تطوير أسلحة بيولوجية هجومية وقيامها بإجراء بحوث على مستوى محدود فى هذا الصدد، فهو أمر لم يتم التأكد منه. وكان أداء أجهزة المخابرات بشأن برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الليبية متواضعا بسبب ضعف كفاءة آليات جمع المعلومات الفنية. وإن كان نجاح أجهزة مجتمع المخابرات فى اختراق شبكة العالم الباكستانى عبدالقدير خان قد أفاد فى تقديم معلومات قيمة ونفيسة عن الجهود الليبية فى تطوير الأسلحة النووية، كما قامت أجهزة مجتمع المخابرات بجمع معلومات مهمة عن برامج الصواريخ الليبية.

وفيما يختص بتنظيم القاعدة بأفغانستان، ذكر التقرير أن المعلومات التى تم جمعها عن برنامج تنظيم القاعدة للأسلحة البيولوجية من خلال الحرب على أفغانسان والفترة اللاحقة عليها كانت أكثر بكثير من المعلومات التى تم جمعها قبل ذلك، فى حين أن الأحكام التحليلية حول برنامج تنظيم القاعدة للأسلحة الكيماوية لم تتغير كثيرا بعد الحرب. كما أن الحرب أفادت كثيرا فى الحصول على المعلومات بل والمزيد من التفاصيل بشأن التقدم الحادث فى الطموحات النووية لتنظيم القاعدة ولكن الفجوة المعلوماتية للفترة السابقة على الحرب منعت أجهزة المخابرات من التقييم الدقيق لقدرات تنظيم القاعدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

فيما يتعلق بقضية الإرهاب بصفة عامة، ذكر التقرير أنه بالرغم من التحسن الكبير فى عملية تقاسم المعلومات حول الإرهاب بين أجهزة مجتمع المخابرات، إلا أنه مازال هناك تغيير كبير مطلوب للتأكيد على فاعلية عملية تقاسم المعلومات بين مجتمع المخابرات والدولة والحكومات الأخرى. وأضاف التقرير أن الغموض والصراعات القائمة بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالأدوار والمهام والسلطات يعرقلان فاعلية التحذيرات بشأن التهديدات الإرهابية. وبصفة عامة، فإن الفشل فى إدارة موارد مكافحة الإرهاب من منظور مجتمع المخابرات، أدى إلى تقليل قدرة هذا المجتمع على الفهم والتحذير من الاستخدام الارهابى لأسلحة الدمار الشامل.

أما فيما يتعلق بكل من كوريا الشمالية وإيران، فقد قامت اللجنة فى سبيل تقييم قدرات مجتمع المخابرات بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل للبلدين بمراجعة العديد من التقارير الاستخباراتية، وإجراء العديد من المقابلات مع جامعى ومحللى المعلومات وصانعى السياسات والخبراء فى مجال الأسلحة، وتوصلت اللجنة إلى إحدى عشرة نتيجة لم يوردها التقرير باعتبارها محظورة النشر، وإن ضمنها التوصيات العامة التى جاءت فى خاتمة التقرير لإصلاح مجتمع المخابرات.

يتناول الجزء الثانى من التقرير الرؤى والتوجهات المستقبلية لتحسين وزيادة فاعلية قدرات أجهزة مجتمع المخابرات الامريكى فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وهو عبارة عن عدة فصول يتضمن كل فصل منها مجموعة من النصائح والتوصيات لإحداث التغيير داخل هذا المجتمع. تتعلق أول مجموعة من هذه التوصيات بالقيادة والإدارة، حيث أوصت اللجنة بأن يقوم الرئيس بإنشاء مركز قومى لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل NCPC لا تزيد قوته على مائة فرد وتتلخص مهمته فى إدارة وتنسيق عملية تحليل وجمع المعلومات حول الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية داخل مجتمع المخابرات. ثانى مجموعة من هذه التوصيات تتعلق بعملية جمع المعلومات، ومنها تقوية سلطات وكالة المخابرات المركزية CIA فى إدارة وتنسيق العمليات المخابراتية خارج الولايات المتحدة عبر مجتمع المخابرات، وذلك بإنشاء إدارة للاستخبارات البشرية خارج إدارة العمليات. ثالث مجموعة من التوصيات تتعلق بعملية تحليل المعلومات، ومن أهمها إعادة هيكلة المختصر اليومى الذى يعرض على السيد الرئيس، بحيث يكون هناك تمثيل عادل للرؤى المختلفة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة بالإرهاب. رابع مجموعة من التوصيات تتعلق بعملية تقاسم المعلومات بين الوكالات المختلفة، ومنها توسيع بيئة تقاسم المعلومات لتواكب وتشمل كل المعلومات الاستخباراتية ولا تقتصر على قضية الإرهاب، كما يجب تسجيل كل المستخدمين لنظام بيئة تقاسم المعلومات فى دليل يوضح مهارة ومسئوليات واختصاصات كل مستخدم على حدة. بالإضافة إلى ما سبق، أورد التقرير مجموعة من التوصيات الخاصة بالتحدى المتعلق بتوحيد الجهود الاستخباراتية بين شقيها الداخلى والخارجى، ومجموعة من التوصيات الخاصة بالعمليات المضادة لجمع المعلومات ومجموعة من التوصيات حول وضع خطة تحرك شاملة.

ويعود التقرير ليؤكد أن الهدف الأوضح - وربما الأوحد- من التوصيات السابقة هو التوصل إلى إدارة أكثر مركزية وأقوى لمجتمع المخابرات وجعله أكثر اندماجا بدلا من الفيدرالية المرنة بين عدة إدارات مستقلة. ورغم أن ذلك ليس بفكرة جديدة، إلا أنه لم يسبق أن تم تطبيقها بنجاح أبدا، وكجزء من هذا الحل يجب أن يتم وضع مزيد من الصلاحيات فى أيدى مدير المخابرات القومية DNI، وهذا هو الغرض الرئيسى من قانون إصلاح المخابرات فى عام ٢٠٠٤. ورغم أن سلطات الـ DNI فى ظل هذا التشريع بعيدة تماما عن أن تكون مطلقة، فإنه فى حالات عديدة ستحتاج إلى مساعدة ودعم من وزير الدفاع ، كما يجب أن يكون هناك التزام من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI بأن يصبح جزءا من مجتمع المخابرات وأن يخضع لإشراف الـ DNI، كما يجب على القيادات الجديدة لمجتمع المخابرات أن تعبر الحدود القديمة، وأن تنهج نهجا جديدا فى الإدارة يمكن الأنشطة المعزولة من أن تتناغم وتنسجم معا.

يرى التقرير أن الإصلاح يجب ألا يقتصر على الإدارة العليا فقط، بل يجب أن ينبع من القاع مع إضفاء ثقافة التغيير داخل مجتمع المخابرات. ومن أجل تحقيق ذلك، قدم التقرير عددا من المقترحات لدعم هذا الغرض ومنها زيادة عدد المحللين فى الموضوعات الاستراتيجية طويلة المدى، وإقامة مركز الإبداع لتدعيم المفاهيم الجديدة، وإنشاء إدارة للمصادر المفتوحة (الحرة) تستطيع بحرية تجربة تكنولوجيا المعلومات الجديدة مع توفير ميزانية تطوير وبحث معتبرة تكون متاحة بصورة سريعة لحل مشكلة التمويل، واستخدام مناهج وأساليب جديدة لجمع المعلومات حول الأسلحة البيولوجية. وبالرغم من أن التقرير لم يوضح تقديرات معينة لتكاليف العمليات، فإنه يرى أن عائق الميزانية سيكون اقل بكثير من عائق الثقافة والتقاليد.

ويُختتم التقرير بالإشارة إلى هؤلاء المتفائلين الذين يؤيدون الإصلاحات التشريعية التى تمت مؤخرا فى مجتمع المخابرات، وإلى قصص النجاح التى تمت فى هذا الصدد، وإلى النقيض من هؤلاء وهم المتشائمون بشأن هذه التغييرات والذين يتنبأون بعدم إضافتها أى شىء إلى مؤسسات تتكبل بالرسميات والقيود البيروقراطية. ويختلف واضعو التقرير مع الفريقين فى تفاؤلهما وتشاؤمهما وإن كانوا يتفقون معهما فى الرأى القائل إنه لا يوجد أكثر أهمية من قيام أفضل الاستخبارات المكنة من أجل مواجهة أكثر الأسلحة فتكا ودمارا. وإن كانت أفضل العمليات الاستخباراتية ليست ضمانة ضد أسلحة الدمار الشامل، خاصة أنه أصبح من السهل جدا الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيماوية. وفى ظل هذا، فإننا يجب أن نبذل أقصى جهد لكى يتم تجنب هذا الخطر وهذا يعنى بناء مجتمع مخابرات متكامل ومبدع.

على محجوب

The UN Security Council from The Cold War to the 21st Century, David M. Malone. Boulder, London, 2005.

مجلس الأمن من الحرب الباردة إلى القرن الحادى والعشرين

يتناول هذا الكتاب دراسة فعالية مجلس الامن منذ انتهاء الحرب الباردة حتى بدايات القرن الحادى والعشرين، تلك الفترة التى شهد فيها مجلس الامن صدور قرارات عديدة تسببت فى قيام العديد من الحروب، منها قيام قوات التحالف المكونة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بتحرير الكويت عام ١٩٩١، والحرب ضد افغانستان عام ٢٠٠١، والحرب على العراق ٢٠٠٣، هذه الحروب التى أقرها مجلس الامن اعتبرها البعض بمثابة انتهاء لدور مجلس الامن، نظرا لاستجابته لضغوط الدول الكبرى فى ظل تمتعها بحق الفيتو.

ينقسم الكتاب الذى بين أيدينا إلى أربعة أجزاء، سوف نوضحها بشئ من التفصيل.

ففى الجزء الأول المعنون بـ "صناعة القرار داخل مجلس الامن .. رؤية جديدة" بين فيه الكاتب أنه بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة كان هناك عدد من الانماط التى تعامل بها مجلس الامن وأثرت بالتالى على فعاليته فى أدائه لدوره وفى تعامله مع المشكلات الدولية، كما حددت هذه المشكلات مدى الفعالية التى تعامل بها المجلس مع المشكلات وهى كالتالى: الازمات التى اندلعت داخل منطقة النفوذ المباشر لاحدى القوتين العظميين، والازمات التى كانت احدى القوتين العظميين طرفا مباشرا فيها، والمقصود هنا تلك الازمات التى وقعت خارج منطقة النفوذ المباشر لاحدى القوتين العظميين، ولكنها وجدت نفسها لسبب أو لآخر متورطة عسكريا فيها، أما النوع الاخير فهو تلك التى دار مسرحها الرئيسى خارج منطقة النفوذ المباشر لاحدى القوتين العظميين، ولم يكن أى منهما طرفا مباشرا فيها وهذا النمط هو الوحيد الذى سمح لمجلس الامن بلعب دور قوى من (جهود الوساطة ولجان توفيق والمساعى الحميدة، ولجان بحث وتقصى الحقائق، وقوات طوارئ دولية .. إلخ).

ويضيف الكاتب أن من يتأمل الدور الذى قام به مجلس الامن بعد انتهاء الحرب الباردة التى تلت عمليا تعامل مجلس الامن بطريقة غير مسبوقة مع إحدى الازمات الاقليمية ألا وهى أزمة الخليج الثانية، ير تأثر أداء الامم المتحدة وتحديدا مجلس الامن بتزايد الهيمنة الامريكية على السياسة الدولية، وكذلك بتراجع الدور الروسى الذى ورث الاتحاد السوفيتى السابق، وبنشوء أنماط جديدة من الصراعات التى تدور داخل الدولة الواحدة لاعتبارات قومية أو عرقية أو دينية أو لمزيج بينها، فضلا عن تقلص أدوار العالم الثالث، وعدم فاعلية المؤسسات الاقليمية فيما يتعلق بحسم الكثير من الصراعات المحلية مثلما بدا فى عجز منظمة الوحدة الافريقية عن التعامل مع الازمة الصومالية، وعجز الاتحاد الأوروبى عن احتواء ازمة تفكك يوجوسلافيا السابقة. وفى نهاية هذا الجزء، يذكر الكاتب أن هناك قضايا جديدة طرحت مع بدايات القرن الحادى والعشرين، على مجلس الامن أن يتناولها لكسب مزيد من الفاعلية مثل قضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، والارهاب، ومنع الصراعات المسلحة.

فى الجزء الثانى من الكتاب وهو بعنوان "نحو مزيد من فاعلية مجلس الامن" يشير فيه الكاتب إلى محاولة تعديل نظام العقوبات التى يفرضها المجلس على الدول الخارجة على القانون، مثل العقوبات المفروضة على العراق، وأنجولا.

ومن الملاحظ أن هناك تغييرا كبيرا طرأ على دور مجلس الامن ولكن ليس فى صالحه، فالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا تتخذ القرارات المطلقة فى إدارة شئون الحرب، وليس هناك أى فعالية لمجلس الامن، فهو مجلس لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا لاستخدامهما المستمر لحق الفيتو. ومن الواضح أن الهيكل التنظيمى الحالى للامم المتحدة يحيل مجلس الامن إلى جهاز بوليس دولى يمارس صلاحياته فى ظل حكومة أقلية تتمتع بسلطات مطلقة، لكن المشكلة أن النظام الدولى الحالى يخلو من حكومة مسئولة، لأن مجلس الامن هو جهاز بوليس وليس حكومة، وبالتالى فإن سلطاته الديكتاتورية يمكن أن يساء استعمالها تماما.

إن وجود جيش دولى دائم وثابت يتم الاتفاق على معايير تشكيله واساليب إعداده وتدريبه أو أى صيغة تضمن لمجلس الامن القدرة على التدخل الفعال فى كل الازمات الدولية يتطلب مثل هذا التدخل بواسطة قوات سابقة التجهيز ومعدة إعدادا جيدا دون انتظار تجميع هذه القوات فى كل أزمة على حدة، ولا يحتاج توافر مثل هذا الشرط إلى إدخال أى تعديل على الميثاق، وإنما يكفى البدء فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما هو منصوص عليه فى المادة ٤٣.

فمجلس الامن رغم أنه لم يحقق كل ما جاء فى ميثاق الامم المتحدة، إلا أنه يوفر مجلسا يمكن فيه مناقشة مختلف المشكلات والقضايا والصراعات الدولية، فالعمل الحقيقى لمجلس الامن فى هذا المجال لم يأخذ حقه من التقدير الكافى.

لقد استحدث مجلس الامن فى أدائه لدوره الرئيسى عددا من الاساليب الجديدة، من أمثلتها صيانة السلم، وإرسال بعثات المساعى الحميدة، والانتفاع بوظيفة الامين العام على صور متنوعة، وبصفة خاصة استحداث طريقة جديدة لاتخاذ القرارات بالتشاور، واجماع الرأى، مكنته من التصرف الفعال فى مسائل عديدة حرجة.

ويلاحظ أن فترة الحرب الباردة قد أدت إلى شلل مجلس الامن بسبب الاسراف فى استخدام حق الفيتو، وإلى تجميد لجنة اركان الحرب، وإلى استحالة تشكيل الجيش الدولى المنصوص عليه فى المادة ٤٣ من الميثاق. أما بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد حدث تحول فى الاتجاه المعاكس تماما، فقط استيقظ مجلس الأمن فجأة وتحول إلى مارد، واختفت ظاهرة استخدام الفيتو دون أن يختفى حق الفيتو، وتحول المجلس إلى أداة فى يد الدول والقوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، كما أدى انهيار المعسكر الاشتراكى إلى تهميش دور دول العالم الثالث داخل المجلس.

وعلى أى حال، فإذا نظرنا إلى قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات مستقلة وقابلة للتنفيذ فى مواجهة الدول، فسوف نجد أن مجلس الأمن هو الذى يملك هذه الصلاحية، أى إصدار القرار الملزم والواجب النفاذ خصوصا حين يمارس صلاحياته فى إطار الفصل السابع من الميثاق.

لكن قدرة مجلس الأمن على اتخاذ هذا النوع من القرارات تتوقف على إجماع الدول دائمة العضوية. ومن ناحية أخرى، نجد أن قدرة الأمم على التحرك بفاعلية تتوقف فى الواقع على تقبل الدول له بمحض إرادتها.

وفى الجزء الثالث من الكتاب المعنون بـ "إصلاح هيكل مجلس الامن"، يذكر الكاتب أنه على الرغم من أن الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة تردد أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، وتم طرح العديد من السيناريوهات، إلا أن عملية اعادة طرحه هذه الأيام تحظى باهتمام أكبر، خاصة بعد أن زادت الهيمنة الامريكية على المنظمة الدولية وبصورة غير مسبوقة، كما زاد تجاهلها لها حيث قامت بغزو العراق دون أى سند شرعى وبالمخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية ودون أى تفويض من مجلس الأمن

لقد باتت الصورة الحالية تنذر بمخاطر جمة إذا استمر الحال على ما هو عليه من هيمنة

أمريكية على المنظمة الدولية وغياب دولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. وهنا يطرح الكاتب تساؤلا: هل يكون توسيع مجلس الأمن بإضافة دول أخرى هو الحل لإصلاح الأمم المتحدة وبما يجعلها تمارس دورها فى حفظ السلم والأمن الدوليين؟ أم أنه لابد من إجراءات وخطوات أخرى، خاصة فى ظل هذه الهيمنة الأمريكية غير المسبوقة على المنظمة الدولية؟

يستبعد البعض أن يكون توسيع العضوية فى مجلس الأمن هو الحل لمشكلات الأمم المتحدة التى تفاقمت خلال السنوات القليلة الماضية، والتى لم تعد تحتاج إلى خطوة واحدة للإصلاح، بل تحتاج إلى عدة خطوات، منها على سبيل المثال ضرورة تقوية الجمعية العامة للأمم المتحدة على حساب مجلس الأمن بأن يكون لها حق مراجعته فيما يتعلق بتنفيذ قراراته وتوصياته، وإذا لم تتم ذلك يتم محاسبته من قبلها، أى لا تترك الأمور هكذا، يتخذ المجلس قرارات هى حبر على ورق فقط، كما يحدث مع الحالة الإسرائيلية، حيث هناك العديد من القرارات التى اتخذت ضدها ولم ينفذ منها شىء. أيضا لابد من تقوية بند الاتحاد من أجل السلام، وهو يعطى الجمعية العامة الحق فى إصدار قرارات ملزمة فى حالة فشل مجلس الأمن فى اتخاذ قرار ما نتيجة لاستخدام إحدى الدول حق الفيتو كما تفعل الولايات المتحدة فى الكثير من الأحيان، وهناك أيضا خطوة مهمة لابد من القيام بها، وهى ترشيد استخدام حق الفيتو بحيث يقتصر فقط على القرارات التى تصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتى تختص باستخدام القوة لحسم النزاعات لما يترتب على هذه القرارات من خطورة، لأنها تؤدى الى وجود عمليات عسكرية وسقوط ضحايا، والفيتو هناك قد يكون لمصلحة الشعوب. وأخيرا أن تكون هناك علاقة بين قرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية بمعنى ضرورة عرض ومراجعة أى قرار يصدر عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن على هذه المحكمة لتقرير مدى التزام هذا القرار بالقانون الدولى وقواعده التى يجب الالتزام بها، وحتى لا تسود الفوضى فى العالم.

ويلاحظ أن مساعى توسيع مجلس الأمن تكثفت ابتداء من العام الماضى حين كلف الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان فريقا من المستشارين لرفع توصيات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ومن ضمن المقترحات المقدمة زيادة عدد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى من خمسة إلى عشرة. الاقتراح نفسه ينص على أن تكون الدول المقترحة الخمس هى اليابان وألمانيا والهند والبرازيل إضافة إلى دولة إفريقية كبيرة لم تتحدد بعد، وتدعم هذا الاقتراح فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى ذلك اقترح الفريق قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باختيار عشر دول أخرى للعضوية غير الدائمة (مدة عامين).

من المآخذ على مجلس الأمن الدولى أن غالبية قراراته تذهب إلى الأرشيف، وهو انتقاد صحيح ما لم يتعلق الأمر بعقوبات أو التزامات على دول معينة كما حدث فى العراق وأفغانستان .. فالقرارات التى تحمل "إسرائيل" التزامات معينة أو تطالبها بأمور محددة لم تنفذ حتى الآن كالقرار ٢٤٢ مثلا.

هل يمكن إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة فى ظل هيمنة دولة واحدة على مجلس الأمن؟ وما جدوى حصول مزيد من الدول على حق "الفيتو" إذا كانت ستتعامل معه بالمنطق الروسى أو الصينى أو الفرنسى أو البريطانى مقابل الولايات المتحدة الامريكية؟ ويرى الكاتب أن الحل ليس بإصلاح منظمة الأمم المتحدة، بل بإحالتها إلى التقاعد، وتأسيس منظمة دولية جديدة فاعلة على أسس ديمقراطية صحيحة لا تعطى دولة واحدة أو حفنة من الدول الحق فى التحكم بمصائر العالم كما يحدث الآن.

أما الجزء الرابع والأخير من الكتاب، فهو بعنوان "مجلس الامن وعمليات حفظ السلام"، ويشير فيه الكاتب إلى الحالة التى بلغها مجلس الأمن بسبب الهيمنة الأمريكية المطلقة عليه، على الرغم من تمتع أربع دول أخرى أعضاء فيه بحق النقض "الفيتو" وهى الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا.

وإذا قمنا بمحاولة لرصد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن منذ إنشائه فسيتضح أنه لم يوجد إلا لخدمة مصالح دول معينة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن حالة الهوان والرعب التى بلغها العالمان العربى والإسلامى بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تشير بوضوح إلى أنهما أصبحا ضحية لهذا المجلس!

وأى متابعة أو رصد للقرارات التى أصدرها المجلس خلال الأعوام الأربعة الماضية تؤكد الحملة الشرسة التى يتعرض لها العرب والمسلمون، وكأن مجلس الأمن لم يكن له شاغل خلال تلك السنوات وحتى اليوم سوى التشديد على العرب والمسلمين أو فرض العقوبات عليهم. فى عام ٢٠٠٢، أصدر المجلس ٦٧ قرارا منها ٣٢ قرارا تتعلق بقضايا ودول عربية وإسلامية. وفى عام ٢٠٠٣، أصدر المجلس ٦٦ قرارا منها ٢٩ استهدفت العرب والمسلمين. أما فى العام الماضى ٢٠٠٤، فقد أصدر المجلس ٥٨ قرارا منها ٢٥ قرارا استهدفت قضايا ودولا عربية وإسلامية.

قرار مجلس الأمن الأخير بشأن الوضع فى دارفور هو الخامس بشأن السودان منذ بداية هذا العام، وهو يعكس حالة المعايير المزدوجة فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٥٩٣ الذى نص على إحالة مرتكبى التجاوزات بإقليم دارفور السودانى إلى المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى. كما ظهر ذلك فى امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار الفرنسى بعد حصولها على تنازلات تمنع بموجبها مقاضاة أمريكيين مشاركين فى عمليات الأمم المتحدة فى السودان، خصوصا أن واشنطن لا تعترف بالمحكمة الجنائية الدولية. واللافت للنظر أنه بالرغم من الصعوبات التى تواجه مجلس الأمن إلا أن له دورا فى عمليات حفظ السلام فى المناطق المختلفة من العالم، ولكن هذا الدور تراوح بين القوة والضعف فى بعض المناطق، مثل تلك العمليات التى قام بها فى منطقة الشرق الاوسط، وناميبيا، والسلفادور، وموزمبيق، والبوسنة، وهاييتى، ورواندا، وسيراليون، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وإثيوبيا.

ولاء على البحيرى

Al-Jazeera: How Arab TV News Challenged the World. Miles, Hugh. London: Abacus, 2005.

قناة الجزيرة الاخبارية تتحدى العالم

فى العقد الأخير، أصبح للقنوات الإخبارية العربية (مثل الجزيرة والعربية والمنار) دور رئيسى فى زيادة الوعى السياسى وبلورة رؤية سياسية جديدة فى الوطن العربى. وأولى هذه القنوات كانت قناة الجزيرة التى أنشئت فى فبراير عام ١٩٩٦. إن هناك عدة كتب قد تناولت بالتحليل عمل هذه القناة، من بينها كتاب صدر عام ٢٠٠٢ للمؤلفين محمد النواوى وعادل إسكندر بعنوان "الجزيرة: كيف غيرت هذه الشبكة الإخبارية العربية العالم والشرق الأوسط؟"، وكتاب آخر صدر عام ٢٠٠٥ للكاتب محمد زيانى بعنوان "ظاهرة قناة الجزيرة: رؤى نقدية حول الإعلام العربى الجديد" حيث جمع مقالات لخبراء عرب وغربيين حول الإعلام فى الوطن العربى. أما التقرير التالى فسيعرض كتابا صدر أيضا عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "كيف تحدت قناة الجزيرة الإخبارية العالم؟" للصحفى

البريطاني هيو مايلز.

يتكون الكتاب من مقدمة وأحد عشر فصلا.

فبعد أن تحدث الكاتب باختصار في المقدمة والفصل الأول عن دولة قطر (حاكمها -تاريخها - موقعها الجغرافي- اقتصادها وسياستها الخارجية)، تناول أهم الموضوعات التي تضمنها الكتاب وهي:

- أنشأ قناة الجزيرة أمير دولة قطر الإصلاحي الشيخ حمد بن خليفة آل ثان في فبراير عام ١٩٩٦ كخطوة لإصلاح الإعلام في البلاد و"دعم للحرية" كما وصفها الخبراء والمحللون. وقد أنشئت هذه القناة بموجب اتفاق بين كل من قناة أوربت الإذاعية والتليفزيونية والقسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC). وقد قام مسئولو هذا القسم بتدريب مذيعي القناة سواء كانوا القطريين أو القادمين من باقي الدول العربية. هذا، وقد اتخذت القناة شعارا لها، هو "الرأي والرأي الآخر".

- لأول مرة، يتم من خلال القنوات الفضائية العربية -من خلال برامج البث المباشر والتعليقات السياسية مثل برامج: الاتجاه المعاكس، وأكثر من رأي، ومنبر الجزيرة والشريعة والحياة -مناقشة موضوعات جريئة لم تكن لتطرح من قبل على الشاشات العربية مثل: توجيه انتقادات مباشرة للحكومات والقادة العرب، ومناقشة قضايا تهم المرأة العربية والمسلمة، وذلك عن طريق استضافة متخصصين ومثقفين، ومراسلين أجانب ومسئولين حكوميين وسفراء مع مشاركة عبر الهاتف والبريد الالكتروني من المشاهدين العرب.

- لأول مرة، ظهر مسئولون إسرائيليون على شاشة قناة عربية لطرح وجهة نظرهم حول الصراع العربي - الإسرائيلي. كذلك، ظهر العديد من الزعماء على شاشة القناة مثل الأخ معمر القذافي، والشهيد الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس والزعيم الشيشاني أصلان مسخادوف. أيضا، ظهور رموز تنظيم القاعدة مثل أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري على شاشة القناة عدة مرات منذ ديسمبر عام ١٩٩٨ وحتى وقت قريب، حيث ظهر شريط جديد للقاعدة يحذر فيه الظواهري بريطانيا والدول الغربية من مغبة استمرار قواتها في العراق. هذا، وقد اختار أسامة بن لادن قناة الجزيرة لأنها تتمتع بحرية واستقلالية عن الضغط الحكومي.

- لأول مرة في قناة عربية يتم بث شريط للأخبار على مدى اليوم لتعريف المشاهدين بمستجدات الأحداث على الساحة العالمية.

- أنشأت الجزيرة أول موقع إخباري عربي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وذلك في يناير عام ٢٠٠١ : www.aljazeera.net

تغطية القناة لعدد من أهم الأحداث العالمية:

١- الانتفاضة الفلسطينية الثانية في خريف عام ٢٠٠٠ :

إن تغطية القناة لأحداث تلك الانتفاضة أحدثت ثورة في الشرق الأوسط، ونافست وسائل الإعلام العالمية، فقد وصلت هذه التغطية المستمرة لملايين العرب وخلقت نوعا جديدا من الوعي العربي، وزادت من التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية. وقد أربك ذلك الاسرائيليين وجعلهم يغيرون من استراتيجيتهم من أجل كسب تعاطف المجتمع الدولي.

٢- أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ :

قبل أحداث سبتمبر التي أدت إلى انهيار برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك وانهيار جزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون"، لم تكن قناة الجزيرة قد اكتسبت شهرة واسعة. ولكن عقب حدوثها، لم يكن المصدر الرئيسي للأنباء شبكة CNNأوإذاعة BBC، إنما كان قناة الجزيرة، خاصة بعد أن أذاعت القناة بيانا لأسامة بن لادن في ١٦ سبتمبر من العام نفسه، يعلن فيه عدم مسئوليته عن تلك الأحداث لأنه ملتزم أمام البلد الذي يقيم فيه (أفغانستان) بعدم القيام بمثل هذه الأعمال، ولكن الرئيس الأمريكي جورج بوش رفض ذلك البيان مؤكدا أن بن لادن هوالمشتبه الرئيسي في تلك الهجمات.

٣- الحرب في أفغانستان:

كانت الحرب في أفغانستان أولى خطوات الحرب على الإرهاب التي أعلنها الرئيس جورج بوش في أكتوبر ٢٠٠١ بمشاركة تحالف من عدة دول صديقة للولايات المتحدة. وكان الهدف الأساسي من تلك الحرب القضاء على تنظيم القاعدة ونظام طالبان الذي يتزعمه الملا محمد عمر. هذا، وقد كانت الجزيرة هي القناة الوحيدة التي لها مكتب في العاصمة الأفغانية كابول، وقد أكسبت تغطيتها للأحداث تعاطفا عالميا مع أفغانستان لأنها أظهرت أن الولايات المتحدة تقصف دولة صغيرة فقيرة لا تستطيع الدفاع عن نفسها.

٤- الحرب على العراق:

كانت هذه الجملة هي شعار قناة الجزيرة لأحداث الحرب التي شنها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على النظام العراقي السابق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل في مارس عام ٢٠٠٣، فقد غطت القناة أحداث هذه الحرب بشكل واسع، وكان لها مراسلون أكثر من أي قناة، وبذلك أنهت هيمنة وسائل الإعلام الغربية على الأحداث العالمية، ونقلت مصادر المعلومات من الغرب إلى الشرق. إن تقاريرها الدقيقة حول مدى معاناة الشعب العراقي من آثار هذه الحرب وعن الخسائرالكبيرة التي تتكبدها قوات التحالف قد جعلت الجبش الأمريكي يصف الجزيرة بأنها "قناة معادية" وأن العاملين بها يعتبرون مصدرا للخطر. وقد وقع قصف بالصواريخ على مقر قناة الجزيرة ببغداد، مما أدى إلى استشهاد مراسل القناة طارق أيوب بعد وصوله للعراق بأسبوع. أيضا، فقد تم القبض على أحد مراسلي القناة تيسير علواني في إسبانيا بعد اتهامه بالاتصال والتعاون مع تنظيم القاعدة.

أثارت قناة الجزيرة العديد من القضايا الحساسة ووجهت انتقاداتها اللاذعة للعديد من القادة العرب (مثلا، حينما طلبت الأردن من القناة عام ١٩٩٨ تقديم اعتذار رسمي للحكومة الأردنية بعد أن اتهمتها بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل). وقد وصل هذا التأثير إلى حد قول الرئيس حسني مبارك حينما زار القناة عام ٢٠٠٠ "كل هذه المتاعب تأتي من علبة الثقاب تلك".

- وفي حين يرى القادة العرب أن هذه القناة تثير المشاكل وقد تشجع الشعوب العربية على تغيير حكوماتها، فاننا نجد أن القيادات الغربية تتهم الجزيرة بأنها المصدر الرئيسي لزيادة كره الشعوب العربية للولايات المتحدة والغرب عقب تغطيتها لأحداث فلسطين والعراق. وتعليقا على ذلك، فقد تعجب مدير القناة من تلك الانتقادات، حيث إن الغرب هو الذي شجع المذيعين على انتهاج أكبر قدر من الحرية في برامجهم، والآن ينتقدونهم على قيامهم بما دربوهم عليه.

حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، ظلت تغطية الأخبار في العالم العربي تحت سيطرة الإعلام الغربي مثل شبكة CNN الإخبارية الأمريكية. ولكن خلال العقد الماضي، اكتسبت خمس قنوات إخبارية عربية شهرة واسعة في العالم العربي، هي : الجزيرة - العربية - المنار - الحياة - LBCوأبوظبي، حيث إنه من ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من مشاهدي التليفزيون في الوطن العربي يتابعون برامج هذه القنوات خاصة فيما يتعلق بأحداث فلسطين والعراق، حيث توجد هذه القنوات في قلب الأحداث قبل وجود وكالات الأنباء العالمية . أيضا، في حين نجد أن قناتي

الحياة LBC والمنار مملوكتان للقطاع الخاص، نجد أن قناتى الجزيرة وأبوظبى تتلقيان دعما حكوميا ولكنهما تتمتعان باستقلالية سياسية واسعة.

– فى الظاهر، فان قناة الجزيرة تتشابه مع القنوات الإخبارية الغربية، ولكن هناك اختلافا مهما بين الاثنتين، ففى حين نجد أن مدة الإعلانات على شبكة CNN تمتد إلى ٣٠٠ دقيقة فى اليوم، نجد أنها ٤٠ دقيقة فقط على قناة الجزيرة، نظرا لمقاطعة الشركات السعودية والكويتية للقناة.

– بعد مرور عام على إنشائها –أى فى عام ١٩٩٧– وصل عدد متابعى قناة الجزيرة إلى ٥٠ مليون شخص فى الوطن العربى، فى حين أن قناة العربية الإخبارية استقطبت نحو ٣٩٪ من المشاهدين العرب بعد عام من إنشائها.

– أظهر استطلاع رأى أمريكى أن قناة الجزيرة هى الاختيار الأول لمشاهدى القنوات الفضائية فى مختلف الدول العربية: ٦٢٪ فى الأردن، ٦٦٪ فى مصر، و٤٤٪ فى السعودية.

– هناك استطلاع للرأى أجرى بين طلبة السنة النهائية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى أوائل العام الحالى أظهر أن ٤٣٪ يتابعون قناة الجزيرة وتليها قناة العربية.

إن قرب احتفال قناة الجزيرة بعيد ميلادها العاشر فى شهر فبراير القادم يطرح تساؤلات حول مستقبلها. فبالرغم من أنها أول قناة إخبارية عربية ستفتتح قسما للغة الإنجليزية فى شهر نوفمبر القادم لكى تكون مصدرا عالميا للمعلومات على مدى اليوم، ولكن يثور تساؤل حول أثر وجود هذا القسم هو هل سيجعل القناة أكثر استقلالا أو سوف يؤدى إلى بيع القناة للقطاع الخاص؟ وإذا حدث ذلك فهل ستغير من اتجاهاتها؟ وهل ستعتمد فقط فى تمويلها على الإعلانات؟ هذا ما سوف تجيب عليه الأيام القادمة.

لقد قام مايلز بعرض شامل لعمل قناة الجزيرة. وبالرغم من اختلاف الآراء حول أداء هذه القناة الإخبارية ما بين مؤيد ومعارض، فانه من المؤكد أنها لعبت وستلعب دورا بارزا فى بلورة شكل جديد للإعلام فى الوطن العربى.

د. ماهيتاب مكاوى

Israel: The first Hundred years: Vol. 4 Israel in the International Arena, Efraim karsh, Frank Cass Publishers, 2004

المائة عام الأولى لإسرائيل : الساحة الدولية

هذا الكتاب هو الجزء الرابع من سلسلة "المائة عام الأولى لإسرائيل"، ويتناول تاريخ علاقات إسرائيل بمختلف الدول خلال أول خمسين عاما من وجودها فى خمسة عشر فصلا. ويدرس الكتاب توجهات سياسة إسرائيل الخارجية منذ إنشائها، وموقع إسرائيل فى النظام السياسى الدولى خلال نصف القرن الماضى.

يتناول الفصل الأول الذى كتبه ساسون سوفر تحت عنوان "توجه الدبلوماسية الإسرائيلية لتحقيق حدود أبعد" عدة نقاط، هى: المؤثرات المحلية فى السياسات الإسرائيلية الخارجية، والمبادئ التى تقوم عليها سياساتها الخارجية والمتغيرات العالمية وتأثيرها فى السياسة الإسرائيلية. ويخلص الفصل الأول إلى أن الدبلوماسية الإسرائيلية حذرة وبراجماتية فى نفس الوقت، وقد قامت بتطبيق العديد من الأفكار الجديدة قبل وبعد نشأتها، ويعد أكبر إنجاز وصلت إليه إسرائيل هو علاقتها السرية الثنائية مع دول كالأردن، وتركيا، وإيران وإثيوبيا. أما على المستوى العالمى، فإنجازات ونجاحات إسرائيل تتركز فى فترة الخمسينيات، وبالرغم من ذلك، لا تعزى هذه الإنجازات إلى الممارسة السليمة للدبلوماسية الإسرائيلية، ويرجع ذلك إلى أن العديد من القرارات الدبلوماسية الجوهرية يتخذها مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع، بينما تلعب وزارة الخارجية دورا ثانويا.

أما الفصل الثانى بقلم آلون جال، فيتناول العامل الديمقراطى والسياسة الخارجية الصهيونية لديفيد بن جوريون فى الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٨. ويناقش هذا الفصل الاتجاه السياسى الذى تبناه بن جوريون فى مواجهة عدم التزام بريطانيا العظمى بتنفيذ وعد بلفور، واتباع بريطانيا لسياسة من شأنها تهديد المشروع الصهيونى بأسره فى وقت تدهور فيه وضع اليهود الأوروبيين إلى حد كبير، وساهمت سياسة بن جوريون الخارجية فى إقامة إسرائيل كدولة ديمقراطية، حيث عمل على التحول إلى الديمقراطية بدلا من الإرهاب، والعنف والانعزال العالمى، وحافظت سياسة بن جوريون على توجهها الديمقراطى، حيث كان يؤمن بأن قيام إسرائيل يرجع إلى قوة الحركة الصهيونية العالمية، خاصة داخل البلاد الديمقراطية المتحدثة بالإنجليزية: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتناول الفصل الثالث الذى كتبه إبراهام بن زفى العلاقات الأمريكية– الإسرائيلية خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦، حيث تم التركيز فى هذه الفترة على شراء الأسلحة الأمريكية، وزيادة التعاون الأمريكى – الإسرائيلى بناء على شراكة أمنية فعلية بين الدولتين. ويرى الكاتب أن حرب ١٩٦٧ ليست نقطة البداية فى العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية لكنها بدأت قبل ذلك بكثير، حيث تمت عدة صفقات لشراء الأسلحة الأمريكية فى عهد جون كينيدى وليندون جوسون. ويشير الكاتب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تنظر إلى إسرائيل كعبء فى منطقة الشرق الأوسط، لكنها كانت تعتبرها مصدر قوة يمكنها الاعتماد عليه فى المنطقة وحصنا فى مواجهة التطرف فى الشرق الأوسط. وبالرغم من قوة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية فى ذلك الوقت، إلا أن إسرائيل رفضت الضغوط الأمريكية الموجهة لها الخاصة بالتسلح النووى الإسرائيلى واعتبرتها قضية أمن قومى. وقد نجحت إسرائيل فى فرض وجهة نظرها والحصول على الأسلحة التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية مع الحفاظ على تسلحها النووى.

ويتناول الفصل الرابع الذى كتبه آريه ج. كوشافى حال إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية

الثانية، ومطامع موسكو فى الحصول على نفوذ فى منطقة الشرق الأوسط. فقد وضعت موسكو سياسة دقيقة تهدف إلى الضغط غير المباشر على سلطات الانتداب البريطانى مع تجنب مجافاة العرب. واستمرت موسكو على هذا المنوال حتى خريف ١٩٤٧، حيث بدأ السوفيت دعمهم للقضية الصهيونية بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

يتناول الفصل الخامس الذى كتبه جوناثان سليس الصراع الإسرائيلى - الأردنى ودور بريطانيا فيه فى الفترة من ١٩٤٩ إلى منتصف ١٩٥١، حيث عقدت محادثات سرية بين الأردن وإسرائيل عقب حرب فلسطين عام ١٩٤٨. فقد كانت الأردن تعانى من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى وجود حدود بينها وبين إسرائيل لا تستطيع الدفاع عنها. لهذا، سعت إلى بدء محادثات سرية مع إسرائيل إلا أن بريطانيا لم تسمح بهذه المحادثات إلا فى عام ١٩٤٩ ثم لم تكن وسيطا نزيها فسعت إلى عرقلة المحادثات وإفشالها.

أما الفصل السادس، فقد كتبه بينى ميلر، ويتناول آثار المتغيرات الدولية فى مستقبل منطقة الشرق الأوسط والصراع العربى-الإسرائيلى. ويعرض الكاتب الوضع العالمى الحالى والسيطرة الأمريكية ووجودها فى الشرق الأوسط. ويرى أن هذه المتغيرات العالمية لها آثار إيجابية فى عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الهيمنة الأمريكية يمكن ألا تستمر لفترة طويلة، وفى هذه الحالة يمكن أن يحل محلها ثلاثة سيناريوهات، أولا: يمكن أن يخلق انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة فراغا فى الشرق الأوسط، ثانيا: تدخل قوى عظمى منافسة كروسيا أو الصين. أما السيناريو الثالث، فيرى أنه يمكن أن تتورط أكثر من قوة فى الشرق الأوسط. ويرى الكاتب أن انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة وتدخل قوى عظمى أخرى سيكون له أثر مضاد لعملية السلام، كما سيكون له تأثير سلبى فى إسرائيل. ولهذا يرى الكاتب ضرورة استفادة إسرائيل وجميع قوى السلام فى الشرق الأوسط من الفرصة المتاحة حاليا لوجود القوات الأمريكية فى العراق للوصول إلى حل حاسم للصراع العربى - الإسرائيلى بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويحذر الكاتب من تأجيل عملية السلام ووجود المتطرفين فى الجانبين وازدياد الأسلحة التقليدية وانتشار الإرهاب، حيث ستؤدى كل هذه الأمور إلى إيجاد شرق أوسط أكثر خطورة.

ويتناول الفصل السابع الذى كتبه رورى ميلر العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٩٢، حيث يرى أن الاتحاد الأوروبى هو أكبر حليف فى العالم للسلطة الفلسطينية وهذا ما اتضح خلال فترة انتفاضة الأقصى، فقد واجهت إسرائيل العديد من الانتقادات من الاتحاد الأوروبى منذ اندلاع الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠ وبعد انهيار المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية فى كامب ديفيد. كما واجهت إسرائيل استنكارا من جانب الشعوب الأوروبية لقيامها بتدمير البنية التحتية الفلسطينية، التى ساهمت فى إقامتها وتمويلها الدول الأوروبية وأيضا لممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى.

يتناول الفصل الثامن الذى كتبه تال ساده تأثير عملية الاتحاد النقدى الأوروبى فى التجارة فى إسرائيل. ويرى الكاتب أن لهذا عدة آثار على التجارة مع إسرائيل، أولها أن الاتحاد النقدى الأوروبى أوجد ميزة نسبية لأعضاء الاتحاد، حيث رفع الحواجز الجمركية بين أعضائه، بينما ظلت الحواجز الجمركية بين الاتحاد ودول العالم الأخرى، ثانيها: حدوث تحسن فى التجارة بين إسرائيل ودول الجنوب، حيث قلت التجارة بين دول الاتحاد الأوروبى ودول الجنوب.

ثالثها: زيادة الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبى، حيث ظهر الطلب الأوروبى على المنتج الإسرائيلى بعد فترة من تطبيق الاتحاد النقدى الأوروبى.

الفصل التاسع كتبه جاكوب عبادى الذى يقدم تحليلا للعلاقات الإسبانية- الإسرائيلية منذ نشأة إسرائيل وحتى الآن، ويرى أن العلاقات بين الدولتين جيدة، حيث حرصت إسرائيل على تقوية علاقاتها بدول غرب أوروبا، وسعت الدولتان إلى تدعيم التعاون بينهما فى مجالات عدة. ويشير الكاتب إلى أن إسبانيا حرصت على التقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم التعاون بينها وبين إسرائيل. كما حرصت على أن يكون لها دور أكبر فى الشرق الأوسط بالإضافة إلى فتح صفحة جديدة مع إسرائيل بعد زوال الفاشية.

يستعرض الفصل العاشر بقلم ديفيد هـ. جولبرج وتيلى ر. شيمز علاقة كندا بقضية لاجئى الشرق الأوسط. ويناقش الفصل رد الفعل الكندى تجاه الحاجات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين المشردين عقب أول حرب إسرائيلية- عربية عام ١٩٤٨. ويشير إلى الدعم الكندى لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمختصة بشئون اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك جهود كندا لمتابعة تأمين دعم اللاجئين، خاصة بعد انهيار عملية سلام أوسلو وإخفاق محادثات كامب ديفيد وطابا واندلاع انتفاضة الأقصى. ويخلص الفصل إلى أنه بالرغم من افتقار كندا لخواص وصفات القوى العظمى، إلا أن كندا لديها الكثير لتساهم به فى سبيل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

أما الفصل الحادى عشر، الذى كتبه جوناثان جولد ستين، فيرى فيه الكاتب أن العلاقات الإسرائيلية- الصينية يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل فى الفترة من ١٩١١ إلى ٢٠٠٣. وأولى المراحل هى الدعم الناشط للصهيونية منذ سبتمبر عام ١٩١٧ بعد صدور إعلان بلفور إلى أغسطس ١٩٤٥. وثانى مرحلة تبدأ من سبتمبر ١٩٤٥ حتى التوقيع على أول هدنة عربية- إسرائيلية فى فبراير ١٩٤٩، حيث ساهمت الصين فى إيجاد دولة إسرائيل والاعتراف بها من خلال الأمم المتحدة. أما المرحلة الثالثة، فهى الفترة من فبراير ١٩٤٩ إلى سبتمبر ١٩٥٠ عندما اعترفت الصين بإسرائيل وسمحت بإقامة قنصلية إسرائيلية، ومن جانبها اعترفت إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية فى أول سبتمبر ١٩٥٠، بينما تبدأ المرحلة الرابعة من أكتوبر ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٩٢، وفيها انعزلت إسرائيل دبلوماسيا عن الصين باستثناء عقد بعض صفقات الأسلحة. وتبدأ المرحلة الخامسة من ٢٤ يناير ١٩٩٢ بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ويتناول الفصل الثانى عشر الذى كتبه ب.ر. كوماراسوامى العلاقات الإسرائيلية - الهندية، حيث شكل التعاون الأمنى والعسكرى أساس

العلاقات بين الدولتين، بالإضافة إلى تعاونهما فى الحرب على الإرهاب العالمى. وأشار الكاتب إلى أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر أكدت للبلدين أن الدول الديمقراطية يمكن أن تتعرض للإرهاب العالمى مما دفعهما إلى دعم التعاون بينهما. وعلى الرغم من الاستنكار العالمى الذى وجه لإسرائيل عقب الانتفاضة الفلسطينية، إلا أن الصداقة بين الهند وإسرائيل لم تتأثر.

كتب الفصل الثالث عشر راكل شاؤول، ويتناول فيه العلاقات الإسرائيلية - اليابانية وتطورها، ويركز على الفترة التى تقاربت فيها العلاقات بينهما منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن، وما شهدته هذه الفترة من علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية. ويرى الكاتب أن هناك عاملين أثرا إلى حد كبير فى العلاقات الإسرائيلية - اليابانية، أولهما علاقات التعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وثانيهما علاقات اليابان مع الدول العربية، والتى تحرص اليابان على دعمها وتقويتها.

ويتناول الفصل الرابع عشر الذى كتبه شمويل ساندلر السياسات اليهودية، فهناك الدولة اليهودية والأمة اليهودية ويهود الشتات والمجتمعات اليهودية والمنظمات الدولية اليهودية، ويرى الكاتب أن السياسات اليهودية تخدم بعضها وتسير جميعها فى اتجاه واحد لخدمة المصالح اليهودية، وهى قائمة على أساس تبادل المنفعة.

أما الفصل الخامس عشر والأخير الذى كتبه دانى بن موشى، فيركز على التوجه نحو تحقيق مبادئ الصهيونية، والذى كان قد قل إثر بداية عملية أوسلو للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويرى الكاتب أنه عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى سبتمبر ٢٠٠٠، بدأ التوجه نحو الصهيونية يزداد وبدأت علاقات إسرائيل تقوى مع يهود الشتات مرة أخرى، حيث بدأت الإمدادات اليهودية تزداد لإسرائيل. ويشير الكاتب إلى أنه فى عام ١٩٩٣، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، طالب رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك رابين يهود الشتات بالابتعاد عن السياسة الخارجية الإسرائيلية مع الحكومات الأجنبية، ولكن حكومة شارون الحالية توجهت مرة أخرى إلى يهود الشتات لتأييد الحكومة الإسرائيلية سياسيا. ويوضح الكاتب أن انهيار عملية سلام أوسلو وضعت أسسا جديدة داخل إسرائيل، فعلى سبيل المثال، بدلا من التوجه نحو جعل إسرائيل دولة لجميع المواطنين اليهود والعرب، بدأ التمييز ضد عرب ٤٨.

أمنية صلاح الدين

ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصرى فى ظل التحولات الجديدة

د. جمال زهران

القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٥

يبدأ الكاتب بتناول ذلك الجدل الذى يثور بين الحين والآخر حول الدور المصرى فى الفترة المقبلة، فهناك من ينادى بضرورة انكفاء مصر على نفسها، والانشغال بأمورها دون أدنى اهتمام بالمحيط الخارجي، وهو ما يمكن تسميته "بالاتجاه الانعزالى" .. وفى المقابل، يتحدث البعض عن دور واسع لمصر وهو ما تم تطبيقه فى فترات متباعدة على مستوى محمد على ونظرائه فى التاريخ، وهو أيضا اتجاه يفوق القدرة والقوة ولا يتواءم مع مقتضيات الواقع ومعطياته .. ويعرض الكاتب لرأى آخر يرى أن الدور المصرى كان دورا مشرقا على الدوام، وفى المقابل لهذه الرؤية نرى آخرين يؤكدون أن الدور المصرى لم يكن كذلك بل غابت عنه الشمس كما أشرقت فى بعض الفترات التاريخية.

وفى حديثه عن الدور المصرى، ركز الكاتب على الفترة التى أعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢، أى فى عهود الرؤساء عبد الناصر والسادات ومبارك، وقد أكد الكاتب أن الدور المصرى قد تعرض للتغير خلال عهود الرؤساء الثلاثة .. ففى عهد عبدالناصر، الذى عايش التأثير والتأثر المتبادلين للمد الاستقلالى العالمى، كان لمصر دور قيادى على المستوى الإقليمى العربى ودول العالم الثالث وعلى المستوى الإفريقى، وقد استمر هذا الدور طوال الخمسينيات والستينيات حتى تعرض للانتكاسة الشهيرة بتعرض مصر لهزيمة يونيو ١٩٦٧، فانحسر هذا الدور القيادى وتقوقع وانعزلت مصر نسبيا. واتضح أن مصر كانت تتعرض لجملة ضغوط خارجية طوال الخمسينيات والستينيات نجحت فى الإيقاع بها بحرب خاطفة مخططة من جانب إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة والدول الغربية عموما.

وكان رحيل الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولى الرئيس السادات حكم مصر بداية لإعادة النظر فى توجهات السياسة الخارجية المصرية و إعادة تحالفاتها، وجاءت فترة السنوات الثلاث (٧٠- ١٩٧٣) بمثابة فترة انتقالية وامتداد لفترة التقوقع للدور المصرى بعد هزيمة ١٩٦٧. وحاول الرئيس السادات أن يظهر تقربه من الغرب خلال تلك الفترة الانتقالية، ومن أبرز قراراته آنذاك إنهاء مهمة الخبراء السوفيت فى يوليو ١٩٧٢، إلا أن يأسه من عدم تجاوب الولايات المتحدة والغرب معه من أجل الحل السلمى مع إسرائيل قاده إلى ضرورة الخيار العسكرى، وهو ما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. ثم شهدت الفترة الثانية من ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٧ تطورا فى الدور المصرى، حيث تم استثمار الانتصار المصرى والعربى فى حرب أكتوبر، وبدأ الدور المصرى يعود مرة أخرى لموقع القيادة إقليميا فى نفس الوقت الذى بدأ ارتباطه فيه يزداد بالغرب والولايات المتحدة ويزداد تباعده عن الشرق والاتحاد السوفيتى، إلى أن اتخذ الرئيس السادات قراره بزيارة إسرائيل عام ١٩٧٧، فكان بمثابة ذروة المأساة للدور المصرى الذى تراجع بسرعة عن القيادة والصدارة والنفوذ والمكانة نتيجة تكتل غالبية الدول العربية ضد مصر، بل وغالبية دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى، أى تكتل دول العالم الثالث ضد مصر. بعبارة أخرى، فإن دوائر نفوذ مصر قد ضربت فى الصميم، فتراجع الدور المصرى القائد، وانكمش داخل الحدود المصرية وتعرضت مصر لعزلة لم يسبق أن تعرضت لمثلها من قبل. وبنهاية عصر السادات، كانت مصر مرتبطة عضويا بالغرب، خاصة الولايات المتحدة ودخلت فى علاقات مع إسرائيل وابتعدت كليا عن الاتحاد السوفيتى وكذلك ابتعد عنها العرب نهائيا.

وبمجىء الرئيس مبارك للحكم، بعد اغتيال السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٨١، سار فى نهج مختلف فى السياسة الخارجية لمصر، حيث وجد أنه من الضرورى أن ينتهج نهجا متوازنا فى السياسة الخارجية المصرية، وأن يعود للدور المصرى نشاطه وحيويته واستقلاليته حتى لو كانت بدرجة نسبية. وبناء عليه، اتخذ الرئيس مبارك إطارا للحركة ثلاثى التوجه كما يلى:

١- التوجه نحو العرب بهدف إنهاء الحصار والقطيعة التى كانت مفروضة منذ أيام السادات، فى نفس الوقت استمرار نهج السلام واختيارات السادات السلمية.

٢- السعى نحو إعادة العلاقات مع السوفيت، ورفع مستوى التمثيل معهم إلى درجة السفراء، وهذا ما تم فى عام ١٩٨٦.

٣- الحفاظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والسعى نحو تطويرها إذا لزم الأمر.

وقبل التعرض لمسيرة السياسة الخارجية المصرية خلال عهد الرئيس مبارك، حرص الكاتب على الإشارة إلى أن هناك عوامل أسهمت فى التأثير على أسلوب صنع القرار لديه، أهمها: البساطة والوضوح والانضباط بحكم خلفيته العسكرية، ثم الخبرة التى اكتسبها من الوظيفة المدنية كنائب لرئيس الجمهورية.

وقد انعكست هذه العوامل على السمات الأساسية لأسلوب مبارك فى صنع القرار السياسى، فتتلخص فى:

الميل إلى المناقشة الواسعة للقرار قبل اتخاذه.

الميل إلى الاستعانة بالخبراء والمستشارين.

الميل إلى التأنى والهدوء فى اتخاذ القرار.

الإصرار على عدم تغيير القرارات بعد اتخاذها.

وإذا تأملنا مسيرة السياسة الخارجية المصرية خلال سنوات حكم الرئيس مبارك، يتضح أن هذه السياسة يغلب عليها النمط العقلانى، وأن الالتزام بهذا النمط كان سمة واضحة منذ بداية تولى مبارك للحكم عام ١٩٨١. وتأكيدا لذلك فإن مخرجات السياسة الخارجية المصرية إزاء عملية

السلام العربى – الإسرائيلى ابتداء من استكمال تحرير سيناء و طابا وتنفيذ المعاهدة المصرية – الإسرائيلية والاتفاقيات الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلى ، اتسمت بالعقلانية وتجاوز الأزمات التى كان يسعى لإثارتها الإسرائيليون، وكان الدور المصرى فعالا ومبادرا وإيجابيا ولم يستطع أى طرف تجاوزه، واستمرت مسيرة السلام بدعم مصرى ودور لا يمكن تجاهله بأى حال.

كما أن النمط العقلانى المصرى قد ظهر واضحا فى إدارة مصر لعلاقاتها الخارجية مع الولايات المتحدة، والتى تعرضت للكثير من الأزمات خلال مسيرة حكم الرئيس مبارك، فقد تجنبت السياسة المصرية أسلوب الحدة فى إعلان المواقف تجاه الولايات المتحدة تأكيدا لروح المصلحة المتبادلة، فمصر تسعى لعلاقات متوازنة مع الولايات المتحدة، الفاعل الرئيسى فى إدارة النظام الدولى والقطب الوحيد على الساحة الدولية.

أما عن التوجه القومى العربى لمصر فى عهد مبارك، فقد شهد تغييرا كبيرا عما كان سائدا فى حقبة الرئيس السادات، وقد ترجم هذا التغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى فى المبادرة المصرية الدائمة والمستمرة بالقيام بدور الوساطة فى النظام العربى بين بعض الدول المتشاحنة فى قضايا على الحدود كما حدث فى التدخل الوساطى لمصر بين السعودية وقطر والبحرين، أو لإنقاذ بعض المجتمعات العربية من الانهيار نموذج الصومال، أو التدخل الوساطى بين إحدى دول النظام العربى وبعض الدول خارج هذا النظام، مثال لذلك اليمن وإريتريا .. وقد عزز من إيجابية هذا الدور الوساطى لمصر عربيا ذلك القبول الذى يتمتع به الرئيس مبارك شخصيا لدى رؤساء وملوك الدول العربية المختلفة.

وفى إطار تتبع مسيرة السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك، أبرز الكاتب الموقف المصرى فى مواجهة الاستثناء الإسرائيلى إزاء معركة تجديد المعاهدة النووية (مايو ١٩٩٥) .. حيث خاضت مصر معركة دبلوماسية بصورة علنية فى مواجهة إسرائيل والغرب عموما إزاء استثناء إسرائيل من توقيع معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى، وقد أثار صانع القرار الموضوع فى الوقت المناسب بما يتفق مع مقتضيات الأمن القومى المصرى لتحقيق أقصى درجة من المصلحة القومية، ذلك أن التحليل السياسى طبقا لنظرية التوازن يقودنا إلى أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يخلق فجوة فى القوة لصالح إسرائيل ينجم عنه عدم استقرار، وأن تأسيس سلام على هذا الوضع سيكون سلاما هشا لا يصمد لأى رياح مهما تكن بسيطة، وقد تمكنت مصر من تعبئة الأطراف العربية، وتقدمت بمشروع قرار عربى بإجماع ١٤ دولة عربية، تضمن أن يعبر المؤتمر الدولى لمنع الانتشار النووى عن قلقه إزاء استمرار وجود دولة نووية إسرائيلية غير خاضعة للضمانات الدولية فى الشرق الأوسط، وتأكيد عالمية المعاهدة بما فى ذلك انضمام كافة دول المنطقة إليها، والإشارة إلى قرار الجمعية العامة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، ودعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة، ودعوة كافة دول المنطقة لاتخاذ خطوات لإنشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وقد تمت مناقشة هذا الاقتراح، وتم التوصل إلى حل وسط قبل ساعات من التوصل إلى القرار النهائى بالمد الدائم للمعاهدة، ودعوة كافة الدول دون استثناء للانضمام إلى تلك المعاهدة ووضع منشآتها تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويقدم الكاتب مثالا آخر لفاعلية الدور المصرى، وهو مؤتمر الدوحة الاقتصادى عام ١٩٩٧، الذى يمكن القول إنه فشل قبل أن يبدأ ، وذلك لعدم توقع حضور أى من الدول العربية المهمة، خاصة من اطراف الثلاثة المثلث العربى الفاعل فى النظام الإقليمى العربى (مصر، سوريا، السعودية).

ويختتم الكتاب بالإشارة إلى الدوائر الجديدة لحركة السياسة الخارجية المصرية، والتى برزت عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، وتتمثل فى:

أ– الدائرة الشرقية الآسيوية: وتمثل هذه الدائرة فى مجملها بديلا للاتحاد السوفيتى، حيث توجد ثلاثة أقطاب رئيسية لا يمكن تجاهلها فى هذه الدائرة وتتمثل فى: الصين، اليابان والنمور الآسيوية فى دول جنوب شرق آسيا.

ب– الدائرة الشرق أوسطية: طرحت هذه الدائرة فى سياق الترتيبات الإقليمية الجديدة المواكبة لمرحلة السلام المنتظر فى مسألة الصراع العربى – الإسرائيلى، وتعنى تعميق العلاقات العربية – الإسرائيلية فى مرحلة ما بعد السلام وحل المعضلة الفلسطينية.

جـ– الدائرة المتوسطية – الأوروبية: يستهدف هذا الخيار التعاون المميز مع الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فيه شمال البحر المتوسط، وطرفا الدائرة يسعيان إلى تحقيق مصالحهما. فمصر تسعى إلى تدعيم قدراتها وتعزيز موارد القوة فيها، وأوروبا تسعى إلى تدعيم السلم والاستقرار فى منطقة البحر المتوسط، فضلا عن التغلب على كل أشكال التطرف مع الحد من الهجرة إلى أوروبا بمساعدة دول جنوب البحر المتوسط من خلال رفع مستوى أبنائها.

أحمد سعيد تاج الدين

السياسة النووية لمصر: ١٩٥٥-١٩٨٦

عادل محمد أحمد

رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥

تأتى أهمية دراسة السياسة النووية لمصر والاسباب التى اثرت على مسارها نظرا لندرة الدراسات فى هذا المجال، كذلك لكشفها عن اسباب امتناع مصر عن تطوير قدرات نووية، فى الوقت الذى شهد فيه النظام الدولى حالات انتشار نووى متزايدة (مثل الهند وباكستان وامتلاكهما الآن أسلحة نووية، وجنوب إفريقيا – سابقا– وغيرها من محاولات جادة لدول مثل البرازيل والأرجنتين) وحتى على المستوى الإقليمى. وفى منطقة الشرق الأوسط، هناك حالات انتشار نووى تتمثل فى القدرات النووية الإسرائيلية التى دفعت الانتشار النووى فى المنطقة مثل محاولات العراق النووية، وما يثار الآن حول البرنامج النووى الإيرانى، واسباب تعثر مصر فى امتلاك برنامج محطات قوى نووية، فى الوقت الذى نجحت فيه دول أخرى فى المنطقة، مشابهة لمصر فى ظروفها السياسية والاقتصادية، فى امتلاك قدرات نووية تتمثل فى إثراء يورانيوم وامتلاك مفاعل لتوليد الكهرباء. كما تقوم الدراسة ببحث وتحليل تحرك السياسة النووية المصرية على المستوى الدولى، ومنها سياسة مصر فى المنظمات والمحافل الدولية، بالإضافة إلى عقد الاتفاقيات للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك سياسات إزالة المعوقات أمام تسهيل الحصول على التكنولوجيا النووية.

ولقد ركزت الدراسة على عدة مستويات من التحليل، المستوى الأول: هو مستوى التصور أو الإدراك للتحديات الداخلية و الخارجية. المستوى الثانى : هو مستوى المحددات (الداخلية و الخارجية) التى تؤثر على صناعة القرار فى السياسة النووية، وعلى فعالية تحركاتها لتحقيق

أهدافها. المستوى الثالث: هو مستوى السلوك العملى فى مجال السياسة النووية على المستويين الدولى والإقليمى، وكذلك على المستوى المحلى، وذلك من خلال تتبع المواقف المحددة تجاه المشاريع والمقترحات التى قدمت فى إطار تلك السياسة.

ويتضح من نطاق وأهداف واقتراحات الدراسة ثلاثة موضوعات انعكست على مسار تحليل وتقسيم الدراسة. الموضوع الأول يتعلق بالتحديات الداخلية (الأبعاد العلمية والتكنولوجية، والأخرى الاقتصادية التنموية) للبرنامج النووى المصرى، والتحديات الخارجية النابعة من البيئة الإقليمية (القدرة النووية الإسرائيلية). الموضوع الثانى يتعلق بالمحددات الداخلية والخارجية للسياسة النووية المصرية، والموضوع الثالث يتعلق بسلوك ومضمون السياسة النووية المصرية خلال فترة الدراسة، ويتضمن ذلك البرنامج النووى المصرى، وبرنامج القوى النووية، والظروف الدولية والإقليمية والمحلية التى أثرت وتأثرت بذلك السلوك، وهى تلك الظروف التى تطورت خلالها أبعاد تلك السياسة النووية فى ظل تطورات الأوضاع المحيطة دوليا وإقليميا ومحليا.

وقد تناول الباب الأول محددات السياسة النووية لمصر فى فصلين، يتناول أولهما التحديات الخارجية والداخلية التى واجهت السياسة النووية لمصر. وفى إطار ذلك، تمت الإشارة فى المبحث الأول للتحديات الداخلية، وتتعلق بالأبعاد العلمية والتكنولوجية للبرنامج النووى المصرى، وكذلك الأبعاد الاقتصادية والتنموية. وفى المبحث الثانى، تناول القدرة النووية الإسرائيلية والانتشار النووى فى المنطقة كتحد للسياسة النووية لمصر، حيث اتضح أنه بعد إنشاء إسرائيل لجنة الطاقة الذرية، كان التحرك المصرى لإنشاء لجنة للطاقة الذرية. وبعد تعاقد إسرائيل على المفاعل الأمريكى البحثى ناحال سوريك، كان التحرك المصرى للحصول على مفاعل بحثى وهو ما تحقق بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتى السابق فى عام ١٩٥٦ وتم افتتاحه فى ١٩٦١. وبعد الكشف عن مفاعل ديمونة عام ١٩٦٠، بدأت مصر عام ١٩٦٢خطوات امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، بالشروع الأول لإنشاء محطة طاقة نووية على وحدة نووية بقدرة ١٥٠ ميجاوات، ووحدة لتحلية مياه البحر ملحقة بها، فى موقع برج العرب غرب الإسكندرية.

وبالنسبة للإطار والمحددات التى يتم من خلالها مواجهة التحديات للسياسة النووية لمصر، فقد تناولها الفصل الثانى من الباب من خلال مبحث أول تناول المحددات الداخلية، وتتمثل فى عدة قضايا تتعلق بتوافر الموارد المالية، ومواقف القوى السياسية والحزبية، وأخيرا قضية الرأى العام المصرى الذى قد يكون مؤيدا، بل ومطالبا -أحيانا- بضرورة تبنى برنامج نووى، وفى أحيان أخرى قد يكون معارضا له، ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على البرنامج النووى المصرى. ولقد اتضح أن التكلفة المالية لا تفسر موقف مصر المستقر بعدم تبنى الخيار النووى العسكرى، والدليل على هذا حالة باكستان ودول أخرى نامية ذات ظروف مشابهة لمصر، استطاعت امتلاك أسلحة نووية. وفيما يتعلق بتوافر الموارد المالية للبرنامج النووى، فإن تحليل العلاقة بين امتلاك القدرات النووية والتنمية، أوضح أن هناك اتجاهين، الأول يجد أن هناك علاقة وثيقة بينهما، فان امتلاك خيار نووى تكنولوجى سلمى يسمح بتحقيق توازن المكانة للدولة، ويؤدى إلى تعظيم القدرة الاقتصادية وتوفير الطاقة، الأمر الذى يحقق التنمية الشاملة، والاتجاه الآخر يرى أن تبنى الخيار النووى يؤثر على تحقيق التنمية. وعلى الرغم مما يعتقده البعض بأن أحد المعوقات التى واجهت السياسة النووية لمصر كان مرتبطا بالتمويل، خاصة أن التكاليف الاستثمارية للطاقة النووية مرتفعة، إلا انه بالتعرف على حجم الإمكانيات المصرية، يتضح حجم الاستثمار الكبير الذى قد لا يتوافر لدى دول حققت تقدما فى ذلك المجال مثل الهند وباكستان والبرازيل والأرجنتين.

بالنسبة لمواقف الأحزاب من السياسة النووية، فإن الفترة من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٧، وعلى الرغم من عدم وجود تعدد حزبى فيها، إلا أنه كانت هناك تيارات سياسية مختلفة مثلما سماه البعض بالتيار اليسارى، الذى مارس(حسب رأى البعض) تأثيره على مشروع مفاعل القوى النووى الأول. وفى المرحلة الثانية من السياسة النووية لمصر فى الفترة من ١٩٦٨ حتى عام١٩٨١، لم تمارس الأحزاب تأثيرا كبيرا على السياسة النووية وبخاصة المشروع الثانى لمفاعل القوى. أما المرحلة الثالثة من مراحل السياسة النووية لمصر فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٦، فقد تباينت فيها مواقف الأحزاب من السياسة النووية المصرية، بدءا من التصديق على معاهدة منع الانتشار حتى برنامج إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء. فلقد اختلفت مواقف الأحزاب بشأن برنامج إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء بداية من التأييد بشدة "الحزب الوطنى الديمقراطى "إلى المعارضة بشدة "حزب الوفد الجديد " مرورا بالتحفظ لكل من حزب العمل و حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، حيث رأى حزب العمل أن قرار إنشاء محطة نووية من القرارات المصيرية، ولا بد من إجراء استفتاء شعبى قبل الشروع فيه. ورأى حزب التجمع أن الصناعة النووية ضرورة للأمن القومى، وأن مصر لا تملك أن تبقى بعيدة عن الساحة النووية، وأن نقطة البدء هى استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، وفى مقدمتها توليد الكهرباء، لكن هناك ضرورة لربط المحطة النووية عضويا بالاقتصاد القومى، وعدم الوقوع فى التبعية.

بالنسبة لموقف الرأى العام المصرى من البرنامج النووى بشكل عام منذ عام ١٩٥٥، فمن الملاحظ أن مشكلة الوعى العام لم تحظ بدرجة عالية من الاهتمام أو النقاش رغم أهميتها فى إيجاد توافق وطنى حول البرنامج النووى، الأمر الذى يشكل قوة دفع أساسية للبرنامج. إن ما تم بالنسبة للتوعية الجماهيرية فى أثناء برنامج القوى النووية فى مصر يكاد لا يذكر. فلم يحدث اهتمام بتلك المسألة، سواء فى المحاولة الأولى فى عام ١٩٦٤، أو المحاولة الثانية فى السبعينيات، أما فى الثمانينيات، فقد اقتصرت التوعية الجماهيرية حول الطاقة النووية فى عدة ندوات، أو فى وسائل الإعلام أو قيام الهيئات النووية من خلال المتخصصين فيها بالرد على التساؤلات بالكتابة فى الصحف. كما أن الجدل، الذى دار فى مصر حول برنامج المحطات النووية لتوليد الكهرباء فى الثمانينيات، كان على مستوى العلماء والمتخصصين فى المجال النووى والباحثين والسياسيين، ولم يجر نقاش عام على مستوى الرأى العام المصرى بشأن البرنامج من خلال ندوات عامة أو برامج تليفزيونية. إن الدراسة الوحيدة التى أجريت فى الثمانينيات، والتى صدرت عن وحدة بحوث الرأى العام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، كانت بعنوان "استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر"، ولم يجر استطلاع رأى العامة بجوار النخبة. وعلى الرغم مما جاء فى تقرير مجلس الشورى فى ١٩٨٧من أنه نظرا لما للمجال النووى من مخاطر ومحاذير، يجب أن تطرح على الشعب ليساهم فى اتخاذ القرار لما له من أهمية استراتيجية على مستقبل البلاد، فإنه لم تجر أى دراسة لاستطلاع موقف الرأى العام المصرى تجاه المحطات النووية. إن وجود برنامج لزيادة وعى عام، مساند لبرنامج المحطات النووية أمر مهم، حيث إن أى برنامج للمحطات النووية يقوم على إطلاق مبادرة لبرنامج الوعى العام من خلال سلوك منظم، وإعطاء معلومات موثقة وصحيحة علميا. كما أن غياب مساندة وتأييد الرأى العام أو ما يسمى القبول الجماهيرى للطاقة النووية يشكل عقبة رئيسية أمام مشاريع الطاقة النووية لعدة دول، وقد يسلب القرار السياسى فعاليته، ولذلك فان صياغة الرأى العام تجاه الطاقة النووية وتحسين الإدراك العام، ينبغى أن تكون استراتيجية أساسية لمشاريع الطاقة النووية.

وأما بالنسبة للمحددات الخارجية التى تشكل إطارا لتحرك السياسة النووية، وهى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى تنظم استخدامات الطاقة النووية، والذى يسمى بالقانون النووى،

فقد أوضحت نتائج تحليل الموقف المصرى من القانون النووى الدولى أن مصر ساهمت بفاعلية فى أعمال التوصل إلى تلك المعاهدات، وقدمت عدة اقتراحات تم إدخالها على مواد تلك المعاهدات. كما أن التزامات مصر الدولية فيما يتعلق بتنظيم استخدامات الطاقة النووية توضح الاهتمام المصرى بنظام منع الانتشار النووى الدولى واحترامه، فقد صدقت مصر على ٧ معاهدات، ووقعت ٣ معاهدات دولية أخرى، كما شاركت بفعالية فى مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى، وترأست أحدها(١٩٨٥)، ورحب المؤتمر الرابع للمراجعة عام ١٩٩٠ بمبادرة مصر لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وحث الدول النووية على إنشاء المنطقة.كما أصدر مؤتمر ١٩٩٥ قرار الشرق الأوسط،الذى أعدته مصر، وهو جزء من مجموعة القرارات الصادرة عن المؤتمر.

أما الباب الثانى، فيتناول مضمون السياسة النووية لمصر، وينقسم إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول السياسة النووية لمصر: ١٩٥٥ حتى ١٩٦٧ وذلك بدراسة الإطار المؤسسى والقانونى للسياسة النووية لمصر، والبرنامج النووى الأول للحصول على مفاعل مصر البحثى الأول، وكذا السياسة المصرية على المستويين الدولى والإقليمى فى تلك الفترة.

ويتناول الفصل الثانى السياسة النووية لمصر: ١٩٦٧ - ١٩٨١ من خلال مبحثين، يتناول أولهما السياسة النووية حتى ١٩٧٣ ومشروع المفاعلات النووية لإنشاء مجمعات زراعية صناعية بسيناء، الذى اقترحته الولايات المتحدة فى ١٩٦٧، والموقف المصرى والإسرائيلى من المشروع.كما يتناول الثانى عرض الرئيس نيكسون فى ١٩٧٤ لتقديم مفاعلات نووية لمصر لتوليد الكهرباء، والموقف المصرى من ذلك.

أما الفصل الثالث فيتناول السياسة النووية لمصر: ١٩٨١- ١٩٨٦ من خلال مبحثين، يعالج الأول تطورات برنامج القوى النووية لإنشاء ثمانية مفاعلات نووية حتى عام ٢٠٠٠، والذى توقف بعد حادثة تشيرنوبل عام ١٩٨٦، ويتناول الثانى العوامل الداخلية والخارجية لتعثر برنامج القوى النووية وتطورات السياسة النووية للحصول على المفاعل البحثى الثانى.

وتتضمن نتائج الدراسة أن مصر لم تقرر على الإطلاق الاتجاه نحو الاستخدامات العسكرية، فلم يكن فى النيات المصرية السياسية أى رغبة للدخول فى ذلك، وكان هذا موقفا ثابتا ومستمرا، وعلى امتداد فترات سياستها النووية. فلم تقرر مصر فى أى مرحلة أن تمتلك برنامجا نوويا عسكريا. لقد وقعت مصر معاهدة منع الانتشار النووى فى عام ١٩٦٨، كما صدقت على المعاهدة فى ١٩٨١ لتشجع إسرائيل على الانضمام إليها، كما كانت مصر تدعو دائما إلى ضرورة نزع هذه الأسلحة من المنطقة. كما استنتجت الدراسة أن مصر لم تبحث عن ضمانات نووية من أى قوة خارجية حتى الاتحاد السوفيتى السابق، لأنها كانت دائما تحافظ على استقلالها السياسى، وعدم الانحياز، وعدم دخولها فى أحلاف عسكرية مع قوى خارجية. ولقد اتضح من خلال الدراسة أن سياسة امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية صادفت عقبات تتمثل فى عدم تواصل السياسات بسبب الحروب التى كان لها تأثير سلبى على تطور البرنامج النووى المصرى بصفة عامة.

كما اتضح أن مصر تبنت الخيار الدبلوماسى فى التعامل مع المسألة النووية مبكرا، وأن مراجعة السياسة المصرية تشير إلى تبنى مصر للخيار الدبلوماسى منذ الستينيات. كما أن كلمات ممثلى مصر فى الأمم المتحدة، وبخاصة أمام الجمعية العامة ولجنتها الأولى، تضمنت ومنذ عام ١٩٦٦ دعوة قوية وصريحة إلى العمل من أجل نزع السلاح النووى على المستوى العالمى. وكان دور مصر النشيط فى لجنة الـ ١٨ لنزع السلاح بالأمم المتحدة التى توصلت إلى معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية فى عام ١٩٦٣، ثم لجنة الـ ١٠ التى تفاوضت على معاهدة منع الانتشار النووى، وتوقيع مصر عليها عام ١٩٦٨، مؤشرا على اختيار مصر العمل الدبلوماسى فى التعامل مع المسألة النووية. وأن تأخير تصديق مصر على هذه المعاهدة حتى فبراير ١٩٨١ كان الهدف الأساسى منه ممارسة نوع من الضغط السياسى على إسرائيل للانضمام إلى تلك المعاهدة.

كما لعبت مصر دورا مبكرا فى منع الانتشار النووى على المستوى الإقليمى، فقد تحركت مع عدد من الدول الإفريقية المستقلة عقب التفجير الفرنسى فى صحراء الجزائر عام ١٩٦٠ لاستصدار قرار من الجمعية العامة يؤكد على جعل إفريقيا قارة غير نووية، وبالفعل صدر القرار فى عام ١٩٦١. وفى عام ١٩٦٤، أصدر المؤتمر الأول لقمة منظمة الوحدة الإفريقية إعلانا رسميا بشأن اعتبار إفريقيا منطقة غير نووية، واستمرت جهودها حتى تم التوقيع بالقاهرة على اتفاقية بلندابا لجعل إفريقيا خالية من الأسلحة النووية فى ١٩٩٦. كما لعبت مصر دورا مهما فى إصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية فى ١ أبريل ١٩٧٤ يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، وشكل ذلك أساسا للمبادرة الإيرانية - المصرية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وظل القرار يدرج سنويا فى جدول أعمال الجمعية العامة، ويصدر بالأغلبية حتى عام ١٩٨٠ . وهو يصدر بتوافق الآراء بعد موافقة إسرائيل على القرار.

محمد فتحى حصان

المتغيرات السياسية فى إفريقيا ٢٠٠٤

عبد الملك عودة

القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥

شهد عام ٢٠٠٤ كثيرا من المتغيرات السياسية التى تركت آثارها فى البيئة الإفريقية على مستوى السياسات الداخلية والخارجية.

فى هذا السياق، يأتى هذا الكتاب كمحاولة لرصد المتغيرات والأحداث التى شهدتها القارة فى مختلف أنحائها بكل ما حملته من آثار ونتائج وبكل ما تنبئ به للمستقبل.

يتطرق المؤلف فى بداية الكتاب إلى الحديث عن المصالحات السياسية فى عدد من النزاعات والحروب الأهلية، يذكر الباحث منها:

أولا - المصالحة الصومالية بعد ١٤ عاما: ففى يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٤، نجحت وساطة منظمة (إيجاد) و(منتدى أصدقاء - إيجاد) الذى يضم دولا منها "مصر والولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا"، ووقع ممثلو الفصائل المسلحة وزعماء العشائر على اتفاق المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة لبدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وتم التوقيع فى (نيروبى) بحضور الرئيس (كيباكى) ووزراء حكومة كينيا، وينص الاتفاق على تفاصيل كثيرة تدور حول تشكيل برلمان فيدرالى من (٢٧٥) عضوا وأساليب انتخابهم طبقا لأوضاع الأقاليم والمناطق الصومالية، ويقوم البرلمان الفيدرالى الانتقالى بانتخاب رئيس انتقالى للدولة، وهو يعين بدوره حكومة انتقالية، ويضع البرلمان مشروع الدستور الفيدرالى للبلاد، كما نص الاتفاق على استمرار سريان وقف إطلاق النار بين الفصائل المسلحة والكيانات الحكومية التى جرى إعلانها وتشكيلها خلال أعوام الفوضى منذ عام ١٩٩١ فى البلاد الصومالية.

ثانيا - إعلان نيروبى للمصالحة السودانية: جرت مراسم توقيع إعلان نيروبى يوم (٥ يونيو ٢٠٠٤) بين حكومة الإنقاذ السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وكان جوهر الاتفاق فى المصالحة هو تقاسم قوة الدولة بمعناها الشامل وليس فقط تقاسما لمنظمات المجتمع والمؤسسات الاقتصادية. ويلزم النقاش فى هذا الموضوع إضافة موضوع الديمقراطية والانتخابات الحرة النزيهة التى يصر عليها كل اتفاق من هذا النوع.

ثالثا - مجلس الأمن وقضية دارفور: أصدر مجلس الأمن الدولى قرارا فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ بشأن الوضع فى دارفور، وصدر القرار بأغلبية ١٣ صوتا وامتناع دولتين عن التصويت، هما الصين وباكستان.

وقد كانت المبادئ الأساسية فى القرار الذى أصدره المجلس كالتالى :

١- يطلب من حكومة السودان الوفاء بالتزاماتها بشأن نزع سلاح ميلشيات الجنجاويد واعتقال قادتهم وتقديمهم للعدالة.

٢- يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عما تحرزه حكومة السودان أو ما لم تحرزه من تقدم خلال ٣٠ يوما من تاريخ إصدارها هذا القرار.

٣- يؤيد المجلس قرار الاتحاد الإفريقى بإيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد.

رابعا - كينيا وماء النيل : حيث يعرض الباحث عددا من الحقائق والمعلومات حول هذا الموضوع :

١- فى اتفاقية مايو (١٩٢٩) هناك إقرار قانونى بحصة مصر المكتسبة من المياه وأن حصة مصر تحددت بـ (٤٨) مليار متر مكعب وحصة السودان بـ (٤) مليارات متر مكعب سنويا.

٢- فى اتفاقية ١٩٤٩ (بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا)، أقرت أوغندا بحقوق مصر والسودان المكتسبة فى اتفاقية (١٩٢٩)، ثم تكررت الموافقة الأوغندية عام ١٩٩١ .

٣- بعد إعلان استقلال تنجانيقا أصدر الرئيس (نيريرى) إعلانا بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التى عقدتها الدولة الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال، ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩، وأعلنت مصر فى ذلك الوقت أن ما سبق من اتفاقيات يظل ساريا طبقا لمبدأ التوارث الدولى إلى أن تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة.

ثم يتحدث الباحث عن "التنافس الأجنبى فى دول القارة الإفريقية" حيث يرصد الباحث بعض من صور التنافس الأجنبى ممثلة فى :

أولا - هولندا والمصالحة فى بوروندى : فقد صارت هولندا آخر الوسطاء الدوليين الذين يتوسطون للمصالحة بين حكومة بوروندى وآخر فصيل متمرد يرفض اتفاق المصالحة وتقاسم السلطة الذى سبق التوصل إليه بين الحكومة وأقوى الفصائل المسلحة فى شهر أكتوبر ٢٠٠٣

فعندما تعثرت المفاوضات بين حكومة بوروندى وهذا الفصيل (حركة تحرير الشعب)، تدخلت هولندا وتم ترتيب لقاء سرى بين رئيس جمهورية بوروندى ورئيس الفصيل المتمرد فى مكان ما فى هولندا، وقد سبق انعقاد الاجتماع السرى فى هولندا، أن عقدت بلجيكا فى منتصف شهر يناير ٢٠٠٤ مؤتمرا للمانحين الدوليين المعنيين بالسلام فى بوروندى، وقد وعد الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى ودول أوروبية بالإسهام بمبالغ إضافية أخرى لتنفيذ اتفاقية المصالحة وتقاسم السلطة.

ثانيا - حملة مكافحة الإرهاب فى إفريقيا : منذ عام ٢٠٠٤، تأكد الاهتمام الأمريكى والأوروبى بدول إفريقية معينة وهى (موريتانيا والنيجر ومالى والجزائر والمغرب وتشاد) وذلك بعد أن تم ترتيب وتنظيم الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب فى القرن والشرق الإفريقى، وقد أفادت وسائل الإعلام أن القيادة العسكرية الأمريكية تدرس حاليا الخيارات والبدائل حول أفضل الوسائل للإشراف العسكرى على منطقة الغرب والشمال، أولها: استمرار القيادة الأمريكية فى أوروبا فى المتابعة والإشراف، ثانيها: إنشاء قيادة، ثالثها: إسناد الإشراف إلى القيادة العسكرية المشرفة حاليا على منطقة القرن والشرق الإفريقى.

ثالثا - السوق الكبيرة وباب الدخول لإفريقيا : مفهوم السوق الكبيرة ليس مجرد إحصاءات وأرقاما اقتصادية فقط، بل يرتبط به وتترتب عليه علاقات وتعاون سياسى وثقافى وعسكرى، فألمانيا تريد أن ينسى الأفارقة تاريخها الاستعمارى الذى انتهى بتسويات الحرب العالمية الأولى وخروجها من حلبة التنافس الاستعمارى فى إفريقيا .واختارت ألمانيا التوجه لدول إثيوبيا وكينيا وجنوب إفريقيا وغانا، وهى بمثابة قواعد ارتكاز وانتشار للتوجه الألمانى المعاصر فى ميادين الاستثمار والتجارة وحفظ السلام الإفريقى.

أما الصين، فقد تناست وتريد من الأفارقة نسيان فترة العقائدية الثورية فى عهد (ماوتسى تونج) واختارت فى جدولها دولا مثل (مصر والجزائر والجابون) وهى بمثابة منطلقات وساحات للنشاط الاقتصادى المتنوع والضخم فى القارة الإفريقية، فالصين ترى أن إفريقيا تكتظ بالموارد الطبيعية والمواد الأولية الهائلة، وأن السوق الصينية لديها طلب ورغبة فى الاستيراد لا حدود لها.

ثم يتناول المؤلف الانتخابات الديمقراطية فى عدد من دول إفريقيا من خلال عدة نقاط :

١) الرئيس المنتخب فى الصومال : فى يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٤، جاءت الرئاسة الأولى إلى العقيد عبد الله يوسف بعد أن انتظرها طويلا، وعمل من أجلها منذ انهيار نظام الرئيس (سياد برى) عام (١٩٩١)، مع تاريخ سابق فى المعارضة السياسية والمسلحة ضد ذلك النظام. وفى اجتماع البرلمان الانتقالى الصومالى، فاز بالرئاسة الأولى بصناديق الانتخاب ليصبح الرئيس الانتقالى للحكومة الانتقالية التى تستمر خمس سنوات قادمة.

٢) انتخاب الرئيس فى جنوب إفريقيا: يوم ٢٢ أبريل ٢٠٠٤، أدى أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبون اليمين الدستورية أمام قاضى القضاة بالدولة، وكان من بينهم الرئيس (مبيكى) ونائبه (جاكوب زوما) اللذان انتخبا ضمن هؤلاء الأعضاء (٤٠٠ عضو) ثم رأس قاضى القضاة الاجتماع الأول لانتخاب رئيس الجمعية الوطنية. وفى يوم ٢٣ أبريل، رشح حزب المؤتمر الإفريقى الحاكم الرئيس (مبيكى) لولاية رئاسية ثانية، وهى الأخيرة فى شغل المنصب، وفاز حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى بنسبة ٦٩,٦٨ ٪ من إجمالى أصوات المقترعين وحصل على (٢٧٩) مقعدا فى الجمعية الوطنية، وفى يوم ٢٧ أبريل تم تنصيب الرئيس (مبيكى) رئيسا للجمهورية لولاية ثانية.

٣) انتخاب الرئيس فى مالاوى : حيث تسلم السلطة (بنجو واموثاريكا) مرشح الحزب الحاكم بعد حصوله على ٣٥ ٪ من إجمالى أصوات المقترعين.

٤) الرئيس المنتخب فى غانا : حيث فاز الرئيس (جون كوفود) فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وهى الولاية الثانية والأخيرة طبقا لنص الدستور، وسوف يشغل المنصب حتى عام ٢٠٠٨ .

٥) انتخاب الرئيس فى الكاميرون : حيث فاز الرئيس (بول بيا) بولاية رئاسية جديدة مدتها ٧ سنوات قادمة وذلك فى انتخابات أكتوبر ٢٠٠٤ .

٦) انتخابات فى (بوتسوانا وناميبيا) : حيث شهدت بوتسوانا انتخاب الرئيس (فيستوس موجاو) رئيسا لفترة ولاية ثانية، وهو رئيس الحزب الديمقراطى الذى حصل على (٤٤) مقعدا من أصل (٥٧) مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية ونسبة (٥١,٧) ٪ من أصوات الناخبين. وفى ناميبيا فاز مرشح حزب (سوابو) بمنصب رئيس الجمهورية، إذ حصل على ٧٦,٤ ٪ من أصوات الناخبين كما حصل حزب (سوابو) وهو الحزب الحاكم على ٥٥ مقعدا.

٧) انتخاب الرئيس فى موزمبيق : حيث فاز حزب (فريليمو) ومرشحه للرئاسة (جوبوزا) على حزب (رينامو) ومرشحه للرئاسة (دالاكما).

ويسلط المؤلف الضوء على نماذج من نشاط الاتحاد الإفريقى، فيذكر (الاجتماع الأول لبرلمان عموم إفريقيا) حيث عقدت الجلسة الافتتاحية لبرلمان عموم إفريقيا فى دورة انعقاده الأولى فى ٢٨ مارس ٢٠٠٤، والتى سوف تستمر خمس سنوات قادمة، ورأس الاجتماع الرئيس جواكيم شيسانو رئيس موزمبيق والرئيس الحالى للاتحاد الإفريقى، وحضر هذا الاجتماع برلمانيون من ٤١ دولة إفريقية، بلغ عددهم ٢٠٢ عضو، ودارت موضوعات الحديث حول أهمية الحدث فى حياة القارة ودور البرلمان فى دعم وتعزيز المسيرة والمؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الصالح الرشيد

فى الدول وتحقيق الأمن والاستقرار. كما يذكر نشاطا آخر هو (الدفاع المشترك الإفريقى)، فمع انعقاد قمة الاتحاد الأفريقى فى "أديس أبابا" يوم ٦ يوليو ٢٠٠٤، كان فى مقدمة جدول الأعمال التصديق على اتفاقية عدم الاعتداء والدفاع المشترك بين الدول الإفريقية الأعضاء فى الاتحاد، وتنص الاتفاقية على مبادئ عدم الاعتداء والدفاع المشترك والرد الفردى والجماعى فى مجالات حفظ الأمن، وعدم استخدام القوة المسلحة ضد الأطراف الإفريقية الأخرى، ومنع الصراعات المسلحة بين الدول، وعدم استخدام التراب الوطنى لأى دولة إفريقية كمنطلق للقيام بأعمال تخريبية أو عدائية ضد الدول الإفريقية الأخرى، كما تنص الاتفاقية على إعداد قوات مسلحة باسم قوات التدخل السريع لحفظ السلام والأمن.

وليد عيسى سليمان

التقرير الاستراتيجي العربي

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

يحظى هذا العدد من التقرير الاستراتيجى العربى بأهمية خاصة نظرا لمرور عقدين كاملين على صدور أول عدد منه عام ١٩٨٥ . حيث اتسم خلال تلك الفترة بالقدرة على الاستمرارية فى إنتاج عمل بحثى وفكرى يعالج قضايا الوطن والأمة والعالم من منظور وطنى عروبى خالص، وذلك على قدر عال من الموضوعية والرؤية العلمية.

وقد استهل تقرير هذا العام تحليلاته باستعراض نظرة نقدية للثقافة العربية فى ضوء التحديات التى تفرضها العولمة، وقد تم استعراض وجوه الثقافة العربية، التى تبلورت فى ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل، كما سعى هذا الجزء نحو صياغة تعريف دقيقة للرؤية الاستراتيجية التى يفتقدها الوطن العربى، وتم اقتراح أربعة عناصر لاستراتيجية عربية تتلخص فى: ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الأيديولوجية فى الوطن العربى، وتبنى موقف رشيد من ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل، فضلا عن حصر لمشكلات التواصل الثقافى مع الغرب، والدعوة نحو إسهام عربى فى مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية. واستكمالا لمسيرة التقرير فى تحليل الأفكار والرؤى الاستراتيجية، خصص هذا العدد قسما خاصا تناول تطور مسيرة النظام الإقليمى العربى فى ضوء التحديات التى تواجهه مثل كيفية التكيف وإدارة العلاقة مع حقائق العولمة خاصة بعد تأثيرات أحداث ١١ سبتمبر، مرورا بالتدخل العسكرى الأمريكى فى العراق عام ٢٠٠٣. ثم أشار التقرير فى هذا القسم إلى ضرورة اتباع خطوات متقدمة فى عملية الانتقال الديمقراطى من أجل تطور ونضوج المجتمع العربى المدنى، كما أشار التقرير إلى محاولة صياغة رؤية استراتيجية مصرية تستجيب لمقتضيات التفاعل الإيجابى مع تحديات العولمة. أما عن القضية الفلسطينية، فقد حاول التقرير رسم نظرة مستقبلية لتطورها، حيث تم ترجيح سيناريو مستقبلى بحدوث دورات متعاقبة من التفاوض والحل الجزئى، ثم التوتر والمواجهة، فالتهدئة والتفاوض.

وفى ختام هذا الجزء، يجد القارئ تحليلا ظاهرة "الإرهاب الجديد" الذى ميز سنوات التسعينيات وما بعدها، حيث تبين أنه يحمل بعض خصائص الإرهاب القديم مع إضافة خصائص جديدة، مثل صعوبة منع انتشاره أو ردعه، فضلا عن أنه يأخذ صورة شبكية وليست هيراركية مثل الإرهاب القديم، كما أن الإرهابيين الجدد أصبحوا من الهواة الذين يمارسون عملا غير العمل السياسى، لكن إرهابيى التسعينيات كانوا متفرغين للعمل الإرهابى، ثم تم استعراض النظريات الخاصة بتفسير "ظاهرة الإرهاب العالمى" وكيفية التعامل معه.

أما المحور الثانى، فقد تناول التقرير فيه التفاعلات الدولية، حيث تم تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لروسيا الاتحادية فى عهد بوتين، باعتبارها واحدة من القوى الكبرى على الساحة الدولية، وتأثيرها فى حركة التفاعلات الدولية، خاصة منطقة الشرق الأوسط. كما رصد هذا المحور التحولات التى طرأت على حلف الناتو، خاصة ما يتعلق بالتوسع التدريجى فى دور هذا الحلف فى منطقة الشرق الأوسط. أما عن أحوال المسلمين فى أوروبا فقد رصد التقرير أحوالهم إثر التطورات التى أفرزتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتأثر المسلمين بتداعيات ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، ثم ما يسمى "الإسلام الآسيوى" أى السائد فى جنوب شرقى آسيا بالتحديد، والذى حظى باهتمام ملحوظ إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث شهدت تلك المرحلة ظاهرتين مهمتين، الأولى هى وقوع عدد من العمليات الإرهابية فى منطقة جنوب شرقى آسيا، كان أبرزها تفجير بالى فى إندونيسيا فى أكتوبر ٢٠٠٢، والظاهرة الثانية هى نجاح بعض الدول الإسلامية فى عملية التحول الديمقراطى التى انطلقت خلال العامين الأخيرين. ومن ثم، حاول هذا الجزء من التقرير البحث فى طبيعة "الإسلام الآسيوى" وفقا لتجربة عدد من دول جنوب شرقى آسيا فقط، وقد انقسم إلى قسمين، الأول تناول "الإسلام الآسيوى" المعتدل ومصادر ذلك الاعتدال، والثانى استعرض الإسلام الراديكالى العنيف، وذلك بتناول مصادر وأسباب هذا العنف، خاصة تأثير الأصولية الشرق أوسطية فى الأصولية الآسيوية.

واختتم هذا المحور قضاياه برصد الخصائص العامة لأداء الاقتصاد العالمى خلال عام ٢٠٠٤ الذى شهد تطورات وأحداث اقتصادية وسياسية كان لها تأثير بالغ فى أداء الاقتصاد العالمى، يأتى فى مقدمة تلك التطورات توسيع الاتحاد الاوروبى بانضمام عشر دول جديدة من وسط وشرق أوروبا، فضلا عن تدهور قيمة الدولار تجاه معظم العملات الرئيسية، واجتياح العواصف والأعاصير خليج المكسيك، حيث أسفرت عن تدمير منشآت نفطية. وفى ضوء ما سبق، تم استعراض أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمى، وهى النمو الاقتصادى، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة، والتوظف، ثم مؤشر أسعار الصرف، فالتجارة العالمية.

ثم استعرض المحور الثالث من التقرير التفاعلات الإقليمية، التى اتسمت بالتدخل الخارجى فى شئون منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن اعتبار إيران محورا للتفاعلات المهمة خلال ٢٠٠٤ خاصة فيما يتعلق باستمرار الأزمة النووية، ومعركة الانتخابات الرئاسية التى أسفرت عن فوز المرشح المحافظ أحمدى نجاد، وتداعيات ذلك على السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا.

وانقسم هذا المحور إلى ثلاثة أقسام فرعية، تناول أولها "التدويل" فى الشرق الأوسط الذى اعتبر أحد الملامح الرئيسية لتفاعلات الشرق الأوسط خلال سنوات ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم بلغ ذروته خلال العامين الأخيرين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، حيث وصلت تأثيرات العامل الدولى إلى هياكل الدول القائمة وطبيعة النظم السياسية، وقد تم تناول أهم معالم عملية التدويل القائمة فى الشرق الأوسط من خلال

التركيز على المظاهر والأشكال ذات الطابع العسكرى أو الضاغط للواقع الراهن. كما تم استعراض أشكال التدخل الدولى فى تفاعلات المنطقة، وموقف دول المنطقة تجاه مظاهر وأشكال التدويل الجارية فيها. أما القسم الثانى فتناول الداخل الإيرانى، خاصة انتخابات الرئاسة الإيرانية ونتائجها ودلالاتها، فضلا عن استعراض سياسة التقارب الحذر البطئ بين مصر وإيران خلال عام ٢٠٠٤، والعلاقات الإيرانية - الأمريكية التى أخذت أشكال التصعيد التصادمى، ثم علاقات إيران مع دول الاتحاد الأوروبى وإسرائيل والعراق.

وقد اختتم هذا المحور باستعراض مساعى تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبى، باعتبارها أساس تفاعلاتها الدولية والداخلية، حيث كثفت أنقرة خلال عام ٢٠٠٤ مساعيها إلى أن تصبح عضوا كامل العضوية فى الاتحاد الأوروبى، وقد أبدى حزب العدالة والتنمية جدية فى تنفيذ الإصلاحات التى طلبها الاتحاد الأوروبى من تركيا كشرط لبدء مفاوضات الانضمام فى ٢٠٠٥، وتمحور ذلك التجاوب من جانب تركيا حول جبهتين، الأولى: الإصلاح الديمقراطى الداخلى، والثانية: التسوية السلمية للصراع حول جزيرة قبرص، إلا أن تلك المساعى لم تسفر عن نتائج إيجابية نحو الانضمام للاتحاد الأوروبى على الرغم من المرونة التى أبدتها تركيا.

وتناول التقرير فى المحور الرابع الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث تم رصد التطورات التى شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٤، سواء على صعيد التحول الهيكلى للقيادة الفلسطينية عقب وفاة الزعيم ياسر عرفات، أو من ناحية تسريع حركة إصلاح أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى الجانب الإسرائيلى، أشار هذا المحور إلى التطورات التى حدثت فى الساحة الداخلية الإسرائيلية على الصعيدين السياسى والأمنى، كما رصد التحركات الإسرائيلية الأخيرة تجاه منطقة البحيرات العظمى، وشرق إفريقيا، باعتبارها من الدوائر الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

أما المحور الخامس عن النظام الإقليمى العربى، فقد تناول التقرير خلاله قضية الإصلاح، سواء الإصلاح الداخلى فى الدول العربية أو إصلاح جامعة الدول العربية، حيث شهد عام ٢٠٠٤ تطورات مهمة فى العديد من الدول العربية، خاصة لبنان ومصر والسعودية، بينما لم تشهد عملية إصلاح جامعة الدول العربية تطورات ذات أهمية فى هذا العام.

وقد ركز هذا المحور أيضا على قضية تمكين المرأة العربية، باعتبارها من أبرز قضايا الإصلاح فى العالم العربى، كما تناول انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية، وذلك من خلال استعراض اتجاهات أسعار البترول، وأسباب ارتفاعها خلال عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ثم انعكاسات التطورات فى سوق النفط العالمية على الدول العربية، حيث اتضح تفاوت تأثيراتها من دولة إلى أخرى، وذلك من خلال تناول بعض المؤشرات مثل معدل النمو الاقتصادى، والميزان التجارى والموازنة العامة.

ويتناول المحور الأخير فى التقرير جمهورية مصر العربية، وتضمن قضية الإصلاح السياسى التى حظيت بأهمية بالغة فى مجمل التفاعلات التى شهدتها الساحة المصرية، حيث ساهم إقرار عملية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر بين أكثر من مرشح فى تسارع وتيرة الحركة السياسية على المستويين الحزبى والشعبى. وقد تزامنت الضغوط المنادية بالتغيير من الداخل مع ضغوط خارجية تطالب بتحولات سياسية كبرى. وقد اعتبرت المشاركة السياسية مخرجا للعديد من الظواهر السلبية التى انتشرت فى المجتمع السياسى والمدنى المصرى، خاصة فيما يتعلق بتزايد الحوادث الطائفية، ووضع المرأة وموقعها من عمليات التمكين فى كافة المجالات.

وتناول ذلك المحور أيضا التحرك المصرى الخارجى النشيط الذى واكب حالة النشاط السياسى فى الساحة المصرية. وتركز تنشيط التحرك المصرى فى القضايا الإقليمية مثل قضية السودان، حيث سعت مصر نحو دفع العلاقات الثنائية، والمشاركة فى تسهيل الحوار بين المعارضة الشمالية والحكومة السودانية، فضلا عن الحيلولة دون تدويل الصراع فى دارفور.

واختتم هذا المحور باستعراض مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال السنة المالية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ التى تعتبر الثانية من سنوات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة، حيث شهدت مجموعة من الأحداث العالمية، فى مقدمتها تحسن أداء الاقتصاد العالمى، وازدهار حركة التجارة العالمية، وارتفاع أسعار البترول على مستوى العالم. وعلى المستوى الإقليمى، شهدت منطقة الشرق الأوسط توترا فضلا عن تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية فى العراق، واستمرار الصراع العربى - الإسرائيلى. وعلى المستوى المحلى، تم رفع اسم مصر من قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال، ومن ثم كان لهذه الأحداث انعكاسات على الاقتصاد المصرى، حيث تم الاستدلال عليها من خلال عدة مؤشرات مثل: معدلات النمو الاقتصادى، والدين المحلى، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف، والدين الخارجى، وميزان المدفوعات، ثم النشاط السياحى، والاستثمارات المنفذة.

شيماء أحمد منير

التقرير الاستراتيجى الخليجى عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥

الشارقة، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٥

شهدت منطقة الخليج خلال عام ٢٠٠٤ العديد من الأحداث جعلتها المنطقة الأكثر سخونة وإثارة على مستوى العالم كله. وبصفة عامة، يظل موضوع العراق هو لب أى تقرير استراتيجى خاص بهذه المنطقة فالأوضاع التى ستنتهى إليها المسألة العراقية لن تحسم إشكاليات كثيرة فحسب، ولكنها سوف تضع أيضا إشكاليات جديدة فالوضع النهائى الذى سيكون عليه العراق لن يقتصر تأثيره على علاقات الجوار والوضع الاستراتيجى فى الخليج وإنما سيمتد هذا التأثير ليشمل الأوضاع الداخلية التى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والوضع السياسى.

وبنظرة متأنية إلى مستقبل الوطن العراقى، نجد أنه خلال عام ٢٠٠٤ تصارعت ثلاثة مشروعات أو سيناريوهات ضخمة على مستقبل العراق، المشروع الأول: مشروع الدولة الوافدة ويمثلها جهاز الحكم الراهن، المشروع الثانى: مشروع الدولة الهاربة وتمثلها جماعات المقاومة منها والإرهابية، المشروع الثالث: دولة الاستعمار المعولم ويمثلها المشروع الأمريكى.

ولا شك أن هذا الصراع بين المشروعات الثلاثة، سواء فى الداخل أو فى الساحة العربية، يغيب مفهوم الوطن العراقى من الوجود فالوطن ليس مجرد أحزاب تتصارع على الحكم أو أجهزة تمارس بعض الوظائف، وليس أصواتا لقوى مدنية أو دينية أو مظاهرات تخرج فيها المرأة والعاطلون عن العمل، وإنما الوطن البناء الداخلى الذى يجعل للوطن معنى وروحا وهو المؤسسات القومية التى تلتف حوله وتستعيد

كبرياءه حين تسقط.

إن الوطن فى النهاية هو مقدار ما يعكسه شعور المواطنين بالأمان، وتحت الاختلافات الطائفية الموجودة والتقسيم الطائفى لمؤسسات الحكم يتوارى ويختفى الشعور بالأمان وتتراجع الثقة بالوطن.

يقدم الفصل الأول من التقرير تحليلا للتفاعلات الخليجية بين دول الخليج من خلال تجربة جديدة تعتمد على دراسة استطلاعية للتفاعلات الخليجية بأسلوب كمى إحصائى معتمدة على رصد تكرارات التفاعل بين الدول الخليجية من خلال خمسة مؤشرات هى: التعاون الإقليمى، التوترات الإقليمية، الديمقراطية، العولمة، والعنف. وقد تم تقدير وقياس وزن التفاعلات لكل دولة ضمن هذه المؤشرات بالمقارنة بالدول الأخرى وبالنسبة لإجمالى تفاعلات الدول الخليجية فى كل مؤشر ويحتوى هذا الفصل على مجموعة من الجداول والرسومات البيانية توضح نسب هذه المؤشرات بين الدول المختلفة .. بقى أن نقول إن أهم ميزة جاء بها التقرير الإستراتيجى الخليجى لعام ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ فى هذا الفصل أنه قام بدراسة التفاعلات الخليجية بطريقة كمية، وهذه الطريقة الكمية لها ميزة مهمة هى قياس الظواهر السياسية بطريقة أكثر انضباطا وحيادا، وثمة ميزة أخرى لهذه الكمية، هى أنها تقدم نتائج تخرج عن المألوف أحيانا، وقد تدفع بأفكار جديدة تحتاج إلى قدر من الجرأة والشجاعة. ومن خلال الرصد الدقيق، يمكن التوصل إلى نتائج واستنتاجات بعيدة عن التحيز.

ويقدم الفصل الثانى رؤية تحليلية لأهم التحديات أمام مجلس التعاون الخليجى عام ٢٠٠٤، حيث واجه المجلس تحديات متنوعة على كافة المستويات، منها التحديات الداخلية فى دول المجلس، وتحديات العلاقات بين دول المجلس، سواء كانت علاقات ثنائية أو جماعية على مستوى المجلس، إضافة إلى تحديات البيئة الإقليمية وتحديات البيئة الدولية.

وفيما يخص التحديات الداخلية فى دول المجلس، برز تحديان رئيسيان هما تحدى الإصلاح السياسى وتحدى الأمن والاستقرار، حيث تكثفت الدعوة الإصلاحية بما تحمله من مطالب التغيير الديمقراطى، وذلك للانتقال من مجتمعات ذات نظم حكم استبدادية إلى نظم حكم ديمقراطية وليبرالية وذلك دون تجاهل خصوصيات الواقع العربى والخليجى .

والإصلاح السياسى المقصود هنا لا يقتصر فقط على الديمقراطية والليبرالية، ولكن يستلزم ترشيد السلطة والفعالية والمساواة والمشاركة، لأن هذا بات ضروريا لمواجهة ظاهرة الإرهاب التى تهدد حاضر ومستقبل دول المنطقة.

أما تحديات البيئة الإقليمية، فقد تم تناول أهم التحديات مثل التهديدات الناتجة عن تطورات الموقف فى العراق، والأفكار الجديدة للنظام الأمنى فى الخليج. هذا بالإضافة لعرض أهم تحديات البيئة الدولية التى تواجه مجلس التعاون الخليجى، وأهمها التغيرات الهائلة فى البيئة العالمية منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى تواجه مجلس التعاون الخليجى.

أما الفصل الثالث من التقرير فيتناول العراق. وهنا لابد أن نشير إلى أنه على الرغم مما شهده العراق من أحداث جسيمة على مستوى تفجر الأوضاع الأمنية وتصاعد حدة الاستقطاب الطائفى والقومى، إلا أن هذا الفصل من التقرير تناول فقط التطورات التى تمت على صعيد العملية السياسية وما ترافق وإياها من ملابسات وأحداث، حيث تم تسليط الضوء على بداية العملية السياسية لاعادة بناء الدولة العراقية من خلال العديد من المراحل، أهمها انتقال السلطة إلى العراقيين وصدور قانون إدارة الدولة المؤقت وتسليم السلطة وإقامة حكومة عراقية مؤقتة.

وجاء الفصل الرابع ليتناول العملية السياسية داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تم تقديم صورة تحليلية لإيران فى العام الماضى من خلال بعض المحاور وهى: (إيران والانتخابات، إيران والمسألة العراقية، إيران والملف النووى). فبالنسبة للمحور الأول، فقد خاضت إيران خلال عام ٢٠٠٤ انتخابات مجلس الشورى فى دورتها السابعة، تلك الانتخابات التى أحدثت جدلا سياسيا كبيرا عند إجرائها وذلك بسبب الأزمة التى حدثت نتيجة استبعاد مجلس صيانة الدستور (الجهة المخول لها البحث فى صلاحية المرشحين) أكثر من ٢٦٠٠ مرشح إصلاحى، الأمر الذى أدى إلى تدخل المرشد الأعلى السيد على خامنئى لإعادة النظر فى صلاحية بعض المرشحين المستبعدين، خاصة أن من بين أسماء المستبعدين كان يوجد أعضاء فى المجلس السادس. وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز كبير لتيار المحافظين الجدد بأغلبية مقاعد البرلمان، الأمر الذى اعتبره الكثيرون الخطوة الثانية فى سبيل استعادة تيار المحافظين لمقاليد السلطة فى إيران، وكانت الخطوة الأولى قد تمت بنجاح عندما فاز المحافظون بانتخابات المحليات فى إيران التى جرت فى عام ٢٠٠٣. كل ذلك مهد لفوز تيار المحافظين أو ما يطلق عليهم (التعميريون) بانتخابات رئاسة الجمهورية فى دورتها التاسعة، حيث استطاع المهندس محمود أحمدى نجاد، رئيس بلدية طهران السابق، أن يفجر كبرى المفاجآت بتغلبه على مرشح تيار الوسط على أكبر هاشمى رفسنجانى (رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام) فى الانتخابات الرئاسية التى جرت على مرحلتين فى ١٧و ٢٤ من شهر يونيو ٢٠٠٥، ليكمل المحافظون بذلك سيطرتهم على باقى المؤسسات المنتخبة، لتدخل الجمهورية الإسلامية مرحلة جديدة سوف تشهد تغيرا كبيرا فى معظم الملفات الداخلية والخارجية.

أما ما يتعلق بإيران والعملية السياسية فى العراق، فمن الواضح أن إيران راهنت على انتخابات العراق كمصلحة أساسية لها بحكم ما سوف تفضى إليه من حكومة ذات غالبية شيعية يفترض أن تكون صديقة لها ومعادية للاحتلال، ولكن نلفت النظر هنا إلى أن الأمر ليس بهذه البساطة، فالحكومة العراقية إذا كانت سترتبط بالجمهورية الإسلامية، فإنها مرتبطة بالفعل بالاحتلال الأمريكى، الذى كان السبب الأساسى فى وجودها، ولن تقوم الحكومة العراقية بأى تحرك على المستوى الإقليمى بدون التنسيق مع واشنطن.

وبخصوص التطورات التى شهدها الملف النووى الإيرانى فى العام الماضى، فقد استمرت السياسة الإيرانية على نفس المنوال، حيث راوحت السياسة الإيرانية تجاه الوكالة بين المرونة والتشدد ضمن حدود لا تسمح بالحديث عن انسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من ناحية، لكنها لا تقبل وقف نشاط التخصيب باعتباره التزاما قانونيا من ناحية أخرى.

أما الفصل الخامس، فقد تناول التغيرات التى طرأت على ميزان القوى والتسلح فى منطقة الخليج فى عام ٢٠٠٤، فقد تغيرت فى هذه السنة -وللمرة الثانية على التوالى- موازين القوى بين دول الخليج العربى وذلك بعد خروج القوات العراقية من المعادلة العسكرية نهائيا نتيجة للاحتلال الأمريكى المباشر، وتدمير إمكانات العراق العسكرية بالكامل، فقد كانت القوات العسكرية العراقية، قبل التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣، تشكل الثقل الأساسى والرئيسى فى توازن القوى العسكرى بين الساحل الشرقى والغربى من الخليج. وكانت دول الخليج العربية تعتبرها القوة العربية الرئيسية القادرة على مواجهة ومضاهاة النمو المتسارع للقدرة العسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعند قيام القوات الأمريكية باحتلال العراق وتدمير الجيش العراقى بالكامل، خلقت خللا فى التوازن القائم فى المنطقة وتسببت فى إحداث فوضى كبيرة خلفت مخاوف جمة لدى دول

المنطقة.

وحمل الفصل السادس عنوان "الهيمنة الأمريكية فى الخليج" ويرى البعض أن هذا الوضع يعتبر موضوعا قديما ولكن الجديد هنا هو الكثافة الكبيرة التى أصبحت عليها هذه الظاهرة بعد التطورات التى شهدتها المنطقة فى الفترة الماضية، الأمر الذى وسع بدرجة كبيرة الفارق بين الولايات المتحدة ودول الخليج، فالولايات المتحدة تتمتع بتفوق كبير من ناحية الفارق فى الحجم السكانى بينها وبين دول الخليج، وتكمن الخطورة هنا فى أن الدول الخليجية تجد نفسها أسيرة معضلة التوفيق بين الحاجة إلى تشكيل سياسات خارجية متكاملة تجاه واشنطن من جهة، وصعوبة تشكيل مثل هذه السياسات الخارجية ضمن أى إطار تكاملى من جهة أخرى.

أما الفصل السابع، فقد تناول التغيرات التى طرأت على المجالس التشريعية فى دول الخليج،حيث شهدت تلك المجالس تطورات سلبية وأخرى إيجابية، ولكن الأهم أن السمة الغالبة على عدد من المجالس الخليجية أنها محرومة من ممارسة العملية التشريعية ولا تشكل مجالس نيابية حقيقية، حيث قيدت الدساتير واللوائح الداخلية من الصلاحيات التشريعية والرقابية لهذه المجالس.

ملمح آخر للمجالس الخليجية هو أنها شبه خالية من العنصر النسائى أو بها وجود نسائى ضعيف، معينات فى الأغلب، وذلك عدا إيران التى يوجد بمجلسها عضوات فزن فى الانتخابات، وهناك ١٣ سيدة فى مجلس الشورى السابع الحالى، والعراق الجديد الذى يعتبر الوجود النسائى سمة مميزة فى مختلف أجهزته.

إذن، فإن وجود مجالس تشريعية، ولو منتخبة، لا يضمن ممارسة ديمقراطية، وإنما يتطلب الأمر مناخا ديمقراطيا تنطلق فيه الأحزاب والمجتمع المدنى، وتشيع فيه ثقافة الديمقراطية.

وتضمن التقرير فى النهاية ملفا إحصائيا شاملا عن دول مجلس التعاون الخليجى، إضافة إلى إيران والعراق، اشتمل على العديد من الملفات الفرعية مثل ملف البيانات الأساسية والملف الوثائقى والملف العراقى وملف مجلس التعاون الخليجى والملف النفطى والاقتصادى. وبهذا، فالتقرير الاستراتيجى الخليجى يعد هو الأول من نوعه فى الأدبيات التحليلية عن الخليج العربى، وهو تقرير لا غنى عنه لأى باحث أو مسئول أو مهتم بشئون هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى.

سمير زكى البسيونى

قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية

د.عبدالله الأشعل

القاهرة، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٥

يتناول المؤلف فى هذا الكتاب الأبعاد المختلفة لموضوع الجدار العازل، فى ضوء الرأى الاستشارى الذى أصدرته محكمة العدل الدولية فى ٩ يوليو ٢٠٠٤.

ويستعرض المبحث الأول -تحت عنوان "الجدار العازل من وجهة النظر الإسرائيلية"- التوصيف الكامل لمسار الجدار، الذى باكتمال جميع مراحل بنائه، سوف يضم حوالى ٥٨٪ من مساحة الضفة. أما فى شرق القدس، فان الجدار يعزلها تماما عن بقية الضفة الغربية، وينشىء تجمعات فلسطينية متباعدة ومنعزلة، ومن ثم فان الهدف الرئيسى من بناء الجدار يتمثل فى عزل الفلسطينيين عن أراضيهم ومواردهم المائية، مما يدمر الأساس الزراعى للاقتصاد الفلسطينى.

ثم يتناول الكاتب "المرافعات الشفوية أمام محكمة العدل الدولية"، التى عقدت جلساتها فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ فبراير ٢٠٠٤، وتحدث فيها عدد من الوفود على رأسها الوفد الفلسطينى الذى فند مختلف الادعاءات الأمريكية وبعض الدول الأخرى القائلة إن الرأى الاستشارى يضر بقضايا الوضع النهائى الذى يجب أن يترك للمفاوضات، وأن الذى يضر فعلا بهذه القضايا التصرفات الاسرائيلية وليس رأى المحكمة، كذلك تطرق إلى تفنيد الطابع الأمنى للجدار، وانتهى الى انطباق القانون الدولى الانسانى والقانون الدولى لحقوق الإنسان على الأراضى الفلسطينية.

وفى المقابل، جاءت الدفوع الإسرائيلية مناقضة تماما للدفع السابق، خاصة فيما يتعلق بجدوى الرأى الاستشارى، وأنه لا يقدم المساعدة، بل محتمل أن يكون ضارا، بالاضافة الى الاعتراض القائم على أن طلب الرأى يؤدى الى تسييس المحكمة.

ثم ينتقل الكاتب إلى "المذكرات المكتوبة أمام المحكمة"، والتى قامت بتقديمها ٤٨ دولة وهيئة، ما بين آراء مؤيدة لأن تبدى المحكمة رأيها الاستشارى وعلى رأسها فلسطين، وأخرى معارضة لذلك وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ويلاحظ فى اطار هذا السياق أن إسرائيل لم تتعامل مع المسألة محل النقاش، بقدر ما ركزت على حق المحكمة ومسئوليتها فى رفض البت فى هذه المسألة.

وعلى الجانب الآخر، فقد قدمت فلسطين تصريحا مكتوبا يناشد المحكمة أن تعتبر "الجدار" غير قانونى لكونه مبنيا على "أراض فلسطينية محتلة".

ثم يتطرق المبحث الرابع والمعنون "معركة لاهاى القانونية وآثارها على السلام فى فلسطين"، إلى أن هذه المعركة هى معركة فاصلة بحق، وموضوعها الحقيقى هو(السلام أم الفوضى)، وذلك بالارتكاز على معالجة نقطتين مهمتين كالآتى:

النقطة الأولى: تتعلق بأهمية الرأى الاستشارى الذى تصدره المحكمة، باعتباره ملزما لأجهزة الأمم المتحدة جميعا، وليس فقط الجهاز الذى طلبه، ومن ثم يصبح قرار المحكمة أساسا للسياسة العامة للمجتمع الدولى، وضمانة قضائية لحقوق الفلسطينيين ضد المزاعم الاسرائيلية.

النقطة الثانية: تتعلق بدلالة قرار المحكمة بالنسبة لصلب القضية، وهى تحقيق السلام فى فلسطين.

وعن معركة القدس فى قضية الجدار، يؤكد الكاتب أن المشكلة الكبرى بالنسبة لاسرائيل، تتمثل فى (القدس الشرقية)، لأن الموقف الدولى بالنسبة لها واضح بأنها جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهو ما أجمعت عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ويرى الكاتب أن المصطلح الصحيح لوصف الجدار هو(حائط الابادة الفلسطينية)، وذلك بالنظر الى فكرته وطريقة تنفيذها والأهداف التى تريد إسرائيل تحقيقها ببنائه، ويطالب الدول العربية بالسعى إلى التسوية السياسية دون انتظار البت فى مسألة قانونية بديهية بالنسبة للعالم كله.

ويختتم المؤلف كتابه بتحليل الرأى الاستشارى للمحكمة وآثاره القانونية، فعرض مضمون رأى المحكمة، الذى أكد اختصاصها فى إصدار الرأى الاستشارى المطلوب.

ويشير المؤلف إلى أن رأى المحكمة لم يقتصر فقط على الجدار الذى قررت الجمعية عدم مشروعيته وأيدتها المحكمة فى ذلك، وانما تطرقت الى مجمل السياسات الإسرائيلية، وأهمها المستوطنات التى قررت المحكمة أنها انتهاك للقانون الدولى، كذلك رفضت المحكمة تذرع اسرائيل فى بنائها للجدار بحالة الضرورة، ثم انتقلت إلى بحث الآثار القانونية

المترتبة على انتهاك اسرائيل لالتزاماتها.

ثم ينتهى الكتاب باستعراض الطبيعة القانونية للرأى الاستشارى، حيث يقول المؤلف إن صفة الاستشارى الملحقة بالرأى لا تؤثر فى طبيعته الملزمة، وإن ما تصدره المحكمة من آراء وأحكام وأوامر وقتية واجبة الاحترام.

نسرين نبيل جاويش

الانتفاضة "الاستعصاء": فلسطين إلى أين؟

نايف حواتمة

دمشق، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥

يكشف هذا الكتاب بروح نقدية، وبالوقائع الملموسة والوثائق أين أصابت وأنجزت الانتفاضة الميدانية، وأين أخطاء وتقصيرات القيادات السياسية، فصائل وقوى وسلطة فلسطينية، وموقع هذا كله من "الفرص الضائعة" على الشعب والانتفاضة، وكيفية استثمار التطورات والتداعيات الدولية، داخل المجتمع الإسرائيلى، والانتقال إلى مرحلة جديدة تستجيب للحلول الشاملة المتوازنة، التى تحقق لشعب فلسطين قيام دولته المستقلة، ورحيل الاستيطان والاحتلال عن جميع الأراضى العربية المحتلة إلى ما وراء حدود يونيو ١٩٦٧، وتصفية آثار العدوان التوسعى الصهيونى تطبيقا للقرارات الدولية المعلقة على شجرة الأمم المتحدة قبيل وبعد عدوان ١٩٦٧ الإسرائيلى الصهيونى التوسعى.

ويقدم الكتاب المراجعة النقدية الشاملة لتطوير ودفع الانتفاضة إلى الأمام، وحلول فك "الاستعصاء" وبناء المشروع الوطنى الفلسطينى والعربى الموحد "الغائب الأكبر" حتى يومنا هذا.

ويقدم أيضا قوانين النصر فى حركات التحرر الوطنى من فيتنام إلى جنوب إفريقيا وجنوب لبنان، وهذا ما تتطلع إليه الانتفاضة حتى تمشى واثقة نحو نصر أكيد، ولا تقع ضحية أخطاء سياسية وفرص ضائعة.

يشير المؤلف - فى هذا السياق - إلى تزاحم المشاريع الإمبريالية والاستعمارية والهيمنة العولمية ذات الطريق الواحد، وحتى الاتحاد الأوروبى وروسيا والأمم المتحدة، يشكو كل منها من العولمة الأمريكية الأحادية الطريق، بمعنى آخر العولمة التى تسعى إلى أمركة العالم على إيقاع المصالح الاستراتيجية العليا للرأسمالية الأمريكية، وبالتالى، طرحت عندنا الشرق أوسطية مع مدريد وأوسلو بكتابات أمريكية وإسرائيلية وحتى عربية وفلسطينية، والآن مقدمة من جديد على يد الحل والفهم الأمريكى - الإسرائيلى لخريطة الطريق. وقد أعلن الرئيس بوش عن دعوته لتحويل كل الشرق الأوسط الأكبر إلى منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على مدى عشر سنوات، لتحل الشرق أوسطية (أى إسرائيل والبلدان العربية) محل العروبة، والجامعة العربية، وتتشكل عند ذاك جامعة أخرى، من دول الشرق الأوسط، بينما "إسرائيل" كما هى حتى يومنا هذا بعمقها الاستراتيجى والمرحلى "دولة عدوان" وتوسع، واحتلال.

ففى قمة شرم الشيخ الأمريكية - العربية (٢٠٠٣/٦/٣)، جرى تغييب "خريطة الطريق" ودفعت الولايات المتحدة الباحثات العربية - الأمريكية نحو إحداث دينامية سياسية إقليمية تحت وطأة الاحتلال الأمريكى للعراق. وإذا كان الرئيس بوش لم ينجح فى دفع أطراف شرم الشيخ العربية للموافقة على فكرة المباشرة فى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه نجح، من جانب آخر، رغم تصاعد الأعمال العدوانية الإسرائيلية فى المناطق المحتلة، فى نسف نتائج أربع قمم عربية عقدت منذ اندلاع الانتفاضة، حين أرغم الأطراف العربية فى شرم الشيخ على التعهد بالعمل على محاصرة الانتفاضة والمقاومة عبر ما سمى "تجفيف منابع الإرهاب"، وحصر المساعدات المالية بالسلطة الفلسطينية، والعمل على تحسين الأجواء مع إسرائيل، وإنجاح المنتدى الاقتصادى العالمى فى غور الأردن - البحر الميت، بمشاركة عربية - اسرائيلية أعادت الأجواء الإقليمية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة.

وفى المقابل، واصلت الولايات المتحدة الضغط على الجانب الفلسطينى كى يتقدم بالتزامات من جانب واحد، بما فى ذلك "فرض التهدئة عبر استئصال الظاهرة الإرهابية وتدمير بنيتها التحتية" فى مناطق السلطة، والاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، والتخلى مسبقا عن حق اللاجئين فى العودة، مقابل وعد بدولة مستقبلية مجهولة المضمون والحدود والملامح السيادية. وحتى عندما توصلت قوى المقاومة فى ٢٠٠٣/٦/٢٩ إلى اتفاق على تعليق العمليات العسكرية، أدارت حكومة شارون ظهرها لاستحقاقات هذه المحطة وكأن الأمر لا يعنيها.

وتحت عنوان "الجدار .. توسع، وضم، واستيطان" أشار المؤلف إلى الأطماع التوسعية الإسرائيلية الصهيونية، العلنية، والكامنة، والتى تتدافع خلف الجدار العازل العنصرى، نتيجة عوامل متداخلة أيديولوجية، وبراجماتية، داخل الأحزاب الصهيونية التى تتفق على ذلك من حيث المبدأ، لكنها تختلف حول حجم التوسع، والضم، والاستيطان، لكن هذه المواقف يصفها الكاتب بأنها مسقوفة بأيديولوجيا المشروع الصهيونى الاستعمارى لكل أرض فلسطين التاريخية تحت عنوان (أرض إسرائيل من البحر إلى النهر)، "إسرائيل الكبرى"، وعليه تفاقم ويتفاقم الصراع والانقسامات فى صفوف أحزاب اليمين واليمين المتطرف ومعسكر الوسط واليسار الصهيونى على اختلاف ألوان الطيف الأيديولوجى فى إسرائيل.

ويشير المؤلف إلى أن الانتفاضة المجيدة قد دخلت فى عامها الخامس، أى أكثر من ١٥٠٠ يوم من صمود الشعب الفلسطينى وأجياله الثلاثة للخلاص من الاستيطان والاحتلال. فقد جرت مياه كثيرة فى مسار الانتفاضة، إنجازات، ومعضلات كبرى، تستدعى المراجعة الفلسطينية الشاملة، واستخلاص الدروس والعبر لتصحيح أوضاع البيت الفلسطينى، وتطوير الانتفاضة، وتصويب خط ومنهج المقاومة الوطنية، وإجراء إصلاحات ديمقراطية شاملة لإعادة بناء مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى هذا، يتم فتح فضاء سياسى جديد وموحد فى صف الشعب والانتفاضة، يستدعى تأثيرات أوسع داخل المجتمع الإسرائيلى، وتفاعلات دولية وإقليمية مكثفة ومركزة، مترابطة الحلقات فى الزمان والمكان نحو حلول لقضايا الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، تستند لقرارات الشرعية الدولية، بعيدا عن سياسة الخطوات الصغيرة، والحلول الجزئية.

ويشير المؤلف إلى أن حل وتجاوز أزمات السلطة الفلسطينية، وأزمة التعارض بين البرامج الخاصة، مشروط باستيعاب دروس وعبر وقوانين وآليات عمل حركات التحرر الوطنى الظافرة على امتداد القرن العشرين حتى يومنا هذا. إن الشرط الأساسى لحل العقدة الرئيسية، يكمن فى مغادرة "الخنادق الخاصة"، والتقدم إلى الأمام نحو الفضاء الوطنى الأرحب والأوسع، نحو برنامج القواسم المشتركة.

إن حل "الاستعصاء" عن طريق الخلاص الوطنى يشترط الاندفاع نحو البرنامج الوطنى الفلسطينى الموحد، الغائب الأكبر منذ أربعة عشر عاما، عن الأوضاع الفلسطينية فى الميادين الداخلية، والعربية، والإقليمية، والدولية، والإسرائيلية.

كما يشير "حواتمة" إلى أن كل القوى : الدولية، والإقليمية والعربية لها "خرائط طرق" عملية وملموسة، وحركة التحرر الوطنى الفلسطينية، والسلطة ومنظمة التحرير فقط بلا "خريطة طريق موحدة"، بلا برنامج وطنى موحد يقود إلى دحر الاستيطان والاحتلال، وإنجاز مهمات المرحلة الراهنة وتفعيل حق تقرير المصير ودولة فلسطين المستقلة بحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها "القدس"، وضمان حق عودة اللاجئين، عملا بالقرار التاريخى والأخلاقى الأممى رقم ١٩٤ .

فقد عاندت حكومات إسرائيل ولا تزال تعاند الإرادة الدولية، إلا أن شارون زعيم حزب الليكود، تحت فعل الانتفاضة والمقاومة والتحولات الدولية، طوى شعارات الأمس، وأعلن عام ٢٠٠٣ : "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"، "لا يمكن احتلال الشعب الفلسطينى إلى الأبد"، والآن يطرح خطة "الفصل الأحادى الجانب والانسحاب من قطاع غزة" بالتعارض والتصادم مع القرارات الدولية، والالتفاف على "خطة خريطة الطريق" ومحاولة وضعها على قارعة الطريق.

هذه التطورات الفلسطينية الكبرى نتاج سلسلة من المراحل والتحولات العاصفة، الفلسطينية، والعربية، والدولية، والإسرائيلية، وبعد أن انتهت كل حروب التطويق والإبادة إلى النفق المسدود من إعادة الاحتلال ١٩٦٧، إلى الغزو الشامل ١٩٧٨-١٩٨٢، إلى حروب "السور الواقى" و"الطريق الحازم" فى الضفة والقدس عام ٢٠٠٢، إلى حرب "العنكبوت الزجاجى"، و"باب حديد"، و"قوس قزح" فى قطاع غزة.

إن مثل هذه المبادرات، المستندة إلى لغة سياسية واقعية وطنية، وإلى وحدة وطنية داخلية، وإلى مؤسسات قائمة على أسس ديمقراطية، كفيلة بإعادة تقديم الحالة الفلسطينية إلى المجتمع الدولى، باعتبارها حركة تحرر وطنى، لشعب يناضل من أجل الاستقلال والحرية، وتنزع عنها كل ما علق بها من تهم الإرهاب، وتضع الجانب الإسرائيلى التوسعى فى زاويته الضيقة، باعتباره احتلالا لأراضى الغير، ينتهك حق الشعب الفلسطينى بالحرية والاستقلال ومبادىء القانون الدولى، وميثاق حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة.

سمير محمد شحاتة

الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة

صبحى عسيلة

القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥

يعد الصراع العربى – الإسرائيلى أحد ابرز النزاعات بالمنطقة،هذا وقد شهدت ميادينه العسكرية والسياسية والقانونية والدبلوماسية والدينية فواعل عديدة ساهمت فى تعقيده،على نحو بات يعرفه كل الذين اقتربوا بالمتابعة والرصد والتحليل لوقائع نزاعاته المركزية، أو تلك المتفرعة عنها.

ومع تعمق الأزمة التى يعانى منها ملف عملية التسوية السياسية للصراع العربى – الإسرائيلى فى بعده الفلسطينى منذ بدء انتفاضة الأقصى قبل أربعة أعوام، تزايد الحديث عن الفصائل الفلسطينية وموقفها من عملية السلام، كما تزايدت الحاجة إلى التوصل إلى صيغة توفيقية بين مواقف تلك الفصائل بشأن كافة قضايا الهم الفلسطينى. فالساحة الفلسطينية تضم ثلاثة عشر فصيلا، كل منها يحمل توجها معينا يقترب من التوجهات العامة السائدة، ولكنه يختلف فى تفاصيل عديدة ترتبط بالأساس بكيفية مواجهة الاحتلال وتحقيق الأهداف الفلسطينية.

وفى الواقع، فإن الساحة الفلسطينية تسيطر عليها وجهتا نظر بشأن الانتفاضة، الأولى ترى ضرورة وقف الانتفاضة، خاصة شقها العسكرى (رفض عسكرة الانتفاضة)، والثانية ترى أنه لا خلاص للشعب الفلسطينى بدون الانتفاضة المسلحة.

ولم يقتصر الخلاف على هذا فحسب، فثمة خلافات عديدة وكبيرة بين تلك الفصائل على ماهية الحكومة الفلسطينية وتشكيل قيادتها، حيث تطرح معظم الفصائل الفلسطينية ضرورة أن يعاد تشكيل القيادة بحيث تصبح قيادة موحدة تضم ممثلين عن كافة الفصائل، أو على الأقل إعادة النظر فى تشكيل قيادة وعمل منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء سيطرة حركة فتح عليها. وكما هو واضح، فإن التعامل مع موضوع القيادة الموحدة وتشكيل قيادة منظمة التحرير يبدو محفوفا بالمخاطر، ومن ثم فقد أصبح موضوع التوصل إلى هدنة بين الفصائل الفلسطينية هو الهم الأساسى للأطراف المعنية بعملية التسوية السياسية للصراع العربى – الإسرائيلى فى بعده الفلسطينى. وفى هذا الإطار استضافت مصر عدة جولات للحوار بين تلك الفصائل فى القاهرة فى محاولة للتوصل إلى هدنة بينها.

فى هذا السياق، يسعى هذا الكتاب لمناقشة وتحليل موقف الفصائل الفلسطينية الخمسة الأساسية فى الساحة الفلسطينية من عملية السلام. وهذه الفصائل هى: فتح، وحماس، والجهاد الإسلامى، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وتتضمن مناقشة كل فصيل عدة محاور أساسية هى: النشأة وظروف التأسيس، وتطور الموقف من الصراع مع إسرائيل، والموقف من عملية التسوية السلمية للصراع منذ بدايتها فى عام ١٩٩١، والعلاقة بين كل فصيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، والموقف من انتفاضة الأقصى، ومن ثم قضية عسكرة الانتفاضة، والموقف من الحوارات التى تمت فى القاهرة، والهدنة التى تم التوصل إليها فى يونيو ٢٠٠٣، وأخيرا موقف كل فصيل من قضية الدولة الفلسطينية وحدودها المقترحة.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه ستة فصول، تم تخصيص خمسة فصول منها لدراسة الفصائل الفلسطينية الخمسة الرئيسية (فتح، حماس، الجهاد، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية)، أما الفصل السادس فقد تم تخصيصه لمناقشة الجهد المصرى فى إعادة ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل عبر آلية تبنى الحوار بين الفصائل الفلسطينية فى القاهرة.

ويعرض الفصل الأول لموقف منظمة فتح من عملية السلام عبر العديد من المحاور، أولها نشأة وظروف التأسيس لحركة فتح، فقد تأسست الحركة فى شهر أكتوبر من عام ١٩٥٧ إثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل قطاع غزة، إذ أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم فى مقاومة إسرائيل. ثم يعرض لأبرز الانشقاقات التى تعرضت لها فتح، وهى (أزمة تنظيم الكويت ١٩٦٥-١٩٦٦، تمرد أبو عبيدة ١٩٦٧-١٩٦٨، أزمة التنظيم فى لبنان١٩٧٢، حركة فتح عقب حرب ١٩٧٣، انتفاضة١٩٨٢، أحداث ١٦ يوليو فى غزة ٢٠٠٤)، ثم يناقش المحور الأول الموقف من قيام حركة فتح، وموقف فتح من منظمة التحرير ومن الأنظمة العربية. أما المحور الثانى فيعرض للمنطلقات الفكرية للحركة لما لها من انعكاسات على توجهات الحركة وتطورها. كما يتطرق هذا الفصل لموقف فتح من الصراع مع إسرائيل، والموقف من عملية التسوية السلمية.

مع محاولة التعرف على طبيعة علاقة التأثير والتأثر بين فتح والسلطة وانعكاسات التطور على صعيد السلطة ونتائجها على الحركة. أيضا، تم تناول موقف حركة فتح فى انتفاضة الاقصى ٢٠٠٠ عبر أجنحتها العسكرية المتعددة خاصة كتائب شهداء الأقصى وكتائب العودة. واخيرا، يناقش الفصل مستقبل الحركة خاصة ما يتعلق بإعادة الهيكل التنظيمى لها.

أما الفصل الثانى المعنون بـ "حركة المقاومة الإسلامية حماس وقضايا التسوية"، فيعرض لعدة نقاط، هى نشأة ونشاط حركة حماس فى فلسطين، وموقف الحركة من اتفاق أوسلو للتسوية والسلطة الوطنية الموقعة على هذا الاتفاق، وكيفية إدارة الكفاح من الخارج فى ظل وجود اعتبارات قد تفرضها الأوضاع الداخلية، وجمع حماس بين العمل السياسى إلى جانب العسكرى، والموقف من انتفاضة الأقصى وعسكرة الانتفاضة، والموقف من الدولة الفلسطينية وحدودها المقترحة، ثم يناقش هذا الفصل عمليات الاغتيالات و تصفية كوادر الحركة خاصة بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر، واثر ذلك فى توجة الحركة نحو العمل السياسى، واخيرا يعرض للحوار بين حماس والفصائل الفلسطينية، فقد دخلت الحركة فى سلسلة حوارات مع السلطة الوطنية من أجل التوصل إلى أجندة وطنية مشتركة. وبمرور الوقت بدأت تظهر داخل الحركة أصوات تطالب بالبحث عن أساس شرعى لقبول تسوية سياسية وفق حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

ويخلص الفصل إلى أن الحركة، وتحت وطأة ضغوط عمليات القتل والاغتيال التى قامت بها قوات الاحتلال ضد كوادر وقيادات الحركة، وتضييق الخناق عليها فى الخارج، بدا واضحا أنها تسير على طريق عملية تحول واقعى كى تتفاعل مع التطورات الجارية. أما حدوث انتكاسة فى عملية التسوية ومواصلة إسرائيل لعمليات القتل والاغتيال والتدمير فى الأراضى الفلسطينية، فسوف يعرقل عملية التحول ويدفع بالحركة إلى الحفاظ على جناحها العسكرى من أجل المقاومة الرامية إلى تحرير الأرض.

ويركز الفصل الثالث، الذى جاء تحت عنوان "حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين وقضايا التسوية" على موقف الحركة من مشروعات التسوية خاصة مشروع أوسلو وما ترتب عليه من اتفاقيات، أيضا يعرض لجذور النشأة والتكوين للحركة ومواقفها من المشروعات السابقة على أوسلو، وكذلك نمط تحالفاتها الداخلية والخارجية وتأثيرها على مواقف الحركة، كل ذلك بهدف الكشف عن التطور البنائى فى مواقف الحركة حتى وصلت إلى ما هى عليه الان. كذلك يناقش الفصل مستقبل حركة الجهاد فى ظل السيناريوهات المختلفة التى طرحت مؤخرا، خاصة سيناريوهين: الأول خاص باحتمال انسحاب إسرائيل بشكل احادى الجانب من غزة دون أن تتفاوض مع أى جبهة فلسطينية، وهو ما يعنى احتمال نشوء صراعات بين القوى الفلسطينية المختلفة للسيطرة على القطاع، والسيناريو الآخر يتعلق باحتمال استئناف عملية التسوية السلمية وتحول الولايات المتحد بثقلها لدفع خطة خريطة الطريق مع إعادة ترميم السلطة الفلسطينية والتشديد على قيامها بدورها المنتظر فى كبح حركة الفصائل الرافضة للتسوية التى تستخدم الكفاح المسلح وسيلة لحل القضية الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامى.

ويأتى الفصل الرابع ليتناول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التى تعد أحد أهم مكونات التيار اليسارى الماركسى الفلسطينى، كما يناقش موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من عمليتى السلام والإصلاح الداخلى بالنظر إلى حالة التداخل الشديد بين هاتين العمليتين فى تحليلات ورؤى الجبهة. ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى الطابع الأيديولوجى للجبهة، لايمكن فهم موقف الجبهة من عمليتى السلام والإصلاح بمعزل عن فهم طريقة نشأة الجبهة وبنائها الأيديولوجى. وفى هذا الإطار ينقسم الفصل الرابع إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يعالج الأول نشأة الجبهة وبنائها الفكرى، ويتناول القسم الثانى موقف الجبهة من عملية السلام بينما يتناول القسم الثالث موقف الجبهة من عملية الإصلاح الداخلى، واخيرا، تتناول الخاتمة أسباب تراجع الجبهة الشعبية داخل الساحة الفلسطينية والتى منها الضربات الأمنية الإسرائيلية التى طالت الكوادر البشرية والتنظيمية للجبهة وبنيتها الأساسية، والجمود الأيديولوجى للجبهة، والصراع بين كوادر الجبهة فى الداخل والخارج، فضلا عن المشكلات الهيكلية التى تعانى منها الجبهة.

اما الفصل الخامس، فيتناول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وتعد إحدى أبرز قوى اليسار الفلسطينى حاليا، كما انها تعد أولى القوى الفلسطينية التى حاولت البحث عن حلول للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى تجمع بين المقاومة والسياسة، فكانت الجبهة أول الفصائل الفلسطينية التى تقدم حلا يقوم على أساس الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، ومنها القراران ٢٤٢ و٣٣٨، كما تشكل الجبهة إحدى قوى فلسطينية ثلاث،مع الجبهة الشعبية وفتح، عملت داخل الوطن المحتل وفى الشتات، وشكلت القوة الرئيسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

ويناقش الفصل الخامس عدة نقاط، أولاها النشأة والتطور الفكرى والتنظيمى للجبهة. ثم يعرض لموقف الجبهة من الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، فهى لم تعترف عند نشأتها بالدولة اليهودية أو الشعب اليهودى شأنها شأن بقية الفصائل الفلسطينية الاخرى، غير انه فى إطار المراجعة النقدية داخل الجبهة دعت الجبهة إلى حل يقوم على أساس قرارات الامم المتحدة والتفاوض مع الاسرائيليين. وفيما يتعلق بموقف الجبهة من عملية التسوية السلمية. فإنها لم تعارض عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وقد أطلقت الجبهة مبادرتها السياسية فى أغسطس ١٩٨٨ التى تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستعداد لاعلان الدولة الفلسطينية وحكومتها المؤقتة انطلاقا من قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٨. وفى نقطة اخرى يعرض الفصل للجبهة الديمقراطية والعلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، فالجبهة تسعى منذ نشأتها إلى الجمع أو إيجاد صيغة متوازنة للعمل بين محورين رئيسيين. المحور الأول هو الاندماج فى الوحدة الوطنية وبناء جبهة وطنية تضم كل الفصائل. أما المحور الثانى، فهو ضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية واحداث سلسلة من التغييرات الديمقراطية فى مؤسساتها وعلاقاتها الداخلية. وأخيرا يناقش الفصل الخامس موقف الجبهة من أبرز القضايا المطروحة منذ انتفاضة الأقصى.

اما الفصل السادس والأخير، فيناقش الدور المصرى فى التقريب بين الفصائل الفلسطينية، فالاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية تفرضه الالتزامات القومية المصرية تجاه الأمة العربية وقضاياها، أو أنه يرجع إلى أن تلك القضية هى مسألة أمن قومى مصرى خالصة، كما أن الدور المصرى فى تلك القضية يعتبر فى الواقع واحدا من أهم مكونات أو مرتكزات الدور الاقليمى المصرى فى المنطقة. إضافة إلى ذلك، فإن التزام مصر بالقضية الفلسطينية هو التزام مستمر منذ أن وقعت مصر معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلى.

انطلاقا من ذلك، تحاول تلك الورقة مناقشة الدور المصرى فى تدشين هدنة من جانب الفصائل الفلسطينية، والاتفاق على صيغة معينة لكيفية التعامل مع المأزق الراهن فى عملية السلام مع الجانب الإسرائيلى. كما تسعى الورقة للاجابة على تساؤل رئيسى هو: لماذا ركزت مصر فى تلك المرحلة على قضية الهدنة بين الفصائل الفلسطينية؟ وإلى أى مدى حققت مصر أهدافها من استضافتها حوار الفصائل؟.

ويخلص الفصل إلى أن جولات الحوار الثلاث التى عقدت بالقاهرة بين الفصائل تمثل فى حد ذاتها إنجازا كبيرا، لاسيما وأنها عقدت فى ظل احتدام الصراع بين رؤى فلسطينية وعربية مختلفة بشأن الموقف من عسكرة الانتفاضة، والخسائر والمكاسب التى حققتها للقضية الفلسطينية.

كما يؤكد الفصل على أنه بالرغم من أن مصر قد حققت الكثير من الاهداف نتيجة تبنيها واستضافتها للحوار بين الفصائل الفلسطينية، إلا أنها ما زالت بعيدة عن الهدف الاساسى الذى يتمثل فى التوصل إلى هدنة وموقف مشترك تتبناه كافة الفصائل الفلسطينية من

مختلف القضايا المطروحة فى إطار عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى، والذى مازال يعوقه تشدد الفصائل فى التمسك بمعتقداتها وآرائها السابقة من ناحية، وتعنت الجانب الاسرائيلى من ناحية اخرى.

كرم سعيد

ثالوث الشر: النازية - الصهيونية - معاداة السامية

عبد القادر ياسين وآخرون

القاهرة، دار سطور، ٢٠٠٥

يناقش هذا الكتاب ظاهرة معاداة السامية فى سياقها التاريخى، وذلك عبر ستة فصول تتناول اليهود فى التاريخ، والسامية ومعاداتها بين الحقيقة والتسخير، وحيثيات ظهور الصهيونية، وما قبل الصهيونية والنازية، والضجة التى أثيرت حول "الهولوكوست"، وأخيرا قراءة فى قانون معاداة السامية، مع ملحق بنص القانون نفسه.

وقد قام المؤرخ الفلسطينى عبد القادر ياسين بتصدير الكتاب الذى يقع فى (١٨٧ صفحة) من القطع الكبير، متسائلا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة بصدد جمع الأناجيل التى أدانت اليهود بأعمال اقترفوها ضد المسيح عليه السلام، من شتى أنحاء العالم، وتحريمها على كل البشر أم لا.

بينما قدم للكتاب المفكر الموسوعى المتخصص د. عبد الوهاب المسيرى، الذى أشار إلى أن الكتاب يحاول تقديم قانون معاداة السامية فى إطار سياقه التاريخى والاستراتيجى العام.

ويركز الفصل الأول من الكتاب على استعراض تاريخ اليهود فى المنطقة من خلال التحقيق فى المصدر التوراتى "العهد القديم"، وأشار أحمد عاطف مؤلف هذا الفصل إلى صعوبة دراسة تاريخ اليهود بشكل مستقل عن دراسة بقية الأمم والشعوب التى نشأت فى المنطقة العربية، بل ووجد صعوبة أيضا فى الاستناد إلى المصادر الدينية فقط للتعرف على تاريخ اليهود، وذلك نظرا لتعدد الروايات وتداخلها بعد وفاة النبى موسى عليه السلام بثمانية قرون.

وعندما حاول المؤلف أن يتقصى حياة اليهود فى شبه الجزيرة العربية، وجدها غير معروفة بشكل واف، بسبب ندرة الآثار التى تركوها، ولأنهم كانوا من البدو المتنقلين بين الأمم والحضارات، كما أنهم كانوا فى حالة هجرة دائمة، وكانت أولى هجراتهم من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الرافدين، وثانيها هجرتهم إلى أرض مصر تحت حكم الهكسوس، والهجرة الثالثة كانت من مصر إلى أرض كنعان. لذا، فقد توصل الكاتب إلى إمكانية أن يكون اليهود قد ذابوا تماما فى الأماكن التى وفدوا إليها، باستثناء ما حدث عام ٧٤٠ م حين تحول ملك "الخزر" لوبان إلى اليهودية وتبعه شعبه قبل أن ينتشر فى الأقطار الأوروبية مكونا اليهود "الأشكيناز" الذين يمثلون اليوم نحو ٩٠٪ من مجموع يهود العالم، مقابل ١٠٪ من اليهود "السفارديم" المنحدرين من الساميين.

ويرى عاطف أن عقد الاضطهاد الموجودة لدى اليهود تعود فى أحد تفسيراتها إلى محاولات الأباطرة فى العصر العبودى والإقطاعى التضحية بهم عند أى أزمة اقتصادية تواجههم بوصفهم كبش فداء. ومع تراكم هذه الحوادث، نشأت عند اليهود عقدة الإحساس بالاضطهاد الذى سرعان ما تحول إلى عدوانية تنضح تجلياتها فى فلسطين حتى اليوم.

ويتناول الفصل الثانى قضية السامية وجذورها، وذلك لمؤلفه أحمد زكريا، الذى حاول تتبع جذور المفهوم لمعرفة كيف يبرر اليهود فى إسرائيل مسألة معاداة السامية. وهنا، يبدى زكريا دهشته من محاولة اليهود الاستئثار بصفة السامية دون غيرهم، وذلك بالرغم من مشاركة الآشوريين والبابليين والآراميين والكنعانيين والفينيقيين وبقية العرب لهم فى هذه الصفة.

وفى هذا الخصوص، يشير زكريا إلى أن كلمة "السامية" التى يرددها اليهود، قد نقلوها من كتاب عقائدى دينى خاص باليهود، لا يؤمن به إلا جزء يسير من العالم، واتفاق العلماء عليه ليس إلا اتفاقا مجازيا. ويتساءل الكاتب : كيف يتسنى لليهود إلصاق صفة السامية بهم فى حين أن اليهودية ديانة مفتوحة كاليهود الزنوج فى جنوب غرب إفريقيا، واليهود الفلاشا فى إثيوبيا، ويهود الخزر؟

فى حين حمل الفصل الثالث لمؤلفته زينب حسن عنوان "حيثيات ظهور الصهيونية" تشير فيه إلى تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماعات اليهودية، وكيف التصقت بهم صفة الانعزالية على الرغم من حرصهم الشديد على التفاعل مع الظروف المحيطة بهم، واشتغالهم بالتجارة والأعمال المالية.

وتشير الكاتبة إلى ضرورة الإلمام بالمناخ العام الذى أحاط بجذور الفكر الصهيونى الذى اعتبرته مزيجا بين السياسة والدين. وفيما يخص البحث عن الجذور الحقيقية لنشأة الصهيونية، أشارت الكاتبة إلى أهمية الاطلاع على كتاب "البحث عن صهيون" الذى طالب اليهود بالعودة إلى فلسطين.

وتفند الكاتبة اعتبار الصهيونية حركة "قومية"، وذلك لكونها ظهرت فى فترة ارتد فيها عصر القوميات فى أوروبا إلى الرجعية "العنصرية" بعد أن هزم نابليون عام (١٨١٥).
وفى الفصل الرابع "الصهيونية والنازية"، يلقى محمود عبده الأضواء على الأصول الفكرية المشتركة للصهيونية والنازية، ويتجلى ذلك الربط فى أن كلتيهما تمسكتا بقيمة مطلقة، هى (الدم والرتبة)، وطوقتاها بالقدسية اللازمة، واشتركتا فى اعتبار نفسيهما "شعب الله المختار"، وآمنتا بتمجيد الفعل المباشر، وجعلتا من القوة الأساس الوحيد لأى نسق أخلاقى، حتى توصل الكاتب إلى التماثل شبه التام بين الأصول الفكرية للصهيونية والنازية.

ويعرض عبده لكيفية براعة الصهيونية فى انتزاع الاعتراف الدولى بالكيان الصهيونى، من خلال نجاح الأخير فى ابتزاز الدولة الألمانية، وبعض الدول الأخرى، لدفع التعويضات، والإتاوات، لتعويض ضحايا النازية.

وقد أبرز هذا الفصل براعة فائقة فى رصد تطابق الأصول الفكرية المشتركة للصهيونية والنازية، واستلهام النازية فكرها من المنظومة النيتشوية، والفكر الصهيونى ذاته، حيث فرق الفيلسوف الألمانى فردريك نيتشه بين الشعب العضوى (السبرمان)، كشعب مختار نقى الدم، وبين الضعفاء، الذين يستحقون الإبادة، وهى نفس الأصول الفكرية الصهيونية، كونهم "شعب الله المختار"، مقابل "الأغيار"، الذين يكنون العداء الأبدى لليهود، خصوصا العرب.

وجاء الفصل الخامس "ضجة حول الهولوكوست" لأحمد كمال صلاح، الذى قام فيه بدراسة "الهولوكوست"، كما يراها اليهود، وكيف انطوت على اضطهادهم، وعزلهم، وطرق إبادتهم، والعداء الكامن لهم من قبل الحكم النازى.

وتناول هذا الفصل آراء عدد من الباحثين، منهم بول راسنيه، الذى أبرز المبالغات، والتهويل فى أعداد ضحايا الهولوكوست، وكيفية التخلص منهم، عن طريق "غرف الغاز"، والمحارق، بهدف الدعاية للصهيونية.

فضلا عن عرض الكاتب لشهود عيان رئيسيين على عمليات تعرض اليهود للغاز، ومدى صحة ادعاء الصهيونية فى هذا الصدد. كما عرض كمال لوجهة النظر الأخرى، التى أقرت باستحالة

وجود هذه الغرف، والخلل التاريخي في طريقة عرضها، وتوصلت وجهة النظر هذه إلى حد أن تلك الغرف مجرد محرقة لجثث الموتى.

ويعرض الفصل السادس والأخير من هذا الكتاب "قراءة في قانون تعقب معاداة السامية" لمؤلفه عبد القادر ياسين، لكيفية إقرار هذا القانون من قبل الكونجرس الأمريكي، بمجلسيه، في شكله النهائي، في أكتوبر ٢٠٠٤، وما لذلك من دلالات واضحة، انتقلت من مجرد تحيز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، إلى التحالف الاستراتيجي بين الطرفين.

ويوضح ياسين كيف انطوى هذا القانون ليشمل إنهاء أي تفكير، أو رأي مكتوب، أو منطوق، يعارض الأفكار أو الممارسات الصهيونية، بما يسمح باختلاق ذرائع التدخل في شئون الأفراد والدول، وما لهذا القانون من استباحة للقانون الدولي، والتعدي عليه.

مروة كمال

التطورات الراهنة في النظام الدولي وأثرها في مبدأ "حظر استخدام القوة" في العلاقات الدولية

سعيد حسين غلاب

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥

لقد أصبح العالم الآن بصدد تطورات جديدة حادثة في شكل وطبيعة النظام الدولي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، ومحاولة القطب المنتصر -القطب الأمريكي- قيادة النظام الدولي ومواجهة أي محاولة لتشكيل "نظام عالمي جديد" يهدد أهداف القطب المنتصر في قيادة النظام الدولي الجديد الذي ظهر بعد صراع دام خمسة وأربعين عاما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في قيادة النظام الدولي الجديد، فإنها تقوم على تكريس قيمها ومحاولة بنشرها في جميع دول العالم، سواء شاءت هذه الدول أم أبت وسواء تم هذا الأمر بطريقة سلمية أو عن طريق استخدام "القوة". وهنا تأتي أهمية موضوع البحث، حيث الاهتمام بدراسة أثر التطورات الراهنة في النظام الدولي، في قاعدة تعد من أهم قواعد القانون الدولي العام المعاصر، وهي قاعدة "حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية". وهنا نجد أن هذا البحث يربط بين حقلين مهمين في مجال دراسة العلوم السياسية، هما حقلا العلاقات الدولية والقانون الدولي العام.

وقد حاول الباحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي توضح مدى تأثير التطورات الراهنة في النظام الدولي في فترة "ما بعد الحرب الباردة" في استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهل حدث هذه التطورات من ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية أم أنها أدت إلى تصاعد استخدامها في ظل المفاهيم الدولية الجديدة؟ هذا بالإضافة إلى تقديم الباحث رؤيته الاستشرافية لأهم قواعد القانون الدولي العام والخاصة بـ "حظر استخدام القوة" في العلاقات الدولية.

ولكي يستطيع الباحث الإجابة على هذه التساؤلات البحثية السابقة ويستطيع استخلاص نتائج بحثه، قام الباحث بتقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب رئيسية، يتفرع عن كل باب ثلاثة فصول فرعية هذا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

فالباب الأول الذي يقع تحت عنوان (مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي العام)، يتناول فيه الباحث الخلفية التاريخية لمشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية، وذلك من خلال ثلاثة فصول متعاقبة، حيث يستعرض الفصل الأول التطورات الطارئة على استخدام القوة في العلاقات الدولية في ظل القانون الدولي العام التقليدي في عصر "ما قبل التنظيم الدولي". وقد توصل الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أن مبدأ "استخدام القوة" اكتسب الحرية التامة والمشروعية القانونية في ظل هذه الحقبة.

ثم في الفصل الثاني، يدرس الباحث مدى مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية في فترة "ما بعد الحربين العالميتين" وقد توصل الباحث إلى وجود نوع من القيود الإجرائية على استخدام القوة في العلاقات الدولية، وذلك في ظل عهد "عصبة الأمم" وبداية عصر التنظيم الدولي، حيث معاناة شعوب العالم من ازدياد عدد القتلى المدنيين وسفك الدماء وازدياد مأساة الإنسانية في ظل الحربين العالمية الأولى والثانية.

أما الفصل الأخير، فيتناول مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية في إطار سيادة القانون الدولي العام المعاصر، وظهور منظمة "الأمم المتحدة" كمنظمة بديلة لـ "عصبة الأمم". وهنا نجد أنه تم تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية تحريما مطلقا وكذلك منع التهديد باستخدامها وذلك للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا لما هو منصوص عليه في المادة (٢/٤) من ميثاق "الأمم المتحدة".

أما الباب الثاني الذي يحمل عنوان (التطورات الراهنة في النظام الدولي)، فإنه يتعرض للتطورات المتلاحقة في البيئة الدولية في عصر العولمة السياسية في فترة "ما بعد الحرب الباردة"، وهنا يتم التركيز على القيم والمفاهيم الجديدة السائدة في الساحة الدولية وذلك من خلال ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الرابع التطورات الراهنة في النظام الدولي على الصعيد القانوني، وهنا يتناول الباحث مفاهيم خاصة بحقوق الإنسان، والتدخل الإنساني، وتطور هذه المفاهيم وكذلك الوضع القانوني لعمليات التدخل العسكري وتطورها. وقد توصل الباحث إلى أن مفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم قديم لكنه طرأ عليه العديد من التطورات إلى أن أصبح جزءا أساسيا من السياسات العالمية وكذلك اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هذا المفهوم جزءا أساسيا من سياستها الخارجية. أما عن مفهوم التدخل العسكري الإنساني، فإنه قد ظهر نتيجة وجود صراعات داخلية اثنية داخل الدول ناتجة عن غياب القانون وانهيار المؤسسات، مما دفع بعض الدول للتدخل منفردة لإيقاف التعدي على حقوق الإنسان، وأصبح يوجد ما يسمى "القانون الدولي الإنساني". وتوصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم التدخل العسكري تحت مسمى التدخل لاعتبارات إنسانية لتحقيق أهدافها وليس لتحقيق ما تدعيه حيث إن حالات التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية لم تؤت ثمارها بل أتت بمزيد من الحروب والدماء وإهدار حقوق الإنسان.

أما الفصل الخامس، فيتناول التطورات الراهنة في النظام الدولي على الصعيد السياسي وذلك في إطار عصر العولمة السياسية. وهنا، ركز الباحث على الديمقراطية بمفهومها الغربي الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تكريسه في جميع دول العالم، وفرضه عليها خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وقد توصل الباحث إلى أن الديمقراطية لا يمكن تناولها بمعزل عن القيم والأفكار والمفاهيم التي تحكم الثقافة السياسية، حيث لا يمكن إقرارها دستوريا فقط، فهي مرتبطة بطبيعة البيئة

التى تمارس فيها، أى أن جوهرها يتوقف على كون الثقافة السياسية تشكل بيئة حاضنة أو طاردة لقيم أساسية مثل : الحرية، والتسامح، المساواة، والتكافؤ، وعدم التمييز.

-وفى نهاية الباب الثانى، يتناول الباحث التطورات الراهنة فى النظام الدولى على الصعيدين الأمنى والاجتماعى، حيث يتعرض الباحث لمفهوم الإرهاب الدولى باعتباره ظاهرة قديمة فى العلاقات الدولية منذ القرن الـ ١٩ ولكنها تصاعدت فى القرن الـ ٢٠، كما أن لهذه الظاهرة جوانب اجتماعية، ونفسية، وسياسية. وهنا يوضح الباحث الجهود المبذولة لتعريف الإرهاب، ولذلك ميز الباحث بين نوعين من أعمال العنف، هما: إرهاب الدولة وهو العنف الآتى من أعلى، وإرهاب الأفراد والجماعات وهو العنف الآتى من أسفل.

وأشار الباحث إلى أن قواعد القانون الدولى العرفية، والاتفاقيات الدولية، والمبادئ العامة للقانون، جميعها تحرم إرهاب الدولة. أما إرهاب الأفراد، أى المرتكب بواسطة الأفراد، فالقانون الدولى لم يتعرض له بدعوى أنه قانون يخاطب أشخاصا دوليين وليس أشخاصا وجماعات عاديين، وأنه لا توجد معاهدات دولية تم إبرامها حتى الآن تحرم جميع صور وأشكال الإرهاب الدولى سوى الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

وفى هذا الإطار، اعتبر الباحث أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تمثل نقلة مهمة فى تطور ظاهرة الإرهاب الدولى، حيث ظهر ما يسمى "الإرهاب الجديد" الذى أصبح بمثابة الشكل الرئيسى للصراع المسلح فى الساحة الدولية. وقد طرح الباحث تصورات ثلاثة بشأن منفذى هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، الأول أن منفذى هذه الهجمات من المقاتلين المسلمين العرب الذين شاركوا فى الجهاد على أرض أفغانستان، أما التصور الثانى فيشير إلى أن منفذى هذه الهجمات هم على قدر عال من التدريب مثل اليمين الأمريكى المتطرف والموساد الإسرائيلى، والتصور الأخير أن منفذى هذه الهجمات هم رجال من المخابرات المركزية الأمريكية الـ C.I.A.

أما الباب الثالث الذى يقع تحت عنوان (ظاهرة استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى ظل تطورات النظام الدولى الراهنة)، فيتناول فيه الباحث الحالات التطبيقية لما سبق أن درسه وأوضحه فى البابين الأول والثانى، وهذا يتم من خلال ثلاثة فصول، الأول يستعرض عمليات التدخل العسكرى فى فترة "ما بعد الحرب الباردة" لاعتبارات إنسانية فى كل من العراق، حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء)، وكذلك الصومال، وكوسوفو. وقد توصل الباحث إلى أن عمليات التدخل العسكرى تحت شعار التدخل الإنسانى لم تحقق الغاية منها بل زادت الأمر سوءا.

وفصل أخر تعرض فيه الباحث لعمليات التدخل العسكرى لإعادة الديمقراطية بمفهومها الغربى ودراسة التكييف القانونى لها، وهنا اتخذ الباحث من هاييتى حالة للدراسة وتوصل إلى أنه على الرغم من أن هذه العمليات تمت وفق قرار من مجلس الأمن الدولى، إلا أن عملية خلق الديمقراطية عملية غير مشروعة من الناحية القانونية.

وفى الفصل الأخير من هذا الباب، تعرض الباحث لحالة التدخل العسكرى للتصدى لظاهرة الإرهاب الدولى، وهى ظاهرة راحت تتفشى فى الآونة الأخيرة كنتيجة لغطرسة القوة فى عالم "ما بعد الحرب الباردة" من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، ولقد اتضح ذلك بوضوح بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وهنا، تناول الباحث حالتين تطبيقيتين هما أفغانستان والعراق، وقد خلص الباحث إلى أنهما حربان غير مشروعتين من ناحية القانون الدولى العام، ولم تكن كلتاهما سوى عملية إرهابية وضحت فيها غطرسة القوة، وقد تمت إحدى هاتين الحربين دون موافقة مجلس الأمن الدولى.

ثم عرض الباحث فى الخاتمة لمجموعة من النتائج التى توصل إليها والتى تتمثل فى أن عمليات التدخل العسكرى، سواء لاعتبارات إنسانية، أو لإعادة الديمقراطية، أو التصدى لظاهرة الإرهاب الدولى، لم تكن عمليات تدخل مشروعة من ناحية القانون الدولى العام، حيث إن عمليات التدخل العسكرى التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية كان الهدف منها السعى نحو تحقيق مصالحها القومية، وأن المفاهيم والقيم الجديدة لم تكن سوى غطاء خارجى لتحقيق أهدافها السياسية. وتوصل الباحث إلى أن التطورات المتلاحقة فى النظام الدولى أدت إلى تصاعد استخدام القوة وازدياد عنفوانها لتسود البيئة الدولية. وأخيرا، أشار إلى أنه لكى تقوم الإمبراطورية، فلا بد من هدم بنية القانون الدولى العام المعاصر الذى نشأت قواعده وأحكامه فى ظل نظام دولى ثنائى القوى القطبية، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إضعاف دور القانون الدولى العام المعاصر.

مى عبدالرحمن محمد غيث

الاحتلال الأمريكى للعراق.. صوره ومصائره

مجموعة باحثين
بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥

يبدو جليا أن موضوع الاحتلال الأمريكى للعراق مازال يستحوذ على القدر الأكبر من الاهتمام من قبل كافة القوى والمؤسسات السياسية، ليس فى العالم العربى فحسب ، بل فى كافة أرجاء العالم . والآن وبعد عامين من الاحتلال الأمريكى، تبدو الحاجة ملحة الى إدراك ما حدث والى محاولة استشراف أفاق المستقبل العراقى .

ووسط تلك التساؤلات، يأتى هذا الكتاب ليحاول إلقاء الضوء على موضوعين مترابطين، اولهما صورة الاحتلال الأمريكى من خلال وسائل الإعلام الغربية، خاصة الأمريكية، وكيف قامت بدور فاعل ومساند للسياسات الأمريكية، فى حين يتناول الجزء الثانى المصير الذى يتنظر ذلك الاحتلال ودور المقاومة العراقية فى الوقت الحاضر وخياراتها المستقبلية .

فى الجزء الاول وعنوانه "صورة الاحتلال الأمريكى للعراق من خلال وسائل الإعلام الأمريكية"، يحاول الكتاب إلقاء الضوء حول الرسالة الدعائية الأمريكية الموجهة إلى الخارج، التى قامت بالتركيز على الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة لمحاربة الشر والإرهاب، وهو الدور الذى يجب أن تدعمه وتساند كافة الدول والحكومات، فهى تسعى إلى محاولة نشر الديمقراطية والحرية فى العالم بأسره.

وبالفعل استخدم الإعلام الأمريكى - بما فى ذلك الصحافة والقنوات الإذاعية والتليفزيونية - كافة الوسائل والأساليب التى ارتكزت على الدور العقائدى لتضفى بذلك قدرا كبيرا من الشرعية حول حروبها ولتكسب بذلك تأييد شريحة كبيرة من المجتمع، وهم رجال الدين والذين لهم بالطبع تأثير واضح فى غالبية الشعب الأمريكى والغربى على حد سواء .

واستطاع الاعلام الأمريكى الربط من خلال

التاريخ بين ما اكده الرؤساء الأمريكيون السابقون من إضفاء شرعية على قراراتهم من خلال الجانب الديني، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الاسبق نيكسون حينما قال " الله مع أمريكا والله يريد لأمريكا ان تقود العالم " ويبدو هذا متوافقا إلى حد كبير مع ما دعا اليه الرئيس الأمريكي الحالي جورج دبليوبوش في تأكيده أن حربه في العراق حرب إيمانية مقدسة، و أنه يسعى لتخليص العالم من الشر، وهوبذلك يسعى لكسب قدر كبير من الدعم والمساندة .

ولم تقف عمليات ممارسة الدعاية عند حدود مسئوليات الادارات الامريكية في وقت الأزمات وخارجها، بل تعدى ذلك الى إنشاء منظمة حكومية تحت اشراف وكالة المخابرات الامريكية للإشراف على الدعاية والرقابة في وسائل الاعلام المختلفة. فقد كان دور " وكالة الاستعلامات للولايات الامريكية" يمتد ليشمل كل شيء من تمويل الرحلات الدراسية لأساتذة جامعيين ومثقفين الى الرشوة الصريحة لصحفيين وكتاب يضعون اسماءهم على اعمال مختلفة معدة عن قصد لغايات محددة، الى تمويل إنشاء محطات اذاعية وتليفزيونية ودور نشر في مناطق مختلفة من العالم . واصبحت الحرب الاعلامية الدعائية -وفق المنظور الاستراتيجي الامريكي- لا تقل اهمية عن المواجهة العسكرية ، وليس أدل على ذلك من أن المخصصات المالية التي يتم رصدها لتلك الاعمال تعتبر من الثوابت في الموازنة الامريكية السنوية. وفي اطار هذه المخصصات، كان يصرف على تطوير اساليب الرقابة المباشرة، وهذا ما يعني الانتقال الى (خرق الدستور الامريكي) بشأن مبادىء حق الاتصال والنشر، حيث كانت الدعوة مباشرة الى تنظيم الخرق وممارسة الاخفاء وقلب الحقائق والعمل على تشويه الخصم والتحريض ضده كما حدث في الحرب في افغانستان والعراق .

هذا ما حاول الاعلام الامريكي تأكيده خلال الحرب في العراق، الا ان الامر لم ينته عند هذا الحد، بل حاول الاعلام توجيه رسالة مباشرة الى المواطن العربي والعراقي على وجه الخصوص، فقد كانت حملات المداهمة لمساكن العراقيين تسجل وتبث للمشاهدين، وقد كان يمكن اخفاؤها اوالتعتيم عليها، ولكن الهدف المطلوب منها كان هو حشد المزيد من مشاهد الرعب التي تتضمن صورا عن القدرة الفائقة للجندي الامريكي .

تلك المشاهد كانت تعد بشكل دقيق وكان يتم اختيار اكثر اللقطات التي تظهر الجندي الامريكي في كامل قوته وجبروته امام حالة الهلع والتسليم التي تصيب العراقيين المحاصرين بالقوة الكبيرة من كل جانب .

وفي الوقت الذي تتعمد فيه وسائل الاعلام الامريكية تسريب هذه الصور المرعبة، كما حدث في تسريب صور تعذيب السجناء العراقيين في سجن ابو غريب، فان الهدف لم يقف عند ايصال رسالة التخويف الى الآخرين ، بل لضمان حشد المتطرفين داخل الولايات المتحدة لدعم برامج التسليح والتدخل العسكري خارج الحدود، فالحرب التي تجرى بعيدا عن الارض الامريكية تستدعي المزيد من القوة والعنف في الوقت الذي تتطلب فيه ايضا المزيد من الدعم المعنوي والمادي لمواصلة الحرب مهما تكن التضحيات .

ويشير الكتاب إلى أن الاعلام الأمريكي قد سعى لتأسيس نظرية جديدة لا علاقة لها بالمبادىء والاخلاقيات التي تدرس في معاهد الصحافة، وتلك النظرية استندت الى حق مكتسب للقوة الامريكية في ان تفعل اى شيء وكل شيء مادام ذلك الأمر سيقود الى حماية أمريكا من "الاشرار" وهذا يكشف عن وجه مغاير لمسئولية الاعلام في تفسير المصلحة الوطنية، وبالتالي ضمان ميل أو إنحياز التغطية الصحفية الى التكيف مع رأى المسئولين أولا ، ويكون الهدف المعلن هو تقديم منظور قومي يضفي الشرعية على موقف الادارة الامريكية مقابل الاجتهاد من اجل الكتابة عن كل الحقائق أو تقديم رؤية غير منحازة للأحداث ، ولكن ذلك لم يحدث، لأن الهدف الآخر هو دعم القوات المسلحة الامريكية ثم المصلحة العليا للأمة الامريكية، التي تعني بالضرورة مصلحة الادارة الامريكية.

وينتقل بنا الجزء الثاني الى استشراف المستقبل العراقي، حيث يطرح خيارات ثلاثة حول المشهد العراقي الحالي والاحتلال الامريكي له، أولها سيناريوالاستمرار في الوضع الراهن، حيث يؤكد اكثر المتشددين والمتعنتين في الادارة الامريكية انه قد يصعب تخيل امكانية الاحتفاظ بالعراق مع استمرار نزيف القتل اليومي، وانهيار مقومات الاحتلال العسكرية هناك . فلم يعد الاحتفاظ بالعراق سياسة معلنة او أمرا مطروحا للنقاش، وهذا يأتي على العكس مما كان يبدو في تصريحات المسئولين الامريكيين حتى وقت قريب من نية مكشوفة لإنشاء وتأسيس وجود امريكي دائم اوبقاء القوات هناك لفترة تمتد من ٦ الى ١٠ سنوات. وثمة دلائل قوية على ان البحث الحقيقي يتجه نحو رؤية حل بديل خارج مسألة البقاء لوقت طويل. وفي هذا الاطار، عكف متخصصون ومحللون تابعون للبنتاجون على اعادة تقييم ودراسة خيار البقاء الطويل، وخلصت سلسلة من التقارير نشرت مؤخرا الى نتيجة مفادها ان امكانية البقاء محفوفة بمخاطر حدوث انهيار شامل للقوات المحتلة، وبالتالي وقوع هزيمة ساحقة ربما اسوأ مما حدث في فيتنام .

وطبقا لهذا التصور، فقد أسس الامريكيون استراتيجية تؤكد على انه بدلا من الاستمرار في محوالرموز في العراق وتفكيك حزب البعث وحل الجيش و سرقة الذاكرة التاريخية والغاء العيد الوطني و غيرها، سوف تكون هناك حاجة ملحة لتحويل الانسحاب من هذا البلد الى هدف مركزي يتخطى نطاق هذه المهمة ويصبح نتيجة لذلك متلازما مع خطة اعم تهدف لمحوالخسائر البشرية والعسكرية والنفقات الباهظة التي تكبدتها القوات الامريكية من ذاكرة الامريكين الى الحد الذي يمكن معه منع أو إعاقة إمكانية عقد مقارنة مع الهزيمة في فيتنام .

أما السيناريو الثاني، الذي يطرحه الكتاب، فهو سيناريوالهروب من العراق فمنذ نحو عام ومع تزايد حجم الخسائر الامريكية وتضاعف نفقات الحرب، جرى على نطاق واسع في معاهد الابحاث الاستراتيجية والجامعات ودوائر القرار تداول فكرة الانسحاب من العراق واعلان الفشل، وبدا واضحا ان العديد من الرموز الأمريكية التي ايدت الغزو ودعمته هي نفسها التي قامت بالدعوة الى إعلان الفشل في العراق والانسحاب منه، و ذلك تجنبا لمزيد من الخسائر الامريكية هناك. والى جانب هذا، فقد كان هناك الكثير من الشهادات والكتابات والتصريحات التي تتضمن جميعا بصورة تقريبية تصورا مماثلا عن الإخفاق الامريكي في العراق، ومن شأن هذه الأجواء بالطبع ان تدعم اتجاها رئيسيا في التحليل اصبح سائدا اليوم في معظم المعاهد ومراكز الابحاث، ألا و هو "ينبغي الانسحاب طوعا قبل ان نرغم عليه".

أما الخيار الثالث، فقد تمثل في خيار الحرب الاهلية، ويدور هذا الطرح حول خسارة الجماعات الشيعية الموالية للاحتلال المعركة سياسيا وعسكريا، وقيام مقتدى الصدر بأداء دور محوري وعلى أكثر من جبهة خلال العام الماضي وذلك من اجل تقليص نفوذ الحكومة العراقية الحالية. وفي هذا النطاق، لابد من ملاحظة ان خيارات الصدر الابن بدأت تتبلور اكثر، وخصوصا بعد تخلي آية الله السيستاني عن تأييده له، ومن المرجح ان يدخل في تحالف عريض يضم بعض آيات الله في النجف مثل آية الله البغدادي، وجماعة الخالصي في الكاظمية وهو ما سيمهد لدخول قوي لأهل السنة قوامها شراكة سياسية ونضالية مع تيار الصدر .

ويبدومن هذا أن الصدام في هذه الحالة لن يعود موضوعا طائفيا، بل موضوع وطني خالص يسترد الشعب من خلاله وبفضله هويته الوطنية الخالصة التي سعى الاحتلال الأمريكي الى تفكيكها، وتكون هذه هي البداية نحوالتحرر الوطني التي يصبح فيها النضال من اجل الاستقلال متلازما مع طرد القوى التي نصبها الاحتلال قبل رحيله .

أما الفصل الأخير، فيدور حول واقع المقاومة العراقية ومشاهدها المستقبلية ، فلقد كان عام ٢٠٠٣ بمثابة عام الانطلاقة وتأكيد الوجود للمقاومة العراقية، وكانت إشكالية الاعلان عن النشاط ثم بناء خلايا العمل المسلح وتوسيع فعالياتها من أولى المهمات التي سعت اليها المقاومة العراقية في تلك الفترة، في حين كانت مرحلة الفوضى وتفكك اجهزة الدولة وحل

مؤسسات الجيش والأمن الداخلي عاملا مساعدا في تمكين المقاومة من زيادة وجودها وعملياتها، ففرضت وجودها عبر مسميات عديدة وفي مناطق مختلفة وطنية وقومية ، وقد كان ذلك معبرا عن تنوع ايديولوجي وسياسي لفصائل المقاومة ، الا ان الواقع كان يشكل نسقا متكاملا من العمل الميداني المؤثر في الجهد العسكري لقوى الاحتلال وفي المجموعات التي التحقت بقوات الاحتلال من العاملين الاجانب، وكذلك في كل من يعمل ويساند الاحتلال من العراقيين.

ولقد اتجهت المقاومة في عام ٢٠٠٤ الى تنسيق الجهود بين فصائلها، والى القيام بعمليات تعرضية واسعة تتجاوز معنى حرب الغوار التي تستند الى فكرة الهجوم المفاجيء الصاعق ثم الاختفاء وهكذا ، وكان ذلك المستوى معبرا عن دخول المقاومة مرحلة جديدة من العمل التعرضي بعد أن اتسعت القاعدة الشعبية المساندة والعاملة ضمن العمل المقاوم للمحتل ، ولقد وضح حجم المقاومة وقوتها، ليس في عدد الافراد الذين يحملون السلاح او يصنعون العبوات المتفجرة اومن يقومون بعمليات المواجهة المسلحة بأنواعها ، وإنما تمثلت قوتها الفعلية في ذلك الحشد الشعبي المساند الذي يعد بمثابة السياج الذي يحمي المقاومة ويسهل اعمالها.

وثمة ملاحظات ثلاث طرحها الكتاب حول عمل المقاومة العراقية، أولاها إن المقاومة العراقية قد انجزت مرحلة حاسمة من تاريخ عملها وهي اثبات وجودها المسلح كمعادل أساسي في تقرير الاحداث في العراق ، اذ لم تعد شرعية الاحتلال قائمة على ادعائه السابق أنه قد جاء ليحرر العراقيين.

وثانيها إن العمليات العسكرية الميدانية التي نفذتها المقاومة قد ساعدت في تعطيل البرنامج الامريكي الهادف الى زيادة عدد أعضاء الدول المؤيدة للحرب على العراق ، فقد تراجع عدد أعضاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة من ٣٣ دولة الى ٢١ دولة، وتعلن يوما بعد آخر بعض الدول عن برنامج لسحب قوتها ودول اخرى لتخفيض عدد قواتها في العراق .

وأخرها إن اعمال المقاومة أثرت في عمليات إعادة بناء ما يسمى بقوات الجيش الوطني، وهي قوات تم اعدادها وتدريبها من قبل قوات الاحتلال لتقوم بمهام مواجهة المقاومة الوطنية. وتعترف الادارة الامريكية بأنه من مجموع إعداد وتدريب ١٢٠ الف مقاتل فان الموجود الفعلي للخدمة يقارب ٨ آلاف فقط .

وأخيرا، فإن المشاهد والخيارات المستقبلية امام المقاومة العراقية تتحدد في ضوء قدرتها على الضغط على الاحتلال لدفعه لإعادة النظر في حساباته في اطار المكاسب التي حققها استراتيجيا من دخول العراق والبقاء فيه، وكذلك في اسقاط مشروع لتقسيم العراق كوطن وسيادة. فاذا ما حققت المقاومة تعطيل هذا المشروع، فإن المقاومة العراقية تكون قد انجزت بذلك جهدا كبيرا، ودخلت مرحلة جديدة تفرض تقاطعها على المستوى الوطني. ويدخل في هذا الاطار امكانية تصاعد المواقف الرافضة للاحتلال، بالإضافة الى تطور الموقف الدولي والاقليمي ضد مسألة الاحتلال ذاتها، والدعوة لدور أممي يقوم به مجلس الامن والأمم المتحدة كمرحلة انتقالية بين خروج قوات الاحتلال وإنشاء حكومة وطنية ودستور جديد وبناء جيش وطني قوي على طريق الاستقلال الكامل .

ومن ضمن المشاهد المستقبلية ما يتسرب من أخبار عن اتصالات امريكية مع بعض قوى المقاومة العراقية. ورغم ما يشوب ذلك من الشك والحذر باعتباره إحدى الوسائل التقليدية التي تستخدم لتشويه سمعة المقاومة اولإحداث الانشقاق داخلها وبالتالي كشف قياداتها وعناصرها واساليبها، فإن مجرد اعتراف الإدارة الامريكية بالاستعداد "للحديث" مع المقاومة، باعتبارها طرفا سياسيا مؤثرا في الميدان، يمثل أولى مراحل التراجع الامريكي المنظم للانسحاب من العراق والعجز عن تحقيق الأهداف التي تم وضعها لصياغة مستقبل العراق .

محمد صادق إسماعيل

سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة

د. علي الحاج

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥

شهدت المنطقة العربية في فترة التسعينيات من القرن العشرين عددا من التحولات أدت إلى تبدل سياسات القوى الدولية تجاهها، فمع بزوغ الاتحاد السوفيتي وانحسار دوره، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي بصورة منفردة تقريبا، شهد العالم زيادة في النفوذ الأمريكي خاصة في شئون المنطقة العربية.

يطرح الفصل الأول عرضا للمفاهيم النظرية الجديدة للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأهمية هذه المفاهيم في تشكيل التكتلات الاقتصادية، وأثر التحولات الدولية في موازين القوى. كما يعرض الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، ومسار سياسات الدول الكبرى فيها، وأثر التحولات الدولية في هذه السياسات. فقد ساعدت التحولات الدولية الجديدة على ظهور عدد من المفاهيم لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى إعادة صياغة مفاهيم القوة والسيطرة والتفوق، وبدأ التنظير لضرورة وضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية، تستند إلى عولمة الاقتصاد، وفتح الأسواق، وتحرير التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتعزيز الديمقراطية، وتطوير التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وأمام هذه التحولات، ازداد الاهتمامان الأمريكي والأوروبي بدول المنطقة العربية التي تتمتع بمقومات اقتصادية مهمة تشكل مصدرا أساسيا للصناعات الغربية. فمن ناحية الاتحاد الأوروبي، تربطه بدول المنطقة العربية علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية منذ القدم، غير أن انتهاء الحرب الباردة وتداعياتها في العلاقات الدولية قد رتبا تطورات كبيرة على علاقة أوروبا بالمنطقة العربية، من حيث حسم أولوية المنطقة في السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وحسم خيار دول المنطقة في التعاون مع الاتحاد الأوروبي. كذلك شهد الطرفان تأطيرا مؤسسيا لعلاقات التفاعل والتعاون الأوروبي مع دول المنطقة العربية لتشمل مجالات متنوعة، وأهدافا طموحا في معظم المجالات. وقد كان لعملية الشراكة الأوروبية - المتوسطية، التي تم إطلاقها في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، دور في إحداث تحول في السياسة الأوروبية تجاه دول المنطقة العربية، وذلك لكونها ارتبطت بتبلور ومفهوم جديد للتنمية تتحول فيه العلاقة بين دول شمال المتوسط الأوروبية وجنوبه (العربية وغير العربية) من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة.

أما الفصل الثاني، فيتناول الخلفيات الاستراتيجية للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية، وعملية الحوار الأوروبي - العربي، وخصوصية المغرب العربي في سياسة الاتحاد الأوروبي، وأهمية النفط العربي في السياسة الأوروبية، والدور الذي قامت به دول الاتحاد الأوروبي في حرب الخليج الثانية وأبعاده على المستويين الاقليمي والدولي. اجمالا، اتجهت سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة نحو تحقيق عدد من الأهداف، لعل أهمها:

١- تحقيق تعاون اقتصادي ضمن إطار مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية الذي يهدف في أحد جوانبه إلى استمرار تزويد دول الاتحاد بالطاقة والمواد الأولية من دول المنطقة العربية، والدخول إلى الأسواق العربية والاستفادة منها كسوق أساسية في مبادلاتها التجارية.

٢- ونظرا لعدم وجود سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبى بالنسبة للصراع العربى - الإسرائيلى، فإن سياسات دوله تتفاوت فى مواقفها حيال هذا الصراع والعملية السلمية فى الشرق الأوسط، إلا أنها تبقى أكثر اعتدالا وتفهما من غيرها. وينتمى هذا التيار الأوروبى ضمن أحد اتجاهات السياسة الدولية الجديدة، الذى يدور حول الدعوة إلى القيام بدور أوروبى قوى فى إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط وعلى رأس هذا التيار كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وإلى حد ما ألمانيا، والاتجاه الثانى هو الاتجاه الانجلوساكسونى الذى تتزعمه بريطانيا ويدعو إلى إعطاء الأولوية إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة ودول شمال الأطلسى، والاتجاه الثالث يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى، مثل هولندا وبلجيكا ولكسمبورج. هذه الدول تطالب بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولا.

ويتوجه الفصل الثالث من هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على السياسة الاقتصادية الأوروبية فى المنطقة العربية، حيث يتطرق إلى مشروع الشراكة الأوروبية -المتوسطية، الذى تأسس فى مؤتمر برشلونة، والسياسات الأوروبية فى مؤتمرات ما بعد برشلونة، خاصة السياسة الاقتصادية الموحدة لدول الاتحاد الأوروبى، التى ساعدت بدورها على تحقيق أهم أهداف السياسات الأوروبية فى المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويذكر الكاتب أن مؤتمر برشلونة أصدر وثيقة من ١٣ صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من ١٥ صفحة، كما ارتكز على تحقيق ثلاثة مستويات من الشراكة هى: الشراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية.

وفى الفصل الرابع، تعرضت الدراسة إلى السياسات الدبلوماسية والأمنية لدول الاتحاد الأوروبى فى المنطقة العربية. فبالنسبة للسياسات الدبلوماسية، المحت إلى الرؤية الأوروبية للسلام فى المنطقة العربية، والموقف الأوروبى من الصراع العربى - الإسرائيلى، وتطور سياسات دول الاتحاد الأوروبى تجاه عملية السلام منذ مؤتمر مدريد وحتى نهاية القرن العشرين، إضافة إلى أهمية مؤتمر برشلونة فى دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

وبالنسبة للسياسة الأمنية الأوروبية، كان الاهتمام بها مع دول المنطقة العربية فى ظل اعتبارات تنامى الحركات الأصولية فى بلدان المنطقة العربية، والنزاعات والصراعات ذات الطبيعة الاقليمية أو المحلية، وفى مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى، واستشراء ظاهرة العنف، والتحدى الديموجرافى المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة الشرعية، وغير الشرعية وأخيرا المخاطر الناجمة عن التلوث البيئى التى تهدد دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

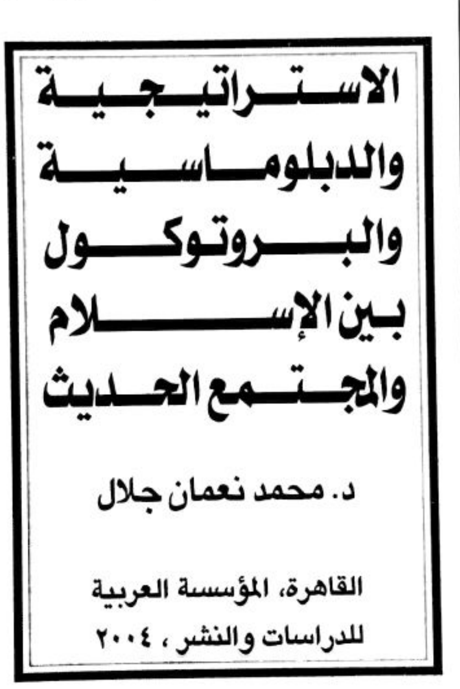
أما أهداف السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبى فى المنطقة العربية، فهى:

١- التركيز على مفهوم الأمن الجماعى الاقليمى، عسكريا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، والمشاركة فى التدابير الملائمة لمكافحة انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات والتطرف.

٢- الحرص على دعم الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، واتخاذ اجراءات عملية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والرقابة على التجمع المفرط للأسلحة التقليدية.

٣- تأسيس مركز لدراسة الأزمات، وتنظيم شبكة للاتصالات، ومراقبة التحركات والمناورات العسكرية.

أحمد إسماعيل على



لا شك فى أن قضية بناء الاستراتيجية من أهم القضايا التى تواجه المجتمع، وهذا ما يميز الدول المتقدمة عن الدول النامية. ولقد أصبحت قضايا التخطيط الاستراتيجى واتخاذ القرار وفقا للقواعد العلمية وبلورة مفاهيم الأمن القومى وحقوق الإنسان قضايا مطروحة على الساحة الدولية. وبالنسبة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، تزداد أهمية الموضوع نظرا للتشويه الراهن للطابع القومى العربى ولصورة الإسلام ومفاهيمه، ومن أخطر مظاهر التشويه هذا موقف الإسلام من قضيتين تطرحان نفسيهما بشدة فى ظل المتغيرات الدولية الحالية، هما: حقوق الإنسان والإرهاب.

ولجميع هذه الأسباب، جاء هذا الكتاب الذى قام الكاتب بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام، يشمل كل قسم خمسة فصول.

ويتناول فى القسم الأول "عملية بناء الاستراتيجية" ويضع الكاتب فى الفصل الأول التصور الجديد فى السياسة الدولية والقانون الدولى فى ظل الهيمنة الأمريكية وذلك من خلال تحليل الأوضاع الدولية من بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ومحاولة بناء تصور عربى فى ظل المعطيات الجديدة.

ويحاول الكاتب فى الفصل الثانى "الإسلام وحقوق الإنسان "مناقشة بعض الموضوعات، منها طبيعة الجدل الراهن، والضوابط عند البحث فى القضايا المتصلة بالإسلام، وطبيعة ووضع وأبعاد حقوق الإنسان فى الإسلام، وإشكالية النصوص الإسلامية الخاصة بالمرأة والنظر للآخر والرق والعقوبات البدنية. ثم يقوم الكاتب بإلقاء نظرة مستقبلية، من خلالها يطرح أهمية إعادة النظر فى إعلان حقوق الإنسان فى الإسلام ليتم تحديثه من منظور روح الإسلام وفكره الديناميكى الإيجابى المنظور.

ويتناول الكاتب فى الفصل الثالث "الأمن القومى فى عالم متغير" خمسة مباحث رئيسية من خلال طرحه للمتغيرات الرئيسية المتصلة بنظرية الأمن والعلاقات الدولية، واثر المتغيرات الدولية فى مفهوم الأمن، ورؤية لتحقيق أمن الخليج فى ظل المتغيرات الدولية، وقام الكاتب ببلورة صياغة واقعية للأمن الوطنى من خلال تناوله لدولة البحرين نموذجا.

ويتناول الفصل الرابع "التخطيط الاستراتيجى لبناء الدولة العصرية" وهذا العنوان يشمل مفهومين رئيسيين، هما: التخطيط الاستراتيجى الذى عرفه الكاتب بأنه مجهود منظم لاتخاذ قرارات جوهرية، والقيام بتصرفات أساسية من شأنها أن تشكل وتوجه المؤسسة/الدولة وأن تحدد ما تفعله ولماذا تفعله.

والدولة العصرية - من وجهة نظر الكاتب - هى التى تحقق استمرارية للأهداف أو الركائز الست لبناء المجتمع، وهى: التنمية، والديمقراطية، والديموجرافية، والأمن والاستقرار، والحراك الاجتماعى. ثم تناول الكاتب عملية الارتباط والتفاعل بين الاثنين من خلال طرحه للعديد من الموضوعات، منها مفهوم الدولة العصرية، ومفهوم التخطيط الاستراتيجى، ودواعى التخطيط الاستراتيجى للدولة، وديناميآته، والتخطيط الاستراتيجى للدولة: الضرورة والالتزام.

ويتناول الفصل الخامس "عملية اتخاذ القرار السياسى"، ويؤكد الكاتب عدة نقاط مهمة، هى:

الأولى: إن عملية اتخاذ القرار السياسى تختلف باختلاف الأنظمة السياسية ووفقا لتراث كل مجتمع ومراحل تطوره.

الثانية: إن تعدد مناهج دراسة اتخاذ القرار السياسى يظهر صعوبة الدراسة ذاتها.

الثالثة: لجوء علماء السياسة لعملية من

التحليل المنطقى بالنسبة لدراساتهم لأى قرار سياسى، ولذلك تتعدد المناهج، فمنها المنهج القانونى ومنها المنهج التاريخى، ومنها المناهج السياسية المتعددة.

الرابعة : الأبعاد التى تتضمنها عملية اتخاذ القرار السياسى كعنصر الرضا المتبادل بين صاحب القرار والجماعة التى يخاطبها القرار، وعنصر الأمر والنهى المستمد من مفهوم السلطة ذاتها، ودور القائد الذى فى النهاية عليه مسئولية اتخاذ القرار، والقوى المحيطة بصانع القرار ودورها فى تزويده بالمعلومات.

وقام الكاتب فى القسم الثانى بتناول موضوع "العمل الدبلوماسى"، حيث تحدث فى الفصل الأول عن الدبلوماسية والعسكرية والحضارة ومدى الترابط الوثيق بين المصطلحات الثلاثة، من خلال تعريف كامل لكل مصطلح منها على حدة والربط بين تلك المصطلحات من خلال العديد من الاعتبارات. ويعرض الكاتب فى الفصل الثانى لـ "أبعاد الوظيفة الدبلوماسية" من خلال تناوله طبيعة تلك الوظيفة ومراحل تطورها، ومهام العمل الدبلوماسى، والحقائق حول طبيعة وزارة الخارجية، ووضع المكاتب الفنية، ووضع الملحق العسكرى فى الهيكل التنظيمى للبعثة، ومنهج الدبلوماسى فى ممارسة مهامه، والحصانات والامتيازات الدبلوماسية وحصانة رؤساء الدول وامتيازاتهم.

وأخيرا، يقوم الكاتب بطرح عشر وصايا، هى خلاصة ثمرة وتجارب الدبلوماسيين المحنكين، والتى تساعد الدبلوماسى على أداء مهامه على خير وجه، وأهم تلك الوصايا هى الحرص على التعرف على عادات البلد المعتمد لديه، ومراعاة هذه العادات، وتجنب الاشتراك مع أى طائفة أو حزب من الشعب ضد حزب أو جماعة أخرى، والوقوف بشكل حازم فى الدفاع عن قضايا ومواقف وحقوق دولته، وتجنب النزاع العلنى مع الحكومة المحلية أو أحد رعاياها.

ويتناول الكاتب فى الفصل الثالث "كتابة التقرير السياسى والمذكرات السياسية" ويضع لذلك عدة اعتبارات، منها : درجة السرية، وأهمية الموضوع وسرعته والتخصص فيه، ويقدم خلاصة للإطار العام لكتابة المذكرات والمقابلات من حيث قواعدها العامة. ويحدد الكاتب فى الفصل الرابع "صناعة المؤتمرات الدولية" الأبعاد السياسية والاقتصادية لعقد المؤتمرات الدولية، وكيفية صناعة تلك المؤتمرات من حيث الدعوة للمؤتمر وأنواعه وإدارته، وما يتصل بذلك من جوانب إدارية لوجيستيكية، أو جوانب موضوعية تتمثل فى صدور البيانات أو الإعلانات التى تحمل اسم الدولة المضيفة أو اسم عاصمتها، ومن ثم تصبح جزءا من الأدب السياسى العالمى.

ويتناول الكاتب فى الفصل الخامس "اتخاذ القرارات فى المؤتمرات الدولية: الفلسفة والإجراءات" تطور أنماط اتخاذ القرارات وأساليبها، وعملية اتخاذ القرارات التى تجمع بين المنطق القانونى والمنهج الدبلوماسى. ويشير إلى أن الأصل فى اتخاذ أى قرار هو التصويت ويقوم بعرض لإجراءات التصويت، والصورة التى تأخذها إجراءات اتخاذ القرار، وتطور الأوضاع على الساحة الدولية، وأثرها فى أساليب وطرق اتخاذ القرار.

ويوضح الكاتب فى القسم الثالث والأخير من الكتاب "البروتوكول بين تقاليد الإسلام والمجتمع الحديث" الهدف من تناول موضوع البروتوكول، وهو إلقاء الضوء على التقاليد الإسلامية فى مجال البروتوكول أو آداب السلوك كما يسمى من قبل المفكرين الإسلاميين لتأكيد الدور الحضارى للإسلام فى تطوير مبادئ السلوك السليم قبل غيره من الحضارات. وكان الكاتب حريصا على الربط والمقارنة بين التقاليد الإسلامية العريقة، والظروف المتعثرة، وأن الإسلام، روحا وفكرا، فلسفة وسلوكا، عقيدة وشريعة، مازال حيا ينبض بكل القيم ومظاهر السلوك التى لا تتنافى مع مقتضيات العصر الحديث، بل تسايره، وتتفوق عليه باستبعادها للشوائب الأخلاقية التى تعلق بسلوك أفراده، وتؤدى إلى ضياعهم. ومن هنا، يمكن القول إن دواعى الاهتمام بقواعد البروتوكول والإتيكيت فى المجتمع العربى ترجع إلى اعتبارات عدة، منها :

أهمية التعرف على تراثنا فيما يتعلق بجانب بالغ الأهمية من جوانب السلوك، والتعرف على ما لدى الحضارات الأخرى وبخاصة الأوروبية التى طورت هذا النوع من العلوم والممارسة وتحديدا فى المجال الدبلوماسى، وكيفية النظر للمستقبل من خلال السعى لبناء إطار سلوكى يحكم تصرفاتنا فى التعامل الرسمى، وبروز قضايا جديدة على الساحة الدولية والعمل الدبلوماسى بدأت تحتل مكانة مهمة فى الفكر السياسى الدولى، وفى مقدمتها حقوق الإنسان وقضية الأمن الوطنى وقضية التخطيط الاستراتيجى وبناء الدولة العصرية.

وقام الكاتب فى هذا القسم بتوضيح المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالبروتوكول والتى طرأ عليها الكثير من التغير والاختلاف، وعرض لآداب التعارف والحديث فى الإسلام مع تناول القواعد المتعارف عليها فى المجتمعات الحديثة، وأساس قواعد الأسبقية فى الإسلام، ثم فى المجتمع الحديث. وأخيرا، قام بمقارنة بين الاثنين، بالإضافة إلى بروتوكول الولائم والآداب وبروتوكول الملابس والأوسمة والأعلام.

شيرين الديدامونى

منظمة المؤتمر الإسلامى وقضية القدس

عبدالتواب مصطفى

دراسة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٥

تعد قضية القدس العامل المشترك الوحيد الذى تلتقى عليه شعوب العالم الإسلامى وحكوماته. فمنذ ما يزيد على ٣٠ عاما، ظهرت منظمة المؤتمر الإسلامى فى سياق تاريخى وسياسى شهد انتفاضة شعوب العالم الإسلامى وحكوماته إثر وقوع جريمة صهيونية كبيرة فى حق المسجد الأقصى المبارك بمحاولة إحراقه الشهيرة فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩. ومن هنا، جاء إنشاء منظمة

المؤتمر الإسلامى كمنظمة إقليمية حكومية تجسد إرادة الأمة الإسلامية فى اتجاه تحرير مدينة القدس وصيانة المقدسات الدينية بها إلى جانب جملة من الأهداف الأخرى تخص بقية قضايا العالم الإسلامى.

ويحاول الباحث -من خلال هذه الدراسة الوثائقية التى تحتوى على كم هائل من المعلومات والبيانات المتعلقة بقضية القدس والمواقف العامة للدول الإسلامية بشأنها- تقديم رؤية تحليلية ونقدية لدور المنظمة تجاه تلك القضية، حيث تناول فى المقدمة أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره بينما ركزت الفصول الستة الأخرى على معالجة الموضوع محل الدراسة.

يتناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية والنظرية والتحليلية التى تم الاعتماد عليها فى تناول المشكلة محل الدراسة، وخصص الباحث الفصل بأكمله لمعالجة هذه المفاهيم، مستهدفا شرحها وإلقاء الضوء حولها والتى يمثل كل منها منطقه القياسى وسجالا لم يحسم من قبل خاصة مفهوم المنظمة الإقليمية ذات الطابع النقدى ومفهوم الصراع الإسلامى - الصهيونى ومفهوم قضية القدس.

بينما وقف الفصل الثانى على مكانة القدس فى التاريخ العربى والمرجعية الإسلامية مع التركيز على البعد العقائدى والمدخل السياسى لإسلامية قضية القدس والأبعاد المتعلقة بها، خاصة فى ضوء ما تمثله من أهمية دينية كبرى بسبب ارتباطها بالديانات التوحيدية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام.

وتناول الفصل الثالث الدور المركزى لقضية القدس فى نشأة منظمة المؤتمر الإسلامى، حيث وقف الباحث على المقدمات المباشرة لظهور هذه المنظمة، ثم وضح موقع قضية القدس فى مداولات تأسيسها وفى ميثاقها وفى مقرراتها التنظيمية، مستهدفا تجلية الالتزام أو الموقف المعلن من جانب المنظمة بشأن قضية القدس، والذى سيتم بناء عليه دراسة السلوك اللاحق للمنظمة بشأن القضية.

أما الفصل الرابع، فقد تناول الدور المركزى لمدينة القدس فى بلورة المخطط الصهيونى، مركزا على أخطر معطيات البيئة الخارجية التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى، قاصدا المخطط الصهيونى بشقيه اليهودى والبروتستانتى بجانب شقه اليهودى والدينى والعلمانى وفى مرحلته القديمة منذ السبى البابلى لليهود عام ٥٨٦ ق.م وحتى انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل عام ١٨٩٧ ثم المرحلة الحديثة التى بدأت بانعقاد المؤتمر المذكور ولاتزال مستمرة، ثم أهداف ذلك المخطط ومرتكزاته الفكرية ودعاواه التاريخية والدينية والسياسية ومراحله التنفيذية وممارساته الميدانية وعناصر قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية وتحالفاته الدولية، كما وقف على أبعاد الموجة الحديثة للصهيونية البروتستانتية التى تعد أشد خطورة من الصهيونية اليهودية.

ويرصد الفصل الخامس بالأرقام والخرائط آخر ما وصل إليه المخطط الصهيونى لتهويد مدينة القدس على الجانب الآخر وعلى سبيل المقارنة، ثم الوقوف على جهود منظمة المؤتمر الإسلامى فى مواجهة هذا المخطط. واختتم الفصل بمحاولة قياس فعالية المنظمة بشأن قضية القدس وفق أدوات تحليلية، أولاها: دراسة السلوك اللاحق وقياس الفعالية وفق معيار بلوغ أو تحقق الأهداف، منتهيا بالوصول لاخفاق المنظمة فيما يتعلق بقضية القدس والمسجد الأقصى تحديدا.

وجاء الفصل السادس ليقف تفسيريا وتحليليا على ما وراء اخفاق المنظمة فى تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها، خاصة قضية القدس التى تتصدر جدول أعمالها فى كل دورات انعقادها العادية وغير العادية، محاولا استقراء كل المعطيات الموجودة فى البيئة التى تعمل فيها المنظمة وكيف شكلت هذه المعطيات مؤشرات سلبية أو إيجابية فى فعالية المنظمة بشأن قضية القدس.

وفى نهاية الدراسة، طرح الباحث رؤية مستقبلية بهدف تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس، وانطوت هذه الرؤية على عدة توصيات، أولاها: ضرورة تطوير أسلوب عمل الأمانة العامة للمنظمة وإصلاح نظم العضوية والتصويت والتمثيل. وثانيتها: إسناد رئاسة لجنة القدس إلى الطرف الإسلامى المباشر فى القضية وهو دولة فلسطين. ثالثتها: انتظام انعقاد دورات لجنة القدس بشكل دورى لبحث التطورات المتعلقة بها. رابعتها: إنشاء نظام مراقبة ومتابعة لتنفيذ مقررات المنظمة بشأن القدس. خامستها: إحياء مقررات الشرعية الدولية بشأن القدس، والتركيز عليها باعتبارها أرضية قانونية للقضية.

حامد محمود السيد

الغرب يواجه الارهاب

إعداد: د. هدى راغب عوض

Foreign Affairs,
Sept / October 2005

Can Democracy Stop Terrorism?

F. Gregory Gause III

هل تقضى الديمقراطية على الإرهاب؟

ف. جريجورى جاس الثالث

هناك قناعة لدى إدارة الرئيس الأمريكي بوش بأن تحول النظم العربية والإسلامية إلى نظم ديمقراطية سوف يقضى على الإرهاب، وبالتالى يحسن وضع الأمن القومى للولايات المتحدة. لكن هذه القناعة لا تستند إلى أى دليل مادى، بل إن الديمقراطية فى الشرق الأوسط ستأتى فى الغالب بحكومات إسلامية غير راغبة فى التعاون مع الولايات المتحدة.

حسب تقرير "أنماط الإرهاب العالمى" الصادر عن الإدارة الأمريكية، فإنه من ضمن ٢٦٩ حادثة إرهابية حدثت على مستوى العالم من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، وقعت ١١٩ حادثة فى دول يتمتع مواطنوها بالحريات الأساسية والمشاركة السياسية. وفى دول ديمقراطية مثل الهند، فإن الحوادث الإرهابية تشكل ٧٥٪ من جميع أعمال العنف، بينما فى دولة سلطوية مثل الصين، لا تقع حوادث إرهابية.

إن التحول الديمقراطى فى إسبانيا لم يقض على العمليات الإرهابية من المنظمات الإنفصالية من إقليم الباسك، كما أن النظام الديمقراطى فى إسرائيل لم يمنع المتطرفين من اغتيال رئيس الوزراء اسحاق رابين، حتى حوادث التفجيرات الأخيرة فى لندن تمت بواسطة عناصر إرهابية نشأت فى ظل النظام الديمقراطى فى المملكة المتحدة. ورغم تحرر العراق من النظام الديكتاتورى، فإن الحوادث الإرهابية تقع يوميا.

إن السبب الحقيقى لانتشار الأعمال الإرهابية فى العراق وأفغانستان هو الرفض للوجود الأمريكى فى هذه البلاد. وإذا ما دفعت الإدارة الأمريكية عملية التحول الديمقراطى فى الدول العربية، فهناك احتمال كبير لأن تصبح الحكومات المنتخبة أقل تعاونا مع الولايات المتحدة من النظم السلطوية. كما أن التاريخ يشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية كثيرا ما تصب فى صالح الإسلاميين فى منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، فى المغرب حصل حزب العدالة والتنمية (حزب إسلامى) على ٤٢ مقعدا من ٣٢٥ مقعدا فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢، وفى اليمن حصل حزب الإصلاح الإسلامى على ٤٦ مقعدا من ٣٠١ مقعد نيابى فى انتخابات ٢٠٠٣ ، كما حصل الإخوان المسلمون فى الكويت على ١٧ مقعدا من ٥٠ فى البرلمان، وفى الأردن حصلوا على ١٧ مقعدا من ١١٠ إلى جانب ٣ مقاعد لجماعات إسلامية أخرى. وفى أول انتخابات للبلديات فى المملكة العربية السعودية، فازت الجماعات الإسلامية بستة مقاعد من سبعة فى الرياض وجدة ومكة. أما فى العراق، فقد حصل الشيعة بقيادة آية الله السيستانى على ١٤٠ مقعدا من ٢٧٥ مقعدا، بينما حصل العلمانيون على ٤٥ مقعدا. كما أظهرت المنظمة الفلسطينية "حماس" نجاحا واضحا فى الانتخابات البلدية فى الأراضى الفلسطينية، ومن المنتظر أن يكون لها وجود قوى ينافس منظمة "فتح" فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

يتعين على الإدارة الأمريكية أن تعلم أن الدول العربية تختلف عن دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، التى رحبت بالليبرالية الأمريكية، لأنها كانت البديل الواضح لأنظمة الحكم الشمولى. أما فى الدول العربية، فإن شعار الإسلام هو الحل يشكل بديلا أكثر تأثيرا من الليبرالية، وأكثر اتساقا مع الثقافة الوطنية، كما أن السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط تؤجج المعارضة لها ولفكرها الليبرالى فى المنطقة. وبالتالى، فعلى الإدارة الأمريكية أن تحث الحكومات العربية الحالية على إعطاء مسافة أكبر من الحرية للأحزاب والمنظمات العلمانية واليسارية، لكى تستطيع أن تنافس التيارات الإسلامية، وعليها أن تكون أكثر صبرا فى دفع عملية التحول الديمقراطى حتى تصل إلى تحقيق الديمقراطية فى المنطقة.

The New Republic,
vol. 233, issue 1, 2005

Oil-for-Feud

Joseph Braude

الدول المصدرة للنفط وتمويل الإرهاب

جوزيف براود

يربط كاتب المقال بين الأموال التى تدفعها الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية والتى تصل الى ٣٠ مليار دولار سنويا مقابل استيراد النفط وإنفاق المملكة لهذه الأموال التى يرى الكاتب أنها تذهب للمساجد والمدارس الدينية الأصولية. إن فكرة عدم الاعتماد على النفط المستورد من الشرق الأوسط تعتبر سلاحا فعالا من جانب الولايات المتحدة لمكافحة العناصر الإرهابية التى تساندها السعودية . ولكن الخطر الحقيقى هو أن عدد الدول التى تستورد النفط من السعودية فى تزايد مستمر ، فمن الصعب أن تؤثر هذه الفكرة فى السعودية.

ويتحدث البعض عن فكرة أخرى هى قيام الولايات المتحدة بالبحث عن بدائل أخرى للطاقة بدلا من النفط، وهو مايطلق عليه البعض "الاستراتيجية الخضراء" نظرا لكونها تحافظ على البيئة بسبب تقليل إحراق الغاز مما يحمى البيئة. قد تنجح هذه الاستراتيجية فى المدى البعيد، ولكنها لن تكون مجدية فى المدى القريب .

ووفقا للمقال، فإن مسألة تمويل السعودية للمتشددين تمثل مشكلة حقيقية تواجه الإدارة الأمريكية ، ذلك أن تدفق النفط من الشرق الأوسط يعنى تدفق الأفكار المتشددة معه .

وتصبح الطريقة المثلى لعلاج هذه المشكلة هى نشر تكنولوجيا الطاقة البديلة الى الدول الفقيرة حتى لاتستورد النفط من السعودية ، ولكن للأسف - حسب رأى المقال - فإن الولايات المتحدة لم تتخذ حتى الآن أى خطوة إيجابية فى هذا الشأن .

ويشير كاتب المقال الى أن الدول المصدرة للنفط باتت أكثر نفوذا من الناحية السياسية فى منطقة الشرق الأوسط . وعلى سبيل المثال، فقد كان صدام حسين قبل سقوط نظامه يمول صحفيين وسياسيين و"إرهابيين" فى عدة دول عربية ونجح فى أن يجند أنصارا له فى مصر والأردن، ويمول عددا من الاغتيالات فى سوريا ولبنان ، وذلك حسب رأى براود .

وقد نجحت الثورة الإسلامية فى إيران فى زعزعة النظم العلمانية العربية فى تونس والجزائر ومصر، وتحاول مساندة الأغلبية الشيعية فى العراق ولبنان ، وتعد ايران من البلاد النفطية الكبيرة فى الشرق الأوسط مما يجعل تأثيرها كبيرا هناك . وقد حاولت المملكة العربية السعودية طيلة الستينيات والسبعينيات الدفاع عن نظام الحكم الملكى ضد القومية العربية التى كان ينادى بها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، الذى كان يدعو الى اسقاط الأنظمة الملكية فى العالم العربى.

كما قامت السعودية بإغداق الأموال لنشر التعاليم السنية المناهضة للعلمانية، وذلك من خلال مناصرة الحركة الوهابية وتشجيع الإخوان المسلمين فى البلدان العربية .

وقد ظل هذا الوضع قائما طيلة أربعين عاما حتى وقوع أحداث ١١ سبتمبر ، التى اتهمت فيها السعودية بالقيام بدور كبير من خلال بناء المساجد وتشجيع أنصار الفكر المتشدد كما هو الحال مع بن لادن، الذى يعد إحدى ثمرات التشدد الدينى الذى استشرى فى السعودية طيلة السبعينيات والثمانينيات .

وكما فعل عبد الناصر مع الأنظمة الملكية، حاول بن لادن القيام بالمثل، لذا فقد أعلن الحرب على الملكيات العربية لسبب فسادها وعلاقتها القوية بالغرب وذلك حسب رأى الكاتب ، ثم انتقل لمحاربة الصهيونية واليهودية والأمريكيين.

وبالنسبة للأردن، فهى بالنسبة للولايات المتحدة أفضل حالا من السعودية، ذلك أن الملك عبد الله ملك الأردن لا يستطيع التأثير فى المتشددين السعوديين الذين يدخلون بلاده ، فضلا عن كونه يعتمد على النفط السعودى زهيد الثمن الذى يحصل عليه، وهو ما يقلل من قدرته على التحكم فى تدفق المتشددين السعوديين. وعلي العكس من الحالة الأردنية، تأتى حالة تونس، وهى دولة ذات نظام سلطوى وسجل ضعيف فى مجال حقوق الإنسان، إلا أن نظامها استطاع تضييق الخناق على الاسلاميين المتشددين . وفى عام ١٩٩٥، أعادت الحكومة التونسية تشكيل المناهج الدراسية فى جامعة الزيتونة وهى جامعة إسلامية عريقة، وكان التركيز منصبا على إظهار روح التسامح مع الأديان السماوية الأخرى .

لذلك، ترى الإدارة الأمريكية أن تونس دولة عربية ملتزمة بنشر التعددية الدينية والعلمانية، فضلا عن كونها دولة مستقلة ولا تقع تحت طائلة المملكة العربية السعودية .

ويرى الكاتب أن من سوء حظ غالبية الدول العربية التى تعانى نقصا فى إنتاج النفط أنها تعانى كثافة سكانية عالية ، ونمطا استهلاكيا مرتفعا، مما يجعلها فى حاجة للسعودية باستمرار، وهو ما يشى بنشر ثقافة عدم التسامح والاعتدال مع الآخرين على غرار نموذج "أبو مصعب الزرقاوى".

ولعل الحل البديل لذلك - حسب رأى الكاتب - هو أن يتم تغيير نمط الاستهلاك والاعتماد على النفط إلى الاعتماد على إنتاج مصادر بديلة للطاقة كالغاز الطبيعى . وتعتبر مصر من الدول الواعدة فى هذا المجال، ويمكن التحول من الاعتماد على النفط الى الاعتماد على الغاز .

ولكن هناك عوامل أخرى تجعل عملية انتقال دول الشرق الأوسط من الاعتماد على النفط الى مصادر بديلة للطاقة أمرا صعبا، ولعل أهم هذه العوامل ما يلى :

أولا : النمو الديموجرافى المتسارع فى الشرق الأوسط، والذى لايقارن بأى منطقة أخرى فى العالم . ومن المتوقع أن يزيد عدد سكانها الى الضعفين خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة، وهو مايعنى زيادة استهلاك السلع التى تعتمد على النفط كالسيارات وغيرها .

ثانيا : تزايد إنتاج السيارات وتصديرها فى الشرق الأوسط. وقد أخذت إيران على

عاتقها إنتاج وتصدير السيارات الملاكى والنقل الثقيل الى الدول المجاورة مثل سوريا واليمن، كذلك أصبحت مصر من أكبر الأسواق استهلاكا للسيارات. لذا، فقد اعلنت شركة "نيسان عن افتتاح مصنع لإنتاج قطع غيار وتجميع السيارات لسد احتياجات السوق المحلية والأسواق الأخرى فى المنطقة .

ثالثا : تركز الحكومات العربية على إنشاء وزيادة الطرق البرية لتسيير السيارات ، فى حين لا تهتم بالسكك الحديدية. مثال ذلك، قامت المغرب بزيادة الطرق السريعة بنسبة ١٨٪ بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن يزيد طول الطرق السريعة من ٥٠٠ كم الى ١٥٠٠ كم بحلول عام ٢٠١٠ .

ويشير المقال الى أن الطريقة المثلى لتقليل استهلاك النفط هى دعم مصادر طبيعية أخرى للطاقة فى منطقة الشرق الأوسط ومن هذه المصادر. المياه ، إلا أن هذا المصدر غير متوافر بالقدر الكافى فى هذه المنطقة . ويمكن الاعتماد على الطاقة الشمسية ، حيث تتمتع دول الشرق الأوسط بطقس مشمس وجيد طوال العام. وفى هذا الإطار، يمكن أن تشارك الادارة الأمريكية والبنك الدولى ومنظمات أخرى فى تمويل مشروعات الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية.

وهو ما تم بالفعل فى اليمن ، حيث تم إنشاء مشروع ضخم لتوفير الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية .

وقد يكون إنتاج بدائل أخرى للطاقة من الوسائل الجيدة للتعاون بين هذه الدول كما حدث بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية فى شهر مارس ٢٠٠٥ ، حيث تمت دراسة مشروع لربط البحر الأحمر بالبحر الميت من أجل إيجاد طاقة لمشروعات توفير مياه الشرب من خلال تحلية مياه البحر .

ويختم الكتاب مقاله بتأكيد ضرورة أن تضع الولايات المتحدة خطة طويلة المدى لنشر التكنولوجيا فى الدول العربية الفقيرة لمساعدتها على إيجاد مصادر بديلة للطاقة بدلا من الاعتماد على النفط السعودى . ولعل الفكرة المهمة فى هذا المقال هى ذلك الربط بين النفط والاصلاح السياسى فى الشرق الأوسط ، حيث يشير الكاتب الى أن اعتماد دول الشرق الأوسط على النفط السعودى من شأنه أن يعيق الاصلاح فى هذه البلدان، ويسمح بتصدير الوهابية إليها .

Foreign Policy,
Jul./Aug. 2005, issue 149

The Failed States Index

الدول الضعيفة منبع للإرهاب

يعتبر دليل الدول الفاشلة أول سجل من نوعه لمجموعة الدول الفاشلة أو القريبة من الفشل، أصدر التقرير مجلة Foreign Policy" بالاشتراك مع مؤسسة "Fund for Peace".

واستند هذا الدليل أو السجل إلى عدد من المعايير والمؤشرات، تم بموجبها ترتيب الدول من حيث درجة إخفاقها، بدءا من الانهيار الكامل، وحتى مواجهة معضلات وتحديات تضع الدولة فى حالة إخفاق عام وتهددها بالانهيار.

ووفقا للتحليل الوارد بهذا السجل أو التقرير، هناك نحو مليارى نسمة فى العالم يعيشون فى دول مهددة بالانهيار، مما جعل واضعى التقرير يعتبرون التهديد القادم من هذه الدول أكبر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة من تهديدات الدول المعادية، وذلك حسبما تضمنته وثيقة "استراتيجية الأمن القومى" الأمريكية الصادرة عام ٢٠٠٢ ، فالدول الفاشلة أو وشيكة الفشل مصدر محتمل للإرهابيين، وأسلحة الدمار الشامل، وأباطرة المخدرات.

وبالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة، خاضت حروبا ضد دول قوية مثل اليابان وألمانيا فضلا عن الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى، أصبح لزاما عليها مواجهة خطر من نوع آخر، هو الدول الضعيفة. ويبدو أن الغرب بصفة عامة قد استشعر هذا الخطر، فقد حذر كوفى أنان الولايات المتحدة من التمادى فى تجاهل الدول الفاشلة لما قد تسببه من مخاطر. بينما اعتبر الرئيس الفرنسى جاك شيراك أن تلك الدول الفاشلة "تهدد التوازن العالمى"، أى بعد أن كانت الدول الغربية تخشى القوة المتزايدة أصبحت الآن تقلق من غيابها .

لقد انتقل موقع الدول الفاشلة من الهوامش إلى المركز، فخلال الحرب الباردة كان ينظر إليها بمنظور الصراع بين القوى الكبرى، إذ لم تكن تشكل بذاتها أى خطر أو أهمية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضى، بدأ هذا الوضع فى التبدل بصورة كبيرة نتيجة صعود دور نشطاء حقوق الإنسان، حيث دفعوا الدول الكبرى إلى الالتفاف والاهتمام بالدول الفاشلة. وتزامن هذا مع عوامل أخرى دفعت القطب الأوحد (الولايات المتحدة) للتدخل فى الصومال وهاييتى وكوسوفا .

وحول علامات ومظاهر الدولة الفاشلة، يقول الدليل إن هناك مؤشرات واضحة مثل فشل الحكومة فى السيطرة على وحدة أراضى الدولة، والعجز عن اتخاذ القرارات بشكل جماعى، والقصور فى توصيل الخدمات للأفراد، وغير ذلك من أوجه قصور تؤدى إلى تذمر داخلى أو انفلات أمنى، فتتدخل دولة مجاورة أو دولة كبرى، مما يعد إعلانا صريحا عن دولة فاشلة.

بيد أن سجل الدول الفاشلة اعتمد بشكل محدد ١٢مؤشرا تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتم بناء على هذه المؤشرات ترتيب ٦٠ دولة من حيث درجة إخفاقها. ويعد عدم الاستقرار السياسى الداخلى أحد أهم تلك المؤشرات، سواء بسبب النزعات الانفصالية أو المجاعات والكوارث الإنسانية أو انتشار الجماعات المسلحة وعصابات المخدرات كما فى كولومبيا وأفغانستان. ووفقا لدراسة أجراها البنك

الدولى، فإن نصف الدول التى تعانى من نزعات داخلية وعدم استقرار معرضة للانهيار التام مثال ذلك هاييتى وليبيريا.

ومن بين الدول الأكثر احتمالا للفشل أو قابلية للسقوط كل من كوت ديفوار، والكونغو، والسودان، والعراق، واليمن، وتشاد، وسيراليون. ثم تأتى على الترتيب دول أخرى مثل مصر فى المرتبة ٣٨، والمملكة العربية السعودية فى المرتبة ٤٥، وروسيا الاتحادية وترتيبها ٥٩ .

ورغم أن الدول الضعيفة والفاشلة أكثر انتشارا فى إفريقيا، إلا أن هذا النوع من الدول موجود أيضا فى آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا.

ولا يقدم تقرير الدول الفاشلة حلولا جذرية أو خططا مباشرة لمساعدتها، لكنه يشير إلى أهمية الانتخابات كعامل مساعد فى تخفيف حدة النزاعات والخلافات الداخلية، وإن كانت الانتخابات وحدها لم تؤد إلى استقرار دول مثل العراق ورواندا وكينيا ونيجيريا وفنزويلا.

لكن يقدم واضعو التقرير بعض علامات تحذيرية، على الدول أن تنتبه إليها، منها التنمية غير المتوازنة، وعدم المساواة فى توزيع الدخول، إضافة إلى الفساد الذى يتسبب تدريجيا فى عدم رضا الشعب عن الحكومة، وبالتالى فقدانها الشرعية. كذلك ينبغى الحذر من العوامل الديموجرافية مثل التضخم السكانى الذى يؤدى إلى موجات من الهجرة واللجوء، وفرض أعباء إضافية على دول مجاورة. كذلك من النقاط التى ينبغى الحذر منها مسألة اعتماد الدولة على مورد واحد أو الاقتصاد الريعى. ويتناول مثالا على ذلك البترول وطريقة إدارة الدول البترولية لعوائد وأرباح صادرات البترول والغاز، حيث تقابل هذه العوائد بإدارة غير جيدة ومؤسسات ضعيفة وسوء توزيع للثروة وللسلطة، وغيرها من مساوئ تجعل بعض الدول الغنية بالبترول، رغم ضخامة العوائد المالية الناجمة عنه، دولا ضعيفة وفاشلة. ويلاحظ أن الثروة البترولية وعوائدها تمنح بعض الدول نوعا من الاستقرار والاستمرار مثل السعودية وإندونيسيا والبحرين، لكن المهم أن هذا الاستقرار مؤقت ومرهون بالمدى القصير لا الطويل.

Politique Internationale
108 - été 2005.

Les Réseaux Financiers du Terrorisme

Loretta Napoleoni

الإرهاب فى أوروبا: شبكات تمويل الإرهاب

لوريتا نابوليونى

نشرت مؤخرا مقالتان تناولتا قضية التنظيمات الإرهابية التى تتبنى الفكر الجهادى فى القارة الأوروبية، الأولى بعنوان "شبكات تمويل الإرهاب" للباحثة الاقتصادية الإيطالية لوريتا نابوليونى بدورية السياسة الدولية، أما الثانية فهى "نهاية لندنستان: نهاية الجماعية" لأستاذ العلوم السياسية الفرنسى جيل كيبل نشرتها جريدة لوموند الفرنسية. وبالرغم من تناول كل من المقالتين لظاهرة الإرهاب داخل القارة الأوروبية من منظور مختلف، فى الأولى اقتصادى، وفى الثانية سياسى - اجتماعى، فان هدف كل من الدراستين جاء متطابقا وهو كيف يمكن ضمان عدم تكرار ما حدث فى مدريد ٢٠٠٤ وفى لندن ٢٠٠٥ مرة أخرى فى مكان آخر من القارة الأوروبية؟

ففى المقالة الأولى، رصدت نابوليونى إخفاق دول القارة الأوروبية فى تمرير تشريعات فعالة لتعقب شبكات تمويل الإرهاب، بل إن الإجراءات، التى اتخذتها الولايات المتحدة فى هذا الشأن داخل حدودها، جعلت من أوروبا قاعدة اقتصادية للإرهاب الإسلامى فى العالم الغربى فى ظل غياب استراتيجية عالمية لمواجهة الإرهاب. وتتجاوز شبكة الإسلاميين فى أوروبا، حجما ونشاطا وموارد، كل التنظيمات الإرهابية الأوروبية السابقة مثل الجيش الجمهورى الايرلندى وجماعة ايتا والألوية الحمر، فعلى خلاف كل تلك التنظيمات فان الحركة الإسلامية المسلحة تعد "متعولمة" على المستوى الأيديولوجى، التمويلى والحركى.

وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، تم تحويل أموال سعودية طائلة من الولايات المتحدة إلى أوروبا. ففى شهر أغسطس ٢٠٠٢، تم سحب ٢٠٠ مليار دولار مملوكة لسعوديين عقب شكوى تقدمت بها عائلات ضحايا الحادى عشر من سبتمبر، والتى اختصمت عددا من أفراد النخبة السعودية وعدة بنوك فى منطقة الخليج ومنظمات خيرية بتهمة المساعدة فى تمويل تنظيم القاعدة، وقد تمت إعادة استثمار الجزء الأكبر من تلك الأموال فى أوروبا، وطبقا للأمم المتحدة فان أموال سعودية مازالت تغذى الجماعات الإرهابية الإسلامية فى العالم الإسلامى وفى أوروبا.

أما عن دور تنظيم القاعدة كممول، فقد تغير منذ الاعتداءات على كل من واشنطن ونيويورك، والتى كانت الأخيرة من نوعها التى يتم تخطيطها بالكامل وتمويلها وتنفيذها تحت الإشراف المباشر للقادة الرئيسيين لتنظيم القاعدة، ففى الوقت الراهن، لا يقوم تنظيم القاعدة إلا بدور صغير، ويعود ذلك إلى ظهور جماعات مسلحة إسلامية محلية، تتخذ من بن لادن ملهما لها لكنها غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بتنظيم القاعدة أو بقائده، وقد اعتمدت تلك الجماعات على أساليب متعددة -قانونية وغير قانونية- من اجل زيادة أرصدتها. ويعد تمويل الدول العربية، بالإضافة إلى الأموال التى تقوم شبكة المساجد فى أوروبا بتجميعها، احد أشكال الأنشطة الشرعية، إلا أن الأنشطة غير القانونية هى التى تشكل النصيب الأكبر من أرصدتهم، فثلثا أموال التنظيمات الإرهابية تعود إلى أنشطة مجرمة وغير قانونية، من أبرزها تزوير بطاقات الائتمان. ففى عام ٢٠٠٢، وصلت

خسائر تزوير بطاقات الائتمان داخل الاتحاد الأوروبى إلى ٤٢٤ مليون دولار، ويعتقد الخبراء أن جزءا كبيرا من تلك الأموال استخدم لتمويل الجريمة والإرهاب، كما تستفيد الشبكة الأوروبية أيضا من عمليات تهريب المخدرات، كما أثبتت التحقيقات التى أجريت عقب هجمات مدريد. ويعد تهريب المخدرات هو النشاط الأكثر ربحا للمنظمات الإسلامية المسلحة داخل أوروبا وخارجها، كما يتم أيضا استخدام بعض المؤسسات المالية الوهمية من اجل إجراء تحويلات مالية داخل النظام المصرفى الأوروبى، وهو الأمر الذى واجهته الولايات المتحدة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر من خلال تشريعات منعت البنوك الأمريكية أو الأجنبية الموجودة داخل الولايات المتحدة من التعامل مع تلك المؤسسات المصرفية الوهمية.

وتعود عدم كفاءة الاتحاد الأوروبى فى مواجهة مثل تلك الأنشطة إلى عدة عوامل، منها أن الدول الأوروبية، وعلى الرغم من مواجهتها للعديد من التنظيمات الإرهابية منذ عقود، إلا أنها المرة الأولى التى تتعامل فيها مع منظمة إرهابية "متعولمة"، فقد كانت كل التنظيمات الإرهابية المسلحة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لا تعمل إلا داخل حدود دولتها، ولذلك جاءت أساليب مواجهة الدول الأوروبية لهذا النوع من الإرهاب محلية، وهو الأمر الذى لم يعد مناسبا لمواجهة التنظيمات الإسلامية الحالية. كما أن عدم التجانس بين الهياكل الأوروبية سمح لأعضاء المنظمات المسلحة باستغلال الثغرات بين التشريعات الوطنية المختلفة لصالحهم، بالإضافة إلى أن عدم الثقة المتبادلة مازال يحكم العلاقة بين أجهزة الاستخبارات الأوروبية المختلفة.

وتنهى نابوليونى مقالتها بأنه إذا اردنا مكافحة شبكات تمويل الإرهاب، فمن الضرورى صياغة سياسة جديدة عالمية توافق عليها كل الدول، وتشارك فيها مؤسسات القطاع الخاص مثل البنوك والمؤسسات المالية فى الدول الغربية والإسلامية.

Le Monde (22-8-2005)
Fin du Londonistan, Fin du Communautarisme

Gilles Kepel,

نهاية لندنستان

جيل كيبل

من ناحية أخرى ، اتخذ جيل كيبل من هجمات لندن، وإجراءات مكافحة الإرهاب التى أعلنت عقبها، مدخلا لمناقشة مدى التغير فى نموذج المجتمع متعدد الثقافات، والذى مثلته كل من الملكة المتحدة وهولندا فى أوروبا، حيث وفرت العاصمة البريطانية المأوى للعديد من الإسلاميين المتشددين وذلك هو سبب وصفها بلندنستان. وعلى مدى عشر سنوات، لم تعترض السلطات البريطانية على الخطاب الراديكالى للإسلاميين مادام لم يترجم إلى أعمال عنف، وكانت النتيجة هى فقدان قطاعات من الشباب البريطانى هويتها الإنجليزية لصالح الهوية الإسلامية العابرة للقوميات. ففى لندنستان -النموذج المتعدد الثقافات- يعد ما يميز الجماعات الدينية والعرقية أمرا أساسيا، فى حين أن ما يوحد الأفراد، خارج الانتماء الدينى والعرقى، باعتبارهم مواطنين لمجتمع واحد يجىء كأمر ثانوى. وقد كان التعدد الثقافى فى المملكة المتحدة موضع توافق غير معلن بين الارستقراطية الاجتماعية واليسار العمالى، فالتطور المستقل للمسلمين يسمح للفئة الأولى باستخدام الأيدى العاملة الباكستانية المهاجرة بأقل تكلفة، كما سمح للفئة الثانية باستمالتهم خلال عمليات الاقتراع عن طريق القادة الدينين فى أوقات الانتخابات، إلا أن هذا الوفاق قد انتهى عقب هجمات لندن، فالتعددية الثقافية تفرغ من معناها إذا لم تؤد إلى شكل من أشكال السلام الاجتماعى، ولذلك فان مأساة الملكة المتحدة تفوق مثيلاتها فى الولايات المتحدة عقب اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر. ففى الولايات المتحدة، كان منفذو الاعتداءات أجانب، أما فى المملكة المتحدة فان الأشخاص الثمانية المتورطين فى الاعتداءات هم أبناء المجتمع متعدد الثقافات.

والخيار الآن أمام المملكة المتحدة، بل والقارة الأوروبية أيضا، هو ما بين العلمانية المتشددة، والتعددية الثقافية المتشددة.

والعلمانية المتشددة تبدأ فى المملكة المتحدة بإنهاء الصفة الرسمية للكنيسة الإنجيلية، وتنتهى إلى إعادة تعريف العقد بين الدولة العلمانية الجديدة والمواطنين على أساس دستور اتفاقى. وعلى الجانب الآخر، فان التعددية الثقافية المتشددة تقتضى إنشاء برلمان إسلامى مستقل، ينتخب من قبل الجماعة المسلمة، وتكون وظيفته هى التشريع وتكون لديه إمكانيات تطبيق القانون وفرض احترام النظام العام، كما كانت تفعل الإمبراطورية العثمانية مع الأقليات اليهودية والمسيحية. إن هذين الخيارين يبدوان متطرفين لكنهما يسمحان بوضع الحدود التى يمكن للمجتمعات الأوروبية فى إطارها أن تحدد أى طريق ستسلك.

ففى كل من لندن، بواريس، ومدريد، وروما، وبروكسيل أو أمستردام، لا ينبغى الهروب من مواجهة الحقيقة، فقضية الإرهاب تطرح السؤال حول ما الذى نريده بالهوية الأوروبية، وما هو الدور الذى سيلعبه الموطنون من أصل مسلم، أو من المعتقدات الأخرى، فى بنائها؟

جورج ثروت



شهريات

إعداد: أبو السعود إبراهيم

■ مارس ٢٠٠٥

إسرائيل :

٩ - واشنطن تطالب إسرائيل بتجميد بناء المستعمرات فى الأراضى المحتلة.

٢١- إسرائيل تقيم ٣٥٠٠وحدة سكنية فى مستعمرة قرب القدس.

٢٥- رايس تهاجم بشدة توسيع المستعمرات فى الضفة وتطالب بالوقف الكامل للاستعمار فى المناطق حول القدس.

إيران :

١١- إيران ترفض حوافز أمريكية مقابل تخليها عن البرنامج النووى.

١٢-أمريكا تهدد بأعمال أكثر قوة تجاه إيران.

إيطاليا :

١- مجلس العموم يقر قانون مكافحة الإرهاب.

الجزائر :

٢٣- بدء أعمال القمة العربية فى الجزائر وأمريكا تعتبرها فرصة ضائعة.

السودان :

٣٠- مجلس الأمن يوافق على المشروع الأمريكى لفرض عقوبات على مجرمى حرب دارفور، وفرض عقوبات على السودان وحظر الطيران فوق دارفور.

العراق :

٦- القوات الأمريكية تبدأ عملية عسكرية فى سامراء وتطارد "أبو مصعب الزرقاوى".

١١- الاتفاق على تولى طالبانى الرئاسة ونائبين سنى وشيعى.

فلسطين :

١- مؤتمر لندن يؤكد التزامه بقيام دولة فلسطينية.

٥- أبو مازن رئيس السلطة يصدر قرارا بتوحيد الأجهزة الأمنية.

١٥- الفصائل الفلسطينية تبدأ حوارها فى القاهرة.

١٩- لجنة فلسطينية للتحقيق فى بيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية بالقدس.

٢٣- القمة العربية تقرر دعم السلطة الفلسطينية بمبلغ ١٠١ مليون دولار.

قطر :

٢٠- إجراء عملية إرهابية فى قطر.

لبنان :

٥- بشار الأسد يقرر سحب القوات السورية بالكامل إلى البقاع ثم إلى الحدود.

٧- القوات السورية تنهى الانسحاب إلى شرق لبنان.

٢٦- لبنان يوافق على تشكيل لجنة تحقيق دولية لاغتيال الحريرى.

٢٨- استقالة الحكومة أمام المطالبين بانسحاب سوريا .. وكرامى يعلن اعتذاره عن عدم تشكيل الحكومة.

مصر :

٩- ٢٢ نائبا فى الكونجرس الأمريكى يؤكدون الحفاظ على مستوى المساعدات المصرية.

- مجلس الشعب يوافق على طلب الرئيس تعديل الدستور.

٢٥- المغرب تدعم حصول مصر على مقعد فى مجلس الأمن.

الولايات المتحدة الأمريكية :

١- تقرير حقوق الإنسان الأمريكى ينتقد إسرائيل والعراق وروسيا والصين وكوريا الشمالية.

١١- البنتاجون يعترف بـ ٧١ حالة تعذيب فى العراق وأفغانستان وجوانتانامو.

٢٩- بوش يعتمد استراتيجية جديدة لمكافحة التجسس.

الأمم المتحدة :

٢١- أنان يقدم خطة لإصلاح الأمم المتحدة تشمل توسيع مجلس الأمن.

■ أبريل ٢٠٠٥

إسرائيل :

١٣- شارون يرفض طلب بوش وقف توسيع المستعمرات.

١٤- لجنة حقوق الإنسان تدين إسرائيل وتطالبها بوقف المستعمرات.

- أمريكا توقف مشاركة إسرائيل فى مشروع تطوير طائرة حربية.

٢٣- حركة السلام الإسرائيلية تؤكد أن شارون يعتزم ضم ٥٠٪ من الضفة.

إيران :

١٢- إسرائيل عرضت صورا من الجو لمنشآت نووية إيرانية.

١٧- إيران ترفض الاعتراف بإسرائيل حتى لو أقيمت دولة فلسطينية.

الجزائر :

١- البرلمان يقر اتفاق المشاركة الجزائرية - الأوروبية.

السودان :

١- مجلس الأمن يحيل المتهمين فى جرائم الحرب فى دارفور للمحكمة الجنائية.

العراق :

٦- جلال طالبانى أول كردى فى منصب رئيس العراق.

١٠- جلال طالبانى يدافع عن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق.

- طالبانى يؤكد عدم إمكان قيام دولة كردية بشمال العراق.

٢٦- المخابرات الأمريكية تؤكد أن العراق خالٍ من أسلحة الدمار.

٢٨- البرلمان يقر أول حكومة منتخبة منذ ٥٠ عاما.

الفاتيكان :

٢- رحيل البابا يوحنا بولس الثانى عن ٨٤ عاما.

١٩- الألمانى جوزيف دايستنجر بابا جديد للفاتيكان وأطلق على نفسه اسم بنيديكت السادس عشر.

فلسطين :

٢٢- إحالة ألف ضابط فلسطينى للتقاعد.

الكويت :

١٩- البرلمان يوافق على مشاركة المرأة فى الانتخابات البلدية.

لبنان :

٩- القوات السورية تبدأ المرحلة الثانية من الانسحاب من لبنان.

١٥- تكليف نجيب ميقاتى بتشكيل الحكومة اللبنانية.

مصر :

- ٢,٩ مليار جنيه حصيلة الخصخصة فى ٩ أشهر.

١٥- المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: تقرير حقوق الإنسان فى مصر خطوة إيجابية.

١٩- قمة نيباد فى شرم الشيخ تتفق على خطة عمل لتحقيق التنمية فى القارة الإفريقية.

٢٥- الرئيس مبارك يؤكد رفض مصر القاطع لإقامة أى قواعد أجنبية فوق أراضيها.

٣٠- عمليتان إرهابيتان فى ميدان عبد المنعم رياض والسيدة عائشة.

الولايات المتحدة الأمريكية :

- أمريكا ترفض شروطا أساسية لإصلاح الأمم المتحدة.

٢٦- تقرير أمريكى يؤكد أن عدد الهجمات الإرهابية تضاعف ٣ مرات بالرغم من محاربة الإرهاب.

٢٨- واشنطن تؤكد أن ليبيا والسودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

اليابان :

٢٢- اليابان تعتذر عن ماضيها الاستعمارى.

■ مايو ٢٠٠٥

إسرائيل :

٢٥- منظمة العفو الدولية تؤكد أن أمريكا وإسرائيل الأكثر انتهاكا لحقوق المعتقلين.

إيران :

١٥- البرلمان يقر قانونا لإلزام الحكومة بامتلاك التكنولوجيا النووية.

٢٦- إيران تقبل مد العمل بوقف تخصيب اليورانيوم.

٢٩- إيران تنفى دخول الزرقاوى للعلاج.

بريطانيا :

٦- انتصار تاريخى لتونى بلير بالفوز للمرة الثالثة برئاسة الوزراء.

السودان :

١٦- بدء قمة دارفور فى سرت بليبيا.

١٧- قمة دارفور تتمسك بالإطار الإفريقى.

٢٩- كوفى أنان يدعو للالتزام باتفاق السلام فى السودان.

سوريا :

٢٩- توقيع اتفاقية لتسوية الديون بين روسيا وسوريا.

العراق :

٨- البرلمان يصدّق على تشكيل الحكومة.

١٩- أمريكا تتهم سوريا بعدم وقف عمليات التسلل للعراق.

٢١- جورج جالوى عضو مجلس العموم البريطانى ينفى التربح من برنامج النفط مقابل الغذاء.

٢٣- القوات الأمريكية تشهد كبرى عملياتها ببغداد.

٢٥- القوات الأمريكية فى العراق تبدأ ثالث كبرى عملياتها فى الأنبار.

- تقرير دولى يؤكد أن السلطات العراقية غير قادرة على تفسير اختفاء ٦٠٠ ألف طن من البترول.

٢٦- خطة أمنية تحمل اسم البرق فى العراق.

فرنسا :

١٤- ٥٤٪ من الشعب يعارض الدستور الأوروبى.

فلسطين :

٧- حركة فتح تفوز بـ ٤٩٩ مقعدا مقابل ٢٩٩ لحركة حماس فى الانتخابات المحلية.

١٦- مائة مليون دولار مساعدة من اليابان لفلسطين.

٢٥- الكنيسة الأرثوذكسية تسحب الاعتراف ببطريرك القدس أيرينيوس.

٢٦- مصر تنجح فى عقد لقاء بين

حماس وفتح.

٢٨- تجنيد ٥ آلاف فلسطيني من قوات الأمن.

لبنان :

٧- عون يعود لبيروت بعد ١٥ عاما فى المنفى.

٢٤- الأمم المتحدة تؤكد انسحاب الجيش السورى من لبنان.

٢٧- ميشيل عون يعلن ترشيحه للانتخابات عن جبل لبنان.

مصر :

١١- الاتحاد الأوروبى ينفى مراقبة الانتخابات فى مصر.

١٢- مصر تنجح فى ضم الشرق الأوسط لجدول أعمال مؤتمر مراجعة معاهدة الحظر النووى.

٢٥- بدء الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦من الدستور.

٢٦- الموافقة على تعديل الدستور بأغلبية ٨٢،٨٪ و١٧٪ قالوا لا.

الولايات المتحدة الأمريكية :

٨- بوش يطالب أوروبا بالتعاون لنشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط.

١٨- حملة أمريكية لاحتواء أزمة تدنيس المصحف.

■ يونيو ٢٠٠٥

إسرائيل :

٢٧- إسرائيل توقع اتفاقا مع أمريكا لتنظم مبيعاتها من الأسلحة.

إيران :

٥- إيران توافق على تعليق تخصيب اليورانيوم لمدة شهرين.

٢٥- انتخاب محمود أحمدى نجاد رئيسا لإيران.

السودان :

٣- مصالحات بين القبائل المتنازعة بجنوب دارفور.

١٣- بدء محاكمة مجرمى دارفور فى المحكمة الجنائية السودانية.

سوريا :

٧- استقالة عبدالحليم خدام نائب الرئيس السورى.

الصين :

٣- الصين تعارض اقتراحا جديدا لتوسيع مجلس الأمن.

٤- رامسفيلد يهاجم بعنف زيادة الإنفاق العسكرى الصينى.

العراق :

١- مجلس الأمن يمد مهمة القوات المتعددة الجنسيات فى العراق.

٢٢- برلمان كردستان ينتخب بارزانى رئيسا للإقليم.

فرنسا :

٢- إعلان الحكومة برئاسة دومينيك دوفيلبان.

فلسطين :

٢- إسرائيل تفرج عن ٤٠٠ أسير فلسطينى.

لبنان :

١٣- ميشيل عون يكتسح الدوائر المارونية فى الجبل والبقاع.

مصر :

١٢- مجلس الشورى يوافق مبدئيا على مشروع قانون انتخابات الرئاسة.

٢٩- مجلس الشعب يوافق مبدئيا على تعديلات المحكمة الدستورية بقانون انتخابات رئيس الجمهورية.

- مجلس النواب الأمريكى يرفض محاولات خفض المساعدات العسكرية لمصر.

الولايات المتحدة الأمريكية :

٤- البنتاجون يعترف بخمس حالات تدنيس للمصحف.

٧- مبادرة أمريكية - بريطانية لمكافحة المجاعة فى إفريقيا.

١١- راديو فرنسا : أمريكا وراء زيادة أعمال العنف فى العالم.

١٣- انتخاب محمد البرادعى مديرا لوكالة الطاقة الذرية لفترة ثالثة.

■ يوليو ٢٠٠٥

إسرائيل :

٤- ٥٨٪ من الشعب الإسرائيلى يؤيد خطة الانفصال.

٥- الدول المانحة وافقت على تمويل دراسة لمشروع حفر قناة بين البحرين الأحمر والميت.

١١- الكنيست يصوت على اتفاق وجود قوات مصرية بمحاذاة محور فيلادلفيا.

٢٧- إسرائيل تقرر إخلاء الشريط الحدودى بعد الانسحاب من غزة.

إيران :

١٢- خاتمى يؤكد أن مصر تحتل موقعا متميزا فى العالم الإسلامى.

١٢- النمسا تتهم أحمدى نجاد بالتورط فى اغتيال عناصر كردية.

٢٤- أوروبا تؤكد رفضها القاطع امتلاك إيران لأسلحة نووية.

بريطانيا :

٧- سبعة انفجارات مروعة تهز لندن واعتقال ٣٧ شخصا وإصابة ٧٠٠ آخرين.

١٨- تقرير للمعهد الملكى البريطانى يؤكد أن حكومة بلير عرضت بريطانيا لانتقام الإرهابيين نتيجة تحالفها مع أمريكا.

تركيا :

٢- تركيا تشترى ١٠٨ طائرات بدون طيار من إسرائيل.

الجزائر :

٢١- اختطاف رئيس البعثة الدبلوماسية الجزائرية فى بغداد.

٢٧- اعتقال على بلحاج القيادى بجبهة

الإنقاذ الجزائرية.

السعودية :

١٥- واشنطن تجمد أرصدة حركة الإصلاح السعودية المعارضة.

٢٠- إعفاء بندر بن عبد العزيز كسفير للسعودية فى واشنطن.

السودان :

٩- عمر البشير يوقع الدستور وجون قرنق يؤدى اليمين الدستورى كنائب أول للرئيس.

٢٨- توقيع ميثاق طرابلس لوقف العنف بين متمردى دارفور.

سوريا :

٢- الأسد يصدر مرسوما بالتصديق على اتفاقية الحدود بين سوريا والأردن.

العراق :

١- عملية انتحارية تستهدف مكتبا للجعفرى فى بغداد.

١٢- أمريكا تؤكد عجز القوة العسكرية عن القضاء على المقاومة العراقية.

١٣- مذبحة للأطفال فى العراق ومقتل ٣٢ طفلا وإصابة ٣١ آخرين فى بغداد.

١٥- أمريكا رفضت طلبا تركيا بتوجيه ضربات عسكرية للأكراد شمال العمال.

٢٥- الحكومة العراقية توافق على كل شروط السنة لإنهاء مقاطعتهم للجنة صياغة الدستور.

٢٧- جماعة الزرقاوى تقتل رئيس بعثة الجزائر.

فلسطين :

١٠- إسرائيل تسرع بإقامة الجدار العازل حول القدس.

١٣- إسرائيل تغلق الضفة وغزة عسكريا بعد عملية ناتانيا.

١٥- مقتل وإصابة ٣٠ فى مواجهات بين حماس والأمن الفلسطينى.

٢٠- حركة حماس تعلن انتهاء الأزمة مع فتح والتزامها بإعلان القاهرة.

لبنان :

١- مجلس الأمن يدعو لبنان لإزالة الميليشيات.

٢٦- الإفراج عن سمير جعجع زعيم القوات المسيحية بعد ١١ عاما فى السجن.

مصر :

٤- مجلس الشعب يوافق على تعديل قانون الأحزاب.

٥- تنظيم القاعدة يعلن مسئوليته عن اختطاف السفير المصرى إيهاب الشريف.

١٥- القبض على د. مجدى النشار للاشتباه فى صلته بمنفذى تفجيرات لندن.

٧- قتل السفير إيهاب الشريف فى العراق.

٢٢- سلسلة انفجارات إرهابية تهز مدينة شرم الشيخ تسفر عن مقتل ٦٣ وإصابة ١١٠ أشخاص.

٢٦- تأسيس أول فيدرالية عربية لحقوق الإنسان فى مصر.

الولايات المتحدة الأمريكية :

١- مجلس الشيوخ يرفض إلغاء دراسة لصنع سلاح نووى.

٢٢- بأغلبية ٢٥٧ صوتا مجلس النواب يجدد العمل بقانون مكافحة الإرهاب.

اليمن :

١٧- الرئيس على عبدالله صالح يعلن عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة.

■ أغسطس ٢٠٠٥

الأردن :

١٠- إسلاميو الأردن يرفضون حل البرلمان.

٢- أضخم عملية أمنية فى الأردن لضبط مرتكبى هجوم العقبة.

إسرائيل :

٩- تعيين إيهود أولمرت كوزير للمالية فى الحكومة الإسرائيلية.

١٢- شارون لا يستبعد تفكيك مستعمرات أخرى فى الضفة وإخلاء ١٨ من ٢١ مستعمرة فى غزة.

٢٤- خطة باسم نجوم بيريز لتهويد النقب والجليل.

٢٨- الحكومة تصدق على نشر ٧٥٠ جنديا مصريا على الحدود.

إيران :

٣- على خامنئى يصدق على تعيين أحمدى نجاد رئيسا لإيران.

باكستان :

٧- الهند وباكستان تتفقان على الاخطار المسبق للتجارب النووية.

١٢- باكستان تنشر قوات إضافية على الحدود مع أفغانستان.

بريطانيا :

٢- جاك سترو وزير خارجية بريطانيا يعترف بأن وجود القوات الأجنبية فى العراق يشعل المقاومة المسلحة.

٥- تونى بلير رئيس الوزراء يقرر طرد أئمة الإرهاب.

السعودية :

١- وفاة الملك فهد ومبايعة الأمير عبدالله ملكا للسعودية.

١٠- فتح السفارة الأمريكية فى الرياض.

- واشنطن تشيد بقرار الملك عبد الله بالإفراج عن المعارضين.

١٨- مقتل زعيم تنظيم القاعدة فى السعودية.

السودان :

١- مصرع جون قرنق فى حادث سقوط

طائرته.

٤- تعيين سلفا كير نائبا أول للرئيس خلفا قرنق.

١١- قوات مصرية لمراقبة وقف إطلاق النار فى دارفور.

١٢- سلفا كير يعارض استقلال جنوب السودان ويؤيد الوحدة على أسس جديدة.

الصين :

٧- إسرائيل وأمريكا توقعان اتفاقا لإنهاء أزمة بيع الأسلحة للصين.

العراق :

٥- السيستانى يؤكد أنه لابد أن يكون الإسلام هو مصدر التشريع فى الدستور.

١٠- لا توجد أدلة على تورط أنان فى مخالفات برنامج النفط مقابل الغذاء.

١٢- هنرى كيسنجر يحذر من مغبة الانسحاب الأمريكى المبكر من العراق.

٢٩- طالبانى ينفى عزم العراق الانسحاب من الجامعة العربية.

فلسطين :

٧- الحكومة الإسرائيلية توافق على بدء الانسحاب من غزة.

١٠- أبو مازن يوافق على مشاركة الفصائل الفلسطينية فى الإشراف على الانسحاب من غزة.

- توقيع مذكرة التفاهم حول ممر صلاح الدين.

١٢- نشر ٧٥٠ جنديا مصريا على الحدود مع غزة.

٢١- الحكومة الإسرائيلية تصدق على المرحلة الأخيرة للانسحاب من غزة.

٢٢- انتخاب المطران نيوبيلوس بطريركا جديدا للقدس.

لبنان :

١١- اعتقال الداعية الإسلامى عمر بكرى فى بيروت.

١٢- لبنان تخلى سبيل عمر بكرى وبريطانيا تمنع عودته إليها.

مصر :

١- تأجيل قمة شرم الشيخ الطارئة.

٧- لجنة الانتخابات تستبعد ٣٠ مرشحا وتبقى على عشرة مرشحين حتى الآن.

٩- الإفراج عن د. مجدى النشار، وبراءته من التهم الموجهة إليه فى تفجيرات لندن.

- انتخاب مصر لأمانة الاتحاد العربى لنقابات الإعلام.

٢٦- مجلس حقوق الإنسان يراقب الانتخابات فى المدن والقرى.

موريتانيا :

٣- انقلاب عسكرى يطيح بالرئيس معاوية ولد الطايع ويعين مجلسا حاكما يضم قادة الحرس الرئاسى والمخابرات والأمن.

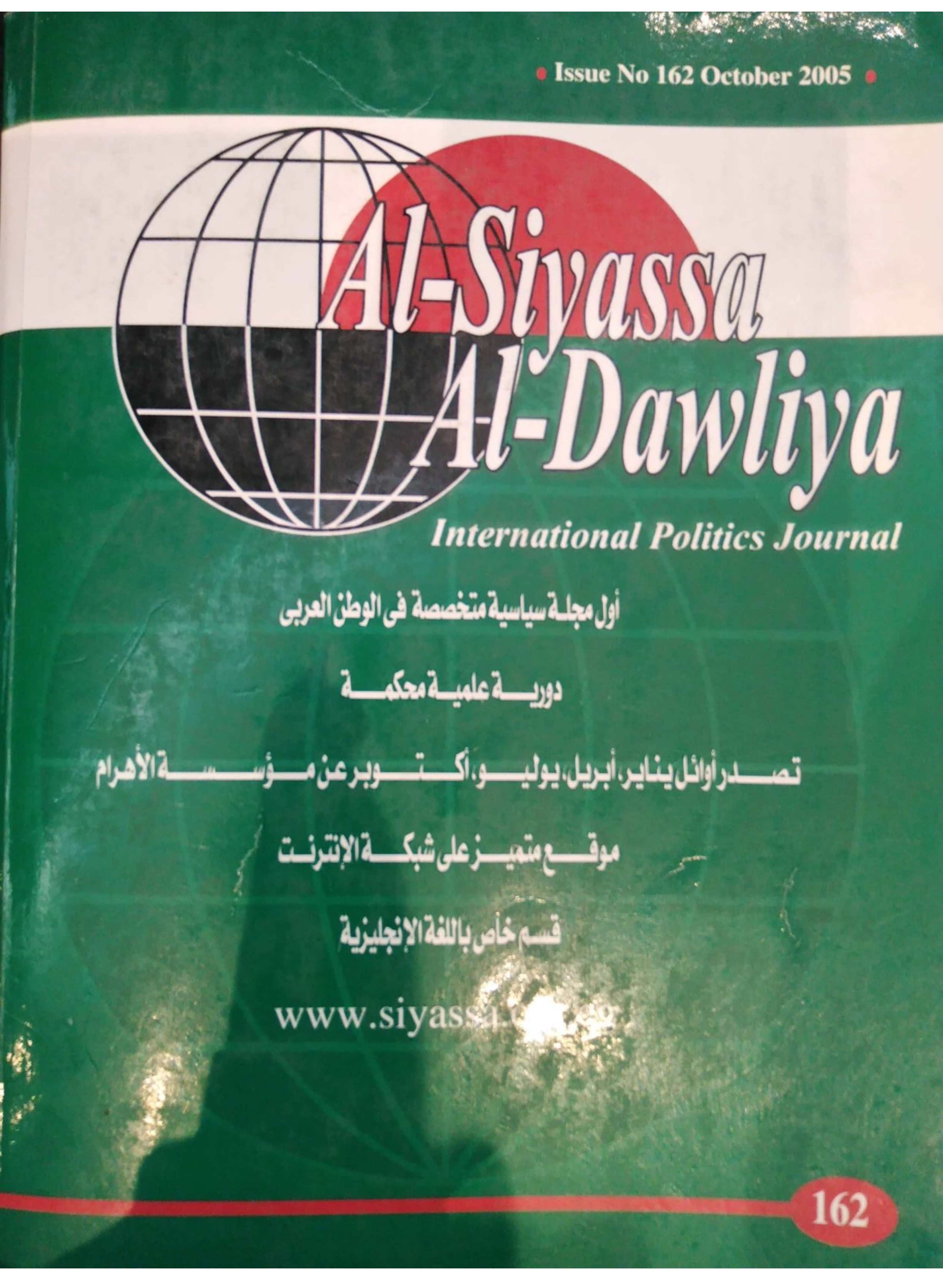
الولايات المتحدة الأمريكية :

٣- دونالد رامسفيلد وزير الدفاع يؤكد أن الحرب ضد الإرهاب ليست بين أمريكا والعرب والإسلام.

٨- البنتاجون يضع ١٥سيناريو للتصدى لهجمات إرهابية محتملة.

١٠- الخارجية تؤكد تفاوض واشنطن مع عشر دول إسلامية لتسلم رعاياها المعتقلين فى جوانتانامو.

١٩- هجوم بالصواريخ على بارجتين لأمريكا فى ميناء العقبة وتنظيم القاعدة يعلن مسئوليته.



Scanned by CamScanner